



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الثاني عشر

تشبه - تعليل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ
فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ
إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ .

(سورة التوبة آية ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(أخرجه البخاري ومسلم)

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

طباعة ذات السلاسل - الكويت

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص. ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الأحكام المتعلقة بالتشبيه :

أولاً - التشبيه بالكفار في اللباس :

٤ - ذهب الحنفية على الصحيح عندهم ، والمالكية على المذهب ، وجمهور المشافعية إلى : أن التشبيه بالكفار في اللباس - الذي هو شعارهم به يتميزون عن المسلمين - يحكم بكفر فاعله ظاهراً ، أي في أحكام الدنيا ، فمن وضع قلنسوة المجوس على رأسه يكفر ، إلا إذا فعله لغرض ضرورة الإكراه أو لدفع الضر أو البرد . وكذا إذا لبس زمار النصراني إلا إذا فعل ذلك خدعة في الحرب وطلبية للمسلمين .^(١) أو نحو ذلك لحديث : « من تشبه بقوم فهو منهم »^(٢) لأن اللباس الخاص بالكفار علامة الكفر ، ولا يلبس إلا من أذنهم الكفر ، والاستدلال بالعلامة والحكم بها ثبت عليه مقرر في العقل والشرع .^(٣)

ولو علم أنه شد الزنار لا اعتقاد حقيقة الكفر ، بل لدخول دار الحرب لتخليص الأسارى مثلاً لم يحكم بكفره .^(٤)

(١) الفتاوى المتنبية ٢/ ٢٧٦ . والاختصار ١/ ١٥٠ . وجواهر الإكثار ٢/ ٢٧٨ . والسنن والإكمال ج١ ص ١١٠ . وتحفة المحتاج ٩/ ٩٦ ط دار صادر . وأسنن المطالب وحاشية الرعل ص ١٦/ ٢

(٢) حديث : « من تشبه بقوم فهو منهم » . أخرجه أبودود

(٣) ٤/ ٣١٢ ط هـ عزت عيسى دحسان وحسنه ابن تيمية في

اقتضاء الضر ط المنقذ ١/ ٢٣٩ ط العريكان

(٤) الزبارة ج١ ص ٢٢٢ ط

(٥) تحفة المحتاج لابن حجر ٩/ ٩٦ ، ٩٧

تشبيه

التعريف :

١ - التشبيه لغة : مصدر تشبه ، يقال : تشبه فلان ، بفلان إذا تكلف أن يكون مثله . والمشابهة بين الشيئين : الاشتراك بينهما في معنى من المعاني ، ومنه : أشبه الولد أباه ، إذا شابه في صفة من صفاته .^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء هذا اللفظ عن المعنى اللغوي .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - منها : الاتباع والتأسي والتقليد وقد تقدم الكلام فيها تحت عنوان : (اتباع) .

٣ - ومنها : المرافقة ، وهي : مشاركة أحد الشخصين للآخر في صورة قول أو فعل أو ترك أو اعتقاد أو غير ذلك ، سواء أكان ذلك من أجل ذلك ، الآخر ثم لا لأجله .^(٣) فالمرافقة أهم من التشبيه .

(١) معجم من اللغة ، والمعجم المرتبط مادة . وشبه .

(٢) ابن عسك ١/ ١١٩ ط بولاق ، وروضة الطالبين

٢/ ٢٦٣ ، ونوراني ٥/ ١٣٠ ، وكشافه لطايع ٢/ ٢٣٩

(٣) الأحكام للأمدني ١/ ١٧٦

في دار الإسلام . أما في دار الحرب فلا يمكن القول بكونه دعة ، لاحتمال أنه لم يجد غيره كما هو الغائب ، أو أن يكونه على ذلك .^(١)

قال ابن نعيم : لو أن المسلم بدار حرب أو دار كفر غير حرب لم يكن مأمورا بالمخالفة لهم (فللکفار) في الهدى الظاهر ، فاعلم في ذلك من الضرر بل قد يستحب للرجل أو يجب عليه أن يشاركهم أحيانا في هديهم الظاهر ، إذا كان في ذلك مصلحة دينية ، من دعوتهم إلى الدين والاطلاع على باطن أسرارهم لإختبار المسلمين بذلك ، أو دفع ضررهم عن المسلمين ونحو ذلك من المقاصد الحسنة . فأما في دار الإسلام والمجرة التي أعز الله فيها دينه ، وجعل على الكافرين فيها الصغار والجزية فبها شرعت المخالفة .^(٢)

٦ - أن يكون التشبيه لغیر ضرورة ، فمن فعل ذلك للضرورة لا يكفر ، فمن شد على وسطه زنا ودخل دار الحرب لتخليص الأسرى ، أو فعل ذلك خوذة في الحرب وطلبة للمسلمين لا يكفر .^(٣) وكذلك إن وضع قنوسه المجهوس

ومرى الحنفية في قول - وهو ما يؤخذ مما ذكره ابن انشاس من المالكية - أن من يشبه بالكافر في اللباس الخاص به لا يعتبر كافرا ، إلا أن يعتقد معتقدهم ، لأنه موحد بلسانه مصدق بيجانه . وقد قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله : لا يخرج أحد من الإیمان إلا من الباب الذي دخل فيه ، والدخول بالإقرار والتصديق ، وهما قاتبان .^(٤) وذهب الحنابلة إلى حرمة التشبيه بالكفار في اللباس الذي هو شعارهم . قال البهوتي : إن تزينا مسلم بيا صار شعارا لأهل دمة ، أو على صلبا بصدرة حرم . ولم يكفر بذلك كسائر المعاصي .^(٥)

ومرى الشافعية أن من لبس الزنا ونحوه لا يكفر إذا لم تكن نية .^(٦)

أحوال تحريم التشبيه :

وبتبع عبارات الفقهاء يتبين أنهم يقيدون كفر من تشبه بالكفار في اللباس الخاص بهم بقيود منها :

٥ - أن يفعله في بلاد الإسلام ،^(٧) قال أحمد الرملي : كون التزييزي الكفار ردة عمله إذا كان

(١) أسنى المطالب ١١/٤ ، وانظر أصول الدين لأبي منصور عبد القاهر النعماني طبعته في ٢٦٦ ط استانبول .

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم بتحقيقه . ناصر المصلح ١٦٨/١

(٣) الفتاوى الهندية ٢/٢٧٦ ، والفتاوى البرازية بجامش

الحنفية ٢/٣٣٢ ، وأسنى المطالب ١١٩/٤

(٤) الفتاوى البرازية بجامش الحنفية ٦/٣٣٢ ، ودار الفروق مع اللزوي ١١٦/٤

(٥) كشاف الشافعية ١٢٨/٣

(٦) روضة الطالبين ٦٩/١٠

(٧) الترمذاني ١٢/٨

قال صاحب الدر المنثور: إن التشبيه (بأهل الكفر) لا يكره في كل شيء، بل في المذموم وفيها يقصد به التشبيه

قال هشام: رأيت أبا يوسف لا يسأع لعين محصورين بمساير فقلت: أترى بهذا الجديد بأساً؟ قال: لا، قلت: سفيان وشور بن يزيد كرها ذلك لأن فيه تشبها بالرهبان، فقال: كان رسول الله ﷺ يلبس النعال التي لها شرونها من لباس الرهبان. فقد أشار إلى أن صورة التشابه فيما تعلق به صلاح العباد لا يضر، فإن الأرض عما لا يمكن قطع الماسة البعيدة فيها إلا بهذا النوع.^(١)

وللتفصيل ر: (ردة، مخ).

ثانياً - التشبيه بالكفر في أعيادهم:

١١ - لا يجوز التشبيه بالكفر في أعيادهم، لما ورد في الحديث «من تشبه بقوم فهو منهم»، ومعنى ذلك تفسير المسلمين عن موافقة الكفار في كل ما اختصوا به.^(٢) قال الله تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾. قل: إن هدى الله هو الهدى، وإن لم أتبعك فهو ضلالهم بعد الذي جاءك من العلم فالتكفير

على رأسه لضرورة دفع الحر والرد لا يكفر.^(٣)
٧ - أن يكون التشبيه فيما يخص بالكافر، كبرنيطة النصراني وطوطور اليهودي. ويشترط المالكية لتحقيق الردة بجانب ذلك: أن يكون التشبيه قد سمي بذلك للمكبسة ونحوها.^(٤)

٨ - أن يكون التشبيه في الوقت الذي يكون اللباس المعين شعاراً للكفار، وقد أورد ابن حجر حديث أنس رضي الله عنه أنه رأى قوماً عليهم الطيالة، فقال: عاينهم يهود خير.^(٥) ثم قال ابن حجر: وإنما يصلح الاستدلال بغصة اليهود في الوقت الذي تكون الطيالة من شعارهم، وقد ارتفع ذلك فيما بعد. فصار دخلاً في عموم البطح.^(٦)

٩ - أن يكون التشبيه ميلاً للكفر، فمن تشبه على وجه اللعب والسخرية لم يرتد، بل يكون فاسقاً يستحق العقوبة، وهذا عند المالكية.^(٧)
١٠ - هذا، والتشبيه في غير المذموم وفيها لم يقصد به التشبيه لا بأس به.

(١) الفتاوى الحديثة ٦/ ٢٧٦

(٢) الدرراني ٨/ ٦٣، والشرح المصغر ٥/ ٥٣٣، وصومع الإكليل ٢/ ٢٨٨

(٣) الأثر من أنس أنه رأى قوماً عليهم الطيالة أورد ابن القيم في كتابه زاد المعاد (١/ ١٤٤) وأحكام أهل الأمانة ٢/ ٧٥٢.

(٤) فتح الباري ١٠/ ٢٧٥ ط السلفية.

(٥) الشرح الصغير ٤/ ٤٣٣، وطرزاني ٨/ ٦٣

(٦) ابن عثيمين ١/ ٤١٩، والفتاوى الحديثة ٥/ ٣٣٣

(٧) أحكام أهل الذمة ٢/ ٧٢٩، نشر دار العلم للملايين، والذهبي لابن الحاج ٤/ ٤٦، ١٨، والأدب النبوي لابن

مفلح ١٣/ ٤٤١، وكنشاف الفلاح ٢/ ١٣١

من الله من ولي ولا نصير ﴿١١﴾

تعظيم ذلك اليوم كما بعضهم الكفرة يكون كفراً، وإن فعل ذلك لأجل السرف والانشغاف لا لتعظيم اليوم لا يكون كفراً، وإن أهدى يوم التبرور إلى إنسان شيئاً ولم يرد به تعظيم اليوم، وإنما فعل ذلك على عادة الناس لا يكون كفراً. وينبغي أن لا يفعل في هذا اليوم ما لا يفعله قبل ذلك اليوم ولا بعده، وأن يحتز عن التشبيه بالكفرة. ^(١)

وكرر ابن القاسم (من المالكية) للمسلم أن يهدي إلى نصرائه في عيده مكافئة، وأنه من تعظيم عيده وعونه له على كفره. ^(٢) وكما لا يجوز التشبيه بالكفار في الأعياد لا يُفاد المسامحة المشبه بهم في ذلك بل ينهى عن ذلك، فلي صنع دعوة مخالفة للعادة في أعيادهم لم تحب دعوته، ومن أهدى من المسلمين هدية في هذه الأعياد، مخالفة للعادة في سائر الأوقات غير هذا العيد لم تقبل هديته، خصوصاً إن كانت هدية مما يستعان بها على التشبه بهم، مثل إهداء الشبغ ونحوه في عيد قيلاد. ^(٣)

وروي ثيهني عن عمرو رضي الله عنه أنه قال: لا تعلموا رطانة الأعاجم، ولا تدخنوا عنى المشركين في كتابتهم يوم عيدهم، وإن السخطة تنزل عليهم.

وروي عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما أنه قال: من مزابلاد الأعاجم فصنع غير وزعم ومهرجائهم وتشبه بهم حتى يموت وهو كذلك، حشر معهم يوم القعدة. ^(٤)

ولأن الأعياد من جملة الشروع والمناهج والماسك التي قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنَاسِكًا لَهُمْ يُذَكِّرُونَهَا﴾ ^(٥) كالقبة والصلوة، والقيام فلا فرق بين مشاركتهم في العيد وبين مشاركتهم في سائر المناسك، فإن الموافقة في جميع العيد موافقة في الكفر، والموافقة في بعض عروصه موافقة في بعض شعب الكفر، بل الأعياد من أخصص مانتعزبه الشرائع ومن أظهرها من الشعائر، فالموافقة فيها موافقة في أخصص شرائع الكفر وأظهر شعائره. ^(٦)

قال قاضي خال: وحل الشري يوم النير وذا شيئاً لم يشتره في غير ذلك اليوم. إن أراد به

(١) الفتاوى الحلبيه بامش الهندية ٢/ ٥٧٧، وخر الفتاوى

الهندية ٢/ ٢٧٦ - ٢٧٧، والفتاوى البرية بامش الهندية

٢/ ٣٣٣ - ٣٣٤، وسائيشية ابن عابدين ٢/ ٤٨٦،

والفتاوى الأنطورية ١/ ١٦٤، وبذل الجهود في حل أبي

داود ٢/ ١٦٠ نشر دار الكتب العلمية

(٢) الملائل لأبرام الحاج ١٧/ ٢، وأحكام أهل السنة ٢/ ٧٦٤

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ١٧/ ١٧٠

(١١) سورة البقرة / ١٦٠

(١٢) أحكام أهل السنة ٢/ ٧٣٣

(١٣) سورة الحج / ٦٧

(١٤) اقتضاء الصراط المستقيم ١٧/ ١٧١

الشمس حتى ترتفع ، فإبها تطلع حين تطلع بين قروني شيطان ، وحينئذ يسجد لها انكسار . ثم صل فإن الصلاة مشهودة محضرة حتى يستقل الظل بالرمح لم أقصر عن الصلاة فإن حينئذ تسجر جهنم ، فإذا أقر بل الفيء فصل فإن الصلاة مشهودة محضرة حتى تصلي العصر . ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب الشمس فإنها تغرب بين قروني شيطان وحينئذ يسجد لها انكسار^(١) .

وللتفصيل في الأحكام المتعلقة بأوقات الكراهة (ر) الموسوعة الفقهية ١٨٠/٧ أوقات الصلاة ف٢٣)

ب - الاختصار في الصلاة :

١٣ - لا خلاف بين الفقهاء في كراهة الاختصار^(٢) في الصلاة لأن اليهود تكسر من فعله ، فهي عنه كراهة المنية بهم ، فقد أخرج البخاري ومسلم واللفظ له عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى رسول الله ﷺ أن يصلي

هذا ونحب عتوبة من يشبه بالكفار في أعيادهم^(٣) .

وأما ما يبيح الكفار في الأسواق في أعيادهم فلا بأس بحضوره ، نص عليه أحد في رواية منها ، وقال : إنما يمنعون أن يدخلوا عليهم بيعهم وكسائهم ، فأما ما يباح في الأسواق من المأكول فلا ، وإن قصد إلى توفير ذلك وتحسينه لأجلهم^(٤) .
وللتفصيل (ر) عينه .

ثالثاً - التشبيه بالكفار في العبادات :

يكره التشبيه بالكفار في العبادات في الجملة ، ومن أمثلة التشبيه بهم في هذا المجال :
أ - الصلاة في أوقات الكراهة .

١٢ - نهى النبي ﷺ عن الصلاة في أوقات الكراهة منها للتشبيه بعبادة الكفار^(٥) .
فقد أخرج مسلم من حديث عمرو بن عبسة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «صل صلاة الصبح ، ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع

(١) كشاف القناع ١٣١/٣ ، ولبوبي وصية ٢٠٥/١

(٢) الأمانات الشرعية لابن مفلح ٤٤١/٣ ، وانصاف المصنف المستقى ٥١٨/٢

(٣) انصاف المصنف المستقيم لابن نجدة ١٩٠/١ ، وفتح القدير ٢٠٢/١ ط دار إحياء التراث العربي ، والكتاب لابن عبد البر ١٩٥/١ ، والبيهقي على الخطيب ١٠١/٢ نشر دار المعرفة ، وفتح ١٠٧/٣ ط الرضا .

(٤) حديث «صل صلاة الصبح . . .» أخرجه مسلم (١) ٥٧٠ - ط الحلبي

(٥) اختلف العلماء في معنى الاختصار فالصحيح الذي عليه المحققون والأكثر من أهل اللغة والغريب والمحدثون المختصر هو الذي يصلي ويقرأ على حاله (صحيح مسلم شرح النووي ٣٦/٥ ط المطبعة المصرية بالأزهر)

أبيت أطعم وأسقى». وقوله ﷺ «لا تواصلوا،
نبي وإخوانه يقتضي الكراهة.

وعلة انهي التشبه بالنصارى كما صرح به في
حديث بشير بن الخصاصية رضي الله عنه
الذي أخرجه أحمد والطبراني وسعيد بن منصور
وعبد بن حميد وابن أبي حاتم في تفسيرهما
بإسناد صحيح إلى ليلى امرأة بشير بن
الخصاصية قالت: أردت أن أصوم يومين
مواصلة، فمعتني بشير وقال: إن النبي ﷺ نهي
عن هذا^(١) وقال: «يفعل ذلك النصراني،
ولكن صوموا كما أمركم الله، أتموا الصيام إلى
الليل، فإذا كان الليل فافطروا»

وذهب أحمد وجماعة من المالكية إلى جواز
المواصل إلى السحر، وهذا قال إسحاق وابن
المثنى وابن خزيمة.

ويرى الشافعية في الوجه الآخر، وهو
ما صححه ابن العربي من المالكية: تحريم
واصل الصوم.^(٢)
وللتفصيل (ر: صوم).

الرجل مختصراً^(٣) وأخرج البخاري أيضاً في ذكر
بني إسرائيل من رواية أبي الضمض عن مسروق
عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تذكره أن
يضع يده على خاصرته، تقول: «إن اليهود
تفعل» زاد ابن أبي شيبة في رواية له: «وفي
الصلاة»^(٤) وفي رواية أخرى «ولا تشبهوا
باليهود»^(٥) وللتفصيل (ر: صلاة).

جـ - وصال الصوم :

١٤ - ذهب الحنفية وجمهور المالكية، والشافعية
في أحد الوجهين، والحنابلة إلى كراهة وصال
الصوم.^(١) لما روى البخاري من حديث أنس
رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال:
«ولا تواصلوا»^(٢) قالوا: إنك تواصل، قال:
«لست كأحد منكم، إني أطعم وأسقى» أرواه إني

(١) حديث: «هي رسول الله ﷺ أن يصل الرجل عنصراً
أخرج البخاري (الفتح ٨٨/٣ - ط السلفية) ومسلم
(٣٨٧/١ - ط الحلبي).

(٢) أخرجه البخاري أيضاً في ذكر بني إسرائيل من رواية
أبي الضمض (الفتح ٦٩/٦ - ط السلفية).

(٣) حصة الفتاوى ٢٩٧/٧ ط المئوية، وصحح مسلم بشرح
النووي ٣٦٠/٥، والمغني ١/٢ ط السرياني، والشرح
المبصر ٢٤٠/١.

(٤) فسر أبو يوسف ومحمد المواصل بصوم يومين لا نظريتهما.
(حاشية ابن عابدين ٨٤/٢، ونظر المغني ١٧١/٣ ط
الرياض).

(٥) حديث: «لا تواصلوا، لست كأحد منكم» أخرجه
البخاري (الفتح ٢٠٢/٤ - ط السلفية).

(١) حديث ليلى امرأة بشير بن الخصاصية أخرجه أحمد
(٥/ ١٢٢ - ١٢٥ - ط الميمنية) وصححه ابن حجر في الفتح
(١٠٢/٤ ط السلفية).

(٢) فتح الباري ٢٠٢/٤ - ٢٠٤ - ط السلفية، وعمدة القاري
١١/ ٧١، ٧٢، وحاشية ابن عابدين ٨٤/٢، وجواهر
الإكبال ١/ ٢٧٤، والمغني ١٧١/٣ ط الرياض.

د - أفراد يوم عاشوراء بالصوم :

وسرى الحقيقة أنه يستحب أن يصوم قبل

عاشوراء يوماً وبعده يوماً.^(١)

وقال المالكية : ندب صوم عاشوراء وناسوهها،

والثانية قبله.^(٢)

وللتفصيل ر: (صوم، وعاشوراء).

١٥ - ذهب الحنفية - وهو مقتضى كلام أحمد كـ

يقول ابن تيمية - إلى كراهة أفراد يوم عاشوراء

بالصوم للتشبه باليهود.^(٣)

فقد روي مسلم عن ابن عباس رضي الله

عنهما أنه قال : حين صام رسول الله ﷺ يوم

عاشوراء وأمر بصيامه قالوا : يا رسول الله ! إنه

يوم نعظمه اليهود والنصارى . فقال رسول الله

ﷺ : وفإذا كان العام المقبل إن شاء الله صُمنا

اليوم التاسع^(٤) قال : فلم يأت العام المقبل

حتى توفي رسول الله ﷺ .

قال النووي : قد لا عن بعض العلماء في

تعليقه على الحديث : لعل السبب في صوم

التاسع مع العاشر أن لا يتشبه باليهود في أفراد

العاشر، وفي الحديث إشارة إلى هذا.^(٥)

هذا ، واستحب الشافعية والحنابلة صوم

عاشوراء - وهو العاشر من المحرم - وناسوهها

- وهو التاسع منه.^(٦)

(١) فتح القدير ٧٨/٢ ط الأثرية.

(٢) الشرح الصغير ١/١٩٦، ١٩٧.

(٣) نسل الأوطار ١١٧/٢ ط دار الحرس، ومعدة الفاري

١١٧/٢ ط النبرسة، وعون المعبود ١١/١٠٦ ط دار

الفكر، ونهاية المحتاج ٢/٣٦٢، وروضة الطالبيين

٢/٣٦٣، والهدى واليسر ١/١٤٤ ط مصطفى الحلبي،

والمكتبشر من ١٣٤ ط المكتبة الأميرية، وكنز الدواع

١/١٨٣، ٢/١٣٩، وإسلام المؤمنين ٤/١٠٦ نشر مكتبة

الكتاب الأزهرية.

(١) فتح القدير ٧٨/٢ ط الأثرية ومعدة الفاري ١١٧/٢، ١١٨.

وكنز الدواع ٢/٣٣٩.

(٢) حديث : وفيه كان صيام المقل - إن شاء الله - صمت اليوم

التاسع آخره من سنة ٧٩٨ هـ ط الحلبي.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٨/١٦، ١٢.

(٤) شرح المعني على المحتاج ٢/١٣٩، والمغني ٣/١٧٤.

لكن قمتاز النساء بالاحتجاب والاستتار. (١)
قال الأستوري: إن العبرة في لباس وزّي كل
من النوعين - حتى يحرم التشبيه به به - بعرف
كل ناحية. (٢)

وأما ذم التشبيه بالكلام والمشي فمختص بمن
تعمد ذلك، وأما من كان ذلك من أصل خلقته
فإنما يؤمر بتكلف تركه والإيمان على ذلك
بالندرج، فإن لم يفعل وتكادى دخله الذم،
ولا سيما إن بدا منه ما يدل على لرصا به. (٣)

هذا ويجب إنكار التشبيه باليد، فإن عجز
فد اللسان مع أمن العاقبة، فإن عجز به عليه
كسائر المنكرات. (٤)

ويترتب على هذا أنه يجب على الزوج أن
يمنع زوجته مما تقع فيه من التشبيه بالرجال في
لبسة أو مشية أو غيرهما امتثالاً لقوله تعالى:
﴿فَاَوْفُوا تَعَاهِدَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ (٥) أي بتعليمهم
وتأديتهم وأمرهم بطاعة ربهم ونهيهم عن
معصيته. (٦)

عنها أنه قال: «لعم رسول الله ﷺ التشبهين
من الرجال بالنساء، والتشبهات من النساء
بالرجال». (٧)

ودهب الشافعية في قول، وجماعة من الخنابلة
إلى كراهة تشبه الرجال بالنساء وعكسه. (٨)

والتشبيه يكون في اللباس وأخرى
وانسكبت والنصنع والأعضاء والأصوات. (٩)

ومثال ذلك: تشبه الرجال بالنساء في اللباس
والزينة التي تختص بالنساء، مثل لبس المفاتيح
والفلافلد ولحائق والأسورة والخلخال والقرط
ونحو ذلك مما ليس للرجال لبسه. وكذلك
التشبيه بين في الأفعال التي هي مخصوصة بين
كلا الجنسين في الأجسام ولذات في الكلام
والمشي. (١٠)

كذلك تشبه النساء بالرجال في زيم أو
مشيهم أو رفع صوتهم أو غير ذلك. (١١)
وهيئة اللباس قد تختلف باختلاف عادة كل
بلد، فقد لا يفرق زيم بينهم عن زيم رجالهم

(١) حديث: «لعم رسول الله ﷺ التشبهين من الرجال
بالنساء». المعجم البخاري (الفتح ٣٣٢/١٠ - ط
السلفية)

(٢) الرواجز ١/١٤٤، وكشاف الغناح ٢/٢٢٩، والآداب
الشرعية ٣/٥٩٠

(٣) فيض القدير ٥/٢٦٩

(٤) عمدة القاري ٢/٤١

(٥) فيض القدير ٥/٢٦٩

(١) عمدة القاري ٢/٤١

(٢) نهاية النجاج ٢/٣٦٢

(٣) فتح الباري ١٠/٣٣٢، وفيض القدير ٥/٢٧١

(٤) كشاف القناع ١/٢٢٩

(٥) سورة التحريم ٦/

(٦) الرواجز ١/١٤٥ ط مطبوع المجلس، والكبائر ص ١٣٤

هذا المقصود^(١).

وللتفصيل في الأمور التي يمنع تشبه أهل
الذمة فيه بالمسلمين نظير أبواب الجزية وعقد
الذمة من كتب الفقه.



(١) مدافع المضائق ١٧٤/٢ - وتبين أخفاش وحاشية الشهي
عب ٢٨٠/٢، ٢٨١، وابن عديم ٢٧٢/٢، وجوه
الإكسال ٢٦٩/٦، والبيان المغرب ٢٦٩/٦، والمغرب
الإسلامي - بيروت، وبيان المحتاج ٩٧/٨، وكتب
الفتاوى ١٢٧-٢، ونعمي ٢٦٨/٨، ٥٢٩، وانظر الموسوعة
المفتوحة الكويتية، ص ٢٤٨، ف ٢٣ ج ٦، ومصطنع
وأهل الذمة، ص ٣٦ ج ٧.

سادساً : تشبه أهل الذمة بالمسلمين -

١٨ - يؤخذ أهل الذمة بإظهار علامات يعرفون
بها، ولا يتركون يشبهون بالمسلمين في لباسهم
ومراكبهم ومساكنهم، والأصل فيه عاروي أن
عمر بن عبد العزيز رحمه الله مر على رجل ركوب
ذوي هيئة، فظنهم مسلمين فسلم عليهم، فقال
له رجل من أصحابه: أصلحت الله تدري من
هو لاء؟ فقال: من هم؟ فقال: نصاري بني
غلب، فلما أتى منزله أمر أن يبدى في الناس أن
لا يبقى نصاري إلا عقد ناصيته وركب
الإكاف، ولم يقل أنه أنكر عليه أحد، فيكون
كالإجماع. ولأن الإسلام من شعائر الإسلام
فحتاج المسلمون إلى إظهار هذه الشعائر عند
الالتقاء، ولا يمكنهم ذلك إلا بتمييز أهل الذمة
بالعلامة.

هذا، وإن وجب التمييز وجب أن يكون فيه
صفار لا إحزاز، لأن إظهاره واجب بغیر كذا
من صرر أو صفع بلا سب يكون منه، بل
المراد اتصافه بهيئة خاصة.

وكذا يجب أن يتميز نساء أهل الذمة عن
نساء المسلمين في حال المشي في الطريق،
وتجعل على دورهم علامة كيلا يعمدوا
يختص به المسلمون، ولا يمتنعون من أن يكونوا
في أعمار المسلمين في غير جزيرة العرب يبيعون
ويشترون، لأن عقد الذمة شرع ليكون وسيلة
لهم إلى الإسلام، وتكفيهم من المظالم إلى

ذلك ذكر الصفات الظاهرة والباطنة لما في ذلك من الإيذاء لها ولذويها، وهتك الأسرار والتشهير بمسئلة.

أما التشبيب بزوجه أو جارسته فهو جائز ما لم يصف أعضائها الباطنة، أو يذكر ما من حقه الإغفاء، فإنه يفسد مروءته، ويكون حراماً أو مكروباً، على خلاف في ذلك.^(١)

وكذا يجوز التشبيب بامرأة غير معينة، ما لم يفل فحشاً أو يتصب قرينة تدل على التعيين، لأن الغرض من ذلك هو تحسين الكلام وترقيقه لا تحقيق المذكور، فإن نصب قرينة تدل على التعيين فهو في حكم التعيين. وليس ذكر اسم امرأة مجهولة كلياً وسعاد معينة، لحديث: كتب من زهير: وإنشاده فصيحة الشهيرة وبانت سعاد... بين يدي الرسول ﷺ.^(٢)

التشبيب بغلام :
٣ - يحرم التشبيب بغلام - إن ذكر أنه بعثفه -

تشبيب

التعريف :

١ - التشبيب مصدر تشبب. ومن معانيه: تزيين أول الشعر بذكر النساء، وتشبب بالمرأة: قال فيها الغزل أو التشبيب.^(١)
والاصطلاح الفقهي لا يخرج عن هذا المعنى للغوي.

الألفاظ ذات الصلة :

التشبيب، والتشبيب، والغزل، والفساط مترادفة، المراد منها: ذكر محاسن النساء.^(٢)

حكمه التكليفي .

٢ - يحرم التشبيب بامرأة معينة محرمة على الشاب أو بغلام أرم.

ولا يعرف خلاف من الفقهاء في حرمة ذكر الشعر على الفحش من الصفات الحسية والملاءمة لامرأة أجنبية محرمة عليه. ويستوي في

(١) حاشية الجمل ٥/ ٢٨٢. وفي المحتاج ١/ ١٣١. ومع المنبر ٦/ ٢١. والإنصاف ٥٢/ ١١٢ ط القاهرة ١٣٧٧ ط سنة لصحيفة.

(٢) في المحتاج ١/ ١٣١. ونجدة الحاج ١٨/ ١٢١. والدروري ١/ ١٢٢، ١٢٦.

وحديث كتب من زهير في إنشاء نصيبته الشهيرة وبانت سعاد أخرجه ابن إسحاق كمال سيرة بن هشام ١/ ١١١، ١١٥ - ط الحلبي.

(١) لبن العرب .

(٢) حاشية الجمل ٥/ ٢٨٢.

وإن لم يكن معينا، لأنه لا يحمل بحال. وقيل:
إن لم يكن معينا فهو كالمرأة غير المعينة. ^(١)

هذا في إنشاء القول من شعر أو نثر. أم رويته
ذلك أو إنشاده فإنه إذا لم يقصد به الحضر على
المحرم فهو مباح لنحو الاستشهاد أو نعم
القصاصاة والبلاعة.

تشيبك

التعريف :

١ - التشيبك في اللغة : المداعنة ، فيقال لكن
متداخطين أنهما مشتبان. ومنه : شبك الحديد ،
وتشيبك الأصابع (وهو أفراد هنا) لدخول
بعضها في بعض. والشك : الخلط والتداخل ،
فيقال : شبك الشيء يشبكه شبك : إذا خلطه
وانشبت بعضه في بعض. ^(٢)

وتشيبك الأصابع لا يخرج في معناه
الاصطلاحي عن هذا، قال ابن عابدين :
تشيبك الأصابع : أن يدخل الشخص أصابع
إحدى يديه بين أصابع الأخرى. ^(٣)

الحكم الإجمالي .

٢ - أجمع الفقهاء على أن تشيبك الأصابع في
الصلاة مكروه، لما روي عن كعب بن عجرة
رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رأى رجلا قد
شبك أصابعه في الصلاة، ففرج رسول الله ﷺ



(١) المصباح الفتي. وعبط كحيد. وعطار الصحاح عانا
وشبك.

(٢) ابن عابدين ١/ ١٤٦. وقواعد الفقه للرحمني ٢٢٨/

(٣) المصادر السابقة. واللعن ١٧٨/٩. وفتح البدر ٣٦/٩

المسجد، فلا تشيك بين يديه فإنه في صلاة^(١) وصاروي أبو سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: «إذا كان أحدكم في المسجد فلا يشك، فإن التشيك من الشيطان، وإن أحدكم لا يزال في صلاة ما دام في المسجد حتى يخرج منه»^(٢) وعن كعب بن عجرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا توضأ أحدكم ثم خرج عامداً إلى الصلاة، فلا يشك بين يديه، فإنه في صلاة»^(٣)

٣- وقد اختلف في الحكمة في النهي عن التشيك في المسجد، فقيل: إن النهي عنه لما فيه من العبث وقيل: لما فيه من التشبه بالشيطان. وقيل: لدلالة الشيطان على ذلك^(٤).

وفي حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح: حكمة النهي عن التشيك: أنه من الشيطان، وأنه يهلب النوم، والنوم من مظان الحديث، ولما فيه عليه في حديث ابن عمر

بين أصابعه^(٥). وقال ابن عمر رضي الله عنهما في الذي يصل وهو تشيك أصابعه تلك صلاة الغضب عليهم^(٦).

وأما تشيكها في المسجد في غير صلاة، وفي انتظارها أي حيث جلس ينتظرها، أو ماثيا إليها، فقد قال الحنفية والشافعية والحنابلة كراهة التشيك حيثئذ، لأن انتظار الصلاة هو في حكم الصلاة^(٧) لحديث الصحيحين لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تجب عليه^(٨) ولما روي أحمد وأبو داود وغيرهما مرفوعاً: «إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامداً إلى

(١) حديث: «رأى رجلاً قد تشيك لأصابعه... أخرجه ابن ماجة (١/٣١٠ ط حس الباني). قال المتذري. روى أحمد وأبو داود بإسناد جيد (التزييف والتزوير) ١/١٧٠، ١٧١ ط المكتبة التجارية.

(٢) أخر ذلك صلاة الغضب عليهم... أخرجه أبو داود (١/٦٠٥ ط الدعاس).

(٣) ابن عابدين ١/٤٢٩، ٤٣٩، ومراقي الفلاح ١/١٩٠، وجواهر الإكليل ١/٥١، وتفسر الكبير ١/٢٥١، وسواحب الحليل لتشرح مختصر خليل ١/٥٥٠، وشرح الزمخشري على مختصر خليل ١/٣١٩، في الصخر، وشرح روض الطالب من أسنى الطلاب ١/١٨٣ م. المكتبة الإسلامية. وصاية المضاعف لموسى ٢/٥٩، ومعه لأن غمامة ٢/١٠، شرباض الحديث، وكشف القناع ١/٣٧٣ م العصر الحديث، ومطلب أولى الأمر ١/٤٧٦. ١٧٧ مشورات المكتب الإسلامي.

(٤) حديث: «لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت انصلاصه تجب عليه... أخرجه البخاري (١/٥٣٨ ط سلسلة).

وسنن (١/٤٩٠ ط حس الباني).

(١) حديث: «إذا توضأ أحدكم فاحسن وضوءه... أخرجه أبو داود (١/٣٨٠ ط حبيب الدعاس). والترمذي (٢/٢٢٨ ط مصطفى الخليلي) وصححه إسناده أحمد شافعي.

(٢) حديث: «إذا كان أحدكم في المسجد فلا يشك... أخرجه أحمد (١/٣٧٣ ط المكتبة الإسلامية). قال الهيثمي إسناده حسن (مجمع الروايات ٢/٢٥٥ ط القدسي).

(٣) حديث: «إذا توضأ أحدكم ثم خرج عامداً إلى الصلاة فلا... أخرجه بهذا اللفظ أحمد (١/٢٤٠ ط المكتبة الإسلامية).

وقد سبق ترجمته.

(٤) نيل الأوطار للشركاني ١/٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢.

سلم؟ فيقول: ثبت أن عمران بن حصين قال: ثم سلم.^(١)

ولا بأس به عند المالكية في غير صلاة حتى ولو في المسجد، لأن كراهته عندهم إنما هي في الصلاة فقط، إلا أنه خلاف الأولى على نحو ما ورد بالشرح الكبير وجماع الإكبال.^(٢)

وفي مذهب الخليل مائة - وأما بالنسبة لغير الصلاة فالشييك لا بأس به حتى في المسجد. قال ابن مرفوعة: وسمع ابن المقدام (أي من مالك): لا بأس بشيك الأصابع يعني في المسجد في غير صلاة. وأما داود بن ليس لمجد مالك مشكاً بصلاته به (أي بالمسجد) لمطابقه وقال: ما هذا؟ فقال مالك: إنما يكره في الصلاة. وقال ابن رشد: صح في حديث ذي الجدي شيك يترك بين أصابعه في المسجد.^(٣)

٤ - وأما تشييكها خارج الصلاة فيما ليس من توابعها: بأن لا يكن في حال سعي إليها، أو جلوس في المسجد لأجبه، فإن كان الحاجة نحو إرجاء الأصابع - وليس تعبت بل العرجس

رضي الله عنها في الذي يصلي وهو يشيك أصابعه وذلك صلاة المقصوب عليها تكبره ذلك ما هو في حكم الصلاة، حتى لا يرفع في المنهي عنه.^(٤) وكرهته في الصلاة تشد.^(٥)

ولا يكره عند الجمهور التشيك بعد الفراغ ولو كان في المسجد، لحديث ذي الجدي رضي الله عنه الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه - قال صلى بنا رسول الله ﷺ يؤخذ صلاتي اليمنى - قال ابن سيرين: سيأخذ أبو هريرة، ولكن نسيت أنا - قال: فصلى بنا ركعتين، ثم سلم، فقدم إلى حشمة معروضة في المسجد وتكأ عليها كأنه غضبان، ووضع يده اليمنى على اليسرى. وشيك بين أصابعه. ووضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى، وأخرج السراطين من أبواب المسجد، فقالوا: فصررت الصلاة، وفي اليوم أبو بكر وعمر فهما أن يكلماه، وفي اليوم رجل في يده خنول يقال له ذو الجديين. قال: يا رسول الله نسيت أم فصررت الصلاة؟ قال: لم أس ولم تقصر. فقالا: أكلما يقول ذو الجديين؟ فقالوا: نعم. فتقدم فضلي ما ترك، ثم سلم، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه وكبر - فربما سألوه، ثم

(١) حدثت في السير - منصرحة البخاري الفتح ١٠٠٥٠٠٠٠ ط الشافعي - وسيله ١٠٣٧١ ط عيسى

الباهي واللفظ لخبازي

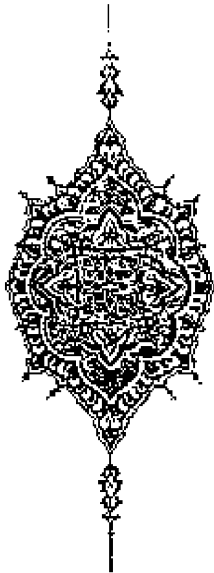
(٢) الشرح الكبير ٢٥١١٩ - وجزء الإكبال ٥١/١

(٣) مواهب القليل شرح مختصر عماد ٥٥١/١ ط البجاء - ليا

(٤) حاشية الفقه على مرقى المفاتيح ص ١٩٠

(٥) كشف الخاف ٣٢٥٠ ط مصر الحديثة

٥ ولتشبيك حال خطبة الجمعة يكره عند غير المالكية من الأئمة، لأن مستمع الخطبة في انتظار الصلاة، فهو كمن في الصلاة لما سبق. وعند الشافعية - غير مكروه، لأن الكراهة عندهم في الصلاة فقط ولو كان في المسجد، وإن كان هذا هو خلاف الأولى كما تقدم.^(١)



صحيح - فإنه في هذه الحالة لا يكره عند الشافعية، فقد صح عنه بخلافه أنه قال: «المؤمن للمؤمن كاليتيم يشد بعضه بعضاً»^(٢) وتشبيك بين أصابعه. فإنه لإفادة تشبيل المعنى، وهو التعاضد والتناصر بهذه الصورة الحسية. فلو شبك لغير حاجة على سبيل العبث كره تزيها.^(٣)

وفي حاشية الشيرازي من لشافعية: أنه إذا جلس في المسجد لا للصلاة بل لغيرها، كحضور درس أو كتابة، فلا يكره ذلك في حقه لأنه لم يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة. وأما إذا انظرهم معا فبني الكراهة، لأنه يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة.^(٤)

وأما المالكية فقد رأوا كراهة التشبيك لتفصيل خاصة ولو في غير مسجد، ولا بأس به عندهم في غير الصلاة ولو في مسجد، لقول مالك: إنه يكره في الصلاة حين أومأ داود بن قيس لبيه مشبكاً أصابعه لطلقة وقال: ما هذا؟^(٥)

[١] حديث: «المؤمن للمؤمن كاليتيم» أخرجه البخاري (٥/٩٩) والشافعية. ومسلم (٢/١٩٩) ح بحسب أبيه.

[٢] حاشية ابن عابدين ١/٣٢٢

[٣] حاشية الشيرازي القامري على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج دار إيل ١/٣٣١ ط مصطفى الحلبي.

[٤] مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ١/٥٥٠ م النجاشي. نيبا، شرح الزرقاني على مختصر خليل ١/٢١٩ ط دار الفكر.

[٥] الشرح الكبير ١/٣٥٤، وجواهر إكليل ١/٤٤

وأصابته منها طائفة أخرى إنهما هي فبعان لا
نفسك ماء ولا تثبت ولا. فذلك مثل من فقه في
دين الله ونفعه ما يعنى الله به فغلب وعلم ،
ومثل من لم يرفع بذلك رأسا ، ولم يقبل هدى الله
الذي أرسلت به .^(١)

تشبيه

التعريف :

١ - التشبيه في اللغة مصدر شبهت الشيء
بالشيء : إذا أقمته مقامه بصفة جامعة بينهما .
وتكون الصفة ذاتية ومعنوية . فالذاتية نحو هذا
الدرهم كهذا الدرهم أي في القدر : والمعنوية
نحو زيد كالأسد .^(٢)

وفي اصطلاح علماء البيان : هو الدلالة على
اشتراك شيئين في وصف من أوصاف الشيء في
نفسه ، كالشجاعة في الأسد والنور في الشمس .
وهو إما تشبيه مفرد كقوله تعالى : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ
الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَهُمْ يُنَادُونَ
مَرْصُوصًا﴾^(٣) أو تشبيه مفردات بمفردات ،
كقوله ﴿وَإِنَّمَا مَثَلُ مَا يُعْنِي اللَّهُ بِهِ مِنْ الْخَلْقِ
وَالْعِلْمِ كَعَثَلِ الْغَنَمِ الْكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا فَكَانَ
مِنْهَا تَقْبَةٌ فَلَيْلَتْ لَهَا فَذُتَّتِ الْكَلْبُ وَالْعِشْبُ
الْكَثِيرُ ، وَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبٌ مُسَكَّتٌ لَهَا
فَضَحَّ اللَّهُ بِهَا النَّاسُ هُمْرًا وَنَقَوْا وَزَوَّعُوا .

فقد شبه العلم بالغيث ، وشبه من يتفقه به
بالأرض الطيبة ، ومن لا يتفقه به بالقيعان .
وهي تشبيهات مجتمعة ، أو تشبيه مركب ، كقوله
﴿لَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُنْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ كمثل
رجل يشي بما فاسده وأجره . إلا موضع لينة
من زاوية ، فجعل الناس يتوقفون به ويحبون
نه ويقولون : هلا وصفت هذه اللينة ؟ قال :
فأنا اللينة ، وأنا حاتم الطير .^(٤)
فهذا تشبيه المجموع بالمجموع ، لأن وجه
التشبيه حقل مترع من عدة أمور .^(٥)

الألفاظ ذات الصلة .

القياس :

٢ - القياس هو : إلحاق فرع بأصل في الحكم
لعلة جامعة بينهما .

(١) حديث : ﴿إِنَّمَا مَثَلُ مَا يُعْنِي اللَّهُ بِهِ﴾ أخرجه البخاري
(١٧٥/١) - الطبع - ط السلفية - موسم ١٣٨٧/١٤ -
١٣٨٨ - ط شعبي .

(٢) حديث : ﴿إِنَّمَا مَثَلُ مَا يُعْنِي اللَّهُ بِهِ﴾ أخرجه البخاري
(١٧٥/١) - الطبع - ط السلفية .

(٣) الترميزات للبحراني .

(٤) تصحيح مائة وتشبيه

(٥) سورة العنكبوت / ١٧

حكم التشبيه : وفي قول عبد الشافعية ، وهوراية أخرى

عند المختلة - لا يجرم إلا الوطء ،^(١)

وهذا في صريح الفاظ الظهار . أما في

كتاباته ، كقوله : أنت علي مثل أمي صحت نيته

برأ أو ظهاراً أو طلاقاً .^(٢)

وفي الموضع فروع كثيرة ينظر تخصيصها مع

اختلاف الفقهاء في مصطلح (ظهار) .

ب - التشبيه في القذف :

٤ - أجمع العلماء على أنه إذا صرح بالقذف

بالبزني كان قذفاً وبها موجب للعقوبة ، فإن عرّض

وإن بصرح ، فقال مالك . هو قذف . وقال

أبو حنيفة والشافعي : لا يكون قذفاً حتى يقول :

أردت به القذف . والدليل لما قلناه ذلك هو أن

موضع الحد في القذف إنما هو إزارة المغرة التي

أوقعها القاذف بالقذف ، فإذا حصلت المغرة

بالتعريض وجب أن يكون قذفاً كالتصريح ،

وذلك راجع إلى الفهم ، وقد قال تعالى على

لسان قوم شعيب أنهم قالوا له ﴿ تَبْتَئِكْ لَأَنْتَ

الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾^(٣) أي المقيض الضال ، فعرّضوا

بمختلف حكم التشبيه بحسب موقعه واليراد

مه على ما سيأتي .

أ - التشبيه في الظهار :

٣ - الظهار شرعاً : تشبيه المسلم بزوجته أو جراً

شائعاً منها محرمٌ عليه ثابتاً . كقوله . أنت

علي كظهي أمي أو نحو ، أو كظهي أو

كظهيها ، ونحو ذلك .

وهذا النوع من التشبيه حرام نصاً لقوله

تعالى ﴿ الَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ

مَا مِنْ أُمَّهَاتِهِمْ . إِنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِلَّا اثْنَانِ

وَلَهُنَّ ، وَإِنَّهُنَّ لَيَقُولُونَ مُكْرَمًا مِنَ الْقَوْلِ

وَزُورًا ﴾^(١)

وإذا وقع من الزوج التشبيه ، مما يعتبر

ظهاراً ، يجرم عليه وطء امرأته قبل أن يكفر

بإطلاق الفقه .

وكذلك يجرم التذويب دون الجماع عند

جمهور الفقهاء : (الحنفية والمالكية) وهو قول

عبد الله بن قتيبة ، ورواية عند المختلة لقوله

تعالى ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبَاسًا

ذَلِكَ تَوْعَدُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِهِ يَعْلَمُونَ خَيْرٌ . مَنْ لَمْ

يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعِينَ مِنْ قَبْلِ أَنْ

يَبَاسًا ﴾^(٢) والنبأ شامل للوطء ، وتوابعه .

(١) ابن ماجة ١/٢٠٧ ، ٥٧٥ . وسائر الإكمال ١/٢٧٦ .

٣٧٤ . والمذهب ٢/١١٣ ، ١١٤ . والنفى ١/٣٤٧ .

٢٤٨

(٢) ابن عابن ١/٥٧٦ . والنفى ١/٣٤٥ . وسائر الإكمال

٢٧٢/١

(٣) سورة هود / ٨٧

(١) سورة المجادلة / ٢

(٢) سورة المجادلة / ٢ ، ٣

له بالسبب بكلام ظاهره المدح في أحد التأويلات

وقد جسي عمر رضي الله عنه الخطيئة لما قال لأحدهم:

دع الكفارم لا ترحل لبغيتها

وقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي
لأنه شبهه بالنساء في أنهن يطفئن ويقيين ويكسبن^(١)

وعنى ذلك فإذا فهم من تشبيه المرأة أو الرجل بالعفيفة أو العفيف استهزاء، كان كالرمي الصريح في مذهب مالك.

ج - تشبيه الرجل غيره بما يكره:

٥ - لا يجوز للمسلم أن يشبه أخاه المسلم بما يكرهه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَسْبَحُوا بِالْألقاب﴾^(٢) يشي الاسم الفسوق بعد الإتيان^(٣) وسواء أكان التشبيه بذكر أداة التشبيه أو بحذفها كقول: يا محنت، يا أعمى^(٤)

واتفق الفقهاء على أنه يعزر بقوله: يا كافر يا منافق يا أعور يا نهم يا كذاب يا خبيث يا محنت يا ابن القاسفة، وتحوز ذلك من كل ما فيه

إساءة بغير حق، ولو بغض العين أو إشارة اليد، لارتكابه معصية لا حد فيها، وكل معصية لا حد فيها فيها التعزير^(٥)

وكذلك يعزر إذا شبهه بالحيوانات الدنيئة كقوله: يا حمار، يا كلب، يا فرد، يا بقر ومحو ذمت عند جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة وهو المختار عند متأخري الحنفية) لأن كل من ارتكب مكسرا أو أذى مسلما بغير حق بقول أو فعل أو إشارة يستحق التعزير.

وفي ظاهر الرواية عند الحنفية: لا يعزر بقوله: يا حمار، يا كلب ومحو ذلك لظهور كذبه.

وفرق بعض الحنفية بين ما إذا كان لسبب من الأشراف فيعزره أو من العامة فلا يعزر، كما امتحنه في الهداية والزيلاعي^(٦)

وهذا كله إذا لم يصل التشتم والسبب إلى حد القذف، أما إذا كان من أنواع القذف: كالرمي بالزنا من غير بيئة، فإنه يجد على تفصيل ينظر في مصطلح: (قذف)^(٧)

(١) ابن عابدين ١٨٢/٢، وجواهر الإقبال ٢٨٨/٢.

وحاشية العمل على شرح المجمع ١٩٢/٥، وكذلك القناع

١٦٢/١، والنفسي ٩٢٠/٨، وحاشية القلبي ١٨٤/٤

(٢) ابن عابدين ١٨٥/٣

(٣) مختصر قسطنطيني ص ١٦٥، ونفسر الكشاف ١٢٩/٢.

والفرطحي ٣٢٥/٢

(٤) نضر الفرجي ٨٧/٥

(٥) سورة الحجرات ١٦/١

(٦) انظر في تقسيم تشبيه مختصر المعاني ص ١٦٥

الألفاظ ذات الصلة :

الإشراك .

٢ - الإشراك بمعنى التشریک . وإد قیل :
تشرک الکاف مائه ، فالمراد أنه جعل غیر الله
شریک له ، تعالی الله عن ذلك
(ر: إشراك).

تشریق

المطر: أبان التشریق

حكم التشریک

٣ - اش ریک، فی الشرع ونحوه حائز، وتشریک
غیر عبادة فی نية الله . هذه أو تشریک عاداتین فی
نية واحدة حائز علی التفصیل الآتی .

تشریک

التعريف .

١ - تشریک مالا يحتاج إلى نية فی نية العادة .
٤ - لا نعلم خلاف من الفقهاء في حواجز تشریک
مالا يحتاج إلى نية فی نية العادة ، كالتحذیر مع
الحج لقوله تعالی : ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ
يَأْذِنُكَ رَبًّا فَتَعَالَى﴾ . فكل ضامن يأتين من كل فج
عمیق لينهضوا منافعهم ويذكروا اسم الله في
أبرهم معلومة . . . ﴿وَقُولِهِ فِي شَأْنِ حَجِّ
أَيْضًا﴾ . فليس عليكم جناح أن تنسوا فضلا من
رؤسكم ﴿١٩﴾ . نزل في التجارة مع الحج . والتسليم
مع قصد المصحة ، والموسوم مع به التبرك .
والصلاة مع به دفع التبريم ، لأن هذه لأغيا .

١ - التشریک في اللغة : مصدر شَرَكَ . يقال :
شَرَك فلان فلانا إذا أوجله في الأمر وحمله
شريكاه فيه . ويقال : شَرَك غيره في ما أمره
بفدفع الغير . معض السن ، ويصير شريكاه في
الشيء .

ويقال أيضا : شَرَك فعله تشریکاً . إذا جعل
به شريكاً ، والإشراك . سبب الفعل الذي على
ظهورها .^(١)

١ - التشریک في الاصطلاح الشرعي : إدخال
الغير في الأمر كالتبراه ونحوه ، ليكون شريكه
فيه .

(١) سورة الحج ٢٨١

(٢) سورة بقره ١٩٥

(٣) نوح نمرور ، ومن اللغة مائه . اشرك .

تحصل بغیر نية فلم یؤثر تشریکها فی نية العبادۃ ، وکذا جهاد مع قصد حصول الغنیمة .^(۱)
جاء فی مواهب الجنیل نقلاً عن الفروق للفرافی :

من یجاهد لتحصل طاعة الله بالجهاد ، ولیحصل له المال من الغنیمة ، فهذا لا یصره ولا یحرم علیه بالإجماع . لأن الله تعالى جعل له هذا فی هذه العبادۃ . ففرق بین جهاده لیقول الناس : هذا شجاع ، أو یعظمه الإمام ، فیکثر عطائه من بیت المال . فهذا ونحوه رياء حرام . ویس أن یجاهد لتحصل القتال من جهة أموال العدو مع أنه قد شرک .

ولا یقال لهذا رياء ، بسبب أن الریاء أن یعمل لبراء غیر الله من خلقه . ومن ذلك أن یجدد وضوءه المیحصل له التبرد أو التطف ، وجميع هذه الأغراض لا بدخل فیها تعظیم الخلق . بل هی لتشریک أمور من المصالح لیس لها إبراک ، ولا تصلح للإبراک ولا لتعظیم . ذلك لا یقدح فی العبادات ، فظهر الفرق بین قاعدة الریاء فی العبادات و بین قاعدة التشریک فیها .^(۲)

(۱) مواهب الجنیل ۳/ ۵۳۴ . وحاشیة الیجرمی علی المبع

۶۷/۱ ، وصفي المحتاج ۱/ ۴۹ ، ۱۵۰ ، والتي لأن لدا

۱۱۲/۱

(۲) مواهب الجنیل ۲/ ۵۳۳

وجاء فی مغنی المحتاج :^(۱) من نوى بوضوءه تبردا أو شیا بمحصل بدون قصد كنظف ، ولو فی أثناء وضوءه (مع نية معتبرة) أي مستحضراً عند نية التبرد أو نحوه نية البوضوء أجزأه ذلك علی الصحيح ، لحصول ذلك من غیر نية ، كمحصل نوى الصلاة ودفع الغریم فزها تجزئته ، لأن استثنائه عن الغریم لا یفتقر إلى نية . والقول الثاني بضرر ، لما فی ذلك من التشریک بین قربة وغیرها ، فإن فقد النية المعتبرة ، كان نوى التبرد أو نحوه وقد غفل عنها ، ثم یصبح غسل ماغسله بنية التبرد ونحوه ، ویلزمه إعادته دون استئناف الطهارة .

قال لزركشي : وهذا الخلاف فی الصحة . أما الثواب فانظأهر عدم حصونه ، وقد اختار الغزالی فیما إذا شرک فی العبادۃ غیرها من أمر دنیوی اعتبر الساعث علی العمل ، فإن كان القصد الدنیوی هو الأغلب لم یکن فی أجر ، وإن كان القصد الدینی أغلب فله بغيره ، وإن تساوا تساقطا ، واعتذر ابن عبد السلام أنه لا أجر فی مطلقا ، سواء اتساوى القصدان أم اختلفا .

وانظر أيضا مصطلح : (نية) .

(۱) مغنی المحتاج ۱/ ۴۹

ب - تشريك عبادتين في نية :
٥ - إن أشرك عبادتين في النية ، فإن كان بينهما على التثنية دخل كحسب الخمعة والجنابة ، أو الجنابة والحيض ، أو غسل الخمعة والحيد ، أو كانت إحداهما غير مقصودة كتحية المسجد مع فرض أو سنة أخرى ، فلا يندفع ذلك في العبادات ، لأن مبنئ النظر مرة على التداخل ، واتحية وأمثالها غير مقصودة بذاتها ، بل المقصود شغل المكان بالصلاة ، فيندرج في غيره .

٥ - التشريك بين نسوة في طلقة :
٧ - إذا قال لثلاث الأربع : أوفعت عبيكن طلقة وقع على كل واحدة طلقة ، لأن الطلقة لا تنجزاً .

ولو قال : طلقين أو ثلاث أو أربعاً ، وقع على كل واحدة طلقة فقط ، إلا أن يريد توزيع كل طلقة عليهن ، فيصح في طلقتين ، على كل واحدة طلقتك ، وفي ثلاث وأربع ، ثلاث^(١) .

أما التشريك بين عبادتين مقصودتين بذاتها كالظهر ورائته ، فلا يصح تشريكهما في نية واحدة ، لأنها عبادتان مستقلتان لا تدرج إحداهما في الأخرى^(٢) .
وانظر أيضاً مصطلح : (نية) .



ج - التشريك في المبيع :

٦ - يجوز التشريك في العقد ، كما يقول القسري العام بالتمس : شركتك في هذا المبيع . ويعمل الآخر ، وهذا محل اتفاق بين الفقهاء^(٣) .
فإن أشركه في قدر معلوم كالنصف والربع فله ذلك في المبيع ، وإن أطلق فله النصف ، لأن

(١) الإيضاح على شرح المخطوط ٦/٢ ، وبإسناد المحتاج ١٠٦/٤ ، والفتاوى ٢٢١/١ .

(٢) السدائع ٢٢٦/٥ . وحاشية الفصولي ٥٧/٣ ، بأسن المطالب ٩١/٢ - ٩٢ . وبإسناد المحتاج ١٠٦/١ ، والمتمي ١٣٦/١ .

(٣) انصاف المصنف

(٤) روضة الطالبين ٨٨/٧ ، وحاشية انصاف المصنف ١٣٠/٢ .
والتمي ٢٤٤/٧

الحکم التکلیفی :

۳ - اتفق العلماء على أنه بشرع بلعاطس عتب عطاسه أن يحمده الله ، فيقول : الحمد لله ، ولو زاد : رب العالمين كان أحسن كفعل من مسعود . ولو قال : الحمد لله على كل حال كان أفضل كفعل ابن عمر ، وقيل يقول : الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، كفعل غيرهما . وروى أحمد والنسائي من حديث سالم بن عبد موفوعه إذا عطس أحدكم فليقل : الحمد لله على كل حال أو الحمد لله رب العالمين^(۱) وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إذا عطس أحدكم فليقل : الحمد لله على كل حال »^(۲) ومنى حمد الله بعد عطسته كان حقا على من سمعه من إخوته المسلمين غير المصلين أن يشتمه به يرحمك الله ، فقد روى البخاري من حديث أبي هريرة « إذا عطس أحدكم فحمد الله فحق على كل مسلم سمعه أن

تشبیه

۱ - من معاني التشبیه لغة : الدعاء بالخير والبركة . وكل داع لأحد بخير فهو تشبیه وسميت بالشين والشين أعلى وأفضى في كلامهم . وكل دعاء بخير فهو تشبیه . وفي حديث تزويج علي بفاطمة رضي الله عنها : شمت عليهما : أي دعا لها بالبركة .^(۱) وفي حديث العطاس : فشمت أحدهما ولم يشمت الآخر . فالتشبیه والتسميت : الدعاء بالخير والبركة . وتشبیه العطاس أو تشبیهه : أن يقول له متى كان مسلما : يرحمك الله .^(۲) وهو لا يخرج في الاصطلاح الفقهي عن هذا المعنى .

(۱) حديث : « تشبیه النبي ﷺ على وفاطمة . » (ورد في إرويه القاسم بن سلام في غريب الحديث ۲/ ۱۸۳ - ۱۸۴ ط دائرة المعارف العثمانية) .
ونظير فتح الباري يشرح صحيح البخاري لابن حجر (۱۰/ ۶۰۶) فقد ورد به ، وقال القسرا : التشبیه : التبريك والعرب تقول : شمت إذا دعا له بالبركة . وشمت عليه إذا برأ عليه . وفي الحديث في قصة تزويج علي بفاطمة (شمت عليهما) أي دعا لها بالبركة .
(۲) لساني العرب ، تصحاح ، ومختار الصحاح مادة « تشبیه » .

(۱) حديث : « تشبیه النبي ﷺ على وفاطمة . » (ورد في إرويه القاسم بن سلام في غريب الحديث ۲/ ۱۸۳ - ۱۸۴ ط دائرة المعارف العثمانية) .
ونظير فتح الباري يشرح صحيح البخاري لابن حجر (۱۰/ ۶۰۶) فقد ورد به ، وقال القسرا : التشبیه : التبريك والعرب تقول : شمت إذا دعا له بالبركة . وشمت عليه إذا برأ عليه . وفي الحديث في قصة تزويج علي بفاطمة (شمت عليهما) أي دعا لها بالبركة .
(۲) لساني العرب ، تصحاح ، ومختار الصحاح مادة « تشبیه » .

« إذا عطس أحدكم فحمد الله فسدوه، فإن لم يحمد الله فلا تشمتوه » (١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: « عطس رجلان عند النبي يترى شمت أحد عن ولم ينمت الآخر. فقال الذي لم يمت: « شمتني: عطس فلان فشمته، وعطست فتم تشمتني فقال: إن هذا حمد الله تعالى، لو أنك لم تحمد الله تعالى (٢) وهذا الحكيم عالم وأبليس مخدوعاً والرجل الذي وقع له ذلك

يؤيد العموم ما جاء في حديث أبي موسى « إذا عطس أحدكم فحمد الله فسدوه، وإن لم يحمد الله فلا تشمتوه » (٣).

وأما شمت قد شرع لمن حمد الله دون من لم يحمده، فإذا عرف السامع أن العاطس حمد الله بعد عطسته شمته، كأنه قد يحمده الله، وإن سمع العطسة ولم يسمعه يحمده الله، بل سمع من شمت ذلك العاطس، فإنه بشرع له

يقول: « يرحمك الله » (٤) وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: « إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله - فقل له أخوه أو صهره: « يرحمك الله - فإذا قال له: « يرحمك الله - فليقل: « يديكم الله ويصلح بالكم » (٥).

وعن النسي بن جابر قال: « حق المسلم على المسلم غش: رد السلام، ومباينة ما رخص وتباع الخائز، وإجابة الدعوة، وتشمت العاطس » وفي رواية لمسلم: « حق المسلم على المسلم ست: إذا لقيناه فسلم عليه، وإذا دعاك فأجبه، وإذا استنصحك فانصحه، وإذا عطس فحمد الله تعالى فشمته، وإذا مرض فعده، وإذا مات فاتبعه » (٦).

وإن لم يحمد الله بعد عطسته فلا يشمت. فمن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مرئيه.

(١) حديث: « إذا عطس أحدكم فحمد الله كان حفا على كل مسلم » أخرجه البخاري ١٠٠١/١٠٠١ - الفتح - ط الشافعية: من حديث أبي هريرة.

(٢) حديث: « إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله - فقل له أخوه أو صهره: « يرحمك الله » أخرجه البخاري ١٠٠١/٦٠٨ - فتح - ط الشافعية: من حديث أبي هريرة.

(٣) حديث: « حق المسلم على المسلم خمس: « أخرجه البخاري ١١٢/٣ - الفتح - ط الشافعية - وسلم ١٧٠٥/١٧٠٥ - ط الحلبي: من حديث أبي هريرة.

(٤) حديث: « إذا عطس أحدكم فحمد الله فسدوه، فإن لم يحمد الله فلا تشمتوه » أخرجه أحمد ١٠٠/١٠٠ - ط المصنف - (٥) (٢٢٩٢/٢٢٩٢ - ط الحلبي).

(٦) حديث: « إن هذا حمد الله وإني لم أجد الله يحمده الله، أو روى البخاري ١٠٠١/١٠٠١ - الفتح - ط الشافعية - وسلم ١٧٩٦/١٧٩٦ - ط الحلبي: واللفظ للمسلم.

(٧) حديث: « إذا عطس أحدكم فحمد الله فسدوه » عن نجران ف: ١.

قال س' في حجة: في الحديث دليل على عظيم نعمة الله على العاطس. يؤخذ ذلك مما رتب عليه من الخير. وفيه إشارة إلى عظيم فضل الله على عبده. فإنه أذهب عنه الضرر بنعمة العطس. ثم شرع له الحمد الذي يثاب عليه، ثم الدعاء بالخير بعد الدعاء بالخير وشرع هذه النعم الثوابات في زمن يسير فضلاً عنه وجسماً. فإذا قيل للعاطس: يرحمك الله، فمعناه: جمل الله لك ذلك لتقدمك على السلامة، وفي إشارة إلى تبيه العاطس على طلب الرحمة والثوبة من الذنب، ومن ثم شرع له أجواب بقوله: غفر الله لنا ولكم وقوله: ويصلح بالكم أي شأكم. ^(١) بقوله تعالى: ﴿سَيُهْذِبُهُمْ وَبَصُلُّهُمُ فِي يَوْمٍ شَأْنِهِمْ﴾. وهذا ما لم يكن في صلاته أو خلافه.

ما ينبغي للعاطس مراعاته:

١- من آداب العطاس. أن يخفض بالعطس صوته ويرفعه بالحمد. وأن يغطي وجهه لئلا

التشميت لمعوم الأمر به لمن عطس فحمد، وقال النووي انحصار أنه يشتمه من سمعه دون غيره. وهذا التشميت سنة عند الشافعية.

وفي قول للحنابلة وعند الحنفية هو واجب. وقال المالكية، وهو المذهب عند الحنابلة بوجوبه على الكفاية. ^(٢) ونقل عن البيان أن الأشهر أنه فرض عين، لحديث: «كان حفا على كني مسلم سمعه أن يقول له: يرحمك الله».

لأن عطس لم يحمد الله سبحانه لم يحجب لمن حضره أن يذكره الحمد ليحمد فيشتمه. وقد ثبت ذلك عن إبراهيم النخعي. ^(٣)

٣- ويندب للعاطس أن يرد على من شتمه: فيقول له: يغفر الله لنا ولكم، أو يهديكم الله ويصلح بالكم، وقيل: يجمع بينهما، فيقول: يرحمنا الله وإياكم ويغفر لنا ولكم. فقد روي عن ابن عمر أنه كان إذا عطس فقبل له: يرحمك الله. قال: ويرحمنا الله وإياكم ويغفر الله لنا ولكم.

(١) القنداري المصنف ٢٤٦/٥، والأحبار شرح لمختار

١٦٥/١ ط مصطفى الحلبي ١٩٥٩، وحاشية الجمل على

شرح المنهاج ٢٤٢/٢، والأدكار للنسوي ٣٤٠-٣٤١،

والأدوات الشريفة لابن مفلح ٣٢٦/١، وفتح الباري

شرح صحيح البخاري لابن حجر ٥٩٩/١٠، ٥٩٠،

٦١٠، ٦١١، وكفاية الطالب بريان ٢/٢٣٩٠-٢٣٩٩،

والشرح الصغير ٧٦٦/٤

(٢) فتح الباري ١١٠/١١

(٣) سورة محمد ٤

(١) كفاية الطالب على شرح الرسالة ٢/٢٩٩-٤٠٠ ط

مصطفى الحلبي ١٩٥٨، والشرح الصغير ١/٢٦٥، وفتح

الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ١٠/٢٠٩

٩١٠

انكلام عبد الخطبة لا يحرم، وليس الإنصات، ولا فوق في ذلك بين التشميت وغيره، واستدل بهاروي، أنس رضي الله عنه قال: دخل رجل والسبي عليه قائم على المنبر يوم الجمعة فقال: متى الساعة؟ فأنشأ الناس إليه أن اسكت. فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله عند الثالثة: أما أعددت لهذا؟ قال: حب الله ورسوله قال: اسك مع من أحببت ^(١) وإذ حاز هذا في الخطبة حاز تشميت العاطس أثناءها.

وعند المالكية، وهو لقلب عبد الشافعية: أن الإسهات لسماح الخطبة واجب، لما روى جابر رضي الله عنه قال: دخل ابن مسعود رضي الله عنه والسبي عليه يحطب فجلس إلى أبي رضي الله عنه فأنشأه عن شيء فلم يرد عليه، فسكت حتى صلى النبي صلى الله عليه وآله فقال له: ما منعك أن ترد علي؟ فقال: إني لم تشهد معكم الجمعة. قال: ولما؟ قال: لأنك تكلمت وأبي صلى الله عليه وآله يحطب، فقال ابن مسعود فدخل على النبي صلى الله عليه وآله فذكر له، فقال: «صدى أبي» ^(٢) وإذا كان

يسعد من فيه أو أنه ما يؤذي جلسبه. ولا يلوي عنه عتقه بميتا ولا شألا لئلا يتغير بذلك. قال ابن العربي: الحكمة في خفض الصوت بالعطاس: أن في رفعه إزعاجا للأعضاء. وفي نغطية الوجه: أنه لو بد منه شيء أذى جلسبه. ولو لوى عنه صيانة لجلسبه لم يأمن من الانواء، فمن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كان النبي صلى الله عليه وآله إذا عطس وضع يده (أو ثوبه) على فيه، وخفض أو غصص بها صوت» ^(٣).

حكمة مشروعية التشميت

٥ - قال ابن دقيق العيد: من فوائد التشميت تخصيص المودة، والتأليف بين المسلمين، وتأديب العاطس بكسر النفس عن الكبر، والحسن على النواضع لما في ذكر الرحمة من الإشعار بالدب الذي لا يعوز عنه أكثر المكلفين ^(٤).

التشميت أثناء الخطبة:

٦ - كره اختفية والمالكية التشميت أثناء الخطبة، ^(٥) وعند الشافعية في الحديث: أن

(١) حديث: «دخل رجل والسبي عليه قائم على المنبر يوم الجمعة الجعلي (٤) ٢٢١ - ط: دائرة المعارف العثمانية) وصححه ابن حزيمة (٣) ١١٩ - ط: المكتب الإسلامي.

(٢) حديث: «صدى أبي» من جابر قال: «دخل عبدة من مسعود المسجد والنبي صلى الله عليه وآله يحطب أوردته اغتمني في الجميع (٤) ١٨٥ - ط: القدسي، وفصل: «رواه أبو يعلى وتلقه من في الأوسط بعده. وفي الكبر باختصار. ورواه نبي يعلى لغاب.

(١) حديث: «فإذا ابتلع عطس وضع يده» أخرجه أبو داود (٢٨٨/٥١ - طبع: مكتبة سعيدة عطاس) ورواه من جابر في الفتح (١٠٠/٦٠ - ط: السليبي).

(٢) مع الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (١٠/٦٠٠ - ١٠٠/٦٠٠) ابن عابدين (١/٥٥١)، والشرح الكبير (١/٤٨٦).

الإنيصات واجبا كان ما مخالفه من تشميت العاطس أثناء الخطبة حراما^(١) وللحنابلة روايتان :

إحدهما : الجواز مطلقا أخذنا من قول الأثرم : سمعت أبا عبد الله - أي الإمام أحمد - سئل : يرد الرجل السلام يوم الجمعة ؟ فقال : نعم . قال : ويشمت العاطس ؟ فقال : نعم . والإمام يحطب . وقال أبو عبد الله قد فعله غير واحد . قال ذلك غير مرة ، وعن رخص في ذلك الحسن والمنعمي والنخعي وقتادة والثوري وإسحق .

والثانية : إن كان لا يسمع الخطبة شمت العاطس ، وإن كان يسمع لم يفعل ، قال أبو طالب : قال أحمد : إذا سمعت الخطبة فاستمع وأنصت ولا تقرأ ولا تشمت ، وإذا لم تسمع الخطبة فاقرأ وشمت ورد السلام . وقال أبو داود : قلت لأحمد : يرد السلام والإمام يحطب ويشمت العاطس ؟ قال : إذا كان ليس بسمع الخطبة فردد ، وإذا كان يسمع فلا^(٢) لقول الله تعالى : ﴿ فَاسْتَبِيعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾^(٣) وروى نحو ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما .

تشميت من في الحلاء لقضاء حاجته :

٧ - يكره لمن في الحلاء لقضاء حاجته أن يشمت عاطسا سمع عطسته . بذلك قال فقهاء المذاهب الأربعة . كما كرهوا له إن عطس في خلائه أن يحمد الله بلسانه ، وأجازوا له ذلك في نفسه دون أن يحرك به لسانه^(٤)

وعن المهاجرين فغذ رضي الله عنه قال : ما أتيت النبي ﷺ وهو يسول فسلمت عليه ، فلم يرد حتى ترضأ ، ثم اعتذر إلي وقال : إني كرهت أن أذكر الله تعالى إلا على طهره أو قال : على طهارته^(٥)

تشميت المرأة الأجنبية للرجل والعكس :

٨ - إن كانت المرأة شابة يخشى الافتتان بها كره لها أن تشمت الرجل إذا عطس ، كما يكره لها أن ترد على من شمت لها لو عطست هي . بخلاف ما لو كانت عجوزا ولا تغيل إليها النفوس فإنها تشمت وتشم من حدث الله . بذلك قال

(١) ابن حبان ٦٩ / ٢٣٠ ، والمذهب في غلبه الإمام الشافعي ٣٢ / ١ ، والأذكار للثوري ٢٨ ، والشرح الكبير ١٠٦ / ١ ، وكشاف القناع عن متن الإقناع ١٣ / ١ م عنصر الحديث .
(٢) حبيب : إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر أو قال : على طهارته ، أخرجه أبو داود ٢٣ / ١٦ - ط عزت حبيب دعائم ، والحاكم ١٦ / ١٦٧ - ط دائره المعارف الشيعية (وصحة دوافقه الذهبي) .

(١) المذهب في غلبه الإمام الشافعي ١٢٤ / ١ ، وسراج المطالعين جعش قلمي وهبوا ٦٨٠ / ١
(٢) الذي لابن قدامة ٢٢٤ / ١ - ٢٢٤ م الرياض الحديث ، كشف القناع عن متن الإقناع ٢٨ / ١ م عنصر الحديث .
(٣) سورة الأعراف / ١٠٤

الملكية^(١) ومثلهم في ذلك الخبايلة . وللشابة ، وفي هذا تفريق بين الشابة وغيرها .^(٢)

وعند الحنفية ذكر صاحب الذخيرة : أنه إذا عطس الرجل شمته المرأة ، فإن عجزوا رد عليها وإلا رد في نفسه . قال ابن عابدين : وكذا لو عطست هي كما في الخلاصة .^(٣)

تشميت المسلم للمكافر :

٩ - لو عطس كافرو محمد الله عقيب عطاسه وسمعه منهم كذا عليه أن يشمه بقوله : هداك الله أو عافاك الله ، فقد أخرج أبو داود عن حديث أبي موسى الأشعري قال : « كانت اليهود يتعاطسون عند النبي ﷺ رجاء أن يقول يرحمكم الله ، فكان يقول : يهديكم الله ويصلح بالكم .^(٤) وفي قوله : يهديكم الله ويصلح بالكم ، تعريض لهم بالإسلام : لم يأتوا وأمسوا يصلح الله بالكم . فلمهم تشميت مخصوص ، وهو الدعاء لهم بالهداية وإصلاح البال . بخلاف تشميت المسلمين ، فإنهم أهل

جاء في الآداب الشرعية لابن مفلح عن ابن نمير : لا يشمت الرجل الشاب ولا تشمت . وقال السامري : يكره أن يشمت الرجل المرأة إذا عطست ولا يكره ذلك للمعجوز . وقال ابن الجوزي : وقد روي عن أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه كان عنده رجل من العباد فعطت امرأة أحمد . فقال له العابد : يرحمك الله . فقال أحمد رحمه الله . عابد جاف . وقال حرب : قلت لأحمد : الرجل يشمت المرأة إذا عطست ؟ فقال : إن أراد أن يستنطقها نسمع كلامها فلا . لأن الكلام قنة ، وإن لم يرد ذلك فلا بأس أن يشمتين . وقال أبو طالب : إنه سأل أبا عبد الله : يشمت الرجل المرأة إذا عطست ؟ قال : نعم قد شمت أبو موسى امرأته . قلت : فإن كانت امرأة ثمر أو جالسة فعطست أشمتها ؟ قال : نعم . وقال القاضي : ويشمت الرجل المرأة البرزة ويكره للشابة . وقال ابن عقيل : يشمت المرأة البرزة وتشمت ولا يشمت الشابة ولا تشمت . وقال الشيخ عبد القادر : يجوز للرجل تشميت المرأة البرزة والمعجوز ، ويكره

(١) الآداب الشرعية لابن مفلح ٣٥٢/٢ - ٣٥٣

(٢) الأئمة شرح للحنبل ١١٩/٣ ط مصطفى الحلبي

١٩٣٦ ، وابن علقين ٥/ ٢٣٦

(٣) حديث أبي موسى الأشعري : « كانت اليهود

يتعاطسون .. » أخرجه الطبراني ٨٢٠/٥ - ط الحلبي .

وقال : وهذا حديث حسن صحيح .

(٤) حاشية المعقودي على كتابه قطاب شرح الرسالة

٣٩١/١ ، والشرح الصغير ٦/ ٧٦١

١١ هـ. والله ماضى ^{١١} ولا كبرى ثم قال: إن صلاتنا هذه لا يرد لها شيء من كلام الأديين، إنما هي التسبيح والتكبير وتبرئة النفس ^{١٢} هذا قول الحنيفة والمالكية والحنابلة وشيخو عبد الشافعة، وإلا كان تبعي ختفة بالنفس وتبعي غيرهم بالباطلان. إلا أن الباطلان والفساد في ذلك بمعنى ^{١٣}

فإن عطس هو في صلاته محمد الله وتمت عنه في نفسه دون أن يحرك بذلك لسانه بأن قال: برحمتك الله بأنفسى لا نفساً صلاتاً لأنه لما لم يكن خطايا لغمره لم يعتد من كلام الناس كما إذا قال: برحمتي الله. فإنه الحنيفة واختارته والمالكية

تسبعت العاض فوق ثلاث.

١١ هـ من تكبر وعطسه فزاد على ثلاث فإنه لا يلزمه وسائر أعينها، إذ هو من زاد غيرها

(١) حديث: من صلاتنا هذه لا تتبع فيها شيء. أخرجه مسلم (٢٨١٠٠ - ٢٨١٠٠) ط الخليل، من حديث معوية بن الحكم.

(٢) ابن عثيمين (١٤١٠ - ١٤١٠)، وضع القديم ٣٤٧/١ ط دار إحياء التراث العربي. والشرح الصغير ٧٩٤/١، وكفاية الطالب شرح رسالة بغداد (٢٣٩٠/١٢)، وموافقات الخليل لشرح معسر خليل ٣٢١/١، كنز الحاج ليل، والهدى في فقه الإمام شافعي (١٤٤١)، ودرر فضة القديسين (٢٩٩/١)، وكنز الفوائد عن من الإتيان (٣٧٩/١) ط البصر المدينة.

لنفسه، بالمرحمة بخلاف الكفر ^{١٤} وعن ابن عمر رضي الله عنهم قال: اجتمع اليهود والمسلمون فعطس النبي ﷺ فشفه العبرانيان جميعاً، فقال للمسلمين: يعطى الله أنكم ويزعم ويحكم وقال لليهود: يهدىكم الله ويوضح بالكم ^{١٥}

تسبعت العطس غير.

١٠ - من كان في الصلاة وسمع عطس أحد الله عقب عطسه فشمه بقلته صلاته: لأن تسبعت أة شونه: برحمتك الله يجري في تحذيرات الناس. فكان من كلامهم، فقد روى عن معاوية من الحكم رضي الله عنه قال: أين أنا مع رسول الله ﷺ في الصلاة إذ عطس رجل من الصوم. فقالت: برحمتك الله، فحدثني الصوم ما صبر به هـ، فقالت: والكل أماء ماكم تطرون إلى؟ فضربت الصوم بأذن خبيث على أعقابهم، فلم تصدوه رسول الله ﷺ حتى يأسى وأسي هو ما رأيت معاً أحسن نعام.

(١) شرح لمحمد (٧٩٤/١)، وحذيفة العدري عن كفاية الطالب شرح الرسالة (٣٩٩/١)، والآداب الشرعية لابن مفلح (٣٥٢/٢)، والأذكار للشمسوي (٦١٣ - ٦٢٤)، وضع الباب شرح صحيح البخاري (٩٠١ - ٩٠١)، حدث ابن عمر اجتمع اليهود والمسلمون. أخرجه البيهقي في الشعب. وصنف ابن حزم نصف أحد رواته (١٠٩٠/١) ط السلطة.

مزموم. فعن سئمة بن الأكوع رضي الله عنه:
شمت رسول الله ﷺ رجلاً عطف مريضاً فوله:
«يرحمك الله» ثم قال عنه في الثالثة: «هذا رجل
مزموم»^(١).

تشمير

التعريض:

١ - التشمير في اللغة معادتها: الرضع.
يقال: شمر الأزار والثوب تشميراً: إذا رفعه،
ويقال: شمر عن ساقه، وشمر في أمره: أي
خف فيه وأسرع، وشمر الشيء فشمر: قلصه
فتفصص، وشمر أي: نبهاً^(٢).

وفي الاصطلاح لا يخرج عن معنى رفع
الثوب.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - السدل:

٢ - من معاني السدل في اللغة: إرخاء الثوب.
يقال: سددت الثوب سدلاً: إذا أرخيته وأرسلته
من غير ضم جنبيه. وسدد الثوب يسدله
وسدله سدلاً، وأسدله: إرخاه وأرسله^(٣).
وعن علي رضي الله عنه: «إنه خرج فرأى غوماً
يصلون قد سدوا ثيابهم»، فقال: «كأنهم اليهود



(١) حدث سئمة بن الأكوع أخرجه الترمذي (٩٥/٥) ط
الحلي، وقال: حسن صحيح

(٢) الترحيم الصغير ١٧٥/٦، وضع الشاذلي بشرح صحيح
الشاذلي لابن حجر ١٠١١ - ١٠١٢، والألف الفرعية
لاين مطبع ٢٠١٢

(٣) لسان العرب، والمصباح المنير، يعتبر لمصاحح مادة
شمير
(٢) المصباح المنير، ولسان العرب، مادة سدلت.

وخرسوا. فأعادها رسول الله ﷺ ثلاث مرات:
للسبل، والثان. والثالث. فسمعت ما خلف
لكاذب^(١١).

قال ابن الأعرابي وغيره: السبل: الذي
يقعون ثوبه ويرسله إلى الأرض إذا مشى. وإنما
يفعل ذلك قبح واختيالا^(١٢).

وهو في الاصطلاح لا يخرج عن هذا المعنى.
وحكمه الكراهة^(١٣). فإروي أن النبي ﷺ

قال: «من جر ثوبه من الخلاء لم ينظر الله
إليه»^(١٤). وعن ابن مسعود قال: سمعت

رسول الله ﷺ يقول: «من أسبل إزاره في صلاته
خيلاء، فليس من الله حل ذكره في حل

ولا حرام»^(١٥). وحديث أبي سعيد الخدري
برووجه ولا ينظر الله يوم القيامة إلى من مر إزاره

(١١) حديث الصلاة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم
ولا... أخرجه مسلم (١/١٠٩) طه في الثاني وأحمد
(١٤٨، ٥١) في الكتب الإسلامية.

(١٢) بيان العرب

(١٣) يعني لاني قداسة ٤٨٥/١ م لرسائل الحديث. وكذلك
نضاج ١/٢٧ م فتنر الحديث، والذين اختص ٢٠٠/١
تعديل خان مقلة الحديث

(١٤) حديث: «من جر ثوبه...» أخرجه مسلم (٣/٥٣) طه
في الثاني.

(١٥) حديث: «من أسبل إزاره في صلاته خيلاء، فليس
من الله...» أخرجه أبو داود (١/٤٢٣) طه عبد
المنعم وقال الأرنؤوط إسناده صحيح (شرح الس
ننوي ٤٢٨/٢ في الكتب الإسلامية).

خرجوا من نفوسهم»^(١٦).

واصطلاحاً: أن يجعل الشخص ثوبه على
رأسه، أو على كتفيه، ويرسل أطرافه من حواف
من غير أن يضمها. ويرد أحد أطرافه على
الكتف الأخرى. وهو في الصلاة مكروه
بالاتفاق^(١٧). فإروي عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن النبي ﷺ نهى عن الفعل في
الصلاة^(١٨).

ب - الإسبال :

٣ - الإسبال في اللغة: الإرخاء، والإطالة.

يقال: أسبل إزاره: إذا إرخاه. وأسبل فلان
ثيابه: إذا طوى وأرسلها إلى الأرض. وفي
الحديث: أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاثة
لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم
ولا يحسبهم قائل: قل: ومن هم؟ خاسوا

(١٦) الفهر: جمع فهر، وهو مدراس اليهود الذي يجمعون فيه
للصلاة أربى الأعمدة. السند العرب:

(١٧) ابن ماجه (١/٤٢٩)، وموافي فلاح ١٩٢-١٩٣. ورفع
التفسير ٣٥٩/١ دار إحياء التراث العربي، والسنن
المستدرة ١٠٠/١، والأخبار شرح الحصار ٦٦/١ دار
العرف، والطري على محضر حليل ٢٥١/١، والمجموع
شرح المذهب ١٧٦/٢-١٧٧. وكذلك نضاج ٢٧٥/١ م
فتنر الحديث، والبي لاني قداسة ٥٨٤/١ م ٥٨٥ م
الرياض الحديث

(١٨) حديث: «من عسل في الصلاة، أخرجه أبو داود
(١/٤٢٣) طه عبد الله عاصم، والرماني (١/١٧) طه محمد
أبي، وصحيح إسناده أحمد شكر.

بطراء^(١).

وللتفصيل ر (صلاة - عورة - إساءة).

الحكم الإجمالي :

٤ - التشمير في الصلاة مكره اتفاقاً ، لما ورد أن النبي ﷺ وسلم عنه عن كُفَّت الثياب والشعر^(٢).

تشهد

التعريف :

١ - التشهد في اللغة : مصدر تشهد ، أي : تكلم بالشهادتين^(٣).

ويعتاق في اصطلاح الفقهاء على قول كلمة التوحيد ، وعلى التشهد في الصلاة ، وهي قراءة : التحيات ث ، إلى آخره في الصلاة^(٤) . وصرح ابن عابدين نقلاً عن خليفة : أن التشهد اسم لمجموع الكلمات المروية عن ابن مسعود رضي الله عنه وغيره ، سمي به لانتسابه على الشهادتين . من باب تسمية الشيء باسم حركته^(٥).

إلا أن المالكية قالوا بكراهته فيها إذا كان فعله لأحلب . وأما فعله خارجهما ، أو فيه لأحلبها ، فلا كراهة به . ومثل ذلك عندهم تشمير الذيل عن الساق ، فإن فعله لأجل شغل ، فحسرت الصلاة ، فصلّى وهو كذلك فلا كراهة . وقطاع المأبوء أنه سواء عاد لشغله أم لا . وحلبها الشبيبي على ما إذا عاد لشغله ، وصوبه ابن ناجي^(٦) . وللتفصيل ر (صلاة ، عورة ، لباس).

الحكم الإجمالي :

٢ - ذهب الحنفية في الأصح ، والمالكية في قول ، وهو المذهب عند الحنابلة إلى : أن التشهد

(١) حديث لا ينظر الله يوم القيامة إلى من حرأ . أخرجه البخاري (الفتح ٢٥٨/١) ط (مسند) (٢) حديث ابن عمر عن النبي ﷺ وأخرجه البخاري (٢٥٨/٢) ط (مسند) ، ومسلم (٢٥٤/١) ط (مسند) الحلي .

(٣) فتح القدير ٢٥٩/١ دار إحياء التراث العربي ، ورافق الفلاح ١٩٢ ، ونداء خلد ١٠٦/١ ، ونبأ الطليل ١٩٣/١ ، ونبأ المحتاج للرب ٥٥/٢ ، ونبأ محمد على لمهج ٤٤/١ ، والشرح الكبير ١٩٥/١ ، وأعرش على بمصر خليل ٢٥٠/١ ، وكشاف الفلاح ١٧٦/١ . ٣٧٢ م العصر الحديث

(٤) من اللغة مادة : شهد . (٥) الإخبار ٥٣٠١ ، ونبأ المحتاج ١٩٩/١ ط (مسند) الشافعي ، وانقرب للطويزي . ولسان العرب المحيطة مادة : شهد . (٦) ابن عابدين ٣٤٢/١ ط (الإحياء التراث العربي) . ونبأ المحتاج ٥١٩/١

المصلاة، وهذا ما يسميه بعضهم فرضاً أو واجباً
وبعضهم ركناً، نشيها له بركن البيت الذي لا
يقوم إلا به^(١)

وفي المصروف بين المبرض والمواجب عند
الحنفية، ومعنى الواجب عند غيرهم تفصيل
يرجع فيه إلى مظاهر في كتب الفقه
والأصول^(٢) وانظر أيضاً: (معرض، وواجب).

ألفاظ التشهد

٣- يرى الحنفية والخنابلة أن تفصيل التشهد،
التشهد الذي عممه النبي ﷺ لعبد الله بن
مسعود رضي الله تعالى عنه، هو:
والشهادتان، والصلاة والطهارة، السلام
عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله
إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله^(٣)

وروجه اختيارهم لهذه الرواية ما روي: أن
حماداً أخذ بيد أبي حنيفة وعلمه التشهد، وقال:
أخذ إبراهيم النخعي بيدي وعلمني، وأخذ

واجب في الفعدة التي لا يعقبها السلام، لأنه
يجب بتركه سقوط السهو.

ويرى الحنفية في قول، والمالكية في المذهب،
والشافعية، والخنابلة في رواية: سنة التشهد في
هذه الفعدة، لأنه يسقط بالسهو فأشبه السن
وأب التشهد في الفعدة الأخيرة في الصلاة
فوجب عند الحنفية، لقوله ﷺ في حديث
الأعرابي: «إذا وقعت رأسك من آخر سجدة،
وقعت قدر لشهد، فقد تمت صلاتك»^(٤)
علق التمام بالفعدة دون التشهد، فالغرض عند
الحنفية في هذه الفعدة هو الخلو من سقط، أما
التشهد فوجب. يجر بسجود السهو وإن ترك
سهواً، ونكره الصلاة بتركه تحريماً، فتجب
إعادتها^(٥).
والمذهب عند المالكية أنه سنة، وفي قول
واجب^(٦).

ويرى الشافعية والخنابلة أنه ركن من أركان

[١] حديث (إبراهيم بن مسعود عن أنس بن مالك) وذكره
صاحب الاختيار (١/٥٣ ط دار الفريعة) ولم يتر عليه ما
يؤيد أن يكون من الآثار المعتبرة.

[٢] وانظر الدر المنثور (١/٣٠٧).

[٣] الاختصار، للمنزل: المعيار (١/٥٣، ٥٤). وابن عابد
١/٣٠٦، ٣١٣، والقوس، للمهنية (٧٠)، وحواضر
الإكليل (١/١٩)، وحاشية الدسوقي (١/٢٤٣، ٢٥١)،
وشرر (١/٢٠٥)، وشبه المعيار (١/٥١٨)، والأذكار
١/٦٠، وروضة الطالبين (١/٢٦١)، والمضي (١/٥٣٢)،
٥٣٣، وكتاب الفناح (١/٣٨٩، ٣٨٥).

[١] (المراجع الطائفة)

[٢] ابن عابد (١/٢٤٣، ٢٥١)، وكتاب الفناح (١/٣٨٨،
٣٨٩)، حديث (تعليم علي بن عيسى) (١/٢٤٣، ٢٥١)،
نصره البخاري (١/٢٤٣، ٢٥١) ط الشفاء، وسلم
١/٢٤٣، ٢٥١ ط حسن الحلبي.

الشهر ، فلم ينكره . مجرى مجرى الخبر المتواتر .
وكان أيضا إجماعا .^(١)

ولما الشافعية فأفصل التشهد عندهم ما روي
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان
رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد ، كما يعلمنا
السورة من القرآن . فيقول : «قولوا : التحيات
المباركات ، الصلوات الطيبات لله ، السلام
عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام
عليها وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله
إلا الله ، وأشهد أن محمدا رسول الله » . أخرجه
مسلم والترمذي ، إلا أنه في رواية مسلم
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .^(٢)

والخلاف بين الأئمة هنا خلاف في الأولوية ،
فإن تشهد تشهد ما صح عن النبي ﷺ جاز^(٣)
ومن الناس من اختار تشهد أبي موسى
الأشعري . وهو أن يقول : التحيات لله ،
الطيبات ، والصلوات لله والباقي كشهد

علقة بيد إبراهيم وعلمه ، وأخذ عبادة بن
مسعود رضي الله عنه بيد علقة وعلمه ، وأخذ
رسول الله ﷺ بيد عبادة بن مسعود رضي الله
عنه وعلمه التشهد فقال : «قل : التحيات
له . . . إلى آخره . وبإيده ما روي عن
ابن مسعود رضي الله عنه قال : «علمني
رسول الله ﷺ التشهد كفي بين كفيه . كما
يعلمني سورة من القرآن .
التحيات لله»^(٤)

لأن فيه زيادة ولو العطف . وإنه يوجب تعدد
الشاء ، لأن العطف غير المتطوق عنه ، ومنه
يقول : الثوري ، وإسحاق ، وأبو نؤير .^(٥)

ويرى المالكية أن أفضل التشهد تشهد
عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو :
«التحيات لله ، الزاقيات لله ، الطيبات
الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده ،
لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » .

وهذا لأن عمر رضي الله عنه قاله على

(١) الطوائف المغيبة : ٧٠ ، وحاشية النسوي : ٣٥١/١ ط دار
المعتمد ، وجوامع الإكمال : ٥٢/١ ط دار المعرف

(٢) الأذكار : ٦١ ، ٦٢ ، وروضة الطالبين : ٢٦٣/١
وحديث ابن عباس رضي الله عنهما : كان يعلمنا
التشهد . أخرجه مسلم : ٣٠٢/١ ، ٣٠٣/١ ط ميسر
الخلي

(٣) ابن عابد بن : ٣١٤/١ ، وحاشية الدرر السمي : ٢٥١/١ ،
والترغيب والترهيب : ٢١٦/١ ط دار الفكر ، والأذكار : ٦٢ ، وروضة
الطالبين : ٢٦٣/١ ط الكتب الإسلامية ، والمغني : ٥٣٠/١

(٤) حديث عبادة بن مسعود ، المغني : ٥٣٤/١ ، ٥٣٥ ،
كتاب الآثار لمحمد الشافعي (ص ٢١٦ ، ٢١٧) ط المحسن
المغني ، والآنس لأبي يوسف وهو ٥٣ ط الاستقامة
ويشهد للحديث حاشية .

(٥) الاختيار لتعليل المختار : ٥٣/١ ، والمغني : ٥٣٤/١ ، ٥٣٥ ،
٥١٦ ط الرياض . وكشف القناع : ٣٨٨/١ ط عالم
الكتب

السنة ببعض الشهود، خلافاً لابن ناجي في كتابة بعضه، قياساً على السورة. (١)

وأما الشافعية فقد فعلوا الكلام، وقالوا: إن لفظ المباركات والصلوات، والطيّات والزكيات سنة ليس بشرط في الشهود، فلو حذف كلها واقتصروا على الباقي أجزأه من غير خلاف عندهم. وأما لفظ: السلام عليك... إلخ فواجب لا يجوز حذف شيء منه، إلا لفظ ورحمة الله وبركاته. وفي هذين اللفظين ثلاثة أوجه: أحدها عدم جواز حذفها. والثاني: جواز حذفها. والثالث: يجوز حذف وبركاته، دون ورحمة الله. (٢)

وكذلك الترتيب بين ألفاظها مستحب عندهم على الصحيح من المذهب، فلو قدم بعضه على بعض جاز، وفي وجه لا يجوز كالألفاظ الفاتحة. (٣)

والجائزلة يرون أنه إذا أسقط لفظه هي ساقطة في بعض الشهادات المروية صح تشهد في الأصح. وفي رواية أخرى: لو ترك واوا أو حرفاً أعاد الصلاة، لقول الأسود: فكنا نتحفظه عن رسول الله ﷺ كما نتحفظ حروف القرآن. (٤)

ابن مسعود (١)

وذكر ابن عابدين أن المصلي يقصد بألفاظ الشهود معانيها. مرادة له على وجه الإنشاء، كأنه يحیی الله تعالى ويسلم على النبي ﷺ وعلى نفسه والأولياء، ولا يقصد الإخبار والكتابة عما وقع في المعراج منه ﷺ ومن ربه سبحانه وتعالى ومن الملائكة. (٢)

الزيادة والتقصان في ألفاظ الشهود والترتيب بينهما:

٤ - احتلت أقوال الفقهاء في هذه المسألة على النحو الآتي:

ذهب الحنفية إلى أنه يكره تحريماً أن يزيد في الشهود حرفاً، أو يبدل بحرف قيل حرف. قال أبو حنيفة: ولو نقص من شهوده أو زاد فيه كان مكروهاً، لأن أذكار الصلاة محصورة، فلا يزداد عليها. ثم أضاف ابن عابدين قائلاً: وإنكرهه عند الإطلاق للتحريم. (١)

ويكره كذلك عند المالكية الزيادة على الشهود، واختلفوا في ترك بعض الشهود، فالظاهر من كلام بعض شيوخهم عدم حصول

(١) شرح الزوافي ٢٠٥/٨ - ٢١٦. والمضي ٥٤٥/١. ٣٢٧/١

(٢) الأذكار ٩٢

(٣) الأرجع السابق نحوه

(٤) المضي ٥٣٧/١ - ٥٣٨

(١) بدائع الصنائع ٢٦٣/١ ط دار الكتب المصرية

وحدثني أبي موسى الطيحات الطيحات... أخرجه مسلم (٣٠٣/١).

(٢) ابن عابدين ٢٤٢/١

(٣) الأرجع السابق نحوه.

الجلوس في التشهد

٥ - ذهب ذلكية والشافعية والحنابلة، وموقول الطحاوي والتبرخي من الحنفية إلى أن الجلوس في التشهد الأول سنة والأصح عند الحنفية - وهو وجه عند الحابلة - أنه واجب.

وأما في التشهد الثاني فاجلوس مقدار التشهد ركناً عند الأربعة، وهو ما عدا عنه الحنفية والفرعية، وغيرهم نداءً بالوجوب وتارة بالمرضية.^(١) وأما هيئة الجلوس في التشهد، فنصه في مصطلح: (جوس).

التشهد بغير العربية

٦ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز التشهد بغير العربية للمعاجز، واختلفوا فيه للمدبر عليه.^(٢) والمصطلح في مصطلح: (ترجمة).

الإسرار في التشهد:

٧ - السنة في التشهد الإسرار، لأن النبي ﷺ يمكن بحجره، إذ لوحته له لئلا كثر تقلب الضمائم، وقال عبد الله بن مسعود: رضي الله عنه ومن السنة إخفاء التشهد.^(٣)

قال صاحب المغني: ولا نعلم في هذا خلافاً.^(٤)

ما يترتب على ترك التشهد:

٨ - لا خلاف بين الفقهاء في مشروعية سجدة التوبة بترك التشهد في الفعدة الأولى (قال الأئمة) إن كان تركه سهواً، على خلاف بينهم في حاكم.

واختلفوا في تركه عساً:

فذهب الحنفية والشافعية وطائفة في قول أبي رجب إعادة الصلاة.

ورأى المالكية والشافعية وإحسان في رواية أنه يرى أن على المصلي أن يسجد تسهواً في هذه الحالة أيضاً.

وأما ترك التشهد في الفعدة الأخيرة إن كان عمداً، فذهب الحنفية والمالكية في وجه، والشافعية وإحسان إلى وجوب الإعادة.

(١) حديث: من السنة إخفاء التشهد، أخرجه أبو داود (٦٠٠٢٦) وعبد الله بن مسعود (٥٤٠٢) والترمذي (٥٤٠٢) وابن أبي شيبة (٥٤٠٢).

(٢) حديث: من السنة إخفاء التشهد، أخرجه أبو داود (٦٠٠٢٦) وعبد الله بن مسعود (٥٤٠٢) والترمذي (٥٤٠٢) وابن أبي شيبة (٥٤٠٢).

(٣) حديث: من السنة إخفاء التشهد، أخرجه أبو داود (٦٠٠٢٦) وعبد الله بن مسعود (٥٤٠٢) والترمذي (٥٤٠٢) وابن أبي شيبة (٥٤٠٢).

(١) ابن عسار (٣٠١٦) والأخبار (٥٣٠٤) - ٥٥ - وتقوانين الحنفية (٦٩) وحواجر الإكليل (٤٨٠١) وحاشية الاسوي (٢٩٩٦) وسبابة السباع (٥٩٠٦) - ٥٩٠٦ - والمص (٥٣٠٠) - ٥٣٠٠ - ويكتب المص (٢٨٥٠٠).

(٢) ابن عسار (٣٠١٦) والذائع (١٩٣٠) ط دار الفاتح العربي - راجع (٩٩٩٠٠) وسند عطاء الكعبة لشمسة والقبه (١٩٩٠) ط مطبعة دار إحياء الكتب العربية - روضة الطالب (٢٢٦٠٠) - ٢٢٦٠٠ - والمص (٥٤٠٢) - ٥٤٠٢ - ويكتب المص (٢٤٠٢).

وكذلك إن كان سهوا عند الشافعية
واختلافه

ويرى الحنفية والمالكية أن عليه سجدة السهو
في هذه الحالة (١).

وأما حكم الرجوع إلى التشهد لم يأت به
الثالث في ثمانية أو إلى الرابعة في ثلاثة، أو إلى
خامسة في رابعة، فقد فصله الفقهاء في كتاب
الصلاة عند اكتمالها عن سجدة السهو.

الصلاة على النبي ﷺ في التشهد:

٩ - يرى جمهور الفقهاء أن المصلي لا يزيد على
التشهد في القعدة الأولى بالصلاة على النبي
ﷺ، وهذا قال النخعي والثوري وإسحاق.

وذهب الشافعية في الأخير من الأقوال إلى
استحباب الصلاة فيها، وبه قال الشعبي.

وأما إذا جنس في آخر صلاته فلا خلاف، يرى
الفقهاء في مشروعية الصلاة على النبي ﷺ بعد
التشهد (٢).

وأما صيغة الصلاة على النبي ﷺ في القعدة



(١) ابن عابدين ١/ ٣٩٣، ١-٢، والمصنفين الفقهاء ١/ ٨٣،
وشرح الزركاني ١/ ٢٢٩، وروضة الطالبين ١/ ٢٠٣،
وسبيل المستبحر ١/ ٧٨، ٧٥، والأذكار ١/ ٩٠، والمغني
١/ ٦٦، ٩٧، ٩٨، وكذلك الفقيه ١/ ٢٨٩.

(٢) الإحصار ١/ ٥٣، ٥٤، وابن عابدين ١/ ٣٩٣، وقوانين
١/ ٧٠، وروضة الطالبين ١/ ٢٦٣، والمغني ١/ ٥٣٧،
٥١٢، ٥١٣.

١/ ابن عابدين ١/ ٣٩٣، ٣٩٤، وروضة الطالبين
١/ ٢٦٥، والمغني ١/ ٥١٦.

الحكم الإجمالي :

٣ - يختلف حكم التشهير باعتبار من يصدر منه ، وباعتبار المشتهر به . فالتشهير قد يكون من الناس بعضهم ببعض ، على جهة العداوة أو الغيبة ، أو على جهة انتصحة والتعذيب . وقد يكون من الحاكم في الحدود أو في التعزير . وبين ذلك فيما يأتي :

أولاً . تشهير الناس بعضهم ببعض : الأصل أن تشهير الناس بعضهم ببعض يذكر عيوبهم وانتقص منهم حرام . وقد يكون مباحاً أو واجباً . وذلك راجع إلى ما ينصف به المشتهر به .

٤ - فيكون حراماً في الأحوال الآتية :

أ - إذا كان المشتهر به بريئاً مما يشاع عنه ويقال فيه . والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنْ الذِّينَ يُحْسِنُونَ أَنْ تُشَيِّخَ السَّاحِسَةَ فِي الزُّبُرِ أَمَّنَا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .^(١)

وقول المي^٢ : « ثبأ رجل أشاع على رجل مسلم كلمة وهو منها بريء » ، يرى أنه يثبت بها في الدنيا ، كان حقاً على الله تعالى أن يرميه بها في الآخرة . ثم تلا مصداقه من كتاب الله تعالى .

(١) سورة النور / ١٩

تشهير

التعريف :

١ - التشهير في اللغة مأخوذ من شهره ، بمعنى : أعلنه وأذاعه ، وشهرته : أذاع عنه السوء ، وشهره : شهره ، واشتهر : واشتهر . وشرح الأمر^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن المعنى اللغوي^(٢)

الأنواع ذات النقص :

أ - التعزير :

٢ - التعزير : التأديب والإهانة دون الحد . وهو أعم من التشهير ، إذ يكون بالتشهير وبغيره . فالتشهير نوع من أنواع التعزير .^(٣)

ب - السر :

٣ - السر : المنع والتغطية . وهو ضد التشهير .

(١) لسان العرب ، والمصباح الكبير ، والمعجم الأوسط ، والمصباح للحزمي ، ونج نروس مائة : وشهره .

(٢) البسيط للرحسي ١٤٥ / ١٤٥ ومنع الخليل ١٤٤ / ١٤٤ .

(٣) ٢٣١ ، وبني المحتاج ٢١١ / ٢١١ ، وكشاف القناع ١٢٧ / ١٢٧ .

وكيف ٢٢ - ٢٢

(٤) المصباح الكبير ، والدفع ٤٨٧ ، ٦٤

سَمِعَ سَمِعَ اللهُ بِهِ أَنِّي مِنْ سَمْعِ عِيُونِ النَّاسِ
وَأَنَّهُمْ أَظْهَرُ اللهُ عَلَيْهِ. ^(١١)
وَمِنْ ذَلِكَ: لِحَبْرِ الشَّعْرِ. قَالَ لَيْسَ قَدَامَهُ:
مَا كَانَ مِنَ الشَّعْرِ يَنْفَسْنَ حَبْرَ تَسَامِينِ وَالْفَدْحِ
فِي عَمْرَضِهِمْ فَهُوَ حَرَمٌ عَلَى فَاتِلِهِ ^(١٢)
ب. إِذَا كَانَ لَشَهْرِهِ يَنْصَفُ يَمَازِينُ عَمْرُ
وَإِنَّهُ لَا يَكْهَرُ بِهِ. وَلَا يَقَعُ بِهِ ضَرْرٌ عَلَى عَمْرِهِ
نَالِ شَهْرِهِ حَرَامٌ أَيْضًا، لِأَنَّهُ يَعْنِي مِنَ الرَّقَبَةِ
الَّتِي نَسِيَ اللهُ سَجْدَ إِيَّاهُ وَتَعَالَى عَنْهَا فِي قَوْلِهِ:
﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْدُكُمْ بَعْضُ﴾ ^(١٣) وَقَدْ رَوَى
أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ السَّيِّدَ ^(١٤)
قَالَ: «كُنْتُمْ مَا أَتَيْتُمُ الْفَالِقُ» اللهُ وَرَسُولُهُ
أَعْلَمُ. قَالَ: دَكَّرْتُ أَعْدَاكَ مَا يَكْهَرُهُ. قِيلَ:
قَرَأْتَ إِنْ كَانَ فِي نَحْيٍ مَا تَقُولُ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ
فِي مَا تَقُولُ فَقَدْ أَغْبَاهُ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا تَقُولُ
فَقَدْ بَيَّنَّهُ. ^(١٥)

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُقُولُونَ إِنَّا نَسِيَ اللهُ الْفَالِقَةَ﴾ ^(١٦)
وَقَدْ ذَمَّ اللهُ سَجْدَهُ وَتَعَالَى الَّذِينَ فَعَلُوا
ذَلِكَ. وَتَوَعَّدَهُمْ بِأَعْدَابِ الْعَقْلِ. وَذَلِكَ فِي
الْآيَاتِ الَّتِي نَزَلَتْ فِي شَأْنِ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ
رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا سِتْرَ رَمَاهُ لَهَا الْإِفْكَ
وَالِهَدْمُ إِنْ مَا قَالُوهُ مِنَ الْكُذْبِ وَالْأَهْوَاءِ. وَهِيَ
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَدَّثُوا بِذَلِكَ عُنْفَى
سَكَمٍ.﴾ ^(١٧)

وَقَدْ لَمْ يَكُنْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ
يَقُولُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغِيرَ مَا أَكْبَرُوا فَتَد
عَنْهُمْ سُبْحَانَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ^(١٨) أَيْ يَكُونُ إِلَيْهِمْ
مَا هُمْ بِرَأْيِهِمْ مِنْهُ يَحْكُمُهُمْ بِمَا يَحْكُمُونَ عَلَى
الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْعِيبِ
وَالْتَفَضُّلِ بِهِمْ. وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «رَأَيْتُ
الرَّسُولَ أَعَدَّ اللهُ لِمَنْ أَتَى عَرَضَ أُسْرَى، مُسْلِمًا.
ثُمَّ خَرَّ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤَدُّونَ الْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ ^(١٩) وَقَدْ قِيلَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ

١- المصري في مزاجه ولفظه (٣: ٥٠٤) ط مصطفى
طه لاسي. ورواه أبو داود (٢٦: ١٩٤) ط محرم جيب
المنصف حسن. وأخر: (١١: ١٩٠) المكتبة الإسلامية، بلفظ
مطابق. وحديث إسناده المطول، بعضه تغدير
(٢٥١: ٢٠)

(١٢) مختصر خبر ابن قتيبة (٢: ١١٤)، وضع البازي (١١: ٣٣٧)
وحدثت من سَمْعِ سَمْعِ اللهِ أَعْرَجَ الْحَارِثِي
(وضع البخاري ١٣: ١٦٨) ط المنصف. ومسلم (١: ١٦٨٩)
ط عيسى احضري

(١٣) المعنى (١٧٨٩)، ومعنى المحتاج (١: ٣٠١)

(١٤) سورة الشعراء (١٢: ١٢)

(١٥) حديث: «الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ» أخرجه مسلم

(١٦: ٢٠٠) ط عيسى احضري

(١٧) حديث: «أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَلَى رَجُلٍ مَسْلُومٍ كَلِمَةً»
أخرجه البخاري، بلفظ مطبق، ورواه حديثه في الترمذي،
والترجيب للمصري (٥١: ٥٧٠) ط البخاري

(١٨) سورة النور (٢٤: ١١). ونظر محاسب لأحكام القرآن
(١٦٦: ٢٠٦)، ومختصر تفسير ابن كثير (١٦: ٥٩١، ٥٩٢)

وحدثت لكاتب أسرار البخاري (٨: ٥٢/٥٣) ط

المنصف. ومسلم (١١: ٢١٢٩) ط عيسى احضري

(١٩) سورة الأعراف (٧: ٥٨)

(٢٠) حديث: «رَأَيْتُ الرَّسُولَ أَعَدَّ اللهُ لِمَنْ أَتَى عَرَضَ أُسْرَى» أخرجه

أبو داود، بلفظ، ورواه رواية الصحيح (١: ٥٠٤)

يكشف ستر الله عز وجل عنه^(١)

والستر واجب على المسلم في خاصة نفسه إذا أتى فاحشة، لقول النبي ﷺ: «من أوصى من هذه المقادير شيئا فليستر بستر الله»^(٢).
٥ - ويكون التشهير جائزا في الأحوال الآتية:

١ - بالنسبة لمن يجاهر بالمعصية، فيجوز ذكر من يتجاهر بنفسه، لأن المجاهر بالنسب لا يستكف أن يذكره، ولا يعتبر هذا غيبة في حقه، لأن من ألقى جلباب الحياء لا غيبة له. قال القرافي: «المعلن بالفسوق - كقول امرئ، القيس: فمئثلت حبلى قد طرقت ومرضع، فإنه يفتخر بالزنا في شعره - فلا يضرب أن يحكى ذلك عنه، لأنه لا يتألم إذا سمعه، بل قد يسر بذلك المخلاي، وكثير من اللصوص يفتخر بالسرقة والاقتدار على السرور على الدور العظام والخصوص الكبار، فذكر مثل هذا عن هذه الطوائف لا يحرم.

ومن ذلك: قول العام: قال فلان كذا مریدا للتنجيع عليه أو قول الإنسان: فعل كذا بعض الناس، أو بعض من يدعي العلم، أو بعض من ينسب إلى الصلاح والزهد، أو نحو ذلك إذا كان المخاطب يفهمه بعينه، ونحو ذلك.

ومن المقرر شرعا أن الستر على المسلم واجب لمن ليس معروف بالأذى والفساد. فقد قال النبي ﷺ: «من ستر مسلما ستره الله عز وجل يوم القيامة»^(٣) قال في شرح مسلم: وهذا الستر في غير المشتهرين وقال ابن العربي: إذا رأيت إنسانا على معصية فعظه فيها بينك وبينه، ولا تمضحه^(٤).

ج - ويحرم كذلك تشهير الإنسان بنفسه، إذا المسلم مطالب بالستر على نفسه. ففي التصحيحين عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل أمي فعلى إلا المجاهرين، وإن من الإجهار أن يعمل العبد بالليل عملا، ثم يصبح وقد ستره عليه الله، فيقول: يا فلان! عملت البارحة كذا وكذا». وقد بات يستره الله عز وجل ويصبح

(١) حديث: «كل أمي معاني إلا المجاهرين...» أخرجه مختصر (فتح الباري ١/١٠٤٨ ط. الثانية)، ومسلم (٢/٢٩٩ ط. عيسى الخليلي).

(٢) الأدب الشرعية ٢/٢٦٧، والمواقف جواهر الخلف (١٠٩/١٠٩٩ ط. رمي النجاشي).

وحديث: «من أوصى من هذه المقادير شيئا...» أخرجه حاكم في الموطأ (٢/٢٢٥ ط. مؤيد عبد الباقى)، والبيهقي (٨/٣٣٠ ط. دار المعرفة)، والمذاهب (١/٢٤١ ط. دار الكتب العربي).

ولأن حديث صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبي.

(٣) حديث: «من ستر مسلما ستره الله عز وجل...» أخرجه مختصر (فتح الباري ١/٩٧ ط. الثانية)، ومسلم (٢/٢٩٩ ط. عيسى الخليلي).

(٤) الأذكار ص ٢٨٨ - ٢٩٠، والأدب الشرعية لابن خلدون (١/٢٩٩ ط. الخلف)، والفتاوى جواهر الخلف (١/٢٦٦ ط. الرزاعي)، والفتاوى للدار (٢/٣٩٩).

الحبيشة لمن عرّفها من يقدّر في ذلك ويلفت إلى قوله، لشعلا يفتر بهم ويفقد في دين الله من لا يجوز تقليده، وليس الشر هنا بمرغب فيه ولا مباح، على هذا اجتماع رأي الأمة قديما وحديثا.^(١)

يقول القرافي: أرتاب البدع والتصانيف المضلة ينبغي أن يشهر الناس فسادها وعيوبها. وأنهم على غير الصواب، ليجزوها الناس الضعفاء فلا يقيموا فيها، وينظر عن تلك المقاسد ما أمكن، بشرط أن لا يتعدى فيها الصدق، ولا يفترى على أهلها من القسوق والتفاحش ما لم يفعلوه، بل يقتصر على ما فيهم من المنظرات خاصة، فلا يقال في البدع: إنه يشرب الخمر، ولا أنه يزني، ولا غير ذلك مما ليس فيه.

ويجوز وضع الكتب في جرح المجرّحين من روافد الحديث والأخبار بذلك لطلبة العلم الحاملين لذلك لمن يتفجع به وينقله، بشرط أن تكون التهمة خلاصة لله تعالى في نصيحة المسلمين في ضبط الشريعة.

أما إذا كان لأجل عداوة أو تنكّر بالأعراض وجريا مع الهوى فذلك حرام، وإن حصلت به المصلحة عند الرواة.^(٢)

(١) الزواجر ١٣/٢، والخطاب ١٦٤/٦، والآداب الشرعية ٣٦٦/١

(٢) الفروق للقرافي ١٠٦/٤، ٢٠٧

وفي الإكمال في شرح حديث مسلم: ومن ستر مسلما ستره الله^(٣) قال: وهذا السر في غير المشتهرين، وقال الحلال: أخبرني حرب: سمعت أحمد يقول: إذا كان الرجل معلنا بنفسه فليست له غيبة.

وذكر ابن عبيد البر في كتاب بهجة المجالس عن النبي ﷺ: ثلاثة لا غيبة فيهم: الفاسق المعلن بفسقه، وشارب الخمر، والسلطان الجائر.^(٤)

٦ - ب - إذا كان الشهير على سبيل نصيحة المسلمين وتحذيرهم، وذلك كجرح الزوافة والشهود والأمناء على الصدقات والأوقاف، والأيتام، والشهيد بالمتقين والتصديق لإفتاء أوفراء مع عدم أهلية، أو مع نحو فسق أو بدعة يدعون إليها، وأصحاب الحديث وحنو العلم المقلدين، هؤلاء يجب تحريمهم وكشف أحوالهم

(١) حديث: ومن ستر مسلما ستره الله سبق تحريمه في ٤ /
(٢) الضروري للقرافي ١٠٦/١، ٢٠٧، والزواجر ١٣/٢، والآداب الشرعية ٣٦٦/١، وفتاوى الدواني ٢٨٩/٢، ٣٩٠، والخطاب ١٦٤/٦، والأذكار ١٦٣/٢
وحديث: ثلاثة لا غيبة لهم: عزاء السيوطي في جمع المسامح ١٩١/١) نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية، إلى الدبلي من الحسن من قس رضي الله عنه وفي فضل القدير (٣/٢٣٣ ط المكتبة التجارية) بلفظ وثلاثة لا يجرم عليك قهرضهم: الجاهر بالفسق، وإمام الحائر، والمبتدع وعزاء إلى غير أبي الدنيا في ذم الغيبة عن الحسن مرسلا.

١ - بالنسبة للحدود:

٧ - قال الفقهاء: ينبغي أن تقام الحدود في ملا من الناس، لقوله تعالى: ﴿وَلْيُشْهِدْ عَذَابُهَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١)، قال انكاساتي: والنص وإن ورد في حد الزنى، لكن النص الوارد فيه يكون وارداً في سائر الحدود دلالة، لأن المقصود من الحدود كلها واحد، وهو زجر العامة، وذلك لا يحصل إلا وأن تكون الإقامة على رأس العامة، لأن الحضور يتزجرون بأنفسهم بالمعانة، والفتيين يتزجرون بإخبار الحضور، فيحصل الزجر للكل.^(٢)

وقال عبد الملك بن حبيب: ينبغي أن يكون إقامة الحد علانية وغير سر، لينتاهي الناس عما حرم الله عليهم.^(٣)

وقال مطرف: ومن أمر الناس عندنا أشهر لأهل الفسق رجلاً ونساء، والإعلام بجلدهم في الحدود وما يلزمهم من العقوبة وكشف وجه المرأة.^(٤)

ومثل الإمام مالك عن المجتهد في الخمر والفقرية. أقرى أن يطاق بهم وشركاب الخمر^(٥) قال: إذا كان فاسقاً مدمناً فأرى أن يطاق بهم،

ويقول الخطيب الشربيني: لو قال العالم لجماعه من الناس: لا تسمموا الخدث من فلان فإنه يخلط، أو لا تستفصوا منه فإنه لا يحسن الفتوى لهذا نصح للناس. نص عليه في الأم. قال: وليس هذا بغية إن كان بقوله لم يخالط أن يتبعه وغطى. باتباعه.^(٦) ومثله في الفواكه الدواني.^(٧)

ويقول النووي: يجوز تحذير المسلمين من الشر ونصبتهم، وذلك من وجوه منها: جرح المجروحين من الرواة للحديث والشهود، وذلك جائز بإجماع المسلمين، بل واجب للمحاجة. ومنها: إذا استشارك إسباً في مصاهرته أو مشاركته أو يداعه أو لإبداع عنده أو معاملته بغير ذلك. وحب عليك أن تذكر له ما تعلمه منه على جهة النصيحة.^(٨)

وفي معنى المحتاج: ينكر على من تصدى للتدريس والفتوى والوعظ وليس هو من أهله، ويشهر أمره لئلا يقترب.^(٩)

ثانياً: التشهير من المحاكم.

تشهير المحاكم لبعض الناس يكون في الحدود أو في التجريب.

(١) سورة التور: ٢

(٢) مدائع الصانع ٧/ ٢٦٠ - ٢٦١

(٣) التبصرة مباشر فتح النبي مالك ٢/ ١٦٩

(٤) التبصرة ٢/ ١٨٢

(٥) معنى المحتاج ١٢٥

(٦) الفواكه الدواني ٢/ ٢٠٠

(٧) الأذكار للنووي ٢٩٢

(٨) معنى المحتاج ١٢١

النكاح. قال ابن قدامة: إنما شرع الصلب ردعا لغيره ليشتهر أمره. (١)

ب - بالنسبة للتعزير:

٨ - الشهير نوع من أنواع التعزير، أي أنه عقوبة تعزيرية.

ومعلوم أن التعزير يوجب في تحديد جنسه وقدره إلى نظر الحاكم، فقد يكون بالضرب أو الحبس أو السويج أو الشهير أو غير ذلك، حسب اختلاف مراتب الأساس، واختلاف المعاصي، واختلاف الأعصار والأمصار.

وعلى ذلك فالتعزير بالشهير جائز إذا علم الحاكم أن المصلحة فيه. وهذا حكم هو بالنسبة لكل معصية لا حد فيها ولا كفارة في الجملة.

يقول الماوردي: للأمر إذا رأى من الصلاح في ردع السفلة: أن يشهرهم ويسادي عليهم بجرائمهم، ساع له ذلك. (٢)

ويقول: يجوز في نكاح التعزير أن يجرى من ثيابه، إلا قدر ما يسر عورته، ويشهر في الناس. وينادي عليه بذنبه إذا تكرر منه ولم يصب. (٣)

ونعلن أمرهم ويفضحون. (٤)

وفي حد السرقة قال الفقهاء: يندب أن يعلن العضو المقطوع في عنق المحدث، لأن في ذلك ردعا للناس، وقد روى فضالة بن عبيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ «أتى سارق قطعت يده، ثم أمر بها فعلقت في عنقه» وفعل ذلك علي رضي الله عنه. (٥)

وذكر في الدر المختار حديث: «ما بال عامل يمتنه». فيأتي فيقول: هذا لك وهذا لي. فهلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر أي شيء له أم لا؟ والذي نفسي بيده لا يأتي بشيء إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبته، إن كان معيرا له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تَغَرُّ. (٦)

قال ابن عابدين: ويؤخذ من هذا الحديث - كما قال ابن المنبر - أن الحكام أخذوا بالتجريس بالسارق وبحو من هذا الحديث. (٧) كذلك قال الفقهاء في قاطع الطريق إذا صلب. يصلب ثلاثة أيام ليشتهر الحال ويتم

(١) البعوض ٢/ ١٧٧

(٢) المهذب ٢/ ٢٨١. ومسمى المحتاج ٩/ ١٧٩. والمغني ٨/ ٢٦١. وحديث فضالة أخرجه أبوه (١٢/ ٥٦٢ - تحقيق عزت مبدع علي، والتعلي ٨/ ٩٢ - ط: مكتبة التجارية).

وفعل للناس أي أجهلهم من أرغاة. يعني الذي في أسنانه. - خبره، ولا يحتج بحديثه

(٣) حديث: وما بال الصلح نيشه يأتي فيقول: أخرجته البخاري (فتح الباري ١٣/ ١٦٤ - ط: مكية). ومسلم (٣/ ١١٦٣ - ط: مسمى المصنف). والتميم للبخاري.

(٤) ابن عابدين ٤/ ١٩٢. والتجريس بالسارق: الصمغ -

(١) مسمى المحتاج ١/ ١٨٦. والمصنف ٨/ ٢٨٨، ٢٩١

(٢) الأحكام المطبوعة للماوردي ص ٢٢١

(٣) المرجع السابق ٢٢٩

متكثرا مجلس، فقال: ألا تقول الزور وشهادة الزور. مما زل يكررها حتى قلنا: ليسه سكت. (١)

ثم يقول ابن قدامة: فمضى ثبت عند الحاكم عن رجل أنه شهد بزور عمدا عرره وشهره في قول أكثر أهل العلم. روي ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه، وبه يقول شريح والفاسم بن محمد وسالم بن عبد الله والأوزاعي وابن أبي ليلى ومالك والشافعي وعبد الملك بن يعلى فأما المنصورة. (٢)

وفي كشف القناع: إذا عزر من وجب عليه التعزير وجب على الحاكم أن يشهره لمصلحة كتحذور ليجنب. (٣)
وجاء في المنصورة: التعزير لا يختص بالسوط واليد والحس، وإن ذلك موكول إلى اجتهد الإمام. قال أبو بكر الطرطوشي في أخبار الخلفاء المتقدمين: إنهم كانوا يعاملون الرجل على قدره وقدر جنائنه، فمنهم من يضرب، ومنهم من يحبس، ومنهم من يقام على قدميه في المحافل، ومنهم من تنزع عيادته.

وفي المنصورة لابن فرحون: إن رأى القاضي المصلحة في قمع السفنة بأشعارهم بجرائمهم فعن. (٤)

ويقول ابن فرحون أيضا: إذا حكم القاضي بأخو، وثبت ذلك عليه بالبين، فإنه يعاف بالعقوبة الموجبة، ويعزل ويشر ويغض. (٥)
وفي كشف القناع: القوادة: التي تفسد النساء والرجال - أقل ما يجب فيها الضرب البسيط، وينبغي شهرة ذلك بحيث يستغنى في الرجال والنساء لتجنب. (٦)

غير أنه يلاحظ أن الفقهاء دائما يذكرون التمهيد في تعزير شاهد الزور مما يرحي بأن التمهيد واجب بالأسف لشاهد الزور، وذلك لا اعتبار هذه المعصية من الكبار.

قال الإمام أبو حنيفة في شاهد الزور في المشهور: بطلاف به وبشهر، ولا يضرب استنادا إلى ما فعله القاضي شريح، وزاد صاحبان صريه وجبه. (٧)

ويذكر ابن قدامة حديث النبي ﷺ: **أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَايَرِ؟** قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: **الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَكَانَ**

(١) حديث: **أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَايَرِ؟** قَالُوا: بَلَى. أخرجه

البخاري (فتح الباري - ١/٤١٥ ط ١) والصفحة. ومسلم

(٢) ٩١/٤ ط ١. عسى المحقق

(٣) المفتي ٩/٢٦١

(٤) كشف القناع ١/١٢٥، ١٢٧

(١) المنصورة بامتنان فتح لعلي ١/١٦٧

(٢) المرحع السابق ٢/٣١٥

(٣) كشف القناع ١/١٢٧

(٤) ابن عابدين ٢/١٩٩، ٣٩٥/٤، وطلبه ابن ١/٢٨٩

وهذه النصوص تدل على أنه يجوز أن يكتفى بالشهر كعقوبة تعزيرية إذا رأى الإمام ذلك، ويجوز أن يقيم إليه عقوبة أخرى كالضرب والجبس.

وقد كان أبو بكر الجعفي - وهو أمير المدينة - إذا أتى برجل، قد أخذ معه اجرة من السكر، أمر به فصب على رأسه عند بابه، كتبها يعرف بذلك ويشهر به.^(١)



فإن القرافي: إن التعزير يختلف باختلاف الأعصار والامصار، فرب تعزير في بلد يكون إكراماً في بلد آخر، كقطع العلبسان لمن تعزيراً في الشام فإنه إكرام، وكشف الرأس بالاندلس ليس هوأنا وبه مصر والعراق هون.

ثم قال صاحب البصرة: والتعزير لا يختص بغض معين ولا قول معين، فقد عزّر رسول الله ﷺ بالغش، وذلك في حق الثلاثة الذين ذكرهم الله تعالى في القرآن الكريم، فهجروا حسين يوماً لا يكلمهم أحد.^(٢)

وعزّر رسول الله ﷺ بالنفي، فأمر بإخراج المختارين من المدينة ونفيهم.^(٣)

وفي معنى المحتاج: يجتهد الإمام في جنس التعزير وقدره، لأنه غير مفتر شرعاً، فيجتهد في سلوك لأصح، فله أن يشهر في الناس من أدى اجتهداً إليه. ويجوز له حلق رأسه، ويجوز أن يصلب حباً، وهو ربطه في مكان عال لا يزيده عن ثلاثة أيام ثم يوصل، ولا يسمع في تلك المدة عن الطعام والشراب والفتاة.^(٤)

(١) البحار ١٢/٤٩٥. ٢٩٦

وحدث: «هجر الثلاثة الذين كفروا» وأمره فيصاري: أضح، بدي ٨: ٣٩٢ ط السلفية، وبسام ٢٩١: ٣٦٧ جسي الخليلي

(٢) حديث: «أمرهم بإخراج المختارين من المدينة ونفيهم» أمره البحري: أضح، بدي ١١: ٣٣٤ ط السلفية

(٣) مني المساج ١١: ٢٩٢

(٤) البصرة ١: ٨٢

الحكم الإجمالي :

١- تشوف الشارع لإثبات النسب :

٢- من أنقواعد المقررة في الشريعة الإسلامية :

أن الشارع بتشوف للحدائق النسب^(١) لأن

النسب أقوى لدعائم التي تقوم عليها الأسرة،

ويرتبط به أفرادها، فل تعالى : «وهو الذي

خلق من الماء نطفة فجعله نبأ وصهرا» وكان

ربك قديرا»^(٢).

ولاغنى الشريعة بحفظ النسب وتشويقها

لإثباته لكونه فيها الأمر المحظوظ عن تفرق النسب

ليه، والتحذير من ذرائع التهاون به.

ولما راعى هذا المفسد اتفق الفقهاء على اعتبار

الأحد والى ذلك ما ذكره في إحصائ النسب لتشوف

الشارع لإثباته^(٣).

والفصل (٢) : (٢) : (٢) :

ب- التشوف إلى العنق :

٣- من عناصر الاعتناء به إحياء حكمه،

بحرج العبد من كونه حادقة، بالحدائق إلى كونه

أهلا للمكرامات الشرعية، من قبول الشهادة

والإقرار به.

والإقرار به.

والإقرار به.

والإقرار به.

والإقرار به.

والإقرار به.

والإقرار به.

تشوف

التعريف :

١- التشوف لغة : مصدر تشوف - يقال :

تشوفت الأوعية : إذا خلت ودموس الخياش نظر

لسهل وحلوه مما تحده لثذ الماء، ومنه قيل :

تشوف فلان لكذا : إذا طبع صدره إليه، ثم

استعمل في تعلق الأمانات والتعاطف

والشوق من السبابة التي تظهر نفسها ليرها

الشمس.

وتشوفت المرأة : تزويجت وتطلعت

للخطب^(١) من شفت الدرهم : إذا حلونه.

ودينار مثله، أي علقه، هو أن يحلو امرأة

وجيها وتفضل خديها^(٢).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحى للمفرد تشوف

عن معانيه الواردة في اللغة

وقيل : التشوف بمعنى التزويج خاص

بالفرجة، والتزويج عام يستعمل في الوجه

وعينه^(٣).

(١) «تصباح الشجر» ولدان العرب، وعبد الحبيب، ومجمع

من اللغة مادة تشوف.

(٢) فتح طهارة ١٧٢:٣ والعناية عليه

(٣) شرح فتح القدير ١٧٢:٣ طهارة مبار

قال: الأولى أن تزني بما يدعو الزوج إلى رجعتها^(١). (ر: عدة)

ولا خلاف بين الفقهاء في تحريم الزينة على المتوفى عن زوجها مدة عدتها، لوجوب الإحدااد عليها.

وأما المباشرة في الحياة بينونة كبرى، فقد اختلف الفقهاء فيها على أقوال: فذهب الحنفية، والشافعية في قول إلى أنه يحرم عليها الزينة، حدادا وأسفا على زوجها، وإظهارا للثأب على فوت نعمة النكاح، الذي هو سبب لصونها وكفاية مشونتها، وخمرة النظر إليها، وعدم مشروعية الرجعة.

وقال الشافعية: يستحب لها الإحدااد. وفي قول: الإحدااد واجب على ما تقدم.

وأما المالكية فقالوا: لا إحدااد إلا على المتوفى عنها زوجها فقط. ومقاده: لا إحدااد على المباشرة وإن استحب لها في عدتها.

ولا يسن لها الإحدااد عند الحنابلة، ولهذا لا يلزمها أن تتجنب ما يرغّب في النظر إليها من الزينة^(٢).

وللتفصيل (ر: حلة).

(١) بن هاشم ٣/ ٥٣٦ - ٦٦٦ - ٦٦٨ ط بيروت. وبعده الصنيع ٣/ ١٨٠ ط تونس. وشرح فتح القدير ٣/ ١٧٢ ط دار صادر. وحاشية المحلل على شرح المنهاج ٤/ ٤٥٧ - ٤٥٩. ونساية المحتاج ٧/ ١٤٠ وبعدها، وروضة الطالبين ٨/ ٤٠٥ - ٤٠٧. والشرح الكبير ١٢/ ٤٧٨ - ٤٧٩. والقي ٧/ ٢٧٩ - ٢٨٠.

(٢) المراجع السابقة

والولاية والقضاء. ويقع الحق عند الفقهاء من كل: مكلف مسلم - وسوكران أو هازلا ولو دون نية - لنشوف الشارع إلى الحرية بلا خلاف بين الفقهاء. وقد أجمعوا على أنه من حيث الأصل تصرف مشدوب إليه، ويجب لعارض، ويحصل به القرية^(٣) لقونه تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(٤) وقوله عز وجل ﴿فَإِنْ لَمْ يَجِدْ عَلَيْكَ رَقَبَةً﴾^(٥).

والخبر: أيها مسلم أعتق مؤمنا أعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار^(٦). (ر: عتق، إعتاق).

جد - النشوف في العدة :

٤ - لخطافة الرجعية هنا أن تزني، لأنها حلال للزوج، لقبام نكاحها مادامت في العدة، والرجعة مستحبة، والتزني حامل عليها فيكون مشروعاً. وهذا عند الحنفية، والمالكية، والحنابلة.

أما الشافعية: فيرون أنه يستحب لها الإحدااد. فلا يستحب لها التزني. ومنهم من

(١) شرح فتح القدير ٥/ ٤٣٩ - ٤٤٢ ط دار صادر. وحاشية المدسوني ١/ ٩٩ وشرح الزرقاني وحاشية البيه عليه ٧/ ١٢٠ ط دار الفكر. وحواشي الشرواني وابن قاسم البغدادي على فتح المحتاج ١٠/ ٣٥٦ ط دار صادر. وبعده المحتاج ٨/ ٣٥٦ - ٣٥٧ ط الحلبي بمصر. ومطالب لولي ظهير ٤/ ٦٩١ وبعدها

(٢) سورة النساء / ٩٤

(٣) سورة البلد / ١٣

(٤) مفتح علي

والقدمين . وأجزأ الخنايلة النظر إلى ما يظهر عند القيام بالأعمال ، وهي ستة أعضاء : الوجه ، والرأس ، والرقبة ، واليد ، والقدم ، والساق ، لأن الحاجة داعية إلى ذلك ، ولإطلاق الأحاديث السابقة^(١) .
وللتعصيل (ر : نكاح ، خطبة) .

تشيع الجنائزة

انظر : جنازة



د - النشوف للخطاب :
٥ - يرى الفقهاء أنه لا يجوز للنفي تكون صالحة للخطبة والزواج أن تنرى استعدادا لرؤية من يرغب في خطبتها والزواج بها .
وأجمعوا على أنه يجوز للخطاب أن يرى نفسه من يرغب في زواجها لكي يقدم على العقد إن أعجبته ، ويحجم عنه إن لم تمحبه ، الخبر . وهذا خطب أحدكم امرأة ، فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعو إلى نكاحها فليُفعل^(٢) .
وذلك لأنه من أسباب الألفة والوثاق .

وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أنه خطب امرأة ، فقال له النبي ﷺ : «انظرت إليها؟ قال : لا . فقال : اذهب فانظر إليها ، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما»^(٣) .

ويرى أكثر الفقهاء أن للخطاب أن ينظر إلى الوجه والكفين فقط ، لأن رؤيتهما تحقق المطلوب من الجمان وخصوصة الجسد وعدمها ، فيدل الوجه على الجمال أو قبحه لأنه يجمع الحسن ، والكفان على خصوبة اليدين .
وأجاز بعض الحنفية النظر إلى الرقبة

(١) حديث : «إذا خطب أحدكم امرأة فإن ..» أخرجه أبو داود (٥٦٥/٢) - ٥٦٦ - ط عزت عباد (عاش) وحسن ابن حجر في الفتح (٩/ ٦٨١ - ط السلفية) .
(٢) حديث : «اذهب فانظر إليها فرب أخرى» أخرجه ابن ماجه (١/ ٦٠٠ - ط النقي) وقال أبو بصير في الرواة : إسناده صحيح .

(١) بداية المجتهد ٢/ ٤ ط م تكليات الأزهرية ، وحاشية ابن عبد بن ٨/ ٢ وما بعدها ط مصطفى الحسي بصر - وحاشية السبكي ٢/ ٢١٥ . وبالية المحتاج ٦/ ١٨٣ ، والمقي ٦/ ٥٥٣ وما بعدها ، والبدع في شرح الفتح ٧/ ٧ وما بعدها

من يعتبر تصادقه:

- ٣ - لتصديق الذي يعتد به ويترتب عليه حكم يكون من البالغ العقل المختار، فلا يعتبر تصديق الصغير وغير العاقل.

تصادق

المعريف:

- ٤ - صفة التصديق لفظ أو مايقوم مقامه يدل

على توجه الحق قبل القبر (المصدق)

ويقوم مقام اللفظ: الإشارة والكتابة

والسكوت، فالإشارة من الأبكم ومن المريض،

فإذا قيل للمريض: نعم عندك كذا، فأنشأ

برأيه أن نعم، فهذا تصديق إذا فهم عنه

مراده. (١)

١ - التصديق لغة واصطلاحاً: ضد التكاذب.

يقال: تصادق في الحديث والمودة ضد تكاذباً.

ومادة تفاعل لا تكون غالباً إلا بين اثنين. يقال:

تحاماً وتخاصماً. أي أحب أو خدصم كل منهما

الأخر.

واستعمل المالكية أيضاً والتفارق بمعنى

التصادق. (٢)

حكم التصديق

ما يشترط في المصادق:

٥ - يشترط في المصادق أن يكون أهلاً

للاستحقاق، ولا يكذبه المصابى، فإذا كذب

المصادق بالمصادق أم رجع لم يعد رجوعه، إلا أن

يرجع المصادق إلى ما أقره.

٢ - حكم الشخص. يصدق في الجملة لغة في حق

التصادقين إذا تعلقت به حقوق العباد، أو كان

في حقوق الله التي لا تدرك بالشبهات - المزموم،

وهو أبلغ من الشهادة، لأنه نوع من الإقرار.

قال أشهب: قول كل أحد على نفسه واجب

من دعواه على غيره.

أما بالعبارة لغة: وقع الله له إلى التي تدرك

بالشبهات فليس بلازم. (٣)

محل التصديق:

٦ - يكون التصديق في النسب والمال

والتصديق في السب ينظر تحت عنوان

(نسب).

(١) تاج المروس. ١: ٣٣١/١، وحاشية الطيوي

٣١٩/٢، وبغيره المحكم ٣١٩/٢

(٢) تصدق المحكم ٣١٩/٢

(٣) تصدق المحكم ٣١٩/٢، ٣١٩

بإقراره اجتماعاً أو انفراداً. ومترتب على قبول التصديق أو رده أحكام كثيرة، كثرت النسب من تاريخ الخلوة، وتأكيد المهر، والتفقة والسكن والعدة، وحرمه تكاح أختها في عدتها وأربع سواها. وفي هذه المذاهب اختلاف في الحقوق التي تترتب على الخلوة. تفصيله في باب: (النكاح).

وعند الشافعية في القديم قولان أحدهما: الخلوة مؤثرة، وتصديق المرأة في ادعاء الإصابة (الوطء) والقول الثاني أنها كالوطء. وفي الجديد: إن الخلوة وحدها لا تؤثر في المهر. وعلى هذا الاتفاق على حصول الخلوة، وادعت الإصابة لم يترجح جانبها، بل القول بقوله يمينه.

وفهم من ذلك أنه لو صدقها ينقضي المهر كله. (١)

التصديق في النكاح:

٨ - لا يثبت النكاح بالتصديق، لأن الشهادة شرط فيه، ووقوفها عند غير المالكية وقت العقد، وعند المالكية يندب الإشهاد وقت العقد، فإن لم يشهد عند العقد اشترط وجوباً عند الدخول، ولا حدّ عندهم إن فشا النكاح بوليمة أو ضرب أو دف أو دغان، أو كان على العقد أو الدخول

والتصديق في المال نوعان: مطلق ومقيد. فالطلق: ما صدر غير مقترن بما يقبضه أو يرفع حكمه أو حكم بعضه، فإذا كان التصديق على هذا الوجه فهو ملزم لمن صدق، وعليه أداء ما صدق فيه، ولا يجوز له الرجوع عنه.

وإذا كان التصديق مقيداً بقيد نفى لزومه أو عدمه تفصيل ينظر في مصطلح (إقرار).

التصديق في حقوق الله تعالى:

٧ - إذا تصادق اثنان أو أكثر على إسقاط حق من حقوق الله تعالى فلا عبرة بتصديقهم، ولا يترتب عليه حكم، إلا إذا قامت بينة على هذا التصديق، فيكون الحكم في هذه الحال ثابتاً بالبينّة لا بالتصديق، وينضح ذلك من الأمثلة الآتية:

إن طلق الزوج زوجته قبل الدخول، وكان قد خلا بها، لزمها العدة إن كان الزوج بالعا، وكانت المرأة مطبقة للوطء، سواء أكانت خلوة أم خالة أو زبارة. وهذا عند الحنفية والمالكية والحنابلة. وتحجب العدة حينئذ ولو تصادقا على نفى الوطء، لأن الله حق الله تعالى، فلا تسقط بالتصديق.

ويؤخذ بتصديقهما على نفى الوطء فيها هو حق لهما: فلا نفقة لهما، ولا يتكامل لها الصدق، ولا رجعة له عليهما. أي كل من أقر منهما أخذ

(١) ابن عابد بن ٣٣٨/٢ - ٣٤١. والمشرح الكبير ١٦٨/٢.

والنهي ٧٠٤/٦ ط مزيان، والمروضة ٢٢٣/٧

شاهد واحد غير الولي، لصحة النكاح في هذه الصور.^(١)

وقال المالكية: ثبت الزوجية بالافتقار (أي بالتصادق) في حق الزوجين إذا كانا بلدين، أو كان أحدهما بلدياً، وأما الطائران (أي من لم يكونا من أهل البلد، سواء قدما معاً أو مفترقين) فلا ثبت الزوجية بينهما بمجرد التصديق.^(٢)

حكم تصديق الزوجين على طلاق سابق:

٩ - إذا أقر رجل في حالة الصحة بطلاق يائن أو رجعي متقدم على وقت إقراره، ولا بينة له، استأنفت امرأته العدة من وقت إقراره، فيصدق في الطلاق، لا في إسناده للوقت السابق ولو صدقته، لأنه ينهم على إسقاط العدة وهي حق لله تعالى. فإن كانت له بينة، فالعدة من الوقت الذي أسندت إليه البينة.

هذا بالنسبة للعدة لأنها حق الله تعالى. أما بالنسبة لحقوق الزوجين فيعامل كل حسب إقراره، فلو ماتت الزوجة، وكانت العدة قد انقضت بحسب إقراره، فلا يرثها لأنها صارت أجنبية على مقتضى دعواه، ولا رجعة له عليها إن كان الطلاقي رجعياً، وورثته إن مات في العدة

المستأنفة، حيث كان الطلاق رجعياً إن لم تصدقه. ولا ينزويج أختها ولا أربعا سواها في العدة، ولو صدقته على حصوله الطلاق في الماضي تقبلاً لنهضة التواطؤ بينهما. وإن صدقته فلا نفقة لها معاملة لها بتصدقها إليه. وهذا عند الحنفية والمالكية.^(٣)

وعند الشافعية: أنه لو أسند الزوج الطلاق إلى زمن ماض، وصدقت الزوجة الزوج في الإسناد، فالعدة من التاريخ الذي أسند إليه الطلاق، ولو لم يتم على ذلك بينة.^(٤)

والفهرس من كلام الحنابلة أن الحكم عندهم كذلك. فقد جاء في شرح منتهى الإرادات: لو جاءت امرأة حاكمها وأدعت أن زوجها طلقها وانتهت عدتها، فله تزويجها بشرطه إن ظن صدقها، ولا سيما إن كان الزوج لا يعرف، لأن الإقرار (أي بالزوجية) لمجهول لا يصح. وأيضاً الأصل صدقها (أي فيما ادعت من خلوعها عن الزوجية) ولا منازع.^(٥)

حكم مصادقة الزوجة على إحصار الزوج:

١٠ - يكتفى بتصديق الزوجة زوجها في دعواه الإحصار، وتصديقها يقوم مقام البينة، ويترتب

(١) ابن عابدين ٢/٦٦٠، والشرح الكبير ٢/٧٧٧.

(٢) نهاية المحتاج ٤/١٨.

(٣) شرح منتهى الإرادات ٣/١٨٨، والمصنف ٦/١٥٠.

(٤) وكشف القناع ٥/٤٢٤.

(٥) البدائع ٢/٢٥٦، والشرح الكبير ٢/٢١٧، ونهاية

المحتاج ٢/٢١٣، ٤/٤٥.

(٦) المنصوفي على شرح الكبير ٢/٣٣١ - ٣٣٢.

شيئا معيناً من تركته فصصفه ابنه، ثم ادعاه
عمره وفصفه، حكم به لزيد، ووجبت عليه
غرامته لعمره، وهذا ظاهر أحد قولي الشافعي .
وفي القول الآخر: لا يقرم لعمره شيئاً، وهو
قول أبي حنيفة، لأنه أقر له بها عليه الإقرار به
ولأننا منعه الحكم من قبوله وذلك لا يوجب
الضمان^(١).



عليه ما يترتب على ثبوت الإحصار بالبينة من
حيث الحكم بالتطبيق بشروطه المفصلة في
أبوابها^(٢) وينظر (إحصار، نفقة، مهر).

الرجوع في التصديق:

١١ - تقدم أن التصديق ملزم لمن صدق، وعلى
ذلك فلا يجوز الرجوع فيه بالنسبة لحقوق العباد
وحقوق الله التي لا تدرأ بالشبهات، كالزكاة،
فمن صدق الدعي فيما ادعاه عليه من حق فلا
يجوز له الرجوع متى توافرت شروط التصديق .
ولما أقر بنسب، وصدقه المقر له، ثم رجع
المقر عن إقراره لا يقبل منه الرجوع .

أما بالنسبة لحقوق الله تعالى التي تدرأ
بالشبهات كالحدود فإنه إذا ثبت الحد بالإقرار
فقط، فإنه يجوز للمقر الرجوع سواء أكان
الرجوع قبل الحد أم بعده، وسقط الحد، لأن
التي عرّض لما عزر بالرجوع، فلولاً أنه يفيد
لما عرّض له به .

وعلى الفقهاء عدم جواز الرجوع في
التصديق بحقوق الأعمىين وحقوق الله التي
لا تدرأ بالشبهات: بأن رجوعه نقض لما صبر
منه وتعلق به حق القبر، فإذا قال: هله الدار
لزيد، لا بل لعمره أو ادعى زيد على ميت

(١) للفتي ١٦٥/٥ ط السرياني - ونهاية المحتاج ٤٣/٧ .
والشرح الكبير ٣٦٨/٤، والبدائع ٦١/٧

(٢) المنسوخ الكبير ٢/٢٩٩، ٥٦٩، والقيوم مع صبرة
٤٣/١، والفتي ٥٧٣/٧، وهذر وابن عابدين ٦٥٦/٢

الألفاظ ذات الصلة :

أ- التعديل :

۱- التعديل: مصدر عدل، يقال: عدلت الشيء، تعديلاً فعدلت: إذا سويته فاستوى، ومنه قسمة التعديل. وعدلت الشاهد: سبته إلى العدالة. وتعديل الشيء: تنويمه^(۱).

ب- التصويب :

۲- التصويب: مصدر صوب من الصواب، الذي هو ضد الخطأ، والتصويب بهذا المعنى يرادف التصحيح، وصوبت قوله: قلت. إنه صواب^(۲).

ج- التهذيب :

۳- التهذيب كالتثنية، يقال: عذب الشيء، إذا نفاه وأخلصه، وقيل: أصله^(۳).

د- الإصلاح :

۴- الإصلاح ضد الإفساد، وأصلح الشيء بعد فساد: أقمه، وأصلح المدابة: أحسن إليها^(۴).

تصحیح

التعريف :

۱- التصحيح لغة: مصدر صحح، يقال: صححت الكتاب والحمد باب تصحيحها، إذا أصلحت حقاؤه. وصححته فصيح^(۱).
والتصحیح عند المحققين هو: الحكم على الحديث بالصدقة، إذا استوفى شرائط الصحة التي وضعها المحققون^(۲).

ويطلق التصحيح أيضاً عندهم على كتابة (صح) على كلام يجعل الشك بأن كره لفظ مثلاً لا يخل تركه^(۳).

والتصحیح عند أهل الفرائض: إزالة الكسور الواقعة بين السهام والرموس^(۴).

والتصحیح عند الفقهاء هو: رفع أو حذف من يفسد العبادة أو العقد^(۵).

(۱) لسان العرب مادة: صحح،

(۲) تهذيب الراوي، ۶۴،

(۳) كشف مصطلحات الفوائد، ۸۱۹/۲،

(۴) لعمريقات للبحراني،

(۵) إبدائع، ۱۳۹/۵، ۱۷۸، ولاختصار، ۲۶/۲، ومعنى

الصحيح، ۱۰/۲، ومنع الخلف، ۵۷۰/۲، ۵۷۱، وبدون

التمهيد، ۱۶۹/۲، في معنى الخلف.

(۱) لسان العرب والمصباح للبرماني، عدل.

(۲) لسان العرب والمصباح للبرماني، صوب.

(۳) لسان العرب مادة: عذب،

(۴) لسان العرب مادة: أصلح،

لاختلافهم في بعض الشروط، وفي تفسيرهم بعضها على بعض.

فقد قرأ ابن الصلاح والنسوي وغيرهما أنه يحكم بصحة الحديث، استندوا في ذلك بتفصيل العدل المضبوط عن العدل المضبوط إلى مثناه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

قال ابن الصلاح : فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث. فإذا وجدت الشروط المذكورة حكم للحديث بالصحة، ما لم يظهر بعد ذلك أن فيه شذوذاً. والحكم بتواتر الحديث حكم بصحة.

وقال بعض الحديثيين : يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول، وإن لم يكن له إسناده صحيح. قال ابن عبد البر : لما حكى عن الترمذي أن البخاري صحح حديث البحر : هو الظهور ما زه الخ لم يثبت^(١) وأهل الحديث لا يصححون مثل إسناده - لكن الحديث عندي صحيح، لأن العلماء تلقوه بالقبول.

وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني : تعرف صحة الحديث إذا اشتهر عند أئمة الحديث بغير

٥ - التحرير :

٦ - تحرير الكتابة : إقامة حروفها وإصلاح السقط.

وتحرير الحساب : إثبات مستوي لا غلت فيه،^(٢) ولا سقط ولا نحو. وتحرير الرتبة : عتقها.^(٣)

الحكم التكليفي :

٧ - نصحيح التمسك والخطأ أمر واجب شرعاً متى عرفه الإنسان، سواء أكان ذلك في العبادات : كمن اجتهد في معرفة القبلة وصلى، ثم تبين الخطأ أثناء الصلاة، فيجب تصحيح هذا الخطأ بالاتجاه إلى القبلة، وإلا تسدت الصلاة. أم كان ذلك في المعاملات : كالبيع بشرط مفسد للعقد، فيجب إسقاط هذا الشرط ليصح البيع، وإلا وجب فسخ البيع دفعاً للمفسد.^(٤)

ما يتعلق بالنصحيح من أحكام :

أولاً : تصحيح الحديث :

٨ - تصحيح الحديث هو : الحكم عليه بالصحة لتوافر شروط خاصة اشترطها علماء الحديث. وقد يختلف الحديثون في صحة بعض الأحاديث

(١) حديث : « هو الظهور ملا، والمحل بيته، أخرجه مالك (الروا ٢٣/١ - ط عيسى الحلبي) ورواه الترمذي (١٠١/١) - ط مصطفى الحلبي وصححه البخاري (التلخيص الحبير ٩/١ - شركة الطباعة الفنية للشعلة).

(٢) قلت : التلط في الحساب (القاموس المحقق).

(٣) ولسان العرب مادة - شهد.

(٤) الهداية (٥/١)، وابن عثيمين (١٤٣/١)، والزبلي (١١/٢).

کما أن مخالفه العالم لأحدیة لا تعدل قدحا
 صه فی صحته ولا فی روايته، لإمكان أن يكون
 ذلك طابع من مدارس أو غیره.
 وقد روى الإمام مالك حديث الحیار، ولم
 يعمل به لعس أنه لم يثبت بخلافه، ولم يكن
 ذلك قدحا فی نافع روايه.
 ولا لا يدل على صحة الحديث أيضا كما
 ذكر أهل الأصول. موافقة الإجماع له على
 الأصح، يجوز أن يكون المستند غيره.
 وقيل: يدل على صحة الحديث^(۱)

تصحیح المتأخرين من علماء الحديث :

۱۰ - يرى التبع ابن الصلاح أنه قد انقطع
 التصحيح في هذه الأعصار، وليس لأحد أن
 يصحح، بل يقتصر في الحكم بصحة الحديث
 على ما اختصه السابقون، كما يرى عدم انصار
 الحديث صحيحا مجرد صحة إسناده ما لم
 يوجد في مضامين أئمة الحديث المعتمدة
 المشهورة، فأعجل الظن أنه كرسح عندهم لما
 اشتهر لشدة حرصهم واحسانهم.^(۲)

وقد خالف الإمام النووي ابن الصلاح في
 ذلك، فقال: والأشهر عندی حواراه لم تمكن
 وقوي معروده

تكبر منهم. وقد نحوه ابن هورك^(۳)

على أن هناك من اشترط غير ذلك للحكم
 بالصحة، كاشتراط عدم أن يكون راوي
 الحديث مشهورا بالطيب (أي ضابط الحديث
 يتسع رواياته) وعن مالك نحوه، واشترط
 أبي حنيفة فقه الراوي، وكما اشترط بعض
 المحدثين لعلم معاني الحديث، حيث يرى
 مانعني، قال السيوطي: وهو شرط لا بد منه،
 لكنه داخل في الضبط، وكما اشترط البخاري
 ثبوت السماع لكل راو من شيخه، ولم يكن
 بإمكان اللقاء والاعانة^(۴)

أثر عمل العالم وفتياه في التصحيح

۹ - قال النووي والسيوطي: عمل العالم وفتياه
 على وفق حديث رواه ليس حكما منه، صحة
 الحديث ولا بتعديل روايته، لإمكان أن يكون
 ذلك منه احتياطا، أو لتدليل آخر وافق ذلك
 الآخر.

وصحح الامدي وغيره من الأصوليين أنه
 حكم بذلك

وقال إمام آخر ومن: إنه لا يكون في مسائل
 الاحتياط (أي لم تكن الفتيا بمقتضى صحة
 الحديث، بل للاحتياط)

وفرق بين تضعيفه بين أن يعمل به في التعريب

وغيره

(۱) تعريب الراوي من ۱۵ - ۲۲

(۲) تعريب الراوي من ۲۹

(۱) تعريب - الراوي من ۲۰۹

(۲) تعريب - الراوي من ۵۱ - ۵۳ - ۷۹، وتعليم الحديث من

وسلفه^(۱) ولأنه اشترط عقداً في عقد ففسد
كيعتين في بيعه. ولأنه إذا شرط القرض زاد في
الثمن لأجله، وبغير الزيادة في الثمن عوضاً
عن القرض وربحائه، وذلك وبما عزم. ففسد
كما لو صرح به. ولأنه يبيع فاسد فلا يعود
صحیحاً كما لو باع درهمين بدرهمين ثم ترك
أحدهما^(۲)

وفي باب الرهن قال: لو بطل العقد لما عاد
صحیحاً^(۳)
وفي شرح منتهى الإرادات: العقد الفاسد
لا يتقلب صحیحاً^(۴)

وعند المالكية يصح العقد إذا حذف الشرط
الفسد للعقد، سواء أكان شرطاً ينافي مقتضى
العقد، أم كان شرطاً يخل بالثمن في البيع، إلا
أربعة شروط فلا يصح البيع معهم ولو حذف
الشروط، وهي:

(۱) حديثه: «من ربح ما لم يضمن ومن بيع ما لم يضمن»
يفيضي. رواه الطبراني من حديث حكيم بن حزام
قال في جميع الزوائد (۸۵/۱) وروى النسائي بمضغ. وفي
سننه عند الطبراني خلافاً من خالفه الواسطي رحمه
ابن حبان. وضعفه موسى بن إبراهيم.
وروي بلفظ لا يخل بمقتضى البيع. ولا شرطان في بيع،
ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك. أخرجه
الترمذي (۳/۳۳۵-۳۳۶ ط الخليلي) من حديث
عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، وقال: حدثت حسن
صحیح.

(۲) المغني ۱/ ۲۵۹ - ۲۶۰

(۳) المغني ۳/ ۳۷۹

(۴) شرح منتهى الإرادات ۲/ ۲۵۰

قال الحافظ العراقي: وهو الذي عليه عمل
أهل الحديث.

وقد صحح جماعة من العلماء المتأخرين
أحاديث لا يعرف تصحيحها عن الأقدمين^(۱)

ثانياً: تصحيح العقد الفاسد:

۱ - الفقهاء عند الخنفية لا يفرقون في الحملة
بين العقد الماثل والعقد الفاسد، فالحكم عند
الشافعية والحنابلة: أن العقد لا يتقلب صحیحاً
برفع الفساد. فهي كتب الشافعية. لو حذف
لما عاقدان انتقد للعقد. ولو في مجلس الخيار. لم
يتقلب العقد صحیحاً، إذ لا عبرة بالفساد^(۲)

وفي المغني لابن قدامة: لو باعه مشروط أن
يسلفه أو يقرضه، أو شرط المشتري ذلك عليه،
فهو محرم والعقد باطل، لما روى عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «من ربح ما لم يضمن»
وعن بيع ما لم يضمن. وعن بيع ما لم يفيض. وعن
بيعتين في بيعه، وعن شرطين في بيع، وعن بيع

(۱) تقريب الراوي ص ۷۸ وما بعدها.

(۲) أنس المطبق ۲/ ۳۷. وملي المباح ۲/ ۴۰. وروضة

المطالعین ۳/ ۴۱۰. وحاشية الجليل ۲/ ۸۲، ۱۶۵.

والتنوير في الفتاوى ۳/ ۱۵۰

یرتفع؟ کما لا یرتفع الفساد اللاحق للبیع
الحلال من أجل افتراض الحریم العین به، کس
باع غلاما بمائة دينار ورق حر، فلما عقد البیع
قال: لوع الرقی. وهذا البیع مفسوخ عند انعائه
بإجماع.

وهذا أيضا ینبني على أصل آخر. هو: هل
هذا الفساد معقول المعنی أو غیر معقول؟
فإن قلنا: هو غیر معقول المعنی، لم یرتفع
الفساد بارتضاع الشرط. وإن قلنا: معقول،
ارتفع الفساد بارتضاع الشرط.

فإلک رأی مدعی ولا، والجمهور رأوه غیر
معقول، والفساد النسي یوجد فی بیع اقربا
والغدر هو أكثر ذلك غیر معقول معنی، وبدنک
لیس ینعقد عندهم أصلا، وإن ترک الربا بعد
المبیع وارتفع الغرر.^(۱)

۱۲. ویفرق الحنفیة بین العقد الباطل والعقد
الفساد فیصح عندهم - خلافا للزفر - تصحیح
العقد الفاسد، بارتضاع المقصد دون الباطل،
ویقربون فی عقد التبیع: إن ارتضاع الفساد فی
الفساد یرده صحیحا، لأن البیع قائم مع
الفساد، ومع لیطلان له یکن قائم بصفة
البطلان، بل کان معدوما.

وعنا زفر: إذا لم یفسد لا یجوز
رفع المقصد.

۱. من ابتاع سبعة شمن مؤجل علی أنه إن
مات مالک من صدقة علیه، فإنه یفسخ البیع ولو
أسقط هذا الشرط لأنه غرر، وكذا لو شرط: إن
مات فلا یطالب البائع ورثته بالشیء.

ب - شرط ما لا یجوز من أصل الخبر، فیلزم
فسخه وإن أسقط لجواز کون إسقاطه أخذ به.
ج - من باع أمه وشرط علی المبیع أن
لا یطأها، وأنه إن فعل فهي حرة، أو علیه دینار
مثلا، فیفسخ ولو أسقط الشرط لأنه یمیر.

د - شرط الشیء یفسد البیع ولو أسقط
الشرط.

وزاد ابن الحاجب شرطا خامسا وهو:
هـ - شرط النقد (أي تعجیل الثمن) فی بیع
الخیار قال ابن الحاجب: لو أسقط شرط النقد
فلا یصح.^(۲)

وفي الإجارة جاء فی الشرح المصغیر: ففسد
الإجارة بالشرط الذي یناقض مقتضى العقد،
وعمل الفساد إن لم یسقط الشرط، فإن أسقط
الشروط صححت.^(۳)

ویوضح ابن رشد سبب اختلاف الفقهاء فی
صححة العقد بارتضاع الفساد أو عدم صحته.
فیقول: هل إذا لحق الفساد بالبیع من قس
الشرط یرتفع الفساد إذا ارتفع الشرط، أو لا

(۱) منح الخلیل ۲/ ۵۷۰ - ۵۷۱

(۲) الشرح المصغیر ۲/ ۷۷۷ ط الحلی

(۳) بداية المجتهد ۲/ ۱۶۲ ط بحس الحلی

أو فطعه وسلمه إلى المشتري قبل أن يفسخ
المشتري البيع جاز البيع، لأن المانع من الجواز
ضرب المانع بالتسليم؛ فإذا سلم باختياره ورضاه
فقد زال المانع، فجاز البيع ولزم. (۱)

وعلى هذا سائر انعقود القائمة عند الخفية
طبقاً لقاعدة: إذا زال المانع مع وجود المقتضي
عاد الحكم.

ومن ذلك أن حبة المشاع فاسدة، فإن قسمه
وسلمه جاز، والخبث في الفسح، والصوف على
ظهر الغنم، والزرع والنخل في الأرض، والنسر
في النخيل بمنزلة المشاع، لأنها موجودة، وامتناع
الحواز للاتصال، فإذا فصلها وسلمها جاز لزوال
المانع. (۲)

ومثل ذلك: إذا رهن الأرض بدون البلد، أو
بدون الزرع والشجر، أو رهن الزرع والشجر
بدون الأرض، أو رهن الشجر بدون النسر، أو
رهن النسر بدون الشجر أنه لا يجوز، لأن
المرهون يحصل بآثار المرهون، وهذا بيع
صحة المقضى والوجوب النسر وحصد الزرع
وسلم منفصلاً جاز لزوال المانع. (۳)

لكن تصحيح العقد الفاسد عند الخفية
مفيد؛ إذا كان الفساد ضميماً يقول
التكاسبي: الأصل عندنا أنه ينظر إلى الفساد،
فإن كان قوياً بأن دخل في صلب العقد - وهو
البدل أو المبدل - لا يحتمل الجواز رفع الفساد،
كما إذا باع عبداً بألف درهم ووطئ من خمر،
فحط الخمر عن المشتري فهو فاسد ولا يقرب
صحيحاً.

وإن كان الفساد ضميماً، وهو ما لم يدخل في
صلب العقد، بل في شرط جائز يحتمل الجواز
رفع الفساد، كما في البيع بشرط خيار لم يوقت،
أو وقت إلى وقت مجهول كالحصاد، أو لم يذكر
السوف، وكما في البيع بشئ مؤجل إلى أجل
مجهول، فإذا أسقط الأجل من له الحق فيه قبل
حلوله وقبل فسخه جاز البيع لزوال الفساد. ولو
كان إسقاط الأجل بعد الاتفاق على ما حره
ابن عابد.

وعلى هذا سائر اليباعات القائمة بسبب
صرر يحن بالبياع في التسليم إذا سلم البياع
برضاه واختياره - كما إذا باع جذعاً له في سفك،
أو أجراً له في حائط، أو ذراعاً في ديبج - أن
لا يجوز لأنه لا يمكنه تسليمه إلا بالزرع والقطع،
وفيهِ صرر بالبياع، والضرر غير مستحق
بالعقد، فكان هذا على التقدير بيع ما لا يجب
تسليمه شرعاً، فيكون فاسداً فإن نزع البياع

(۱) البدائع ۱/۵، ۱۶۸، ۱۶۹، وابن حبان ۱/۱۱۹،
والاستحسان ۲/۲۵، ۲۶.

(۲) البدائع ۱/۱۱۹، ولزلمي ۵/۹۲.

(۳) فقهنا ۱/۱۴۰.

نصحيح العقد باعتباره عقداً آخر :

١٣ - هذا ، ويمكن تصحيح العقد القامد إن أمكن تحويله إلى عقد آخر صحيح لثوهر أسباب الصحة فيه ، سواء أكانت الصحة عن طريق المعنى عند بعض الفقهاء ، أم عن طريق اللفظ عند البعض الآخر نظراً لاختلافهم في قاعدة (هل العبرة بصيغ العقود أو معانيها) .^(١)

ويوضح ذلك بالأمثلة الآتية :

١٤ - في الأشهاد لاس نجيم . اعتبر المالك من لا للألفاض . صرحوا به في سواضع منها : الكفالة ، فهي بشرط براءة الأصل حوالة ، وهي بشرط عدم مراءته كفالة .^(٢)

وفي الاختيار : شركة المفاوضة بشرط ميثا أن يتساوى الشريكان في التصرف والدين والمال الذي تصح فيه الشركة . فلا تتعد لمفاوضة بين المسلم والذمي عند أبي حنيفة ومحمد ، فإذا عقد المسلم والذمي لمفاوضة صارت عناناً عا دهم . فبفوات شروط المفاوضة ويحود شرط العنان ، وكذلك كل عاوات من شرائط المفاوضة

يجوز عندنا إن أمكن ، تصحيحها بصرفها بقدر الإمكان .^(٣)

وفي الاختيار أيضاً : عقد المضاربة ، إذ شرط فيه الربح للمضارب فهو فرض ، لأن كل ربح لا يملك إلا بملك رأس المال ، فمما شرط له جميع الربح فقد ملكه رأس المال ، وإن شرط الربح لمال كان إضاعاً ، وهذا معناه عرفاً وشرعاً .^(٤)

وجاء في منح الجليل : من أحال على من ليس له علمه دين ، وأعلم الحال ، صح عقد الحوالة ، وإن لم يعلمه لم تصح ، وتقلب حالة أي كفالة .^(٥)

وفي أشباه السومي : هل لعبرة بصيغ العقود أو مدانيها ؟ خلاف . فالجميع مختلف في الموضع .

ومن ذكك : إذا قال : أنت حر عندا علي ألف . إن قلنا : بيع فسد ولا تحب قيمة العبد . وإن قلنا : عقق بعموس ، صح ووجب المسمى . ومنها : لو باع المبيع لبيع قبل قبضه بمثل الثمن الأول ، فهو باقالة بلفظ البيع ، وخرجه السكي على القادة ، والتخرج للفاضي حسين قال : إن اعتبرنا اللفظ لم يصح ، وإن

(١) در الحكم ١٨٠/١ ، ١٨٠/٢ ، وأشبهه بن مجيب

ص ٢٧٠ - وفيه السويطي ص ١٨٤ ، والشو ١٢/٢٧١ .

وعلام الشافعي ١٢/٢٧٠ ، والمواعد لابن رجب ص ٤٩

(٢) الأشبه لابن رجب ص ٢٠٧ ، وابن عابدين ٢٤٦/١ .

وانظر در الحكم ١٨٠/١ ، ١٩٠ ، شرح الملقه ١٢٠

(٣) الاختيار ١٢/١٣ - ١٣

(٤) الاختيار ١٢/١٣ ، وفيه ٥٠/٥

(٥) منح الجليل ٢٣/٢٣٢

اعتبرنا المعنى فاقالة (۱۲)

ونظرا لتعدد حصر مثل هذه المسائل لكثرة
عروضها في أبواب العبادة المختلفة . فيكتفى بذكر
بعض الأمثلة التي توضح ذلك :

١٦ - من اجتهد في معرفة القبلة ، وتغير اجتهاده
أثناء الصلاة استدار إلى الجهة الثانية التي تغير
اجتهاده إليها ، وبني على ما مضى من صلاته .
وكذلك إذا اجتهد فأخطأ ، وبأن له يتبين
الحقاً وهو في الصلاة ، بمشاهدة أو أخبر عن
يتبين فإنه يستدير إلى جهة الصواب ويبني على
ما مضى .

والدليل على ذلك أن أهل قباء لما بلغهم
نسخ القبلة وهم في صلاة الفجر استداروا
إليها . واستحسن النبي ﷺ فعل أهل قباء ، ولم
يأمرهم بالإعادة (۱۳)

وينظر تفصيل ذلك في : (استقبال - قبلة -
صلاة) .

١٧ - من وقعت عليه نجاسة يابسة - وهو في
الصلاة - فزألها مريعا صححت صلاته ، لحديث
أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : بينما
رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه ، إذ خلع عليه

ثالثا - تصحيح العبادة إذا طرأ عليها ما يفسدها :
١٥ - من الأمور التي تنظر على العبادة ما لا
يمكن بزائده أو تلافيه كالأكل والشرب والكلام
والحدث والجوع ، فهذه الأمور لا يمكن
تلافيتها ، وهي تعتبر من مفسدات العبادة في
الجملة . هذا مع اختلاف الفقهاء في التفصيل
فيها بين الغليل والكثير ، وبين العمد والسهر
والبطل ، وما هو معفو عنه أو غير معفو عنه .

فإذا طرأ شيء من ذلك على العبادة
ففسدت فعلا - عند من يعتبر ذلك مفسدا - فلا
محال لتصحیح هذه العبادة ، ويلزم إعادتها إن
انقطع وقتها ، أو قضائها إن خرج الوقت .
وينظر تفصيل ذلك في : (إعادة - قضاء) .

والكلام هنا إما هرقيا بطراً على العبادة عما
يعتبر من المفسدات مع إمكان إزالة المفسد أو
تلافيه لتصح العبادة ، مثل طرود النجاسة أو
كشف العورة وماشابه ذلك .

والفقهاء متفقون في الجملة على : أنه إذا طرأ
على العبادة ما شأنه أن يفسدها لو استمر ولم يكن
تلافيه وإزالته وجب فعل ذلك لتصحیح
العبادة .

(۱) لاختصار ۱/ ۹۷ ، وابن عسدين ۱/ ۱۹۹ ، وحرامر
الإكمال ۱/ ۱۵۰ ، رأسى المطلب ۱/ ۱۳۹ ، وللشي
۱۵۵/ ۱

وحديث . الشيخ القبلة أخرجه البخاري وضعه في
۵۰۶/ ۱ ط السنية ، ومسلم ۳۷۵/ ۱ ط حسبي
الحلي من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(۲) الأئمة للسيوطي من ۱۸۳ - ۱۸۴ ، ۱۸۵ ط عيسى
الحلي .

وجالس قدر على القيام انتقل وجوبا، فإن تركه بطلت صلاته ^(١)

وينظر تفصيل ذلك في: (عذر - صلاة)

٢٠ - من علم في أثناء طوافه بتجس في مدته أو ثوبه طرحة أو غسلهما، ونى على ما تقدم من طوافه إن لم يطل، وإلا بطل طوافه لعدم الموالاة ^(٢)

وينظر تفصيل ذلك في (طواف).

٢١ - هذا، ومن تصحيح العبادة ما يدخل تحت قاعدة: بطلان الخصوص لا يبطل العموم.

جاء في المنشور: لو تحرم بالفرض منفردا فحضرته جماعة، فالشامي: أحبت أن يسلم من ركعتين وتكون نافلة، ويصلي الفرض، فصحح الغل مع إبطال الفرض.

وإذا تحرم بالصلاة المفروضة قبل وقتها ظانا دخوله بطل خصوص كونها ظهرا، وينهى عموم كونها نفلا في الأصح

وإذا أحرم بالتحج قبل أشهره ففي انعقاده عمرة قولان أصحهما: نعم ^(٣) وحكاه في المذهب قول واحد، قال: لأنها عبادة مؤقتة، فإذا عقدها في غير وقتها انعقد غيرها من

موضعها عن ياره، قلما رأى القوم ذلك ألفوا نعالهم، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قال:

«ما حدثكم على إلقاء نعالكم؟» قالوا: رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا فقال ﷺ: إن جبريل أتاني، فأخبرني أن فيها ذلرا ^(٤)

وينظر تفصيل ذلك في: (نجاسة - صلاة).

١٨ - من انكشفت عورته وهو في الصلاة - بأن أطارت الريح سترته فانكشفت عورته - فإن أعاتها سريعا صحت صلاته.

ولو صلى عريانا لعدم وجود سترة، ثم وجد سترة قريبة منه ستر بها ما وجب سترة، ونى على ما مضى من صلاته، قياسا على أهل قباء لما علموا بتحويل القبلة استدأروا إليها وأتموا صلاتهم ^(٥)

وينظر تفصيل ذلك في: (عورة - صلاة).

١٩ - إن خف في الصلاة معذور بحذر موع للاستناد أو الجلوس أو الاضطجاع انتقل للأعلى، كمستند قدر على الاستقلال،

(١) البدائع ١/٢٦١، والنفوس ١/٧٠، والمهذب ١/٩٤، وشرح منتهى الإرادات ١/١٥٣

وسميت أبي سعيد الحديري، وجبريل أتاني فأخبرني... أخرجه قومنا ١/٢٦٦ - تحقيق عزت عبيد الله، والمهاكم ١/٢٦٠ - دائرة المعارف الشيعية، وصححه.

(٢) ابن حبيب ١/١٧٣، والبدائع ١/٢٣٩، والنفوس ١/٢٢١، والمهذب ١/٩٤، وشرح منتهى الإرادات ١/٢٦٣

١/١٤٣ - ١/١٤٤، ١/١٤٦

(١) ابن عابد ١/٥١١، وجواهر الإقبال ١/٥٦، والمنثور

في القواعد ١/١١٧، وشرح منتهى الإرادات ١/٢٧٣

(٢) جواهر الإقبال ١/١٧٤

(٣) المنثور في القواعد ١/١١٣، ١/١١٤، ١/١١٥

وقال الكاساني في باب الزكاة: حكم المعجل من الزكاة، إذا لم يقع زكاة أنه إن وصل إلى يد الفقير يكون تطوعاً، سواء وصل إلى يده من يد رب المال، أو من يد الإمام، أو نائبه وهو المتاعي، لأنه حصل أصل الغربة، وصدقة التطوع لا يحتمل الرجوع فيها بعد وصولها إلى يد الفقير.^(١)

رابعاً - تصحيح المسائل في الميراث:

٢٤ - تصحيح مسائل التمرائض: أن يؤخذ السهم من أقل عند يمكن على وجه لا يقع الكسر على واحد من الورثة، سواء كان ذلك بدون الضرب - كما في صورة الاستقامة - أو بعد ضرب بعض الورثوس - كما في صورة الموافقة - أو في كل الورثوس - كما في صورة المايئة.^(٢)

ما يحتاج إليه في تصحيح المسائل المفرضية:

٢٥ - تصحيح المسائل المفرضية فواعد يكتفى منها بما أورده عنها شارح السراجية من الحفية، قال: يحتاج ذلك إلى سبعة أصول:

جسها، كصلاة الظهر إذا أحرم بها قبل الزوال، فإنه يتعقد إحرامه بالنفل.^(٣)
٢٦ - وهذه الفاعلة تكاد تكون مطردة في بقية المذاهب في الجملة، وفي شرح منتهى الإرادات: من أنى بما يفسد الغرض في الصلاة - كترك القيام فلا عذر - انقلب فرضه فلا، لأنه كقطع بية الفرضية، فبقي بية الصلاة، وبقلب فلا كذلك من أحرم بغيره، ثم تبين له أنه لم يدخل وقته، لأن الغرض لم يصح، ولم يوجد ما يبطل النفل.^(٤)

٢٣ - وهذه الفاعلة عند الحنفية من قبيل ما ذكره من أنه - ليس من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل.

حاء في الحداية: من صلى العصر وهو ذاكر أنه لم يصل الظهر فهي فاسدة، إلا إذا كان في آخر الوقت، وهي مسألة الترتيب.

وإذا فسدت الفرضية لا يبطل أصل الصلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، لأن التحريم عقدت لأصل الصلاة بوصف الفرضية، فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل.^(٥)

(١) البدائع ٢/ ٥٠، ٥١.

(٢) شرح السراجية للشيخ المرحوم ٢١٣ ط الكوي بمصر وحاتيا الصاري عليه.

(٣) المهذب ١/ ٢٠٧.

(٤) شرح منتهى الإرادات ١/ ٥٩.

(٥) الفدية ١/ ٧٣.

المسألة من ستة. السدسان وهما اثنان للأبوين
ويستقيمن عليهما. واثنان وهما أربعة للبنات
العشرة ولا يستقيم عليهن. لكن بين الأربعة
والعشرة موافقة بالصف. فإن العدد العاشر لها
هو اثنان. فودنا عدد البروس أعني عشرة
إلى نصفها وهو خمسة. وضربناه في ستة لتي
هي أصل المسألة فصارا حاصل ثلاثين. ومه
تصح المسألة

إذا قد كان للأبوين من أصل المسألة سهران.
وقد ضربت في المضروب الذي هو خمسة فصار
عشر. ولكل منها خمسة. وكان للبنات العشر
سهران أربعة. وقد ضربناها أيضا في خمسة فصار
عشرين. لكن واحدة مهر اثنان.

والثاني : مثال ما فيه عول. فإن نصف من
التي عشر لا احتج الأربع والسدسين والثلاثين
فلزوج ربحها وهو ثلاثة. وللأبوين سدسها
وهما أربعة. ولبنات اثنان ثلثاها وهما ثمانية.
فقد عالت المسألة إلى ثمانية عشر. وانكسرت
سهم البنات. أعني التثمانية. على عدد
بروس فقط. لكن بين عدد السهم وعدد
البروس موافقة بالصف. فرددنا عدد بروسين
إلى نصفه وهو ثلاثة. ثم ضربناه في أصل
المسألة مع عولها وهو خمسة عشر. فحصل خمسة
وأربعين. فاستقامت بها المسألة

إذا قد كان للزوج من أصل المسألة ثلاثة.

ثلاثة منها بين السهم المأخوذة من عولها.
بين البروس من الورثة.
وأربعة منها بين البروس والبروس.
أما الأصول الثلاثة :

٢٦ - فأخذها : إن كانت سهم كل عرس من
لورثة منقسمة عليهم بلا كسر. فلا حاجة إلى
الضرب. كأبوين وثنتين. فإن ثلثه حقت من
سنة. فلكل من الأبوين سدسها وهو أحد.
وللبنتين الثلثان أعني أربعة. ولكل واحدة منها
اثنان. فاستقامت السهم على بروس الورثة بلا
انكسار. ولا تحتاج إلى التصحيح. ثم
التصحيح إما يكون إذا انكسرت السهم
نفسها على البروس.

٢٧ - والثاني من الأصول الثلاثة. أن يكون
انكسر على ثلاثة واحد. ولكن بين مهامهم
ودروسهم موافقة كسر من المكسور. فيضرب
وفق عدد دروسهم - أي عدد بروس من
انكسرت عليهم السهم. ومه تلك لطائفه
الواحدة. في أصل المسألة إن لم تكن عائلة. وفي
أصلها وعولها معا إن كانت عائلة. كأبوين وعشر
بنات. أو زوج وأبوين وست بنات

فالأول : مثال ما ليس فيها عول. إذا أصل

(١) ورد بمسألة ثم عاينها في ١٠٢٠ المخرج جمع خرج
وهو أقل عدد يمكن أن يؤخذ منه كل فرض بالبراءة
صحيحا

ومثال غیر المسائل العائلة : زوج وحده وثلاث أخوات لأم . فالمسألة من ستة ، للزوج منب نصفها وهو ثلاثة ، وللمحده سدسها وهو واحد ، وللأخوات لأم ثلثها وهو اثنان ، ولا ينبغي بأن علی عدد رومهن ، بل ينبغي نساين ، فضرينا عدد رومس الأخوات في أصل المسألة فصار الحاصل ثمانية عشر . فصح المسألة منها .

وقد كان للزوج ثلاثة فضريناها في المضروب الذي هو ثلاثة فصار تسعة ، وضرينا نصيب المحده في المضروب أيضا فكان ثلاثة . وضرينا نصيب الأخوات لأم في المضروب فصار ستة ، فأعطينا كل واحدة منهن اثنين .

وينبغي أن يعلم أنه متى كانت الغلب تسعة الذكور عليهم ذكور وإناثا ، عن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين ، كالبناات وبناات الابن والأخوات لأب وأم أو لأب - ينبغي أن يضعف عدد الذكور ، ويضم إلى عدد الإناث ، ثم تصح المسألة علی هذا الاعتبار ، كزوج وابن وثلاث سنا . أصل المسألة من أربعة : للزوج سهم عديسه يستقيم ، والباقي ثلاثة ، للأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين ، فيجعل عدد رومهم خمسة بأن يرسل الابن مرة متبر ، ولا تستقيم الثلاثة على الخمسة ، فضررب الخمسة في أصل المسألة . فيبلغ عشرون ، ومنها تصح .

وقد ضربناها في المضروب الذي هو ثلاثة فصار تسعة فهي له . وكان للأسوين أربعة وقد ضربناها في ثلاثة فصار اثني عشر فلكل منبها ستة ، وكان للبناات ثمانية فضريناها في ثلاثة فحصل أربعة وعشرون . فلكل واحدة منبها أربعة .

۲۸ - والثالث من الأصول الثلاثة : أن تكسر السهام أيضا علی طائفة واحدة فقط ، ولا يكون بين سهامهم وعدد رومسهم موافقة ، بل مبينة ، فيضرب حينئذ عدد رومس من انكسرت عليهم السهام في أصل المسألة إن لم تكن عائنة ، وفي أصلها مع عوطا إن كانت عائنة ، كزوج وحسن أحد وأب لأم ، فأصل المسألة من ستة : النصف وهو ثلاثة للزوج ، والثلثان وهو أربعة للأخوات ، فقد علمت إلى تسعة ، وانكسرت سهام الأخوات فقط عليهن ، وسين عدد سهامهن وعدد رومسهن مبينة ، فضرينا عدد رومسهن في أصل المسألة مع عوطا وهو تسعة ، وصر الحاصل خمسة وثلاثين . ومنه تصح المسألة .

وقد كان للزوج ثلاثة . وقد صرناها في المضروب وهو خمسة فصار خمسة عشر فهي له ، وكان للأخوات الخمس أربعة ، وقد ضربناها أيضا في خمسة فصار عشرون ، فلكل واحدة منبها أربعة .

فلكل واحدة واحد. وللأعشار واحد أيضا
فهرءه أيضا في الثلاثة، وتعطيا كل واحد سهما
واحد.

وأودعنا في الصورة المذكورة عتبا واحدا بدل
الأعشار الثلاثة، كان الانكسار على طنقتين
فقط، وكان وفق عدد رءوس البنات مماثلا لعدد
رءوس الجندات، إذ كل منهما ثلاثة، فيضرب
الثلاثة في أصل المسألة، فيصير نهاية عشر،
ونفتح السهام على الكل كما مر.

۳۰- والأصل الثاني من الأصول الأربعة: أن
يكون بعض الأعداد - أي بعض أعداد رءوس
الرءوس المكسرة عليهم سهامهم من طنقتين أو
أكثر - متاخلا في البعض، فالحكم فيها أن
يضررب ما هو أكثر ثلث الأعداد في أصل
المسألة، كأربع زوجات وثلاث جندات والتي
عشر عتبا. فأصل المسألة من اثني عشر
الجندات الثلاث الدس وهو اثنان، فلا
يستقيم عليهن، وسبب رءوسهن وسهامهن
مبينة، فأخذنا مجموع عدد رءوسهن وهو ثلاثة.
وللزوجات الأربع الرءع وهو ثلاثة، فبين عدد
رءوسهن وعند سهامهن مساوية، فأخذنا عدد
الرءوس بنهاية. وللأعشار الاثني عشر الباقي وهو
سبعة، فلا يستقيم عليهم بل بينهما ثمانية
فأخذنا عدد الرءوس بأسره، فوجد الثلاثة
والأربعة متداخلين في الاثني عشر الباقي هو أكبر
أعداد الرءوس، فضرربناه في أصل المسألة. وهو

وأما الأصول الأربعة التي بين الرءوس
والرءوس.

۲۹- فأخذها: أن يكون انكسار السهام على
طنقتين من الرءوس أو أكثر، ولكن بين أعداد
رءوس من انكسار عليهم ممانعة، فالحكم في هذه
الصورة أن يضرب أحد الأعداد الممثلة في أصل
المسألة، فيحصل ما تصعب به المسألة على جميع
الفرق. مثل: ست بنات، وثلاث جندات: أم
أم أم، وأم أم أم، وأم أبي أم، مثلا على
مذهب من يورث أكثر من جدتين، وثلاثة
أعمام. المسألة من ست: للبنات الست لثلاث
وهو أربعة، ولا يستقيم عليهم، لكن بين
الأربعة وعدد رءوسهن موافقة بالنصف، فأخذنا
نصف عدد رءوسهن وهو ثلاثة. ولجندات
لثلاث الدس وهو واحد، فلا يستقيم عليهن
ولا موافقة بين الواحد وعدد رءوسهن، فأخذنا
جميع عدد رءوسهن وهو أيضا ثلاثة. وللأعشار
الثلاثة الباقي وهو واحد أيضا، وبينه وبين عند
رءوسهم مباينة، فأخذنا جميع عدد رءوسهم، ثم
حسبنا هذه الأعداد المأخوذة بعضها إلى بعض
فوجدناها متماثلة، فضرربا أحدها وهو ثلاثة في
أصل المسألة - أعني الستة - فصار ثمانية عشر،
هنا تستقيم المسألة. وكان لثلاث أربعة سهام
ضرربناها في المضرب الذي هو ثلاثة، فصار
التي عشر، فلكل واحدة منهن اثنان. ولجندات
سهم واحد فضرربناه أيضا في ثلاثة فكان ثلاثة،

أصفا ثلثا عشر فمئة مائة وأربعة وأربعين،
فصحح منها المسألة.

وقد كان للجدات من أصل المسألة ثلثان،
ضربناهما في المقسوم، الذي هو ثلثا عشر،
فحصار أربعة وعشرين، فكل واحد منهن
ثلاثة. وللزوجات من أصلها ثلاثة ضربناهما في
المقسوم المذكور فحصار ستة وثلاثين، فكل
واحدة منهن ستة. وللأعمام ستة ضربناها في
التي عشر أيضا فحصل أربعة وثلاثون، فكل
واحد منهم سبعة.

ولوحظنا في هذه الصورة زوجة واحدة بدل
الزوجات الأربع. كان لا تكمل على فاضلتين
فقط، أعني الجدات الثلاث والأعمام الأثني
عشر، وكان عدد رؤوس الجدات متداخلا في
عدد رؤوس الأعمام، فوضرب أكثر عددين
العددين المتداخلين، أي الأثني عشر في أصل
مسألة. فيحصل مائة وأربعة وأربعون. فيقسم
على الكل قبض مائة.

٣١ - والأصل الثالث من الأصول الأربعة: أن
يوافق بعض أعداد رؤوس من انكسرت عليهم
سهامهم من حالفين أو أكثر بعضا، والحكم في
هذه الصورة أن يضرب وفق أحد أعداد رؤوسهم
في جميع العدد الثاني، ثم يضرب جميع ما بلغ في
وفق لعدد لثالث. إن وافق ذلك المبلغ لعدد
الثالث. وإن لم يوافق المبلغ الثالث فعين
يضرب المبلغ في جميع العدد الثالث. ثم يضرب

المبلغ الثاني في العدد الرابع كذلك، أي في وفقه
إن وافقه المبلغ الثاني. أو في جميعه إن لم يوفقه.
ثم يضرب المبلغ الثالث في أصل المسألة، كأربع
زوجات وثلاث عشرة بنتا وحس عشرة جددة وستة
أعمام. أصل المسألة أربعة وعشرون. ولزوجات
الأربع الثمن وهو ثلاثة. فلا يستقيم عليهن
وبين عدد سهمتهن وعدد رؤوسهن مباينة،
فحفظنا جميع عدد رؤوسهن. ولبنات لثاني
عشرة. الثاني وهو ستة عشر فلا يتقيم
عليهن، وبين رؤوسهن وسهامهن موافقة
بالنصف، فأخذنا نصف عدد رؤوسهن وهو تسعة
وحفظناه. ولجدات الخمس عشرة السدس
وهو أربعة فلا يستقيم عليهن، وبين عدد
رؤوسهن وعدد سهمتهن مباينة، فحفظنا جميع
عدد رؤوسهن. وللأعمام الستة الباقي وهو واحد
لا يستقيم عليهن، وبينه وبين عدد رؤوسهم
مباينة، فحفظنا عدد رؤوسهم. فحصل لنا من
أعداد الرؤوس النحة وظة: أربعة وستة وتسعة
وعشرة عشر. والأربعة موافقة للستة بالنصف
فربطنا إحداهما إلى نصفها وضربنا في
الأخرى، فحصل اثنا عشر، وهو موافق لتسعة
بالثالث، فضربنا لثالث أحدهما في جميع الآخر
فحصل ستة وثلاثون، وبين هذه المبلغ الثاني
وبين خمسة عشر موافقة بالثالث أيضا، فضربنا
لثالث خمسة عشر وهو خمسة في ستة وثلاثين
فحصل مائة وثلاثون، ثم ضربنا هذا المبلغ

الثالث في أصل المسألة - أعني أربعة وعشرين -
فحصل أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرون، ومنها
تصبح المسألة.

كان للزوجات من أصل المسألة ثلاثة،
ضربناها في المضروب - وهو مائة وثمانون -
فحصل خمسمائة وأربعون، فلكل من الزوجات
الأربع مائة وخمسة وثلاثون. وكان للبسات الثماني
عشرة ستة عشر، وقد ضربناها في ذلك
المضروب، فصار الفين وثلاثمائة وثمانين، لكل
واحدة منهم مائة وستون. وكان للجدات
الخمس عشرة أربعة، وقد ضربناها في المضروب
المذكور فصار سبعمائة وعشرين، لكل واحدة
منهن ثمانية وأربعون. وكان للأعمام الستة واحد
ضربناه في المضروب، فكان مائة وثمانين لكل
واحد منهم ثلاثون.

وإذا جمعت جميع أنصباء الورثة بلغ أربعة
آلاف وثلاثمائة وعشرين سهما.

٣٢ - والأصل الرابع من الأصول الأربعة: أن
يكون أعداد رهوس من انكسر عليهم سهامهم
من طائفتين أو أكثر متباينة لا يوافق بعضها
بعضا. والحكم فيها: أن يضرب أحد الأعداد
في جميع الثاقب، ثم يضرب مايلغ في جميع
الثالث، ثم مايلغ في جميع الرابع، ثم يضرب
ما اجتمع في أصل المسألة. كزوجتين وست
جدات وعشرينات وسبعة أعمام. أصل
المسألة: أربعة وعشرون. للزوجتين الثمن وهو

ثلاثة لا يستقيم عليهما، وبين عدد رهوسها
وعدد سهامها مائة، فأخذنا عدد رهوسها وهو
اثنان. وللجدات الست: السدس وهو أربعة
ولا يستقيم عليهن، وبين عدد رهوسهن وعدد
سهامهن موافقة بالنصف، فأخذنا نصف عدد
رهوسهن وهو ثلاثة، وللبنات العشر: الثلثان
وهو ستة عشر فلا يستقيم عليهن، وبين عدد
رهوسهن وعدد سهامهن موافقة بالنصف،
فأخذنا نصف عدد رهوسهن وهو خمسة.
وللأعمام السبعة الباقي وهو واحد، لا يستقيم
عليهم، وبينه وبين عدد رهوسهم مائة فأخذنا
عدد رهوسهم وهو سبعة. فصار معنا من الأعداد
المأخوذة للرؤوس: اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة.
وهذه كلها أعداد متباينة. فضربنا الاثنين في
الثلاثة فحصل ستة، ثم ضربنا الستة في خمسة
فحصل ثلاثون، ثم ضربنا هذا المبلغ في سبعة
فصار مائتين وعشرة، ثم ضربنا هذا المبلغ في
أصل المسألة - وهو أربعة وعشرون - فصار
المجموع خمسة آلاف وأربعين. ومنها نستقيم
المسألة على جميع الطوائف.

إذا كان للزوجتين من أصل المسألة ثلاثة،
فضربناها في المضروب - الذي هو مائتان
وعشرة - فحصل ستائة وثلاثون، لكل واحدة
منها ثلاثمائة وخمسة عشر. وكان للجدات الست
أربعة، فضربناها في ذلك المضروب المذكور
فصار ثمانمائة وأربعين، لكل واحدة منهم مائة

وأربعون. وكان للبهات العشر ستة عشر،
ضربها في المضروب المذكور فبلغ ثلاثة آلاف
وثلاثمائة وستين، لكل واحدة منهم ثلاثمائة وستة
وثلاثون. وكان للأعلام السبعة واحد، ضربناه
في ذلك المضروب فكان مائتين وعشرة، لكل
واحد منهم ثلاثون. وبمجموع هذه الأنصبا
خمس آلاف وأربعون.

تصحيح

انظر : تحريف

وذكر بعض الشافعية والخنابلة أنه قد علم
بالاستفراء أن انكسار السهام لا يقع على أكثر
من أربع طوائف. (١)

تصدق

انظر : صدقة

٣٣ - هذا ولا يختلف فقهاء المذاهب الأخرى
عن الخنقية، فيما ذهبوا إليه في تصحيح المائل
القروضية، توصلا إلى معرفة نصيب كل وارث
على نحو ما ذكر. (٢)

تصديق

انظر : تصديق



(١) شرح المسألة للشيخ الجرجاني وحاشية المناري عليه
٢١٣ - ٢٢١ ط الكورني بمصر، وبهاية المحتاج للرمز
٣٧/٦ م مصطفى الحلبي، وكتشاف الغموض ٤٣٨/٤ م
النصر الحديثة.

(٢) بهاية المحتاج للرمز ٣٦/٦ - ٣٧ م مصطفى الحلبي،
والمفترج الكبير ٤٧٧/٤ - ٤٧٧، وكتشاف الغموض ٤٣٧/٤
- ٤٤٣ م النصر الحديثة.

فهو أعم من التصرف، لأن التصرف إنما يكون بالاختيار والإرادة.

ب - العقد :

٣ - العقد في اللغة : الضمان والعهد. ^(١)

واصطلاحاً : ارتباط الإيجاب بالقبول الالتزامي ، كعقد البيع والنكاح وغيرهما على وجه ترتب عليه آثاره.

وذكر الزركشي أن العقد باعتبار الاستقلال به وعدمه على ضربين :

ضرب ينفرد به العاقد ، كالشديد والنذور وغيرها . وضرب لا يد فيه من متعاقدين كالبيع والإجارة والنكاح وغيرها. ^(٢)

الفرق بين التصرف والالتزام والعقد :

٤ - ينضح مما قاله الفقهاء في معنى الالتزام والعقد والتصرف : أن التصرف أعم من العقد بمعنى العام والخاص ، لأن التصرف قد يكون في تصرف لا لالتزام فيه كالسرق والغصب وتحولهما ، وهو كذلك أعم من الالتزام .

أنواع التصرف :

٥ - التصرف نوعان : تصرف فعلي وتصرف قولي .

تصرف

للتعريف :

١ - التصرف لغة : التقلب في الأمور والسعي في طلب الكسب. ^(١)

وأما في الاصطلاح فلم يذكر الفقهاء في كتبهم تعريفاً للتصرف ، ولكن يفهم من كلامهم أن التصرف هو : ما يصدر عن الشخص بإرادته ، ويرتب الشرع عليه أحكاماً مختلفة .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الالتزام :

٢ - الالتزام مصدر التزم . ومادة لزم تنهي في اللغة بمعنى : الثبوت واللبس والوجوب والتعلق بالشيء ، أو اعتاقه. ^(٢)

وفي الاصطلاح : إلزام الشخص نفسه ما لم يكن لازماً له ، أي ما لم يكن واجباً عليه قبل. ^(٣)

(١) القاموس المحيط ، واللسان . والصحيح ، والمصباح المنير مادة «صرف» .

(٢) المصباح المنير مادة «لزم» .

(٣) تحرير الكلام للمصطلح ضمن فتح البلي المالك ١/ ٢١٧ تاريخ المراجعة

(١) القاموس المحيط ، والمصباح المنير ، والمكتبة المكتوي مادة «عقد» .

(٢) التطور للزركشي ٢/ ٣٩٧ ، ٣٩٨ ط الطبعة

النوع الأول : التصرف الفعلي :

٦ - هو ما كان مصدره عملاً فعلياً غير اللسان ، بمعنى أنه يحصل بالأفعال لا بالأقوال . ومن أمثله :

أ - الغصب : وهو في اللغة : أخذ الشيء فهراً وظلماً .^(١)

واصطلاحاً : أخذ مال فهراً تعدياً بلا حراية .^(٢)

فالغصب فعل وليس قولاً .

ب - قبض البائع الثمن من المشتري ، وتسليم المشتري البائع من البائع . وهكذا سائر التصرفات التي يعتمد المتصرف في مباشرتها على الأفعال دون الأقوال .

النوع الثاني : التصرف القولي :

٧ - وهو الذي يكون منشؤه اللفظ دون الفعل ، ويدخل فيه الكتابة والإشارة ، وهو نوعان : تصرف قولي عقدي ، وتصرف قولي غير عقدي .

أ - التصرف القولي العقدي :

٨ - وهو الذي يتم باتفاق إرادتين ، أي أنه يحتاج إلى صيغة تصدر من الطرفين وتبين اتفاقهما على أمر ما ، ومثال هذا النوع : سائر العقود التي

لا تتم إلا بوجود طرفين أي الموجب والمقابل ، كالإجارة والبيع والنكاح والوكالة ، فإن هذه العقود لا تتم إلا برضا الطرفين .

وتفصيل ذلك على المصطلحات الخاصة بتلك العقود .

ب - التصرف القولي غير العقدي وهو ضربان :

٩ - أحدهما : ما يتضمن إرادة إنشائية وعزيمة مبرمة من صاحبه على إنشاء حق أو إنائه أو إسقاطه ، وقد يسمى هذا الضرب تصرفاً عقدياً لما فيه من العزيمة والإرادة المنشئة أو المسقطة للحقوق ، وهذا على قول من يرى أن العقد يستلزم إيجاباً يتناول العقود التي تكون بين طرفين كالبيع والإجارة ، والعقد الذي يفرضها المتصرف كالوقف والطلاق والإبراء والخلاف وغيرها كما سبق ، ومن أمثله الوقف والطلاق ، وتفصيل ذلك في المصطلحات الخاصة بها .

١٠ - الضرب الثاني : تصرف قولي لا يتضمن إرادة منشئة ، أو منية ، أو مسقطة للحقوق ، بل هو صنف آخر من الأقوال التي ترتب عليها أحكام شرعية ، وهذا الضرب تصرف قولي محض ليس له شبه بالعقود ، ومن أمثله : الدعوى ، والإقرار ، وتفصيل ذلك في المصطلحات الخاصة بها .

١١ - هذا والعبرة في تميز التصرف القولي عن الفعلي مرجعها موضوع التصرف وصورته ،

(١) انصباح مادة غصب .

(٢) جواهر الإكليل ١/٢٤٨ ط دار المعرفة

لا منه الذي بني عليه . أم جنابات على نفس والأطراف والأموال

أيضا .

١٢ - والتصرف بنوعه القوي والعملي يندرج فيه جميع أنواع التصرفات ، سواء أكانت تلك تصرفات عبادات كالصلاة والزكاة والصوم والحج .

ثم تليها معاملات كالبيع ، والإقالة ، والتصلح والقبض ، والإجارة ، والإزاعة ، والمساقة ، والشكاح ، واحتج ، والإجارة ، وفراض

أم زعمات كالرفف ، والمهبة ، والصدقة ، والإبراء عن الدين .

أم تقييدات كالعجر ، والرجعة ، وعزل التوكيل .

أم التزامات كالضمان ، والتكفالة ، والحوالة ، والالتزام ببعض المطاعات .

أم إسقاطات كالطلاق ، والخلع ، والتبدير ، والإبراء عن الدين .

أم طلاقات كالإذن المعبد بالجار ، والإذن المطلق للتوكيل بالتصرف .

أم ولايات كالقبض ، والإسرة ، والإمامة ، والإبضاء .

ثم إثباتات كالإقرار ، والشهادة ، واليمين ، والرهن .

أم اعتداءات عنى حق وق الف بر المالية وغيرها كالغصب والسرقة .

تصريح

نظر : صريح



الحكم الوضعي (الأثر):

٣ - ذهب الأئمة: مالك والشافعي وأحمد، وأبو يوسف إلى أن تصرية الحيوان عيب يثبت الجوار للمشتري. ويستوي في ذلك الأنعام وغيرها بما يقصد إلى لبسه. وذلك لما فيه من الغش والتغيير الفعلي،^(١) ولحديث: «لا تصبروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ثلاثة بحير النظرين بعد أن يحتلبها: إن شاء أمسك، وإن شاء ردها ورد معها صاعاً من تمر»^(٢) ويرد معها عوضاً عن لبها إن احتلب، وهذا محل اتفاق بين هؤلاء الأئمة، وإن اختلفوا في نوع العوض كما سبأني. كما اتفقوا على أن العوض خاص بالأنعام.^(٣)

وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يرد الحيوان بالتصرية، ولا يثبت الخوار بها، لأن التصرية ليست بعيب، بل دليل أنه لو لم تكن مصراًة فوجدتها أقل لبناً من أمثالها لم يملك ردها، والتبليس بما ليس بعيب لا يثبت الخيار. ولا يرد معها صاعاً من تمر، لأن ضمان العدوان بالمثل أو القيمة، والتبليس مثلاً ولا قيمة، بل يرجع

(١) أسنى الطالب ١/٢٦١، وقضي ١/١٤٩، والورقات ١/٣٣.

(٢) حديث: «لا تصبروا الإبل والغنم» أخرجه البخاري (تفصيح ١/٣٦١ ط السلفية) ومن حديث أبي هريرة (تفصيح ١/٣٦١ ط السلفية) ومن حديث أبي هريرة (تفصيح ١/٣٦١ ط السلفية) ومن حديث أبي هريرة (تفصيح ١/٣٦١ ط السلفية) ومن حديث أبي هريرة (تفصيح ١/٣٦١ ط السلفية).

(٣) نفس المراجع.

تَصْرِيحٌ

التعريف:

١ - التصرية لغة: مصدر صرّى، يقال: صرّ الناقة أو غيرها تصرية: إذا ترك حلبها، فاجتمع لبها في ضرعها.^(١)

وفي الاصطلاح: ترك البائع حلب الناقة أو غيرها عمداً مدة قبل بيعها، ليوهم المشتري كثرة اللبن.^(٢)

الحكم التكليفي:

٢ - لتصرية حرام باتفاق الفقهاء، إذا قصد البائع بذلك إيصال المشتري كثرة اللبن، لحديث: «من غشّ فليس منّا»^(٣) وحديث: «يبيع المحفلات خلابة، ولا تجلّ الخلابة مسلم»^(٤). ولما فيه من التدليس والإضرار.^(٥)

(١) اللسان لمبرمادة: صرى.

(٢) روض المطلق شرح أسنى الطالب ١/٢٦١، وابن عثيمين ١/٩٩، وشرح الرقائق ١/٥٣٣.

(٣) حديث: «من غشّ فليس منّا» أخرجه مسلم ١/٩٩ ط الحلبي، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) حديث: «يبيع المحفلات خلابة، ولا تجلّ الخلابة مسلم» أخرجه ابن ماجه ١/٧٥٣ ط الحلبي، وقال أبو بصير في إسناده حديث الجعفي، وهو منهم.

(٥) المحلى ١/١٤٩.

ثم عند الجمهور هل يجب رد اللبن نفسه
إذا كان موجوداً؟

ذهب أحمد إلى أن لشئري رد اللبن إذا لم
يتغير، ولا يبرء شيء آخر، ولا يجوز للتابع
رفعه.^(١)

الواجب عند انعدام النضر:

٥ - ذهب أحمد إلى أن الواجب في هذا الحال
قيمة النضر في الموضع الذي وقع فيه المعتد.
وذهب الشافعية في الوجه الأصح - إلى أن
عليه قسمة النضر في أقرب البلاد التي فيها غرة.
وفي الوجه الآخر عليه قيمة النضر بالحجر.
ولا يختلف الحكم عند ما كان ما معدم النضر،
لأن الواجب عندهم مطلقاً صاع من غالب قوت
أهل البلد.^(٢)

هل يختلف الحكم بين كثرة اللبن وقلته؟

٦ - لا خلاف بين من يرى رد صاع مع الحضرة
في أنه لا عبرة بكثرة اللبن وقلته، ولا بين أن
يكون النضر مطلقاً فيه لأن الحيوان الوافق أو
أكثر، لأنه مدلل بقدره الشرع.^(٣)

المنشئ يأرض المتحصن على الجائع والأرض
حرة هو المتعويض عن قصاص النضر.^(٤)

نوع التعويض عن اللبن:

٤ - اختلف الفقهاء في رد التعويض، وفي نوعه.
ذهب لإمام أحمد، وهو المصحح عند
الشافعية، إلى أن التعويض هو صاع من غرة.^(٥)
وذلك للحديث السابق، وقد نص فيه على
استمراره وإن شاء ردّها ورد معها ما عدا من غره.
وذهب الإمام مالك إلى أن التعويض هو صاع
من غالب قوت البلدة، وهو القوت لأحرر
لشافعية. وقال مالك: إن بعض القفاظ
أخذت حاء فيها، فإن ردّها رد معها ما عدا من
طعامها^(٦) وتخصيص النضر في الحديث ليس
مخصصاً، وإنما كان غالب قوت المدينة
تلك.^(٧)

وعند أبي يوسف مرد فيه اللبن الحليب،
لأنه ضمان متلف، فكان اقتدار قيمته كسائر
المتلفات.^(٨)

(١) حاشية ابن عابدس ٩٦/١ - ٩٦/٢

(٢) أنس المتألف ٦١٠ - ٦١٢، وأبي ١٥١/١

(٣) حديث ٥، فإن ردّها رد معها ما عدا من طعامه، أنه وجد

مسلم ١١٥٨/٣٠، عند الحلي

(٤) التوزان ١٢٩/٥، والتمهيد لمأخذ فيه وإبنا مفتاه من

المعي ١٥١/٥

(٥) حاشية ابن عابدس ٩٦/١ - ٩٦/٢

(٦) المعنى ١٥١/٢

(٧) أنس، قس ١٢٩/٥، ١٣٦، وشرح هرويض ١٣٣/٢

والمعي ١٥١/١

(٨) شرح ترويض ١٣٣/٥ - ١٣٦، وأبنا حاشية ٩٦/٢

والمعي ١٥٢/١ - ١٥٢/٢، وبهاة المتألف ٧٣/١ - ٧٣/٢

ويشترط في جواز رد المصراة:

أ- أن لا يعلم المشتري أنها مصراة، فإن علم قبل الشراء وقبل حلبها فلا يشت له الخيار.
ب- أن يقصد البائع التصرية، فإن لم يقصد ذلك كأن نوك حلبها ناسيا أو شغل، أو قصرت بنفسها فوجهان عند الشافعية في ثبوت الخيار.^(١)

وعند أحداية يشت له الخيار مع الضرر
اللاحق بالمشتري، والضرر واجب الدفع
سرا، قصد أم لم يقصد، فأشبه العيب.^(٢)
ج- وأن يردها بعد الحلب، فإن ردها قبل
الحلب فلا شيء عليه بالاتفاق. لأن المصاع إما
وجوب عوضا عن اللبن المخلوب ولم يجب
وللمحر الذي قبل رد المصاع بالاحتلاب، ولم
يرجعه.

وهذا أراد المشتري إمساك المصراة وطلب
الرجوع لم يكن له ذلك، لأن النبي ﷺ لم يجعل
للمصراة أثر، وإنما خير المشتري بين شيئين:
إن شاء أمسك، وإن شاء ردها ومصاعا من غنمه
ولأن التصرية ليست بعيب، فلم يشتر من
أحلبها عوض.^(٣)

٧- وإذا اشترى مصلتين أو أكثر في عقد واحد
فرد من، رد مع كل مصراة صاعا، وهذا قال
الشافعي وبعض أصحاب مالك. وقال
بعضهم: في الجميع صاع واحد، لأن
رسول الله ﷺ قال: «من اشترى غنما مصراة
فاحتلبها، فإن رضيها أمسكها، وإن سخطها
ففي حلبها صاع من غنمه».^(٤)

وتلخصنا عموم قوله ﷺ «من اشترى
مصراة» ومن اشترى حفلة، وهذا يتناول
المواحدة. ولأن ما جعل عوضا عن الشيء في
صفقته، وجب إذا كان في صفقة واحدة تأخر
العيب.

مدة الخيار

٨- الرد يكون على الفور كإرد في خيار العيب
عند الشافعية.

وللمصابلة في المدة ثلاثة أقوال:

الأول: أنها مفترقة بثلاثة أيام، وليس له الرد
فصل مضيه، ولا إمساك بعدها، وهو ظاهر
قول أحمد. حديث مسلم: «فهو بالخيار ثلاثة
أيام».^(٥)

(١) المعنى ١٥٦/٦ ط الأرماس. وحديث «من اشترى غنما

مصراة» أخرجه البخاري في الصحيح ٣٠٨/٦

ط الخليفة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) حديث «من اشترى غنما مصراة بثلاثة أيام» أخرجه مسلم

١٥٨٨/٣ ط الخليلي

(٣) إنبه المحتاج ١٦٠/٢، وروى عنه ١٦٠/٢-١٦٠/٢

(٤) المعنى ١٥٧/٢

(٥) وروى القالب ١٦٠/٢، والمعنى ١٥٣/٢، وشرح الرزقي

١٣٢/٤

والثاني: أنه متى ثبتت النصرية جاز له الرد قبل الثلاثة وبعدها، لأنه تدليس يثبت الخيار، فملك الرد إذا قُبِه كسائر التدليس.

والثالث: أنه متى علم النصرية ثبت له الخيار في الأيام الثلاثة إلى تمامها.^(١)

وهنيد المالكية: لا يرد إن حلها في اليوم الثالث إن حصل الاختيار في اليوم الثاني.^(٢)

تَصْفِيْق

التعريف:

١ - للتصفيق في اللغة معان، منها: الضرب الذي يسمع له صوت. وهو كالصفق في ذلك. يقال: صفق يديه وصفح سواء. وفي الحديث: «الشيخ للرجال، والتصفيق للنساء»^(١) والمعنى: إذا ناب المصلح شيء في صلاته فأراد تنبيه من يجاوره صفقت المرأة يديها، وسبح الرجل بلسانه.

والتصفيق باليد: التصويت بها. كأنه أراد معنى قوله تعالى: «وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْفِيْقًا»^(٢) كانوا يصفقون ويصفرون وقد كان ذلك عبادة في ظنهم. ويحل في تفسيرها أيضا: إنهم أرادوا بذلك أن يشغلوا النبي ﷺ والمسلمين في القراءة والعبادة^(٣).



(١) حديث: «الشيخ للرجال، والتصفيق للنساء» أخرجه البخاري (الفتح ٣/ ٦٧ ط السلعية). ومسلم (١/ ٣١٨ - ط الحديث) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) سورة الأنفال / ٢٥

(٣) لسان العرب مادة: «صفق». والقرطبي ٢/ ١٠٠ - ١٠١.

(١) لمس المصطفى ١/ ٦٦. والمغني ١/ ١٥١ - ١٥٥.

(٢) المزرقاني ٤/ ١٣٥.

ويعوز أن يكون أراد الصفق على وجه اللهو واللعب .

ويقال : صفق له بالبيع والبيعة : أي ضرب يده على يده عند وجوب البيع ، ثم استعمل ولو لم يكن هناك ضرب يد على يد .

وربحت صفقتك للشراء . وصفقة رابحة وصفقة خاسرة .

وصفق يديه بالتفصيل : ضرب إحداهما على الأخرى^(١) .

وهو في الاصطلاح : لا يخرج عن هذا المعنى وسواء كان من المرأة في الصلاة ، بضرب كف على كف على نحو ماسيأتي في بيان كيفية . أو كان منها ومن الرجل بضرب باطن كف يباطن الكف الأخرى ، كما هو الحال في المحافل والأفراح^(٢) .

حكمه التكليفي :

٢ - قد يكون التصفيق من مصل ، وقد يكون من غيره . فما كان من مصل : فإما أن يكون لتنبية إمامه على سهو في صلاته ، أو لدرء ما روي أمامه تنبيهه على أنه في صلاة ، ومنه عن المروزي

أمامه . أو يكون منه فيها على وجه اللعب . وما كان من غير المصل : فإب أن يكون في المحافل كالموالد والأفراح ، أو في أثناء خطبة الجمعة ، أو لطلب الإذن له من مصل بالدخول ، أو للتداع . ولكل من ذلك حكمه .

تصفیق المصل لتنبیه إمامه على سهو في صلاته : ٣ - اتفق الفقهاء على أنه لو عرض للإمام شيء في صلاته سهواً منه استحب لمن هم مقتدون به تنبيهه .

واختلفوا في طريقته بالنسبة لكل من الرجل والمرأة . هل يكون بالنسيح أو بالتصفیق ؟ فاتفقوا على استحبابه بالنسيح بالنسبة للرجل ، واختلفوا في التصفيق بالنسبة للمرأة .

فقال الحنفية والشافعية والحنابلة : إنه يكون منها بالتصفیق . لما روي سهل بن سعد رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : إذا تايكتم شيء في صلاتكم فليسبح الرجال ولتصفي النساء^(١) . ولما روي أبو هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «النسيح للرجال والتصفیق للنساء»^(٢) . ويظهر الختان في

(١) حديث : «إذا تايكتم شيء في صلاتكم ...» أخرجه أبو داود (١/ ٥٨٠) . يخطو عربن عيه المرفعي ، والدارمي (١/ ٣١٧) . نشره إحياء السنة النبوية وأصله في الصحيحين كما تقدم .

(٢) حديث . «النسيح للرجال والتصفیق للنساء» تقدم ترجمته .

(١) غار الصحاح ، المصباح الكبير مادة : صفق .

(٢) التنزيل ، الحديثة ٩٩/١ ، وجاية الحاج للرملي ١٩/ ٢٢٤ .

واللهب في فقه الإمام الشافعي ١/ ٩٥ . وحاشية المنذوي

سبحان المحرشي على مختصر حبليل ١/ ٣٢٢ . وكشاف

الفتح عن متن الإلتاع ١/ ٣٨٠ م النصير الحديثة .

ذلك (١).

وكره المالكية تصفية المرأة في الصلاة لفعله
 ﷺ: «من نابه شيء في صلاته فليقل سبحان
 الله (٢)» (ومن) من صبح العموم فشمعت النساء
 في التسمية بالنسيح. وكذا قال خليل: «لا
 ولا يصفون. أي النساء في صلاتهن لم حاجة.
 وقوله ﷺ: «التصفيق للنساء» ذم له. لا إحد
 عن فيه بدليل عدم عملهن به. (٣)

تصفيق المصلي لمنع المار أمامه:

٤ - يختلف حكم دعه المار بين يدي المصلي بين
 كونه رجلا أو امرأة. فإذا كان المصلي رجلا كان
 دعه للمار أصامه بالنسيح أو بالإشارة بالترأس أو
 العين. لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال:
 قال رسول الله ﷺ: «النسيح للرجال» وعن

سهل بن سعد رضي الله عنه قال: قال رسول
 الله ﷺ: «إذا نابكم في صلاتكم شيء فليسبح
 الرجال» (١)

وقما فعل النبي ﷺ بولدي أم سلمة وهما عمر
 وزينب رضي الله عنهما حيث كان ﷺ يصلي في
 بيتها فقام وكدها عمر ليمر بين يديه، فأشار إليه
 أن يقف فوقف. ثم قامت بثه - زينب - فأتت وممرت، فلما
 يدب، فأشار إليها أن تقفي فأبى وممرت، فلما
 فرغ ﷺ من صلاته قال: «من أغلب» (٢)

وإن كان المصلي امرأة كان دعه كذا
 بالإشارة أو بالتصفيق بطن كفها ليحتمل على
 ظهر أصابع كفها اليسرى، لأن لها التصفيق.
 ولا ترفع صوتها بالقراءة والنسيح، لأن معنى
 حال النساء عنى السر، ولا يطلب منها الدعه
 به لقوله ﷺ: «والتصفيق للنساء» وقوله:
 «ويصنف النساء» وهذا هو المنون عنه
 الحنفية. (٣)

أما الشافعية والحنابلة فلم يقولوا بالنسيح
 للرجل. ولا بالتصفيق للمرأة في دفع المار، بل

(١) الفتاوى الحديثة ١/ ٩٩، ١٠٤، ابن عديين ١/ ٤١٧،
 والمهذب في فقه الإمام شافعي ١/ ٩١، ٩٥، وروضة
 المطالبين ١/ ٣٩١، ومجلة المحتاج للرجل ١/ ١١، وشرح
 مناهج الطالبين وحاشية فتاوى عليه ١/ ٦٨٩، ١٩٠،
 والمغني لابن قدامة ٢/ ١٩، ٥٤، والربيع الحديث.
 وكشاف، فتاوى ١/ ٣٨٠، ٣٨١ م النص الحديث.

(٢) حديث. «من نابه شيء في صلاته فليقل سبحان الله»
 أخرجه البخاري (الفتح ١٠٧/ ٢)، ط الطبع، وسلم
 ١/ ٣١٧، ط الخليل.

(٣) جواهر الإكليل ١/ ٩٦، ٩٣، والشرح الكبير ١/ ٨٥،
 وصواب الجليل لشرح مختصر خليل والتاج والإكليل
 بلهته ٢/ ٢٩، التاج بلبيا، والحاشية على مختصر
 خليل ١/ ٣٢٢

(١) تقدم تخرج حديث الحديث، (ل ١٣).

(٢) حديث. «من أغلب» من أم سلمة رضي الله عنها أخرجه
 ابن عساكة (١/ ٣٠٥، ط الحنفية) وقال البيهقي في
 الزوائد في إسناده ضعيف

(٣) حنفية الحديث ١/ ١٠٤، وابن عديين ١/ ٢٢٩، ومرواني
 ١/ ٢٠٢، ونبين
 اختلاف شرح كثر الدقائق للمدعي وحاشية السلمي بلهته
 ١/ ١٩٢، ١٩١

قالوا: يدعاه المصلي بما يستطيعه ويقدم في ذلك الأسهل فالأسهل.

وقال المالكية: يندب للمصلي دفع المديون بدية دعاء خفيفا لا يتلف له شيء ولا يشغله، فإن كثر منه ذلك أبطل صلاته.^(١١)

ونفصّل ذلك في الكلام على (مسترة الصلاة).

تصنيف الرجل في الصلاة:

٥ - انفرد الفقهاء على كراهة تصنيف الرجل في الصلاة مطبقا لما روى عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ وبلغه أن بني عمرو بن عوف كان بينهم شيء، فخرج رسول الله ﷺ يصلح بينهم في أناس معه، فحس رسول الله ﷺ، وحانت الصلاة، فحشا بلال رضي الله عنه إلى أبي بكر رضي الله عنه فقال: يا أبا بكر إن رسول الله ﷺ قد حس، وقد حانت الصلاة، فهل لك أن نؤم الناس؟ قال: نعم إن شئت. فقام بلال وتقدم أبو بكر رضي الله عنه، فكبر للناس.

وجاء رسول الله ﷺ يعني في الصوف، حتى قام في الخف فأخذ الناس في التصنيف، وكان أبو بكر رضي الله عنه لا يلتفت في صلاته، فلما

أكثر الناس التفت فلما رسول الله ﷺ، فأنشأ إليه رسول الله ﷺ بأمره أن يصلي، فرغ أبو بكر رضي الله عنه بدية، فحمد الله ورجع القهقري وراءه حتى قام في الصف. فتقدم رسول الله ﷺ فعصى للناس. فلما فرغ أقبل على الناس فقال: يا أيها الناس ما لكم حين تأيكم شيء في الصلاة أخذتم في التصنيف؟ إنما التصنيف للنساء، من تأي شيء في صلاته فليتل: سبحان الله، فإنه لا يسمعه أحد حين يقول: سبحان الله إلا التفت. يا أيها بكر ما منعك أن تصلي للناس حين أشرت إليك؟ فقال أبو بكر رضي الله عنه: ما كان ينبغي لأبي أني فحالة أن يصلي بين يدي رسول الله ﷺ.^(١٢) فني هذا الحديث أن النبي ﷺ شكر عليهم التصنيف. ولم يأمرهم بإعادة الصلاة. وجه الدليل على كراهة التصنيف للرجل في الصلاة.^(١٣)

التصنيف من مصل للإذن للغير بالدخول:

٦ - أجاز المالكية وشافعية تنبيه المصلي غيره.

(١١) حديث: يا أيها الناس ما لكم حين تأيكم شيء. أخرجه البخاري في صحيحه ١٠٠٢/٣ ط السفة. ومسلم ٣١٦/١ ط الحلبي.

(١٢) جاية المحتاج ١٥/٦. والصارى الحديثة ٩٩/١، ١٠٠/١. والمغني لابن قدامة ١٩/٢. والربيع الحديث، ورواه الإكيلي ٩٦/١، ٩٧/٢. ومصحح الشري شرح صحيح البخاري ١٠٧/٣.

(١٣) حاشية لمصنف على الشرح الكبير ١١٩/١. ولهدب في لغة الإمام النووي ٧٦/١، ٩٤. وكشاف القناع عن مشرقات ٣٧٥/١ ط النهر الحديثة.

كتيبتها، فإنه والحالة هذه يكون عملاً كثيراً في الصلاة تبطل به، ثنائياته لأنفاها. (١)
وعند المالكية لا يخلو عن كونه عبثاً فيها، ويجري عليه حكم الفعل الكثير، لأنه ليس من جنس أفعال الصلاة كالنسخ من الغم فيها فإنه يبطلها، كالإسلام فيها، يدل عليه قول ابن عباس رضي الله عنهما: النسخ في الصلاة كالنكاح. وقوله ينفخ لرباح وهو ينفخ في التراب: ومن نفخ في الصلاة فقد تكلم (٢) وإذا جرى على التصفيق في الصلاة على وجه اللعب حكم الفعل الكثير فيها كان مبطلاً لها. (٣)

كيفية التصفيق :

٨ - للمرأة في كيفية تصفيقها في الصلاة طريقتان عند الحنفية والشافعية.
أحدهما: أن تضرب بظهر أصابع اليد اليمنى على صفيحة الكف اليسرى.
ثانيتهما: أن تضرب بطن كفها اليمنى على

وذلك عند المالكية بالتصفيق مطلق، وأما الشافعية فالتصفيق للرجال والتصفيق للنساء ثلاثين مائة، وكرهه الحنفية والحنابلة. (٤)

التصفيق في الصلاة على وجه اللعب :

٧ - قال الشافعية، وهو أحد قولي الحنفية: إن التصفيق في الصلاة على وجه اللعب يبطلها وإن كان قليلاً، لثاقفة اللعب للصلاة. والأصل في ذلك حديث الصحيحين: ومن ثابه شيء في صلاته فليسح، وإنسه التصفيق للنساء. ولثاقفته للصلاة.

والقول الآخر للحنابلة: أنه لا يبطلها إن قل، وإن كثر إبطالها، لأنه عمل من غير جنسها، فأبطلها كثيره عمداً كان أو سهواً. (٥)
وأما الحنفية فقد قالوا: إن ما يعمل عادة باليدين يكون كثيراً، بخلاف ما يعمل باليد الواحدة فقد يكون قليلاً، والعمل الكثير الذي ليس من أعمال الصلاة ولا لإصلاحها يفسدها. والتصفيق لا يتأثر عادة إلا باليدين

(١) رد المحتار وحاشية ابن عابدين ٤١٩/١ - ٤٢٠، والفتاوى الهندية ١٠٦/١ - ١٠٧، وحاشية الطحاوي على ترمذي الفلاح ص ١٧٧

(٢) حديث من نسخ في الصلاة فقد تكلم. ورواه ابن عباس رضي الله عنهما بولوقا عليه: أنه كان يحس أن يكون كلاماً يصح النسخ في الصلاة. أخرجه البيهقي ٢٥٢/٢١ ط دائرة معارف فرنسية. وصححه الشوكاني كما في التلخيص ٣١٨/٢١ ط المطبعة العثمانية المصرية

(٣) الفتاوى الدواني ٢٦٨/١ دار الفکرية

(٤) حواشي الإكمال ٦٢/١ - ٦٣، والشرح الكبير ٨٥/١، وسماه الجليل شرح مختصر خليل ونهاج والإكليس ج ٢/ ٣٩، التاج بلينا، والخرشي ص ١ مختصر حنبلي ٣٢١/١

(٥) شرح صياح الطالبيين وحاشية فيوسي عليه ١٩٠/١، وكشف القناع عن من الإنفاق ٣٨٠ - ٣٨١ ط النهر الحديث

وأخرمة على من صعد بالسجدة في أثناء الخطبة أو في رحبته أكد عن فعل ذلك خارج المسجد من لا يسمعون الخطيب.^(١)

التصفيق في غير الصلاة والخطبة:

١٠ - والتصفيق في غير الصلاة والخطبة جائز إذا كان لحاجة معينة كالاستئذان والتبشيع، أو تحسين صاعة الإنشاء، أو علاج النساء لأطفالهن

أما إذا كان لغیر حاجة، فقد صرح بعض الفقهاء بحرمته، وبعضهم بكراهته. وقالوا: إنه من اللهو الباطل، أو من التشبه بعبد أهل الجاهلية عند البيت كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عَنِ الْبَيْتِ إِلَّا لُكَاءً وَنُصْبَةً﴾.^(٢) أو هو من التشبه بالنساء لما جاء في الحديث من اختصاص النساء بالتصفيق إذا ناب الإمام

فظهر كنهها اليسرى، وهو الأسير والأقل عملاً، وهذا هو المشهور عندهم.^(٣)

وعند المالكية عنى القول به أن تضرب بظهر أصبعين من يمينها على باطن كفه اليسرى.^(٤)

وعند الحنابلة: أن تضرب بطن كف على ظهر الأخرى.^(٥)

التصفيق أثناء الخطبة:

٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى وجوب الإنصات للخطيب - وهو عند الشافعية مستحب - وعنه يحرم عند الجمهور كل ما ينافي الإنصات إلى الخطيب، من أكل وشرب، وتحريك شيء يحصل منه صوت يورق أو يورق أو سبحة أو فتح باب أو مطبوعة في كرسي. والتصفيق في أثناء الخطبة يحدث صوتاً يشوش على الخطيب والناس معه لخطبته. وإذا كان حراماً لإخلاله بأداب الاستماع وانتهائه لحزمة السجدة.

(١) المدخل لابن الحاج ٢٢٧٠٢ - ٢٢١٨، ومصرعه الفوائد ٢٠٩ - ٢١٠ دار المعرفة. وشرح الكبير ١/ ٣٨٧ - ٣٨٨، وضع القدير ٣٧١٢ - ٤٨٠، ورد مختار على الدر المختار ١/ ٥٥١، والفتاوى الهندية ١/ ١٦٧، وفي دار شرح ذيل المطالب ١/ ٢٠٠ - ٢٠١، الفلاح، وشرح السبيل في شرح القدائل ١٦٧/١، مكتبة الإسلام، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٠٧/٢ - ١١٩، والجامع لأحكام القرآن في تفسيره ١٧ - ٢٨٢ - ٣٥٤، وشرح المروعي ١٠٨/١، والمهذب ١/ ١٢٢.

(٢) سورة الأنعام: ٢٥.

(٣) ابن عابدس ١/ ٤٢٩، ورمي الفلاح وحاشية القسطلاني عليه ص ٢٠٢، والفتاوى الهندية ١/ ٩٩ - ١٠٤، ومنهاج الطنيسري ١/ ١٩٠، وروضة الطالبين ١/ ٢٩١، ونبذة المحتاج للزملي ١/ ٤٤، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ٩٥/١.

(٤) حاشية المدوني بإشاح الحشرشي على مختصر خليل ١/ ٣٢١، ومروعي، الجليل للشرح مختصر غسل وتذوق والإكتمل بإسناده ٢٩/٢ مكتبة الفلاح ببغداد.

(٥) كشف القناع عن منى الإقناع ١/ ٣٨٠، مختصر الحديث، والنهي لابن شداد ١/ ١٩٠، م الزبائني الحديث.

عمل نقش في ثوب أو جدار أو قرطاس أو غيرها
بشكل الصليب، أو التصليب بالإشارة. قال
ابن عابدين: والتصليب خطان متقاطعان^(١).
وفي حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ
لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصاليب إلا
نفضه^(٢) أي قطع موضع التصليب فيه، وفي
رواية «نهي عن الصلاة في الثوب المصلب»^(٣).
وهو الذي فيه نقش كالصلبان^(٤).

جاء ورد في الحديث: «نهي النبي ﷺ عن
الصلب في الصلاة»^(٥) وهيئة الصلب في الصلاة
أن يضع المصلّي يديه على عاصرتيه، ويجافي
عضديه عن جنتيه في القدام. وإنما نهي عنه
لمشابهته شكل المصلوب. وتظهر أحكام ذلك في
الصلاة.

(١) حاشية ابن عابدين ١٩٩/٣

(٢) حديث: «إن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته شيئا فيه...»
أخرجه البخاري (الفتح ٢٨٥/١١ ط الحنفية) وأخرجه
المسند (٢٨٣/٤٦ ط عزت سعيد القدحاس). وأحمد
(٥٢/٦ ط الكتب الإسلامية) بنحوه.

(٣) حديث: «من من الصلاة في ثوب المصلب أو رده
مصلب لسان المصرب (٤٦١/٦) ولم نجد له فيما بين أيدينا
من كتب الحديث.

(٤) لسان المغرب.

(٥) حديث: «من من الصلاة في الصلاة أخرجه أحمد (٣٠/٢)
ط الكتب الإسلامية». وأبو داود (٥٥٦/١ ط عزت سعيد
القدحاس). بنحوه. وقال الحافظ العراقي: إسناده صحيح
(تخريج إحياء علوم الدين ١/ ٦٦٢ ط مصطفى الحلبي).

تصليب

التعريف:

١ - التصليب في اللغة: مصلر صلب، وهو
يأتي لمعان: منها:

أ - الثقل المعروفة، يقال: صلب فلان
صلبا، وصلب تصليبا. ففي التثنية العزيز:
﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ، وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾^(١) وفيه
حكاية قول فرعون: ﴿وَلَا صَلَّبْتُمْ فِي جُدُوعِ
التَّحْلِ﴾^(٢) وأصله على ما في لسان العرب
«الصلب» وهو في اللغة دمن الإنسان أو
الحيوان، قال: والصلب هذه الثقل المعروفة،
مشق من ذلك، لأن ذلك المصلوب (أي دمنه)
يسيل.^(٣)

وهو سمي الصليب. وهو الخشبة التي
يصلب عليها من يقتل كذلك. ثم استعمل لما
يتخذ النصارى على ذلك الشكل، وجمعه
الصلبان، والصلب.

ب - والتصليب أيضا صناعة الصليب، أو

(١) سورة النساء/ ١٥٧

(٢) سورة طه/ ٧١

(٣) لسان العرب: مادة: «صلب».

الألفاظ ذات الصلة :

١ - التمثيل :

٢ - التمثيل : مصدر مثل من مثلث بالقتل مثلاً : إذا جذعته وظهرت ثمار فعلك عليه تكليلاً ، والتشديد في مثلث للمبالغة (١).

وهين التصليب والتمثيل مبالغة ، لأن التصليب ربط للعقوبة ، أما التمثيل فهو مجرد الجذع والتقطيع .

ب - العصر :

٣ - العصر من معاليه في اللغة : نصب الإنسان للقتل ، أو أن يسلك الطائر أو غيره من دواب الروح يصير حياً ، ثم يرمى بشيء حتى يقتل (٢).

فالصبر أعم من التصليب ، لأنه قد يكون بلا صلب .

الحكم التكميلي :

يتناول الحكم أمرين :

أ - الصلب ، وهو القتل المعروفة .

ب - الأحكام المتعلقة بالتصليب .

أولاً : حكم التصليب (بمعنى القتل المعروفة)

٤ - الصلب قتل معروف ، وهي أن يرفع المراد قتل على جذع أو شجرة أو حصة قائمة ، وغد

(١) لسان العرب مادة ، مثل .

(٢) لسان العرب .

يداه على خشبة معرضة ، وتربط رجلاه بالخشب القائمة ، ويترك عليها هكذا حتى يموت ، وقد تسمي يده ورجلاه بالخشب . وقد يقتل أولاً ، ويصلب بعد زهوق روحه على الخشبة للتشهير به .

وكانت هذه القلة شائعة في الأمم السابقة كالفرس والرومان ومن قبلهم ، ونص القرآن على أنه ، كانت من فعل فرعون بأعدائه وفي قصة يوسف (يا صاحبي السجن أنا آخذكم فيها فيقالى ربنا هنا ، وأما الآخر فيصلب فتأكل الطير من رأسه) (١).

وقد حرم الإسلام هذه القلة لما فيها من لتعذيب الشنيد وثقله والتشهير ، فقال النبي ﷺ : إن الله كتب الإحسان على كل شيء ، فإذا قُتلتم فأحبوا القتل ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، ويَجِدْ أذنكم شفرته ، وليرج ذبحته (٢) وهي عن المثلثة ولو بالكتب الغفوة (٣).

(١) سورة يوسف ١٧/١٩.

(٢) حديث : إن الله كتب الإحسان على كل شيء ، فإذا قُتلتم فأحسنوا ، وإذا ذبحتم فأحسنوا (٣/١٥٨) طبع مجلس الخلفاء . وأحمد .

(٣) ١٩٤/١ طبع المكتب الإسلامي ، واللفظ له .

(٣) - حديث : من عن ثلثة ، ونسب بالكتب الغفوة قال الخطمي : رواه الطبراني وإسناده منقطع [معجم الزوائد ٢٤٩/٩ طبع دار المكتب العربي] .

وبكنة ابن مسعود أنه من عن النبي والثلثة دون

الربيع ، أخرجه البخاري (الفتح ٩/٢٤٣ طبع السلفية)

المعصيات المذكورة في الآية. ^(١) على ترتيب وتفصيل ينظر في مصطلح: (حرابة).

٥ - ويستثنى من هذا الأصل جرائم محددة جعلت عقوبتها الصلب بعد القتل لعواض خاصة اقتضتها. وهذه الجرائم هي ما يلي:

كيفية تنفيذ عقوبة الصلب في فاطح الطريق:

٦ - باستقراء كلام الفقهاء يتبين اتفاقهم على أنه ليس المراد بصلب فاطح الطريق: أن يجعل على خشبة حيا، ثم يترك عليها حتى يموت. ثم اختلقوا: فقال أبو حنيفة ومالك والأوزاعي: يصلب حيا، ثم يقتل مصلوبا بطعنه بحربة، لأن الصلب عقوبة، وإنما يعاقب اخي لا الميت، ولأنه جزاء على المحاربة، فيشرع في الحياة كمائنات الجرائم. ^(٢)

وقال الشافعي وأحمد: يقتل أولا، ثم يصلب بعد قتله، لأن الله تعالى قدم ذكر القتل على ذكر الصلب، فيلزم هذا الترتيب حيث اجتمعا. ولأن القتل إذا أطلق في الشرع كان قتلا بالسيف. ولأن في قتله بالصلب تعذيبا له ومثلة وقد نهى الشرع عن المثلة.

أما المسئلة التي يبقى فيها المصنوب على خشبة بعد قتله، فقال أبو حنيفة والشافعي: يصلب ثلاثة أيام. وقال الحنابلة: يصلب قدر

١ - الإفساد في الأرض:

جعلت عقوبة الإفساد في الأرض بالمحاربة (قطع الطريق) الصلب، لقوله تعالى ﴿وَأَنبِئُوا جَزَاءَ الَّذِينَ يَحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَسْفُهُمْ وَأُجْفَلَهُمْ مِنْ جُلُودِهِمْ أَوْ يُشْفَوْا مِنْ الْأَرْضِ، ذَلِكَ لَهُمْ جَزَائُ فِي السُّلْبِ وَلَهُمْ فِي الْأُخْرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ. إِلَّا الَّذِينَ نَابُوا مِنْ قَبْلِ أَن تَقْبُرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ﴾. ^(٣)

وإنما كان الصلب عقوبة في هذه الجريمة، لأن قطاع الطرق يستلمدون على الناس، فيروعون الأسين، ويظهرون الفساد، فجعل الصلب عقوبة لهم، ليرتدع به من سواهم من المفسدين.

وقد اختلف الفقهاء في الصلب:

ف قيل: هو حد لا بد من إقامته.

وقيل: الإمام مخير فيه وفي غيره من

(١) المعنى لابن خلدون ٨/ ٢٩٠، ط ٣، القاهرة: مكتبة المدبر ١٣٦٧ هـ، والشمس وحاشية ابن عابدين ٢/ ٢١٣، وشرح

المهاج بحاشية الخليلوي وعميرة ١/ ١٩٩، ٢٠٠

(٢) لم يذكروا المصدر، والمظاهر أنه لا ينبغي استعماله، لما تقدم من كثرة من الملة، بل يكفي بقرينة.

(٣) سورة الناقة ٢٢، ٢٣

ما يشتهر أمره، دون تحديد بعمدة.

وعند الملكية ينزل إذا حيف تغيره.^(١)

ب- من قتل غيره عمدا بالتصليب حتى مات:

٧- مذهب مالك وأفتاقي، وهو رواية عن أحمد: أن لولي المقتول أن يطالب يقتل الجاني قصاصا بعقل ما قتل به. قالوا: وهذا معنى القصاص، وهو المساواة والمثلة، وله أن يقتله بالسيف. فإن قتل بالسيف، وكان الجاني قد قتل بأشد منه كان لولي قد ترك المثلثة، وهي شيء من حقه. ومقتضى هذا القول: أنه يجوز للولي صلب القتيل حتى 'تسوت'، إن كانت جانبه بالتصليب.

ومذهب أبي حنيفة، وهو رواية عن أحمد: أنه لا تؤد إلا بالسيف، فعلى هذا لا يتأتى عقوبة الصلب قصاصا. ومع ذلك صرح الحنفية بأن انولي إذا اقتص بغير السيف عزرا، ووقع القصاص موقعه.^(٢)

ج- التصليب في عقوبة التعزير:

٨- قال الماوردي من الشافعية: يجوز صلب المعزرج ثلاثة أيام فقط (أي ويطلق بعدها).

(١) الدرر بحاشية ابن عابد بن عابد بن عابد، ٢١٣/٣، والشرح الكبير ج١ ص ٢١٩/٤، وقطري ٢٠٠/٤، والمغني ٩٠/٨.

(٢) الدرر بحاشية ابن عابد بن عابد بن عابد، ٢١١/٥، والمغني ٦٨٨/٧.

فقد صلب رسول الله ﷺ رجلا على جبل يقال له دابرناب^(١) قال: ولا يمنع مدة صلبه من طعام ولا شراب ولا وضوء للصلاة. ويصلي موث، ويعيد الصلاة بعد أن يطلق سراحه. ونقل ذلك متأخرو الشافعية وأقروه. وقال صاحب مغني المحتاج: ينبغي أن يقال يتمكن المصلوب في هذه الحال من الصلاة مطمئنا، يعني أن يصلي مرحلا صلاة نامة، ثم يعاد صليبه.

ونقل ابن فرحون من المالكية في التصرة قول الماوردي وأقره.

ويجوز لتعزير بالصلب عند الحنابلة، وسراعي ما ذكره الماوردي. وقالوا: يصلي المصلوب حيث يشاء بالإيهام إن لم يمكنه إلا ذلك، ولا إعادة عليه بعد إطلاقه.^(٢)

(١) حديث: «صلى رسول الله ﷺ رجلا على...». لم نثر عنه في المصادر التي بين أيدينا من كتب الحديث، وإنما أورده الماوردي في الأحكام السلطانية (ص ٢٣٧ ط مصطفى الحلبي). وأصل فعل التصليب وودي شك الرحلة العربي فربا أخرجه اللساني (٩٥/٧ ط الشامية). وأصله في البحاري.

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٣٩ طقاهرة ط مصطفى الحلبي ١٣٢٧ هـ. ومغني المحتاج ١٩٢/٤. والتصرة لابن فرحون ج١ ص ٢١٩ طبع لعملي المالك ٢٠٤/٧ القاهرة ط مصطفى الحلبي ١٣٧٨ هـ. وكشاف التنقيح عن متن الإقناع ١٢٥/٦ ط البازر. مكتبة التمر

ثانيا : الأحكام المتعلقة بالتصليبات

صناعة الصليب واتخاذ :

٩ - لا يجوز للمسلم أن يصنع صليبا ، ولا يجوز له أن يأمر بصناعته ،^(١) والمراد صناعة ما يرمز به إلى الصليب . وليس له اتخاذ ، وسواء علقه أو نصره أو لم يعلقه ولم يصبه . ولا يجوز له إظهار هذا الشعار في طرق المسلمين وأماكنهم العامة أو الخاصة ، ولا جمعه في ثيابه ، لما روى عدي بن حاتم رضي الله عنه قال : أتيت النبي ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب . فقال : « يا عدي ! أطلع عنك هذا النوش »^(٢) وعن أبي أمامة رضي الله عنه قال : « قال رسول الله ﷺ إن الله ينجي رحمة ويهني للمؤمنين ، وأمرني بمحو الرمابر والمعاويف والأوثان والصليب وأمر الجاهلية »^(٣)

١٠ - يكره الصليب في الثوب ونحوه كالنفسوة والدرهم والدنابر والخواتم . قال ابن حبان : ويحتمل التحريم ، وهو ظاهر ما نقله صالح عن

الإمام أحمد ، وصوبه صاحب الإنصاف^(٤) .
ودليل ذلك حديث عائشة رضي الله عنها

الذي يفيد أن النبي ﷺ كان يقطع صورة الصليب من الثوب ، وفي بعض رواياته عند أحمد عن أم عبد الرحمن بن أذينة قالت : وكنا نطوف مع عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها فرأت على امرأة بردا فيه صليب ، فقالت أم المؤمنين : اطرحيه . اطرحيه . فأتى رسول الله ﷺ كان إذا رأى نحو هذا في الثوب فضعه .^(٥)

وقال إبراهيم : أصاب أصحاب خائن فيه . صلب فجعلوا يضربونها بالسلك يمحونها بذلك .

المصلي والصليب :

١١ - يكره للمصلي أن يكون في قبته صليب لأن فيه تشبها بالتصاري في عبادتهم ، والنشبه بهم في التعمود مكرهه ، وإن لم يقصده ولم يحد عند المالكية والتشافية والحنابلة نصا في ذلك .^(٦)

(١) الآداب الشرعية ٥١٢/٣

(٢) حديث : « أتت النبي ﷺ وفي عنقي صليب . » أخرجه الترمذي (٣٧٨/٥) مصنفه الغثي . وقال هذا حديث غريب

(٣) حديث : « إن الله ينجي رحمة ويهني للمؤمنين وأمرني بمحو الرمابر » أخرجه أحمد (٣٧٨/٥) المكتب الإسلامي ، والفرياني في المعجم الكبير ٨١/٣٣ ط الوطن المصري . وقال الميثمي وفيه علي بن يزيد وهو ضعيف (معجم الزوائد ٦٩/٥) . في الكتاب العربي .

(٤) الآداب الشرعية ٥١٢/٣ ، ٥١٣ . وكتاب الفتن

٢٨٠/١ ، والإنصاف ٤٧٤/١ ، والمقي ٩٠/١

(٥) حديث . « كان إذا رأى نعر هذا في الثوب قطعه » أخرجه أحمد (١٦٠/١) المكتب الإسلامي . قال الساعاتي : لم أجد هذا الخبر إلا في الإمام أحمد ومعه جيد . والفصح الربيع ٢٨٥/١٧ ، الصليب

(٦) ابن حبان (٩٣٠/١)

والحنابلة ترى أن هذه المسألة لا ينبغي أن تكون في حظرها خلاف

القطع في سرقة الصلب :

وغيره بين حالتين، فقالوا: إن سرقة بقصد
لإنكار فلا قطع، ولا فالأصح - على ما قاله
التروي - أنه يقطع به إن بلغ مكسوره
نصاباً^(١)

إتلاف الصلب :

١٣ - من كسر صليباً لمسلم فلا ضمان فيه اتفاقاً .
وإن كان لأهل الذمة، فإن أظهره كانت
زكاته واجبة، ولا ضمان أيضاً .

وإن كان اقتلهم له على وجه يقتلون
عليه، كالذي يعملونه في داخل كنائسهم أو
بيوتهم، يسرونه عن المسلمين ولا يظهره، فإن
غصبه غاصب وجب رده اتفاقاً .

أما إن أتلعه مثله، فقد اختلف الفقهاء في
وجوب الضمان بذلك :

ف عند الحقيقة : فيه اثنان، بناء على
أصلهم في ضمان المسلم غير الذمي، لأنه مال
مستقيم في حقهم كنقوم الخل في حقنا . وقد أمرنا
بتركهم وما يدبتون .

وعند الشافعية والحنابلة : لا يضمن المسلم
الخمر والخنزير لمسلم ولا لذمي، وهكذا إذا
أتلعهما ذمي على ذمي، لأنه سقط نفوهما في
حق المسلم فكذلك في حق الذمي، لأنهم تبع لنا

١٢ - لا قطع عند أخفية واختلطة في سرقة
الصلب ولو كان من ذهب أو فضة، ولو تجاوزت
قيمتها نصيباً . وذلك لأنه منكر، فتأول الإباحة
للسارق بتأويل نية الكسر عنها عن المنكر . قال في
فتح القدير : بخلاف الدرهم الذي عليه
الصورة، فإنه ما أعد للمعاقبة، فلا تثبت شبهة
إباحة الكسر .

وعن أبي يوسف يقطع به إن كان في يد رجل
في حرز لا شبهة فيه، كمال المالية ولو جود
الحرز . أما إن كان في مصلاهم فسرقة، فلا
قطع لعدم الحرز .

قال ابن عابدين : وعلى الأول لو كان
السارق ذمياً وسرق من حرز فيقطع، لأن الذمي
لا تأويل له . قال : إلا أن يقال تأويل غيره
يكفي في وجود شبهة فلا يقطع^(٢)

ويظهر أن مذنب المالكة جاز على مثل ما
قال ابن عابدين في آخر كلامه، فإنه لا قطع
عندهم في سرقة الخمر، ولو سرقها ذمي من
ذمي، فهكون الحكم في سرقة الصلب
كذلك^(٣) .

وفرق الشافعية في سرقة الحرم من صليب

(١) ابن عابدين ١٩٨/٢، ١٩٩، وفتح القدير ١٣٣/٥ .

وكشاف القناع ١٣٩/٦ .

(٢) المسوق على الشرح الكبير ٤٣٦/٤ .

(٣) شرح المنهاج ومطالع القليوبي ١٨٧/٤ .

تختلف فيه (١).

أهل الذمة والصلبان :

١٤ - يجوز إقرار أهل الذمة والصلح معهم على إمضاء كتابهم ، ولكن بشرط عليهم أن لا يظهر بها ، بل تكون في كتابهم ومنازلهم الخاصة ، وفي فتح القدير : إن المراد بكتابهم كتابهم القديمة التي أقرها عليها . وفي عهد عمر رضي الله عنه أنذي أخذ على نصارى الشام وهم الله الرحمن الرحيم . هذا كتاب لعمر أمير المؤمنين من نصارى الشام : لما قدم علينا سائلكم الأمان إلى أن قالوا : وبشرطنا لكم على أنفسنا أن لا تظهر صليبا ولا كتابا (أي من كتب دينهم) في شيء من طرق المسلمين ولا أسواقهم ، ولا تظهر الصليب في كتابتنا إلخ ، وقولهم : في كتابتنا المراد به خارجها كما يراه السلم . قال ابن القيم : لا يمكنون من التصليب على أبواب كتاباتهم وظواهر بيوتاتها ، ولا يتعرض لهم إذا نقشوا داخلها .

وعن ميعون بن مهران أن عمر بن عبد العزيز كتب : أن يمنع نصارى الشام أن يصربوا

في الأحكام ، فلا يجب بدلائلهم ما من منقوب ، وهو الضمان ، فكذلك ينبغي أن يكون الحكم في الصليب . ولأن الكفار مخاطبون بصروع الشريعة ، فالتحريم ثابت في حقهم ، لكننا أمرنا بترك التعرض لهم فيما لا يظهر منه من ذلك . وهذا لا يقتضي الضمان نظرا إلى أصل التحريم . وفي شرح المنهاج : إن الأصنام والصلبان لا يجب في إبطالها شيء ، لأنها محرمة الاستعمال ، ولا حرمه لصنعها (أي ليست محترمة) وإن الأصح أنها لا تكسر الكسر الفاحش ، بل تفصل لتعود كما كانت قبل التأليف ، لرواها الاسم بذلك . ولقول الثاني : تكسر وترمض حتى تنتهي إلى حد لا يمكن إعدته صنما أو صليبا أو غير ذلك من المحرمات

ونقل صاحب كشف الغطاء عن الخبابة عن القاضي ابن عقيل أن الصليب إن كان من الذهب أو الفضة فلا يضمن إذا كسر ، أما إذا أُنْظِفَ فيضمن مكسورا

وفرق بينه وبين الصليب من الخشب بأن الصنعة في الذهب والفضة ثابتة ، لأبها أهل قبة ، وفي الخشب أو الحجر هي الأصل فلا يضمن . فعليه يضمن الصليب المستور للملحمي إن كان من ذهب أو فضة إذا أُنْظِفَ مثله ذهبيا بالسوزن ، وتُلْفى صحنه . قال الحارثي : ولا

(١) ابن حاشم ١/٥٠٣ . وتكملة مع القدير لأبني زاهد ١/٨٨١ - ١٨٩٠ . وشرح الغنية بهامش ٨/٧٨٧ . والمعي ١/٢٣٦ . ونسج المنهاج بعنايته القليوبي ١/٣٣٠ . وكشاف الغطاء ٤/٧٨ ، ١١١ ، ١٣٦ ، ١٣٣

الصليب في العملات الخالصة:

١٥- لا يصح لبيع الصليب شرعاً، ولا الإجارة على عمله. ولو استؤجر عليه فلا يستحق صانعه أجره، وذلك بموجب القاعدة الشرعية العامة في حظر بيع المحرمات، وإجازتها، والاستئجار على عملها^(١).

وقال القليوبي: لا يصح بيع الصور والصلبان ولو من ذهب أو فضة أو حلوى^(٢). ولا يجوز بيع الخشب لمن يعلم أنه يتخذها صلياً^(٣).

ومثل ابن تيمية عن خياط خاط للنصارى صير حريز فيه صليب ذهب فهل عليه إثم في خياطته؟ وهل تكون أجرته حلالاً أم لا؟ فقال: إذا أهدى الرجل على معصية الله كان أثماً... ثم قال: والصليب لا يجوز عمله بأجرة ولا غير أجرة، كما لا يجوز بيع الأصنام ولا عملها. كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير

نقوساً، ولا يرفعوا صليبهم فوق كتابهم، فإن قدر على من فعل ذلك منهم فإن عليه لمن وجده^(٤).

وكذا لو جعلوا ذلك في منازلهم وأماكن الخاصة لا يمتنعون منه^(٥).

ويمنعون من لبس الصليب وتعليقه في رقبهم أو أيديهم، ولا يتنقض عهدهم بذلك الإظهار، ولكن يؤدب من فعله منهم^(٦).

ويلاحظون في مواسم أعيادهم بالذات، إذ قد يحاولون إظهار الصليب فيمنعون من ذلك، لما في عهد عمر عليهم السلام إظهاره في أسواق المسلمين.

ويؤدب من فعله منهم، ويكسر الصليب الذي يظهره، ولا شيء على من كسره^(٧).

(١) في الأصل: إن سكنه. وما ذكرناه هو الصواب

(٢) الطحطاوي على الدر المختار ١٩٦/٤، وفتح القدير ٣٠٠/٥. وأحكام أهل الفقه لابن القيم ص ٧٦٩-٧٢١

(٣) كشف القناع ١٢٩/٣، ١٣٣، ١٤١

(٤) حواشر الإكليل ٢٦٨/١، ومواهب الجليل ومعه الفاج والإكليل ٣٨٥/٣، والدوسقي على الشرح الكبير ٢١٤/٣

ونرى النتيجة أنه ينبغي أن يرجع إلى عهد سيدنا عمر،

وأن تنقض اليهود التي قطعت لهم عهد استسلامهم له.

تعلية المسودة نصلي: «يا أيها الذين آمنوا قتلوا بالفرس»

(سورة المائدة / ٦) وتكون: «ولم تروا بهت الله إذا عاهدكم»

(سورة النحل / ٩١)

(٦) الطحطاوي على الدر المختار ١٩٦/٤، وفتح القدير ومواهب ٤٤، ٤٦-٤٧، وكشف القناع ١٢٩/٣، ووز: المعاد ١٢٥/٢ مطعني الحلبي.

(٧) شرح المنهاج وحاشية القليوبي ١٥٨/٢، والفتاوى للفتية ٤٥٠/٤

(٨) منع اجليل ٤٦٩/٢، وشرح منتهى الإفادات ١٥٥/٢ ط دار أنصار السنة بمصر، والمطاب ٢٥٤/٤

الصورة الثالثة - قد تكون صورة مؤقتة كصورة الشيء في الذاكرة، ومموزة في الماء والسطوح اللامعة، فيها تدوم ما دام الشيء، مقابلاً للسطح، فإن انتقل الشيء عن المقابلة انتهت صورته.

ومن لصور غير الدائمة: ظل الشيء، إذا قابل أحد مصانع الضوء، ومنه ما كانوا يسمونه في بعض العصور الإسلامية، ويسمونه: صور: خيال، أو صور خيال الظل^(١)، فإنهم كانوا يقطعون عن الورق صوراً للأشخاص، ثم يسكنونها بعض صنفاً، ويحركونها أمام السراج، فتنتطح ظلالها على شاشة بيضاء ينفخ خلفها المفرجون، فيرون ما هو في الحقيقة صورة الصورة.

ومن الصور غير الدائمة: الصور التليسكوبية، فلها تدوم مادام الشرط متحرك، فإذا وقف انتهت الصورة.

٣ - ثم إن الصورة قد تكون لشيء حي عاقل ذي روح، كصورة الإنسان، أو غير عاقل، كصورة الحشرات أو الأسماك أو على غير الحيوان كصور الأمتحار والزهور والأعشاب، أو كصور آلات كصور الشمس والقمر والنجوم واجبال، أو صور المصوغات الإنسانية كصورة منزل أو سيارة أو منارة أو سفينة

الشيء، أي: ما يابل الشيء، ويحكي هيئة الشيء، هو عيها، سواء أكانت الصورة محسوسة أو غير محسوسة. أو أي يعبر بعض الفقهاء: ذات ظل أو غير ذات ظل.

والمراد بالصورة المحسوسة أو ذات الظل ما كانت ذات ثلاثة أبعاد، أي: لها حجم، بحيث تكون انعكاساً لها أنه لا يمكن أن يتميز باللمس، بالإضافة إلى غيرها بالنظر.

وأم غير المحسوسة، أو التي ليس لها ظل، فهي المسطحة، أو ذات البعدين، وتسمى: انعكاساً لها بالنظر فقط، دون اللمس، لأنها ليست لثلاثة، كالصورة التي على الورق، أو الفريش، أو السطوح الملصقة.

والتصوير والصورة في اصطلاح الفقهاء يجري على ما جرى عليه في اللغة.

وقد تسمى الصورة تصويراً، وجمعها تصاوير، وقد ورد في ذلك في السنة حديث عائشة رضي الله عنها في شأن السحر قوله بخلاف: «أبطلني عنا قرامك هذا، فإنه لا تزال تصاويرة تعرض في صلاتي»^(٢).

أنواع الصور:

١ - إن الصورة - بالإضافة إلى ما ذكرناه من

(١) حديث: «أبطلني عنا قرامك هذا» أخرجه البخاري في صحيحه ١٨١/٩ - ط: مطبعة
(٢) انظر فقرة ٤.

الألفاظ ذات المصلة :

أ - التمثيل :

٤ - التمثيل جمع تمثيل ، بكسر الهمزة وتشال الشيء : صورته في شيء آخر وهو من المماثلة ، وهي المساواة بين الشيئين . والتمثيل : التصوير . يقال : مثل له الشيء إذا صور له كأنه ينظر إليه ، ومثله له كذا : إذا صورت له مثاله بكسامة أو غيرها ، وفي الحديث : «أشد الناس عذابا مثل من المثلين»^(١) أي مصور . وظل كل شيء مثاله^(٢) .

فالفرق بين التمثال وبين الصورة : أن صورة الشيء قد يراد بها الشيء نفسه ، وقد يراد به

(١) حديث : «أشد الناس عذابا مثل من المثلين» أخرجه أحمد (١٠٧/١) - ط المصنف ، وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٥/٣٣٢ - ط المطبع).

(٢) لسان العرب مادة «مثل» .

ومعنا في أصل اللغة : وأما في العصر الحاضر فقد عصب استعمال لفظة (التمثال) في المرفق لعدم بالصورة المصورة لإنسان أو حيوان معناه أو حيوان حرائق ، دون صور نبات أو عجلادات ، ويشترط أن تكون الصورة محسوسة ، فلا يقال للنباتات تصاوير ولا صور النبات مثلا إنما نقول : تمثالا يقال لصورة إنسان أو حيوان إن كانت مسطحة . إنما نقول : ومما سيج أن التوضيح اللغوي الأصلي لكلمة (التمثال) مخالف للإطلاق المتعارف بلورده من قول عائشة رضي الله عنها : «كان لها ستر به تمثال طائر» وقمرها ، وسرت صورة في حرام فيه تمثيل ، والستر من المسطحات لا من المجسمات . وربما ينسب من الخسوع الروايات أن التمثيل كانت في الضفة ، وكانت لها مجسم ، ولم تكن رسوما موقوفة في

الستر

غيره مما يحكي هيئة الأصل ، أما التمثال فهو الصورة التي تحكي الشيء وعيائه ، ولا يقال لصورة الشيء في نفسه . إنما تمثاله .

٥ - ومما يبين أن التمثال أيضا في اللغة يستعمل تصور الجملادات ماورد في صحيح البخاري أن الشيخ الدجال يأتي ومعه تمثال الجنة والنار^(١) أما في عرف الفقهاء ، فإنه باستقراء كلامهم يبين أن أكثرهم لا يفرقون في الاستعمال بين لفظي (الصورة) و(التمثال) ، إلا أن بعضهم حصص التمثال بصورة ما كان دارج ، أي صورة الإنسان أو الحيوان ، سواء أكان مجسما أو مسطحا ، دون صورة شمس أو قمر أو بيت . وأما الصورة فهي أعم من ذلك . فلهذا ابن عابدين عن المعرب^(٢) .

وهذا البحث جاز على الاصطلاح الأغلب عند الفقهاء ، وهو أن الصورة التي تحكي الشيء ، والتمثال بمعنى واحد .

ب - الرسم :

٦ - الرسم في اللغة : أثر الشيء . وقيل : بقية الأثر . وأثر الشيء قد يشاكله في الهيئة . ومن هنا سموا بالرسم . وهو الخشبة التي فيها نقوش يختم بها الأشياء المراد بقاؤها محضافا ، كشلا

(١) حديث : «يخبرني معه تمثال الجنة والنار» أخرجه البخاري (١٦٣/١) - ط محمد صبيح ، وفي رواية : «بمثاله» .

(٢) ابن عابدين ١/٤٢٥ ط بولاق . والمغرب من ٤٢٢

تستعمل. وقال ابن سيدة: «الرسم الطامع». ومنه «المرسوم» لأنه يهتم بخاتم.^(١)

والرسم في الاستعمال المعاصر بمعنى: الصورة المسطحة، أو التصوير المسطح، إذا كان معمولاً باليد. ولا تسمى الصورة الفوتوغرافية رسماً. بل يقال: رسمت داراً، أو إنساناً، أو شجرة.

جـ - الزويق، والنقش، والوشى، والرقم: ٧- هذه الكلمات الأربع تكاد تكون بمعنى واحد، وهو تجميل الشيء المسطح أو غير المسطح بإضافة أشكال تميلية إليه، سواء أكانت أشكالاً هندسية أو نباتات أو صوراً أو غير ذلك. قال صاحب اللسان: توب منضم أي: موقوم موشى، وقال: النقش: التمنمة. فكل منها يكون بالصورة أو بغيرها.

د - النحت: ٨- النحت: الأخذ من كتلة صلبة كالخجر أو الخشب بأداة حادة كالأزميل أو السكين، حتى يكون ما يبقى منها على الشكل المطلوب، فإن كان ما بقي يمثل شيئاً آخر فهو مثال أو صورة، وإلا فلا.

ترتيب هذا البحث:

٩ - يحتوي هذا البحث على مايلي:

أولاً: مايتعلق من الأحكام بالصورة الإنسانية.

(١) لسان العرب مادة: «رسم».

ثانياً: أحكام التصوير، أي: صناعة الصور.

ثالثاً: أحكام اقتناء الصور، أي: اتخاذها واستعمالها.

رابعاً: أحكام الصور من حيث التعامل والتعرف فيها.

القسم الأول: مايتعلق من الأحكام بالصورة الإنسانية:

١٠ - ينبغي للإنسان أن يعتني بتجميل صورته الظاهرة، بالإضافة إلى اعتناؤه بتكميل صورته الباطنة، ويقوم بحق الله تعالى بشكره على أنه جعل صورته.

والعناية بالصورة الباطنة تكون بالإيمان والتطهر من الذنوب والشكر لله، والتجمل بالأخلاق الحميدة.

والعناية بالصورة الظاهرة تكون بالتطهر بالوضوء والافتساح والتنظيف وإزالة التفت، والتزين بالزينة المشروعة من العناية بالشعر والملابس الحسنة وغير ذلك، (ر: زينة).

١١ - ولا يجب للإنسان أن يشوه جسمه بآلات غرض من أعضائه، أو إخراجها عن وضعه الذي خلقه الله عليه. كما لا يجب له أن يفعل ذلك بغيره، إلا حيث أذن الله تعالى بذلك وقد دلت على ذلك الآية من النهي والثناء^(٢) (ر: مثله).

(١) حديث: «من لبس من الثياب ما يغير وجهه البخاري (فتح ١/١٩٩) ط السفة» من حديث عبد الله بن بريدة الأنصاري رضي الله عنه.

من أحلى الناس صورة، وإن كان غير جميل، ولا سيما إذا رزق حظاً من صلاة الليل، فإنها تنور الوجه.

قال: وأما الجبال الظاهر فزينة خص الله بها بعض الصور عن بعض. وهي من زيادة الخلق التي قال الله فيها: ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾^(١) قال المفسرون: هو الصوت الحسن والصورة الحسنة. والقلوب مطبوعة على عينه، كما هي مقطورة على استبحانه.

قال: وكل من أجمال الظاهر وأجمال الباطن نعمة من الله تعالى تجب على العبد شكراً بالثقوى والصيانة، وبها يزداد جمالا على جماله. وإن استعمل جماله في معاصي الله قلب الله بحاسته شينا وقبحا. وكان النبي ﷺ يدعو الناس إلى جمال الباطن بجمال الظاهر، قال جرير بن عبد الله الشامي رضي الله عنه. قال لي رسول الله ﷺ: «أنت امرؤ حسن الله خلقك، فحسن خلقك». وكان النبي ﷺ أجمل الخلق وأحسنهم وجهاً. وقد مثل السراء بن عازب رضي الله عنه: «أكان وجه النبي ﷺ مثل السيف؟ فقال: لا، بل مثل القمر»^(٢).

كما لا يجل له أن يقصد تشويه نفسه بلبس ما يغير الناس منه ويخرجه عن المعتاد (ر): ألبسة).

ومن ذلك أن النبي ﷺ أهى أن يحشي الرجل في نعل واحدة، أي: في إحدى قدميه دون الأخرى^(٣). وشرع للمسلم أن يتطيب ويتعطر. وللمرأة زينتها الخاصة. وراجع مباحث (اكتحال. اختضاب. حني، الخ).

٢٢ - أما الزينة الباطنة، فقد قال ابن القيم: أجمال الباطن هو محل نظر الله من عبده وموضع عينه، كما في الحديث: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم»^(٤). وهذا الجمال الباطن يزمن الصورة الظاهرة وإن لم تكن ذات جمال، فتكسوها بها من الجمال والمهابة والخلوة بحسب ما اكتسبت روحه من تلك الصفات. فإن المؤمن يعطى مهابة وخلوة بحسب إسنه، فمن رآه هابه، ومن خالطه أحبه، وهذا أمر مشهود مانعيان. فإليك ترى الرجل الصالح ذا الأخلاق الحسنة

(١) سورة طاهر ١١

(٢) حديث: «أنت امرؤ حسن الله خلقك فحسن خلقك» أخرجه العراقي وابن عساکر في تاريخه، وضاعه العراقي كما في فيض القدر (٢/ ٥٥٠). ط المكتبة التجارية.

(٣) حديث: «مثل مكان وجه النبي ﷺ مثل السيف» نقله: المعركة البخاري (الفتح ٥٦٥/٦). ط المنسوبة.

(٤) حديث: «هى أن يحشي الرجل في نعل واحدة» أخرجه مسلم (١٦٦١/٣). ط الحلبي. من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنها.

(٥) حديث: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم» أخرجه مسلم (١٦٨٧/٤). ط المنشي. من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

السموات والأرض بالحق وصوركم فأحسن صوركم وإليه المصير^(١) وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»^(٢) وقال: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء»، فإذا فعلتم فأحسنوا الذبيحة... الحديث^(٣).

ب - تصوير المصنوعات :

١٤ - لا بأس بتصوير الأشياء التي يصنعها البشر، كمصورة المنزل والسبابة والسفينة والسجد وغير ذلك اتفاقاً. لأن للإنسان أن يصنعها، فكذلك له أن يصورها.

ج - صناعة نساويز الجهادات المغلوقة :

١٥ - لا بأس بتصوير الجهادات التي خلقها الله تعالى على ما خلقها عليه - كتصوير الجبال والأودية والبحار، وتصوير الشمس والقمر والسماء والنجوم، دون اختلاف بين أحد من أهل العلم، إلا من شذ. غير أن ذلك لا يعني

وكان يستحب أن يكون الرسول الذي يرسل إليه حسن الوجه حسن الاسم، فكان يقول: «إذا أبرأتم إليّ أبرأ فاجعلوه حسن الوجه حسن الاسم»^(١) وقد امتنع الله عباده المؤمنين في دار كرامته بحسن الصورة كما في الحديث وأول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر، والذين على آثرهم كأنهم كوكب بضياء، فلوهم عن قلب رجل واحد، يستحون الله بكرة وعصية. صورهم على صورة القمر ليلة البدر^(٢).

القسم الثاني: حكم التصوير (صناعة الصور)
أ - تحسين صورة الشيء المصنوع :

١٣ - يستحسن للصانع إذا صنع شيئاً أن يحسن صورة ذلك الشيء، إذ أن ذلك من إتقان العمل وإحسانه. وقد مدح الله تعالى نفسه بقوله: ﴿ذلك عالم الغيب والشهادة العزيز الرحيم﴾ الذي أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين^(١) وقال: ﴿خلق خلق﴾

(١) سورة الزمر / ٦

(٢) حديث: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه» أخرجه أبو يعلى كما في الجميع (٩٨/٤ - ط القدسي) من حديث عائشة. وقال الهيثمي: فيه مصعب بن ثابت، وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة.

(٣) حديث: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء» أخرجه مسلم (١٥٤٨/٣) - ط الخليلي.

(١) حديث: «إذا أبرأتم إليّ أبرأ» أخرجه الزهري من حديث يربد، وثقه السيوطي من الهيثمي صحيحه. (الملائي ١١٢/٩ - نشر دار المعرفة).

(٢) روضة المحبين وترجمة المشائين لأبي القاسم ص ٢٧ وحديث: «أول زمرة تخرج الجنة...» أخرجه البخاري (الفتح ٣١٩/٩ - ط سلسلة).

(٣) سورة البقرة ٧

د - تصوير النباتات والأشجار :

١٦ - جمهور الفقهاء على أنه لا بأس شرعاً بتصوير الأعشاب والأشجار والثمار وما ترسخ مخلوقات نباتية ، وسواء أكانت شجرة أم لا ، وأن ذلك لا يدخل فيها شيء من التصوير . ولم ينقل في ذلك خلافاً ، إلا ما روي عن مجاهد أنه رأى تحريم تصوير الشجر الثمر دون الشجر غير الثمر . فإن عباس : هذا لم يقله أحد غير مجاهد . قال ابن حجر : وأضن مجاهد ، سمع حديث أبي هريرة ، ففيه : «فَتَخَلَّقُوا ذُرَّةً»^(١) . وليلخلقوا شجرة»^(٢) فإن في ذكر الذرة إشارة إلى عاقبة روح ، وفي ذكر الشجرة إشارة إلى ما يثبت بها يؤكل ، وأما ما لا روح فيه ولا يثمر فلم يقع الإشارة إليه .^(٣)

وكراهة تصوير النباتات والأشجار وجه في

جواز صناعة شيء منها إذا علم أن الشخص المصنوعة له بعد تلك الصورة من دون الله ، وذلك كعباد الشمس أو النجوم . أشار إلى ذلك ابن عابد بن . ويستدل لحكم هذه المسألة وأن ذلك ليس مدخل في التصوير المسمي عنه بما يأتي في المسألة التالية ومبعضه .

وقد نقل ابن حجر في الفتح عن أبي محمد الجوسي أنه نقل وجه - يمنع تصوير الشمس والقمر ، لأن من الكفر من عبدهما من دون الله ، فيمنع تصويرهما كذلك . ووجهه بن حجر بعموم قول النبي ﷺ : «الإنسان بفصاهون يمتنق الله»^(٤) وقوله في الحديث القدسي : «ومن أظلم من ذهب يخلق خلقاً كخلقى»^(٥) فإنه يتناول ما فيه روح وما لا روح فيه . عبر عن هذا مؤلفاً وخاص بما فيه روح كما يأتي .^(٦)

(١) الرد بالذرة في الحديث الثملة تصغيره كما في الصحيحين .

(٢) حديث : «ليخلقوا ذرة ، وليخلقوا شجرة» أخرجه الشيخان في (الفتح ٣٨٥/١٠ - ط هـ) . وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) لأن من مجاهد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنف (ط الهند بوساي الفوار السنية ١٢٩٩ هـ : ٥٠٧/٨) ونقله عنه فكتبر ، انظر مثلاً : فتح الباري ٣٩٥/١٠ (كتاب الناس ب ٢٧) ، وانظر أيضاً : مطهراني في الدر ١/٩٧٢ ، وشرح المنهاج بحثاً للتبريزي ٢٩٧/٣ ، وابن عابد بن ١/٢٩١ ، وشرح الإقناع للنسخ منصور البهوتي . نوابين : مكتبة التمر الحديثة ٢٨٠/١ ، والشرح الكبير بحاشية الترمذي ٢٣٨/٢ .

(٤) حديث : «الإنسان بفصاهون يمتنق الله أخرجه البخاري (الفتح ٣٨٧/١٠ - ط السنية) ومسلم ١٦٦٨/٣ - ط الحلي) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٥) حديث : «ومن أظلم من ذهب يخلق خلقاً كخلقى» أخرجه الشيخان في (مفترج ٣٨٥/١٠ - ط السنية) . ومسلم ١٦٧١/٣ - ط الحلي .

(٦) ابن عابد بن ١/٢٣٥ ، وحاشية مطهراني في الدر المختار ١/١٧١ ، وشرح المنهاج للتبريزي وحاشية القدسي عليه ٣/٢٩٧ ط حلي ، وحاشية الدرر في شرح الفتح الكبير للتبريزي المأثور ٢/٣٣٨ ط حلي ، وفتح الباري ١/٣٩٤ ط السنية .

مذهب أحمد، والمذهب عنى خلافه^(١).

وقد احتج الجمهور بأن النبي ﷺ قال: «ومن صور صورة في الدنيا كلف أن ينسخ فيها الروح، وليس بنافع»^(٢)، فخص النبي بقية الأرواح وليس الشجر منها، وبحديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه عن المصور عن التصوير، ثم قال: «وإن كنت فاعلا فصور الشجر وما لا روح فيه» قال الطحطاوي: «ولأن صورة الحيوان لما أصبحت بعد قطع رأسها - لأن لا تعيش بدونها - دل ذلك على إباحة تصوير ما لا روح فيه أصلا»^(٣) بل إن في بعض روايات حديث عائشة رضي الله عنها أن جرير بن عبد الله البجلي قال للنبي ﷺ: «مُرُّ برأس النخل فليقطع حتى يكون كهنة الشجرة»^(٤) فهذا تنبيه على أن الشجرة في الأصل لا يتعدى النبي بتصويرها. هذا ما يذكره الفقهاء في الاستدلال على أنه لا يحرم تصوير الشجر ولتبات وما لا روح فيه.

(١) الأ. ب. انظره لايز منقح ٣/ ١٤٤.

(٢) حديث «من صور صورة في الدنيا...» أخرجه البحاري (الفتح ١٠/ ٣٩٣) ط. الشعب، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) فتح الباري ١٠/ ٣٩٤، ٣٩٥، والطحطاوي على الدر المختار ١/ ٣٧٤.

(٤) حديث «مُرُّ برأس النخل فليقطع حتى يكون كهنة الشجرة» أخرجه أبو داود ٤٠٨٨/ ٢ - تحقيق هرب هيد وعباس، والسبكي ٥/ ١٦٥ - ط. الحلبي، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقال: «حدثت حسن صحيح».

وفي مستند أحمد من حديث علي رضي الله عنه أن جرير بن عبد الله قال للنبي ﷺ: «إنها ثلاث: لم ينج عليك فلنك ما دام فيها واحد منها: كلب، أو حنابلة، أو صورة روح»^(١).

هـ - تصوير صورة الحيوان أو الإنسان:

١٧ - هذا النوع من التصوير رفيه اختلاف بين الفقهاء وتصيل يتبين فيما يلي، وإلى هذا النوع خاصة بصرف قول من يطلق تحريم التصوير، دون غيره من الأنواع المتقدم ذكرها.

التصوير في البيانات السابقة.

١٨ - قال مجاهد في قوله تعالى في حق سفيان عليه السلام: «وطاعة الجن له...» يعملون له ما يشاء من محراب وتماثيل وجفان كالجواب»^(٢) قال: كانت صور من نحاس أخرجه الطبري وقال قتادة: كانت من لرجاج واحطب أخرجه عبد الرزاق. قال ابن حجر: كان ذلك جائزا في شريعتهم، وكانوا يعملون أتمكال الأنبياء والمصلحين منهم على همتهم في تعبادة ليعبدوا كعبتهم. وقد أمر العالية: «لا يكن ذلك في شريعتهم حراما» وقال مثل ذلك لخصاص.

(١) حديث «إنها ثلاث: لم ينج عليك فلنك ما دام فيها».

أخرجه أحمد ٨٥/ ١ - ط. البنية، وفي إسناده جهالة (التهذيب للذهبي ١٤/ ٢٩٨) ط. الحلبي.

(٢) حرره صبا ١٣/ ١٣.

تعالى . لقوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَتَعْصُونَ مَا يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَخِلَافُكُمْ وَمَا يَعْمَلُونَ ﴾^(١) وتقول النبي ﷺ : «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام»^(٢)

- وأصبح الصائليون بالإباحة بقوله تعالى في حق منبهم عليه السلام . ﴿ يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب ﴾^(٣) قالوا : وشرع من قبلنا شرع لنا لقوله تعالى : ﴿ أولئك الذين هدانا الله فهداهم اقتده ﴾^(٤)

وسندلوا بقول النبي ﷺ في حق المصوريين والذين يصاؤون بخلق الله^(٥) وفي بعض الروايات «الذين يشبهون بحق الله» وقول النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى : «ومن أظلم ممن ذهب بخلق حلفت كخلقني فليخلفوا حسة ، أو ليخلفوا ذرة»^(٦) قالوا : ولو كان هذا على ظاهره لاقتضى تحريم تصوير الشجر والحباك والشمس والقمر ، مع أن ذلك

قال ابن حجر : ولكن ثبت في الصحيحين أن أم حبيبة وأم سلمة رضي الله عنهما ذكرنا للنبي ﷺ كتبتة رأينا بأرض الحبشة ، فذكرنا من حسنات وتصاوير فيها ، فقال النبي ﷺ «أولئك قوم كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا ، وصوروا فيه تلك الصور . أولئك شرار الخلق عند الله»^(٧)

قال : فإن ذلك يشعر بأنه لو كان حائزا في شريعتهم ما أطلق على الذي فعله أنه شر الخلق ، هكذا قال . لكن الأظهر أنه ذمهم لبناء المساجد على القبور ، ولجعلهم الصور في مساجد ، لا لخلق التصوير ، ليوافق الآية^(٨) والله أعلم .

تصوير صورة الإنسان والحيوان في الشريعة الإسلامية .

١٩ - اختلف العلماء في حكم تصوير ذوات الأرواح من الإنسان أو الحيوان على ثلاثة أقوال :

٢٠ - القول الأول : إن ذلك غير حرام . ولا يجرم منه إلا أن تصنع صنما يعبد من دون الله

(١) حديث . وأولئك قوم كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا ، وصوروا فيه تلك الصور . أولئك شرار الخلق عند الله»^(٧)

(٢) فتح الباري - (٣/٣٨٦) كتاب الطهارة ب (٨٨) . وأحكام السفر في مجلدات ٣/٣٧٠ نشر نظرية الأوقات بالخطوط سنة ١٣٣٨ هـ ، في تصوير صورة صبا

(١) سورة المائدة / ٩٥ - ٩٦

(٢) حديث : «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام» أخرجه البخاري (الفتح ١/١٢١، ط : النفيسة)

ومسلم (٣/١٢٠٧، ط : الحلبي) .

(٣) سورة صبا / ١٢

(٤) سورة الأنعام / ١٠

(٥) الحديث تقدم تحريمه (ق / ١٥)

(٦) حديث : «ومن أظلم ممن ذهب بخلق حلفت كخلقني فليخلفوا حسة ، أو ليخلفوا ذرة» قالوا : ولو كان هذا على ظاهره لاقتضى تحريم تصوير الشجر والحباك والشمس والقمر ، مع أن ذلك

نقلوه عن قوم^(١) ولم يعينهم . من أجل ذلك فإن هذا القول بفضل ذكره الفقهاء في كتبهم المطولة والمختصرة ، ويقتضون في ذكر الخلاف على الأنوال الآتية :

٢٢ - القول الثاني : وهو مذهب المالكية وبعض السلف ، ووافقه ابن حزم من الحنابلة ، أنه لا يحرم من التصوير إلا ما جمع الشروط الآتية :
الشرط الأول : أن تكون صورة الإنسان أو الحيوان بما له ظل ، أي تكون نقالا مجسدا ، فإن كانت مسطحة لم يحرم عملها ، وذلك كالمقوش في جدار ، أو ورق ، أو نحاس . بل يكون مكروها .

ومن هنا نقل ابن العربي الإجماع على أن تصوير ماله ظل حرام .

الشرط الثاني : أن تكون كاملة الأعضاء ، فإن كانت ناقصة عضو عما لا يبش الحيوان مع فقدته لم يحرم ، كما لو صور حيوان مقطوع الرأس أو غروقي البطن أو الصدر .

لا يحرم بالاتفاق ، فتعين منه على من قصد أن يتحدى صنعة الخالق عز وجل ويفتري عليه بأنه يخلق مثل خلقه .

٢١ - واستدلوا بقوله ﷺ في حق المصورين وإن أشد الناس عذابا عند الله يوم القيامة المصورون^(٢) قالوا : لو حمل على التصوير افتخار لكان ذلك مشكلا على قواعد الشريعة . فإن أشد ما فيه أن يكون معصية كسائر المعاصي ليس أعظم من الشرك وقتل النفس والزنا ، فكيف يكون فاعله أشد الناس عذابا ، فتعين حله على من صنع التماثيل لتجبد من دون الله .

- واحتجوا أيضا بما يأتي من استعمال الصور في بيت النبي ﷺ وبيوت أصحابه ، ومن جهة ذلك تصانهم بالندائير الرومية والنداهم الفارسية دون تكبير ، وبالأحوال القروية للاستعمال الواقع منهم مما يرد ذكره في تصاعيف هذا البحث ، دون تأويل .

وقد نفل الألوسي هذا القول في تفسيره عند تفسير الآية ١٣٦ من سورة بآ ، حيث ذكر أن الحسن بن مكي بن أبي طالب وابن انصر من

(١) تفسير الألوسي للسمي روح المعاني والقاهرة ، إدارة الطباعة الخيرية ١٣٩٥هـ ، ١٩/٣٤ . ونسب في مجلة الوحي الإسلامي (سنة ١٣٨٧هـ العدد ٢٩ ص ٥٧ ، ٥٨) في مقال السيد محمد رجب البلي إلى الشيخ جعفر حناويش

(٢) حديث : وإن أشد الناس عذابا عند الله يوم القيامة المصورون ، أخرجه البخاري (المفتح ١٠/٣٨٢ ط السلفية) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه

وهذا التحريم عند الجمهور هو من حيث الجملة. ويستثنى عندهم بعض الحالات المقتضى عليها أو المختلف فيها مما سيذكر فيما بعد.^(١)
- والتصوير المحرم صرح الحنابلة بأنه من الكبائر. قالوا: لما في الحديث من التوسع عليه بقول النبي ﷺ «إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون».^(٢)

أدلة القولين الثاني والثالث بتحريم التصوير من حيث الجملة:

٢٤ - استند العلماء في تحريم التصوير من حيث الجملة إلى الأحاديث التالية:

الحديث الأول: عن عائشة رضى الله عنها قالت: «قدم رسول الله ﷺ من سفر، وقد سرت سهوة لي بفراش فيه تمثال، فلما رآه رسول الله ﷺ هنك، ونبول وجهه. فقال: يا عائشة: أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين

الشرط الثالث: أن يصنع الصورة بما يدوم من الحديد أو النحاس أو الحجارة أو الخشب أو نحو ذلك، فإن صنعه بما لا يدوم كقشر بطيخ أو عجين لم يحرم، لأنه إذا شق تقطع. على أن في هذا التسرع عندهم خلافاً، فقد كان الأكثر منهم: يحوم ولو كان بما لا يدوم.

ونقل قصر التحريم على ذوات العقل عن بعض السلف أيضاً كما ذكره النووي.^(١)

وقال ابن حبان من الحنابلة: المراد بالصورة أي: المحرمة ما كان لها جسم مصوغ له طول وعرض وعمق.

٢٣ - القول الثالث: أنه يحرم تصوير ذوات الأرواح مطلقاً، أي سواء أكان للتصويرة طل أولم يكن. وهو ما ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة. وتشدّد النووي حتى ادعى الإجماع عليه. وفي دعوى الإجماع نظري لم يعلم بما يأتي. وقد شكك في صحة الإجماع ابن نجيم كما في الطحطاوي على قدره، وهو ظاهره لما تقدم من أن الملائكة لا يرون تحريم الصور المسطحة لا يختلف المذهب عندهم في ذلك.

(١) من حليل، وعليه شرح المنذر ومكتبة المدسوقي ٣٣٧/٢، ٣٣٨، وهذه الأليات للصفار في شرح منظومة الألباء ١٨٠/١، وشرح النووي على صحيح مسلم، القاهرة، الطبعة المصرية ١٣١٩ م مكتب البابا ١١/١، ٨٠، وضع ابازي ٣٨٨/١.

ولم نجد من ينص على ما نقل عن ابن قيس في أحكام القرآن قلنا في غير ذلك من كتبه.

(١) الطحطاوي على الشر المنذر ٢٧٣/١، ولأم للشافعي، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٨١ هـ، ١٨٢/١، والزواجر عن ارتكاب الكبائر لأن حجر المنبر شافعي ٢٨٢/٢، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للدرودي، الخليل، القاهرة، مطبعة أنصار السنة ١٧٤/١.

(٢) تنصاف القضاء للمدني شرح الإقناع للحجازي الخليل، (طبعة باض)، مكتبة العصر الحديثة ١٣٧٩/١، ٢٨٠، والأدب الشرعية لأن منقح ١٢٣/١ وقد تقدم مرجع الحديث ٢١.

من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما

الحديث الثاني: عن عائشة رضي الله عنها قال: «واعد رسول الله ﷺ جبريل أن يأتيه في ساعة، فحاضت تلك الساعة ولم يأتها». قالت: وكان بيده عصا فطرحها، وهريقول: ما يخلف الله وعده ولا رسله. ثم التمت، فإذا جرو كلب تحت سرير، فقال: متى دخل هذا الكلب؟ فقلت: والله ما دريت به. فأمر به فأخرج، فجاءه جبريل، فقال له رسول الله ﷺ: وعديتي فجلست لك ولم تأتي؟ فقال: معني الكلب الذي كان في بيتك. إن لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة. (١٦)

وروي ميمونة رضي الله عنها حادثة مثل هذه، وفيها قول جبريل: «إن لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة». (١٧)

وروي علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي ﷺ أخبره بحادثة جبريل، وما قال له. وروي القصة أيضا أبو هريرة رضي الله عنه.

بعضهم من يخلق الله. قالت عائشة: ففطعننا فحملنا منه وسادة أو سادتين. وفي رواية أنه قال: «إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يشبهون بخلق الله» (١٨). وفي رواية أخرى قال: «إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة، ويقال لهم: أحيا ما خلقتم».

وفي رواية: «إنها قالت: فأخذت السم فجمعتها مرفقة أو مرفقتين، فكان يرتفع بهما في البيت». وهذه الروايات متفق عليها. (١٩) هذا وإن قوله ﷺ: «إن أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون» رواه الشيخان أيضا مرفوعا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. (٢٠)

وقوله: «إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم: أحيا ما خلقتم» رواه أيضا

(١٦) حديث. «ابن عائشة، أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يشبهون بخلق الله». أخرجه البخاري (الفتح ١٠/٣٨٧ ط السلفية) ومسلم (١٦٦٨/٣ ط المحلى).

(١٧) حديث. «إن أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يشبهون بخلق الله». أخرجه مسلم (١٦٦٨/٣ ط المحلى) وحديث. «إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة». أخرجه البخاري (الفتح ١٠/٣٨٩ ط السلفية) ومسلم (١٦٦٩/٣ ط المحلى) ورواية. «ولقد أتى السم فجمعتها مرفقة». أخرجه مسلم (١٦٦٩/٣ ط المحلى).

(١٨) الحديث تقدم بحريه ج ٢٢

(١٦) حديث «واعد رسول الله ﷺ جبريل...» أخرجه البخاري (الفتح ١٠/٣٩١ ط السلفية) ومسلم (١٦٦٨/٣ ط المحلى).

(١٧) حديث «إن لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة» أخرجه مسلم (١٦٦٨/٣ - ١٦٦٩/٣ ط المحلى)

تعطيل تحريم التصوير :

٢٥ - اختلف العلماء في علة تحريم التصوير وجوه :

الوجه الأول : أن العلة هي ما في التصوير من مضاهاة خلق الله تعالى . وأصل التعطيل بذلك وارد في الأحاديث المتقدمة ، كلفظ حديث عائشة رضي الله عنها : «الذين يضاؤون بخلق الله»^(١) وحديث أبي هريرة رضي الله عنه : «ومن أظلم من ذهب بخلق خلقا كخلق الله»^(٢) ويشهد لذلك حديث : «من صور صورة كلف أن ينفخ فيها الروح»^(٣) وحديث : «أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون» . يقال هم : أحيا ما خلقهم»^(٤).

وعما يكثر على التعطيل بهذا أمران :

الأول : أن التعطيل بهذا يقتضي منع تحريم تصوير الشمس والقمر والجبال والشجر وغير ذلك من غير ذوات الأرواح .

والثاني : أن التعطيل بذلك يقتضي أيضا منع تصوير لعب البنات والعصاة المقطوع . وغير

الحديث الثالث : عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه دخل دارا تبني بالمدينة لسعيد ، أو لمروان ، فرأى مصورا يصور في الدار ، فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول : «قال الله تعالى : ومن أظلم من ذهب بخلق خلقا كخلق الله ، فليخلقوا ذرة ، أو ليخلقوا حبة ، أو ليخلقوا شعيرة»^(١).

الحديث الرابع : عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه جاء رجل فقال : إني رجل أصور هذه الصور فأتني فيها . فقال : ادن مني ، فدنا منه ، ثم قال : ادن مني ، فدنا منه ، حتى وضع يده على رأسه ، وقال : أنشك ما سمعت من رسول الله ﷺ . سمعت رسول الله ﷺ يقول : «كل مصور في النار . يجعل له بكل صورة صورها نفسا ، فيحسب في جهنم» . ثم قال : إن كنت لا بد قاعلا فاصنع الشجر وما لا نفس له»^(٢).

الحديث الخامس : عن أبي الهياج الأسدي أن عليا رضي الله عنه قال له : «ألا أبشك على ما يعني عليه رسول الله ﷺ : ألا تدع صورة إلا طمستها ، ولا قبر مشرفا إلا سويته»^(٣).

(١) أخرجه هذه الرواية ورواية يشبهون بخلق عبد الرحمن بن القاسم عن عائشة . وحديثه في صحيح البخاري وكتاب القصاص ب (٩١) وسلم (البصاح ٩١ ، ٩٢) والنسائي (زينة باب ١٦٦) وأحمد (٣٦/٦) ، ٨٣ ، ٢١٩ .

(٢) الحديث تقدم تحريمه في الفقرة السابقة .

(٣) الحديث تقدم تحريمه في ١٩ .

(٤) الحديث تقدم تحريمه في ١٥ .

(١) الحديث تقدم تحريمه في ١٥ .

(٢) حديث : «كل مصور في النار» . أخرجه مسلم (٣/ ١٩٧ ط الحلي).

(٣) حديث : «ألا أبشك على ما يعني به رسول الله ﷺ» . أخرجه مسلم (٢/ ٦٦٦ ، ٦٦٧ ط الحلي).

ومما يحقق هذا ما توحي به رواية أبي هريرة رضي الله عنه أن الله تعالى يقول في الحديث القدسي : «ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقا فخلط بخلق الله» فإن ذهب بمعنى قصد ، بذلك فسرها ابن حجر^(١) وبذلك يكون معناها أنه أظلم الناس بهذا القصد ، وهو أن يقصد أن يخلق كخلق الله تعالى .

وبل الخصائص قولاً أن المراد بهذه الأحاديث «من شبه الله بخلق» .

٢٦ - الوجه الثاني : كون التصوير وسيلة إلى المصوفي غير الله تعالى بتعظيمه حتى يتول الأمر إلى الضلال والافتتان بالصورة ، فتبعد من دون الله تعالى . وذلك أن النبي ﷺ بعث والناس ينصبون غنايل يعبدونها ، يزعمون أنها تقرهم إلى الله تعالى ، فحساء الإسلام محطاً للشرك والوثنية ، معل أن شعاره الأكبر (لا إله إلا الله) وسفهاً لعقولهم ، هؤلاء . ومن المصالح التي سلكها الشريعة الحكيمة لذلك - ما لإضافة إلى الحجية والبيان والسيف واللسان - أن جاءت إلى ما من شأنه أن يكون وسيلة إلى الضلال ولا منفعة فيه ، أو منعه أقل ، فمعت إتيانه ، قال ابن العربي : والذي أوجب النهي عن التصوير في شرع - والله أعلم - ما كانت الحرب عليه من عبادة الأوثان والأصنام ، فكانوا يصورون

ذلك مما استثناء انعماء من قصبة التحريم . من أجل ذلك نعت بعض العلماء ، إلى أن المقصود بالتعليل بهذه العلة من صنع الصورة متحدياً قدرة الخالق عز وجل ، ورأى أنه قادر أن يخلق كخلق الله ، غير أنه تعالى عجزه يوم القيامة ، بأن يكلفه أن ينفخ الروح في تلك الصور .

قال النووي : «ما رواية وأشد عذابه فهي محاولة على من فعل الصورة لتعبد ، وكفى : هي فيمن قصد المعنى الذي في الحديث من مضاهاة خلق الله ، وعقد ذلك ، فهذا كافر له من أشد العذاب ما للكفار ، ويردد عذابه بزيادته كثرة»^(٢) .

وتأييد التعليل بهذا بأن الله تعالى قال شبهها بذلك في حق من ادعى أنه ينزل مثل ما أنزل الله ، وأنه لا أحد أظلم منه ، فقال تعالى : «ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو قال أوحى إلي ولم يوح إليه شيء ، ومن قال سأنزل الله مثل ما أنزل الله»^(٣) فهذا فيمن ادعى مساواة الخالق في أمره ووجبه ، والأول فيمن ادعى مساواته في خلقه ، وكلاهما من أشد الناس عذاباً .

(١) شرح النووي على صحيح مسلم وكتاب التلبيس

الخلاف بين العلماء

رساء على هذا الوجه رأى بعض العلماء أن النبي ﷺ عبده أولاً وأمر بكسر الأوتار ونطح الصور. ثم لما عرف ذلك الأمر واشتهر وحسن في الصور المسطحة وقال: «إلا رقها في ثوب».

٢٧ - الوجه الثالث أن العلة مجرد الشئ يفعل المشركين الذين كانوا يحتنون الأصنام ويعبدون، ولولم يقصد المصور ذلك، ولولم تعد الصورة التي يصنعها، لكن الخذل شيعة بنحو أن كمالاً يساعده الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها، لئلا تكون في ذلك مثل من يسجد لها حينئذ. كما قال النبي ﷺ: «فإنه يسجد لها حينئذ الكفار»^(١) فكرهت الصلاة حينئذ لما فيه المشابهة من الموافقة. أشار إلى هذا المعنى ابن تيمية - رحمه الله - ابن حجر حين قال: إن صورة الأصنام هي الأصل في مع الصور^(٢) لكن إذا قيل بهذه اللمعة فهي لا تقتضي أكثر من الكراهة.

ويعبدون، ففطخ الله الذريعة، وحى الثابت.

ثم أشار ابن العربي أن التعليل بالمضاهاة وهو منصوص، لا يجمع من التعليل بهذه العلة المستبعدة. قال: «من عن الصورة، وذكر علة انشئه خلق الله، وبهها زيادة على هذا عاداتها من دون الله، فمنه على أن عملها معصية، فما ضلكت عاداتها»^(٣).

واسند القائلون بهذا الوجه في التعليل إلى ما في صحيح البخاري في تفسير سورة نوح، معترف. عن عبد الله بن عباس في: «وذا نوحا، ويحيى، ويونس، ويعقوب، وسر قال: «هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى إليهم أن قومهم: أن يصوروا إلى تماثيلهم التي كانوا يجلسون إليهم أصناماً، ويسمونها بأسمائهم، ففعلوا، فلم يعبد، حتى إذا حلت أبلتكم، ونسخ العلم، عبادت»^(٤).

أكرر إلى أي مدى أزدت التسريعة المتع من التصوير لتكفيل سد الذريعة، هي إلى منع الصور مطلقاً، أو مع الصور المنصوبة دون غير المنصوبة، أو مع الصور المجسمة التي لها ظل، لأني كنت تعبد؟ هذا هو موضع

(١) حديث: «ومن عبده يسجد لها المكفرون» أخرجه مسلم (٥٧١: ٥٧٢ هـ) في حديث عمرو بن عبد الحميد عن

(٢) انصاف الصراط المستقيم للعامة أصحاب المصنفين: المصنفين، معطاة أصنام الله المعصية. (١٣٦٩ هـ)

ص ٩٣، وفق الديري (١٠٠: ٢٩٥)

وفي نسخة المساء قال الشيخ رحمه الله وشيخه صاحب هذه هي العلة المحذرة في الحریم سنة ١٢٢٠ هـ اجلد (١١٠: ٥٥)

(١) أحكام القرآن لابن العربي (١: ١٥٨٨)

(٢) المثل ابن عباس أخرجه البخاري (فتح الباري ١: ٦٦٦ ط المجلد). وانظر تفسير ابن كثير والطبري في تفسير الآية من سورة نوح، حيث نقلوا روايات أخرى

العجيب، على خلاف وتفصيل يبين في المباحث التالية.

ثانياً: صناعة الصور المسطحة:

القول الأول في صناعة الصور المسطحة:

٣٠ - مذهب المالكية ومن ذكر معهم جواز صناعة الصور المسطحة مطلقاً، مع الكراهة. لكن إن كانت فيما يمتنع فلا كراهة بل خلاف الأولى. ونزول الكراهة إذا كانت الصور مقطوعة عضو لا تبقى الحياة مع فقد.

٣١ - ومن الحجج لهذا المذهب مايلي:

(١) حديث أبي طلحة وعنه زيد بن خالد الجهني، ورواه سهل بن حنيف الصحابي رضي الله عنهم، أن النبي ﷺ قال: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة، إلا رقبتي في ثوبه»^(١) فهذا الحديث مقيد، فيحمل عليه كل ماورد من النهي عن التصوير ولعن المصورين.

(٢) حديث أبي هريرة مرفوعاً أن النبي ﷺ قال: يقول الله تعالى: «يا أيها الناس، ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقاً كخلقى، فليخلفوا ذرة، أو ليخلفوا حبة»^(٢).

٢٨ - الوجه الرابع: أن وجود الصورة في مكان يمنع دخول الملائكة إليه. وقد ورد النص على ذلك في حديث عائشة وحديث علي.

وردة التعليل بهذا كثر من العلماء، منهم الجنبلة، كما يأتي، وقالوا: إن تنصيب الحديث على أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة لا يقتضي منع التصوير، كالجنازة، فإنها تمنع دخول الملائكة أيضاً لما في بعض الروايات ولا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا كلب ولا جنب^(٣) فلا يلزم من ذلك منع الجنابة.

ولعل امتناع دخول الملائكة إليها هو لكون الصورة محرمة، كما يحرم على المسلم أن يجلس على مائدة يدار عليها الخمر، فامتناع دخولهم أثر التحريم، وليس علة. والله أعلم.

تفصيل القول في صناعة الصور:

أولاً: الصور المجسمة (ذوات الظل).

٢٩ - صناعة الصور المجسمة محرمة عند جمهور العلماء اتخذوا بالأدلة المساندة.

ويستثنى منها ماكان مصنوعاً كالعبة للصغار، أو كان منها، أو كان مقطوعاً منه عضو لا يعيش بدونه، أو كان مما لا يدوم كصور الخسوف أو

(١) حديث: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة، إلا رقبتي»

توبه أخرجه البخاري (الفتح ٢٨٩/١٠ ط الشافعية).

ومسلم (١٩٦٥/٣ ط الحلبي).

(٢) الحديث تقدم بترجيحه ص ٦٥

(٣) حديث: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا كلب

ولا جنب» أخرجه أبو داود (٣٨٤/٤) صحيح عزت عبيد

دعاس. وفي إسناده جهالة. (الميزان للمعني ٢٤٨/٤ ط

الحلبي)

ويوضح هذا المعنى جلياً حديث سمينة رضي الله عنه مولى النبي ﷺ، أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه دعا النبي ﷺ إلى بيته، فجاء فوضع يده فرجع، فقالت فاطمة لعلي: أخفه فانظر ما رجعه. فتمعه، فقال: يا رسول الله ما ذلك؟ قال: «إنه يس لي». أو قال: لبي - أن يدخل بيته مروقاً.^(١)

ورواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عبد البخاري وأبي داود وفي روايته: «فرأى سراً موشياً»، وفيها أنه ﷺ قال «مالك ولذني، ما لنا وللقوم» فقالت فاطمة فما تأمرنا فيه؟ قال: «توسلن به إلى أهل حاجته»^(٢) وفي رواية لساني أنه كان في السفر تصاور.^(٣)

(٤) استعمال النبي ﷺ وأصحابه الدليل الرومية والدرهم الفارسية وعليها صور ملوكهم ولم يكن عندهم نفوذ غيرها إلا الفلوس. وقد ضرب عمر بن الخطاب رضي الله عنه - على ما تذكره الكتب مؤتفة في تاريخ النفوذ - الدرهم على النسكة الفارسية، فكان فيها الصور.

(١) حديث «إنه يس لي» أو قال لبي - أنه دخل بيت من وفاء أخرجه أبو داود (١٢٣/٤) - تحقيق عزت عبيد دماسي - وصححه ابن حبان شعراً (ص ٢٥٢) - موارد الطيب - ط السليمانية.

(٢) حديث «مالك ولذني» ما لنا وللقوم أخرجه البخاري (الفتح ٢٢٨/٥ ط السليمانية) وأبو داود (٢٨٩/٤) - تحقيق عزت عبيد دماسي.

(٣) جامع الأصول ٨٥١/١

روحه الاحتجاج به: أن الله تعالى لم يخلق هذه الأحياء سطوحاً، بل اخترعها عمداً.^(١)
(٣) استعمال الصور في بيت النبي ﷺ، كما تقدم أنها جعلت السفر مرفقته، فكان يرتفق بها، وفي بعض الروايات «وإن فيها الصورة». وفي «عص روایات الحديث» قالت: كان له سر فيه ثياب طائر، وكان الداخل إذا دخل منزله، فقال في النبي ﷺ: «حوي هذا، فزني علماً» حدث فرئيسه، «ذكرت الدنيا»^(٢) فعلى بذلك، وكان يخبئ حريصاً على ألا يشغله أمر الدنيا ويخرجها عن المدعوة إلى الله والتعرج لسانه. وذلك لا يقتضئ التحريم على أمته. وفي رواية نس رضي الله عنه أنه قال لما: «أنيطي عا قراءك غداً» فإن تصويره لا تزال تعرض في في صلاتي^(٣) وعمل في رواية ثالثة بغير هذا عندما عتق الأثر فقال «بإعانة لا تستري الخداه»^(٤) وقال «إن الله لم يأمرنا أن نكسو الخدرة والطين»^(٥).

(١) دمر هذا المتن ابن حجر في (الصح ٢٨٩/١)

(٢) حديث «حوي هذا» - نقله كلباً دخل فرئيسه وكرت الدنيا - أخرجه مسلم (١٦٦٦/٣) ط السليمانية

(٣) حديث «أنيطي عا قراءك غداً» - قاله - وأخرجه سنن أبي الفتح (١٨٤/١) ط السليمانية.

(٤) حديث «بإعانة لا تستري الخداه» أخرجه الصحاح في شرح معاني الآثار (٢٨٣/١٤) ط مطبعة الأيوبي (لخدية)

(٥) حديث «إن الله لم يأمرنا أن نكسو الخدرة والطين» - أخرجه مسلم (٢٦٦٩/٣) ط الحلبي من حديث عائشة رضي الله عنها

قائضا إحدى يديه باسطا الأخرى. وعن القاسم قال كان نقش خاتم عبد الله ديبان، وكان نقش خاتم حذيفة بن اليمان رضي الله عنه كركبان، وروي أن نقش خاتم أبي هريرة رضي الله عنه ديبان.^(١)

ونقل ابن أبي شيبة بسنده عن ابن عون أنه دخل على القاسم بن محمد بن أبي بكر أنصديق رضي الله عنهم وهو بأعلى مكة بيته، قال: فرأيت في بيت حجلة فيها تصاوير القدس والعنفاء. قال ابن حجر: والقاسم بن محمد أحد فقهاء المدينة، وهو روى حديث عائشة، وكان من أفضل أهل زمانه.^(٢)

وروى أحمد بسنده عن المسور بن مخرمة رضي الله عنه قال: دخلت على ابن عباس رضي الله عنهما أعوده من وجع كان به. فقلت: فما هذه التصاوير في الكاتون؟ قال: ألا ترى قد أحرقناها بالنار. فلما خرج لسور قال: انظروا رموس هذه التبريل. قالوا: يا أبا العباس لو ذهب بها إلى السوق كان أنفق لها. قال: لا. فأمر بقطع رموسها.^(٣)

وضرب الدنانير معاوية رضي الله عنه وعليها الصور بعد، أن يح بها المصائب، وضربها عبد الملك وعليها صورته مقلدا سيفاً، ثم ضربها عبد الملك والوليد خالية من الصور.^(٤)

(٥) ما نقل عن بعض الصحابة والتابعين من استعمال الصور في المنصور وغيرها من الطلحات. من ذلك استعمال زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه للمنصور ذات الصورة، وحديث في الصحيحين. واستعمله أبو طلحة رضي الله عنه وأقره سهل بن حنيف رضي الله عنه، وحديثهما في الموطأ وعند الترمذي والنسائي. راغمعدوا على ما روه عن النبي ﷺ من قوله «إلا رقيا في ثوب».

وأخرج ابن أبي شيبة عن عروة بن الزبير أن عروة كان يتكىء على المرافق (الوسائد) التي فيها تصاوير الطير والرجال.^(٦) وروى الطحاوي بإسناديه أن نقش خدم عمران بن حصين أنصحابي رضي الله عنه كان رجلا مقلدا سيفاً. وأن نقش خاتم التيمان بن مقرن رضي الله عنه قائد قطع فارس، كالإيلا

(١) راجع غذا كتاب: الديار الإسلامي في الحنف العربي. للسيد ناصر التفتتني، بغداد: المطبع العلمي العربي ١٣٧٦ هـ ص ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، ٨٢. وكتاب النفوذ القربية وعلوم التمنيات لآستان الكرملي وفي حقه كتاب المقرري في نفوذ الإسلامية

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ١٨-٦٠ ط الحد

(١) معلى الآثار للطحاوي ٢٦٣/١، ٢٦٦

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، ط الحد ١٨-٦٠، ونقله ابن حجر

في التلخ ٢٨٨/١٠

(٣) مسند أحمد ١٨-٢٠

القول الثاني في صناعة الصور غير ذوات الظل
(أي المسطحة):

٣٢ - إنها محرمة كمصناعة ذوات لظل. وهذا قول جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة، ونقل عن كثير من السلف. واستثنى بعض أصحاب هذا القول الصور المنطوقة والصور الممتلئة وأشياء أخرى كما سيأتي في بقية هذا البحث.

واحتجوا للحريم بإطلاق الأحاديث الواردة في لعن النبي ﷺ للمصورين، وأن الصور يعذب يوم القيامة بأن يكلف بنفخ الروح في كل صورة صورها. خرج من ذلك صور الأشجار ونحوها مما لا روح فيه بالأدلة السابق ذكرها، فيبقى ما عداها على التحريم. قالوا: وأما الاحتجاج لإباحة صنع الصور المسطحة باستعمال النبي ﷺ الرسولين اللتين فيها الصور، واستعمال الصحابة والتابعين لذلك، فإن الاستعمال المصورة حيث حاز لا يعني جواز تصويرها، لأن النص ورد بتحريم التصوير ولعن المصور، وهو شيء آخر غير استعمال ما فيه الصورة. وقد علل في بعض الروايات بمضاهاة خلق الله والتشبيه به، وذلك إثم عبر متحقق في الاستعمال^(١).

ثالثاً: الصور المقطوعة والصور النصفية ونحوها:

٣٣ - تقدم أن المالكية لا يرون تحريم تصوير الإنسان أو الحيوان - سواء أكانت الصورة تمثلاً مجسماً أو صورة مسطحة - إن كانت ناقصة عضو من الأعضاء الطامسة مما لا يعيش أخيراً بدونه. كما لو كان منقطع الرأس - لو كان مخروفاً البطن أو الصدر.

وكذلك يقول الحنابلة، كما جاء في النفي: وإذا كان في ابتداء التصوير صورة بدن بلا رأس أو رأس بلا بدن، أو جعل له رأس وسائر بدنه صورة غير حيوان، لم يدخل في النهي. وفي الفروع: إن أزيل من الصور ما لا يبقى أخيراً معه لم يكره، في المنصوص. ومثله صورة شجرة ونحوه ونحوها، وكذا تصويره^(٢).

وهذا مذهب الشافعية أيضاً، ولم يثل بينهم في ذلك خلاف إلا ما أشد به المتولي، غير أنهم اختلفوا فيما إذا كان المقطوع غير الرأس وقد بقي الرأس. والراجح عندهم في هذه الحالة التحريم، جاء في أسنى نظمائه وحاشيته للرملي: وكذا إن قطع رأس الصورة - قتل الكوكبيوني: وكذا حكم ما صور بلا رأس. وأما

(١) المعنى ٧/٧، وانظر كتاب الفتاوى ١٥/١٧١، واهرمي

٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦،

خامساً: صنع الصور الممتحنة:

٣٥ - يأتي أن أغلب التحلي، على حراز اقتناء واستعمل الله وير المحنة والمسطحة. سواء أكانت مقطوعة أم كاملة، إذا كانت محنة، كالتي على أرض أو بسط أو فرش أو مسادة أو نحو ذلك.

وساء على هذا، ذهب بعض التحلي إلى حوز صنع ما يستعمل على ذلك لوجه، كتسج الحرير لن يحمل له.

وعوفي الجملة مذهب، لا كذا، إلا أنه عندهم خلاف الأولى.

وعند الشافعية وجهان: أحدهم التحريم. وهو مذهب الحنفية كما صرح به ابن عابدين ونقل ابن حجر عن المتولي من الشافعية أنه تجار التصوير على الأرض.^(١)

وم نجد في المناجاة تعبر بها في هذه المسألة فالظاهر أنه عندهم مندرج في تحريم التصوير. وسبب تعصبل القول في معنى لاسهان.

سادساً: صناعة الصور من الطين والحلوى وما يسرع إليه الفساد.

٣٦ - ثم الكيفية قولان في صناعة الصور التي

الرموس بلا أيدان فهل تحرم؟ فيه تردد. والخمرة أرجح. قال الرملي: وهما وجهان في اختلاوي بينهما على أنه هل يجوز تصوير حيوان لا يطير له: إن حوز له جاز دلث. وإلا فلا، وهو الصحيح. ومذهبنا قوله: ويحرم تصوير حيوان.

وفظاهر ما في تحمة المحتاج جوازه، فإنه قال: وكفقد الرأس فقد مالا حياء بدونه.^(٢)

رابعاً: صنع الصور الخيالية:

٣٤ - نفس الشافعية على أن الصور الخيالية للإنسان أو الحيوان داخلية في التحريم قالوا: يحرم، كإنسان له جناح، أو بشر له منظر، بما ليس له نصير في المعطوفات. وكلام صاحب روض الطالب يوحى بوجود قول بالخوار.

وبواضح أن هذا في غير الشعب السني للأطفال، وقد ورد في حديث عائشة رضي الله عنها: «أنه كان في أمهم فرس له حادان، وإن التي يخرج فحكك لما رآها حتى مدت نواحدة».^(٣)

(١) حاشية المدسوقي على الشرح مكبر ٢/ ٣٣٨، ومع الجليل شرح مختصر سبل ٢/ ١٢٧، وحاشية حيدرة على شرح المنهاج ٣١، ٢٩٧، ٢٩٨، وبإشارة المنهاج ٢/ ٣٦٩، وشمس المقابيل بحاشية الرملي ٢/ ١١٦، وابن عابدين ١٣٧/١

(٢) تحفة المحتاج ١٧/ ٢٢٤، وأشمس المقابيل وحاشيته ٢/ ٢٢٦، والقلوبي على شرح المنهاج ٢/ ٢١٧
(٣) أشمس المقابيل ٢/ ٢٢٦، وتطهير على المنهاج ٢/ ٢٢٧، وحواشي تحفة المحتاج ١٧/ ٢٢٤
وحديث عائشة سبلي أخرجه ١: ٣٨

ذلك^(٣٦)

٣٨ - واما يدل الجمهور فهذا الاستثناء بحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كنت أعب بالبيات عند النبي ﷺ، وكان في صياحه يلحن معي، فكنا رسول الله ﷺ إذا دخل يتغصن منه، فيسري بي، فيلحن معي»^(٣٧)

وفي رواية قالت: «قدم رسول الله ﷺ من غزوة تبوك أو خيبر، وفي سهو ستر، فبهت ربي، فكشفت ناحية السر عن ثياب لعائشة لعب، فقال: ما هذا يا عائشة؟ قالت: بناتي، يرأى بين فرسنا فاحسان من رفاع، فقال: ما هذا الذي أرى وسطهن؟ قالت: فرس، قال: وما هذا الذي عليه؟ قالت: جاحان فقال: فرس له جاحان؟ قالت: أما سمعت أو لسيبرك خلاطاً أجده؟ قالت: فصحك رسول الله ﷺ حتى رأيت نواجذه»^(٣٨)

وقد علل المالكية والشافعية والخاتلة هذا الاستثناء لصناعة اللعب بالحاجة إلى تدريبهم على أمر تربية الأولاد.

(٣٦) فتح الباري ١/١٠٩، ١١٧، وحاشية المدوني ٢٢٨/١، وأمن الطفل، وحاشية الويل ٢٢٦/٣، ربهية لعنان ٢٩٧/٦، وكتابات الدعاء ١١-٢٨، (٣٧) حديث عائشة، كتاب الطب بيات، وأخرجه البخاري (الفتح ٥٢٦/١٠ في البيهية)

(٣٨) حديث عائشة، قدم رسول الله ﷺ من غزوة خيبر، أخرجه أبو داود ٢٩٧/٥١، تحقيق عزت عبد السلام وإسناده صحيح

لا تتحد للإبقاء، كالتى تعمل من العجيز، وأشهر لمولين المتع، وكذا فلهما العبدى وقال: إن القول بالحراز هو الأصح، ومثل أنه يصح من عجز أو قشر طيح، لأنه إذا شق فقطع وعند الشافعية يحرم صعباً ولا يحرم معها^(٣٩)

ووجد عند غيرهم هذا في ذلك.

صالحاً لصناعة لعب البنات.

٣٧ - انتهى أكثر العلماء من تحريم التصوير وصناعته التماثيل من صناعة لعب البنات وهو مذهب المالكية والشافعية والخاتلة

وقد نقل القاضي عياض جوازاً عن أكثر العلماء، وتابعه النووي في شرح مسلم، فقال: سئنى من منع تصوير ماله ظل، ومن أخذه لعب لعبت، لما ورد من الرخصة في ذلك

بهذا يعني جوازها، سواء أكانت اللعب على هيئة غنم إنسان أو حيوان، بحسبة أو غير بحسبة، وسواء أكان له نظير في الحيوانات أم لا، كفرس له جناحان.

وقد استرحط الخاتلة للحيوان أن تكون مقطوعة الأرموس، أو ناقصة عضو لا يبقى أخباف بدونه، وسائر العلماء على عدم اشتراط

(٣٩) فتح الباري ١/١٠٩، ١١٧، وشرح الويل ٣٣٧/٢، وأخرجه ٣١٣/٣، والتصوير على شرح السراج ٢٩٧/٣

على أن في حديث عائشة رضي الله عنها في اللعب ما يدل على تأخيرها، فإن فيه أن ذلك كان عند رجوع النبي ﷺ من غزوة نوك، فالظاهر أنه كان متأخراً.

ثامناً: التصوير للمصلحة كالتهليم وغيره.^{٢٩}
٣٩. لم نجد أحداً من الفقهاء تعرض لشيء من هذا، عدا ما ذكرناه في لعب الأطفال: أن اللعبة في استنبها من التحريم إمام هو تدریب البسات على تربية الأطفال كما قبل جمهور الفقهاء، أو التدريب واستئناس الأطفال، بزيادة فوجهم لمساعدة تحيين انموكما قال المخلصي، وأن صناعة الصور أبيحت هذه المصلحة، مع قيام سبب التحريم، وهي كونها تماثيل لدوات الأرواح والتصوير بقصد التعليم والتدريب وبحولها لا يخرج عن ذلك.

القسم الثالث:

افتناء الصور واستمافها:

٤٠. يذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يلزم من تحريم تصوير الصورة تحريم افتناءها أو تحريم استعمالها، فإن عملية التصوير لدوات الأرواح وزد فيها النصوص الشددة السابق ذكرها، وفيها لمن الصور، وأنه يحذف في النار، وأنه أشد الناس أو من أشد الناس عذاباً. ولم يرد شيء من ذلك في افتناء الصور، ولم تحقق في استعمالها علة تحريم التصوير من المضاهاة

وهذا التعليل يظهر فيها تركايب اللعب على هيئة إنسان، ولا يظهر في أمر القرس الذي له حصاصان، ولذا علل الحثيم بذلك وبغيره، وهذا نص كلامه، قال: للصبايا في ذلك فائدتان: إحداهما عاجلة والأخرى آجلة. فأمر الصابغة، فالاستئناس الذي في الصبيان من معاون التشبه والنمو. فإن الصبي إن كان أتم حلاً وأطيب نفس وأشرح صدراً كان أقوى وأحسن نمواً، وذلك لأن السرور يسط القلب، وفي استمافه إيساط الروح، ولتشابهه في البدن، وقوة ثمره في الأعضاء والجوارح وما الأكلة فإنهم سيعلمون من ذلك معاملة الصبيان وجههم والشفقة عليهم، ويلزم ذلك طبائعتهم، حتى إذا كبروا وعبدوا لأنفسهم ما كنن تسمين به من الأولاد كن هم بالحق كما كن لتلك الأشباه بالباطل.^{٣٠}

هذه وقد نقل ابن حجر في الفتح عن البعض دعوى أن صناعة اللعب محرمة، وأن جوارها كان أولاً ثم نسخ بمسوم انتهى عن التصوير^{٣١} ويريد أن دعوى النسخ معذرة بمثلها، وأنه قد يكون الإذن بالسبب لاسفاه.

(١) كبرياي في شعب الإيمان للعليني، (ميراث، دار الفكر).

١٣٩٩ هـ - ١٤٠٠ (اللاعب والملاهي) ٩٧/٣

(٢) فتح الباري ٣٥٠/١٠

خلق الله تعالى .

(٣) ومنها حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي ﷺ أرسله إلى المدينة وقال : « لا تدع سورة إلا طمتها دوني رواية : إلا لخطتها » ولا تقرأ مشرفاً إلا سورته ، وفي رواية : « ولا حسناً إلا كسره » .^(١)

٤١ - وفي مقابل ذلك نقل استعمال النبي ﷺ وأصحابه والتابعين لأنواع من الصور لدونات الروح . وقد تقدم ذكر الروايات المبينة لذلك فيما تقدم (ف/ ٣٦) ونزيد هنا ما روي أن خاتم دانيال النبي - عليه السلام - كان عليه أسد ولؤة وبينهما صبي يلحسانه . وذلك أن يختصر قيل له : يولد مولود يكون هلاكك على يده ، فجعل يقتل كل مولود يولد . فلما ولدت أم دانيال ألقته في غيضة رجاء أن تسلم . ففحص الله له أسداً يحفظه ولؤة ترضعه . فقتله على خاتمه ليكون بمرأى منه ليشكر نعمته الله .

ووجدت جثة دانيال والخاتم في عهد عمر رضي الله عنه فدفع الخاتم إلى أبي موسى الأشعري .^(٢) فهذا فعل صحابين .

وسأتي بيان أقوال الفقهاء فيما يجوز استعماله من الصور وما لا يجوز ، وتسليفهم بين هذه الأحاديث المتعارضة .

ومع ذلك فقد ورد ما يدل على منع اقتناء الصورة أو استعمالها ، إلا أن الأحاديث الواردة في ذلك ليس فيها ذكر عذاب أو أي قرينة تدل على أن اقتناءها من الكبائر . وهذا يكون حكماً مفتني الصورة التي يحرم اقتنائها : أنه قد فعل صغيرة من الصفات ، إلا على القول بأن الإصرار على الصغيرة كبيرة ، فيكون كبيرة إن تحقق الإصرار لا إن لم يتحقق ، أو لم نقل بأن الإصرار على الصغيرة من الكبائر .

وقد نبه إلى الفرق بين التصوير وبين اقتناء الصور في الحكم النووي في شرحه لحديث الصور في صحيح مسلم ، ونبه إليه الشيرازي من التافعية أيضاً ، وعليه يجري كلام أكثر الفقهاء .^(٣)

والأحاديث الدالة على منع اقتناء الصور منها :

(١) أن النبي ﷺ « هناك السر الذي فيه الصورة » وفي رواية قال لعائشة : « انصريه عني » .^(٤) وتقدم .

(٢) ومنها أنه قال : « إن الميت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة » .^(٥)

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ١١/ ٨٠ ، وحاشية الشيرازي على شرح المنهاج للنووي ٢٨٩/ ٣

(٢) سبل المخرج الحديث بهذا المعنى ٢٦/ ٢٦

(٣) الحديث تقدم ترجمه ف/ ٢٦

(١) الحديث تقدم ترجمته هذا المعنى ف/ ٢٤

(٢) الطحاوي على مرآة القلاع ص ٢٤٨ ، وتاريخ ابن كثير

٨٨٠/ ٧ ، والقضاء للصراف الشافعي (ط ١٣٦٩ هـ)

ص ٢٣٩

البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة :

٤٢ - ثبت هذا بهذا المقطع من قول النبي ﷺ في الصحيحين وغيرهم من رواية عائشة، وابن عباس، وابن عمر وفي غير الصحيحين من رواية عبيد بن ربيعة وأبي سعيد وأبي طلحة وزيد بن خالد وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين.

قال النووي : قال العلماء : سبب منعهم من دخول بيت فيه صورة كونها معصية واحدة، وفيها مضاهاة خلق الله تعالى، وبعضها في صورة ما يعبد من دون الله، فموقوف متخذها بحرماته دخول الملائكة بيته، وصلاتها فيه، واستغفارها له، ونبر بكها عليه وفي بيته، ودفعها أدنى الشيطان.

وقال الفرطبي كما في الفتح : إنما لم تدخل لأن متخذ الصور قد تشبه بالكفار الذين يتخذون الصور في بيوتهم ويعظمونها، فكرهت الملائكة ذلك. قال النووي : هؤلاء الملائكة الذين لا يدخلون بيت فيه صورة هم ملائكة الرحمة. وأم الخليفة فيدخلون كل بيت. ولا يفرغون نفي آدم في حاله، لأنهم مأمورون بحصله أعانهم وكثانتها. ثم قال النووي : وهو عام في كل صورة حتى ما يشبه. وبطل الطحاوي عنه : أنها تمتنع من الدخول حتى من الصور التي على الأدرام والدنانير.

وفي قول النووي هذا مبالغة وتشدد ظاهر، فإن في حديث عائشة رضي الله عنها : أنها هكتت السر وجعلت منه مسابطين، فكان النبي ﷺ يتكىء عليهما وفيهما الصور. وكان لا يتحرج من إلقاء لفافتهما أو الأدرام في بيته وفيها الصور ولو كان ذلك يمنع دخول الملائكة بيته ما بقاها فيه. ولذا قال ابن حجر : يرجع قول من قال : إن الصورة التي تمتنع الملائكة من دخول المكان الذي تكون فيه هي التي تكون على هيئة مرتفعة غير ممتنة، فلما لو كانت ممتنة، أو غير ممتنة لكنها غيرت هيئةها بقطعها من تصفها أو بقطع رأسها، فلا امتناع.^(١)

وفي كلام ابن عابدين ما يدل على أن ظاهر مذهب الحنفية : أن كل صورة لا يكره إيقافها في البيت، لا تقع دخول الملائكة، سواء الصور انقطوعة أو الصور الصغيرة أو الصور المهيأة، أو المنظأة وتحو ذلك، ولأنه ليس في هذه الأنواع تشبه بعبادها، لأنهم لا يعبدون الصور الصغيرة أو المهيأة، بل ينصبونها صورة كبيرة، ويتوجهون إليها.^(٢)

وقال ابن حبان : إن عدم دخول الملائكة بيتا فيه صور خاص بالنبي ﷺ. قال : وهو نظير

(١) شرح النووي لمصباح سلم ٨٤/١١. وضع الجاري ٣٩١/١.

(٢) ابن عابدين ٤٣٧/١.

حديث الآخر: «لا تصحب الملائكة رفقة فيها حرس»^(١)، وهو محمول على رفقة فيها رسول الله ﷺ، إذ يقال أن يخرج الحاج والمعتمر لفحص البيت على رواح لا تصحبها الملائكة وهم وفد الله. ومثل هذا القول أن المراد بالملائكة ملائكة الوحي، وهو جبريل عليه السلام دون غيره من الملائكة. وبقله اس حجر عن الدائري وابن وضاح، وماله إلى اختصاص النبي بهد النبي ﷺ. وبما كان الذي يكون فيه. وأن الكراهة انتهت بوفاء ﷺ لأن الوحي قد انقطع من السماء.^(٢)

افتاء واستعمال صور المصنوعات البشرية والجوامد والنباتات:

٤٣ - يجوز افتاء واستعمال صور المصنوعات البشرية والجوامد والنباتات، وسواء أكانت منصوبة أو معلقة أو موضوعة ممتنة، وكذلك لو كانت مفوضة في الطوائف أو السقوف أو الأرض. وسواء كانت مسطحة كما هو معمول، أو مجسمة كالزهور والنباتات الاصطناعية، وتراذج السفن والطائرات والسيارات والمنازل وأجبال وغيرها، ومجسمات غائسل القبة السماوية ما فيها من الكواكب والجوم والقمير. وسواء استعمل

ذلك لخدمة ونفع، أو لخرق الزينة والتجميل. فكل ذلك لا يخرج فيه شرعا، إلا أن يحرم له أرض، كما لو كان خارجا عن اعتدال إلى حد الإصراف، على الأصل في سائر المقتنيات.

افتاء واستعمال صور الإنسان والحيوان:

٤٤ - يجمع العلماء على تحريم استعمال نوع من الصور، وهو ما كان صلبا بعيد من دون الله تعالى، وأما عند ذلك فإنه لا يجوز شي منه من خلاف. إلا أن لسدي تكاد تنقض كلمنة الفقهاء على مذهب. هو ما جمع الأمور التالية:

أ - أن يكون صورة لذي روح إن كانت الصورة مجسمة.

ب - أن تكون ذمالة الأعضاء، غير مقطوعة عضو من الأعضاء، لظاهرة لتي لا ينفي الحياة مع فلتها.

ج - أن تكون منصوبة أو موضوعة في مكان تكريم، لا إن كانت ممتنة.

د - أن لا تكون صلبة.

هـ - أن لا تكون من نوع الأطفال أو صوحا.

و - أن لا تكون مما يسرع إليه الفساد.

وقد خالف فيه جمع هذه الت. روط قوم لم يستوا، كما تقدم نقله إلا أنه خلاف ضعيف.

وسن نبر حكم كل نوع مما يخرج عن هذه الشروط.

(١) حديث: لا تصحب الملائكة رفقة فيها حرس، أخرجه مسلم (١٦٧٢/٣) ط الخليلي.

(٢) فتح الباري ٢/١٠٠ ٢٨٢.

سرا، وفي الحائط ثماثيل، فاقطعوا رؤوسها
فاجعلوها بساطاً أو وسائلاً فأوطنوه، فإنما
لا ندخل بيتاً فيه ثماثيل^(١)

ولا يكفي أن تكون قد أزيل منها العينان أو
الخاجبان أو الأيدي أو الأرجل، بل لابد أن
يكون العضو الزائل مما لا تبقى الحياة معه،
كقطع الرأس أو نحو الوجه، أو خرق الصدر أو
البطن. قال ابن عابدين: وسواء أكان القطع
بخطب على جميع الرأس حتى لم يبق له
أثر، أو بظله بفترة، أو بتمتته، أو بفسله. وأما
قطع الرأس عن الجسد بخطب مع بقاء الرأس
على حاله فلا يفي الكراهة، لأن من الطيور
ما هو مطروق فلا يتحقق القطع بذلك.

وقال صاحب شرح الإفتاح من الخبائلة: إن
قطع من الصورة رأسها فلا كراهة، أو قطع منها
والا تبقى الحياة بعد ذهابه فهو كقطع الرأس
كصدرها أو بطنها، أو جعل لها رأساً منفصلاً عن
بدنها لأن ذلك لم يدخل في النهي.

وقال صاحب منح الجليل من المائكية: إن
ما يحرم ما يكون كامل الأعضاء الطاهرة التي
لا يمتس بدونها ولها ظل.

أ - استعمال واقتناء الصور المسطحة:

٤٥ - يرى المالكية ومن وافقهم أن استعمال
الصور المسطحة ليس محرماً، بل هو مكروه إن
كانت منصوبة، فإن كانت ممتحنة فاستعمالها
بخلاف الأولى^(٢).

أما عند غير المالكية: فالصور المسطحة
والمجسمة سواء في التحريم من حيث
الاستعمال، إذا تمت الشروط على ما تقدم.

ب - استعمال واقتناء الصور المقطوعة:

٤٦ - إذا كانت الصورة - مجسمة كانت أو
مسطحة - مقطوعة عموماً لا تبقى الحياة معه،
فإن استعمال الصورة حبشاً جائز، وهذا قول
جامعير العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية
والخبائلة. وقد وافق على الإباحة هنا بعض من
خالف، فرأى تحريم التصوير ولكن لم يرد تحريم
الاقتناء، كالشافعية. وسواء أكانت الصورة قد
صنعت مقطوعة من الأصل، أو صوّرت كاملة
ثم قطع منها شيء، لا تبقى الحياة معه. وسواء
أكانت منصوبة أو غير منصوبة كما يأتي في
المسألة التالية.

٤٧ - والخبئة لذلك ما مر أن حريين قال للنبي
ﷺ «مر برأس الشمال فليقطع حتى يكون كهيئة
الشجرة»^(٣) وفي رواية أنه قال: «إن في البيت

(١) حديث: «إن في البيت خزائن المسحط ثماثيل...»
أخرجه أحمد (٣٠٨/١) ط البصرة من حديث أبي هريرة
وأخرجه الترمذي (٣٨٠٦) ط المحلى بإسناد متفرقة.

وقال: حسن صحيح

(٢) القدوسي ٣٣٨/٢، وشرح منج الحليل ١١٧/٢

(٣) نظم نجره فـ ١٩

بها، لأنها تبقى معه صورة نائمة، وهذا الذي قاله في صور الخيال خالفه فيه بعض الشافعية، فأروا أن الخرق الذي يكون في وسطها كاف في إزالة الكثرة كما صرح بذلك الشيخ إبراهيم الباجوري^(١)، ويأتي النقل عنه في بحث النظر إلى الصور.

ج - استعمال واقتناء الصور المنصوبة والصور المنهنية :

٤٩ - يرى الجمهور أن الصور لذوات الأرواح - عجمية كانت أو غير عجمية - يحرم اقتناؤها على هيئة تكون فيها معنوية أو منصوبة، وهذا في الصور الكاملة التي لم يقطع فيها عضواً تبقى الحياة معه، فإن قطع منها عضو - على التفصيل المتقدم في الفقرة السابقة - جاز نصبها وتعليقها، وإن كانت مسطحة جاز تعليقها مع الكثرة عند المالكية.

ونقل عن القاسم بن محمد إجازة تعلّق بالصور التي في الثياب، وهو راوي حديث عائشة في نعم المصورين، وكان من غير أهل المذنب فعلمها وورعها وأما إذا أُنشئت الصورة - وهي منهنه - فلا

غير أن الشافعية اختلفوا فيها لو كان الثيابي الرأس، عجمي وجهين :

أحدهما : يحرم وهو الرجح، والأخر : لا يحرم. وقطع أي حزه لا تبص الحيازة معه يبيع الشافعي، كما لو قطع الرأس وبقي ماعده^(٢).

جاء في أسس الطالب وحاشيته : وكذا إن قطع رأسها، قال : الكره كجوي. وكذا حكم ماحصور بلا رأس، وأما المردوس فلا أبداً فهو محرم فيه تردد. والحرمة أرحح. قال الرملي : وهو وجهان في الحاشي، ونامها على أنه هل يجوز نصبه حيون لا يظهر له : إن حوزته جاز ذلك ولا فلا، وهو الصحيح.

وفي حاشية الشروان وابن قاسم : إن فقد النصف الأسفل كفقد الرأس.

٤٨ - ويكفي للإباحة أن تكون الصورة قد خرق صدرها أو مطنها، بذلك صرح الحنفية والمالكية والحنابلة وبعض الشافعية. قال ابن عابدين : هل من ذلك ما لو كانت مثقوبة لطن مثلاً : الظاهر أنه لو كان الثقب كبيراً يظهر به نقصها فعدم، ولا فلا، كما لو كان الثقب لودع عصا فحسك بها، كشمل صور حبال الظل التي يلعب

(١) ابن عيسى ١/ ١٣٦ - ١٣٧، وشرح منيع الحنبلي

١/ ١٩١، وأسس الخلاف وسألت ٢/ ٢٦٦، وجمعة

الاحتاج ١/ ١٣٦، وكشاف الفتاوى ٥/ ١٧٦، والعروج

٣٥٢/١

(٢) كفة المحتاج وسوائجه ٧/ ١٣٢ - ١٣٥، ونقي ٧/ ٨٠

وابن عابدين ١/ ١٣٦، وهاشية الباجوري على ابن قاسم

١٣٦/٢

بأس بذلك عند الجمهور، كما لو كانت في الأرض أو في بئر أو مفرش أو فراش أو نحو ذلك. وقد نص الحنابلة والمالكية على أنها غير مكروهة أبداً إلا أن المالكية قالوا: إنها حينئذ خلاف الأولى.

ووجهوا التفريق بين المنصوب والمستن: بأنهم إذا كانت مرفوعة تكون معطمة وتشبه الأصنام. أما الذي في الأرض وحده فلا يشبهها. لأن أهل الأصنام يعبدونها ولا يبركونها مهانة.

وقد بطن أنه لا يجوز بقاء الصورة المقطوعة منصوبة، إلا أنه قد ورد في السنة ما يدل على جوازها، وهو ما نقله سابقاً من أن جرير يل عليه السلام قال للنبي ﷺ «مُرَّ بِرَسِّ التَّنَائِلِ فَلْيَقْطَعْ حَتَّى يَكُونَ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ» وقوله في حديث آخر: «وَلَمَّا كُنْتَ لَا بَدَّ لَاعِلًا فَاقْطَعْ رِءُوسَهَا أَوْ قَطِّعْهَا وَسَدِّدْ أَوْ اجْعَلْهَا بِطَاءٍ قَابِلًا تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ بَقَائِهَا بَعْدَ الْقَطْعِ مَنْصُوبَةً.

ومن الدلائل على بقاء الصورة المستنفة في البيت الحديث المتقدم عن عائشة رضي الله عنها: «لَمَّا قَطَّعَتِ السَّرَّ وَجَعَلْتَهُ وَمَادَّتِي، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَكَيَّ عَلَيْهَا وَفِيهَا الصُّورُ».

وقد ورد عن عكرمة قال: كانوا يكرهون ما نصب من التنايل ولا يردن بأساير وأمثته الأقدام. وكان القاسم بن محمد يتكلم على

مخدة فيها نصوب.^(١)

وإذا قال ابن حجر بعد ذكر قطع رأس التمثال: في هذا الحديث ترجيح قوله من ذهب إلى أن الصورة التي تنسج الملائكة من دخول البيت الذي هي فيه: ما تكون فيه منصوبة بنية على هبتها. أما لو كانت متهمة أو كانت غير متهمة لكنها غيرت هبتها إما بقطع رأسها أو بقطعها من نصفها فلا امتناع.^(٢)

٥٠ - والنصب انتهى عنه قال بعض الشافعية: في نصب كان. حتى إن استعمله إسماعيل بن عيسى في صور تردد فيه صاحب الملهيات، وما إلى المنع، في لأنه يكون منصوباً. وقالوا في الوجدان: إن استعملت منصوبة حرم، وإن استعملت غير منصوبة جاز.

وذهب بعض آخر من العلماء إلى أن النصب المنهي عنه خاصة ما يظهر فيه التحظيم، فقد قال الجوزي: إن ما على السور والنياب من الصور لا يجرم، لأن ذلك امتثال له. وهذا يوافق ما تقدم عن القاسم بن محمد.

(١) شرح سيرة النبي ص ٣٨٩، وشرح الشهاب ٣/٢٩٨، المعني ٧٧، وضع الباري ١٠/٢٨٨، ٣٩٣، والمحرر ٤/٣٠٣، والإتحاف ٨/٣٣٦، ١١/١٧٤، وكشاف الفتاوى ٥/١٧١، ١٢/٢٧٩، وابن عسكندر ١/١٢٦.

والأدب الشريعة ٣/١٧٣.

(٢) فتح الباري ١٠/٣٩٢.

٥١ - هذا بيان حكم ما ظهر فيه التعظيم، أو ظهرت فيه الإهانة. أما ما لا يظهر فيه أي من المعيين، وذلك في مثل الصورة المطبوعة في كتابه، أو الموضوعة في درج أو خزنة أو على مضدّة، من غير نصب. ففي كلام القليوبي نقلاً عن ابن حجر وغيره: يجوز ليس ما عليه صورة الحيوان ودوسه ووضعه في صندوق أو مغطى.^(١)

وفي مختصر المزني ما يدل على قصر التحريم على المنصوب، وذلك في قوله: ومبورة ذات روح إن كانت منصوبة^(٢) وروى ابن شعبة عن حماد عن إبراهيم أنه قال: لا بأس في حلية اليف ولا بأس بها (أي بالثبائيل) في سماء البيت (أي المنصب)، وإنما يكره منها ما نصب نصبا.^(٣)

وأصل ذلك مروي عن سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم، ففي مستد الإمام أحمد عن كيث بن أبي سليم أنه قال: دخلت على سالم وهو متكئ على وسادة فيها ثبائيل طير ووحش، فقلت: أليس يكره هذا؟ قال: لا، إنما يكره منها ما نصب نصبا.^(٤)

وقال الرافعي: إن نصب الصور في حرام أو محرماً يخرج، بخلاف ما كان منصوباً في المجالس وأماكن التكريم. أي لأنها في المنكر والمهمل مهانة، وفي المجالس مكرمة. وقد مر كلام صاحب المغني من الخبالة أن نصب الصور في الخيام ونحوه محرم.

هذا، وما نص الشافعية على أنه من الصور المهيأة: ما كان في نحو قصعة وحوان وطبق.^(٥) ويلحق بالمنهية عنه بعض الشافعية - الصور التي على النقود. قال الرملي: وعندني أن الدنانير الرومية التي عليها الصور من القسم الثاني لا يكره، لامتناعها بالإتفاق والمعاملة، وقد كان السلف رضي الله عنهم يتعاملون بها من غير تكبر، ولم تحدث الدراهم الإسلامية إلا في عهد عبد الملك بن مروان كما هو معروف. وقال مثله المزركشي.^(٦)

(١) فتح الباري ١٠/٢٨٨، ٣٩٩، وشرح المنهاج وحنانية القليوبي ٢/٢٩٧، وصناعة المحتاج ٦/٣٩٩، وخفة المحتاج بحاشية الفرواني ٧/٤٣٢، وأسن المطالب ٣/٢٢٦، وفي ٧/٦٠.

ليني أن يكره ذلك حكم ما في سحر الأثرات التي للتداول لا لا نصب كالملصقات والكتب والمصورت، وما يكون في جدران الموائد والكراسي، والصور التي في الآلات والأجهزة الصناعية المحلة والليدة للاستعمال، كالصور التي في الصحف المعلقة للدول.

(٢) الرملي على فتن الطالب ٣/٢٢٦، ونهاية المحتاج ٣٩٩/١.

(١) المنهاج وحنانية القليوبي ٢/٢٩٧.

(٢) فتح الباري ١٠/٣٨٨، وشرح المنهاج وحنانية القليوبي ٢/٢٩٧.

(٣) المنصب ٨/٨٨٢.

(٤) الفتاوى ١٩/١٢٧ ط أحمد شاكر، وقال: يساهم صحيح.

استعمال لعب الأطفال المجسمة وغير المجسمة :

٥٢ - تقدم أن قول الجمهور جواز صناعة اللعب المذكورة . فاستعملها جازئ من باب أولى ، ونقل القاضي عياض جوازها عن العلماء ، وتابعه الشووي في شرح صحيح مسلم ، قال : قال القاضي : يرتخص لصغار البنات ^(١) والامر ببيع صغار البنات من كان غير بالغ منهن . وقال الخطابي : وإن ارتخص لعائشة فيها لأنها إذ ذاك كانت غير بالغ . قال ابن حجر : وفي الجزم به نظر ، لكنه محتمل ، لأن عائشة رضي الله عنها كانت في عروة خبير بنت أربع عشرة ، وأما في غزوة تبوك فكانت قد بلغت قطعا ^(٢) فهذا يدل على أن الترخيص ليس قاصرا على من دون البلوغ منهن ، بل يتعدى إلى مرحلة ما بعد البلوغ ما دامت الحاجة قائمة لذلك .

٥٣ - والحلة في هذا الأمر عيى تدرسيهن عن شأن تربية الأولاد ، وتقدم النقل عن الخطابي : أن من العلة أيضا استئناس الصبيان بفرحهم ^(٣) . وأن ذلك يحصل لهم به النشاط والقوة والفرح وحسن النشوء ومزيد التعلم فعلى هذا لا يكون الأمر قاصرا على الإناث من

(١) فتح الباري ١٠ / ٢٢٧ . وشرح الشووي على مسلم

١٠ / ٨٢ ، وشرح المنهاج ٢ / ٢١٤

(٢) فتح الباري ١٠ / ٢٢٧

(٣) المنهاج في شعب الإيمان ٣ / ٩٧ ، والدموي ٢ / ٣٣٨

الصغار ، بل يعمدها إلى الذكور منهم أيضا . وعن صريح به أبو يوسف : ففي الفتية عنه : يجوز بيع اللعبة ، وأن يلعب بها الصبيان ^(١) . ٥٤ - وما يؤكد جواز اللعب المصوّرة نصيبان - بالإضافة إلى الإناث - ما ثبت في الصحيحين عن الربيع بنت معوذ الأنصارية رضي الله عنها أنها قالت : « أرسل رسول الله ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار التي حول المدينة من كان أصبح صائبا فليتب عليه صومه ، ومن كان أصبح مفطرا فليتب عليه بقية يومه » . فكان بعد ذلك نصومه وأصوم صبياتنا الصغار منهم إن شاء الله ، ونذهب بهم إلى المسجد ، فنجعل - وفي رواية : فنصنع - لهم اللعبة من العهن . فإذا بكى أحدهم على الطعام أعطيناه إياه حتى يكون عند الإفطار ^(٢) .

٥٥ - وتفرد الحنابلة بشرط أن يكون اللعبة المصوّرة بلا رأس ، لم مقطوعة الرأس كما تقدم ، ومرادهم أنه لو كان الباقي الرأس ، أو كان الرأس منفصلا عن الجسد جاز ، كما تقدم . وقالوا : للولي شراء لعب غير مصوّرة لصغيرة تحت حجرة من ما لها نصيبا للصغيرين ^(٣) .

(١) ابن عابدين ١٩ / ١٢٧ ، ١ / ٢١١

(٢) حديث الربيع بنت معوذ رضي الله عنها . ومن كان أصبح صائبا ، أخرجه البخاري (الفتح ٤ / ٦٠٠ - ٦٠١) . السفياني ومسلم (٢ / ٧٩٩ ، ط الحنفية) .

(٣) كشاف الفتاوى ١ / ٢٨٠ ، وشرح المنهاج ٢ / ٢٩٣ ، والإيضاح ٥ / ٣٢١

لبس الثياب التي لبسها الصور :

٥٦ - يكره عند الحنفية والمالكية لبس الثياب التي فيها الصور، قال صاحب الخلاصة من الحنفية : صلى فيها أولاً ، لكن تزول الكراهة عند الحنفية بارتداء الإنسان فوق الصورة ثوباً أعرق يغطيها ، فإن فعل فلا تكره الصلاة فيه .^(١) وعند الشافعية : يجوز لبس الثياب التي فيها صور حيث نصوا على أن الصورة في الثوب اللبوس منكروه لكن اللبس امتنعان له فيجوز حيث شئت .^(٢) كما لو كان ملفى بالأرض وبداس ، والأوجه كما قال الشرواني أنه لا يكون من المنكر إذا كان ملفى بالأرض (أي مطلقاً) .

أما الحنابلة : فقد اختلف قولهم في لبس الثوب الذي فيه الصورة على وجهين : أحدهما : التحريم ، وهو قول أبي الخطاب فذمه في الفروع والمحذور . والآخر : أنه مكروه فقط وليس محرماً ، فذمه ابن عثيمين .^(٣)

ووجه القول بعدم التحريم أن النبي ﷺ قال : «إلا رَفَعًا في ثوب» .^(٤)

استعمال واقتناء الصور الصغيرة في الخاتم والنقود أو نحو ذلك :

٥٧ - يصرح الحنفية أن الصور الصغيرة لا يشملها تحريم الاقتناء والاستعمال ، بناء على أنه ليس من عادة عباد الصور أن يستعملوها كذلك . وضبطوا حد الصغر بضوابط مختلفة . قال بعضهم : أن تكون بحيث لا تندر للنظر إلا بتصريح . وقال بعضهم : أن لا تبعد من بعيد . وقال صاحب الدرر : هي التي لا تبين تفاصيل أعضائها للناظر قائماً وهي على الأرض . وقيل : هي ما كانت أصغر من حجم طائر . وهذا يذكرونه في بيان أنها لا تكره للمصلي . لكن قلل ابن عابدين : ظاهر كلام علمائنا أن ما لا يؤثر كراهة في الصلاة لا يكره إيقاؤه . وقد صرح في الفتح وغيره بأن الصورة الصغيرة لا تكره في البيت ، ونقل أنه كان على خاتم أبي هوية ذبايبان .

وفي التنزيل الحاشية : لو كان على خاتم قصة غائب لا يكره ، ولو كانت كتائب في الثياب ، لأنه صغير .^(٥) وقد تقدم النقل عن بعض الصحابة أنهم استعملوا الصور في الخواتم ، فكان نقش خاتم عمران بن حصين رضي الله عنه رجلاً

(١) ابن عثيمين ١/١٩٦ ، ونفرشي على عصر خليل ٣٠٣/٢

(٢) شرح المنهاج وحاشية القليوبي ٣/٢٩٧ ، ومجلة المنهاج وحاشية الشرواني ٧/٤٢٢ ، ٤٢٣

(٣) شرح الإيضاح لليهوني ١/٢٧٩ ، والإيضاح ١/٤٧٣ ، والفتاوى ١/٤٩٠

(٤) الحديث تقدم تحريمه في ٧١

(٥) ابن عابدين ١/٤٣٧ ، ٥/٢٣٠ ، والدرر حاشية الطحطاوي ١/٢٧٢ ، وقبح الدرر وحواشه ١/٢٩٢

فقال: أين هو؟ قال: في الكنيسة. فأنى أن يذهب. وقال لمعلى رضي الله عنه: امض بالناس فليتعبدوا. فذهب علي رضي الله عنه بالناس فدخل الكنيسة، وتعدى هو والناس، وحمل علي بنظر إلى الصّور، وقال: ما على أمير المؤمنين لو دخل فاكل.^(١)

ولم نجد نصّاً عند الحنفية في ذلك لكن قال ابن عابدس: هل يحرم النظر بشهوة إلى الصورة المنقوشة؟ محل تردد، ولم نره، فليراجع. فظاهره أنه مع عدم الشهوة لا يحرم.

على أنه قد علم من مذهب الحنفية دون سائر المذاهب: أن الرجل إذا نظر إلى فرج امرأة بشهوة، فإنها تنشأ بذلك حرمة المصاهرة. لكن لو نظر إلى صورة الفرج في المرأة فلا تنشأ تلك الحرمة، لأنه يكون قد رأى عكسه لا عينه. ففي النظر إلى الصورة المنقوشة لا تنشأ حرمة المصاهرة من باب أولى.^(٢)

٥٩ - وعند الشافعية: لا يحرم النظر - ولو بشهوة - في الماء أو المرأة. قالوا: لأن هذا مجرد خيال امرأة وليس امرأة. وقال الشيخ الساجوري: يجوز التفرج على صور حيوان غير مرفوعة. أو على هيئة لا تبيش معها. كأن كانت مقطوعة الرأس أو الوسط، أو محرقة

متقلداً ميقات، وكان نقش خاتم حذيفة رضي الله عنه كركبين، وكان على خاتم النعمان بن مقرن رضي الله عنه أيل.^(٣)

ولا يختلف حكم الصور الصغيرة عن الصور الكبيرة عند غير الحنفية. إلا أن الصور التي على الدراهم والدنانير جائزة عند الشافعية لا لصورها، ولكن لأنها معتمدة كما تقدم. وقد صرح الحنابلة أنه لا ينبغي لبس الخاتم الذي فيه الصورة.^(٤)

النظر إلى الصور:

٥٨ - يحرم التفرج على الصور المحرمة عند المالكية والشافعية. لكن إذا كانت مباحة الاستعمال - كما لو كانت مقطوعة أو مهانة - فلا يحرم التفرج عليها.

قال الدردير في تعليل تحريم النظر: لأن النظر إلى المحرم حرام.^(٥)

ولا يحرم النظر إلى الصورة المحرمة من حيث هي صور عند الحنابلة.

وقيل ابن قدامة أن النصارى صنعوا لعمري رضي الله عنه حين قدم الشام طعماً فدعوه.

(١) معالي الآثار للطحاوي ٢/٤٦٢، ٢٦٦

(٢) الدرر المنثور على أسنى الطالب ٢/٢٦٦، وجماعة الفتح

٢/٢٦٩، والأذكار للرملة ٢/٢٦٩

(٣) شرح مختصر خليل وجماعة للمسوي ٢/٣٣٨، وحاشية

الفتاوى على شرح المنهاج ٣/٢٩٧

(٤) المعنى لابن قدامة ٧/٧

(٥) حاشية ابن عاتق ٥/٢٣٨، ٢/٢٨٦

عند وضع الخوان بين أيديهم . يخرج ؟ قال : لا تصبئ علبنا . إذا رأى الصور وبخهم ونسأهم . يعني : ولا يخرج . قال المرادوي في تصحيح الذروع . هذا هو التصحيح من قولين عندهم ، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . ونقطع به في المغني ، قال : لأن النبي ﷺ دخل الكعبة فرأى فيها صورة إبراهيم وإسماعيل يستقيان بالأزلام . فقال : « قاتلهم الله ! لقد علموا أنها لم يفسد ما به قط . »^(١) قالوا : ولأنه كان في شروط عمر رضي الله عنه على أهل الذمة أن يوسعوا أبواب كتابهم للمسلمين . ليدخلوها للمبيت بها ، وللمزاولة بهم . وذكرنا قصة عتي في دخولها بالمسلمين ونظره إلى الصورة كما تقدم . قالوا : ولا يمنع من ذلك ما ورد أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة ، لأن ذلك لا يوجب عليها تحريم دخولها ، كما لا يوجب عليها الامتناع من دخول بيتا فيه كتب أو جنب أو حائض ، مع أنه قد ورد أن الملائكة لا تدخله .^(٢)

(١) حديث : « دخل الكعبة فرأى فيها صورة إبراهيم . » أخرجه البخاري (الفتح ٤٦٨/٢) - ط السنية) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما . وروى الطبراني من حديث أسامة بن زيد . ودخلت على رسول الله ﷺ في الكعبة فرأى صورة ، فدعا به فأكبته به فغضب به الغيرة ، ووصحه ابن حزم في الفتح (٤٦٨/٢) - ط السنية .
(٢) المغني ٨/٧ . والإنصاف ٢٣٦/٨ . والفروع وتصحيحه ٢٠٧/٥ .

البطون . قال : ومنه بمنع جواز التفرج على خيال الظل المعروف ، لأنها مخصوص بحرفة لبطون .^(١)

وفي صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال لي رسول الله ﷺ : « أريتك في المنام ، بجي ملك الملك في سرقفة من حرير ، فقال لي : هذه امرأتك . فكشفت عن وجهك الثوب ، فإذا أنت هي »^(٢) قال ابن حجر : عند الاجترار من وجه آخر عن عائشة : « لقد نزل جبريل بصورتي في راسه حين أمر رسول الله ﷺ أن يتزوجني ، ففي هذا الحديث نظر المرجل إلى المرأة التي يحل له النظر إليها ، ما لم تكن بصورة محرمة . على ما تقدم من التفصيل في الخلاف والله أعلم .

الدخول إلى مكان فيه صور .

٦٠ - يجوز المدخول إلى مكان يعلم الداخل إليه أن فيه صورة منصوبة على وضع محرم . ولو كان يعلم بذلك قبل المدخول ، ولو دخل لا يجب عليه الخروج .

هذا كله مذهب الحنابلة . قال أحمد في رواية النضر عنه : « من سأل قاتلا إن لم ير الصور إلا

(١) القليوبي على شرح المنهاج ٢٠٨/٣ . وحاشية الباسري على ابن القيم ٩٩/٢ . ١٣٦

(٢) حديث : « أريتك في المنام بجبريت الملك . » أخرجه البخاري (الفتح ٦٨٠/٢) - ط السنية .

اجابة الدعوى انى ممكن قيه تصور

٦٣ - إجابة الدعوة إلى التوبة - وهي طعام العرس - وإجابة عبد الجهور، تحدث ومن لم تَجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله^(١) وقيل هي: منة. وإجابة الدعوة لعبيها ممنة

وفي جميع الأحوال إذا كان في المكان مورد
على وضع محرم - وحملها التي منكر ظاهراً - وعلم
بذلك المدعى فليس يجزئ، فقد انقلب العقيدة على
أن الإحسان لا تكون واجبة، لأن الداعي يكون
قد أسقط حرمة ما لا يملكه من الفكر، فترك
الإحسان عقوبة له وزجر عن عبده. وقال المصنف
كالشافعية: «محرم للإحسان حينئذ»

ثم قيل : إنه إذا علم أنها حضوره تركه أو
 يمكنه إزالتها، فيجب انحصار السلام¹⁴
 وفي المسألة اختلاف، تفصيل يفترض تحت
 عنوان (دعوة)

ما يصنع بالضرورة المحرمة إذا كانت في شيء
ينتمح به :

٦٤- ينبغي إخراج المصورة عن وضعها المحرم
أي وضع يخرج به عن الحرم، ولا يلزم إلتافه

(١) حديث ابن أبي الدنيا في السيرة النبوية في حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «أحب إليَّ من الدنيا ما تركت» (الخطبة ١٠٥٨) - من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

٢١) نادر وحفيدة ابن عبدمن ٢٢٦، ٥، والخزني عى حبل
رحمته ٣٠٧، وأبى الطالب ٢٢٦، ٣، والمهي ٨، ٧،
والانصاف ٣٣٦، ٨، وكتاب الفقام ١٤٠، ٥

٦١ - ومن هذا مذهب المالكية في الأمر وإن المحسنة التي نسبت علي وجه محرم عندهم، أو غير المحسنة. أما الخمرة فأباحت جمع وحب إعانة الدعوة على ما يأتي. ولم نجد في كلامهم ما يوجب التحول إلى مكان هي فيه.

٦٢. واختلف مذهب الشافعية في ذلك، والراجح عندهم وهو القول المرحوم عند الحاشية أنه يحرم الضحى إلى مكان فيه صور منقوشة على وضع محرم قالوا: لأن الملائكة لا تدخل بيئاته صورة. قال الشافعي رحمه الله: إن رأى صورة في الموضع دلت أو جازح في بدخل المنزل الذي فيه تلك الصورة كانت منقوشة لا نوحاً، فإن كانت نوحاً فلا بأس أن يدخله. وإنه قول الشافعي للشافعية. عدم تحريم الدخول، بل يحرم. وهم قول صاحب التفرغ والصيداني، والإمام، والعزالي في الأوسط، والأصوي

قالوا: وماذا إن كانت الصورة في محل الجنوس، فكذلك كانت في اسم المخرج باب الجنوس لا مكيه الدخول، لأنها تكون الخارجة من المنزل. وقيل: لأنها في المعبر بمقتضى (١).

١١: الأم ثالث فصي ١٨٢٢٩ مطبعة الخليلات الأزهرية. وقته
فحصه: ١٢٣٣، وأحسن المطابع ١٢٣٩

كسر الصورة أو إتلافها كما نص على كسر الأصنام. ومن الدليل أيضا حديث عائشة رضي الله عنها في شأن المتمر الذي فيه الصورة وفيه أنه قال: «أخبرته عني»، وفي رواية «أنه حثك يده»، وفي أخرى «أنه أمر يجعله وسائده».

الصُور والمُصلي :

٦٦ - اتفقت كلمة الفقهاء على أن من صلى وفي قبلته صورة حيوان محرمة فقد فعل مكرها، لأنه يشبه سجود الكفار لأصنامهم، وإن لم يقصد التشبه. أما إن كانت الصورة في غير القبلة: كأد كانت في اليسار، أو على جانب المصلي في الجدار، أو خلفه، أو فوق رأسه في السقف، فقد اختلفت كلماتهم في ذلك. فقال الحنفية - كما في الدرر وحاشية الطحطاوي - بكونه للمصلي ليس نوب فيه فائيل ذي روح، وأن يكون فوق رأسه، أو بين يديه، أو بحداته يشبه أو يسره، أو محل سجوده تمثال. واختلفت فيه إذا كان التمثال خلفه. والأظهر: الكراهة. ولا يكره لو كانت تحت قدميه أو محل جنوسه إن كان لا يسجد عليها، أو في يده، أو كانت مستترية بكيس أو صورة أو ثوب، أو كانت صغيرة، لأن الصغيرة لا تعبد، فليس لها حكم الوثن. (١)

والكلية، بل يكفي حطها إن كانت منصوبة. فإن كان لا بد من صفاتها في مكانها، فيكفي قطع الرأس عن البدن، أو عرق الصدر أو البطن، أو حث الوجه من الجدار، أو حموه أو طمسه بطلاء يذهب معاله، أو يغسل الصورة إن كانت مما يمكن غسله. وإن كانت في ثوب معلق أو ستر منصوب، فيكفي أن ينسج عليها ما يغطي رأسها. قال ابن عابدين: ولو أنه قطع الرأس عن الجسد بخط - مع بقاء الرأس على حاله - فلا ينفي الكراهة، لأن من الطيور ما هو مطوق، فلا يتحقق القطع بذلك. (٢)

٦٥ - والدليل لهذه المسألة ما في حديث علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ بعثه إلى المدينة وأمره أن يسوي كل قبر، ويكسر كل صنم، ويطمس كل صورة. (٣) وفي روايات مسند أحمد للحديث وردت الصبارات الأتية: أن يقطع الصورة، أو أن يقطعها، أو ينحتها، أو يضمها، ورواية الوضع صحيحة. (٤) وليس في شيء من تلك الروايات

(١) ابن عابدين ١/ ١٣٦، وكشاف الشافعي ١/ ٢٨٠، ١٥٠/ ١٧٠، ١٧٦، والمصلي ١/ ٧٧، ١٠٠، وفتح الباري ١٠٠/ ٣٩٢، ونسب المطالب ٣/ ٦٦٦، والطحطاوي على الظن ٢٤٤/ ١

(٢) الحديث تقدم ترجمه في ٢٤٢

(٣) مسند أحمد، بتحقيق أحمد شاكر ١٢٢٨، والروايات الأخرى ج ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٧٤٦، ٨٨٦، ٨٨٧، ١٠٦٦، ١١٧٧، ١١٧٩، ١٢٨٤

(٤) الدرر والطحطاوي ١/ ٢٧١، وشرح منة المصلي من ٢٥٩، وابن عابدين ١/ ١٢٦، ١٣٧. وفتح القدير ٢٧٧/ ١

مانوا صورهم ثم عبدوهم. وأيضاً فقد تقدم أن من الغشاة من يقول بكراهة الصلاة مع وجود الصورة، ولو كانت إلى جانب المصلي أو خلفه أو في مكان سجوده. وإنما قد غلب الذكر وهات كما تحب المحرمات.

٦٨ - وقد ورد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ ودخل الكعبة فوجد فيها صورة إبراهيم وصورة مريم عليهما السلام فقال: أقمأهم فقد سبوا أن الملائكة لا تدخل بيت فيه صورة. هذا إبراهيم مصوراً في له يستقسم وفي رواية أنه لما رأى الصور في البيت لم يدخل حتى أمر بها فصحيت، ورأى إبراهيم وإسماعيل عنهما السلام بأيديهما الأقدام. فقال: فأتاهم الله، والله إن استقسما بالأقدام قطعاً.^(١)

وورد أن النبي ﷺ وأمر بانصوير كتبها فصحيت. فلم يدخل الكعبة وفيها من الصور شيء.^(٢)

وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ لما استسقى ذكر بعض نساء كتبه رأيهما بأرض الحبشة فقال لها مارية، وكانت

ونصر الشافعية. كما في أسنى المطالب. على أنه يكره للمصلي أن ينسج ثوباً فيه تصوير، وأن يصلي إليه أو عليه.^(٣)

وهن الحنابلة على أنه تكره الصلاة إلى صورة متصورة، نص عليه أحمد. قال البيهقي: وطاهره ولو كانت للصورة صغيرة لا تبدو فلناظر إليها، ولا تكره إلى غير متصورة، ولا يكره سجود ولو على صورة، ولا صورة خلفه في البيت، ولا يوفى رأسه في السقف أو عن أحد جانبيه. وإف السجود على الصورة فبكره عند الشيخ بقي الدين يعني ابن تيمية. وقال في المغروع: لا يكره، لأنه لا يصنع عليه أنه صلى إليها. ويكره حنه فضاء به صورة أو محله ثوباً ونحوه كدبنار أو درهم فيه صورة.^(٤)

ولم يجد لثنية تعزف هذه المسألة، ولا أنهم ذكروا نزوي قبلة لمجد أو أي جزء منه كما يأتي بعد هذا.

الصور في الكعبة والمساجد وأماكن العبادة:

٦٧ - ينبغي تحريمه أماكن العبادة عن وجود الصور فيها، لتلا يتول الأمر إلى عبادتها، كما تقدم من قول ابن عباس: أن أصل عبادة قوم روح لأصنامهم، أنهم كانوا رجالاً صالحين، فلما

(١) حديث ابن عباس في دعوى الكعبة

المخرج الروابيز البخاري: الفتح ٦/ ٢٨٧ - ط السبعة

(٢) حديث: وأمر بالصور. وأورد الأروزي في أجلة مكة

(١١٢/١) نشر مكتبة طباط من طرق منطقة بغوي بعضها

بعض

(١١) أسنى المطالب ١/ ١٧٩

(٦) كشاف الخلف ١/ ٣٧٠، وأمر ٣/ ١٧٩

وقال "كثير الشائعة: يحرم على المسنن أن يدخل الكنيسة التي فيها صور معلقة." (١)

رأبها: أحكام الصور:

أ- الصور وعقود التعامل:

٧٠- الصور التي صانعها حلال - كالمصور المنطحة مطلقاً عند المالكين، والصور المنقطوعة، ولعب لأطفال، والصور من الخلد، وما يصرع إليه الفساد، ونحو ذلك - على التخصيص والخلاف الذي تقدم - يصح شرائها وبيعها والأمر بعملها والإجارة على صنعها. وتمنأ حلال والأجرة الأخوة على صنعها حلال. وكذلك سائر عقود التعامل التي تجري عليها. ويجوز للوحي أن يشتري لحجورته الثوب من ماله، لما فيها من مصادرة التمرين كما تقدم.

أما الصور المحرمة صنعها فإنها على القاعدة العامة في المحرمات لا تحل الإجارة على صنعها، ولا تحل الأسرة ولا الأمر بعملها، ولا الإعانة على ذلك. قال القنبري: ويسقط الروعة حرمة محرمة كالمصور وشهد الماوردي فجعل للمصور أجرة المثل كما في نعمة المحتاج.

أم سلمة ولم حية أن أكرم الحنية، وذكرنا من حسبها وتصاوير فيها، فرفع رأسه وقال: وأولئك إدامات بهم الرحل المصالح سوا على قبره مسجد، ثم حمزوا فيه ثقت الصور، أولئك شرر الخلقه (٢) فهذا ينبغي تحريم الصور في المساجد والله أعلم

الصور في الكنائس والمعابد غير الإسلامية:

٦٩- الكنائس والمعابد التي أقرت في بلاد الإسلام ما يصلح لا يتعرض لما فيها من الصور مادامت في الدخول.

ولا يصح قلت من دخل المسم الكنيسة عند الجمهور. وتقدم ما قبله صاحب المعنى أن عبداً رضي الله عنه دخل الكنيسة بالمسلمين، وأخذ يتفرج على الصور وأن عمر رضي الله عنه أخذ على أهل النخعة أن يوسعوا أبواب كنائسهم، ليدخلها المسلمون والمارة

ولذا قال الحنابلة: لتسلم دخول الكنيسة والبيعة، والخلافة فيها من غير كراهة على الصحيح من المذهب.

وفي قول آخر للحنابلة، وهو قول الغنية: بكرة دخولها لأنها مأوى الشياطين.

(١) المشي ٨/٧ - والإيضاح ١/١٩٦. وابن عابد بن ٢٥١/١. والشيخ عبيد بن علي من شرح لمعاج ٢٣٥/٩

(٢) حديث: مؤلفات إدامات بهم الرحل المصالح ... أصرحه جيهاري الفتح ١/٥٩١ ط الرسالة. وسيد ٣٧٦/١ ط الحلبي

٧١ - وأما ما يحرم اقتنائه واستعماله، فلا يحرم شراؤه ولا بيعه ولا هبته ولا إيداعه ولا رهنه، ولا الإجازة على حفظه، ولا وقفه، ولا الهبة به ككاتب محرماته. وقد قال الشافعي: **إذا كان الله ورسوله حرم بيع أحمد والحيزم والأصنام**، ^(١) ومن أخذ على شيء من ذلك، ثبت لواجبة، ^(٢) وكسخت بمرمته التصلق به. قال ابن تيمية: ولا يعاد إلى صاحبه، لأنه قد استوفى العوض، كما نص عليه الإمام أحمد في مثل حامل الخمر، وبص عليه أصحابنا، ما لا، وغيرهم.

٧٢ - بعد أن كانت الصور المحرمة فيها لا تبعة فيه إلا ما به من الصورة المحرمة، أما لو كانت تصلح لمنفعة عذني من التعيير، فظاهر كلام بعض الشافعية مجة.

٧٣ - وقال الرزبي الشافعي: **مقتضى كلام الإمام في باب الوجبة صحة البيع في هذه الحالة**، ويعني أن لا يكون فيه خلاف، ويؤيده ما نقله في الوجبة عن الشافعي - ولم يتخلفه - في جواز بيع الشرع إذا صلح لبيد أو الشطرنج، وإلا فلا، واصله ما رواه الطبري وحاشية ابن حبان: **أنه لا يجوز أن**

١٥ - حديث: **ولا يشرى ولا يبيع الخمر والميتة والحزير والأصنام**، أخرجه البخاري (الفتح ١٢٤/١ - ط ١٢٤٠)، ومسلم (٣/١٢٠٧ - ط المجلد ١ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما).

١٦ - حديث: **ولا يبيع الخمر والميتة والحزير والأصنام**، أخرجه البخاري (الفتح ١٢٤/١ - ط ١٢٤٠)، ومسلم (٣/١٢٠٧ - ط المجلد ١ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما).

الضمان في إتلاف الصور والآلات التصوير:

٧٣ - الذين قالوا بحريم نوع من الصور يستعمل على وضع معين، قالوا: ينبغي إخراج الصورة إلى وضع لا تكون فيه محرمة. وقد بوب البخاري لفصل الصور، لكن لم يذكر فيها حادثة. بص عن ذلك، بل ذكر حادثة أخرى هو قول عائشة رضي الله عنها: **وكأن النبي بكى لا يترك في بيته شيئاً فيه صليب**، لا نقصه. وفي رواية: **«إلا نقصه»**، ^(١) وقوله أراد بذلك قياس

(١) خروج سر ومن وحشية الرمي ١٠/٢، ٣٥/٣٥، ٣٦، ٣٧، وشرح الصالح وحاشية خليفه ١٥٨/١، ١٥٩/١، ١٦٠/١، وحاشية الدمشقي على شرح الكبير ٢/٣٢٨، ٣٢٩/١، ومكتشف القبح ١/٢٨٠، والآداب الشرعية ٣/٣٢١، وأغني عن الشافعي ١٢٢/١، ١٢٣/١، ونفعنا الله على مراني المصالح ٢٢٩، وابن عثيمين على الدر المختار ١/٢٤١، ونجدة المحتاج ١٢٤/١، (٢) حديث: **«كأن لا يترك في بيته شيء فيه صليب»** (إلا نفسه)، أخرجه البخاري (الفتح ١٢٤/١، ٣٨٥، ط المجلد ١ من حديث عائشة رضي الله عنها).

بضمن (١١)

نقض النصوص المحرمة على نقض الصليبان .
لاشترائهم في أنها عبدا من دون الله . لكنه يحذر
قال لماشة رضي الله عنها في شأن السر الذي
عليه النصارى وأخبره عي وفي رواية أنه
هتكته ، أي برعه من مكانه حتى لم يعد
منصوبا ، وفي حديث جابر بن عبد الله وأمر ببيع
وسائر من السر ، وهذا يعني أنه لا يثقل ما فيه
الصوره إن كان يمكن أن يستعمل على وجه
آخر مباح .

لكن إن كانت الصورة المحرمة لا تزول إلا
بالإتلاف وجب الإتلاف ، وذلك لا يتصور إلا
مادورا ، كالتدال الجسم المثلث في جدار أو نحوه
الذي إذا أزيل من مكانه أو حرق صخره أو بطل
أو قطع رأسه يثقل . وهذا النوع لا يضمن
متلفه ، لأن المعصية لا تزول إلا بإتلافه

فما من تلف الصورة التي يمكن الانتفاع بها
على وضع غير محرم ، فينبغي أن يضمن ما تلفه
خائفا من تلك الصيغة المحرمة على الأصل في
ضمن المتلفات .

وهذا يقتضي مذهب أبي حنيفة ، والأصح
عند الشافعية ، وظاهر كلام المالكية .

ويجوز مذهب الحنابلة : أنه يجوز الإتلاف
ولا ضمان ، لمقنوط حرمة الشيء برفاهه من
المنفعة باستعماله في الحرم ، وفي رواية :

القطع في سرقة الصور :

٧٤ - لا قطع في سرقة الصور التي ليس
بمكسورة ما قيمته ، أوله قيمة لا تبلغ نصبا .

أما في غير ذلك ، فمذهب الحنيفة ، وهو
القول مرجوح عند الشافعية ، وقول عند
الحنابلة عليه المذهب : أنه لا قطع في سرقة آلة
اللهو ، لأن صلاحته للهو صارت شبهة من أن
المسافر قد يقصد الإنكار ، وأن سرقة الشيء
لأويل لكسره فبيع ذلك القطع . فكذا ينبغي
أن يقال عند دم في النصور المحرمة ، ولو كان
مكسورا ما يبيع نصبا . قال صاحب المنع من
الحنابلة : إن سرق ثبة فيها الخمر أو صليا أو
صنم ذهب لم يقطع . قال صاحب الإنصاف :
هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب . أي لأن
الصنعة المحرمة أغفرت بسببها حرمة الشيء ،
فلم يعد مكسوره حرمة تستحق أن يثبت بسببها
القطع . وسواء قصد بالمسرفة الإنكار أم لم
يقصد .

ومذهب المالكية ، وهو الأصح عند الشافعية
وجوب القطع فيما لو كان المكسور يبلغ نصبا .
ويذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لو كان على

(١١) ابن عابدين ٢/٦٩٨ ، ١٩٩ ، ٢١٤/٢ ، وسمي
٢٧٨/٥ ، وشرح منقح لإحداث ١٣٢/٢ (ر)
اللاب

الدراهم والدنانير المرسوفة صور فلا يمنع ذلك وجوب القطع، قال الحنفية: لأن المقود إنما تعد للتمويل فلا ثبت فيها تأويل لكن في قول عند الحنابلة التفرق بين أن يقصد إنكاره فلا يقطع، ويقطع إن لم يقصده. ^(١) والله أعلم.

تضبيب

التعريف :

١ - التضبيب والتضبيب في اللغة : تغطية الشيء وإدخال بعضه في بعض. وقيل هو شدّة القص على الشيء، لتلافت من اليد. ويقال: ضبيب الخشب بالخديد أو الصفر: إذا شده به، وضب أبنائه شدها بذهب أو فضة أو غيرها. والصفة: حديدة عربية يضبيب بها الباب ويشعب بها الإناث عند التصدع. والاصطلاح الشرعي للتضبيب لا يختلف عن المعنى اللغوي في شيء. ^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - الجمر : من معانيه أن يغني الرجل من فقر، أو يصلح عظمه من كسر.
٣ - الموصل : من وصل الثوب أو الخلف وصلة.
٤ - التشعب : وهو جمع الشيء، وضم بعضه إلى بعض، أو تفرقه، فهو من الأضداد. ^(٢)



(١) من اللغة - والصحيح - ملا - ص ١٠٠، وبشأنه ابن

عابد بن ٢٩٩/٥

(٢) مختار الصحاح - قواعد - وصل - وشعب -

(١) ابن عسدين ٩٩٩/٣، والدمسوقي على شرح الكبير

٢٣٦/٩، والإيضاح ٢٦١/١٠

وفي الشرب من الإماء المضيب يتقي من الغيبة
بالفحص

قال ابن عباسين: المراءاة بالانثاء: الانثاء
بالتعصير الذي يفعله الاستعمال به. وفي ذلك
خلاف بين أبي حنيفة وصاحبه ينظر في
المطولات (١)

ومما ينبغي تفصيلا إلى أحكام التضييب في
مصطلحي (ذهب، فضة، أنفة).

وأما المالكية: فقد ذهبوا - في المراجع
عندهم - إلى حرمة ذلك كله، يستوي عندهم:
الفضة والذهب، والصغيرة والكبيرة، الحاجة أو
لغير حاجة. (٢)

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن تضييب
الإماء بذهب حرام مطلقا، وتضييب فضة كبيرة
عرفا من الفضة - لغير حاجة بأن كانت لزينة -
حرام كذلك. فإن كانت الفضة الفضية صغيرة
لحاجة إماء، إلى الإصلاح لم تكفر، لما روي
لبحاري وأن قدح الشئ بخطة التكفر فالتخذ مكان
الذهب سلسلة من فضة. (٣)

وإن كانت الفضة فوق الحاجة - وهي

٥ - التطعيم: مقصد: طعم، وأصله طعم،
يقال: طعم ابنكمن أو الفرج. قبل الوصول
بغض من غير شعوره

ووضع كذا بعصر كذا لتقويته أو تحبسه، أو
انتشاق شيء آخره. وطعم احلب بالفسخ
رغمه في الخرخفة والريئة (٤)

وحديث الغضيه هو: أن يجر في إماء من غطيت
أو غيره دفرا، ويصح فيها قطعا من ذهب أو فضة
ويحومهم على قدر الحفر والمزق بين التضييب
والتطعيم. أن التضييب يكون للإصلاح، أما
التطعيم فلا يكون إلا بالحفر، وهو للريئة
غالبا (٥)

٦ - التصفية: هو الطلاء بهاء للذهب أو الفضة
وتحورها. (٦)

الحكم التكليفي

٧ - ذهب الحنابلة إلى أنه يجوز التضييب
واسمه مال، المضيب يذهب أو فضة، لأنه تابع
للحاجات، وهو باقي الإماء، فأشبه المضيب
بالسبر. ولكنه مكره عندهم. ولكن عليه أن
يجنب في النحل والتقصه والتلجام موضع اليد.

(١) ابن عباسين: ١١٩/٥

(٢) شرح البرقي: ٢٧١، ومعارف الخليل: ١٢٩/١

والاسوي: ١١٩/١

(٣) حديث: «أن قدح شيء يكفر» فالتخذ مكان الذهب

سلسلة من فضة. أخرجه البحري (الفتح: ٢١٢/٥)

السلفي: من حديث أسير بن مالك رضي الله عنه

(٤) لسان العرب، والشمع الوسم

(٥) كتاب الفنا: ٥٢/١

(٦) لسان العرب، والشمع وابن علبس: ٢١٩/٥، وبها

لحاج: ٩١/١

صغيرة، أو كبيرة خاجة - كرهت في الأصح. (١)
وفي ذلك تفصيل ثم يظهر في مصطلح
(ذهب - فضة - آنية).

تضمير

التعريف :

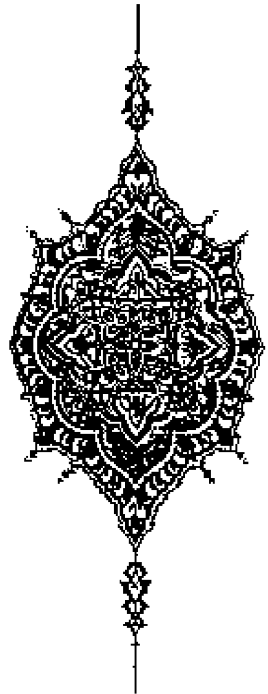
١ - التضمير لغة : من التضمير يسكون الميم
والتضمير (بضمها) بمعنى : الحزال وخالق
البطن^(١). وهو : أن تغلف الخيل حتى تسمن
وتقوى، ثم يقتل علفها، فتغلف بقدر القوت،
وتدخل بيتا وتغشى بالجلال حتى تحصي فتعرق،
فإذا جف عرقها، خف لحمها، وقويت على
الجرى. (٢)

ومدة التضمير عند العرب أربعون يوما،
وتسمى هذه المدة، وكذلك الموضع الذي تضمير
فيه الخيل مضمارا. (٣)

الألفاظ ذات الصلة :

١ - السباق :

٢ - السباق والمسابقة بمعنى : يقال : سابقه
مسابقة وسباقا. والسباق مأخوذ من السَّق



(١) لسان العرب المحيط مادة . وميمه

(٢) نسخة القاري ٦٩/٦٩٠، ٦٩١، وفتح طبري لاين حيدر

٧٢، ٧١/٦٩

(٣) الصحاح في اللغة، ولسان العرب المحيط.

(٤) أسنى الطالب ١/٦٧، ولفظي لاين قدامة ١/٧٢

سك ونساء . بمعنى . الضمير في الجري وفي كل شيء .
 وأما السبب بانفتح أمعاء الخيل الذي سبق عليه ^(١١)
 والعلاقة بينه وبين التفسير : أن عمدة التفسير تتحد في بعض الأحيان لأجل إعراف التفسير في السابق .
 حكمه الإجمالي ومواطن البحث :
 ٣- يرى جمهور الفقهاء إساحة تفسير الخيل مطلقاً ، واستحبابه ، خاصة إذا كانت معدة لغرض ^(١٢)
 وورد في هذا الباب أحاديث كثيرة منها :
 حديث نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : «سابق رسول الله ﷺ بين الخيل التي قد ضميرت فارسها من الخصال ، وكان أمداها ثبته السوداء» فقلت لموسى بن عتبة : «كم كان بين ذلك؟» قال ستة أميال أو مائة وسابق بين خيل التي لم تضمر فارسها من ثبته السوداء ، وكان أمداها محمد بن رزيق . قلت : حكم بين ذات؟ قال : «ممن أو نحوه» فكان من عمره من



(١١) حديث سابق رسول الله ﷺ بين الخيل التي قد ضميرت وأخرجه البخاري (طبع ١٤١٦ هـ - المصنف)

(١٢) نيل الأوطار ١/٨٠

١٣: ابن عسيري ٢/٥٠٩ ، والنسوسي وعمدة ١/١٦٦ ، والمصنف ١/٦٠٩ ، وعمدة القاري ١/٦٠٩ ، وضع الياربي لأن سحر الياربي لأمر سحر ١/٦٠٩ ، ٦٢ ، ٦٣

(١٤) مقاييس وعمدة ١/٦١٤ ، ولأن العرب المحيط حشد .

(١٥) الفلسفي وعمدة ١/٦١٤ ، ٦١٥ ، والمصنف ١/٦٠٩ ، وعمدة القاري ١/٦٠٩ ، وضع الياربي لأن سحر الياربي لأمر سحر ١/٦٠٩ ، ٦٢ ، ٦٣

تطبيب

التعريف :

١ - التطبيب في اللغة معان ، منها وهو المراد هنا :
أنه المداواة .

يقال : طَبَّ فلان فلاناً : أي دأوه . وجاء
يستطب لوجهه : أي يستوصف الأدوية أيها
يصلح لدائه .

والطَّبُّ : علاج الجسم والنفس ، ورجل
طَبٌّ وطبيب : عالم بالطب .
والطُّبُّ ، والطَّبُّ ، يَنْتَبِهُنَّ في الطَّبِّ . وتَطَبَّبَ
له : سأل له الأطباء .

والطَّيِّب في الأصل : الخافق للأمور العارفة
بها ، وبه سمي الطبيب الذي يعالج المرضى
ونحوهم^(١) .

ولا يخرج معناه الاصطلاحي عن معناه
اللغوي .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الشداوي :

٢ - الشداوي : تعاطي الدواء . وجته المداواة أي

(١) الصحاح ولسان العرب . والصحاح المبردة : طبيب .

المداواة : يقال : فلان يُشَدَّوِي : أي يعالج .^(٢)
والفرق بين التطبيب والشداوي : أن الطبيب
تشخيص الداء ومداواة المريض ، والشداوي
تعاطي الدواء .
حكمه التكليفي :

٣ - التطبيب تعلماً من مروض الكفاية ، فيجب
أن يتوفر في بلاد المسلمين من يعرف أصول حرفة
الطب ، وبظن الغصلي في مصطلح
(احتراف)

أما التطبيب مزاولة للأصل فيه الإباحة .
وقد يصير مندوباً إذا اقترن به التأمي بالسي
يختص في توجيهه لتطبيب الناس ، أو نوى دفع
المسلمين إلى تدخله في مثل قوله تعالى : ﴿لَوْ أَنَّ
أَخِيَاءَهُ فَكُنْتُ أَحِبَّ النَّاسِ جَمِيعاً﴾^(٣) وحديث :
«من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعه»^(٤) .
إلا إذا تعيّن شخص لعدم وجود غيره أو
تعاقد فتكون مزاويله واجبة .^(٥)

• يدل لذلك ما روى رجل من الأنصار قال :
عاد رسول الله ﷺ رجلاً به جرح ، فقال رسول
الله ﷺ : «ادعوا له طبيب بني فلان» . قال :

(١) لسان العرب ، والصحاح مادة ادوي .

(٢) سورة المائدة ٣٢ .

(٣) حديث «من استطاع منكم أن ينفع» . أخرجه

مسلم (١٧٢٦/٤) . ط الحظي من حديث جابر بن عبد الله

رضي الله عنهما

(٤) الموسوعة الفقهية الكويتية ٧٩/٢ . والآداب الشرعية

لا من علاج ٢٠٩١ - ٢٠١٠

على منكبه وقالت: «أي عربة؟ إن رسول الله ﷺ كان يقم عند آخر عمره، أو في آخر عمره، فكانت تقدم عليه وفود العرب من كل وجه، ف صنعت له الأنعام، وكنت أعالجها، فمن ثم». وفي رواية: «أن رسول الله ﷺ كثرت أسقامه، فكان يقدم عليه أطباء العرب والعجم، فيصفون له فتعالجه». (١)

وقال الربيع: سمعت الشافعي يقول: العلم علمان: علم الأديان وعلم الأبدان. (٢)

نظر الطبيب إلى العورة:

٤ - اتفق الفقهاء على جواز نظر الطبيب إلى العورة ولمسها للتداوي. ويكون نظره إلى موضع المرض بقدر الضرورة. إذ الضرورات تقدم بقدرها. فلا يكشف إلا موضع الحاجة، مع غرض بصره ما استطاع إلا عن موضع اللداء. ويتنهي قبل ذلك أن يعلم امرأة تداوي النساء، لأن نظر الجنس إلى الجنس أخف.

فدعوه فجاء، فقالوا: يا رسول الله، ويغني الدواء شيئا؟ فقال: سبحان الله. وهل أنزل الله من داء في الأرض إلا جعل له شفاء. (٣)

وعن جابر رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن الرقى. فجاء آل عمرو بن حزم، فقالوا: يا رسول الله، إنه كانت عندنا وية نرقي بها من العقرب، وإنا نبيت عن الرقى. قال: فعرسوها عليه. فقال: «ما أرى بها بأسا، من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليبتعه». (٤) وقال ﷺ: «لا بأس بالرقى ما لم يكن فيها شرك». (٥)

ولما ثبت من فعل النبي ﷺ أنه تداوى، فقد روى الإمام أحمد في مسنده أن عروة كان يقول لعائشة رضي الله عنها: يا أماء، لا أعجب من فهمك أقول: زوجة رسول الله ﷺ بشت أبي بكر. ولا أعجب من علمك بالشعر وأيام الناس، أقول ابنة أبي بكر، وكان أعلم الناس أو من أعلم الناس. ولكن أعجب من علمك بالطب! كيف هو؟ ومن أين هو؟ قال فضربت

(١) حديث: «إن عروة كان يقول لعائشة: أخرجني أحد

(٢) ٦٧/٦ ط (المجتبة) وقال الحميني في المجموع (٩/٦١٢ ط القدسي): «في حديثه عن معاوية الترمذي». قال أبو حاتم: صحيح الحديث، وفيه ضعف.

(٣) الفتاوى الدواقي ٢/١٣٩. وروضة الطالبين ٢/٩٦، والإقناع للتبركي الطب ١/٦٩٤، والمغني لابن قدامة ٥/٥٣٩، وراه للحداد ٣/٦٦، وسابغ ط مصطفى الحلبي. والألفاظ الشرعية ٩/١١٠، وسابغها. ونخبة الأثرين ١/٩٩ ط الفصيلة الجديدة.

(٤) حديث: «حدث رسول الله ﷺ رجلا...» أخرجه أحمد (٥/٣٧ ط المجتبة) وقال الحميني: رجلا رجال الصحيح والمجموع ٥/٨٤ ط القدسي.

(٥) حديث: «من استطاع منكم أن ينفع...» تقدم شرحه ق/٣.

(٦) حديث: «لا بأس بالرقى ما لم...» أخرجه مسلم (٣/١٢٢٧ ط الحلبي) من حديث هود بن مالك (الأحمسي) رضي الله عنه.

ونصوا على أنه إن وجد من لا يرضى إلا
بأكثر من أجرة الثلث فإنه يكون كالعدم حيث
حتى لو وجد كافر يرضى بغيرها ومسلم لا يرضى
إلا بها احتصل أن المسلم كالعدم.

وصرح المالكية بأنه لا يجوز النظر إلى فرج
المرأة إلا إذا كان لا يتوصل إلى معرفة ذلك إلا
برؤيته بنفسه أما لو كان الطبيب يكتفي برؤية
النساء لفرج المريضة فلا يجوز له النظر إليه.^(١)

استحجار الطبيب للعلاج :

٥ - اتفق الفقهاء على جواز استحجار الطبيب
لعلاج، لأنه فعل يحتاج إليه وماذون فيه شرعا،
فجواز الاستحجار عليه كسائر الأفعال المشاحة.
غير أن الشافعية شرطوا لصحة هذا العقد أن
يكون الطبيب ماهرا، بمعنى أن يكون حطؤه
مادرا، ويكفي في ذلك انتجربة عدهم، وإن لم
يكن ماهرا في العلم.

واستحجار الطبيب يفدر بالمدة لا بالهر،
والعمل، فإن تمت المدة وبرى المريض أو لم يبرأ
فله الأجرة كلها. وإن برى قبل تمام المدة
انقضت الإجارة فيما بقي من المدة لتعطل
استية المعتقد عليه، وكذا الحكم لومات

وذهب الشافعية والماتدة إلى : أنه إذا كان
التطبيب أجليا عن المريضة فلا بد من حضور
ماذون معه وقصر عطفون. فقول لني رحمته :
«لا لا يخلون رجل بمرأة إلا كان ثالثهما
الشیطان».^(١)

واشترط الشافعية عدم وجود امرأة نفس
التطبيب إذا كان المريض امرأة، ولو كانت المرأة
المداوية كافرة، وعدم وجود رجل يحسن ذلك إذا
كان المريض رجلا.

كما شرطوا أن لا يكون غير أمين مع وجود
أمين، ولا ذم مع وجود مسلم، أو ذم مع
وجود مسلمة.

قال الملقني : يقدم في علاج المرأة مسلمة،
فصبى مسلم غير مراهق، فمراهق، فكافر غير
مراهق، فمراهق، فامرأة كافرة، فمحرم
مسلم، فمحرم كافر، فأجسي مسلم، فكافر.

وعرض ابن حجر قرحمي على تقديم
الكافرة على المحرم. وقال : والذي ينتج تقديم
نحو محرم مطلقا على كافرة، نظره مالا نظره
هي.

وتنص الشافعية كذلك على تقديم الأمهر
مطلقا ولو من غير الجنس والذين على غيره

(١) حديث : «لا لا يخلون ...» أخرجه الترمذي (١٠١/١٦٦) -

ط الحنفی) وأحكام (١٠٣/١١، ١١٥) ومصححه ورواه
أحمد.

(١) حاشية ابن عثيمين (٣/١٦٦، ١٦٧/٥، والعماد الدين

٢/٣٦٦، ٣٦٧، وموسى الشرواني وابن القاسم على

نقطة العلاج (٧/٢٠٢، ٢٠٣، وكشاف القناع (٥/١٣)

المريض في أثناء المدة.

معلوم.

وأجاز ذلك المالكية أيضا، ففي الشرح الصغير: لو شارطه طبيب على البر، فلا يستحق الأجرة إلا بحصوله، وسبق تفصيل ذلك في مصطلح: (إجارة).^(١)

وإذا زال الألم وشفي المريض قبل مباشرة الطبيب كان عذرا تنفخ به الإجارة.

يقول ابن عابدين: إذا سكن الضر من الذي استأجر الطبيب خلقه، عهد عذر تنفخ به الإجارة، ولم يخالف في ذلك أحد، حتى من لم يعتبر العذر موجبا للفسخ، فقد نص الشافعية والحنابلة على أن من استأجر رجلا ليفعل له ضررا فسكن الوجع، أو ليكمل له عينا فبرئت قبل أن يقوم بالعمل، "تسقط العقد لتعذر استيفاء المعتقد عليه".^(٢)

ضمان الطبيب لما يتفقه:

٧ - يضمن الطبيب إن جهل قواءه. - الطب أو

وقد نص الحنابلة على أنه لا يصح اشتراط الدواء على الطبيب، وهو قول عبد المالكية لما فيه من 'جشاع' يجعل والبيع. وعبد المالكية قول آخر بالجواز.

والطبيب يستحق الأجرة بتسليمه نفسه مع مضي زمن إمكان الدواؤه، فإن امتنع المريض من العلاج مع بقاء المرض استحق الطبيب الأجر. مادام قد سلم نفسه، ومضى زمن الدواؤه، لأن الإجارة عقد لازم وقد بذل الطبيب ما عليه.

وأما إذا سلم الطبيب نفسه وقبل مضي زمن إمكان الدواؤه سكن المرض، فجمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة وبعض الشافعية) متفقون على انفساخ الإجارة حينئذ.^(٣)

٦ - ولا يجوز مشاركة الطبيب على البر. ونص ابن قدامة عن ابن أبي موسى الجواز، إذا قال: لا بأس بمشارضة الطبيب على البر، لأن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه حين روى الرجل شارطه على البر. وقال ابن قدامة: إنه الصحيح إن شاء الله. لكن يكون جعالة لا إجارة، فإن الإجارة لا بد فيها من عدة أو عمل

(١) المبرورة الفقهية بدمكوت ١/١٩٩
(٢) ابن عابدين ٣٣/٥، ٥٠، والأجبار شرح المختصر ١/١٦٥، ١٦٦ ط مصطفى الحلبي ١٣٥٠ هـ ١٩٣١ م، والفتاوى الهندية ١/١٩٩، والشرح الصغير ٤/٤٧، والشرح الكبير ١/١٦١، وحواصر الإكمال ٢/١٥٣، ومباح المطعين وحاشية قلمي منه ١/٧٨، ٧٩، وأسنن المذهب ٢/١١٣ المكتب الإسلامي، والمذهب في فقه الإمام الشافعي ١/٤٠٦، والمغني لابن قدامة ٤/٥٣٩، ٥٤١، ٥٤٣، وتغرى المبرورة الفقهية ١/٣٠٠، ٣٠١

(٣) حاشية ابن عابدين ١/٥٠، وحاشية السوغي ١/٣٠، والفرق الدواني ١/١٦٥، وقليوبي وصبرة ١/٧٠، ٧٨، وشرح روض الطالب ٢/١١٣، وكشاف الضعاف ١/١٤١، والفتاوى ١/٥٣٩، ٥٤٣، ٥٤٧

اعتاد، والأثر الضمان^(١).
يقول ابن قدامة: إذا فعل الحجام
والختان والضب ما أمروا به، لم يضمنوا
بشرطين:
أحدهما: أن يكونوا ذوي حذق في
صناعتهم، فإذا لم يكنوا كذلك كان فعلا
محرما، فيضمن مراهبه.
الثاني: ألا يتجاوز ما ينبغي أن يقطع، فإن
كان حذقا وتجاوز، أو قطع في غير محل القطع،
أو في وقت لا يصلح فيه انقطاع وألبه هذا،
فيسر فيه كله، لأنه إلتفاف لا يختلف ضلها
بالعمد والخطأ، فأنه إلتفاف المأل.

وكذلك الحكيم في الفاعل في القصاص
وقاطع يد السارق ثم قال: لا يضمن فيه
حاجوا^(٢).

قول الدسوقي: إذا خشن الختان صميا، أو
صنى الطبيب مريضا دوا، أو قطع له شدة، أو
كواه فبطل من ذلك، فلا ضمان على واحد منهما
لأنه ماله ولا على عافله، لأنه عما فيه تعريض،
فكان صاحبه هو الذي عرضه لما أصابه. وهذا

(١) ابن عاتق ١٣/٥، والاختصار شرح المختار ٢٢٦/١ ط
مطبعة المطبع ١٩٢٦. والتمج والقبيل بعض مواهب
القبيل ٢٢٦/١، والشرح المفصل ٥٠٥/١، وصاحبة
المحتاج ٢٩١/١، وقبوضي وصبرة ١١٠/١، والمضي مع
شرح الكبير ٢٢٠/١.

(٢) المضي لأبي عاتق ٥٣٨/٥ م الزاخر الحديث، والموسوعة
نقده ٢٢٨/١ (الإلف)، ٢٩٩/١، ٣٠٠ (حجرة)

أن غير حاذق فيها، فداوى مريضاً وتلفه
بمداوئيه، أو أحدث به عيباً، أو عن قواعد
التطبيب وفصر في تطبيبه، فسرى التلف، أو
التعيب. أو عن قواعد التطبيب ولم يفصر ولكنه
طلب المريض بلا ردة منه. كما لو خشن صميرا
بغير إذن وليه، أو كبيراً قهراً عنه، أو وهو نائم،
أو أضعف مريضاً دواً قهراً عنه فتساقط ذلك
تلف وعيب، أو ضب بأذن غير مختبر لكونه من
صبي، إذا كان الإذن في قطع يد مثلاً، أو
بعضه أو حجامه أو ختانه، فاذن إلى تلف أو
عيب، فإنه في ذلك كله يضمن ما ترتب
عليه^(١).

أما إذا أذن له في ذلك، وكان الإذن معتبراً،
وكان حاذقاً، ولم يغب يده، ولم يتجاوز ما أذن
فيه، وسرى إليه التلف فإنه لا يضمن، لأنه
فعل فعلا مباحاً مأذوناً فيه^(٢)، ولأن ما يتلف
بالمرأية إن كان مسبباً مأذون فيه - دون جهن
أو تقصير - فلا ضمان. وعلى هذا فلا ضمان
على طبيب ويزن (جرح) وحجام وختان مادام
قد أذن لهم بذلك ولم يفصروا، ولم يتجاوزوا ما وضع

(١) جواهر الإقبال ٢/٢٩٩، والشرح الكبير ٢٥٥/٤،
وأمن الطالب ٢٢٧/٢ المكتبة الإسلامية، وقلي الدين
نقده ٥٣٨/٥ م تراجمي الغنية.

(٢) منار المسيل في شرح القبيل ١٢٩/١، ط المكتب
الإسلامي. ونيل الأثر بشرح دليل الطالب ١٢١/١ م
الملاح

إذا كان الختان أو الطبيب من أهل المعرفة، ولم يخطئ في فعله. فإذا كان أخطأ في فعله والحال أنه من أهل المعرفة - فالدية على عاقلة.

فإن لم يكن من أهل المعرفة عوقب.

وفي كون الدية على عاقلة أو في ماله قولان:
الأول: لأبن القاسم. والثاني: لآلئ. وهو الراجح لأن فعله عمد، والمقالة لا تحمل العمد.^(١)
وفي القية: مثل محمد نجم الدين عن صبية سقطت من سطح، فالتفت رأسها، فقال كبير من الجراحين: إن شققتم رأسها ثوت. وقال واحد منهم: إن لم تشقوه اليوم ثوت، وأنا أشقه وأبرئها، فشقه فمات بعد يوم أو يومين. هل يضمن؟ فتأمل مليا ثم قال: لا، إذا كان الشق بائنا، وكان الشق معسلا، ولم يكن فاحشا خارج الرسم (أي العادة). قيل له: فلو قال: إن ماتت فأنا ضامن، هل يضمن؟ فتأمل مليا، ثم قال: لا. فلم يعتبر شرط الضمان، لأن شرطه على الأمين باطل على ماعليه الفتوى.^(٢)

وفي مختصر الطحاوي: من استؤجر على عيب يجمعه، أو على دابة يزرعها، ففعل ذلك فعطبا بفعله، فلا ضمان عليه، لأن أصل العمل

كان مأذونا فيه، فما تولد منه لا يكون مضمونا عليه إلا إذا تعدى، فحينئذ يضمن.

وكذلك إذا كان في يده أكلة، فاستأجر رجلا ليقطع يده فمات، فلا ضمان عليه.^(٣)

ومن استؤجر ليقطع ضرعا لمريض، فأعطاه، ففعل غير ما أمر بفعله ضمه، لأنه من جنائته.^(٤)

وإن أخطأ الطبيب، بأن سقى المريض دواء لا يوافق مرضه، أو زلت يد الختان أو الفاعل فتجاوز في القطع، فإن كان من أهل المعرفة ولم يضر من نفسه فذلك خطأ (أي تتحمل عاقلة) إلا أن يكون أقل من الثلث ففي ماله. وإن كان لا يحسن، أو غر من نفسه فبعاقب.^(٥) ومن أمر ختانا ليجتن صبياء، ففعل الختان ذلك ففعل حششته، ومات الصبي من ذلك، فعلى عاقلة الختان نصف دية. لأن الموت حصل بفعلين: أحدهما: مأذون فيه، وهو قطع الحشفة، والآخر: غير مأذون فيه، وهو قطع الحشفة، فوجب نصف الضمان.

أما إذا برى، فحمل قطع الجلدة. وهو مأذون فيه. كان لم يكن، وقطع الحشفة غير مأذون فيه، فوجب ضمان الحشفة كاملا، وهو الدية.^(٦)

(١) مختصر الطحاوي ١٢٩

(٢) المغني لابن قدامة ٥/٤٣٥ م طو برأس الحديدة. وبتلج الطالين ٣/٧٠

(٣) جوامع الإكليل ٢/١٩١

(٤) ابن حبان ٥/٤٠٠

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٨/٤

(٢) ابن حبان ٥/٣٦١

مصعب بن سعد بن أبي وقاص أنه قال :
صليت إلى جنب أبي ، فطيفت بين كفي ، ثم
وضعتها بين فخذَي ، فنهاي أبي وقال : وكنا
نفعله فنها عنه ، وأمرنا أن نضع أيدينا على
الركب .^(١)

ومن المعروف أن قول الصحابي : كنت
نفعل ، وأمرنا ونينا ، محمول على أنه
مرفوع .^(٢)

واستدلوا أيضا بعون النبي ﷺ لأنس رضي
الله عنه : «إذا ركعت فضع يديك على
ركبتك ، وفرج بين أصابعك» .^(٣)

فإن الروي في شرح صحيح مسلم : وذهب
عبدالله بن مسعود رضي الله عنه وصاحبه
علقمة والأسود إلى أن السنة التطيق ، فقد
أخرج مسلم عن علقمة والأسود أنها دخلت على

(١) حديث مصعب قال : صليت إلى جنب أبي طيفت بين
كفي ترجمه البخاري الفتح ٢/ ٢٧٣ ط
المطبعة ، ومسلم ١/ ٣٨٠ ط الخليلي واللفظ للحارثي .

(٢) كينساية ٢/ ١٧٨ ، ١٧٩ ط دارالمعسر ، والمجموع
٣/ ١١١ ، وكشف القناع ١/ ٣٤٩ ط مكتبة العصر
الإسلامية ، وهاكاي لأبي عبد الله ١/ ٢٠٣ نشر مكتبة
الربيع ، ومسنن البخاري ١/ ٢٣ ط المبرية ، ومصحح
مسلم بشرح النووي ٥/ ١٥ ط المطبعة المصرية بالأزهر .

وتنيل الأوطار ٢/ ٢٦٤ ط العتابة

(٣) حديث : «إذا ركعت فضع يديك على ركبتك
أخرجه ابن عدي في الكامل من حديث أنس (الكامل
١/ ٢٠٨٦ ط دار المعسر) وأعله برأيه . وهو كثير بن جندب
نحاشي الأبي .

نطيق

التعريف :

١ - التطيق في اللغة : مصدر طيق ، ومن
معانيه : المساواة والتعميم والتغطية . قال في
المصباح : وأصل الطيق : الشيء على مقدار
الشيء مطبقا له من جميع جوانبه كالنظاء له .
ويقال : طيق السحاب الجوز إذا غشاه ، وطيق
الماء وجه الأرض : إذ غطاه ، وطيق القيم : سم
يمطره .^(١)

وهو في الاصطلاح الغنهي : أن يجعل النصل
بطن إحدى كفيه على بطن الأخرى ، ويجعلها
بين ركبتيه وفخذه .^(٢)

أحكام الإجمالي :

٢ - يرى جمهور الفقهاء كراهة التطيق في
الركوع ، واحتجوا به بـ روي عن

(١) نيسن البلاغة للزمخشري ، وقياسوس المحيط ،
والمصباح . واصحاب المنى مادة «طيق»

(٢) المسند في شرح الفتح ١/ ١٤٦ ط المكتب الإسلامي ،
والمجموع للنووي ٢/ ٢٠٣ ط المبرية ، وتنيل الأوطار
٢/ ٢٤٤ ط العتابة

تطفل

التعريف :

١ - التطفل في اللغة : مصدر تطفل . يقال : هو متطفل في الأعراس والولائم أي : هو طفيلي .
 ذل الأصمعي : الطفيلي : هو الذي يدخل على الفوم من غير أن يدعو^(١) .

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا النقط عن هذا المعنى .

فقد عرفه في نهاية الحجاج : بدخول الشخص لمحل غيره لتناول طعامه بغير إذنه ولا علم رضاء ، أو ظنه بقرينة معينة^(٢) .



الألفاظ ذات الصلة :

١ - الضيف :

٢ - الضيف في اللغة : النزول الزائر . وأصله مصدر صاف ، ولذا يطلق على الواحد وغيره ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ : إِنَّ هَذَا ضَيْفِي ﴾

عبدالله رضي الله عنه فقال : أصبني من خلفكم ؟ قالوا : نعم . فقام بينهما وجعل أحدهما عن يمينه ، والاخر عن شماله ، ثم ركعوا ، فوضعنا أيدينا على ركبتي ، فضرب أيدينا ، ثم طبق بين يديه ، ثم جعلها بين عضديه ، فلما صلى قال : « هكذا فعل رسول الله ﷺ »^(٣) .

قال العيني : وأما ذلك إبراهيم النخعي وأبو عبيدة وعلى السروي فكلهم : بأنه لم يبلغهم الناصح ، وهو حديث مصعب بن سعد^(٤) .

(١) : مصباح شيرازي ، وشفا العرب ، وساج المروم ، وعبط الحظ ، ومن اللغة ، وعار الصحاح مادة « ط » .
 (٢) : نهاية المحتاج ٢/ ٣٧٧ .

(٣) : حديث علفصة والأسود وغيرهما فقال : « أصبني من خلفكم ؟ » أخرجه (مسلم ٢٧٩/١ - ٣٨٠ ط الحلي) .

(٤) : صحيح مسلم بشرح حصوري ٥/ ٦٥ - ٦٧ ، ومسننه القرطبي ٦/ ٦١٦ ، وجمعوع ٥/ ٤٦١ ، والناية ٤/ ١٧٨ .

فلا تقصصون^(١) ونحو انطاسة، فيقال:
هذان فيضان

أما (الضيف) فهو من يبي، مع الضيف
منطفا، فالضيف أنقص من الطفيل، ويطلق
على الداخل على القوم في شراهم بلا دعوة
(الواغل).^(٢)

وفي اصطلاح الفقهاء: الضيف: هو من حضر
طعام غيره بدعوته ولو عموماً أو بعلمه رضاه.
وضد الضيف الطفيل.^(٣)

ب- القضي:

٣- القضي: من القضول، جمع قضل. وقد
استعمل الجمع استعمال الفرد فيما لا خبر فيه.
وقد نسب إليه على لفظه. فقيل قضي. لمن
يشتمل بها لا يعنى.

وفي الاصطلاح: هو التصرف عن الغير بلا
إذن ولا ولاية. وأظهر ما يكون في العقود. أما
التفصيل فأتشر ما يكون في الشايات، وقد
يستعمل في المعنويات.

الحكم التكليفي للتطفل:

٤- صرح المالكية والشافعية والحنابلة - وهو

المصادر من أقوال الحنفية - أن حضور طعام الغير
بغير دعوة، وبغير علم رصاه حرام، بل يفسق
به إن تكرر. لما روي عن النبي ﷺ أنه قال:
«من دعي فلم يجب فقد عصى الله ورسوله»،
ومن دخل على غير دعوة دخل سارقاً، وخرج
مُخبراً^(١) فكانه شبه دخوله على الطعام الذي لم
يدع بثله بدخول السارق الذي يدخل بغير إرادة
المالك، لأنه اختفى بين الداخلين. وشبه
خروجه بخروج من نهب قوماً، وخرج ظاهراً
بعد ما أكل. بخلاف الدخول، فإنه دخل
غيباً، خوفاً من أن يمنع. وبعد الخروج قد
فصى حاجته. فلم يبق له حاجة إلى
السار.^(٢)

ومصرح الشافعية أن من التطفل: أن يدعى
عالم أو صوفي، فيحضر جماعته من غير إذن
الداعي ولا علم رصاه بذلك.

ويرى بعض الفقهاء: أنه إذا عرف من حال
المدعو أنه لا يحضر إلا معه أحد من بلازمه
بغير ذلك كالإذن، والتفصيل في مصطلح

(١) حديث: «من دعي فلم يجب فقد عصى الله ورسوله». أخرجه أبو داود (١٦٥/٤) تحقيق عزت
عبد وهاس: من حديث محمد بن عمر رضي الله عنهما.
وأعله أبو داود بجهالة أحد رواه

(٢) قيسوي ومغيرة ٢٩٨/٣، وجاية المحتاج ٣٦٩/٦،
والمحشم ١٣٩/٣، ١٤٠، ونيل الأقطار للتوكلاني
١٧٥/١، ١٨٠ ط الطبعة المئتمنة المصرية سنة
١٣٥٧هـ

(١) سورة المجرم ٦٨
(٢) بحث المصط، والمصباح للثير.
(٣) بحث المصط، والمصباح للثير، وغلبي ومغيرة ٣٩٨/٣

شهادة الطفيلي :

٥ - الحق في الفقه، على أن الطفيلي - إن تكرّر تطفله - تردّ شهادته لتحديث المذكور، ولأنه يمكن حرمانه، وبمفعول ما فيه منه بزيادة وذهب مرويّه.

قال ابن المنّاغ : ولما شرط تكرّر ذلك، لأنه قد يكون له شبهة حتى يسهل ما يجب الضمان، وإذا تكرّر صار دليلاً مرويّه. ١٢

تطفيف

التعريف :

١ - التطفيف لغة : التبخّس في التكيل والوزن . ومنه قوله تعالى : «وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ» ١٣ والتطفيف : نقص يتولّى به صاحبه في كيل أو وزن ١٤

ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن المعنى الدعوي

الألفاظ ذات الصلة

التوفيق

٢ - توفيق الشيء : مثله وتأييده ١٥

والتطفيف ضد التوفيق ١٦

الحكم الإجمالي :

٣ - التطفيف إثباتي عنه ، وهو خسر من الحسنة وأقلّ من الباطل ، مع ما فيه من عدم المروءة



(١) القسومي ٣٨٨/٢ . وكشاف العاد ع ١٨٠ ، وحاشية القسومي ٢٩٨/٣

(٢) جواهر الإكليل ٣٢٦/١ ، وابن عابدين ٣/٢٨١ ، والذوّبي المندية ٣/١٦٩ ، والربيعي ١/٣٣٣ ، والقرشي ٣/١٦٩ ، وروضة الطالبين ١/٢٣٢ ، والبيهقي ١٨١/٢

(٣) سورة الضحى ١

(٤) لساد العرب ، راجع العروس ، والصحاح مادة : طفف ،

(٥) القدرات المراجع الأصمعي ، والصحاح مادة : بول ،

(٦) أسكاف ، نقله الأبن العربي (١/٨٩٥) ط حس الميني

عنهم المطهر^(١)
قال نافع : كان ابن عمر يمر بالبائع فيقول
له : اتق الله ! أتوف الكيل والوزن ، فإن المظففين
يوقفون يوم القيامة حتى يلجمهم العرق .
وتنقل ابن حجر تصريح العلماء بأنه من
الكبار ، واستظهره^(٢)

مع التطهير ، وتدابيره -

٤ - مما يأكد على المحب : المع من التطهير
والخش في المكابيل والموازين والصنجات ،
فينبغي له أن يعلز الكياليين والوزانين ويخوفهم
عقوبة الله تعالى ، وينهاهم عن البعس
والتطهير . ومتى ظهر له من أحد مبهم خيانة
عزوه على ذلك وأشتهره ، حتى يرتدع به
غيره^(٣)

وإذا وقع في التطهير غصاصٌ جاز أن ينظر
فيه المحتب ، إن لم يكن مع النصاص فيه

(١) حديث : وحس بحسن . ، أخرجه الطبراني في الكبير
١١/٤٥ ط الوطى العربي . قال المنذري : رواه الطبراني في
الكبير وسنده قريب من الحسن وله شواهد والترجيح
والترجيح ١/٥٤٤ ط مصطفى الحلبي

(٢) التفسير الكبير للرازي ٣١/٨٨ ، ٨٩ ، وتفسير الخازن
٤/٣٨٩ ط دار المعرفة ، والفتاوى للإمام ٤/٥٠٦ ط
مطبعة حجازي ، والموازين لابن حبر الهنسي المكي
١/١٩٦

(٣) الأحكام السلطانية لأبي يعلى من ٢٩٩ ط دار الكتب
المطبعة ، والأحكام السلطانية للبوردي من ٢٢٠ ط مطبعة
السعادة ، ومجال القربة في أحكام الحب من ٨٦ ط دار
الفتون بدمشق ، والحسبة في الإسلام لابن تيمية من ١٣

ومن ثم عظم الله أمر الكيل والوزن ، وأمر
النوف فيها في عدة آيات ، فقال سبحانه :
﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ ، وَزِنُوا
بِالْقِسْطِاسِ الْمُسْتَقِيمِ ، وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ
أَمْثَلَهُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾^(١) وقال
تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كُنْتُمْ وَزِنُوا
بِالْقِسْطِاسِ الْمُسْتَقِيمِ ﴾^(٢) كما توعد الله المظففين
بالويل ، وهددهم بعذاب يوم القيامة فقال :
﴿ وَيْلٌ لِّلْمُظْطَفِّينَ ، الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ
يُتَوَفَّوْنَ ، وَإِذَا كَالَهُمْ أَوْزَنَهُمْ يُخْسِرُونَ ، أَلَا
بَطْرٌ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَتَّوُونَ يَوْمَ عَظِيمٍ ، يَوْمَ يَقُومُ
النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٣)

وفي الحديث : وحس بحسن ، قبل .
يارسول الله وما حس بحسن ؟ قال : ما نغض
قوم السهدة إلا سلط الله عليهم عدوهم ،
وما حكموا بشيء ما أنزل الله إلا أنشأ فيهم
الفتنة ، وما ظهرت فيهم الفاحشة إلا أنشأ فيهم
الموت ، ولا طفقوا الكيل إلا أنشأ فيهم
وأنشأوا بالسنين ، ولا منعوا الركاة إلا أنشأ

(١) سورة الشعراء : ١٨٢ - ١٨٤

(٢) سورة الإسراء : ٣٥

(٣) سورة المظففين : ١٠٦ ، واحظر الموازين ١/٢٠٠ ط المطبعة
الأزهرية ، والكيال للذهبي من ١٦٦ ط مؤسسة علوم
القرآن ، والحسبة في الإسلام لابن تيمية من ٢٣ نشر المكتبة
الحسنية ، وتفسير كثر علي ٧/٢٤٨

تجأحد وتناكر فإن أفضى إلى التجلد والتناكر
كان القضاء أحق بالنظر فيه من وفاة الخصة،
لأنهم بالأحكام أحق. وكان التأديب فيه إلى
المحتسب.

تطوع

التعريف.

١ - التطوع: هو التبرع، يقال: تطوع
بالشيء: تبرع به.

وقال الراغب: التطوع في الأصل: تكلف
الطاعة. وهو في التعارف: التبرع بما لا يلزم
كالقتل^(١) قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرٌ أَعْيُرَ
غَيْرُهُ﴾^(٢).

والفقهاء: عندما أرادوا أن يحرروا التطوع.
عدّلوا عن تعريف المصدر إلى تعريف ما هو
حاصل بالمصدر، فذكروا له في الاصطلاح ثلاثة
معان:

الأول: أنه اسم لما شرع زجاً على
الفرائض والواجبات، أو ما كان مخصوصاً بطاعة
غير واجبة، أو هو الفعل المطلوب طلباً غير
جائز. وكلها معانٍ متقاربة. وهذا ما ذكره بعض
فقهائنا الحنفية، وهو مذهب الحنابلة، والمشهور

تطهر

انظر: طهارة

تطهير

انظر: طهارة

(١) لسك العرب. والمصباح الشير، والمصباح للجوهري،
والتلخيص المستعذب في شرح غريب المهذب ١/ ٨٩،
والمرادفات للراغب الأصمعي
(٢) سورة البقرة / ١٨٤

(١) الأحكام السلطانية لأبي بكر ص ٣٠٠، والبيروني ٢٢٠
(٢) عادة الشرطة في طلب الحية ص ١٨ - ٢٠ ط دار الثقافة،
ومعالم الحفيرة في أحكام الحية ص ٨٣ - ٨٦ ط دار كنز
بمكة

وعبر ادفعه. غير أن المسع ما ذكره لأصوليون من غير الحنفية، ومادكه الفقهاء في كتبهم - مما في ذلك الحنفية - يجد أنهم يتوسعون بإطلاق التطوع على ما عدا الفرائض والواجبات، وبذلك يكون التطوع والسنة والفعل والمندوب والمتحب والمترعب فيه ألفاظاً مترادفة، ولذلك قال السكي: إن الخلاف لفظي.^(١١)

عامة الأمر أن ما يدخل في دائرة التطوع بعضه أعلى من بعض في الثرية. فأعلاء هو السنة المؤكدة، كإحدى مدين، والموتى عند الجمهور. وتركعتي المجر عند الحنفية. وبلي ذلك لمندوب أو المتحب كتحة المسح. وبلي ذلك ما ينشأ الإنسان بتذنه، لكن كل ذلك يسمى تطوعاً.^(١٢) وبالأصل في ذلك قول أبي بصير للرجل - الذي سأل بعد ما عرف في نفس الصلاة والنسب والتزكية: هل عني هذا؟ فقال له: لا، إلا أن تطوع.^(١٣)

عند لشافعية، وهو رأي الأصوليين من غير الحنفية، وهو ما يفهم من عبارات فقهاء المالكية.^(١٤)

والتطوع بهذا المعنى يطلق على - السنة والمندوب والمتحب والفعل والمترعب فيه والثرية والإحسان والحسن، فهي ألفاظ مترادفة.

الثاني: أن التطوع هو ما عدا ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، وهو اتحاد الأصوليين من الحنفية، فهي كلف لأمرار: السنة هي التطوعة المستوكة في الدين من غير الفرائض ولا وجوب، وإنما سجد أصل - وهو الحسن - بالمندوب والمتحب والتطوع - فصيل: ما عمله خير من تركه في الطوع.^(٢١) الخ

الثالث: التطوع: هو ما لا يرد فيه نقلي محضو، ينشأ الإنسان بمدا، وهو اتحاد بعض المالكية والمناصبي حينئذ ومجرد من التسمية.^(٢٢)

هذه هي الأنواع الثلاثة في معنى التطوع

(١١) السنة نوع ١: ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩٨، والكتاب لـ عبد الله ١: ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧

أنواع التطوع:

٢ - من التطوع ما يكون له نظير من العبادات، من صلاة وصيام وزكاة وحج وجهاد، وهذا هو الأصل، وهو المنادر حين يذكر لفظ التطوع.

والتطوع في العبادات يختلف في جنسه واعتبارات، فهو يختلف من حيث الرتبة، إذ منه ما هو مؤكد كالرواتب مع العرائض، ومنه ما هو أقل رتبة كتحية المسجد، ومنه ما هو أقل كالتواقل المضافة ليلاً أو نهاراً.

ومن ذلك في الصوم: صيام يومي عاشوراء وعرفة، فهما أعلى رتبة من الصيام في غيرهما، ولا اعتكاف في العشر الأخر من رمضان أفضل منه في غيرهما. كما أن التطوع في العبادات يختلف في جنسه كذلك من حيث الإطلاق والتقييد، فعنه ما هو مفيد، سواء أكان التقييد بوقت أو بسبب، كالقصر في تحية المسجد، والرواتب مع الفروض. ومنه ما هو مطلق كالنفل المطلق بالليل أو بالنهار.

ويختلف كذلك من حيث العدد كالرواتب من العروض، إذ هي عند الجمهور عشر. وعند الحنفية اثنا عشرة ركعة: اثنتان قبل الصبح، واثنتان قبل الظهر (وعند الحنفية أربع) واثنتان بعده، واثنتان بعد المغرب، واثنتان بعد العشاء. والتطوع في الزكاة والليالي مشى مشى عند الجمهور، وعند الحنفية الأفضل أربع تسليمة واحدة. ومثل ذلك تطوع الليل عند

أبي حنيفة خلافاً للمصاحين، وهذا يقتضى^(١) وفي كل حاسب تفصيل كثير ينظر في مصطلح (السنة الرواتب) ونقل، وفيها له أبواب من ذلك مثل: عيد كسوف استسقاء... الخ. ومن التطوع ما يكون في غير العبادات كطلب علم غير مفروض^(٢).

وكذلك من أنواع البر والمعروف، كالتطوع بالإنفاق على قريب لرغب عليه منته، أو على أجنبي محتاج، أو قضاء الدين عنه، أو إبراء العمة، أو العدة وعن الفضل، أو الإرفاق المعروف بجعل الغير يحصل على منافع العطار، أو إسقاط الحقوق وهكذا.

ومن ما يعرف بمقود الشروعات، كالقرض والنوصية والوقف والإشارة والهبة، إذ أنها قريب من شريعت المتعاون بين الناس.

٣ - ومن التطوع ما هو عيني مطلوب بذات من كل فرد، كالتطوع بالمسادات غير المفروضة من صلاة وصيام... ومنه ما هو على الكفاية كالأذان وغيره. فإن الشوري وغيره اشياء السلام سنة مستحبة ليس بواجب، وهو سنة على الكفاية. فإن كان المسلم جماعة كفى بعضهم

(١) البدائع ١: ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١

تعليم واحد منهم. وشهدت العاض سنة على الكتابة^(١)

حكمه مشروعية التطوع:

١ - التطوع يعرب العبد من ربه ويزيده ثواباً. وفي الحديث القدسي: «ما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه...»^(٢) الحديث والحكمة من مشروعية التطوع هي:

أ- اكتساب رضوان الله تعالى.

وكذلك، بل ثوابه ومضاعفة الحساب، وقد ورد في نواب التطوع بالعبادة أحاديث كثيرة منها: قول النبي (ص): «من ناس على النبي عشرة ركعة في اليوم والليلة سئ الله له بيت في الجنة»^(٣) وقوله (ص): «مكة الفجر خير من الدنيا وما فيها»^(٤)

(١) الصحيح ٢٨٨/١، والموثق الذوا ٣٨٧/٢، والدرية ٨٠/١، والأذكار للذوي: ٢١٠، ٢١١.

(٢) الحديث القدسي: «ما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل...» أخرجه البخاري: الفتح ٣٤١/١، ط: النسخة.

(٣) حديث: «من ناس على النبي عشرة ركعة في اليوم والليلة سئ الله له بيت في الجنة» أخرجه الترمذي (١٥٣/٢) - ط: الخليل من حديث عائشة رضي الله عنها، وأسنده في مسلم (٥٠٣/١) - ط: الخليل من حديث أم حبيبة رضي الله عنها (٢) حديث: «مكة الفجر خير من الدنيا وما فيها» أخرجه مسلم (٥١٦/١) - ط: الخليل من حديث عائشة رضي الله عنها.

وغير ذلك كثير في شأن الصلاة^(٥)

وفي صوم يوم عاشوراء يقول النبي (ص): «إني لأحب علي الله أن يكفه راحة التي فيه»^(٦) والمسرد للصعائر: حكمه في شرح منه عن الأئمة... من لم تكن الصيام راحة الحبيب من الكثرة، فإنه تكون رفعت الدرجات، وقال (ص): «من صام رمضان، ثم أتبعه من شهر كان كصيام الدهر»^(٧)

وقال: «أزهرني في الاعتكاف شرب القلب عن أمور الدنيا، وتسلم لنفس إلى ما فيها، والحقن بحصى حصي، وملازمة بيت الله تعالى. وقد عطاء. مثل المعتكف كمثل رجل له حاجة إلى منظره بحاس على به، ويقول: لا أرح حتى تقضى حاجتي»^(٨)

ومثل ذلك في غير العبادات. يقول الله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَقْرَضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضَاعِفَهُ لَه أَجْعَافًا كَثِيرَةً﴾^(٩)، ويقولون

(١) حلية المصالح ١٩٩/٢، والسنن ٢٠١/٢، والذوا ٢٨١/١.

(٢) حديث: «إني لأحب علي ه أدبكم ليلة نوافله» أخرجه مسلم (٥١٩/٢) - ط: الخليل من حديث أبي حنيفة رضي الله عنه.

(٣) حديث: «من صام رمضان ثم أتبعه حش من نوافل كان كصيام الدهر» أخرجه مسلم (٩١٢/٢) - ط: الخليل من حديث أبي حنيفة رضي الله عنه.

(٤) شرح منتهى الآراء ٤٢٩/١، والسنن ٢٠١/٢، والذوا ٢٨١/١.

من نطوع^١ فيكمل به ما تنقص من الفريضة^(١).

فإن المناوي في شرحه الكبير على الجامع عند قوله ﷺ: «أول ما افترض الله على أمتي الصلاة...»^(٢) وأعلم أن الحق سبحانه وتعالى لم يوجب شيئا من الصلوات عاليا إلا وجعل له من جسده نافذة، حتى إذا قام العبد بفلك الواجب، وبه خلل ما، تجر بالنافذة التي هي من جسده، فلما أمر بالنظر في فريضة العبد، فإذا قام بها أي أسرارته جوزي عليها، وأثبت له، وإن كان فيها خلل كملت من نافذته حتى قال البعض: إنما ثبتت لك نافذة إذا سلمت لك الفريضة^(٣). وكذلك يقول القرطبي في شرح مسلم: من ترك التطوع أت ولم يمه ل بشيء منها فقد فوت على نفسه رجاء عسيرا وتوابا جسيما^(٤).

(١) حديث «هذا النقص من فريضة شيء، هذا الرب عز وجل انظر داخل لعبد من تطوعه تفرجه الزمدي وحث (٢/٢٩٩ - ١٧٠ ط مطبوع السامي) وابن ماجة (١/١٥٨ ط عيسى الحلبي) ونقل أحمد شاكر عن ابن حجر تصحيحه (الترمذي ٢/٢٧١ ط مطبوع الحلبي).

(٢) حديث «أول ما افترض الله على أمتي الصلاة» عزه السيوطي في الجامع الصغير إلى الحاكم في المكنى وحثه، رسلت هذه المناوي. وفيه المتنبر ٣/٩٥ ط المكتبة التجارية.

(٣) غاية الحاج ٢/١٠٩، ومكتبات الغياض ١/١٦٦.

(٤) المطالع ١/٢٥٨.

ابن عابدين: من محاسن العبادة أنها زيادة عن الله تعالى في إجابة القسطر، لأنها لا تكون إلا لمحتاج كالقرض، فلذا كانت الصدقة بعشرة والقرض بشانية عشر^(١).

ب - الأنس بالعبادة والتهويل لها:

٥ - قال ابن دقيق العيد: في تقديم التواقل على الفرائض معنى لطيف مناسب، لأن النفوس لا تشغها بالأسباب الدنيا تكون بعيدة عن حانة الخشوع والخضوع والخضوع، التي هي روح العبادة، فإذا قدمت التواقل على الفرائض أشت النفوس بالعبادة، وتكيفت بحالة تقرب من الخشوع^(٢).

ج - جيران الفرائض:

٦ - قال ابن دقيق العيد: التواقل التي بعد الفرائض هي لجبر النقص الذي قد يقع في الفرائض، فإذا وقع نقص في الفرض ناسب أن يقع بعده ما يجبر الخلل الذي قد يقع فيه^(٣).

وفي الحديث: «فإن امتنع من فريضته شيء، قال الرب عز وجل: انظروا هل لعبد شيء».

(١) حاشية ابن عابدين ١/٥٠٦.

(٢) الشرح الصغير ١/١٤٥ ط الحلبي.

(٣) الشرح الصغير ١/١٤٥.

د- الصلوات بين الناس وتوثيق الروابط بينهم واستجلاب محبتهم :

٧ - التطوع بأسواع الخير والمعروف ينشر التعاون بين الناس ، ونذكلك دعاء الله إليه في قوله :

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾^(١) ، ويقول النبي ﷺ : «والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه»^(٢) وفي فتح الباري عند قول النبي ﷺ :

«سُفِّفُوا نُوجُورًا»^(٣) يقول ابن حجر : في الحديث الخوض على الخير بالثقل ، وبالنسب إليه بكل وجه . والشفاعة إلى التكبير في كشف كربة ومعونة ضعيف ، إذ ليس كل أحد يفتر على الوصول إلى الرئيس^(٤) . كذلك يقول النبي ﷺ : «تَهَادُّوا تَحَابُّوا»^(٥)

أفضل التطوع :

٨ - يختلف الفقهاء في أفضل التطوع ، فقول :

(١) سورة المائدة / ٩

(٢) حديث : «والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه» أخرجه مسلم ٢٥١ / ٢٠٧٤ - ط الخفيف من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) حديث : «سُفِّفُوا نُوجُورًا» أخرجه البخاري في الفتح ٢٩٩ / ٢٠٧٤ - ط المصنف من حديث أبي موسى الأشعري .

(٤) فتح الباري ٢٥١ / ٢٠٧٤ ط مكتبة الرياض الحديثة

(٥) حديث : «تَهَادُّوا تَحَابُّوا» أخرجه البخاري في الأدب المفرد [ص ١٥٥] - ط المصنف ورحمته ابن حجر في الشرح [ص ٧٠ / ٢٠٧٤] ط شركة الطباعة العلمية

أفضل عبادات البدن لصلاة . فرضها أفضل من فرض غيرها ، وتطوعها أفضل من تطوع غيرها ، لأنها أعظم القربات ، يلزمها نوعا من العبادات لا تجمع في غيرها . قال هذا المالكية ، وهو المذهب عند الشافعية ، ولم قول آخر يفضل الصيام .

قال صاحب المجموع : وليس المراد بقوله . الصلاة أفضل من الصوم : أن صلاة ركعة بين أفضل من صيام أيام أو يوم ، فإن الصوم أفضل من ركعتين بلا شك ، وإنما معناه أن من لم يمكنه الجمع بين الاستكثار من الصلاة والصوم ، وأراد أن يستكثر من أحدهما فليكون غالبا عليه ، مسويا إلى الإكثار منه ، ويقتصر من الآخر على المتأكد منه ، فهذا محل الخلاف والتفصيل . والصحيح نفضل الصلاة^(١) .

ويقول الحنابلة : إن أفضل تطوعات البدن الجهاد بقوله تعالى : ﴿تُحِبُّهُ اللَّهُ تَعَالَى﴾^(٢) ، ثم قالهم وأنفسهم على الفاعلين درجة^(٣) ، ثم النفقة فيه لقوله تعالى : ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُلْفُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ خَوْ أَنْتَ سَحَابٍ مِمَّنْ يُسِيلُ...﴾^(٤) الآية ، ثم ثم لهم العنم

(١) الشرح الصمد ١٥١ / ٢٠٧٤ ط الحسي ، والتهذيب ٨٩ / ١ .

والمجموع شرح فقهات ٢٠٧٤ / ٢٠٧٤ - ١٥٩ .

(٢) سورة غاشة / ٢٥

(٣) سورة البقرة / ٢٠٩

وتعليمه، لحديث: «فضل العمار على العابد كفضلي على أذنكم»^(١).

ثم الصلاة أفضل بعد ذلك، للاختيار بأنها أحب الأعمال إلى الله، وسداومته بها على فعلها. ونص الإمام أحمد على أن الطواف تعريب أفضل منها، أي من الصلاة بالمسجد الحرام، لأنه خاص به بقوت بهارقه بخلاف الصلاة، فلا اشتغال بمفصول يختص بقعة أو زمن أفضل من فاضل لا يختص، واختار عمر الدين من عند السلام تعالى للغمالي في الإجابة: أن أفضل الطاعات على قدر المصالح الناشئة عنها.^(٢)

٩- وثغافوت ما يتعدى نفعه في الفضل، قصدة على قريب محتاج أفضل من غنى أجني، لأنها صدقة وصله ونحو ذلك وفي المشور في القواعد للركعتي: لو منك عقار، وأراد الخروج عنه، فهل الأولى صدقة به حالاً، أم وقف؟ قال ابن عبدالسلام: إن كان ذلك في وقت شدة وحاجة فتحجب الصدقة أفضل، وإن لم يكن كذلك ففيه وقف، ولعل الوقف أولى، أكثره جدواه. وأطلق ابن الرقعة

وتكسب ما زاد على قدر الكفاية - لوارة - الفقير أو مجازاة القريب - أفضل من لنجلي لنفل العبادة، لأن منفعة النفل تخصه، وممنع الكسب له ولغيره.^(٣) فقد قال عليه الصلاة والسلام: «خير الناس أنفهم للذناس»^(٤) وعي

١٠- وفي المشور أيضاً: مراتب لقرب ثغافوت، فبقربة في محبة أتم منها في القرب، وفي الوقف أتم منها في المحبة، لأن نفعه دائم يتكرر، والصدقة أتم من الكسب، لأن قطع حظه من التصديق به في الحال.^(٥)

وفيل: إن القرض أفضل من الصدقة.^(٦) لأن رسول الله ﷺ ورث ليلة أسري به مكتوباً على باب الجنة: «درهم القرض مشبعة عشر، ودرهم الصدقة بعشر، فأل حرم يل: ما بال القرض أفضل من الصدقة: فقال: لأن السائل يسأل وعنده، والمقرض لا يقرض إلا من حذقه».^(٧)

وتكسب ما زاد على قدر الكفاية - لوارة - الفقير أو مجازاة القريب - أفضل من لنجلي لنفل العبادة، لأن منفعة النفل تخصه، وممنع الكسب له ولغيره.^(٨) فقد قال عليه الصلاة والسلام: «خير الناس أنفهم للذناس»^(٩) وعي

١١- وفي المشور في القواعد للركعتي: لو منك عقار، وأراد الخروج عنه، فهل الأولى صدقة به حالاً، أم وقف؟ قال ابن عبدالسلام: إن كان ذلك في وقت شدة وحاجة فتحجب الصدقة أفضل، وإن لم يكن كذلك ففيه وقف، ولعل الوقف أولى، أكثره جدواه. وأطلق ابن الرقعة

(١) حديث: «فضل العمار على العابد كفضلي على أذنكم» أخرجه الترمذي (٥١/٥٠) ط الخليلي من حديث أبي أمامة رضي الله عنه وأستغفره.

(٢) شرح منتهى الإرادات ٣١٦/١، ١٩٢. وكشف القناع (١١١/١، ١١٢، والأشباه والنظائر لتيسر طر من ١٢٠).

(٣) المشور ٣٥٥/٣، ٣٥٦/٣.

(٤) مع الجليل ٩٦/٣، ونهاية ٩٠٩، ٩١٠.

(٥) حديث: «رايت ليلة أسري بي على باب الجنة» أخرجه ابن ماجه (٨١٩/٢) - ط الخليلي - وقد طويعه في إسناده خالد بن يزيد فسد أحمد، وابن ماجة، وغيرهم.

(٦) الاختيار ٤٠٧.

(٧) حديث: «خير الناس أنفهم للذناس» أخرجه

عمر بن الخطاب قال: «إِنَّ الْأَعْمَالَ تَبَاهِي، وَتَقُولُ الصَّدَقَةُ: إِنَّا أَفْضَلُكُمْ»^(١).
وفي الأئمة، لابن نجيم: بناء الرُبط بحيث ينفع به المسلمون، أفضل من الحجّة الثّانية^(٢).
ومن السنة قوله ﷺ: «مَنْ صَلَّى ثَنِي عَشْرَةَ رُكْعَةً فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بَنَى لَهَا بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ»^(٣).
وقوله: «مَنْ حَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سَنَامًا شَوَالًا كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ»^(٤). وقوله: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقْ خَمْرَةٍ»^(٥). وقوله: «لَا يَصِحُّ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَفْرُقَ غُصْنَهُ فِي جَدَارِهِ»^(٦).

الحكم التكليفي:

١٠- الأصل في التطوع أنه مندوب^(٧). سواء أكان ذلك في العبادات من صلاة وصيام... أم كان في غيرها من أنواع النعم والمعرف، كالإعارة والوقف والوصية وأنواع الإرفاق.

والدليل على ذلك من الكتب أيّات منها:
قوله تعالى: «وَتَعَالَوْا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ»^(٨). وقوله تعالى: «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً»^(٩).

(١) حديث. «مَنْ صَلَّى ثَنِي عَشْرَةَ رُكْعَةً فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بَنَى لَهَا بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ». أخرجه صحيح (١/٥٠٣). ط الحسني (١) من حديث أم حبيبة رضي الله عنها.

(٢) حديث. «مَنْ حَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سَنَامًا شَوَالًا كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ». تقدم ترجمته (١/١).

(٣) حديث. «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقْ خَمْرَةٍ». أخرجه البخاري (الفتح ٣/٢٨٤). ط السنية (مسلم) (٢/٧٠٤). ط

الخلي: من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.

(٤) حديث. «لَا يَصِحُّ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَفْرُقَ غُصْنَهُ فِي جَدَارِهِ». أخرجه البخاري (الفتح ٣/١١٠). ط السنية (مسلم) (١/١١٣).

(٥) حديث. من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) حديث. من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) المذهب (١/٢٥٧). والمذهب (٣/٨٧). والفوائد لابن رشد.

عمر ٢٢٨

التصامي في مسند فضيل (٢/٢٢٣). ط الرسالة (١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنها. وهو حسن لفظه (١) من مسند أبي الخطاب (٢). - لأحمد بن حنبل، فتاوى الصديقية أنا أفضلكم أخرجه ابن حزم (١/٩٥). ط المكتب الإسلامي وأغله بجهلة أهدروا له

(٢) الأئمة (١/١٧٤).

(٣) الفوائد (١/٢٦٠). ٢٦١. ٢٦٢. والأخير (١/١٧٤). ١٧٥. ١٧٦. والمذهب (١/٨٩). ١٩٠. ١٩١. ومنه المصباح (١/١٦٠). وشرح معنى الإزادات (١/٢٢٢). ٢٢٣. ومع الحلي (١/٢٦٠). ٢٦١.

(٤) سورة البقرة ٢/٢١٥.

(٥) سورة البقرة ٢/٢١٥.

تبرع بحجور عليه لصغر أو سفه أو ذنن أو غير ذلك^(١).

وتفصيل هذا ينظر في (أهلية).

أحكام التطوع :

١٢ - أحكام التطوع منها ما يخص العبادات، ومنها ما يشمل العبادات وغيرها، ومنها ما يخص غير العبادات، وبين ذلك فيما يأتي :

(أولاً) ما يخص العبادات :

أ - ما تنس له الجماعة من صلاة التطوع :

١٣ - تنس الجماعة صلاة الكسوف بتعلق بين المذاهب، وتنس للتراويح عند الحنفية والشافعية والحنابلة، وهي متدوية عند المالكية، إذ لا تفصل الأفراد بها - بعيداً عن الترية - إن لم تعطّل المساجد عن فعلها فيها - وتنس الجماعة كذلك لصلاة الأستسقاء عند المالكية والشافعية والحنابلة، أما عند الحنفية فتصلّى جماعة وإفرادى عند محمد، ولا تصلّى إلا إفرادى عند أبي حنيفة. وتنس الجماعة لصلاة التبعدين عند المالكية والشافعية. أما عند الحنفية والحنابلة فالجماعة فيها واجبة. ويسن المؤثر جماعة عند حنابلة.

ورغبة التطوعات تحوز جماعة وإفرادى عند

المطالبة به، وعدم وجود ما يسد به دينه^(٢). وقد يكون يكون مكروهاً كوقوع الصلاة في الأوقات المكروهة، كما أنه يكره ترك النسوة في العطية لأولاده^(٣).

أهلية التطوع :

١١ - التطوع يكون في العبادات وغيرها، أما العبادات فإنه يشترط في التطوع بها ما يلي :

أ - أن يكون مسلماً، فلا يصح التطوع بالعبادات من الكافر، لأنه ليس من أهل العبادة.

ب - أن يكون عاقلاً، فلا تصح العبادة من المجنون، لعدم صحته نيته. وهذا في غير الحج، لأنه في الحج يحرم عنه وليه، وكذلك يحرم الولي عن الصبي غير المميز.

ج - التمييز، فلا يصح التطوع من غير المميز، ولا بشرط البلوغ، لأن تطوع الصبي بالعبادات صحيح^(٤).

وأما بالنسبة لغير العبادات : فإن الشرط هو أهلية التبرع من عقل وبلوغ ورشد، فلا يصح

(١) المتن في المفردات ٢/٢٧٨، ومنع الحسن ٣/١٨٩.

(٢) جواهر الإكليل ٢/٣٢١، ومنع المصنف ١/١٠٢.

(٣) الأشباه لابن نجيم ص ٥٠، ٣٠٧، والأشبهه للسيوطي

ص ٢٦٤، ٢٦٩.

(٤) الشرح الصغير ٦/٢١٢ ط الحنفى، والمبدلة ١٤/٢٣٤.

وهاية المحتج ٥/٢٥٦.

الكاساني من الحنفية: يكره للإمام أن يصلي شيئاً من السنن في المكان الذي صلى فيه المكتوبة، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال:

«أبغض أحدكم إذا صلى أن يتقدم أو يتأخر»^(١). ولا يكره ذلك للمأموم، لأن الكراهة في حق الإمام للاشتباه، وهذا لا يوجد في حق المأموم، لكن يستحب له أن يتحى أيضاً.

حتى تكسر الصفوف، ويؤول الاشتباه على الداخل من كل وجه»^(٢) وقال ابن قدامة: قال أحمد: لا بتطوع الإمام في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة. كذا قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه. قال أحمد: ومن صلى وراء الإمام فلا بأس أن يتطوع مكانه، فعل ذلك ابن عمر رضي الله عنهما. وهذا قال إسحاق، وروى أبو بكر حديث علي بإسناده ومسانده عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه: أن النبي ﷺ

الشافعية والحنابلة، وتكره جماعة عند الحنفية إذا كانت على سبيل التداعي، وعند المالكية الجماعة في الشفع والنوسنة والفجر خلاف الأولى. أما غير ذلك فبحوز فعله جماعة، إلا أن تكثر الجماعة أو يستنهر المكان فتكره الجماعة حين الرأى»^(٣).

والفصيل ينظر في (صلاة الجماعة - نقل).

مكان صلاة التطوع:

١٤ - صلاة التطوع في البيوت أفضل، لقول النبي ﷺ: «صلوا أيها الناس في بيوتكم»، فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»^(٤) ويستثنى من ذلك ما شرعت له الجماعة، ففعله في المسجد أفضل، ويستثنى كذلك عند المالكية صلاة الرواتب مع العرائض، فيلبد فعلها في المسجد، كما أن تحية المسجد تصل في المسجد.

ويستحب للمصلي عند الجمهور أن يتنفل في غير المكان الذي صلى فيه المكتوبة»^(٥) وقال

(١) البدائع ١/ ٣٧٤، ٦٨٠، ٢٩٨، والشرح الصغرى ١/ ٩٥١، وجواهر الإكليل ١/ ٧٤، ٧٦، وبهية المحتاج ١/ ١٦٦، ١٦٧، وشرح منتهى الإرادات ١/ ٢٢٤، والعمى ٢/ ١٢٢، وبيل الترتيب ١/ ٢٠٤ ط الصلاح.
(٢) حديث: «صلوا أيها الناس في بيوتكم» أخرجه البخاري في الفتح ٣/ ٢٦٤ ط السلفية من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.
(٣) العواصم السلواتي ٢/ ٣٦٥، والمحطاب ١/ ٦٧ -

والكاساني لابن ميسرة ١/ ٢٢٢، ٢٦٠، والمصنف

١/ ٥٦٩، ١٢٨/ ٢، ١٤١، ومنتهى الإرادات ١/ ٢٣١.

والهذه ١/ ٩٦١، ٩٦٢، ومغني المحتاج ١/ ٩٨٣

(٦) حديث: «أبغض أحدكم إذا صلى أن يتقدم أو يتأخر» أخرجه ابن ربيعة (١/ ٤٥٨ ط عيسى الحلبي)، وأبو داود (١/ ٤٠٩ ط عبيد الدعاس)، وصحح الحديث الخلط في فتح الباري (١/ ٣٣٥ ط السلفية)، لكنه حسن إسناده، عند ابن أبي شيبة عن علي بن خلف عن ثمة عن لا تطوع الإمام حتى يتحول من مكانه، فهو إن شاء الله بشواهد حسن الإسناده

(٣٦) البدائع ١/ ٢٨٥، ٢٩٨

قال: «لا يطوع لإمام في مقامه الذي يصل فيه المكتوبة»^(١).

صلاة النطوع على الدابة

١٥ - يجوز إتباع المذاهب صلاة النطوع على الدابة في السفر قال ابن قدامة: لا أعلم خلافا بين أهل العلم في إباحة النطوع على الراحلة في السفر الطويل. قال الترمذي: هذا عند عامة أهل العلم، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه جائز لكل من سافر سفرا ينصر فيه الصلاة أن يتطوع على دابته حيثما توجهت، يومه بالركوع والسجود، ويجعل السجود أخفض من الركوع.

ويجوز عند مخالفة النطوع على الراحلة في السفر لفصم أيضا، لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ فَأَبَا يُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾^(٢)، قال ابن عمر رضي الله عنهما: نزلت هذه الآية في النطوع خاصة حيث توجه به يعيرك. وهذا يتناول بإطلاقه محل النزاع، ومن

١٩١ ألفي ٥٦٢/١

وحدث ولا مدح الإمام في مقامه الذي يصل فيه المكتوبة، ثم رحمه ابن عتيق في التكميل (٥/١٩٩٢ ط دار الفكر). وأبو داود (٤/١٠٩) ط حيدرة لا عشر. وابن ماجة (١/٤٩) ط حيدرة الحلي، بنحوه انظر تخريج الحديث السابق، وهو شاهد على حسن الاستاد

(٢) سورة البقرة: ١١٥.

ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يوتر على معبره، وفي رواية: «كان يسبح على ظهر راحته» حيث كان وجهه، يومه برأسه، وكان ابن عمر يفعله^(١)، والخيارى: «إلا المترنفس» وسلمه أبي داود. «غير أنه لا يصل عليها المكتوبة» وبغرى بين قصر السفر وطوله، ولأن إباحة الصلاة على الرحلة تخفيف في النطوع، كيلا يؤدي إلى قطعها وتقليلها^(٢).

والوتر واجب عند الخنيفة، وهذا لا يؤدي على الرخصة عند القذرة على النزول. كذلك روى الحسن عن أبي حنيفة أنه من صلى ركعتي الفجر على الدابة من غير عذر وهو يقدر على النزول لا يجوز. لاختصاص ركعتي الفجر بزيادة توكيد، وترغيب بتحصيلها وترهيب وتحذير على تركها، فاندخلت بالواجبات كالوتر^(٣) ويظهر تفصيل ذلك في: (نقل - نافذة)

(١) حديث «كان يوتر على معبره» وفي رواية: «كان يسبح على ظهر راحته» حيث كان وجهه، يومه برأسه وكان ابن عمر يفعله أخرجه البخاري (ص ٥٧٣/٢ ط السليمانية) ومسلم (١/١٨٧) ط الحلي.

(٢) وهذا يتناول كل وسائل النقل الحديثة من السيارات والطائرات، على تفصيل نظر في محق لستل المستدرك.

(٣) المبداء (١/١٧١)، ٢٩٠، وسلمها، وأغنية (١/٦٦).

وجوه لإكليل (١/٤١)، ومغني المحتاج (١/١٤٢)، والحلي

١٣٦١، ١٣٦٢/١

صلاة التطوع قاعدة:

سبب أو وقت - فعد الحنيفة والمالكية لا يقض
سوى ركعتي المعجر، لما روت أم سلمة رضي الله
عنها قالت: «صلى رسول الله ﷺ ابصر ثم
دخل بي في فصلي ركعتين، فقلت:
يا رسول الله! صليت صلاة لم تكن تصليها
فقال: قدم عليّ ما تشغاني عن الركعتين كنت
أركعهما بعد الظهر، فصليتهما الآن. فقلت:
يا رسول الله أحققهما إذا فاتنا؟ قال: لا»^(١)

وهذا نص على أن القضاء غير واجب على
الامة، وإنما عديء اختص به النبي ﷺ،
ولا تركة لابي خصائصه. وقباس هذا الحديث
انه لا يجب قضاء ركعتي المعجر أصلاً، إلا لما
استحسناً القضاء إذا فاتت مع الفرض، لأن
السبي ﷺ «صليهما مع الفرض لينة
التعريض»^(٢) ونحن نعمل بذلك، لكونه على
طريقته. وهذا بخلاف لوثر، لأنه واجب عند
الحنيفة، والنواجب ملحق بالفرض في حق
العمل.

وقد استردى من الشافعية: الوقت انقض

١٦ - يجوز صلاة التطوع من قعود باتفاق بين
المذاهب. قال ابن قدامة: لا يعلم خلاف في
إباحة التطوع جالساً، وأنه في اقيام أفضل،
وقد قال النبي ﷺ: «من صلى قائماً فهو أفضل،
ومن صلى قاعداً غله نصف أجر القائم»^(٣) ولأن
كثيراً من الناس يشق عليه القيام، فلو وجب في
التطوع لترك أكثره، فسمح الشارع في ترك
القيام فيه مرعياً في تكثيره»^(٤)

الفصل بين الصلاة المفروضة وصلاة التطوع

١٧ - يستحب أن يفصل المصلي بين الصلاة
المفروضة وصلاة التطوع بعدها بالأذكار
الواردة، كالتمسيح والتحميد والتكبير، وهذا
عند الجمهور، وعند الحنفية بكرة الفصل بين
المكتوبة والسنة، بل يقتل بالسنة^(٥)
وللتفصيل: (١) نخل.

قضاء التطوع:

١٨ - إذا فات التطوع - سواء المطلق، أو المقيد

(١) حديث: «من صلى قائم فهو أفضل، ومن صلى قاعداً غله
نصف أجر القائم» أخرجه البخاري في صحيحه ٥١٩٠، ٥١٩١، ٥١٩٢،
ط سلفه من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه
(٢) المداينة ٦٦/١، والسنن ٢٩٧/١، ٢٩٨، وحرامير
الإكليل ٥٧/١، ومضى فحتاج ١٤٥/١، ومضى
١٢٦/٢

(٣) الاحتيال ١٦٠/١، وحرامير الإكليل ٥٣/١، ولهذه
٨٧/١، ومنه الإبراهيم ١٩٢/١

(١) حديث فم - اية - ذلك - صلى رسول الله ﷺ الفجر ثم
دخل بيوم - أخرجه أحمد ٢٥١٠٢ - ط المسند وقال
الحنفي (٢٦٢/٢) - ط القدسي - رحمه الله تعالى
صحيح

(٢) حديث - عليها مع الفرض بكة التعريض - أخرجه مسلم
٤٧٣/١ - طهني ومن حديث أبي حنيفة رضي الله عنه

وعند الحائض، قال الإمام أحمد: لم يلقنا أن النبي ﷺ قضى شيئا من التطوع، إلا ركعتي العجر والركعتين بعد العصر.

وقال القاضي وبعض الأصحاب: لا يقضى إلا ركعت الفجر وركعتا الظهر.

وقال ابن حامد: تقضى جميع السنن الرواتب، لأن النبي ﷺ قضى بعضها، وقسا الباقي عنها.

وفي شرح منتهى الإرادات: يس نصاء الرواتب، إلا ما فلت مع فرضه وكثر، فالأولى تركه، إلا سنة الفجر يقضها مطلقا لتأكدها.^(١)

انقلاب الواجب تطوعا:

١٩ - قد يقابل واجب العبادات إلى نضوع، سواء كان قصد أم بغير قصد. ومن ذلك مثلا في الصلاة يقول ابن نجيم: لو فتح الصلاة نية الفرض، ثم غير نية في الصلاة وجعلها تطوعا، صارت تطوعا.

وفي شرح منتهى الإرادات: إن أحرم مصل بقرص، كظهر في وقته المتسع له ولغيره، ثم فنه نسيلا، بأن فسح نية الفرضية دون نية الصلاة.

المؤقت (كصلاة العبد والنضح) مذنب فصاره في الأظهر، حديث الصحيحين. ومن نسي صلاة أو نام عنها فكفرتها أن يصلها إذا ذكرها.^(٢) ولأن النبي ﷺ قضى ركعتي الفجر لما نام في الوادي عن صلاة الصبح إلى أن طلعت الشمس. وفي مسلم نحوه. وقضى ركعتي سنة الظهر المتأخرة بعد العصر. ولأنها صلاة مؤقتة فقضيت كالفرأقر، وسواء السفر والحضر، كما صرح به ابن المقري.

والثاني: لا يقضى كغير المؤقت.

والثالث: إن لم يتبع غيره كالنضح يقضى، لشبهه بالفرض في الاستقلال، وإن تبع غيره كالرواتب فلا. قال الخطيب الشربيني في شرح المنهاج: قضية كلامه (أي النووي) أن المؤقت يقضى أبدا وهو الأظهر، والثاني: يقضى فائتة النهار ما لم تضرب شمس، وفائتة الليل ما لم يطفئ فجره. والثالث: يقضى ما لم يصل الفرض الذي بعده. وخرج بالمؤقت ما له سبب كالتحية والكسوف فإنه لا مدخل للقضاء فيه. نعم لو فاتته ورؤته من الصلاة، فإنه يندب له فضله كما قاله الأذري.

(١) حديث. ومن نسي صلاة أو نام عنها فكفرتها لم يصلها إذا ذكرها، أخرجه مسلم (٢٧٧/١) ط الحلبي ومن حديث أنس بن مالك رضي الله عنه. وأخرجه البخاري (٢٢٤١) وأبو داود (١٢٨١) ط السلفية (٧٠) دون ذكر النوم.

نطوعا، سواء وصل إلى يده من يد رب المال أو من يد الإمام أو نائبه - وهو الساعي - لأنه حصل أصل القربة. ومدة النطوع لا يشمل الرجوع فيها بعد وصولها إلى يد الفقير.

وفي المذهب أيضا : من أحرم بالحج في غير أشهره انعقد إحرامه بالعمرة، لأنها عبادة مؤقتة، فإذا عطفها في غير وقتها انعقد غيرها من جنبها، كصلاة الظهر إذا أحرم بها قبل الزوال، فإنه ينعقد إحرامه بالنفل.

وفي الأشباه لأين نجيم : لو أحرم بالحج نذرا ونفلا كان نفلا، ولو أحرم بالحج فرضا ونطوعا كان نطوعا عندهما في الأصح.^(١)

حصول النطوع بأداء الفرض وعكسه :

٢٠ - هناك صور يحصل النطوع فيها بأداء الفرض، ولكن ثواب النطوع لا يحصل إلا بيته. جاء في الأشباه لأين نجيم (في الجمع بين عبادتين) قالوا: لو اغتسل الخبث يوم الجمعة للجمعة ولرفع الجنابة، ارتفعت جنابته، وحصل له ثواب غسل الجمعة.

وفي ابن عابدين : مَنْ عليه جنابة نسيها واغتسل للجمعة مثلا، فإنه يرفع عنه جنابه،

صحت مطلقة أي سواء كان صلى الأكثر منها أو الأقل، وسواء كان لغرض صحيح أو لا، لأن النفل يدخل في نية الفرض، وكره قلبه نفلا لغير غرض صحيح. ثم قال : وينقلب نفلا ما بان عدمه، كما لو أحرم بقائه ظلما عليه، فتبين أنه لم تكن عليه فاتة، أو أحرم بفرض ثم تبين له أنه لم يدخل وقته، لأن الفرض لم يصح، ولم يوجد ما يبطل النفل.

ومن ذلك الصيام. جاء في شرح منتهى الإرادات : من قطع نية صوم نذرا أو كفارة أو قضاء، ثم نوى صوما نفلا صح نفله، وإن قلب صائمه نية نذرا أو قضاء إلى نفل صح، كقلب فرض الصلاة نفلا. وخالف الحجاوي في الإقناع في مسألة قلب القضاء، وكره له ذلك لغير غرض.^(٢)

ومن ذلك الزكاة. جاء في بدائع الصنائع : إذا دفع الزكاة إلى رجل، ولم يحط بباله أنه ليس ممن تصرف الزكاة إليهم وقت الدفع، ولم يشك في أمره، فإذا ظهر ييقن أنه ليس من مصارفها لم تحرقه زكاة، ويجب عليه الإعادة، وليس له أن يسترد ما دفع إليه، ويقع نطوعا. ثم قال الكاساني في موضع آخر: حكم المعحل إذا لم يضع زكاة: أنه إن وصل إلى يد الفقير يكون

(١) البدائع ٢/ ٥٠، ٥١. والمهذب ١/ ٢١٧، ٢٤٠.

والأشباه لأين نجيم ص ٤١

(٢) الأشباه لأين نجيم ص ٥١، وشرح منتهى الإرادات

١٦٨/١، ١٦٩، ٤٤٧

صوم التطوع «انفصا يوما مكانه»^(١)

غير أن المالكة لا يوجبون القضاء إلا إذا كان العدد متعدياً، فإن كان لعذر فلا قضاء. وعند الشافعية والحنابلة. يستحب الإتمام إذا شرع في التطوع ولا يجزئ، ثم أنه يستحب القضاء إذا قصد، إلا في تطوع الجمع والعمرة فيجب إتمامها إذا شرع فيها، لأن غلظها كفر صحتها وجدة وغيره.^(٢)

وأستدل الشافعية وإحداً على عدم وجوب الإتمام بقول النبي ﷺ: «الصائم التطوع أمير نفسه، إن شاء صام، وإن شاء أفطر»^(٣). ونظر المتأصيل في (نقل، صلاة، صيام، حج)

٢٢ - أما غير ذلك من التطوعات، فيما أن يكون من قبيل عقود التبرعات المعروفة كالهبة

ولا يثبت ثواب العرض، وهو عمل الحنابلة ما لم ينو، لأنه لا ثواب إلا بالنية.

وفي الشرح الصغير. تأقوى تحية المسجد بصلاة العرض فينبط طلب لتحية وصلاته، فإن نوى الفرس والشحية حصلاً، وإن لم ينو التحية لم يحصل له ثوبها، لأن الأعمال بالنيات. ومثل ذلك غسل الجمعة والجماعة، وصيام يوم عرفة مع نية قضاء ما عني.

وفي القواعد لابن رجب. لو طاف عند خروجه من مكة طوافاً ينوي به الزيارة والموداع، فقد الحرفي وصاحب المعنى. يجوز عنهما^(٤)

(ثانياً) ما يشمل العبادات وغيرها من أحكام: قطع التطوع بعد الشرع فيه:

٢١ - إذا كان التطوع عبادة كالصلاة والصيام، فقد الحنفية والمالكية: إذا شرع فيه وجب إتمامه، وإذا لم يوجب قضاءً، لأن التطوع يلزم بالشرع نصاً وقضاً، ولأن المؤدى عبادة، وإبطال العبادة حرام، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا أَعْمَالَكُمْ﴾^(٥) وقد قال السيوطي لعائشة وعصية رضي الله عنهما وقد أفطرا في

(١) حديث «انفصا يوما مكانه» أخرجه ابن رجب في (١١٢/٣).

(٢) الحنفية من حديث عائشة رضي الله عنها، وأعله بالانقطاع

(٣) النتائج ١٩٠/١، ٢٩١. والأخير ٩٩/٦. والشرح الصغير ١٠٨/٩. وانظام ٩٠/٢. والكل لابن عبد البر ٣٥٠/١. وسعي الحاج ١١٨/٩، ٥٢٣. والذهب ٩٥/١. والمغني ١٥٣/٣، ٣٩٥. وشرح مسهر للإردا ٤٦١/١

(٤) حديث «الصائم تطوع أسر نفسه» إن شاء الله. وإن شاء أفطر» أخرجه الفرنسي (١٠٩/٣). ط الحنفية وأحكم (١٣٩/٢). ط دائرة المعارف العلمانية وأعله ابن التركلي بالاصططاف في سنته. وسنه (احقره الفقهاء) جامل السبكي ٢٧٨/٩ ط دائرة المعارف العلمانية

(٥) الأشبه لابن رجب ص ٤٠. وابن عسفين ٧٧/٩.

والشرح الصغير ١٤٦/١. والقواعد لابن رجب ص ٢١

(٦) سورة محمد ٢٢

يقول ابن عابدين: لا رجوع في الصدقة لأن المقصود فيها الثوب لا العوض. ويقول ابن قدامة: لا يجوز للمنتصدق الرجوع في صدقة في قوهه جميعا، لأن عمر رضي الله عنه قال في حديثه: من وهب هبة على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها. ومثل ذلك الإنفاق إذا كان يقصد التبرع فلا رجوع فيه.

يقول ابن عابدين: إذا أنفق الموصي من مال نفسه على الصبي، والمصبي مان غائب، فهو منطوع في الإنفاق استحسانا، إلا أن يشهد أنه فرض، أو أنه يرجع به عليه. ويقول ابن القيم: المقاصد تغير أحكام التصرفات، فالثبة لها تأثير في التصرفات، ومن ذلك أنه لو قضى عن غيره ذنبا، أو أنفق عليه نفقة واجبة أو نحو ذلك - يسوي الشبرع والهبة - لم يملك الرجوع بالبدل، وإن لم ينقله للرجوع. على أن في ذلك تفصيلا وعلاقا بين المذهب في بعض الفروع، ومن ذلك مثلا: أن الشافعية يميزون للآب وللسائر الأصوال الرجوع في المصدقة المنطوق بها على الولد، أما الواجبة فلا رجوع فيها، ولا يميزون للآب الرجوع في الإساءة للولد عن ذنبه. بينما يميز الحنابلة رجوع الآب فيما أبا ابنه منه من الديون. ^(١٦)

والعارية والوقف والوصية. وإما أن يكون من غير ذلك.

فإن كان من عقود التبرعات، فلكل عقد حكمه في جواز الرجوع أو عدم جوازه. ففي الوصية مثلا: يجوز بإتفاق الرجوع فيها مادام الموصي حيا. وفي العارية والمقراض: يجوز الرجوع بطلب رد الشيء المستعار واسترداد بدل المقرض في الحال بعد القبض. وهذا عند غير المالكية، بل قال الجمهور: إن المقرض إذا أجل المقرض لا يلزمه التأجيل، لأنه لو لم فيه الأجل لم يبق تبرعا.

ويجوز الرجوع في الهبة قبل القبض، فإذا تم القبض فلا رجوع عند الشافعية والحنابلة، إلا فيما وهب الوالد لولده. وعند الخنابلة: يجوز الرجوع إن كانت لأجنبي. ^(١٧)

وفي كل ذلك تفصيل ينظر في أبوابه. وفي (تبرع).

أما غير ذلك من التبرعات كالمصدقة والإنفاق وما شابه ذلك، فإن كان قد مضى فلا رجوع فيه، ما دام ذلك قد تم بنية التبرع.

(١٦) البهائم ٢٣٤/٥ و ٢١٩/٦ و ٣٧٨/٧ و ٣٩٦، والهداية ٢٢٢/٢ و ٢٢١/٤ و ٢٢٥/٤، ونسخ الحليل ٥٠/٢، وجواهر الإكتمال ٢٩٩/٢، ومقيي المحتاج ٧٦/٢، والهدية ٣١٠/١ و ٣٧٠، ٤٥٤، ٤٦٨، ومنتهى الإرادات ٢٢٧/٢ و ٥٢٠، ٥٢٥، وللمني ٢٤٩/١ و ٢٢٩/٢

(١٧) ابن عابدين ٤٦٢/٤، ٤٥٨/٥، والمص ٦٨٤/٥، وإسلام المرفعي ٩٨/٢، وأسن للطلاب ٤٨٢/٢، والاختيارات الفقهية ص ١٨٧

وينظر تفصيل ذلك في (شرع، صدقة، إبراء، حبة، غفلة).

٢٢ - أما ما شرع فيه من الصدقة، فأخرج بعضه، فلا يلزم الصدقة بياقيه.

يقول ابن قدامة: انعقد الإجماع على أن الإنسان لو سوى الصدقة بزال مقدر، وشرع في الصدقة به، فأخرج بعضه لم تنزله الصدقة بياقيه، وهو نظير الاعتكاف، لأنه غير مقدر بالشرع فأنه الصدقة، غير أن ابن رجب ذكر خلاف في ذلك.

والحجاب عند الأشياء التي تلزم بالشرع، وهي سبغ: الصلاة والصوم والاعتكاف والحج والعمرة والائتمار والظروف. ثم ذكر ما لا يلزم بالشرع، وأنه لا يجب القضاء بقطعه، وهو: الصدقة والفراة والأذكار والوقوف والسفر لنجهاد، وغير ذلك من القربات. (١) وينظر تفصيل ذلك في (شرع، صدقة).

ب - نية التطوع :

٢٤ - التطوع - وإن كان عبادة - فلا يرد فيه من أنسه بالإجماع، لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيُعْبَدُوا اللَّهَ عَالِمِينَ لَهُ الْآدِينَ﴾ (٢) وقوله ﴿يَكُونُ

وإنما لأعمال بالنيات» (١) وهي مفسود بها تتميز العبادات عن العبادات، وتتميز بعض العبادات عن بعض، فليغسل قد يكون تروء وعبادة، والإمسالك عن التقصيرات قد يكون حبة أو تداوياً، وودع المال يكون صدقة شرعية وصلة متعارفة... وهكذا، وعلى ذلك فالية شرط في العبادات باتفاق، (٢) إلا أن الفقهاء يختلفون في اثنية في تطوع العبادات بالنية للتعين أو الإطلاقي.

٢٥ - والتطوع في العبادات، منه ما هو مطلق كأنهجهاد والصوم، ومنه ما هو مفيد كصلاة الكسوف والسنن الرواتب مع الفرائض، وكصيام عرفه وعاشوراء.

أما التطوع المطلق، فيصح عنه جميع الفقهاء أدؤه دون تعيينه بالنية، ويتكفي نية مطلق الصلاة أو مطلق الصوم.

أما التطوع المعين كالرواتب والسنن والاروايح، وصلاة الكسوف والامتناء، وصيام يوم عاشوراء، فإنه يشترط فيه تعيينه بالنية، وذلك عند المالكية وإنشائية والحنابلة

(١) حديث «إنما الأعمال بالنيات» أخرجه البخاري والمصنف ٩٠٦ ط المسئلة، ومسلم (٣٦/ ١٥٦٥ ط الحلبي) من حديث حماد بن الحطاب رضي الله عنه واللفظ لشيخنا أبي الأصبغ الأمير نجم من ٢٣، ١٩، وقد خسرنا النص من ٢٣٥، ٢٣٦، والمؤيد ٢٨٧/٤، والمغني ١/ ١٦٤

(٢) القتيبي ١٨٥/٣، والفرواني لابن رجب ٨٦، وسراج الحلبي ٩٠/٢

(٣) سورة نية ٥

فله الثواب والإعلاء، وعلى هذا سائر العبر لابد فيها من النية، بمعنى توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها إلى الله تعالى.

وفي الشرح الصغير: أغنى من التمرعات المتدنية كالصدقة، وهذا إن صح المقصد، وإن استحضر أن ذلك مما رغب فيه الشرع فإنه شائب. وفي المبور في القواعد: كذا كشي: عبارة لسرغب واتساع لجأزة ورد السلام قوله، لا يستحق الثوب عليها إلا بالنية^(١).

حد النية في التطوع.

٢٧ - لطوع إن كان من العبادات البدنية كالصلاة والصوم، فلا يجوز فيه نية، لأنه لا يجوز النية في فرض في الجملة، فلا يجوز في نفعه. وإن كان مراكبتها كالجمع، فعند الحنفية والمالكية تصح النية فيه، وهو الأظهر عند الشافعية، وأحد قولين معتدلين عند المالكية.

أما غير ذلك من العبادات إمامية والتطوعات بأنواع الزر والمعرف، كالصدقة والهدي والعتق والوقف والوصية والهبة والإبراء وغيرها فإنه يجوز النية فيها.

في أنه يجوز عند الحنفية والحنابلة أن يتطوع

بعض مشايخ الحنفية، غير أن المالكية حددوا المعين عندهم بأنه: التوسر لعبدان وصلاة الكسوف والاستسقاء ورغبة الفجر، أما غير ذلك فهو من التطوع عندهم. والصحيح المعتبر عند الحنفية أن التطوع المعين أو المقيد يصح دون تعيينه، وأنه يكفي فيه مطلق النية كالتطوع المطلق، وهو ما عتبه أكثر مشايخ الحنفية^(٢).

٢٦ - أما غير العبادات من التطوعات، والأصل أنه لا مدخل للنية فيها، إلا أن نية القرية فيها - امتثالاً لأوامر الشرع التي تحت على المعروف - مطلوبة لاسحق الثواب، إذ أنها لا تمنع من قرينة إلا هذه النية. يقول الشافعي: المقاصد معتبرة في المنصوبات من العبادات والعبادات. إلى أن قال: وأما الأعمال العبادية وإن لم تعترف في الخروج عن عهدها إلى نية فلا تكون عبادات ولا معتبرات في الثواب، لا مع قصد الامتنال. وفي الأشباه لا بأس بتحيم: لا يتوقف الوقف ولا الهبة ولا الوصية على النية، فالوصية إن قصد التفريب بها فله الثواب، وإلا فهي صحيحة فقط، وكذلك الوقف، إن نوى القرينة

(١) الأنبياء لابن نجيم ج ٣، ٢٢، ومنتقى ٢٨٩/١.

وحاشية الدسوقي ٣١٨/١، والمجيب ٥١٥/١، والأشبه

للبيهقي ج ١٥ - ١٧، والمبسوط ٢٧٦/٣، والتهذيب

٢٧٧/١، والمقر ٥٦٦/١، وشرح منتهى الإرادات

١٦٧/١

(٢) الموافقات للشافعي ٣٢٣/٢، ٣١٩، والأنبياء لابن نجيم

ج ٢، ٢٤، وشرح ج ٢، ٣١٢/٢ ط الحادي

بصرفه، والمبسوط في القواعد ٦٠/٣

نصلي لأبيك مع صلاتك، وأن نصوم لها مع صومك^(١).

وعند الملكية والشانعية يجوز فيها عدا الصلاة والصيام^(٢).

وينظر تفصيل ذلك في: (نيابة - وكالة - نفل - صدقة - صلاة - وصوم).

د - الأجرة على التطوع :

٢٨ - الأصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز أخذ الأجرة عليها، كالإمامة والأذان والحج والجهاد وتعليم القرآن. لما روى عثمان بن أبي العاص قال: إن آخر ما عهد إلي النبي ﷺ وأن أؤخذ مؤنفا لا بأخذ على أذنه إجراء^(٣).

- يصرح أحدكم بالطبق إذا أهدى إليه - روه أبو حفص النعمان في كتابه في ابن عابدين ٢٢٧/٢

(١) حديث: "من أهدى السر بعد الموت أن تصلي لأبيك مع صلاتك، وأن نصوم لها مع صومك." روه أبو حفص في كتابه في ابن عابدين ٢٢٧/٢

(٢) التذكرة ١٣/٢، ١١، ١٠٤، وابن عابدين ٩٢/١، ١٢٧/٢، ١١٨/٢، ٢٣٧، ٢٤١، والطحاوية ١٢٧/١

و ١٣٨/٣، ومنع ابن عابدين ٣٠٦/١، ٤٤٤، ٤٤٩، ٣٥٢/٣، ومحوار الإكمال ١٢٥/٢، ولم يرد في الأثر

٣/ ١٩١، والشرح لمصنفه ١/ ٢٦٨، ١٨٢/٢، وبني المحتص ٣/ ٦٧، ونسبة المحتص ٦/ ٩٢، ١٣٦/٨، وظهير ٢/ ٣٣٨، والمنثور ٣/ ٣١٢، والمذهب ١/ ٣٥٥، والتميز ٢/ ٥٦٧، ٥٦٨، ٨٩/٢، وشرح مشي الإراءات

١/ ١٦١، ٣٦٢، ٦/ ١، (٣) حديث: "أؤخذ مؤنفا لا بأخذ على أذنه إجراء أجرة أبو داود ١/ ٣٦٣، ط. عبيد دغاس، والترمذي ١/ ١١٠، مصطفى الباقين. وقال: حديث عثمان حديث حسن صحيح

الإنسان يجعل ثواب عمله من صلاة وصيام وحج وصدقة وعنف وطواف وعمرة وفراة وغير ذلك أخيره، من حب أو ميت. بدليل أن النبي ﷺ دضحى بكبشين أملحين، أحدهما عنه، والآخر عن أمته^(١). وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال لعمر بن العاص، لما سأله عن أبيه: ولو كان مسلما فأعنتم عنه أو تصدقتم عنه أو حججتم عنه بلفظه ذلك^(٢).

قال ابن قدامة: وهذا عام في حج التطوع وغيره، ولأنه عمل بر وطاعة فوصل نفعه وثوابه كالصدقة والصيام والحج الواجب. وعن أنس رضي الله عنه قال: يارسول الله، إنا تصدق عن موتانا، ونحج عنهم، وتدعو لهم، فهل يصل ذلك لهم؟ قال: نعم، إنه يصل إليهم، وأنهم ليفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق إذا أهدى إليه^(٣). وقال ﷺ: "إن من السر بعد الموت أن

(١) حديث: "دضحى بكبشين أملحين: أحدهما عنه، والآخر عن أمته أصرحه البيهقي ٢٦٧/٩، ط دائرة المعارف العشائية) والبرهان في جميع الزوائد ٤/ ٢٢، ط (القدس) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وقال المشي إسناده حسن

(٢) حديث: "لو كان مسلما فأعنتم عنه أو تصدقتم عنه أو حججتم عنه بلفظه ذلك" أصرحه أبو داود ٣/ ٣٠٦، لم يرد عزت عبيد دغاس

(٣) حديث: "وإنه يصل إليهم، وإهم ليفرحون به كما

ولأن القرية من حصص وقعت عن العامل، ولهذا تعتبر أهليته، فلا يجوز أخذ الأجر عن غيره، كما في الصوم والصلاة.

هذا مذهب الحنفية، وهو رواية عند الحنابلة^(١)

ونصح مع الكراهة عند المالكية. جاء في الشرح الصغير: نكرو إجارة الإنسان نفسه في عمل لله تعالى، حيا أو غيره، كقراءة وإمامة وتعليم علم، وصحته مع الكراهة. كما نكرو الإجارة على الأذن، قال مالك: لأن يأجر الرجل نفسه في عمل اللبث وقطع الخطب وسوق الإبل أحب إلي من أن يعمل عملا لله بأجرة.

وفال شافعية، كما في نهاية المحتاج: لا تصح إجارة مسلم للهاد ولا لعادة يجب لهاية، والمحذور بذلك الإصاصة ولو انفصل، لأنه حصل لنفسه، أما ما لا تجب له نية كالأذان فيصبح الاستئجار عليه، واستثنى عما فيه نية الحج والمعمر، فيجوز الاستئجار لها أو لأحدهما عن عاجز أو ميت، ونقص صلاة ركعتي الطواف تبعاً لها، ومحذور الإجارة عن تفرقة زكاة وكفارة وأضحية وهدي وذبح وصوم عن ميت وسائر ما يقبل الحياة وإن توقف على الذبة، لما فيها من شائبة المال. ونصح الإجارة لكل ما لا تجب له

نية. ونصح لتجهيز ميت ودقته وتعليم قرآن وقراءة القرآن عند المير أو مع الدعاء^(٢)

وفي الاختيارات الفقهية لابن تيمية: لا يجوز للإسمان أن يضل هدية من شخص ليشفع له عند ذي أمر، أو أن يرفع عنه مظلمة، أو يوصل إليه حقه أو يولي له ولاية يستحقها، أو يستخدمه في الجند المتقاتلة وهو منحق لذلك، وإذا امتنعت الهدية امتنعت الأجرة من باب أولى.

والأصل في ذلك: أن من أخذ أجرا على عمل تطوع - مما يجوز عند الفقهاء - فإنه يعتبر أجرا، وليس متطوعا بالفريات، لأن القرب والطاعات إذا وقعت بأجرة لم تكن قرصة ولا عبادة، لأنه لا يجوز التشريك في العبادة، لكن إذا كان السرور من بيت المال أو من وقف فإنه يعتبر نفقة في المعنى، ولا يعتبر أجرا.

جاء في الاختيارات الفقهية: الأعمال التي يختص فاعلها أن يكون من أهل القرية، هل يجوز إيقاعها على غير وجه القرية؟ فمن قال: لا يجوز ذلك، لم يجز الإجارة عليها، لأنها بالمعوض نفع غير قرية (وإما الأعمال بالتبنيات) والله تعالى لا يضل من العمل إلا ما أريد به وجهه، ومن حوز الإجارة جاز إيقاعها على غير وجه القرية، وقال: تجوز الإجارة عليها لما فيها

(١) الشرح الصغير ١/٣٦٤ ط الحلبي. وبيان المحتاج ١٨٧/٢، ٢٨٨، ٢٨٩/٢

(٢) البدائع ١/١٩٢، والحدائق ٢/٢١٠، والمغني ٢/٢٣١
٢/٢٥٠، ٢٥١، والاختيارات الفقهية ص ٥٥

من نفع المتاجر، وأما ما يؤخذ من بيت المال فليس عوضاً وأجرة، بل رزق للإعانة على الطاعة، فمن عمل منهم لله أثيب. وكذلك انال الموقوف على أعمال البر والموصى به كذلك، والمنذور كذلك، ليس كالأجرة. ويقول الشرافي: باب الأرزاق أُدْخِلَ في باب الإحسان وأبعد عن باب المعاشرة، وباب الإجارة أبعد من باب المدعة وأدخل في باب الكفاية،^(١) ثم يقول: الأرزاق مجمع على جوازها، لأنها إحسان ومعروف وإعانة لا إجارة.^(٢)

انقلاب التطوع إلى واجب:

٢٩ - ينقلب التطوع إلى واجب لأشباب متعددة منها:

١ - الشروع :

٣٠ - التطوع بالحج عند جميع الفقهاء يصير واجباً بالشروع فيه، بحيث إذا قصد وجب فضاؤه. ومثل ذلك: الصلاة والصيام عند الحنفية والمالكية.^(٣)

(١) الكفاية. المظلة والمساعدة وحاشية الدسوقي ٢/٣

(٢) الاختيارات القشبية ص ١٨٤، والمغني ٣/٣٣١.

والهروني للعراقي ٣/٣١.

وحديث: وإني لأعجل بعنيت... سهل لمخرجه (د ١٦١).

(٣) البدائع ١/٢٢٩ و ١/٥٣، ١٠٨، ١١٧، وتشرح

الصغير ١/٣١٨، ومعني المحتاج ١/١١٨، والمغني ٣/٣

ب - التطوع بالحج ممن لم يحج حجة الإسلام: ٣١ - قال ابن قدامة: من أحرم بحج تطوع - ممن لم يحج حجة الإسلام - ونسح عن حجة الإسلام، وهذا قال ابن عمر وأبو الشافعي، لأنه أحرم بالحج وعليه فرضه، فوقع عن فرضه كالمطلق. ولو أحرم بتطوع وعليه مندورة وقعت عن المندورة، ولأنها واجبة فهي كحجة الإسلام. والعمرة كالحج فيها ذكرنا لأنها لمحد التسيكين، فأشبهت الآخر.

وذهب الحنفية والمالكية إلى: أنه إذا نوى حجة نفل - ولم يكن قد حج حجة الإسلام - وقع عما نواه. لأن وقت الحج يشبه وقت الصلاة (ظرف) ووقت الصوم (معيان) فأعطي حكمهما، فيتأدى فرضه بمطلق النية. ويقع عن النفل إذا نواه.

وقال ابن نجيم: لو طاف بنية التطوع في أيام التحريم عن الفرض.

وفي الدائع: لو تصدق بجميع ماله على فقير، ولم ينو الزكاة أجزأه عن الزكاة استحساناً. والقياس: أن لا يجوز، لأن الزكاة عبادة مقصودة، فلا بد لها من النية. ووجه الاستحسان أن النية وجدت دلالة، وعلى هذا إذا وهب جميع النصاب من الفقير، أو نوى تطوعاً، ولو أدى مائة لا ينوي الزكاة، ونوى تطوعاً، لا تسقط زكاة المائة وعليه أن يركب الكل

عند أبي يوسف وعبد حميد يسقط عنه زكاة ما تصدق ، ولا يسقط عنه زكاة الباقي .^(١)

جدد الالتزام أو التعيين بالنية والقول :

٣٢ - جاء في الدر المختار : لو نذر التصديق يوم الجمعة بمكة بهذا الصدقة على فلان ، فخالف ، جاز . قال ابن عابدین : فهو مخالف في بعضها أو كلها ، فإن تصدق في غير يوم الجمعة يملك آخر مدومه آخر على شخص آخر جاز ، لأن الدخول تحت النذر ماعوقبة ، وهو أصل التصديق دون التعيين ، فبطل التعيين ونزوله القربة .

ثم قال ابن عابدین : وهذا ليس على إطلاقه ثانياً في البدائع : لو قال : فق علي أن أعظم هذا المسكين شيئاً ساء ولم يعينه ، فلا بد أن يعطيه لنفسي سمي . لأنه إذا لم يعين ، للدور صدر معين الفقير مقصود ، فلا يجوز أن يعطي غيره .

وفي الاختيار : لا تجب الأصحية على الفقير ، لكنها تجب بالشراء ، ويتعين ما اشتراه للأصحية . فإن مضت أيام الأصحية ولم يذبح ، تصدق بها حبة ، لأنها غير واجبة على الفقير ، فإذا اشتراها بنية لأصحية تعينت لموجوب ، والإرافة إنشأ عرف قربة في وقت معلوم ، وقد فات فتصدق بعينها .

(١) البدائع ١/ ١١ ، والمغني ٢/ ٢١٦ ، والأشباة لابن نجيم ص ٢٥ ، ومواهب الإكليل ١/ ١٧٥ ، وسلة فقير ١/ ٧٧ ، وحاشية المدوني مع شرح الدرر ١/ ٢٤

وإن كان المضحي غيباً وفات وقت الأصحية ، تصدق ثمنها ، اشترها أولاً ، لأنها واجبة عليه ، فإذا فات وقت القربة في الأصحية تصدق بالثمن إخراجاً عن العهدة .

وجاء في نهاية المحتاج : الأصحية سنة ، ولكنها تجب بالانصرام ، كشرك : جعلت هذه السنة أصحية كسائر القرب .

وفي تحرير الكلام في مسائل الالتزام للمعطاب : لا التزام المطلق يقضي به على الالتزام ، ما لم يغلس أو يمتد أو يحرص

وقال ابن رشد في نواوله فيمن عزل مسكين معين شيئاً ، وبطل له بقول أو نية ، فلا يجوز له أن يصرفه إلى غيره . وهو صامئ له إن فعل . ولو نوى أن يعطيه ولم يثله له بقول ولا نية كره له أن يصرفه إلى غيره . ومعنى بطل : جعله له من الآن .

وفي القوكة الدواني : من أخرج كسرة لسائل فوجده قد ذهب لا يجوز له أكلها ، ويجب عليه أن يتصدق بها على غيره ، كما قاله مالك . وقال غيره : يجوز له أكلها ، وقال ابن رشد : يجعل كلام غير مالك على ما إذا أخرجهما فعين ، فيجوز له أكلها عند عدم وجوده لو عدم قبوله ، وحل كلام مالك على إخراجها لغير معين ، فلا يجوز له أكلها بل يتصدق بها على غيره ، لأنه لم يعين الذي يأخذها .

ماخف قدره ومهيل (وجرت العادة سذله)،
ومنها المصحف نجب إمعنته لمسلم احتاج
الغراءة فيه. وفي حاشية الصاوي على الشرح
الصغير: العارية مندوبة. وقد يعرض وجوبها،
كفني عنها لمن يخشى بعددها هلاكه. وفي
الفرض قال: القرض مذوب، وقد يعرض له
ما يوجب كالفرض لتخليص مستهلك.^(١)

وفي القواعد الفقهية لابن رجب: الهدي
والأضحية يتعينان بالتمتع بالقول بلا خلاف.
وفي تعيينه بالنية وجهان، فإذا قال: هذه صدقة،
تعين وصارت في حكم المنذورة، وإذا عبر
بنية أن يجعلها صدقة - وعرفها عن ماله - فهو كما
لو اشترى شاة بسوي النصحية.^(٢)

د - النذر:

٣٣ - النذر بالقرب والطاعات يجعلها واجبة.
قال الكاساني: النذر من أسباب الرجوب في
العادات والقرب، المقصودة، وفي فتح المولى
المالك: النذر المطلق: هو التزام طاعة الله تعالى
بنية القرية.^(٣)

و - الميثاق:

٣٥ - الأصل في العقد أنه مذوب مرغوب فيه،
لكن يكون واجبا على من ملك أصله أو قرعه،
حيث يعقد عليه بقدر الميثاق.^(٤)

أسباب منع التطوع:

٣٦ - يمنع التطوع لأسباب متعددة، منها:

هـ - استدعاء الحاجة:

٣٤ - قال ابن رجب في قواعد: ما تدعو الحاجة
إلى الانشغال به من الأعمال - ولا ضرر في ماله
لبسه، وكثرة وجوده - أو المنافع المحتاج إليها
بحسب بذله بحما بغير عوض في الظاهر، ومن
ذلك وضع الخشب على جدار الحار إذا لم يضر،
واختار بعضهم وجوب بذل المساعون، وهو

أ - وقوعه في الأوقات المهيمنة:

٣٧ - التطوع بالعبادة في الأوقات التي هي
الشارع عن وقوع العبادة فيها ممنوع، كالصلاة
وقت طلوع الشمس أو غروبها أو عند الاستواء،
تحديث عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه
قال: وثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهاها
أن ينصلي فيهن، أو أن يغسل فيهن موتانا؛ حين

(١) ابن عابدين ١/٢٢٦، والإحصار ١٩/٢٥، ونهاية المحتاج
١٠٧/٨، وفتح المولى الثالث ١/٢٣٤، ٢٤٨، والفرق
المندوب ١/٢٢٠، والقواعد الفقهية لابن رجب ص ٨٦،
والهي ٣/٣٣٧

(٢) البدائع ٢/٣٢٣، وفتح المولى المالك ١/٢١٨

(٣) قواعد لابن رجب ص ٢٢٧، والشرح الصغير وحاشية
الصاوي ١/١٠٩، ٢٠٥ ط الحلبي

(٤) الشرح الصغير ٢/٤٢٥، والمهذب ٦/٦

جـ - عدم الإذن من يملك الإذن :

٣٩ - من يشرف تطوعه على إذن غيره لا يجوز له أن يتطوع إلا بعد الإذن له، وعلى ذلك فلا يجوز للمرأة أن تتطوع بصوم أو اعتكاف أو حج إلا بإذن زوجها، ولا يصوم الأجير تطوعاً إلا بإذن المستأجر إذا تقرر بالصوم، ولا يجوز للولد البالغ الإحرام بغل حج أو عمرة أو نفل جهاد إلا بإذن الأبوين.^(١)

وهذا في الجملة، وينظر تفصيل ذلك في : (نفل، صلاة، صوم، حج، إجارة، أنثى).

د - الإفلاس في الحجر بالنسبة للتبرعات المالية :

٤٠ - من أحاط الدين بماله فإنه يمنع شرعاً من التصرف في أي وجه من وجوه التبرع كالصدقة والهبة، وهذا بعد الحجر باتفاق، أما قبل الحجر ففيه اختلاف الفقهاء (ر: حجر، تبرع، إفلاس).

وتنسخ التبرعات المنجزة - كالعتق والهبة المقبوضة والصدقة وغير ذلك - إن زادت على الثالث، وكانت التبرعات في مرض الموت،

تطلع الشمس بلزغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى ثلث الشمس، وحين تضعف الشمس للغروب حتى تغرب^(٢) ومثل ذلك التطوع بالصوم في أيام العبد والشرقي^(٣)، لما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن صيام يومين : يوم الفطر، ويوم النحر.^(٤) وينظر في صحة ذلك وتفصيله : (أوقات الصلوات - صلاة - نفل - صوم).

ب - إقامة الصلاة المكتوبة :

٣٨ - يمنع التطوع بالصلاة إذا شرع المؤذن في الإقامة للصلاة، أو تضيئ السوف بحيث لا يسع لأداء أي نافلة.^(١) قال النبي ﷺ : «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»^(٢) (ر: أوقات الصلاة، نفل).

(١) حديث : ثلاث ساعات ... أخرجه مسلم (١٩٨/١) ٥٩٩ - ط الحلي.

(٢) الأجل ١١/١ - والدموني ١٨٩/١، وأما للطلاب ١١٣/١، وللفي ١١٧/١

(٣) حديث : «من صام يومين : يوم الفطر ويوم النحر أخرجه أحمد (١١/٢) ط المكتب الإسلامي». وبيهقي (٢٩٧/٤) ط دار المعرفة وأصله عند الشيخين

(٤) جوامع الإكمال ١/١٧٧، وصححه الإراقات ١/٣٤٧، ومرآة المفلاح ١٠٩

(٥) حديث : «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» أخرجه مسلم (١٩٣/١) ط الحلي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) البدائع ١٠٧/٢، ١٠٨، والأشباه لابن نجيم (١٧٣/١) والمحطاب ١٥٢/٢، ١٥٤، وبهية الحاج ٣/٣٥٢، والمقي ٢١٠/٢

واجبة ثوارث أو دين - ليس له وفاة - لم أره. (١)
وكمل هذا في الجملة ونظر في: (حجر، تبرع،
حبة، وقف، وصية).

لقول النبي ﷺ: «إِنْ لَمْ تَصَدَّقْ عَلَيْكُمْ
يُوفَانَكُمْ بَنَاتُ أَمْوَالِكُمْ». (٢)

وضيق بعد ذلك لتصرفات على إجازة
الورثة بعد وفاة المورث.

ومن وقف وقف مستقلاً، ثم تبين أن عبه
دب، ولم يمكن وفاة المدير إلا ببيع شيء من
التوقف، وهو في مرض الموت، يبيع بالتنازل
العقل، ويمنع من التبرع أيضاً من ثلثه نفقة
غيره، بحيث لا يفضل شيء بعد ذلك

هـ - النطوع بشيء من الغرائب في المنعوبة:
٤١ - لا يجوز التبرع بشيء فيه معصية لله
تعالى، ومن أمثلة ذلك:

- لا تصح إجازة الصيد المحرم بالتحج. (٣)
- لا تصح الوصية بها هو محرم، كالوصية
تنكحة، والوصية بالسلاح لأهل الحرب،
ولا الوصية ببناء كنيسة أو بيت نمل أو عمارتها أو
الإتفاق عليها. (٤)

لا يصح الوقف على معصية، ولا على ما
هو محرم كالسبع والكناس وكتب التوراة
والإنجيل. ومن وقف على من يقطع الطريق ثم
يصح التوقف، لأن الفصد بالوقف القرية. وفي
وقف ذلك إجازة على المنعوبة. (٥) وهذا كله في
الجملة.

جاء في المنثور: الغرائب المالية كالعتق
والوقف والصدقة والمساواة محلها من عليه دين،
أو من ثمره نفقة غيره مما لا يفضل عن حاجته،
بحرم عليه في الأصح، لأنه حق وحب فلا يحل
تركه لسنة. وفي القواعد لا ير جيب: نص
أحمد في رواية حنبل فيمن تبرع بباله بوقف أو
صدقة أو بواء محتاجين: أن لها رده، ونص في
رواية أخرى: أن من أوصى لأجنب، وله
أقارب محتاجون، أن الوصية ترد عليهم.

تخرج من ذلك أن من تبرع، وعليه نفقة

(١) البدائع ١٧٤/٧، والشرح الصغير ٢١٢/٢ ط الحلي،
والقطب ٥٠/٥، ٦١، وجامع الحاج ٣٥٥/٤، ومن
المنهاج ١٦٠/٢، واللمعي ٢٢٢/٥، ٧١/٩،
والاحتجارات للفتاوى من ١٧٩، والنسور في القواعد
٢٧٨/٢، والفتاوى لا ير جيب من ١٤

(٢) البدائع ٢١٤/٩، ٢١٥، والفتاوى الهندية ٣٧٢/٤،
والشرح الصغير ٢٠٦/٢ ط الحلي، واللمعي ٢٢٨/٥

(٣) المهذب ٤٥٨/١، واللمعي ١١٥/٩

(٤) القطب ٢٢/٥، ونهاية المحتاج ٣٦٥/٥، واللمعي
٦٤٥/٥

(١) حديث: «إِنْ لَمْ تَصَدَّقْ عَلَيْكُمْ يُوفَانَكُمْ بَنَاتُ أَمْوَالِكُمْ»
لحرجه بن حنبل ٩٠١/٢ ط الحلي، من حديث
أبي هريرة رضي الله عنه، وفي إسناده ضعف، فله
أن يحجر طوقه كلها معصية، لكن قد يلوي بعضها
بعضاً (يلوح الترمذ من ٢٢١ ط عبد الحميد أحمد حفي)

وفي ذلك خلاف وتفصيل يرجع إليه في :
(الوقف، الوصية، الهبة، والتبرع)

ثالثا : ما يخص غير العبادات (من أحكام النطوع) :

الإيجاب والقبول والقبض :

٤٢ - من التصرفات ما يحتاج إلى الإيجاب والقبول. وذلك في عقود التبرعات، مثل العارية والهبة والوصية لمعين، وكذا الوقف على معين - مع اختلاف الفقهاء في ذلك، واختلافهم في اشتراط القبض أيضا - وتفصيل ذلك مما يأتي :

أ - العارية

٤٣ - الإيجاب والقبول ركن في عقد العارية باتفاق الفقهاء، وقد يحل التعاظم على الإيجاب أو القبول.

ولقبض لا به - مع الرجوع في العارية عند الخفية والشافعية والحنابلة، لأنها عقد غير لازم عندهم، وللمعير الرجوع في العارية في أي وقت، سواء قبض المستعير أم لم يقبضها، ويقولون : إن المنافع المستقلة لم تحصل في يد المستعير، لأنها تستوفى شيئا فشيئا، فكلما استوفى شيئا فقد قبضه. والذي لم يستوفه لم يقبضه، فجاز الرجوع فيه، إلا أن يكون الرجوع في حال يستقر به المستعير - كإعارة

أرض لزراعة أو دفن ميت، وهذا في الجملة عندهم، وينظر تفصيله في : (عارية).

أما الملكية : فالإعارة عقد لازم عندهم، فهي تزيد عليك المنفعة بالإيجاب والقبول، ولا يجوز الرجوع فيها قبل المدة المحددة، أو قبل إمكان الانتفاع بالمستعارين كانت مطلقة^(١). وهذا في الجملة كذلك.

ب - الهبة

٤٤ - الإيجاب والقبول ركن من أركان الهبة باتفاق الفقهاء. أما القبض فلا بد منه لثبوت الملك، وذلك عند الحنفية والشافعية، لأن الملك لو ثبت بدونه للزم الشروع شيء لم يفتزمه، وهو التسليم، فلا ثقل بالعقد بل بالقبض، لما روي عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أنها قالت : إن أبا بكر الصديق كان نخلها جاداً عشرين وسقاً من مائه بالعافية. فلما حضرته الوفاة قال : واه، بأية ما من الناس أحد أحب إليّ غنى بعدي منك، ولا أفقر على فقري بعدي منك، وإن كنت نخلتك جاد عشرين وسقاً، فلو كنت جدتيه وأخبرتيه كان لك، وإنما هو أنيم ما وارث^(٢).

(١) المسألة ٣/ ٢٢٠، والمهذب ١/ ٣٧٠. ونرجح من الإشارات ١٢/ ٣٩٤، وهو بحر الإكليل ١٢٦/ ٢.
(٢) عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أنها قالت : إن أبا بكر الصديق كان نخلها جاد عشرين وسقاً من مائه.

أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٧٨٢) ط الخليل.

أشحن بينه ما لا يطلب منها^{١٥} أو أنها عند أحد هجر
فلا يجوز الرجوع فيها بعد انقبض، إلا الوالد
فهايت أولاً^{١٦} فإنه يجوز له الرجوع^{١٧} لقول
النبي ﷺ: «المعتد في هبته كالعاقد في قبضته»^{١٨}
ويظهر انعكس ذلك في (هبة).

حد - الوصية لمعين .

٤٥ - من أركان الوصية الإتيان من الموصي
والقبول من الموصى له لمعين، تكرر القول
لا يعتبر إلا بعد موت الموصي، ولا بعد القبول
قبل موته، لأن الوصية عقد غير لازم، والموصي
ملك الرجوع في وصيته مادام حياً، والقبول
سلطاناً أو وصياً^{١٩} الموصى به، ولا ينوقف الملك
على القبض، وهذا عند الحنفية - غير زفر -
والمالكية، والشافعية والحدابلة أما عند زفر
فمركز الوصية هو الإيجاب فقط من الموصي،

ومما ذهب إليه الحنفية والثابعية هو رأي
بعض الحنابلة، قال المجدلين نعيمة في شرح
الهداية: الملك في الموهوب لا ثبت بدون
القبض، وكذا صرح ابن عقيل الحنبلي، أنه
القبض ركز من أركان الهبة كالإيجاب في
غيرها، والإلام الحرفي يدل على.

والرأي الآخر للحنابلة: أن الهبة ذلك
ما يعتد، مبصح انصرف من الموهوب له فيها
قبل النقص، فتد في النقص وتزوجه، وهو الذي
تدعه في الإيجاب.

وعلى رأي الحنفية والثابعية، ومن رأى
رأيهم من الحدابلة: يجوز الرجوع فيها قبل
القبض، لأن عقد الهبة لم يتم ولكنه عد من
يرى ذلك من الحنابلة يكون مع الكراهة،
جروحا من خلاف من قال: إن الهبة تزرم
بالعقد.

وعند المالكية: قلنا، الهبة باقون على
المشهور، ونسب ظاهراً من الواهب إلى متع
ولو عقد حاكم، ليبره على تمكن الموهوب له
مها، لكن قال ابن عبد السلام: القبول والحيازة
معتمدان في الهبة، إلا أن الميعن ركن والحيازة
شروط أي في تمامها، فإن عدم لم تترجم، وإن
كانت صحيحة.

على أن الهبة لم تمت بالقبض، فإنه يجوز
الرجوع فيها عند الخطأ إن كانت لأجنبي، أي
غير ذي رحم عزم، لقول النبي ﷺ: «الرجل

١٥ حديث: «لرجل ابن بينه ما لا يطلب بها» أخرجه
ابن ماجه ٢٩٨٠/١ ط الحلبي: من حديث أبي هريرة
رضي الله عنه. وفي الترمذي: أن إسماعيل بن عمار مر
بإسماعيل بن عمار. وم صحت

١٦ الاحتيار ٤٨١٣، والمندية ٣١١٥ - ٢٢٧، والندوة
١٠١/١، والشرح الصغير ٣١٩/٩، والخبر، وأبو
الغضائ ٣٧٨/٢، ٥٨٢، والهدية ١٥٩/١، وكشاف
الفتح ٢٩٨/٢، ٣٠٠ - ٣٠١، ٣١٢، وشرح منبه
الإردات ٥١٩/١

١٧ حديث: «المعتد في هبته كالعقد» فيه أخرجه البخاري
فتح الباري ٢٣٥/٥ ط السلفية، ومسلم ١٢١/٣ ط
الحلبي: من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

ويثبت ذلك للموصي له من غير قول
كإثبات^(١)

ويطر تفصيل ذلك في (وصية).

تطيب

د - الوقف على معين:

٤٦ - الإيجاب وكن من أم كان الوقف ، سواء
كان على معين أم لم يكن . أما القول : فإن
كان الوقف على معين فإنه بشرط قبوله ، وهذا
عند الحنفية والمالكية والشافعية . وعند الحنابلة :
لا يفسر الوقف على معين إلى القول ، لأنه
إضافة ملك بمنزلة البيع ، فلم يعتبر فيه القول
كانعق . أما الفحص فليس بشرط عند الشافعية
والحنابلة وأبي يوسف ، وعند المالكية ومحمد :
القبض شرط .^(٢)

ويطر تفصيل ذلك في (وقف) .



التعريف

١ - التطيب في اللغة : مصدر تطيب ، وهو
التحضر والتطيب هو التحضر ، وحرف له رتبة
مستقلة ، كالسك والكهور والورد والياسمين^(٣)
والورس والرعرع^(٤) .

ولا يخرج منه في الاصطلاح عن هذا
معنى اللغوي .

٢ - والتطيب يتقدم إلى قسمين : مذكور
ومؤث

المذكور : ما يحض إليه ، أي تعمله حرامه من
ثوب أو حسنة ، ويظهر ربه . والمذكور به أنواع
الرياحين ، والورد ، والياسمين . وأما ماء الي
نعصر فما ذكر فليس من قبل المؤث

والمؤث . هو ما يظهر لونه وكثره ، أي تعمله ما
منه تحلقا شديدا كالمسك ، والكافور ،
والزعفران^(٥) .

(١) لسان العرب ، المصاحح ، المصاحح ، طبع
ورد المختار على الدر المختار ٢٥٨٦ ، والمجموع شرح

المهدى ٢٧١/٢ ، ومعنى المصاحح ١٠٢٠

(٢) المسند إلى - معنى على الترتيب ٥٩١٢ ط مع
أغني مصنف

(١) السدائج ٣٣١/٢ ، ٣٤١ ، ٣٧٨ ، والأختار ٦٥٠

والمداية ٢٣٣/٢ ، ٢٣٤ ، والمدهوني ١٢٢/١ ، ١٢٣

والشرح الصغير ١٦٦/١ ط الحلبي ، وأمس المطالب

٤٣/٢ ، وللمصنف ١٥٩/٢ ، وكشاف الصغ ٣٤٤/٢

٢٤٨

(٢) ابن حبان ٣٠٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، وأخبار ١٢/٣

والمدوني ٢٥٨/٢ ، ٢٥٩ ، والشرح الصغير ٣٠٠/٢

وأمس المطالب ٤٩٢/٢ ، وكشاف نفاذ ٢٥٢/٢

الألفاظ ذات الصلة.

التزبين :

٣- التزبين : هو التحلل الروبى، وهو اسم جامع لكل شيء يزين به، فالترين مما يحس به منظر الإنسان^(١)

الحكم المتكفي :

٤- الأصل : التطيب، ويختلف الحكم حسب الأحوال، على ما سيأتى

تطبيب الرجل والمرأة :

٥- بسن التطيب، لحق أبى أبوب رضى الله عنه مرفوعاً وأربع من سن ارسلين. النساء، والتحط، وسواك، والكنج^(٢) والقول الرسول^(٣) بحق : حَبْ بِيْ مِنْ ذِيْكُمْ : النساء والتطيب، وَحَمَلْتُ قُوَّةً عِنَى فِي الصَّلَاةِ^(٤) والتطبيب

التطبيب لصلاة الجمعة :

٦- بتدب التطيب لصلاة الجمعة بلا خلاف^(٥) الحديث ابن عباس رضى الله عنها قال : قال رسول الله ﷺ : إن هذا يوم عبد جعله الله لله - له - من، من جاء منكم إلى

(١) حديث : تطيب الرجال ما ظهر ربحه وحمى . . أخرجه أحمد ٥٤١١٩ ط المكتب الإسلامي، وأبو داود (٢) ٦٢٥٤٦ ط عبد السلام، والترمذي (٣) ٤٠٧، (٤) ط مصنف ابن أبي واللفظ له وقال هذا حديث حسن (٥) حديث : أخبر امرأة امتطرت . . أخرجه أحمد (١) ١٠٨، (٢) ط المكتب الإسلامي، والترمذي (٣) ١٠٦٥٨ ط مصنف ابن أبي، واللفظ له، وقال هذا حديث حسن صحيح

(١) رد المحتار على الدر المختار ٥٤٧/١ ط دار إحياء التراث العربي بيروت، ورواه الأصيل ١٠٦٥، ٩٩، ورواه لمحتج ٣٦١٠ ط مصطفى الحلبي مصر، ونفى ابن رامة ٣٦٩/٦، وكشاف القناع ٤٢/١ ط مبراص

(١) تان العرب، والصنعة، والصنع المذموم، (٢) حديث : أوسع من سن ارسين الغناء، والتحط، وسواك، والكنج، أخرجه الترمذي (٣) ٣٨٦ ط مصنف ابن أبي، وأما ٣٦١ ط المكتب الإسلامي، ويعني وشرح السنة ٥/٩ ط المكتب الإسلامي، وصححه الألباني وشرح السنة ٥/٩ ط المكتب الإسلامي

(٣) حديث : يجب إلى من ذبكم نفسه والتطيب . . أخرجه أحمد ١١٨/٣ ط المكتب الإسلامي، والحكم واليهي، قال إمامه صحيح على شرط مسلم وقال حافظ شعواني : بناء جيد وقال ابن حجر : حسن، (٤) نفس القدر ٣٧٠/٤

تطبيب الصائم .

٨ - يباح للصائم أن يتطبخ عند الخفيف .^(١)
وقال الماتكية : يجوز التطبيب للصائم المعتكف ،
ويكره للصائم غير المعتكف . قال المردير : لأن
المعتكف معه مانع يستعمل ما يفسد اعتكافه ، وهو
لرؤيه المسجد ، بعده عن السماء .^(٢)

وقال الشافعية : ينزل للصائم ترك شحم
الرياحين والمعدة ، وإفراد أنواع الطب ، كالشك
والورد والترخس ، إذا استعمله نهاراً لما فيها من
الترفع ، ويجوز له ذلك ليلاً ، ولو دامت رائحته في
اللباس ، كما في المحرم .^(٣)

وأما الحنابلة ، فقالوا : يكره للصائم شحم
ما لا يأمن أن يجد فيه نفسه إلى خلقه كحبي
مسك ، وكافور ، ودهن ونحوه ، كبخور عود
وعنبر .^(٤)

تطبيب المعتكف :

٩ - يجوز للمعتكف أن يتطبخ نهاراً أو ليلاً بأنواع

الجمعة ، فيغتسل ، وإن كان طيب فليس منه ،
وعليككم بالسواك .^(١) وعن سلمان الفارسي
رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ
ولا يغتسل رجل يوم الجمعة ، ويتطهر
ما استطاع من طهر ، ويدع من دهنه أو يمس
من طيب بيته ، ثم يخرج لا يبرق بين اثنين ، ثم
يضي ما كتب له ، ثم يصت إذا تكلم الإمام .
لا يغفر له ما بين وبين الجمعة الأخرى .^(٢)

التطبيب لصلاة العبد :

٧ - يندب للرجل قبل خروجه لصلاة العبد أن
يتطبخ بما به ريح لا لول له ، وهذا قال
الجمهور .^(٣)

أما النساء فلا بأس بحروجهن غير منطبات
ولا لإبساات ثياب زينة أو شهرة لقوله ﷺ
ولا تمسوا إماء الله مساجد الله ، وليخرجن
ثياباً .^(٤) والمراد بالثياب : غير المنطبات .

(١) حديث . وإن هذا يوم عيد جعله الله للمسلمين فس جاء
إلى الجمعة . أخرجه من ماجه (٣٩٩/١) ط عيسى
الحقني . ونصائحي (مدايح المنى للشافعي) ١٥٩/١ ط
دار الأنوار . قال المسذري : إسناده حسن . (الترغيب
والترhib) ٨٢/٢ ط النجارية .

(٢) حديث . لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع
من طهر . أخرجه البخاري (٣٧٠/٢) ط المنية .
(٣) رد المحتار على الدر المختار ٦٦٨/٢ ط مصفى الحلبي .
وحاشية المسوقي على الشرح الكبير ٣٩٨/١ . وبإية
العتاج ٣٨٢/٢ وما بعدها . والمضي لا من قدامة ٣٧٠/٢ .
٣٧٥ . وكشاف النجاشي ٥٢/٢ ط كراباض
(٤) حديث . لا تمسوا إماء الله مساجد الله . أخرجه -

- يسرد (٣٨١/١) ط عيسد دمشقي . وأحد
٣٨٨/١ ط مكتف الإسلام ، واللفظ له قال
الحنيني : إسناده حسن (مجمع الزوائد ٢٣٣/٢ ط دار
الكتاب العربي)

(١) حاشية ابن عابدين ٢١٧/٢
(٢) حاشية المسوقي ٥٢٩/١
(٣) شرح المصنف والحاشية ٣٢٩/٢ . ونغمة المحتاج بشرح
النهاج ٥٨/٤
(٤) كشف القناع ٣٣٠/٢ ط النهر عينية

رضي الله عنها قالت: «كأنني أنظر إلى
ويص^(١) الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو
حرم^(٢)». والصحيح عندهم جواز التطيب بها
ينفي جرمه بعد الإحرام، نصريح حديث
عائشة الثاني.

وأما المالكية: فحظروا بقاء حرم الطيب وإن
ذهبت رائحته.

١١ - أما الطيب في الثوب للإحرام: فسمع
الجمهور، وأجازه الشافعية في القول اعتماد
فلا يضر بقاء الرائحة الطيبة في الثوب اتفاقاً
قياساً للثوب على البدن. لكن نصوا على أنه لو
نزع ثوب الإحرام أو سقط عنه، فلا يجوز له أن
يعود إلى لبسه ملازمة الرائحة فيه، بل يزال
منه الرائحة ثم يلبسه، وهذا قول سعيد بن
أبي وقاص، وابن الزبير، وعائشة، وأم حبيبة
رضي الله عنهم، والنوري وغيرهم.

واحتج الشافعية بحديثي عائشة رضي الله
عنها السابقين، وهما صحيحان رواهما البخاري
ومسلم، وقالوا: إن الطيب معنى يرد
للاستدامة فلم يمنع الإحرام من استدامته
كالنكاح^(٣).

(١) الموهب: الربيع والسمان

(٢) حديث. وكأنني أنظر إلى ويص الطيب. وأخرجه
السخاوي (٣٩٦/٣) في السلفية، ومسلم (٨٤٧/٢) ط
حسني الحلبي.

(٣) المصروع شرح (تهذيب ٢/٢٤٦، ٢٤٧ ط مكتبة المصنفية
بالمدينة المنورة)

الطيب عند جمهور الفقهاء، إلا في رواية عن
الإمام أحمد أنه قال: إنه لا يعجزني أن يتطيب.
وذلك لأن الاعتكاف عادة تخص مكاناً، فكان
ترك الطيب فيه مشروعاً لك^(١).

واستدل الآسائلون بجواز التطيب بقوله
تعالى: «وإني أدم خذوا زينتكم عند كل
مسجد»^(٢).

التطيب في الحج:

١٠ - تنص الفقهاء على أن الطيب أثناء
الإحرام في البدن أو الثوب محظور. أما التطيب
للإحرام قبل الدخول فيه فهو مسمون استعداده
للإحرام عند الجمهور، وكروه مالك^(٣) لما روي
من كراهته عن عمر، وعثمان، وابن عمر
رضي الله عنهم، وجماعة من التابعين.

ودليل منية التطيب في البدن للإحرام
ما روت عائشة رضي الله عنها قالت: «كنت
أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرّم،
ويحله قبل أن يطوف بالبيت»^(٤)، وعنها

(١) بداية الصنيع ١/١٦٦، ١١٧، وصانعة الدسوقي

٥٤٩/١، وسوابج الجليل بلحظ ٢/٢٤٢ ط بيروت.

ونهاية المحتاج ٢/٢١٤، وانتهى لأين قامة ٣/٢٠٥ ط

الرياض

(٢) سورة الأعراف ٢١/٢

(٣) بداية المجتهد ١/٣٩٦ ط الأكلبات الأزهرية بمصر.

(٤) حديث. وكنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه.

أخرجه البخاري (٣٩٦/٣) ط السلفية، ومسلم

(٥٤٩/٢) ط حسني الحلبي. واللفظ له

وسواء فيها ذكر الطيب الذي يفي له جرم بعد الإحرام والذي لا يفي ، وسواء الرجل والمرأة الشابة والمعموز. ^(١)

وذهب الحنفية - في الأصح - إلى عدم جواز التطيب للإحرام في الثوب ، ولا يجوز أن يلبس ثوب إحرام مطيباً ، لأنه بذلك يكون مستعملاً للتطيب في إحرامه باستعمال الثوب ، وهو محظور على المحرم ، والفرق : أن الطيب في الثوب منفصل ، أما في البدن فهو تابع له ، وسببه التطيب لتحصل بتطيب البدن ، فأغنى عن تجويزه في الثوب. ^(٢)

وذهب المالكية : إلى أنه إن تطيب قبل الإحرام يجب عليه إزالته عند الإحرام ، سواء كان ذلك في يده أو ثوبه ، فإن بقي في البدن أو الثوب بعد الإحرام شيء من جرم الطيب - الذي تطيب به قبل الإحرام - وجبت عليه الفدية ، وأما إذا كان في الثوب رائحته ، فلا يجب نزع الثوب لكن يكره استدامته ولا فدية .

وأما اللون : ففيه قولان عند المالكية ، وهذا كله في اليسير ، وأما الأثر الكثير ففيه الفدية ، واستدل المالكية بحديث يعلى بن أمية رضي الله عنه قال : «أسى النبي ﷺ رجل

(١) المرجع السابق ٢١٨/٧ ، بداية المحتاج ٢٩٢/٣ المكتبة الإسلامية .

(٢) حاشية رد المحتار على الدر المختار ٤٨١/٢

متضمخ بظب وعليه جبة فقال : يا رسول الله ، كيف ترى في رجل أحرم بعمرة في جبة ، بعدما تضمخ بظب ؟ فقال النبي ﷺ : أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات ، وأما الجبة فانزعها ، ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك . ^(١) فاستدلوا بهذا الحديث على حظر الطيب على المحرم في البدن والثوب. ^(٢)

ومفول ابن قدامة : إن طيب ثوبه فله استدامة لبسه ما لم ينزعه ، فإن نزعه لم يكن له أن يلبسه ، فإن لبسه افتدى ، لأن الإحرام يمنع ابتداء الطيب وليس الطيب دون الاستدامة . وكذلك إن نقل الطيب من موضع يده إلى موضع آخر افتدى ، لأنه تطيب في إحرامه ، وكذا إن نعد مشه أو نجاه من موضعه ثم رده إليه ، فأما إن عرق الطيب أو ذاب بالشمس فمال من موضعه إلى موضع آخر ، فلا شيء عليه ، لأنه ليس من فعله. ^(٣)

قالت عائشة رضي الله عنها : «كنا نخرج مع النبي ﷺ إلى مكة فنضم ^(٤) جباهنا بالسك

(١) حديث «أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات»... أخرجه البخاري (٣٠٣/٣٧٩ ط السلفية) ، ومسلم (٢/٢٣٧ ط ، ص ١٤١) واللفظ له .

(٢) بداية المحتاج ٢٩١/٣

(٣) الفقيه لابن قدامة ٢٧٤/٣ ، ٢٧٥ ، ومطاب قول أبي

٣٠٤ ، ٣١٣/١

(٤) أي : نضمه على جباهنا . والحديث دليل على استحباب

تطيب المرأة عند الإحرام كالرجل

وكتب الخدم عند المالكة^(١) والشاذلية^(٢) والحماني^(٣) أي تطيب ثا هو عظمي، دور تقييد بأن تطيب عصا قاضيا أو قاضيا من الشوب معبا. وإنما وجبت الصدقة قيات على الحلق. لأنه صمد على في الفردن في قوله تعالى ﴿وَلَا تُخْفُوا زُرَّهٖ وَمِمَّا كَرِهَتْ أُنْفُسُ كُنْتُمْ إِذْ تُقَالُ لَهَا كَرِهَتْ خِفْ عَلَيْهَا لَأَسَدُ﴾ فمن كان مريضاً أو به نكاح من رأسه صدقة من صيام أو صدقة أو شاك^(٤).
و: ورد عن كعب بن عجرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال له: حين رأى هواماً رأسه: «أف فيك هوام وأمسك»^(٥) قال: قلت: نعم قال: «فاحقو» وعيم ثلاثة أيام، أو أنظف سنة مستحقين، أو استسبكه^(٦).
وفرق الحنفية بين تطيب ونصب، فقالوا: يجب شاة إن طيب المحرم محصوا كسلا، مثل

المطيب عند الإحرام، فإذا عرفت إحداها سار على وجهها. فبر هذا النبي ﷺ فلا يمانه^(٧).

١٢. وأما التطيب عند الإحرام، فإنه يحظر على المحرم استعماله في ثيابه وبذنه، حديث ابن عمر رضي الله عنهما، إن النبي ﷺ قال: «ولا تنسوا من التطيب عاصبه ورس أول عقرش»^(٨) ولا ورد أن النبي ﷺ قال في شأن المحرم الذي يفضله رحتة ولا تنسوه تطيباً، وفي لفظ «ولا تنسوه»^(٩) وجهه: أنه لما منع الملت من التطيب لإحرامه، فالحق أولى ومتى تطيب وحيث عنيه الصدقة، لأنه استعمل ما حرمه الإحرام ولو أنه أولى، وبغونه^(١٠) والمحرم: الأنثى الأخير: (١١) والمطيب باقي التبعث

- (١) حديث: «ما يخرج مع شيء من آخر مكة فصد حافاً بالسلا» - حرجه أبو داود: ٤١٤٠ ط عبد ربه (عشر).
(٢) التمهيد: ٤٢٥ ط در المعرفة، وذلك لأن طوط زنده حتى جامع الأموي ٣٢٦ ط دار السان.
(٣) حديث: «ولا تنسوا من ثياب عاصبه ورس» - أخرجه البخاري: ٤٠٦٣ ط السلسلة، ومسلم: ٣٨٣٦ ط عيسى عيسى: وأحمد: ٦٩٣٠ ط ذلك الإنشائي، والفظ.
(٤) قال في شأن المحرم الذي يفضله ثا لا تنسوه تطيباً، وفي لفظ «ولا تنسوه» - أخرجه البخاري: ٤٠٦٣ ط السلسلة، ومسلم: ٣٨٣٦ ط عيسى عيسى: وأحمد: ٦٩٣٠ ط ذلك الإنشائي، والفظ.
(٥) قال في شأن المحرم الذي يفضله ثا لا تنسوه تطيباً، وفي لفظ «ولا تنسوه» - أخرجه البخاري: ٤٠٦٣ ط السلسلة، ومسلم: ٣٨٣٦ ط عيسى عيسى: وأحمد: ٦٩٣٠ ط ذلك الإنشائي، والفظ.
(٦) حديث: «ما يخرج مع شيء من آخر مكة فصد حافاً بالسلا» - حرجه أبو داود: ٤١٤٠ ط عبد ربه (عشر).
(٧) التمهيد: ٤٢٥ ط در المعرفة، وذلك لأن طوط زنده حتى جامع الأموي ٣٢٦ ط دار السان.
(٨) حديث: «ولا تنسوا من ثياب عاصبه ورس» - أخرجه البخاري: ٤٠٦٣ ط السلسلة، ومسلم: ٣٨٣٦ ط عيسى عيسى: وأحمد: ٦٩٣٠ ط ذلك الإنشائي، والفظ.
(٩) قال في شأن المحرم الذي يفضله ثا لا تنسوه تطيباً، وفي لفظ «ولا تنسوه» - أخرجه البخاري: ٤٠٦٣ ط السلسلة، ومسلم: ٣٨٣٦ ط عيسى عيسى: وأحمد: ٦٩٣٠ ط ذلك الإنشائي، والفظ.
(١٠) حديث: «ما يخرج مع شيء من آخر مكة فصد حافاً بالسلا» - حرجه أبو داود: ٤١٤٠ ط عبد ربه (عشر).
(١١) التمهيد: ٤٢٥ ط در المعرفة، وذلك لأن طوط زنده حتى جامع الأموي ٣٢٦ ط دار السان.

- ١- أسراج الترمذي (٥٠) ٢٢٥ ط مطبع المطهر، بغداد.
عمر ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قال من أديع فزبوناً» - السند الضعيف، وأحمد: ٦٩٣٠ ط ذلك الإنشائي، والفظ.
البرار: شوال ورجل أحمد، الحد الصحيح، ومجم الوائد: ٣٢٩٨ ط دار الكتب (عشر).
٢- حاشية المدسوتي والشرح الكبير: ١٣٠٠ ط شرح الترمذي: ١٩٩٠ - ١٩٩٠.
٣- المحصر: ٣٦٩٠ - ٣٦٩٠ ط المكتبة المكية، المدينة المنورة.
٤- مدينة الحجاب: ٣٦٩٠ - ٣٦٩٠ ط مطبوع المطهر.
٥- ذلك أن في الشهر: ٣٣١.
٦- سورة بقره: ١٩٦.
٧- حديث: «إذا قال من أديع فزبوناً» - السند الضعيف، وأحمد: ٦٩٣٠ ط ذلك الإنشائي، والفظ.

الرأس واليد والساق، أو ما بلغ عضواً كاملاً لو جمع. والبسطن كله كعضو واحد إن اتحد المجلس، وإن تعرق المجلس فنكل طبيب كفارة إن شمل عضواً واحداً أو أكثر، سواء كفر للأول أم لا، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: عليه كفارة واحدة، ولو فدى ولم يزل الطيب لزمه فدية أخرى، لأن ابتداءه كان محظوراً، فيكون لبقائه حكم ابتدائه.

ووجه وجوب الشاة: أن الحنيفة تنكامل تنكامل الاوتفاق، وذلك في العضو الكامل فيرتب كمال المرجح.

وإن طبيب أقل من عضو، فعليه أن يتصدق بصنف صاغ من بر. لقصور الحنيفة إلا أن يكون الطيب كثيراً، فعليه دم. وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: يُقَوِّم ما يجب فيه الدم فيتصدق بذلك الفداء، حتى لو طيب ربع عضو فعليه من الصدقة قنبر ربع شاة. وهكذا، لأن تطيب عضو كامل اتفق كامل، فكان جنايته كاملة، فيوجب كفارة كاملة، وتطيب ما دون العضو الكامل اتفق قاصر، فيوجب كفارة قاصرة، إذ الحكم قضت على قدر السبب، إلا أن يكون الطيب كثيراً فعليه دم، ولم بشرط الحنيفة استمر الطيب لوجوب الجزاء، بل يجب بمجرد التطيب.^(١)

وأما تطيب الشرب فتجب فيه العدية عند

(١) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٢٠٠، ٢٠٢، والهداية.

أخفية بشرطين:

أولهما: أن يكون كثيراً، وهو ما يصلح أن يغطي مساحة يزيد على شبر في شبر.

والثاني: أن يستمر مازلاً، أو لهلة

فإن اختل أحد هذين الشرطين وجبت الصدقة، وإن اختل الشرطان وجب التصديق بقصة من قمع.^(١)

والأصل في حظر تطبيب الشرب وإسه بعد

الإحرام قوله يجه: ولا تلبسوا خيماً من الثياب من الزعفران ولا الورس.^(٢)

والمحرم - ذكرنا كان أو غيره - ممنوع من استعمال الطيب في إزاره أو ردائه وجميع ثيابه، وعراشه ونعله، حتى لو علق بعله طيب وحب عليه أن يسادر لشربه، ولا يصع عليه ثوباً منه الورس أو الزعفران أو محوهما من صغ به صيب.^(٣)

واستعمال الطيب هو: أن ينصق الطيب بيده أو ملبوسه على الوجه المعتاد في ذلك الطيب، مما يقصد منه ريحه غالباً ولمع غيره، كمسك أو عود، وكافور، وورس، وزعفران،

١ - هامش صحيح الخبير ٢/ ٢٣٨، ٢٣٩ ط دار إحياء التراث العربي بيروت

(٢) بدائع الصنائع ٢/ ١٨٩، ١٩٠ طبة فوفى

(٣) حجت ١٠٠، لا تلبسوا خيماً من ثياب من الزعفران ولا الورس، سبق تحريماً في ١٢

(٤) الإيعيد ١/ ٩٤ ط دار الشريعة ونهية المحتاج ١/ ٢١٠

ط مطبعتي الخليلي بمصر

والشحنه على ثلاثة أصريب :

أحداهما : ما لا يثبت للطبيب ، لا يتحدد منه
ككتاب الصحراء ، من الشبح والنصوم ،
والخزاني ، ونفوائده كلها ، من الأثر ج . ولصاح
والسفرجل ، وغيره ، وما يشبه الأدبيون لمير
نعمد : لطيب ، كالحنا ، والحضرة ، وهناك يباح
شبهها ولا فدية فيها ، لا خلاف ، غير أنه روي
عن ابن عمر رضي الله عنهما : أنه كان يكره
للمحرم أن يشه شيئا من نبات الأرض ، من
الشبح والنصوم^(١) وغيرهما ، وقد روي أن
أزواج رسول الله ﷺ كن يجرمن في
المعصرات .

الثاني : ما يشبه الأدبيون لطبيب ولا يتحد
منه طيب . كالتبخن الفارسي والزعجس ،
والبرم^(٢) ، وفيه وجهان ، أحدهما : يباح لمير
فدية ، فإنه عثمان بن عفان ، وابن عباس
رضي الله عنهم ، وأحس . وعجاءد ،
واسحاق . والآخر : يحرم شمه ، فإن فعل فعليه
الفدية ، وهو قول حابر ، وابن عمر ، والشافعي
وأبي ثور ، لأنه يشبه للطبيب ، فأشبه الورد^(٣) .
والثالث : ما يثبت للطبيب ، ويخذ منه طيب ،

كأنورد ، والبفسح ، والخبري^(٤) ، وهذا إذا
(١) النصوم : نبات له راحة كالفسح
(٢) البرم : نبات طيب ترابحه
(٣) المعني لأبي فدية ٣/٢١٥
(٤) الخبري : نبات طيب طهره

زربكان ، زورد ، وصامسوس ، ونرجس ، وأنس ،
وموسى ، ومشور ، وإمام ، وغير مذكور . فما
ينظيب به ، ويخذ منه الطيب ، أو يظهر فيه هذا
الفرص^(٥) .

١٣ . ويكره للمحرم شحم لطبيب ، وهذا عند
الحنفية والشيعة . وقال المالكية : يكره شحم
الضبيب مذكرة ، وما يشبه دون من^(٦) . وأما
المالكية : فقالوا : يحرم نعمد شحم الطيب
كأنسك والكمسور ونحوهما ، مما ينظيب شمه
كأنورد والياسمين . فإن فعل محرم ذلك وجب
الفداء غايه ، لأن الفدية تجب فيها شحمه ،
فكذلك في أمسه ، وعن الإمام أحمد ورواية
أخرى في الورد : لا فدية عليه في شمه ، لأنه زهر
شمه على جهته ، أشبه زهر ساق الشجر ،
والأوبى تحريره . لأنه يثبت للطبيب ويتخذ منه ،
أشبه الزعفران ، والزعبر^(٧) .

ما يباح من الطيب وما لا يباح بالنسبة للمحرم :
١٤ . قال ابن قدامة : البعث الذي نستطاب

(١) المجموع شرح المذهب ٢/٢٩٩ وما بعده ط . المكتبة
الإسلامية ببلدة النور ، والمحرر على مختصر خليل
٢/٣٥٣

(٢) راجع المختار ٢/٤٩٧ ط . مصطفى الخليلي
بمصر الطبعة الثالثة . والمجموع شرح المذهب ٢/٢٧٢ .
وحاشية الدررقي ٢/٤٩٧ ، وشرح الرزقاني ٢/٢٩٦ ط دار
الفكر

(٣) مطلب أو في النهي ٢/٣٣١ ط المكتبة الإسلامية بدمشق ،
والمعني لأبي فدية ٣/٣١٦ ، ٣٢٣ ط مكتبة البريدس
الحسنة بالرياض

استعمله المحرم وشبهه بقية الفدية، لأن الفدية تحب فيها يتخذ منه، وكذلك في أصله. ^(١) وإن من المحرم من الطيب ما يعلق بيده، كالثغالبية ولاء السود، والمساك المسحوق الذي يعلق بأصابعه، فعليه الفدية، لأنه مستعمل للطيب. وإن من ما لا يعلق بيده، كالمساك غير المسحوق، وقطع الكافور، والعنبر، فلا فدية، لأنه غير مستعمل للطيب. فإن شمه فعليه الفدية لأنه يستعمل هكذا، وإن شم العود (أي خشب العود) فلا فدية عليه، لأنه لا ينطبق به. ^(٢)

نظيف المحرم ناسيا أو جاهلا :

١٥ - إن تطيب المحرم ناسيا فلا فدية عليه عند الشافعية والثغالبية، ^(٣) في المشهور عندهم، وهو مقعب عطاء، والشروري، وإسحاق، وابن المنذر، لعموم قوله ﷺ «إن الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» ^(٤) وإن أخر ذلك عن زمن الإمكان فعليه الفدية

(١) المني لأبن قدامة ٣/٢١١

(٢) المرجع السابق.

(٣) نهاية المحتاج ٢/٣٢٥، والمبسوط شرح للذهب ٢/٢٨٠، والمني لأبن قدامة ٣/٥٠١، ٥٠٢، ومطلب أولي النهي ٢/٢١٣

(٤) حديث. «إن الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» أخرجه ابن حنبل ١/٦٥٩ ط. حس الحلي. وصححه المصنوع (فيض الفقهاء ١/٣٦٢ ط المكتبة التجارية).

عند الخنابلة، واستدلوا القائلون بعدم وجوب الفدية على الناسي أيضا: بخبر يعلى بن أمية رضي الله عنه «أن رجلا أتى النبي ﷺ وهو بالجمرات، وعليه جبة، وعليه أثر خلوق، أو قال: أثر صفرة. فقال: يا رسول الله كيف تأمرني أن أصنع في عمري؟ قال: «واخلع عنك الجبة، واغسل أثر الخلوق عنك. لو كان: الصفرة، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجك» ^(١) فدل ذلك على أنه عذره لجهنم، والناسي في معناه، وله غسل الطيب بيده بلا حائل، لعموم أمره ﷺ بفعله.

وأما الحنيفة والمالكية، وهو الرواية الثانية عن أحمد فقالوا: يجب دم على المحرم البائغ ولو ناسيا إن طيب عضوا كاملا، أو ما يبلغ عضوا ولو جمع. ^(٢)

نظيف الميتة :

١٦ - يخرج على المطلق ثلاثا التطيب لوجوب الإحادة عليها، لأنها معتدة بالن من تكاح صحيح، وهي كالشوفي عنها زوجها، وهذا عند الحنيفة، ^(٣) وهو قول للشافعية، ^(٤)

(١) حديث: «واخلع عنك الجبة واغسل...» أخرجه البخاري ٢/٦١٤ ط. سلفي، ومسلم ٢/٨٣٩ ط. حس الحلي.

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٢/٢٠٠، ٢٠١، والمعدني ٢/٢٠١، حاشي ٢/٢٥٣، والمص ٢/٥٠٦

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٢/٦١٢

(٤) نهاية المحتاج ٢/١٤١ - ١٤٣

والحنابلة^(١) أما المالكية^(٢) فقالوا: إن التطير لا يحرم إلا على الشوق عبا زوجها، ومن في حكمها وهي: ربيبة المفقود المحكوم بفقده. لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ سَكُنْ مَعَنَا وَإِنَّا لَمُشْرِكُونَ﴾ بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً^(٣)

تطير

التعريف :

١ - التطير في اللغة: التشاؤم. يقال: تطير بالشيء، ومن الشيء. تشاؤم به. والاسم الطيرة. جاء في فتح الباري: التطير، والتشاؤم شي، واحد^(١). والمعنى الاصطلاحي لا يختلف عن اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الفأل :

٢ - الفأل ضد الطيرة، يقال: فآل الرجل: إذا تبعن بسباع كلمة طيبة^(٢). والفرق بينه وبين الطيرة: أن الفأل يستعمل فيما يستحب، والتطير فيما يكره غالباً.

ب - الكهانة :

٣ - الكهانة: ادعاء علم الغيب، والإخبار به سيحدث في المستقبل مع الإسناد إلى سبب^(٣).

والفردون الآخر لتشافعية والحنابلة لا يحرم التطير، لأن الإحصاء لا يجب على المطلقة ثلاثاً، لأن النبي ﷺ قال: «لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً»^(١) وهذه عدة البتة، فدل على أن الإحصاء يجب فيها فقط. والمطلقة بائناً معتدة عن غير وفاة، فلم يجب عليها الإحصاء كالرحمية. ولأن المطلقة بائناً قارفتها زوجها بإختيار نفسه وقطع نكاحها، فلا معنى لتكليفها الحزن عليه، فيجوز لها أن تطير.

وزاد الحنفية المطلقة طلاقاً واحدة بائناً، وقالوا: يلزمها ترك التطير، لأنه يلزمها الإحصاء، ولو أمرها المطلق بتركه، لأنه حق الشرع^(٢).

(١) الترمذي لأثر قدماء ٥٦٨/٧، ٥٦٩.

(٢) حاشية المنوفي على الشرح الكبير ١٧٨/٦ - ١٧٩.

(٣) سورة طه: ٢٣٤.

(٤) صحيح ولا يحمل لامرأة تؤمن بالله. المعرجة البخاري (فتح الباري ١٤٦/٢ ط السلفية) من حديث أم حبيبة رضي الله عنها.

(٥) رد المحتار على الدر المختار ٦٦٧/٢.

(١) عبار الصحاح مادة: طير، وضع طيري ٢١٣/١٠.

(٢) من اللغة عامة: فآل.

(٣) فتح الباري ٢١٢/١ - ٢١٦.

ذلك، وإلا فهو أحد^(١) الحديث معاودة بن

حكم. قال: قلت: وإرسوئ الله من رجال
بتطيرون. قال: ذلك شيء يجدهونه في
صدورهم فلا يصدنهم^(٢).

هذا وقد انفرد أهل التوحيد على تحريم
التطير، ونفي تأثيره في حدوث حجر أو نشر، لما
في ذلك من الإشراك بالله في تدبير الأمور.
والنصوص في النبي عن ذلك كثيرة، منها:
حديث: «لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة،
ولا صفرة»^(٣).

أما الفضل الحسن فهو جائز^(٤) وجاء في
الأثر: «كان النبي ﷺ يتغافل ولا يتطير، وكان
يجب أن يسمع يا واثد يا رجيع»^(٥).

وروي عنه: «لا عدوى ولا طيرة، ومعجبي
القال الصالح: «الكلمة الحسنة»»^(٦).

(١) فتح الباري ٢١٥/١٠

(٢) حديث. ومعاودة بن حكم الضبي. أخرجه مسلم
(٣٨٩/١ - ٣٨٢ ط. حس الباق).

(٣) حديث: «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفرة، أخرجه
البخاري (فتح الباري ٢١٤/١٠ ط. المطبعة)، ومسلم
(١٧٤٣، ١٧١٣ ط. حس الخلف).

(٤) حاشية ابن حنبلين ٥٥٤/١

(٥) التطير الأول من الحديث، وكان يتغافل ولا يتطير، أخرجه
أحمد (٩٤ - ٩٥ ط. القصار)، وصححه أحمد شاكر
إسناده. أما التطير الثاني فقد أخرجه الترمذي بلفظ
مشارب. وقال: هذا حديث حسن صحيح (سنن الترمذي
٦٦٦/٤ ط. مصطفى الخليلي).

(٦) حديث: «لا عدوى ولا طيرة، ومعجبي...» أخرجه
البخاري (فتح الباري ٢١٤/١٠ ط. المطبعة).

أصل التطير:

٤ - أصل التطير: أن العرب كانوا في الجاهلية
إذا خرج أحدهم لأمر قصد إلى عمل ظائر،
فهيجه، فإذا طار الطير يمتد تبعه، ومضى
في الأمر، ويسمونه «السانح». أما إذا طار يسرة
تشاءم به، ورجع عما عزم عليه، وكانوا يسمونه
«البارح». فابطل الإسلام ذلك وتبى عنه،
وأرجع الأمر إلى سنن الله الثابتة، وإلى قدره
المحيط، ومشيئته المظافة^(١) جاء في الأثر
الصحيح: «من ردت الطيرة من حاجة فقد
أشرك»^(٢) ونحوه كثير.

حكمه التكليفي:

٥ - إن اعتقد المكلف أن الذي شاهده من حال
الطير موجب فاعنه، مؤثر فيه، فقد كفر. لآ في
ذلك من التشريك في تدبير الأمور. أما إذا علم
أن الله سبحانه وتعالى هو المتصرف والتدبير
وحد، ولكنه في نفسه يجد شيئاً من الخوف من
النشر، لأن التجارب عنده قضت أن صوتاً من
أصوات الطير، أو حالاً من حالاته يرادفه
مكروه، فإن وطن نفسه على ذلك فقد أساء،
وإن استعاض بالله من الشر، وسأله الخير ومضى
متركلاً على الله، فلا يضره ما وجد في نفسه من

(١) انظر السابق

(٢) حديث: «من ردت الطيرة من حاجة فقد...» أخرجه
أحمد، وصححه إسناده أحمد شاكر (مسند أحمد بن حنبل
بتحقيق أحمد شاكر ١/٢ - ١٠ ط. المعارف).

وإنما أمل ورجاء للخير من الله تعالى عند كل سبب ضعيف أو قوي ، بخلاف الطيرة ، فهي سوء ظن بالله ، والمؤمن مأمور بحسن الظن بالله ،^(١) خير قال الله تعالى في الحديث القدسي : «أنا عند ظن عبدي بي ، إن ظن بي خيرا فله ، وإن ظن شرا فله»^(٢) .
والتفصيل في مصطلح (شؤم) .

تعارض

التعريف :

١ - التعارض في اللغة : التقابل ، أصالة من العرض وهو المنع . يقال : لا تعارض له ، أي : لا تمنعه باعتراضك أن ينفذ مراده . ومنه : الاعتراضات عند الأصوليين والفقهاء الواردة على القياس وغيره من الأدلة ، سميت بذلك لأنها تمنع من التمسك بالدليل . ومنه : تعارض البيانات ، لأن كل واحدة تعارض الأخرى وتمنع نفوذها . ومنه : تعارض الأدلة عند الأصوليين ، وموطنه في الملحق الأصوري .

والتعارض اصطلاحاً : التباين بين الدليلين مطلقاً ، بحيث يقتضي أحدهما غير ما يقتضي الآخر .^(٣)



الألفاظ ذات الصلة :

أ - التناقض :

٢ - التناقض : هو التناقض . يقال : تناقض الكلامان ، أي : ندادهما ، كأن كل واحد منهما .

(١) المصباح المنير مادة «عرض» وحاشية طهاني ٢/٢٥٧

(١) أسير الطلاب ١/٤٦٩ : وروضة الطالبين ٣/٢٣٦

(٢) حديث : قال الله تعالى : «أنا عند ظن عبدي بي» . أخرجه أحمد (١/٣٩٩ ط) . المكتبة الإسلامية ، وابن حبان في صحيحه [موارد الطالبان من ٢٣٩٤ ط] . دار الكتب العلمية .

وجوه الترجيح في تعارض البيئات .

٥ - في كل مذهب من المذاهب الفقهية وجوه لترجيح

دكر الحنفية - في باب : دعوى الرجلين - وجوها لترجيح إحدى البيتين على الأخرى إذا تعارضت ونسبوا في الفوط . فقالوا : إن كنت معين في يد المدعى عليه تقدم بينه الخارج على سنة دي البيتين في دعوى الثالث المطلق (الذي لم يدعس سببه) إن وقت أحدهما فقط (أي ذكر تاريخه) وقال أبو يوسف : من وقت أحدهما بالعين ، وإن أرغوا ونجد المالك ، فلا تسق تاريخاً أحق بالعين لقوة بيته . ولو اختلف المالك ستوا .

وإن كانت العين في يد ثالث ، وأقام خارجان كل بيته . رسالتهما قضي هي بها مضافة . وذلك عند أبي حنيفة وصاحبيه .

وإن كان النزاع على تكاح امرأة ، فإما أن تكون لمرأة حرة أوفية ، فإن كانت حرة سقطت البيتين لعدم إمكان الجمع بينهما . وإن كانت مئة ورثاها ميراث زوج واحد ، ولو ولدت بنت سب الولد منها .

وإن كانت العين في أيديهما معاً ، واستويا في الحجة والتاريخ ، فالأخير بينهما . وإن اختلفا في التاريخ صبر السابق .

ولا عمدة عندهم بكثرة الشهود ولا بزيادة

بنقص الآخر ويدفعه . ومتفصل لا يجتمعان . ولا يرتفعان .^(١)

أما التعارضان فقد يمكن ارتفاعهما

ب - المنازع :

٣ - المنازع لاختلاف . يقال : نازع تقوم . أي : اختلفوا^(٢) ومنه قوله تعالى : ﴿ ولا تدعوا أنفسكم وتذهب ويحكم ﴾^(٣)

فالمنازع أعم ، لأنه يشمل الاختلاف في الرأي وغيره .

حكم التعارض :

٤ - إذا تعارضت البيتان ، وأمكن الجمع بينهما جمع ، وإذا لم يمكن الجمع صار إلى الترجيح .^(٤)

والترجيح : تقدم دليل على دليل آخر يعارضه ، لاقران الأول بما يقويه . والتعارض والترجيح برء عند الأصوليين والفنهاء .

فأما ما يتعلق بالأصول فيلحق في الملحق الأصولي .

وأما استعماله عند الفقهاء فمعظمه في شأن البيئات ، وهو يلي تفصيل ذلك :

(١) الترمذيات للبرهان

(٢) المساح المبردة - ص ٤٠

(٣) سورة الأنفال / ٤١

(٤) الترمذيات للبرهان

ابن الماجشون ومطرف : لا يقدم ولو كان أعدل أهل زمانه، وهو أقيس، لأن بعض أهل المذهب لا يرى اليمين مع الشاهد.

٨ - الثالث : اشتغال إحدى البيتين على زيادة تاريخ متقدم أو سبب ملك، وهذا يتفق مع قول الحنفية بالأخذ بتاريخ السابق.

وذكر القرافي أنه لا يحكم بأعدل البيتين عند من رأى ذلك إلا في الأموال خاصة.

وقالوا : تقدم بيعة الملك على بيعة المحوز، وإن كان تاريخ المحوز متقدما، لأن الملك أقوى من المحوز. وتقدم البيعة الناقلة على البيعة المستصحبة. ومثاله : أن تشهد بيعة أن هذه الدار لزيد بنها منذ مدة، ولا نعلم أنها خرجت من ملكه إلى الآن. وتشهد البيعة الأخرى : أن هذا اشتراها منه بعد ذلك، فالبيعة الناقلة علمت، والمستصحبة لم تعلم. فلا تعارض بين الشهادتين.

وإذا لم يمكن الترجيح بين البيتين سئلنا، وبقي التنازع عليه بيد حائزته مع بيته. فإن كان بيد غيره، فقبل : يبقى بيده. وقبل : يقسم بين مضمي البيتين، لاتفاق البيتين على سقوط ملك الحائز. وإقرار من هو بيده لأحدهما ينزل منزلة اليد للمقر له. (١)

٩ - وعند الشافعية : أنه لو تنازع اثنان عينا، وكانت بيد أحدهما، وأقام كل بيعة، وتساوفا

العدالة (٢) - وعند الحنفية تفصيلات أخرى تنظر في كتبهم.

وعند المالكية الترجيح يحصل بوجوه :

٦ - الأول : بزيادة العدالة في المشهور. وروي عن مالك أنه لا يرجح بها، وذلك موافق لما قاله الحنفية. وعلى القول بالترجح بزيادة العدالة فلا بد أن يخلف من زادت عدالته، وفي الموازنة : لا يخلف، ولا يرجح بكثرة العدد على المشهور كما هو رأي الحنفية. وروي عن مطرف وابن الماجشون أنه يرجح بكثرة العدد عند تكافؤ البيتين في العدالة، إلا أن يكثروا كثرة يكفي بها فيما يراد من الاستظهار، والأخرون كثيرون جدا، فلا تراعى الكثرة حينئذ، وإنما يقع الترجيح بعزبة العدالة دون مزية العدد.

قال ابن عبد السلام : من رجح بزيادة العدد لم يقل به كيفما اتفق، وإنما اعتبره مع قيد العدالة.

٧ - الثاني : يكون الترجيح أيضا بقوة الحجة فيقدم الشاهدان على الشاهد واليمين. وعلى الشاهد والمرائين، وذلك إذا استويا في العدالة، قال ذلك أشهب. وقال ابن القاسم : لا يقدمان ثم رجح لقول أشهب. قال ابن القاسم : ولو كان الشاهد أعدل من كل واحد منهما حكم به مع اليمين، وقدم على الشاهدين. وقال

(١) ابن عابدين ٢٣٧/٤، دار لطباعة العلم ببولاق.

(٢) تبصرة الحكم بهما فتح العمل بالملك ٣٠٩/٦

لا ترجع، لكنهما أحقة في الطرفين، كما قال الحنفية.

وفي قول من طريق ترجح، لأن القلب إلى المزايد أميل. وكذا لو كان لأحدهما رجلان، ولآخر رجل وامرأتان، لا يرجح الرجلان. وفي قول من طريق يرجحان، لزيادة الوثوق بقولهم. فإن كان لآخر شاهد ويعين يرجح الشاهدان في الأظهر، لأنها حجة بالإجماع. وفي الشاهد واليمين خلاف. والقول الثاني: يتعادلان، لأن كلاهما حجة كافية.

ولو شهدت بية لأحدهما بمك من سنة، وبية للآخر بمك من أكثر من سنة إلى الآن كمتين، والعين في يد غيره، فالأظهر ترجيح الأكثر، لأن الأخرى لا تعارضها فيه. والراي الثاني عند المشافعة: أنه لا ترجيح له. لأن مناط الشهادة المثلث في الحال، وقد استويا فيه. ولصاحب بية الأكثر. عسى القول بترجيحها.

الأجرة، وزيادة الحادثة من يوم الحكم. وعلى القول الثاني: تقسم بينهما، أو يفرغ، أو يوقف حتى يبين أو يصطلحا حسب الأقوال الثلاثة.

ولو أطلقت بينة، وأدعت بية، فالذهب أنها سواء، وهو المعتمد، سواء كان المدعى به يدها أو يبيد غيره، أو لا يبيد واحد منهما. وفيصل - كما في أصل الروضة - تقدم البينة المؤرخة، لأنها تقتضي الملك قبل الحال، بخلاف المطلقة. ولو شهدت بية أحدهما

قدمت بينة صاحب اليد. ولا تسمع بينه إلا بعد بية المدعي.

ورن كانت العين في يد ثالث، وأقام كل منهما بينة سقطت البيتان، ويصار إلى التحليف، فيحلف صاحب اليد لكل منهما يميناً. وقيل: تستعمل البيتان وتنتزع العين من هي في يده، وتقسم بينهما مناصفة في قول. وفي قول آخر: يقرع بينهما فيأخذها من خرجت فوعته، وفي قول: يوقف الأمر حتى يتبين أو يصطلحا. وسكت في الروضة عن ترجيح واحد من الأقوال الثلاثة. وقال القليوبي: قضية كلام جمهور المشافعة ترجيح الثالث، لأنه أعدل.

وإن كانت في أيديهما، وأقاما بيتين، بقيت في أيديهما، كما كانت على قول السقوط. وقيل: تقسم بينهما على قول القسمة، ولا يجيء الركن، وفي الفرقة قولان.

ولو أزيلت يده بينة، ثم أقام بية مملوكة مستنداً إلى من قبل إزالة يده، واعتذر بغيبة شهوده، سمعت وقدمت. لأنها إما أزيلت لعدم الحجة. وقد ظهرت، فنقص القضاء. وقيل: لا، والقضاء على حاله. ولو قال المخرج: هو ملكي انتزعت منه منك. فقال: بل ملكي. وأقاما بيتين بما قاله تقدم بينة المخرج، لزيادة علم بينه بالانتقال.

والذهب أن زيادة عدد شهود أحدهما

اليدين. واستدل لتقديم بينة الداخل بما روى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي ﷺ اختصم إليه رجلان في دابة لأبي بكر، فأقام كل واحد منهما بينة بأنها له نتيجها، فقصى بها رسول الله ﷺ فلندي هي في يده. (١)

وذكر أبو الخطاب رواية ثالثة: أن بينة المدعى عليه تقدم بكل حال، وهو قول شريح وأهل الشام والشعبي وأحكم وأبي عبيد. وقال: هو قول أهل المدينة، وروى عن طرووس.

وأكثر القاضين كون هذا رواية عن أحمد، وقال: لا تقبل بينة الداخل إذا لم تعد إلا ما أفادته به، رواية واحدة. واحتج من ذهب إلى هذا القول بأن جهة المدعى عليه أقوى، لأن الأصل معه، ويمينه تقدم على يمين المدعي. وإذا تعارضت البينات: وجب إضفاء يده على ما فيها، وتقديمه، كما لو لم تكن بينة لواحد منهما. وحديث جابر يدل على هذا، فإنه إنما قدمت بينة ليه.

١١ - واستدل لتقديم بينة المدعي بقول النبي ﷺ: «البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه»^(٢) فجعل جنس البينة في جهة المدعي، فلا يبقى في جهة المدعى عليه بينة. ولأن بينة المدعي أكثر فائدة فوجب تقديمها

بالحق، وبينه الآخر بالإبراء. فحدث بينة الإبراء. هذا ومحل الاستواء في هذه المسألة - على ما ذكره القليوبي - ما لم يوجد مرجح. فإن وجد المرجح ككونه بيد أحدهما، أو كانت بينة غير شاهدة وبمير، أو تسدت بينة السبب: كأن شق دت بأثره نتج في ملكه، أو شرفه، أو حمل فيه، أو ورثه من أبيه فتقدم بينة. (٣)

١٠ - وعند الحنابلة: أن من دعى شيئاً يد غيره فأكرهه، ولكل واحد منهما بينة، فقد اختلفت الرواية عن أحمد فيها إذا تعارفتا: فالمشهور عنه تقديم بينة المدعي، ولا يلتفت إلى بينة المدعي عليه بحال. وهذا قول إسحاق، لأن النبي ﷺ قال: «البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه»^(٤) فامرنا بإسحاق بينة المدعي ويعين المدعى عليه، وسواء شهدت بينة المدعى عليه أنبأه، أو قالت. وكانت في ملكه عليه. وعن أحمد رواية ثالثة: إن شهدت بينة الداخل (أي صاحب اليد وهو المدعى عليه) بسبب الملك، وكانت مثلاً: إن الدابة المتنازع عليها نتجت في ملكه أو اشتراها، أو كانت بينة أقدم تاريخاً قدمت بينته. وإلا قدمت بينة المدعي، لأن (بينة الداخل) أفادت بذكر السبب ما لا تعينه

(١) مساج العليين والقبوري وعدة ٣١٣/١ - ٣١٤

(٢) حديث. «البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه» أخرجه الطرمذي ٦١٧/٣ ط صحيح أبيي. والبيهقي ١٠١/١٠١ ط دار المعرفة. وصحح إسناده البقوي في شرح السنة ١٠١/١٠١ ط المكتب الإسلامي.

(٣) حديث جابر بن عبد الله، ونقصه بإسناد الله ﷺ. أخرجه البيهقي ١٠١/١٠١ ط دار المعارف. وضعفه بن الزكاري في المحرم الديني ١٠١/١٠١ ط دار المعارف. (٤) تقدم شرحه وف ١٠٠

نعارض الأدلة في حقوق الله تعالى

١٢ - لقوله سبحانه: «إن الحدود لحي هي حق الله تعالى تسقط بالشبهة»، وإذا أقيمت بينة نامة على فعل كالتزني مثلاً، ونعارضها بينة ولو أقل منها بعدم الفعل قدمت، وذلك استناداً إلى قوله عز وجل: «وأدركوا الحدود بالشبهات ما استطعتم»^(١) بل قال الحنفية: لو أقيمت عليه بينة لم يوجب أحد، وادعى شبهة من غير بينة، سقط الحد.^(٢)

ولم الكيفية تفصيل، فانسوا: إذا شهدت بينة بأنه زنى عافلاً، وشهدت الأخرى بأنه كان عاقلاً، قدمت بينة العقل. وإن كان القيام عليه وهو مجنون، قدمت بينة المجنون، فأعبروا بشهادة الخلق في الترجيح.

وقال ابن المنيلا: يعتبر وقت الرؤية لا وقت القيام، فلم يعتبر ظاهر الحد. وينقل عن ابن القاسم: ثلث الزيادة، فإذا شهدت أحد هما: بالعقل أو السرفة أو الزنى، وشهدت الأخرى: أنه كان في مكان بعيد أنه تقدم بينة

تكذيب بينة الحرج على بينة التعديل ودليل كثرة قائلتي: أنها ثبت شيئاً لم يكن وبينة المبكر إنما نسبت ظاهراً تدل اليد عليه، فلم تكن مفيدة، ولأن الشهادة بالحد يجب أن يكون مستند رؤية اليد والتصرف، فإن ذلك حائز عند كثير من أهل العلم، فصارت البينة سرون اليد المحذرة، فتقدم عليها بينة المدعي، كما تقدم على اليد، كما أن شاهدي الحرج ما كادما سبب على شاهدي الأصل، لم تكن لها مزية عليهما.

وإذا كان في يد رجل شبهة، فادعى رجل أنها له منذ سنة، وأقام بذلك بينة، وادعى الذي عني في يده أنها في يده منذ سبعين، وأقام بذلك بينة، فهي للمدعي بغير خلاف، لأن بينته تشهد له بالمداد، وبينة الداخل تشهد له باليد خاصة، فلو نعارض بينهما، لإمكان الجمع بينهما بأن تكون اليد على غير ملك، فكانت بينة الملك أولى. فإن شهدت بينة بأنها ملكه منذ ستين، فقد نعارض ترجيحاً فقدم التاريخ من جهة بينة الداخل، ويكون الأخرى بينة إخراج البينة ورايتان: أحد مما تقدم بينة الخراج، وهو قول صاحب أبي حنيفة، وأبي ثور. والثانية: تقدم بينة الداخل، وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، لأنها تضمنت زيادة.^(٣)

(١) حديث: «أدركوا الحدود بالشبهات ما استطعتم، أخرجه أبو حنيفة في مسنده (١٤٩ ط الأصل) قال البخاري - وعمره إلى سنة أبي حنيفة وابن عدي - وقال في نسخة: وفي مسنده من لا يعرف (المعتمد المحسن رقم ٢٩ ط دار الكتب العلمية).

(٢) ابن حبان ١٥ - ١٤، وحاشية الترمذي على المساج ١٣١/٧، والنهي ٨/٧٨.

(٣) الفقه ٢٧٥، ٢٨٦.

القتل ومجده، لأنها مشقة زائدة، ولا يشترأ عنه أحد. قال سحنون: إلا أن يشهد الجمع العظيم. كالحجيج ومجدهم. أنه كان معهم في الوقوف بعرفة. أو صلى بهم العيد في ذلك اليوم. لأن هؤلاء لا يشبه عليهم أمره، بخلاف الشاهدين.^(١)

تعارض تعديل الشهود وتجريحهم -

١٣ - اعتبار العدالة في الشاهد حي لله تعالى، ولهذا لو روي الخصم بأن يحكم عليه بقول فاسق لم يجز الحكم به. والعدالة أو التجرب لا يثبت كل مذهب إلا بشهادة رجلين، خلافاً لأبي حنيفة، وأبي يوسف، فيثبت كل من التعديل والتجريح عندهما شهادة واحد، وبسبب الخلاف هل هما شهادة أو إخبار؟ فتد الجمع بهور: شهادة، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف: إخبار، فكيف الواحد في تركية السر، ومصاب الشهادة في تركية العمالية

فلو عدل الشاهد اثنان، وجرحه اثنان، فالجرح أولى عند الحنفية، والشافعية، والحنابلة، وهو قول عند المالكية. واستدلوا بأن الجراح معه زيادة علم خفيت على المعدل، فوجب تقديمه، لأن التعديل يتضمن ترك الريب والمحارم، والجراح مثبت لوجود ذلك، والإتبات مقدم على النفي. ولأن الجراح

يقول: رأيت به يفعل كذا، والمعدل مستنده أنه لم يره يفعل، ويمكن صدقهما، والجمع بين قوليهما: بأن يراه الخارج يفعل المعصية. ولا يراه المعدل، فيكون مجروحاً وعند الشافعية والحنابلة: أنه لابد في الجرح من ذكر السبب، ولم يشترطوا ذلك في التعديل. وعند الحنفية: أن المزكي يقول في الشاهد المحروح والله أعلم، ولا يزيد على هذا، لأن في ذكر قصفه هتك عرضه، وقد أمرنا بالستر على السلم. وهذا كله إذا لم يعلم القاضي حال الشهود، إذ أنه إذا كان يعلم حكم بقتضى علمه.^(٢)

وقال المالكية: لو عدل شاهدان رجلان وجرحه آخران، ففي ذلك قولان. قيل: يفتى بأعدهما، لأن حالة الجمع بينهما، وقيل: يفتى بشهادة الجرح. لأن شهود الجرح زهدوا على شهود التعديل، إذ الجرح ينطى، فلا يطلع عليه كل الناس، بخلاف العدالة.

والمزكي تفصيل، قال: إن كان اختلاف البيتين في فعل شيء، في مجلس واحد، كدهوى إحدى البيتين: أنه فعل كذا، في وقت كذا، وقالت البينة الأخرى: لم يكن ذلك، فإنه يفتى بأعدهما. وإن كان ذلك في مجلسين متقاربين ففتى بشهادة الجرح، لأنها زادت علماً في الباطن.

(١) معن الحكم ١٠٥، وطبوع ومغنية ٤/١٠٧، والمغني

نهاية في الجنسية، ومع الاحتياط لا بداية في الجنسية، والذي نفرد أنه لا يغني بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على محض حسن، أو كان في كفرة اختلاف، ولورواية صيغة^(١) ١٥. وفيه، المذهب، الأخرى يقولون بص:

إذ قام دليل أو قرينة تقتضي عدم النقل قدمت، والدليل بأنهم لم يرتد عن قرب، وقال: أسلمت عن ضيق أو خوف أو عزم، وظهر عذره، ففي قبول عذره قولان عند المالكية

هذا، وقد تورد الفقهاء قواعد عامة في التماضي، وهي إن كانت أقرب إلى الأصول منها إلى لقلقه، إلا أنه رتب عليها مسائل فقهية سرغ ذكرها هنا^(٢)

تمارض الأحكام التكليفية في الفعل الواحد.

١٦ من المبادئ التي أوردتها الزركشي أنه لو تعارض الحظر والإباحة في فعل واحد يقدم الحظر

ومن ثم ثبوتها الجواز من مأكول وغيره، حرم أكله، وإذا دعيه المعلوم وجب لجواز تقليد الحظر

وب: لو تعارض الواجب والاحترام، يقدم الواجب، كما إذا احتضن مؤمن المسلمين بمعنى

وإن تعاقد ما بين المحلوسين قصي بأمرهما تأريفا، ومعمل على أنه كن عدلا ففسد، أو فاسقا فتركى، إلا أن يكون في وقت تنفيذ المرح ظاهر العدالة، فيجوز إخراج مقدمة، لأنها زادت^(٣)

تمارض احتياط بقاء الإسلام وحدوث الردة:

١٤ - فقه المذاهب لم يعمدوا على حكم واحد في هذا الموضوع. وأكثر المذاهب توسع فيه مذاهب أحبة. إذ قالوا: لا يخرج الرجل من الإيمان إلا حدود ما أدخله فيه، ثم ما يفتن أنه رده بحكم به. وما يشك أنه رده لا يحكم به، إذ الإسلام الثابت لا يروى بالثبوت، والإسلام معلوم. وينبغي للحاكم إذا جمع إليه هذا ألا يبادر بتكفير أهل الإسلام، مع أنه يتدخل في إثبات الإسلام، فيقتضي بصحة إسلام الفكر. وقيل إن عباس بن علي صاحب الفسوى الصعري قوله: الكفر تنبي، عظيم، فلا أجعل المؤمن كافر امتن وجدت رواية أنه لا يكفر وفي كتب الخصبة: إذا كان في المسألة وجوه توجب الشك، ووجه واحد يصدقه، فعلى المعنى أن يعامل إلى الوجه الذي يصدع الشك، تحسنا للظن بالمسند، إلا إذا صرح بإدعاء موجب الكفر، فلا يتبعه التأويل. ولا يكفر بالمحمل، لأن عقوبة الكفر نهاية في التوبة، لا تدعى

(١) ابن عابد ١٣٠٣

(٢) تبصرة ٥٤١، ١٥٠٩، ١٥١٠، وطبوع ومطبوعات ١٧٧٤،

وشرح سهر لإحداث ٢٩٦-٢٩٧

(٣) تبصرة الحكام ١٢٣

والآخر الإباحة، قدم التحريم، وعلمه الأصوليون بتقديم النسخ، لأنه لو قدم المباح لدرم تكرار النسخ، لأن الأصل في الأشياء الإباحة، فهو جعل المباح متأخرًا كان المحرم نسخًا للإباحة الأصلية، ثم يفسر مسوحًا بالمباح، ولو جعل المحرم متأخرًا كان نسخًا للمباح، وهو لم ينسخ شيئًا للكونه على وفق الأصل، بل ذلك قول عثمان رضي الله عنه - لما سئل عن الجمع بين الأحاديث خلافًا لليمين - أحلتها إية وحرمتها إية، والتحريم أحب إليك. قالوا: وإسرا كان التحريم أحب لأن فيه ترك مباح، لا تجنب عزم، وذلك أولى من عكسه.^(١)

٢٠ - ومن أقدم التعارض: أن يتعارض أصلان، فإذا وقع ذلك بعصل - لأرجح منهما، لا اعتصام بها برجحها

ومن صوره: ما إذا جاء بعض النصوك مشرك، فادعى المشرك: أن قد علم أنه، ونكر، فعليه دوابتان. إذا داهما: القول قول الأصل في إنكار الأمان، لأن الأصل عدم الأمان. والردية: القول قول المشرك، لأن الأصل في التهمة، الحظر إلا يفي بالإباحة، وقد رفع الشك هنا فيها. وفي رواية ثالثة: أن القول قول من يدل الحال على صدقه منها، ترجيحًا

للكفار، وجب غسل الجميع، والصلاة عليهم وكذلك اعتلاء الشهداء بغيرهم. وإن كان الشهير لا يغسل، ولا صلى عليه، إلا أنه يسوي الصلاة عليه إن لم يكن شهيدًا. وسو أسلمت المرأة وجب عليها الحجرة إلى دار الإسلام. ولو سافرت وحدها، وإن كان معروف وحدها في الأصل حرامًا. وبعد انقضي في الصحيح إذا انفردت عليه القراءة الواجبة.

١٧ - ومن لفراغ: ما لو تعارض واجب، قدم أحدهما، فبخدم فرض! لا يبرى على فرض الكفاية. فالطائفت حول الكعبة لا يقطع الطريق لصلاة الحنابلة. ولو جتمعت حادة وجمعة وصالح الوقت، قدمت الجمعة. ومن هذا ليس للمؤمنين مع الكوفيين من صحة الإسلام على الصحيح، بخلاف المجهل، فإنه لا يجوز إلا برصاهما، لأن برهما فرض عين، والجهاد فرض كفاية، وفرض العين مقدم.

١٨ - ولو تعارضت فضيلتان، يقدم أفصحهما، فلو تعارض النكاح إلى الجمعة فلا غسل وتأخير، مع الغسل، فالظاهر: أن تحصيل الحسن أولى لمخلاف في وجوبه. وهذا منه مذهب الشافعية.^(٢)

١٩ - ومن فروع قاعدة تعارض الخطر والإباحة ما إذا تعارض دالان أحدهما يقتضي التحريم،

١: استوفى الفوائد شرقي ٢٣٥ - ٣٤٥، وأظهر نصير

(١) لأنه وظن لا يبر نجده من ١١٠

القاضي ممكن. ولكن تقديم النسخ يحتاج إلى الحكم بدخول الكافرة تحت اللفظ، ثم خروجه عنه، فهو إثبات وضع، ورفع بالنسب، وإفادة الخاص باللفظ العام غالب معند، بل هو الأكثر، والنسخ كالنادر، فلا ميل إلى تقديمه بالنسب، ويكاد يشهد ما ذكرناه من سبب الصحة والتعيين كثير، فإنهم كانوا يارعون إلى الحكم بالخاص على العام، وما استغلوا بطلب التزيغ والتقدم والتأخر.^(١)

وقبل على الشكوك: إنه يخص من حُرِّم المفهوم، فإن الرجال يقتضي مفهومه نسل غيرهم، فإذا لم يتنافى، وكان لأحدهما مناسبة تخصه في مثبته - كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾^(٢) - وقوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾^(٣) - فيصطر المحرم إلى نكل الميتة أو الصيد، بعد مآلث: يأكل الميتة ويترك الصيد، لأن كليهما - وإن كان محرماً - لا أن تحريم الصيد له مناسبة بالإحرام، ومفسدته التي اعتمدها النبي إباحة في الإحرام، وأما مفسده أكل الميتة فذلك أمر عام، لا يتعلق به خصوص الإحرام، والتدسب إذا كان لأمر عام - وهو كونه ميتة - لا يكون بينه وبين خصه من الإحرام

لأحد لأصلين بالظاهر الموافق له.^(٤) ولو معارض الحث والبر في تعيين، قدم الحث على البر، فمن حلف على الإقدام على فعل شيء، ووجوده فهو على حث، حتى يقع الفعل فيبر. والحث يدخل عند المادية تأكل الوجوه، والبر لا يكون إلا بتأكل الوجوه، فمن حلف أن يأكل رغيفاً لم يبر إلا بتأكل الرغيف كله، وإن حلف ألا يأكله حث تأكل بعضه.^(٥)

قال الغزالي في المنتقى: وقد ذهب قوم: إلى أن الخاص والعام يتعارضان ويتنافيان، فيجوز أن يكون الخاص سائغاً، وقد ورد العام بعده لإرادة العموم، فنسخ الخاص. ويجوز أن يكون العام سابقاً وقد أريد به العموم، ثم نسخ باللفظ الخاص بعده. فعموم الرقة مثلاً يقتضي أجزاء الكافرة معها أريد به العموم، والتضييد بالثبوت يقتضي منع أجزاء الكافرة، فهما متعارضان. وإذا أمكن النسخ والتبني جميعاً فلم يُحكم بعمله على اليأس دون النسخ؟ ولم يقطع بالحكم على العام بالخاص؟ ولعل العام هو المتأخر الذي أريد به العموم، ونسخ به الخاص، وهذا هو الذي اختاره القاضي، والأصح عندنا - تقديم الخاص وإن كان مذكراً

(١) المنتقى (٢) ١٠٣ - ١٠٤ ط دار صادر بيروت

(٢) سورة المائدة / ٣

(٣) سورة المائدة / ٩٤

(٤) القواعد لابن رجب ٣٢٥ - ٣٣٩

(٥) القوانين الفقهية ص ١٥٩ نشر دار الحكام المبري - بيروت.

متافاة ولا تعلق، والمنافي الأخص أولى بالاجتناب.

ومن هذا القبيل: إذا لم يجد المصلي ثوبا يستره إلاحريراً أو نجساً فإنه يصلي في الحرير ويترك النجس، لأن مفسدة النجاسة خاصة بالصلاة، بخلاف مفسدة الحرير لا تعلق لها بخصوص الصلاة، ولا منافاة بينهما.

وهناك فروع كثيرة أخرى ترتب على هذه القاعدة، يرجع إليها في الأصول وأبواب الفقه.

تعارض الأصل والظاهر:

٢١ - المراد بالأصل: بقاء ما كان على ما كان، والظاهر: ما يترجح وقوعه.

فالأصل براءة الذمة، ولذا لم يقبل في شغلها شاهد واحد، ولذا كان القول قول المدعى عليه لموافقة الأصل، والبيئة على المدعي، لدعواه ما عالج الأصل، فإذا اختلفا في ثبوت المثلث والمقصوب - فالقول قول العارم، لأن الأصل البراءة عما زاد عن قوله، ولو أقر بشيء أو حق قبل تفسيره بما له قيمة، فنقول للمضرع بعيه. وهذه القاعدة مذهب الحنفية. والحكم كذلك عند المالكية^(١) والشافعية والحنابلة: الحكم عندهم كذلك في تقديم الظاهر الثابت بالبيئة.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٩٣، والفتاوى الفقهاء لابن حزم ص ١٩٨، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٢٩ والفتاوى ص ٣٣٩

والشافعية تفصيل في غير الثابت بالبيئة، إذ قالوا: إن الأصل يرجح جزماً، وضابطه، أن يعارضه احتمال مجرد، وما يرجح فيه الظاهر جزماً، وضابطه: أن يستند إلى سبب متصوب شرعاً، كالشهادة تعارض الأصل، والرواية، واليد في الدعوى، واختار الثقة بدخول الوقت، وما يرجح فيه الأصل على الظاهر في الأصح، وضابطه: أن يستند الاحتمال إلى سبب ضعيف، ومثله الشيء الذي لا يتفقين بنجاسته، ولكن الغالب فيه النجاسة كتاب مدمن الخمر، والمصابين، والكفار، وأولائهم. وما يرجح فيه الظاهر على الأصل، بأن كان سبباً قوياً منضبطاً، كمن شك بعد الصلاة أو غيرهما من العبادات في ترك ركن غير النية فالشهور لا يؤثر.

والحنابلة يقدمون كغيرهم لظاهر، الذي هو حجة يجب قبولها شرعاً، كالشهادة على الأصل، وإن لم يكن كذلك، بأن كان مستنداً إلى العرف أو العادة الغالبة أو الغرائز أو غلبة الظن وتحوز ذلك، فتارة يعمل بالأصل ولا يلتفت إلى الظاهر، وتارة يعمل بالظاهر ولا يلتفت إلى الأصل، وتارة يخرج في المسألة خلاف، فهذه أربعة أقسام:

(١) ما ترك فيه العمل بالأصل للحجة الشرعية، وهي قول من يجب العمل بقوله، كشهادة عدلين يشغل ذمة المدعي عليه، وهذه

عمل إجماع بين الفقهاء كما تقدم.

ترجيحاً لظاهره، وجعله صاحب التلخيص المذهب.^(١)

معارض العبارة (اللفظ) والإشارة الحسية :

٢٢ - قال المالكية والحنابلة : إن العبارة تقدم على الإشارة، واستدلوا بما أورده ابن حجر في شرح حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم : على الجبهة وأشار بيده على أنفه...» إلخ.^(٢) وأحيان شرح الحديث على ما قاله في الرواية الأخرى عن من عباس ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه، وقال : هذا واحد، فهذه رواية مقسرة. قال الصراطي : هذا يدل على أن الجبهة الأصل، والسجود على الأنف شيع.

وقال ابن دقيق العيد : قيل : معناه أنها جعلت كعضو واحد، وإلا لكانت الأعضاء ثمانية. قال : وفيه نظر، لأنه لا يلزم منه أن يكتب بالسجود على الأنف. قال : ولحق أن مثل هذا لا يعارض التصريح بذكر الجبهة، وإن أمكن أن يعتقد أنها كعضو واحد فذاك في التسمية والعبارة، لا في الحكم الذي عليه الأمر بالسجود.

(١) الألبان تلبرطي ص ٦١، ونسوه بعد تحفة لابن رجب القاطنة (١٥٩) ص ٣٢٩ - ٣٣٣.

(٢) حديث : «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة، وأشار بيده على أنفه...» أخرجه البخاري ومصحح الباري ٢/ ٢٩٧ ط السلفية.

(٣) ما عمل فيه بالظاهر ولم يلتفت إلى الأصل، كما إذا شك بعد الفراغ من الصلاة أو غيرهما من العبادات في ترك ركن منها، فإنه لا يلتفت إلى الشك، وإن كان الأصل عدم الإتيان به وعدم براءة الذمعة، تكن الظاهر من فصل المكلفين للعبادات : أن تقع على وجه الكمال، يرجح هذا الظاهر على الأصل، ولا فرق في ذلك بين الوضوء وغيره في المتضمن عن الإمام أحمد.

(٤) ما خرج فيه خلاف في ترجيح الظاهر على الأصل وبالعكس، ويكون ذلك غالباً عند تضاد لظاهر والأصل وتساويهما، ومن صورته : حجارة طين للشوارع، نص عليه الإمام أحمد في مواضع. ترجيحاً للأصل، وهو الظاهرة في الأعمان كلها. وفي رواية له ثانية : أنه نحس

وقال المباحثون : إن هذا الأصل متفق عليه في النكاح ، والبيع ، والإجارة ، وسائر العقود ، ولكن الإلهام لم يأخذ خيفة جعل الحبل والخمر جنسا ، فتعلق بالمشار إليه ، فوجب مهر المثل ، فيما لو تزوجها على هذا الدن من الحبل ، وأشار إلى حر . ولو سمي حراما ، وأشار إلى حلال فنها الخلل في الأصح .

وأما في النكاح فقال في الحانية : وجب له بنت واحدة اسمها عائشة . فقال الأب وقت العقد : وروحت منك بنتي فاطمة ، لا يتعد النكاح . ولو كانت امرأة حاضرة فقال الأب : زوحتك بنتي فاطمة هذه ، وأشار إلى عائشة وغلط في اسمها ، فقال الزوج : قبلت ، حار^(١)

٢٣ - وما سبق تبين أن الحنيفة وحدهم هم المنزهون كلوا بإحضار السجود على الأنف وحده ، تفديها للإشارة على العبارة ، وأن الجمهور يحرى عنه عدم السجود على الجبهة دون الأنف ، وأن العبارة عندهم تقدم على الإشارة لأنها تعين مراد ، والإشارة قد لا تعينه^(٢)

وهذا إلى الشافعية : إذا اجتمعت الإشارة والعبارة ، واختلفت موجهيهما ، غلبت الإشارة فلز قال : أصلي خلف زيد هذا ، أو قال : أصلي على زيد هذا ، فإن عمرا فالأصح الصحة . ولو قال : زوحت فلانة هذه ، وسماها بغير اسمها

وتصا فإن الإشارة قد لا تعين المشار إليه ، فإسما إسماء تتعلق بالجبهة لأجل العبارة ، فإذا تغارب ما في الجبهة أفكر أن لا يعين المشار إليه تعينا . وأما العبارة : فإنها معينة لما وصفت له ، فتضيق لوني . وما ذكره من الاختصار على بعض الجبهة قل به كثير من الشافعية ، أم قال : وعلى ابن المنذر إجماع الصحابة : على أنه لا يحرى ، السجود على الأنف وحده . وذهب الجمهور إلى أنه يحرى ، على الجبهة وحدها .

وعن الأوزاعي وأحمد وإسحاق وابن حبيب من المالكية وغيرهم : يجب أن يجمع بينهما ، وهو قول الشافعي أيضا .

وقال الحنفية : إذا اجتمعت الإشارة إلى شيء ، والعبارة عنه في المهر ، فالأصل أن المسمى إذا كان من جنس المشار إليه يتعلق العقد بالمشار إليه ، لأن المسمى موجود في المشار إليه دائما ، والوصف يتبعه ، وإن كان من خلاف جنسه يتعلق العقد بالمسمى ، لأن المسمى مثل المشار إليه ، وليس يتبع له . والتسمية أتبع في التصديق ، من حيث أنها تعرف الماهية ، والإشارة تعرف الذات . فمن اشترى فصا على أنه بالنوت ، فمدا هو زجاج لا يتعد العقد ، لا اختلاف الجنس . ولو اشترى على أنه ياقوت أحر قيادا هو أحصر . اتفقد العقد لا التحلل الجنس .

(١) الأشبه والمطابق لابن حبيب ١٣٨

(٢) فتح الباري ٢/٢٩٦ هـ السنية

أو عكسه، فالأصح فساد الخلع، ويرجع به
المثل.

وهذا صور كثيرة ترتب على هذه
القاعدة (١).

هذه جملة قواعد أصولية في التعارض،
ذكرت مع ما يترتب عليها من أحكام
وأما التعارض بين الأدلة فينظر في المحسوس
الأصولي.



صح قطعاً، وحكي فيه وجه. ولو قال: زوجتك
هذا الغلام، وأشير إلى بنته، نقل الروماني عن
الأصحاب صحة النكاح تعويلاً على
الإشارة. وهذا يفتى ومذهب الحنفية.

ولو قال: زوجتك هذه العربية، فكانت
أعجمية أو: هذه العجوز، فكانت شابة أو:
هذه البيضاء، فكانت سوداء أو عكسه. وكذا
المخالفة في جميع وجود النسب وأصناف العلم
والثروة. ففي صحة النكاح قولان، والأصح:
الصحة.

ولو قال: بعثك داربي هذه وحدودها وغلظ في
حدودها، صح البيع. بخلاف ما لو قال:
بعثك الدار التي في المحلة الفلانية وحدودها
وغلظ، لأن التعويل هناك على الإشارة.

ولو قال: بعثك هذا الفرس فكانت بنتاً أو
عكسه، فوجهان، والأصح هنا البطلاق. وإنما
صح انقضاء هنا تعيياً لا اختلاف عرض
المالبة. وصح الصحة في الساقى تعيياً
للاشارة. وحينئذ يستثنى هذه الصورة من
التي تحذف.

ويؤيد إلى هذه الصورة صورة، منها: ما لو
خلف لا يكلم هذا الصبي فكلمه تبيحاً، أو
لا يأكل هذا الرطب فأكله تحريماً، أو لا ينحن هذه
الدار فدخلها عرساً: فالأصح: أنه لا يبحث.
ولو خالفها علي هذا فنزول النكاح فبطل قطعاً.

(١) من الأشياء وهنظر للسيوطي ٣١٤، ٣١٥.

الألفاظ ذات الصلة:

العقد :

٢ - العقد : عقود البيع منها ما يتم بالنقطة (وهو الصيغة) وهو الإيجاب والقبول، ومنها ما يتم بالفعل، وهو التعاطي^(١)

تعاطي

التعريف :

الحكم الإجمالي :

البيع بالتعاطي :

٣ - اختلف الفقهاء في انعقاد البيع بالتعاطي . فذهب الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة ، وفي قول للشافعية إلى جواز البيع بالتعاطي . والمذهب عند الشافعية اشتراط الصيغة لصحة البيع ومعاني معناه . وللشافعية قول ثالث بجواز المعاملة في المحقرات .
ولبيع المعاملة صورتان :

الأولى : أن يتم التعاطي من غير تكلم ولا إشارة من أحد الطرفين ، وهو جائز عند الحنفية والمالكية والحنابلة ، ورجح النووي الجواز بخلاف المذهب .
الصورة الثانية : أن يتم التعاطي بتكلم أحد الطرفين ويتم التسليم ، وهو تعاط عند المالكية والحنابلة ، ولم يعمد الحنفية تعاطيا^(٢) .

١ - التعاطي لغة : مصدر تعاطى ، بمعنى : تناول الإنسان الشيء بيده من العطو ، وهو بمعنى التساول^(٣) قال الله تعالى : ﴿فَتَأْتُوا صَاحِبَهُمْ فَتَعِطُوا نَفَقَهُ﴾^(٤) وتفسيرها : أنه تناول آلة العقر ، وجاء في تفسيرها أيضا : أنه تناول الفعل بعد أن أعده له عقه ، بأن كمن للناق فرماها بسهمه ، ثم ضربها بسيفه حتى قتلها^(٥) .

واصطلاحا : التعاطي في البيع ، ويقال فيه أيضا المعاطلة : أن يأخذ المشتري المبيع ويلتصق للبائع الثمن ، أو يدفع البائع المبيع فيدفع له الآخر الثمن ، من غير تكلم ولا إشارة . ويكون التعاطي في البيع وغيره من المعاملات^(٦) .

(١) لسد ثغوب مادة اعطى

(٢) صورة القمر آة / ٢٩

(٣) تفسير طبرطبي ١/ ١٦٦ ، وتفسير الرازي ٢/ ٢٩

(٤) حاشية الدسوقي ٣/ ٣ المكتبة التجارية ودرت .

(٥) الفروق في الخلقة لأبي حلال العسكري .

(٦) حاشية ابن عابدس ١٧/ ١ ط خضائفة ، وحاشية الدسوقي ٣/ ٣

ولفتي لابن فداة ٣/ ٢٩١ ، ٦٢٠ هـ وروضة الطالبين ٣/ ٣٧٧

وحاشية لجنة فاسلك لأثر العرب المسلك .

٤ - وقال ابن قدامة في الاستدلال لمشروعية بيع المتعاطي : إن الله أحل البيع، ولم يبين كَيْفِيَّتَهُ. فوجب الرجوع فيه إلى العرف. كما رجع إليه في المقبض والإحراز والتصرف. والمسلمون في أموالهم وبياعاتهم على ذلك. ولأن البيع كان موجوداً بينهم معلوماً عندهم، وإنما علق الشرع عليه أحكاماً، وأبقاه على ما كان، فلا يجوز تغييره بالرأي والتحكم، ولم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه - مع كثرة وقوع البيع بينهم - استعمال الإيجاب والقبول، ولو استعملوا ذلك في بياعاتهم لنقل نقلاً شاملاً. ولو كان ذلك شرطاً لموجب نقله، ولم يتصور منهم إيمانه والغفلة عن نقله. ولأن البيع مما نفع به البلوى فلو اشترط له الإيجاب والقبول لبينه ﷺ بيانا عاماً، ولم يخف حكمه، لأنه يقضي إلى وقوع العقود الفاسدة كثير. وأكلهم المال بالباطل، ولم ينقل ذلك عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه فيما علمناه. ولأن الناس يتابعون في أموالهم بالمعاطاة في كل عصر.

ولم ينقل إنكاره قبل مخالفينا، فكان ذلك إجماعاً. وكذلك الحكم في الإيجاب والقبول في المبية والهبة والصدقة، ولم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه استعمال ذلك فيه، وقد أهدى إلى رسول الله ﷺ من الحبشة

٢١٣/٢ - وجميع الأمر على ملحق الأبحر ١/٣، ورايا المحتاج ٣٦٤/٣

وغيرها. وكان الناس يتحرون هداياهم يوم عائشة رضي الله عنها. (١) وروى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : «كان رسول الله ﷺ إذا أتى بعتام سأل عنه : هدية أم صدقة؟ فإن قيل : صدقة. قال لأصحابه : كلوا، ولم يأكل. وإن قيل : هدية ضرب بيده وأكل معهم» (٢) وفي حديث سهل بن رضي الله عنه حين جاء إلى النبي ﷺ تمر فقال : وهذا شيء من الصدقة، رأيتك أنت وأصحابك أحق الناس به. فقال النبي ﷺ لأصحابه : كنوا ولم يأكل. ثم أتاه ثانية تمر فقال : رأيتك لا تأكل الصدقة وهذا شيء أهديته لك، فقال النبي ﷺ : بسم الله، وأكل» (٣) ولم ينقل قبول ولا أمر بالإيجاب، وإنما سأل ليعلم هل هو صدقة أو هدية؟ وفي أكثر الأخبار لم ينقل إيجاب ولا قبول، وليس إلا المعاطاة، والتصرف عن تراض بدل على صحت، ولو كان الإيجاب والقول شرطاً في هذه العقود لشي ذلك، ولكانت أكثر عقود المسلمين فاسدة، وأكثر أموالهم حزمة. ولأن

(١) حديث : «كان الناس يتحرون هداياهم يوم عائشة».

أخرجه البخاري (الفتح ٢٠٣/٥ - ط السلفية)

(٢) حديث : «كان رسول الله ﷺ إذا أتى بعتام سأل...»

أخرجه البخاري (الفتح ٢٠٣/٥ - ط السلفية)، ومسلم

(٢/٥٦٦ - ط الحنفية).

(٣) حديث : «سلمان...» أخرجه أحمد (٥/٢٩٩ - ط المينة)

والحاكم (٢/١٦٦ - ط دار الفوائد العنقونية) وصححه دواته الطحاوي.

تعاطي ٥ - ٧، تعاويز

أما يوسف سئل عن الرجل يدخل البنية أو يختجم أو يقص أو يدخل الحمام أو يشرب من ماء السماء، ثم يدفع الأجرة ورسن الماء؟ فقال: يجوز استحدثنا، ولا يخرج إلى العند ببل ذلك.^(١)

الإيجاب والبطلان إنما يراون في الدلالة على التصريح، وإذا وجد ما يدخل عليه من المصاوم والتعاطي دام مفادها وأجرها عنها، لعدم التعبد فيه.^(٢)

الإقالة بالتعاطي

موافق البحث -
٧ - فصل الفقهاء أحكام التعاطي بالنسبة لكل مسألة في موضعها، ومن تلك المسائل: البيع، والإقالة، والإجارة

٥ - حور شامية والمالكية والحنابلة إقالة البيع بالتعاطي، وقالوا: الإقالة سقند بالتعاطي أيضا من أحد الجانبين على الصحيح...^(٣)

الإجارة بالتعاطي

٦ - حورها لمعية والمالكية والحنابلة، وقالوا: هي كالتبج، وقد اقتضت على الدفع من المعين

تعاويز

انظر: تعاوية

قول ابن قدامة: إذا دفع ثوبه إلى حباله أو قصار تبخض أو ينقصه من غير عقد ولا شرط ولا...^(٤) يوضح بأجره، مثال أن يدفع أحد هذه فاعماه، وكان لحياط والعصار منتصبين لذلك، فعلا ذلك فلهي الأجر. لأن العرف حار بذلك. وقال أصحاب الشافعي: لا أجر لها، لأنها فعلا ذلك من غير حوص جعل لها، فأشبه ما لم تبرع بمصلحة.

وقال ابن عديم: وفيه اشتراك أمة أن

(١) المعجم ١: ٥٩١ - ٥٩٢ ط مكتبة ابن باديس

(٢) حاشية ابن عديم ١: ١٢٠ - ١٢١ و - حاشية الشافعي ١: ٣٠٦، ومعنى لاني لغاه ١: ٥٦١

(٣) حاشية ابن عديم ١: ١٢٠ - ١٢١ و - حاشية الشافعي ١: ٣٠٦

(٤) المعجم لامي لغاه ١: ١٣٧ - ١٣٨

وس عديم ١: ١٢٠

استعمله بهذا المعنى ، كقولهم : نحن متعبدون
بالعمل بخير الواحد والقياس ، أي مكلفون
بذلك . ويقولون : كن الذي يحق متعبدا
بشروع من قبله ، أي مكلفا بالعمل به ^(١)

٢ - والتعبديات - في اصطلاح الفقهاء ،
والأصوليين - تطلق على أمرين :

الأول : أعمال العبادة والتسبيح ^(٢) ويرجع
لمعرفة أحكامها بهذا المعنى إلى مصطلح
(عبادة) .

الثاني : الأحكام الشرعية التي لا يظهر
لتعبد في تشريعها حكمه غير مجرد التعبد ، أي
التكليف بها ، لاختبار عبودية العبد ، فإن أطاع
أطيع ، وإن عصى عصى .

والمراد بالحكمه هنا : مصلحة العبد من
المحافظة على نفسه أو عرضه أو دينه أو ماله أو
عقابه أما مصلحته الأخروية - من دخول
جنة الله تعالى والخلاص من عذابه - فهي
ملازمه للتنبيه كل أمر أو نهي . تعبديا كان أو
غيره .

تعبدى

التعريف :

١ - التعبدى لغة : المنسوب إلى التعبد .

والتعبد مصدر تعبد ، يقال : تعبد الرجل
الرجل : إذا اتخذ عيدا ، أو صيره كالعبد .

وتعبد الله العبد بالطاعة : استعبده ، أي طنت
منه العادة .

ومعنى العبادة في اللغة : الطاعة والتخضوع .
ومنه طريق تعبد : إذا كن مقلدا بكثرة المشي
فيه .

ويرد التعبد في اللغة أيضا بمعنى : التذلل ،
يقال : تعبد فلان لفلان : إذا خضع له بذلك .

وبمعنى التسك ، يقال : تعبد فلان لله
تعالى : إذا أكثر من عبادته ، وطهر فيه الخشوع
والإخبات ^(٣)

والتعبد من الله للعباد : تكليفهم أمور
العبادة وغيرها . ويكثر الفقهاء والأصوليون من

(١) مسلم النور . مطبوع بهامش المصنف للحرالي .
الناصرة . مطبعة بولاق .

(٢) المرافعات الشاطبي ، (طبعة مصورة عن طبعه المكتبة
الشعرية بالقاهرة بتحقيق شيخ جده في ٢٢٨/٢

(٣) لسان العرب - مادة «عبد»

٣- هذا هو المشهور في تعريف التعبديات . وقد لاحظ الشاطبي في موافقاته أن حكمة الحكم قد تكون معلومة على وجه الإجمال ، ولا يفرجه ذلك عن كونه تعبديا من بعض الوجوه ، ما لم يغفل معناه على وجه الخصوص . قال : ومن ذلك : طلب المصدق في النكاح ، والدفع في المحلل المخصوص في الحيوان المأكول ، والفرص النفقة في الثوارث ، وعدد الأشهر في عدة الطلاق والوفاء ، وما أشبه ذلك من الأمور التي لا مجال للقول في فهم مصالحها الجزئية ، حتى يقاس عليها غير ها . فإننا نعلم أن الشروط المتبعة في النكاح ، من الوقي والصدق وشبه ذلك ، هي لتمييز النكاح عن السفاح ، وأن فروض الثوارث ترتب على ترتيب القرى من البيت ، وأن العدة والاستبراء ، المراد بها استبراء الرحم خوفا من اختلاط المياه ، ولكنها أمور حمية ، كما أن الخضوع والإجلال عدة شرع العبادات . وهذا المقدار لا يقتضي بصحة التماس على الأصل فيها ، بحيث يقال : إذا حصل السر في بين النكاح والسفاح مأمور أمر مثلا ، لم تشترط تلك الشروط . ومنى علم براءة الرحم لم تشترط العدة بالأقراء ولا بالأشهر ، ولا ما أشبه ذلك .^(١)

٤- هذا ، وقد اختلف الفقهاء في أن التعبديات شرعت لنا لحكمة يعلمها الله تعالى وخفيت علينا ، أو أنها شرعت لا لحكمة أصلا غير مجرد تعبد الله للعباد واستدعائه الامتثال منهم ، اختاروا لفظة العبد لجرد الأمر والنهي من غير أن يعرف وجه المصلحة فيها بعمل ، بمنزلة سيد أراد أن يختبر عبده أهيم أطوع له ، فأمرهم بالاتباع إلى لمن حجر ، أو الالتفات بعينا أو يسارا مما لا مصلحة فيه غير مجرد الطاعة .

٥- قال ابن عابدين نفلا عن الحلية : أكثر العلماء على القول الأول ، وهو أنه ، بدلالة استبراء تكاليف الله تعالى على كونها جالبة للمصالح دائرة للمفسد .^(٢)

وكذلك الشاطبي في موافقاته اعتمد الاستبراء دليلا على أن كل الأحكام الشرعية معللة بمصالح العباد في الدنيا والآخرة ، وقال : إن المنزلة متفقون على أن أحكامهم معللة برعاية مصالح العباد ، وهو اختيار أكثر الفقهاء المتأخرين . قال : ولما اضطر الرازي إلى إثبات اتعلل للأحكام الشرعية أثبت ذلك على أن اتعلل بمعنى التعليمات المعرفة للأحكام . وذكر

(١) رد المحتار ، على الدر المختار ٣٠١/١ ط . بولاق الأولى سنة ١٢٧٢ هـ

(٢) الموافقات ٣/١٨٠ ، ٣١٨

ومالا يمكنهم وليست هذه التحصيصات
والنفقديرات خارجة عن وجوه الحكم وانمايات
الحمودة، كما ان لتخصيصات وانتقديرات
الواقعة في خلقه كذلك، فهذا في خلقه وذاك في
أمره، ومصدرها جميعا عن كمال علمه وحكمته
وروضه كل شيء في موضعه الذي لا يلق به
سواه ولا يتصاصى إلا إليه، كما وضع قوة البصر
والنور والياصر في العين، وقوة السمع في الإذن،
وقوة النشم في الأنف، وحصى كل حيوان وغيره
بما يلق به ويحسن أن يعطاه من أعضائه وهدائمه
وصفاته ونفوسه، فشمع إنشائه وإحكامه، وإذا
كان سبحانه قد اتفق خلقه غاية الإتقان،
واحكمه غاية الإحكام، فلأن يكون أمره في
غاية الإتقان أولى وأحرى، ولا يكون الجهل
بحكمته الله في خلقه وأمره وإنشائه كذلك
وصفاته عن محض الحكمة والعلم مسرعا
لإثباته في نفس الأمر.^(١)

وسار على هذه الطريقة ولي الله لدهلوي في
حجة الله البالغة وقال: إن القول الآخر (الآتم)
تكذبه السنة وإجماع المحدثين المنهودة قد
بغير.^(٢)

٦ - أما القول الثاني بوجود أحكام ولو على سبيل
المدرة قصه منها لتجد والامتنان، فيدل عليه ما
ورد في كتاب الله تعالى من قوله تعالى

الشاضي من الأدلة التي استقرها قوله تعالى في
شأن الرضوء والغسل ﴿ما يريد الله ليجعل
عليكم من حرج وأنكر يريد ليفظيكم ويقيم
نعمت عليكم لعلكم تشكرون﴾^(١) وفي الصيام
﴿كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من
قبلكم لعلكم تتقون﴾^(٢) وفي الفصااص ﴿ولكنكم
في الفصااص حياء بالولي لألأب لعلكم
تتقون﴾^(٣) وآيات نحو هذه.^(٤)

وعن ذهب إلى مثل ذلك ابن القيم، حيث
قال: قالت طائفة: إن هذه الموقاة تعبد محض،
وهذا باطل، فإنه ليس في الشريعة حكم واحد
لا وله معنى وحكمة، يعقله من يعنه، ويخص
على من عفى عليه.^(٥) وقرر هذا المعنى تقريرا
أوسع فقال: شرع الله العقوبات، ورتبها على
أسبابها، جنبا وقتلا، فهو عالم الغيب والشهادة
واحكم الحاكمين وأعلم العالمين، ومن أحاط
بكسل شيء، علم. وعلم ما كان وما يكون،
وأحاط علمه بوجوه انفصالح دقيقتها وجليلها
وخبئها وظاهرها، ما يمكن اضلاع البشر عليه

(١) سورة المائدة / ٥

(٢) سورة البقرة / ١٨٤

(٣) سورة البقرة / ١٧٩

(٤) المواضع ٢ / ٧

(٥) إعلام الموقعين ٢ / ٨٦

(١) إعلام الموقعين ٢ / ١٢٠

(٢) حجة الله البالغة ١ / ١١

عليها إلا لتعلم من يتبع الرسول عن ينقلب
على عقبه ﴿١١﴾

ولكن من فضل الله علينا في شريعة الإسلام
أنه جعل غالب أحكامه تراعى مصلحة العباد
بالإضافة إلى مصلحة الابتلاء، ولكن لا يمنع
ذلك من وجود أحكام لا تراعى ذلك، بل قصد
بها الابتلاء خاصة، وذلك على سبيل النذرة.

وفي هذا يقول السنزالي : عرف من دأب
الشرع اتباع المعاني المتناسبة دون التحكيمات
الجامدة، وهذا غالب عادة الشرع. ويقول :
حمل تصرفات الشارع على التحكم أو على
المجهول الذي لا يعرف، نوع ضرورة يرجع
إليها عند العجز. وقال : ما يتعلق من الأحكام
بمصالح الخلق من المناكحات والمعاملات
والجناسات والضيافات وما عدا العبادات
ما التحكم فيها نادر، وأما العبادات والمقررات
فالتحكيمات فيها غالبية، واتباع المعنى نادر. ^(١١)

وهو صرح بذلك الشيخ عز الدين عبد العزيز بن
عبد السلام في قواعد الأحكام في مصطلح الأئمة ١٨/١٠ القاهرة. المكتبة
الشعبية عن حلب المصالح ودره المقاسد، ثم
يقع الثواب عليها بناء على الطاعة والإذعان من
غير جلب مصلحة غير مصلحة الثواب،

﴿١١﴾ ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي
كانت عليهم ﴿١٢﴾ أنه كان قد جعل على من
كان قبلنا أصارا وأغلالا لثقتهم وشقاقهم، كما
ألزم بني إسرائيل بأن تكون البقرة التي أمرهم
بذبحها لا فارضا ولا بكرا، وأن تكون صفراء.

وأيضا فإن في بعض الابتلاء واستدعاء الطاعة
والامتنال والتدريب على ذلك مصلحة كبيرة،
لا يزال أولياء الأمور يدربون عليها أنصارهم
وأبناءهم، ويبدلون في ذلك لأموال الطائفة،
ليكونوا عند الحاجة ملين للأوامر دون تردد أو
حاجة إلى التفهم، اكتفاء وثقة بأن ولي أمرهم
هو أعلم منهم بما يريد. بل إن مصلحة الطاعة
والامتنال وتسارعة إليهما هي الحكمة الأولى
المبتغاة من وضع الشريعة، بل من الخلق في
أساسه، قال الله تعالى ﴿وما خلقت الجن
والإنس إلا ليعبدون﴾ ^(١٣) وقال ﴿يا أيها الذين
آمَنُوا لِيُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ اللَّهُ بِشْيءٍ مِنَ الصِّبْغِ تَتْلُوهُ
أَيْدِيكُمْ وَرَمَّا حَكَّمَ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مِنْ خِيفَةٍ
بِالْغَيْبِ﴾ ^(١٤) وقال : ﴿وَلِيُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ
الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ، وَنُبَيِّنَ
لَكُمْ أَمْرَكُمْ﴾ ^(١٥) وقال ﴿وما جعلنا القبلة التي كنت

(١١) سورة الأعراف / ١٥٧

(١٢) سورة المائدة / ٥٦

(١٣) سورة المائدة / ١٨

(١٤) سورة محمد / ٣٦

(١٥) سورة المائدة / ١٨

(١٦) قواعد الأحكام في مصطلح الأئمة ١٨/١٠ القاهرة. المكتبة
الشعبية.

المعنى ، فيكون تعبدى ، كقول ربي الجبار سبعا سبعا .

وتكون التعبديات أيضا في غير العبادات .
ومن ذلك : استبرأ الأمة التي اشتد بها بانها في
محذور لبيع ، وقد أدت إليه بفسخ أو إفالة قبل
تجبة المشتري بها .^(١)

ب - حق الله :

٩ - قد يقال في كثير من الأحكام إنه لحق الله ،
كالمسلاة والصوم وسائر العبادات وتحدد السرقه
وحد الزنى . ويقال في كثير منها : إنه لحق
الإنسان . كحق النفس وحد الهدف والمذنب
والضمانات . وقد يظن أن كل ما كان منها
لحق الله تعالى أنه تعبدى ، إلا أن السواد من
(حق الله تعبدى) أنه لا حيرة فيه لأنه . . .
ولا يجوز لأحد إسقاطه ، بل لأحد تبعاده من
ثقله إذا وجد سبه ، وعت شروط وجوبه أو
تحريمه .^(٢) وليس كل ما كان لحق الله تعالى
تعبدى ، بل يكون تعبدى إذا خفي وجه الحكمة
فيه . ويكون غير تعبدى . وبذلك إذا ظهرت
حكمت

قال الشاطبي : لحكم المستخرجة ما

ولا ذره معصية غير معصية العبدان .

٧ - فالتعبدى على القول الأول : متأثر الله
تعالى بعلم حكمته ، ولم يطلع عليها أحدا من
خلقه ، ولم يجعل ميلا للإصلاح عليه مع ثبوت
المصلحة فيه في نفس الأمر ، أختفى ذلك عنهم
تلاوة واختارا . هل يمشون ويظنون دون أن
يعرفوا وجه المصلحة ، أم يعصون اتباعا لمصلحة
أنفسهم ؟ .

وعلى القول الثاني : إننا لهم بها لمصلحة
ثم ذره أصلا غير مجرد الثواب .

الألفاظ ذات الصلة .

أ - العبادة .

٨ - أصل العبادة : الطاعة والحضوع .
والعبادات ، أنواع : منها الصلاة والركعة والصوم
وأخى . وكثير مما معقول المعنى ، بينت
أشريعة حكمته ، أو منبسطها المعناه . ومن
ذلك قوله تعالى في شأن الصلاة ﴿ وأقم الصلاة ﴾
إن الصلاة نهي عن المعصية ، ونكره^(٣) وقوله
في شأن الحج ﴿ ليشهدوا منافع لهم ﴾^(٤) وقول
المعناه في حكمة الرخص في الإفطار في السفر
ثما ، ومضاد : إنها دفع المشقة . ففسر شيء من
ذلك تعبدى .

وبعض أحكام العبادات غير معقول

(١) المعنى شرح مختصر إمام في ١٩٨/٢ ، ١٣٠ ، ط ٢٠٠٠
القاهرة . دار المعارف ، ١٣٦٧ هـ . وشرح جميع المصاحف

٢٨٠٠٠ ، مطبعة الخليل ، ١٣٥٦ هـ ، ١٥٠ / ٢

(٢) حرافة ٣١٨ / ٢

(١١) سورة التكاثر (٥٤)

(٢٠) سورة الحج (٢٤)

له بعدم وجودها في شيء آخر غير الأصل. مثله
أن النبي ﷺ حصل شهادة خزيمة بن ثابت
شهادة رجلين^(١). وهذا حكم خاص به، وعلمته
والمعنى فيه أنه أول من تنبه وبادر إلى تصديق
النبي ﷺ في تلك الحادثة بعينه والشهادة له،
بموجب التصديق العام له ﷺ. والأولية معنى
لا يتكرر، فاحتص به^(٢)، فليس ذلك تعدياً،
تكون علمته معلومة.

د - المفعول به عن متن القياس:

١٦ - ما حالف القياس قد يكون غير مفعول
الغنى كتحصيل النبي ﷺ بنكاح تسع نسوة
بإجزاء العتق في التضحية في حق أبي بردة
هانئ. بن دينار^(٣)، وكقدير عدد المركعات.
وقد يكون مفعول المعنى كاستثناء بيع الغريم
من النبي عن بيع الشر بالتمر خرساً^(٤).

لا يعقل معناه على وجه الخصوص في
التعديات، كاختصاص الرضوء بالأعضاء
المختصصة، والصلاة بتلك أقبية من رفع
اليدين والقيام والركوع والسجود، وكونها على
بعض أحيات دون بعض، واختصاص الصيام
بالنهار دون الليل، وتعيين أوقات الصلوات في
تلك الأحيات المعينة دون سواها من أحيان النهار
والليل، واختصاص الحج بتلك الأماكن
المعروفة، في الأماكن المسمومة، وإلى مسجد
مخصوص، إلى أشياء ذلك مما لا يهدي العقول
إليه بوجه، ولا تقوم حوله. يأتي بعض الناس
فيطرق إليه بزعمه حكماً، يزعم أنها مقصود
الشائع من تلك الأوضاع، وجميعها مبني على
ظن وتعيين غير مطرد في بابها، ولا مبني عليه
عمل، بل كالتعليل بعد السماع للأمر الشواف،
لخبايته على الشريعة في دعوى ما ليس لنا به
علم، ولا دليل لما عليه^(٥).

ج - المعلن بالعلة القاصرة:

١٠ - ولما كان حكم التعديات أنه لا يقاس
عليها، فقد يشبه بها المعلن بالعلة القاصرة،
لأنه لا يقاس عليه. والفرق بينهما: أن التعدي
ليس له علة ظاهرة، فيمتنع القياس عليه لأن
القياس فرع معرفة العلة، أما المعلن بالعلة
القاصرة فعنده معلومة لكنه لا تعدى عنها، إذ

(١) حديث: «أن النبي صلى الله عليه وسلم حصل شهادة
خزيمة بن ثابت». انظر حقه البخاري: فتح الباري
٦/٦ ط السفة.

(٢) انظر لأبي الحسب البصري ٢/٢٠٢، دمشق، المهد
الفرنسي، ١٣٨٤ هـ وإسلام، المؤلفين لابن القيم
١٢٦/٧ بيروت، دار الفيل، وتشرح مسلم التبروت
٢٥٦/٦، والمتن ٢٤٥/٦.

(٣) حديث: «إجزاء العتق في التضحية في حق أبي بردة»
أخرجه البخاري: فتح الباري ١٣/١١ ط السفة) بنحوه
وشبهه دمشق، ووصله بسهم ١٥٥٢ ط. د. عيسى
الحلبي، والنسائي ٢٢٢/٧ ط. دار الكتاب

(٤) المتن ٢٢٧/٢ - ٢٢٩.

(٥) المؤلفات ١٠ - ١١.

هـ - النصوص على علته :

١٢ - أورد الشاطبي أن بعض ما عرفت علته قد يكون نعمديا . فقال : إن المصالح في التكليف ظهر لنا من الشارع أنها على ضربين : أحدهما : ما يمكن الوصول إلى معرفته بمسالكه المعروفة كالإجماع والنص والسير والإشارة والمنسبة ، وهذا هو القسم الظاهر الذي نعمل به ، ونقول : إن الأحكام شرعت لأجله .

والثاني : ما لا يمكن الوصول إليه بذلك المسالك المعهودة ، ولا يطعن عليه إلا بالوحي كالأحكام التي أخبر الشارع فيها أنها أسباب للخصب والعدة وقيام بهمة الإسلام - كقوله تعالى في سبيل قصة نوح : ﴿ فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا ﴾^(١١) . فلا يعلم وجه كون الاستغفار سببا للمطر وتلخيصه إلا بالوحي . ولذلك لا يقاس عليه ، فلا يعلم كون الاستغفار سببا في حصول العلم وقوة الأيدان مثلا ، فلا يكون إلى اعتبار هذه العلة في القياس ميل . فثبت موقفه على التبع المحض . ولذا يكون أخذ الحكم للعقل بها متعبدا به ، ومعنى التبع هنا الوقوف عندما حط الشارع فيه .^(١٢)

(١١) سورة نوح / ١١

(١٢) التوفيق ١٦ / ٣١٤

حكمة تشريع التعبدات :

١٣ - حكمة تشريع التعبدات استنداء الامتنال ، واختيار مدى الطاعة والعبودية . وقد عبر عن ذلك الغزالي في الإحياء بقوله - في بيان أسرار ربي الحيار - وظف الله تعالى على العباد أصحالا لا فانس بها التفسوس ، ولا غشي إلى معانيها العقول ، كرمي الجبل بالأحجار ، والتردد بين النصف والمرء على سبيل التكرار . وبمثل هذه الأعيان يظهر كمال اشراق العبودية ، وإن الزكاة برفاق ، ووجهه منهوم ، وللعقل إليه ميل ، والصوم كسر للشهوة التي هي آلة عدو الله ، وتصريح للعبادة ، ما كشف عن الشواغل . والركوع والسجود في الصلاة تواضع لله عز وجل بأفعال هي هيئة التواضع ، وللتفوس تسبب تعظيم الله عز وجل . فأما ترددات السعي ورمي الحيار وأعمال هذه الأعيان ، فلا حظ للتفوس فيها ولا انس لنطع بها ، ولا اعتناء للعقول إلى معانيها ، فلا يكون في الإقدام عليها باعث إلا الأمر المجرد ، وقصد الامتنال للأمر من حيث أنه أمر واجب الاتباع فقط ، وفيه عزل للعقل عن تصرفه وصرف النفس والطبع عن محل انبسه . فإن كل ما أدرك العقل معناه مال الطبع إليه ميلا ما ، فيكون ذلك الميل معناه للأمر وابتاع معه على الفعل ، فلا يكاد يظهر به كمال الرقي ولا تقياد . ولذلك قال النبي ﷺ في أخرج على وجه التخصيص : عليك

الغزالي الماتة دم أنفاه، من أن المصير إلى التعبد نوع ضرورة يرجع إليها عند المحر.^(١)

ومن هنا اختلفت أقوال الفقهاء في اعتبار بعض الأحكام تعبدية أو معقول المعنى، فما يراه بعض الفقهاء تعبدية قد يراه البعض الآخر معقلا بمصالح غلب على ظنه رعائيتها. فمن ذلك أن صاحب الدر المختار قال: إن تكرار السجود أمر تعبدى، أي لم يعقل معناه، تحقيقا للاستلاء. وقال ابن عابدين: وقيل: إنه نهي ترغيبا للشيطان، حيث أمر بالسجود مرة فلم يسجد، فنحن نسجد مرثين.^(٢)

وكون طلاق الخائض مدعيا، قبل هو تعبدى. قال الدردير: والأصح أنه معقل بتطويل العدة، لأن أولها من الظهر بعد الخيف.^(٣)

والسحب بين الصفا والمروة ورمي الجمار يمثل بها الفقهاء لغیر المعقول المعنى، كما تقدم عن الغزالي. غير أن بعض العلماء يعللونه وأمثاله مما وضع من المناسك على هيئة أعمال بعض الصالحين، كالسعي الذي جعل على هيئة سعي أم إسماعيل عليه السلام ببنها. يقول نقي الدين ابن دقيق العيد: في ذلك من الحكمة

بحجة حقا، تعبد ورفاء^(١) ولم يقل ذلك في صلاة ولا غيرها.

ورذا اقتضت حكمة الله تعالى ربط نجاة الخلق بأن تكون أعمالهم على خلاف هوى طباعهم، وأن يكون زمامها بيد الشرع، فيترددون في أعمالهم على سنن الانقياد وعلى مقتضى الاستعداد، كان ما لا يبتدى إلى معاربه أبلغ أنواع التعبدات في تركية أنفسهم، وصرفها عن مقتضى الطباع والأخلاق إلى مقتضى الاسترفاق.^(٢)

طرق معرفة التعبدى -

١٤ - لم يعرف في تمييز التعبدات عن غيرها من الأحكام، ماعدا لعلته وجه معين، غير العجز عن التعامل بطريق من الطرق المعتبرة، على ما هو معلوم في مباحث الفلاس من علم الأصول. ولذلك يقول ابن عابدين: ما شرعه الله إن ظهرت لنا حكمته، قلنا: إنه معقول المعنى، وإلا قلت: إنه تعبدى.^(٣) وإلى هذا يشير كلام

(١) حنبل: عليك حقا حقا، تعبد ورفاء أخرجه البراز (كشف الأستار) ١٣ ط. مؤسسة الرسالة. وذكره مروجها ونسوقها، وقال ابن حجر: وذكر القرافي في الملل والأحلاف فيه. وساقه بسنده مرقوعا ورجح وجهه. والمنلحي الخبير ١/ ٢٤٠ ط. المكتبة الأثرية.

(٢) إحياء علوم الدين المصنعة المتجارية ١/ ٢٧٤

(٣) رد المحتار ١/ ٢٠١

(١) شفاء القليل من ٢٠٠

(٢) الدرر وحاشية ابن عابدين ١/ ٢٠٠

(٣) الشرح الصغرى على مختصر خليل ١/ ٥٣٩. ط. دار المعارف.

ما قيل فيه ذلك ، وبين وجه الحكمة فيه ، وأن
عنه معقولة ، ويرافق القياس ولا يتخالفه ، وأطال
في ذلك .^(١)

ما تكون فيه التعديديات ، وأمثلة منها :

١٥ - يذكر بعض الأصوليين أن التعديديات أكثر
ما تكون في أصول العبادات ، كاشتراح أصل
الصلاة أو الصوم أو الاعتكاف . وفي نصب
أسبابها ، كزوال الشمس لصلاة الظهر ، وغروبها
لصلاة المغرب . وفي الحدود والكفارات . وفي
التفسيرات العددية بوجه عام ، كتقدير أعداد
الركعات ، وتقدير عدد الجلدات في الحدود ،
وتقدير أعداد الشهود .

وذكر الشاطبي من أمثلة وتوعها في العادات :
طلب العداق في النكاح ، وتخصيص الذبيح
بمحفل مخصوص ، والفروض المقررة في
المواثيق ، وعدد الأشهر في عدة الطلاق وعدة
الوفاة .^(٢)

ومن أمثلتها عند الحنابلة حديث : « نهى
النبي ﷺ أن يتوصأ الرجل بفضل مهور
المراة . »^(٣)

(١) إلهام الموفقين ٣/٩ - ٥٠ - ٧٤

(٢) الموافقات للشافعي ٣/٧٢ - ٣٠٨ . وشرح مع البزوايع
٢٠٦/٢

(٣) حديث . « النبي ﷺ أن يتوصأ بفضل . » أخرجه
أحمد (٦٦/٥) ط . المكتب الإسلامي ، وأبو داود (١٣/٦)
ط عبد المحسن . وقال ابن حجر : إسناده صحيح
(مجلد السلام ١/ ٤٩ ط دار الكتاب العربي) .

تذكر الصفائح الخاصة للسلف الكرام ، وفي طي
تذكرها مصالح دينية ، إذ تنبه في أثناء كثير منها
ما كانوا عليه من امتثال أمر الله ، والمبادرة إليه ،
وبذل النفس في ذلك . وبذلك يظهر لنا أن
كثيراً من الأعيان التي وقعت في الحج ، ويقال
بأنها (تعبد) ليست كما قيل . ألا ترى أننا إذا
فعلناها وتذكرنا أسبابها جعلنا لنا من ذلك
تعظيم الأولين ، وما كانوا عليه من احتمال المشاق
في امتثال أمر الله ، فكان هذا التذكر باعثاً لنا
على مثل ذلك . ومضراً في أنفسنا تعظيم
الأولين ، وذلك معنى معقول . ثم ذكر أن
السمي بين الصفا والسروة اقتداء بفعل هاجر ،
وأن رمي الجمار اقتداء بفعل إبراهيم عليه
السلام ، إذ رمي إبليس بالجمار في هذا
الموضع .^(١)

وبين القيم في إعلام الموقعين ، سراً على
خطا شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ،
رأى كما تقدم أنه ليس في الشريعة تعبد محض ،
وود كل ما قيل فيه : إنه مخالف للقياس ، كفرض
الصاع في لبن المصرة المردودة على يانعه ، وما
قيل من أن الشريعة فرقت بين التساويات ،
كأمرها بالنقل من بول الجارية وبالنضح من
بول الصبي ، وسوت بين المفترقات ، كتسويتها
بين الخطأ والعمد في وجوب الضمان . فعمل كل

(١) أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد
٧٥/٢

التصوص التعليل، وأنه لابد - أي نصحة القياس - من دليل يميز الوصف الذي هو علة، ومع ذلك لابد قبل التعليل والتعيز من دليل يدل على أن هذا الوصف الذي يريد استخراج علة معلل في الجملة.^{١١}

وذهب الشاطبي إلى أن الأمر في ذلك يختلف بين العبادات والمعاملات، قال: الأصل في العبادات بالنسبة للمكلف التعبد، دون الالتفات إلى المعاني، والأصل في المعاملات الالتفات إلى المعاني.

١٧ - فأما أن الأصل في العبادات التعبد، فيدل له أمور منها:

الاستقراء: فالصلوات خصت بأفعال مخصوصة على هيئات مخصوصة إن خرجت عنها لم تكن عبادات، ووجدنا الذكر في هيئة مخصوصة، وفي هيئة أخرى غير مطلوب، وأن طهارة الحدث مخصوصة بإناء الطهور، وإن أمكنت لظفة بغيره، وأن التيمم - وكبست فيه نظافة حسية - يقوم مقام الطهارة بإناء الطهور. وهكذا سائر العبادات كالصوم والحج وغيرهما، وإسما ههنا من حكمة لتعبد العامة الانقياد لأوامر الله تعالى، وهذا المقدار لا يعطي عنه خاصة يفهم منها حكم خاص، فعملنا أن

قال صاحب المغني: منع الرجل من استعمال فضلة طهور المرأة تعبدي غير معقول المعنى، نص عليه أحمد، ولذلك يباح لامرأة سواها التطهر به في طهارة الحدث وعسل النجاسة وغيرهما، لأن النبي اختص بالرجل، ولم يعف معناه، فجاء قصره على محل التيمم وهل يجوز للرجل غسل النجاسة؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا يجوز وهو قول القاضي. والثاني: يجوز وهو الصحيح، لأنه ما يظهر اثره من الحدث والنجاسة، فيزيل النجاسة إذا فعله الرجل كسائر المياه. والحدث لا تعفل عنه، فيقتصر على ما ورد به لفظه.^{١٢} الثاني: يظهر من الحدث لا غير.

الأصل في الأحكام من حيث التعليل أو التعبد: ١٦ - اختلف الأصوليون هل الأصل في الأحكام التعليل أو عدمه؟ فذهب البعض إلى الأول، فلا تعليل للأحكام إلا بدليل. قالوا: لأن النص موجب أصيغته لا بالعلة. ونسب إلى الشافعي رضي الله عنه: أن الأصل التعليل بوصف، لكن لابد من دليل يميزه من غيره. قال في التلويح: والمشهور بين أصحاب الشافعي: أن الأصل في الأحكام التعبد دون التعليل. قال: والمختار: أن الأصل في

(١) شرح التلويح عن التوضيح لسمد تدمر الصاراني

٢٧٦/٢ مطبعة الحيدرة، وشفاء العبد للفري ص ٢٠٠

(٢) المغني ١/ ٢٧٦ ط الشافعية

عن ذكر الله وعن الصلاة، فهل أنتم متبهون؟^(١) وفي حديث: «لا يقضي المضاي بين النبي وهو غضبان»^(٢) ونحو ذلك.

والسألي: أن أكثر ما علل الله تعالى في العبادات بالمناصب التي إذا عرّض على العقول تلقته بالقبول، ففهمنا من ذلك أن قصد الشارع فيهما اتباع المعاني، لا التوقف مع النصوص. بخلاف العبادات، فإن المعام فيها خلاف ذلك. ولهذا توسع مانع حتى قال بقاعدة المصالح المرسلة، والاستحسان.

ولذلك: أن الآية أتت إلى المعاني في أمور العبادات كان معنوها في الغزوات، واعتد عليه العقلاء، حتى جرت بذلك مصالحهم، سواء أهل الحكمة الفلسفية وغيرهم. إلا أنهم قصرُوا في جملة من التفاصيل، فعادت الشريعة لتتسم مكارم الأخلاق. ومن هنا أفردت الشريعة جملة من الأحكام التي كانت في الجاهلية، كالدية، والمصاة، والقراض، وكسوة الكعبة، وأنشاء ذلك مما كان من عاين العوائد ومكارم الأخلاق التي تغلها العقول.^(٣)

المقصود الشرعي الأول التعبد لله بذلك المعبود، وإن غلب غير مقصود شرعا.

ومنها: أنه لو كان المقصود التوسعة في التعبد بها أحد وما لم يجد، لنصب الشارع عليه دليلا واضحا، ولم نجد ذلك كذلك. بل على خلافه. من على أن المقصود الوقوف عند ذلك الحدود، إلا أن يتبين بصر أو إجماع معنى مراد في بعض الصور، فلا لوم على من اتبعه. لكن ذلك قليل، فليس بأصل، وإنما الأصل ما عم في الباب وغلب على الموضوع.

١٨ - ثم قال الشاطبي: وأما أن الأصل في العبادات الانتفاذ إلى المعاني فلا موار:

الأول: الاستقراء، فنرى للمعاني الواحد يمنع في حال لا تكون فيه مصلحة، فإذا كان فيه مصلحة جاز كالدرهم بالدرهم إلى أجل: تمتنع في المباحة، ويجوز في القرض. وكبيع الرطب من جنس يباينه - بمتنع حيث يكون مجرد غرور وبما من غير مصلحة. ويجوز إذا كان فيه مصلحة راجحة (كما في ثمر العرنا أبيع بيعه بالتمر توسعة على الناس)، ولتعديل النصوص أحكام العبادات بمصلحة كما في قوله تعالى:

﴿ولكم في الفصاح حبة﴾^(٤) وفي آية تحريم الخمر: ﴿إنها يرد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر، ويصدكم

(١) سورة المائدة: ٩١

(٢) حديث: «لا يقضي المضاي بين النبي وهو غضبان» أخرجه البخاري في فتح الباري ١٣/ ١٣٩ ط (استغنى) بلفظ (لا يقضي) ولقد أوردت لأمير طاعة ١٣٩/ ١٧٦ ط

عيسى الحلي

(٣) المؤلفات ١/ ٣٠٠ - ٣٠٦

(٤) سورة البقرة: ١٧٩

المفاضلة بين التعديدي ومعقول المعنى :

المعينة ربما أسقط ما هو مقصود أيضا من شرح الحكم

الثاني : أن يقصد بها ما عسى أن يقصده الشارع ، مما اطلع عليه أو لم يطلع عليه . وهذا أكمل من القصد الأول ، إلا أنه ربما فانه النظر إلى التعدد .

الثالث : أن يقصد مجرد امتثال الأمر ، فهم قصد المصلحة أو لم يفهم .

قال : فهذا أكمل وأسلم . أما كونه أكمل فلا يه نصبه نفسه عبدا مؤثرا وملوكا ملبيا ، إذ لم يعتبر إلا تحرد الأمر . وقد وكل العلم بالمصلحة إلى العالم بها حلة وتفصيلا وهو الله تعالى .

وأما كونه أسلم ، فلأن العامل بالامتثال عامل بمتنصفي العبودية ، فإن عرص له قصد غير الله رده قصد التعدد .^(١٦)

فهذا الذي قاله بتجلي في التعديديات أكثر مما يظهر فيها كان معقول المعنى من الأحكام .

وهذه الة والي في ذلك أيضا أن التعدي أفضل ، كما هو واضح فيما تقدم النقل عنه من قوله : إن مالا يتعدى لمعانيه أبلغ أنواع التعبدات في تركية النفوس .^(١٧)

وفي حاشية ابن عاصم : أن هذين القولين في الأفضلية هما على سبيل الإجمال ، أما النظر

١٩ - نقل ابن عاصم عن صاحب لقناري الترمثانية أنه قال : لم أقف على شيء من ذلك لعلمائنا في هذا ، سوى قولهم : الأفضل في التعرص التعديل ، فإنه يشير إلى أفضلية المعقول معناه . قال : ووقفت على ذلك في فتاوى ابن حجر ، قال : قضية كلام ابن عبد السلام أن التعديدي أفضل ، لأنه محض الاتقياد ، بخلاف ما ظهرت عليه ، فإن ملابسه قد يفعل لتحصيل فائدته ، وشالقه الجلفي فقال : لا شك أن معقول المعنى من حيث الجملة أفضل ، لأن أكثر الشريعة كذلك .^(١٨)

وظاهر كلام الشاطبي الأحذ بقول من يقول : إن التعديدي أفضل ، وذلك حيث قال : إن التكليف إذا علم قصد المصلحة فيها فللمكلف في الدخول تحتها ثلاثة أحوال :

الأول : أن يقصد بها ما هم من مقصد الله أربع في شرعها . وهذا لا إشكال فيه ، ولكن لا ينبغي أن يغلبه من قصد التعبد ، حكم عن فهم المصلحة فيه يتوعدى غيرها ، مغاب عن أمر الأمر بها ، وهي غفلة نفوت حركات كثيرة ، بخلاف ما إذا لم يهمل التعبد . ثم إن المصالح لا يقوم دليل على انحصارها فيما علم إلا نادوا ، فإذا لم يثبت الحصر كان قصد تلك الحكمة

(١٦) مؤلفات ٣٧٣/٢ ، ١٧٤

(١٧) إحياء علوم الدين بحاشية شرح الريدي ١/١ ، ١١٤

(١٨) حاشية ابن عاصم ٣٠١/١

والشافعي في أحد قوليه . قال الحنفية : لا يجري
تقياس في الحدود والكفارات ، لأن الحدود
مشملة على تقديرات ، لا تعرف ، كعدد المائة في
حد الزنى ، والشائبين في انذف . فإن العقل
لا يدرك الحكمة في اعتبار خصوص هذا العدد ،
قالوا : وما كان يعقل منه - أي من أحكام
الحدود - فإن الشبهة في التقياس لأختلافه الخاص
توجب عدم إسناده بالتقياس ، وهذا كقطع بد
السارق لكونها جث بالسرقه فقطعت . وهكذا
اختلاف تقديرات الكفارات ، فإنه لا يعقل كما
لا يعقل أعداد الركعات .

وأما غير الحنفية التقياس في الحدود
والكفارات ، لكن فيها يعقل معناه من أحكامها
لا فيها لا يعقل معها ، كما في غير الحدود
والكفارات ^(١) .

ب - قال الشافعي : إن التعديبات ما كان منها
من العبادات فلا بد فيه من نية كالطهارة ،
والصلاة ، والصوم . ومن لم يشترط نية في
بعضها فإنه يبي على كون ذلك البعض معقول
المعنى . فتحكمه كما لو كان من أمور العادات .
أما صوم رمضان ولتدر المعين ، فلم يشترط
اختصية لها ببيان النية ولا التعيين ، ووجه ذلك
عناهم . أنه لو نوى غيرهما في وقتها انصرف
إليهما ، بناء على أن الكف عن المفطرات قد

إلى الجبرئيات . فله يكون التعديدي أفضل
كالوصو ، وغسل الجنابة ، فإن الموضوع أفضل .
وقد يكون المعقول أفضل كالصوف والرمي ،
فإن الطواف أفضل ^(٢) .

خصائص التعديبات :

٢٠ - من أحكام التعديبات :

أ - أنه لا يقاس عليها ، لأن القياس فرع معرفة
العلة ، والفرعي : أن التعديدي لم تعرف علة ،
فيعتبع القياس عليه . ولا ينعدي حكمه
موضوعه ، سواء كان مشتق من قاعدة عامة
ولا يعمل معنى الاستثناء ، كتخصيص النبي
بـ ٢٢ شك تسع نسوة ، وتخصيص أبي بردة
بالنضجة بعناق ، أم لا يكن كذلك ، بل كان
حكمًا مبدلًا ، كتقدير أعداد الركعات ، ووجوب
شهر رمضان ، ومقادير الحدود والكفارات
وأجناسها ، وجميع التعديبات المستدرة التي
لا يتضح فيها معنى ، فلا يقاس عليها
غيرها ^(٣) .

٢١ - وبناء على هذا الأصل وقع الخلاف بين
ألفهء في فروق فقهية ، منها : رجم الموضي -
رفقه الحنفية ، وأثبت مالك وأحمد في رواية عنه

(١) رد المحتار ٢٠ / ١

(٢) شرح جمع الجوامع وعائشة الثاني ٢١٨ / ٢ ، والمتصفي

٢١٦ / ٢ - ٢١٨ - ٢١٧ ، وشرح مسلم الثبوت ٢ / ٢٥٠ .

والفتنة لأبي الحسير ٢١ / ٢٩٥ ، وإرشاد الفحول للشركان

ص ٢٢٢ ، ٢٢٣

م -
(١) المؤلفات ٢ / ٣٢٩

استحقته الوقت، ولا يصرف لغرضه، ولا يصرفه عنه قصد سوءه

ومن هذا ما قال الحاشية في غل القائم من يوم اللبس بعد قبل إنخالها إلا أنه إنه تعبيدي، فنعتبر له النية الخاصة، ولا يجوز من غسلها ربة الرضوء أو الغسل، لأنها عبادة مفردة^(١)

تعبير

التعريف :

١ - التعبير لغة : التبيين . يقال : عبر عما في نفسه : أي العرب وبن

ويقال لمن أعرب عن عين : عبر عنه .
واللسان يعبر عما في الضمير : أي يبين .
والاسم : المعبر : بالعبارة والعبارة . وخاصة أبو البقاء النكتوي تعبير الرؤيا ، وهو : العبور من ضوئها إلى بواطنها .

والمعبر : الفهماء له لا يخرج من صفة الدقوتي^(٢)

طرق التعبير :

٢ - هناك أكثر من طريق للتعبير عن الإرادة ، فقد يكون بالقول ، وقد يكون بالفعل ، وقد يكون بالسكوت أو الضحك والبكاء . والفعل : إما أن يكون بالمعاطفة ، أو بالكنانة ، أو بالإشارة .



(١) لسان العرب و مصباح اللغاة ، عماد . وانكليات كلمة تعبير ١٠٣/٢

(٢) كتاب الفهماء ٩٦/١ ، الرياض . المكتبة الحديثة .

أولاً : التعير بالقول

فذهب الجمهور (الحنفية والمالكية والشافعية،
والنصولي والبيروني من الشافعية) إلى صحة
وانعقاده بتلك الصورة، لأن الفعل يدل على
الرضا عرفاً. وانعقود من البيع أنه هو أخذ مالي
بدون غيره بموضع يرضاه فلا يشترط المون،
ريكتي الفعل بالعاطفة.

وذهب أكثر الشافعية إلى أن البيع لا انعقد
بالمعاطفة، لأن الفعل لا يدل بوضعه على
التراضي، فتقبض بها كقبض بيع فسد،
فيطالب كل صاحبه بما دفع إليه إن غي، أو
بذله إن تلف.

وتخص بعض الفقهاء (كاسن سريج والروياتي
من الشافعية، والكرخي من الحنفية) جواز بيع
المعاطفة بالحقائق، وهي ما حوت العدة فيها
بالمعاطفة، كزطل خبز وحزمة بفل.

وقال الخنابلة بصحة بيع المعاطفة، بشرط
عدم تأخير القبض للمطالب في نحو: هذا
بدرهم، أو عدم تأخير الإفصاح للمطالب (نحو:
أعطني هذا الدرهم خبزاً، لأنه إذا اعذر عدم
تأخير في الإيجاب والقبول اللقضي، فاعتذر
عدم التأخير في المعاطفة أولى).

قال الهوني: وطاهر أن التأخير في المعاطفة
مطل، ولو كان بالجنس ولم يتأخراً بما يفطم
لصحتها عن النصيغة الثقلية.

واعتبر المالكية التأخير في المعاطفة شرطاً
لزوم، فعلى أخذ رغبة من شخص ودفع له

٣- الأصل في التعير عن الإرادة: أن يكون
بالقول، لأنه من أوضح الدلالات على تلك
الإرادة، ولأن الرضا أو علمه أمر خفي قلبي،
لا اختلاص لنا عليه، فيط الحكم بسبب ظاهر
وهو القول، لذلك كانت النصيغة أو الإيجاب
والقبول ركناً في جميع العقود سواء كانت تلك
العقود معلومة أو كالتبعية والإجارة. أو
تضمنت: كإعارة والإعارة، أو استيفاءات:
كالرهن، أو ما تكون ثمراً لانتفاء ومعدومة
انتهاء: كالقرض، أو غير هذا من العقود كالشركة
والتوكالة والنكاح والطلاق.^(١)

والتعير بنظر مصطلح: (صيغة)

ثانياً : التعير بالفعل :

٤- تظهر صورة التعير بالفعل واضحة في
المعاطفة، وذلك في بيع المعاطفة أو التعاطفي
وصورته: أن يدفع المشتري الثمن ويأخذ البيع
من غير إيجاب ولا قول قوليين. وهو موضع
خلاف بين الفقهاء.

(١) ابن عسبر ٢٢٢/٣ وما بعدهما ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١.

الطلاق، لحمله على العزم عند ابن رشد
خلافاً للخمس^(١).

وابعا : التمييز بالإشارة :

٦ - اتفق الفقهاء على أن إشارة الأخرس
المفهومة تقوم مع إم اللفظ في سائر العصور
للضرورة، لأن ذلك يدل على ما في فؤاده، كما
يدل عليه النطق من الباطن.

واختلفوا في إشارة غير الأخرس. فذهب
جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) إلى
عدم اعتبارها في العقود. وذهب المالكية إلى أن
إشارة الناطق معبرة كعقده. قالوا - وهي أولى
باجتواز من المعاطلة - لأنها يطلق عليها أنها
كلام. قال الله تعالى: ﴿أَتَشْكُ أَنْ لَا نَكُلِّمَ
النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا زَجْرًا﴾^(٢) والرمز:
الإشارة^(٣).

وللتفصيل انظر مصطلح (إشارة).

المستينة، كالكتابة على الصحيفة والخط
والأرض، على وجه يمكن فهمه وقراءته. وأما
الكتابة غير المستينة كالكتابة على الهواء والماء،
وشيء لا يمكن فهمه وقراءته، فلا يقع بها
الطلاق، لأن هذه الكتابة بمنزلة الخمس بلسانه
بها لا يسمع. واعتبر الشافعية الكتابة بالطلاق
من باب الكتابة، فتقتضي إلى نية من الكاتب،
وقصر الحنفية النية على الكتابة المستينة غير
المرسومة (أي أن لا يكون الكتاب مصورا
ومعنونا).

وعند الحنابلة : إن كتب طلاقها بالصريح
وقع وإن لم ينو. وإن كتبه بالكتابة فهو كتابة.

وعند المالكية : إن كتبه عازما على الطلاق
بكتابة مدونة مع بمجرد فراغه من كتابة : هي
طلاق. «مثله : لو كتب : إذا جاءك كتابي فأنت
طالق». وعندهم قول ثان : بأن يوقف الطلاق
على وصول الكتاب، وفواه الدسوقي لنقص
إذاء معنى الشرط.

وإن كتبه مستشيرا أو مرردا فلا يقع
الطلاق، إلا إذا أخرجه عازما أو أخرجه
ولا نية له فيقع الطلاق بمجرد إخرجه. وأما إذا
أخرجه - وهو كذلك - مرردا أو مستشيرا، أو أنه
يخرجه، فإذا أن يصل إليها، وأما أن لا يصل
إليها، فإن وصل إليها حث وإلا فلا. وأما
إن كتبه ولا نية له أصلا حين بالكتابة فيلزمه

(١) حاشية ابن عابدين ٢/٢٨٨. وحاشية الدسوقي

١/٣٨٤. ومروا بم الحبل ١/٥٨. وفي الخراج

١/٣٨٤. وكشاف القناع ١/٢١٨.

(٢) سورة آل عمران ١/٤١.

(٣) حاشية ابن عابدين ٢/٩. وحاشية الدسوقي ٢/٣.

ومروا بم الحبل ١/٥٨. وفي الخراج ٢/٧.

١/٣٨٤. وحاشية الجمل ٣/١١. وكشاف القناع

١/٣٨٤. والآراء والنظائر واللبوطي

من ٣١٩. والآراء والنظائر لا ينهم من ٢٤٣

وما بعده.

خامسا : التعبير بالسكوت :

لدلالته على الرضا ، فإذا لم يدل على الرضا لم يكن إذنا .

قال ابن عابدين نقلا عن القنبح : والمعول اعتبار قرآن الأحوال في البكاء والضحك ، فإن تعارضت أو أشكل احتجبت^(١) وثمة تفصيلات واستثناءات تفصيلها في (النكاح)

٧ - اعتبر الفقهاء سكوت البكر بالالفة المعافاة تعبيرا عن رضاها بالنكاح ، لما روت عائشة رضي الله عنها أنها قالت : يا رسول الله . إن البكر تستحي . قال : رضاها صحتها^(٢) وأخرج الإمام مسلم في صحيحه : «الأنثى أحقر بنفسها من ذنبيها ، والبكر تستأمر ، وإذنها سكوتها»^(٣) والخفوا بالسكوت الضحك والبكاء ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «البيعة تستأمر في نفسها ، فإن صمتت فهو إذنها ، وإن أبت فلا جواز عليها»^(٤) ولأنها غير ناطقة بالامتناع مع صمتها للاستئذان ، فكان ذلك إذنا منها .

تعبير الرؤيا

انظر : رؤيا

ولم يعتبر الخفية والشافعية البكاء إن كان مع الصياح والصوت ، لأن ذلك يشعر بعدم الرضا .

وقال المالكية : إن علم من بكائها أنه منع لم تزوج .

ونص الحنفية على عدم اعتبار الضحك إن كان بامتيازها ، لأن الضحك إنما يجعل إذنا



(١) حديث : «رضاها صحتها» . أخرجه البخاري والقنبح ١٩٩/٩ ط الطيبة

(٢) حديث : «الأنثى أحقر بنفسها» . . . أخرجه مسلم ١٠٣٧/٣ ط الحلبي

(٣) حديث : «البيعة تستأمر في نفسها ، فإن صمتت . . .» أخرجه الترمذي (٤٠٨/٣) ط الحلبي وقال : حديث حسن

(١) حاشية ابن عابدين ٦٩٩/٢ ، وحاشية الدسوقي ٢٣٧/٢ وما بعدها ، ومعني المحتاج ١٥٠/٣ ، وكشاف الشناخ ٢٦/٥ ، ١٧ ، والأنسب والظاهر لابن نجيم ١٥١ وما بعدها ، والأشباه والنظائر للسيوطي ١٤٢ ، ١٢٣

ولا يجوز تعجيز المكاتب قبل عجز المكاتب عن أداء ما عليه .

أما إن حل النجم (الفسط) فللمزيد مطالبته بما حل من نجومه، لأنه حق له .

تعجيز

فإن عجز المكاتب عنها، فهل يحق لسيد نسخ الكتابة وتعجيز المكاتب أم لا ؟

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة : إلى أن ليس له أن يفسخ الكتابة بنفسه ، دون الرجوع إلى الحاكم أو السلطان ، إذا عجز المكاتب عن أداء ما عليه بعد حلول النجم ، لفعل ابن عمر رضي الله عنها ذلك .

ويرى المالكية : أنه ليس له ذلك ، إلا عن طريق الحاكم أو السلطان .^(١)

٣ - ذهب الجمهور كذلك - وهم : الحنفية والمالكية والشافعية - إلى أنه يجوز للمكاتب أن يعجز نفسه . كأن يقول : أنا عاجز عن كتابتي ، وعند ذلك يجوز للسيد الصبر أو الفسخ ، بما عن طريق الحاكم أو بنفسه . كما أن لنفاضي أن يعجزه إذا طلب ذلك السيد أو ورثته ، بعد حلول النجم وعدم الوفاء بما كُتب عليه .

أما الحنابلة فيرون : أنه ليس للعبد أن يعجز

التعريف :

١ - التعجيز لغة : مصدر عَجَزَ . يقال : عَجَزْتُهُ تعجيزاً . إذا جعلته عاجزاً ، وعَجَزَ فلان وأبني فلان : إذا نسبته إلى خلاف الحزم ، كُنْته نسبه إلى العجز .

وهو لا يخرج في الاصطلاح انقضي عن هذا المعنى ، وهو : نسبة الشخص إلى العجز .^(٢) ولكن انقضاء لم يستعملوا هذا اللفظ إلا في حالتين :

الأولى : تعجيز المكاتب .

والأخرى : تعجيز القاضي أحد الخصمين عن إقامة البينة . وفيها يل بيان حالتين الحالتين إجمالاً :

أولاً : تعجيز المكاتب :

٢ - تنقضي الفقهاء ، على أن الكتابة عقد لازم من جانب السيد ، وهو : أن يتعاقد السيد مع عبده أو أمته على أن يؤدي إليه كذا من المال منجزاً ، أو مؤجلاً ، ويكون حراً . فلا يملك فسخها ،

(١) البدائع ١/٢٠٩ ، حواشر الإكليل ٢/٢٠٩ ، ومغني المحتاج ١/٥٣٠ ، والمغني لابن قدامة ٩/١٦٨

(٢) لسان العرب ، مادة : عجزاً . وبصورة الحاكم ص ١٤٤

والبيئة على من ادعى. واليمين على من
نكر.^(١)

والنفاصل في مصطلح: (دعوى)

نفسه إذا كان مقننوا، لأن عقد الكتابة عندهم
لازم من الطرفين.

والنفاصل في مصطلح: (كفنة)

ثانياً: عجز المدعي أو المدعى عليه

١- أكثر من استعجال من انقضاء لفظ التمجيز
هم المالكية، حيث ذهبوا إلى أنه إذا انقضت
الاحكام التي ضربها القاضي للمدعي لإحضار
بيئته، وفرة التأميم، ولم يأت الشخص المؤجل
بشيء، بوجوب له مظرة، عجزه القاضي، وتنفذ
القضاء عليه، وسجن، وقطع يدك تبعته عن
حصصه، ثم لا يسع له ما، ذلك حجة، ولا
يقبل منه بيعة إلا أنى ما، سواء أكان مدعي أم
مدعى عليه.^(٢)

وذهب الشافعية والحنابلة: إلى أن المدعي
يعمل إذا ذهب مهلة لإحضار البيعة، وترك
ماترك، لأنه هو الطالب للحق.

أما المدعى عليه فلا يعمل أكثر من ثلاثة
أيام، ثم يحكم به حيزه، ويسقط حقه في
الحلف، ثم يغلف المدعي فيحكم له

أما الحنفية فيرون أن القاضي يحكم
للمدعي على المدعى عليه بنسب الكول، بعد
أن يكرر عليه اليمين ثلاث مرات.^(٣) بقوله



(١) حنفية: البيعة على من ادعى واليمين على من نكر، هذا
اختلاف جوهري من حديث أحمد بن حنبل (١٠٠) ١٠٠٠ هـ
المعارف أوله وهو على ما سطر يدعوهم لادعى رجال
أحوال قوم دما، هم، ولكن بيعة، ادعى، (دعوى) (دعوى)
١٠٠٠ هـ، (دعوى) (دعوى) (دعوى) (دعوى) (دعوى) (دعوى)

(٢) تصدق أحكامهم ١٠٠٠ هـ، والفرق المفقود ٢٠٠ هـ
١٠٠٠ هـ، (دعوى) (دعوى) (دعوى) (دعوى) (دعوى) (دعوى)
لازم مادة ١٠٠ هـ

قوله تعالى ﴿وَعَجَّلْتَ إِلَيْكَ رُحْ بَرَضِي﴾^(١)
فإن ذلك بمعنى : أسرعت^(٢)

الحكم الإجمالي :

٣ - التعجيل مشروع في مواضع : كتعجيل
تهيئذ الميت ، وقضاء الدين - وغير مشروع في
مواضع : كتعجيل الصلاة قبل وقتها ،
والمشروع منه قارة يكون واجباً كتعجيل
التوبة من الذنب ، وقارة يكون مندوباً : كتعجيل
المطر في رمضان ، وقارة يكون مباحاً : كتعجيل
الكفارات ، وقارة يكون مكروهاً أو خلاف
الأولى : كتعجيل إخراج الزكاة قبل الحول ،
وغير المشروع : منه ما يكون باطلاً ،
كتعجيل الصلاة قبل وقتها .

أنواع التعجيل

أولاً : التعجيل بالفعل عند وجود سببه

أ - التعجيل بالتوبة من الذنب :
٤ - تحب التوبة على كل مكلف على الفور
عقب الذنب . وقد دلل على ذلك نصوص
الكتاب والسنة وإجماع الأمة . قال الله تعالى
﴿إِذَا يَا أُولِي الْأَلْبَابِ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَلَوْلَا تَرْسُوهُ

(١) سورة طه / ٨٤

(٢) لسان العرب : التصباح المبرم : ما : أسرع ، والفروق في
اللفظ لأبي حنبل العسكري ص ١٩

تعجيل

التعريف :

١ - التعجيل : مصدر عجل - وفي اللغة :
الاستحاث ، وطلب العجلة ، وهي : السرعة .
وبقال : عجلت إليه المال : أسرعت إليه ،
فتعجله : فاعلته بسرعة

وهو في الشرع : الإتيان بالفعل قبل الوقت
محدد له شرعاً ، كتعجيل الزكاة ، أو في أول
الوقت ، كتعجيل انقضاء^(١)

الآفاظ ذات الصلة :

الإسراع :

٢ - الإسراع : مصدر أسرع ، والسرعة : اسم
منه ، وهي نفرض البطاء ، والفرق بين الإسراع
والتعجيل كما قال العسكري : أن السرعة
التقدم فيما ينبغي أن يتقدم فيه ، وهي محمود ،
ونقيضها مذموم ، وهو الإبطاء ، والعجلة
التقدم فيما لا ينبغي أن يتقدم فيه ، وهي
مذمومة ، ونقيضها محمود ، وهو الأناة . فلما

(١) لسان العرب : التصباح الخبر : ما : عجل ، الخبر
مصطلح : تأخير

تقدمونها إليه ، وإن بك سوى ذلك فشرفتموه
عن رقابكم. (١)

ويندب تأخير من مات فجأة أو غرقاً. (٢)

ج - التعجيل بقضاء الدين :

٦ - يجب تعجيل الوفاء بالدين عند استحقاقه
ويعزم على الفاجر المظلم فيه . فمن أبي هريرة
رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : «مُظْلَمٌ
المعني ظلم ، فإن أتبع أحدكم على مليء فليتبع»
أي فإنه أحبل على مؤسر فليقبل الحوالة. (٣)

قال ابن حجر في الفتح : المعنى : أنه من
الظلم ، وأطلق ذلك لتبالمغة في التفسير عن
المظلم ، والمراد من المظلم هنا : تأخير ما استحق
أدائه بغير علم. (٤)

د - التعجيل بإعطاء أجره الأجير :

٧ - ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : «عطوا الأجير
أجره قبل أن ينف عرقه». (٥)

بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله
عليهم» (٦) وقوله تعالى : «إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا
مُسَّهُمُ طَائِفَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا عُمُ
مُبْعِرُونَ» (٧)

ونقل القرطبي وغيره : الإجماع على وجوب
تعجيل التوبة ، وأنها على الفور. (٨)

ب - التعجيل بتجهيز الميت :

٥ - اتفق الفقهاء على أنه يتدب الإسراع
بتجهيز الميت إذا ثبت موته ، لما ثبت أن النبي
ﷺ : «لا عاد طلحة بن البراء رضي الله عنه -
قال : «إني لا أرى طلحة إلا قد حدث فيه
الموت ، فآذنتوني به ، وبعجنوا ، فزنته لا ينبغي
لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهراني أهله». (٩)
والصارف عن وجوب التعجيل : الاحتياط
للروح ، لاحتماله الإغواء ونحوه . وفي الحديث
«أمرعوا باجترارة ، فإن تلك صالحة مذبر»

(١) حديث : السرمو بالجهالة فإن كان صالحاً ... أخرجه

البحاري : الفتح ١٨٣/٣ . ط السلفي : مسلم (٦/٢) - ٦٥٩ -

ط الخليلي : من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) حاشية ابن عابد بن ٥٧٢/١ ، والقرابة اللغوية ٣٢٠/١ -

وسفي الفتح ٣٢٢/١ ، وشرح روض الطالب ٢٩٨/١ -

٢٩٩ ، وكتابه الفتح ٨٤/٢ -

(٣) حديث : «مظلم الغني ظلم ، فإذا أتبع ... أخرجه

البحاري : الفتح ٤/٤ - ط السلفي -

(٤) فتح الباري ١/١ ١٦٥ ط رتبة إدارة البحوث بالسعودية -

ولجنة الأحرار يشرح جميع الزعماء ١/١ ٥٣٥ ط مكتبة

السلفية

(٥) حديث : «عطوا الأجير أجره ... أخرجه ابن ماجه -

(١) سورة النساء ١٧/١

(٢) سورة الأعراف ١٠١/١

(٣) حاشية المعنوي ٦٨/١ - والمعانق المعنوي ٨٩/١ - وتفسير

القرطبي ٩٠/١ - ١١٧/١ ط دار الكتب المصرية -

وحياة علوم الدين ٧/١ ط مطبعة الأمانة بالقاهرة -

وتبيل الفاجر ٧٨/١ وما بعدها

(٤) حديث : «إني لا أرى طلحة إلا وقد حدث فيه الموت

... أخرجه أبو داود (٣/٣) - ٥٦٦ - تحف عزت عبيد

دعبل ، وأسرع به البصري كما في مختصر المفرد (١/١) - ٣٠٤ -

- ط دار إحياء السنة النبوية - وذلك لجهالة بعض روايته

و- التعجيل بالإفطار في رمضان :

٩ - اتفق الفقهاء : على أن تعجيل الفطر من السنة ، لقول الرسول ﷺ : لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطرة^(١) . وتحدث أبي ذر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر ، وأحروا السحورة »^(٢) .

وإنما يسر له التعجيل : إذا تحقق من غروب الشمس ، وعدم الشك فيه ، لأنه إذا شك في الغروب حرم عليه الفطر اتفاقاً ، وأجاز الحنفية تعجيل الفطر بقلة الظن^(٣) .

ز- تعجيل الحاج بالضر من متى :

١٠ - يجوز للحاج التعجيل في اليوم الثاني من أيام الرمي ، لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى ﴾^(٤) ولما روى عبد الرحمن بن يعمر رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « أيام منى ثلاث ، فمن

والأمر بإعطائه قبل جفاف عرقه إنها هو كناية عن وجوب المبادرة عقب فراغ العمل ، إذا طلب ، وإن لم يعرق ، أو عرق وجف . وذلك لأن أجره عمالة جسده ، وقد عجل منفعته ، فإذا عجلها استحق التعجيل . ومن شأن الباعة : إذا سلموا قبضوا الثمن عند التسليم ، فهو أحق وأولى ، إذ كان ثمن مهجته ، لا ثمن سلعته ، فيحرم مطلقه والتسويق به مع القدرة^(٥) .

هـ التعجيل بتزويج البكر :

٨ - استحباب بعض العلماء التعجيل بإنكاح البكر إذا بلغت ، لحديث : « باعلي : ثلاث لا تضرها : الصلاة إذا أتت ، والحجزة إذا حضرت ، والأب لم إذا وجدت لها كفؤاً »^(١) واستثنوا ذلك من ذم العجلة ، وأنها من الشيطان^(٢) .

١ - (١١٧/٦) - ط الحلبي) من حديث محمد بن حمر رضي الله عهبا . وحسنه الثوري في المعجم (١/٦٣) - ط المكتبة التجارية .

(١) في تفسير شرح الجامع الصغير (١/٥٦٢) ط المكتبة التجارية الكبرى مصر

(٢) حديث : « باعلي . ثلاث لا تضرها الصلاة إذا أتت ، والحجزة إذا حضرت ، والأب إذا وجدت لها كفؤاً أخرجه الترمذي (٣/٣٧٨) - ط الحلبي وقال : هذا حديث غريب ومن أقوى إسناده . يعجل . وجهل ابن حجر أحد رواه كما في التلخيص (٣/١٨٦) - ط شركة الطباعة الفنية

(٣) الفرائد المواني (١/٣٣٠)

(١) حديث . لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر . أخرجه البخاري في المصنف (٤/١٩٨) - ط المطبعة ومسلم (٢/٧٧٦) - ط الحلبي . من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه .

(٢) حديث . لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأحروا السحورة أخرجه أحمد (٥١/١٧٢) ط المجتبه من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه . وقال الهيثمي : فيه سليمان بن أبي حنبل . قال أبو حاتم . مجهول

(٣) حاشية ابن عابدين (١/١١٤) . مواهب جليل (١/٣٩٧) . ومعني المحتاج (١/٢٣١) . وكتاب الفتاوى (٢/٢٣٢)

(٤) سورة البقرة / ٢٠٣

تعجل في يومين فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه^(١) وشرط جزؤه عند الجمهور (المالكية والشافعية والحنابلة) أن يخرج الحاج من منى قبل الغروب، ويستغف عنه رمي اليوم الثالث، فإن لم يخرج حتى غربت الشمس لزمه المبيت بمعنى. ورمي اليوم الثالث. وذلك لأن اليوم اسم لليلة، فمن أدركه الليل قيا تعجل في يومين، وثبت عن عمرو رضي الله عنه أنه قال: «من غرس عليه الشمس وهو منى، فلا يفرق». حتى يرمي الجمار من أو وسط أيام التشريق^(٢).

ولم يفرق الشافعية والحنابلة في هذا الشرط بين المكّي والأنصافي، وذهب المالكية إلى التفرق بينهما، وخصوا شرط التعجيل بالتعجل من أهل مكة، وأما إن كان من غيرها فلا يشترط عروجه من منى قبل الغروب من اليوم الثاني، وإنما يشترط نية الخروج قبل الغروب من اليوم الثاني.

ولم يشترط الحنفية ذلك، وقالوا: «له أن يفر بعد الغروب مع الكراهة، ما لم يطلع فجر اليوم الثالث، وذلك لأنه لم يدخل اليوم الآخر، فجاء

(١) حديث: «أبسم من ثلاث، فمن تعجل في يومين...» أخرجه البيهقي (٢/ ٤٨٦) بحقه هز بن عبيد بن راس والحاكم (١/ ٢٦٤) ط دائرة المعارف العلمية وصرحه واللفظ المنفي.

(٢) الأثر: «عن ابن عمر...» أخرجه مالك (١/ ١٠٧) ط الحديث، وإسناده صحيح.

له التفر، كم قبل الغروب. واختلف الفقهاء في أهل مكة هل يفر من التفر الأول؟ فقيل: ليس فهم ذلك. فقد ثبت عن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «من شاء من الناس كلهم أن يفر في التفر الأول، إلا آل خزيمه، فلا ينفرون إلا في التفر الآخر». وكان أحمد بن حنبل يقول: لا يعجبي لمن يفر التفر الأول أن يقيم بمكة، وقال: «أهل مكة أخف، ويجعل أحد معنى قول عمر (إلا آل خزيمه) أي: أنهم أهل الحرم، وحله في الغني على الاستحباب، محافظة على العموم. وكان مالك يقول في أهل مكة: «من كان له عذر فله أن يتعجل في يومين، فإن أراد التخفيف عن نفسه بما هو فيه من أمر الحج فلا، فرأى أن يتعجل لمن يذوق قطره». وقال أكثر أهل العلم: الآية على العموم، والرحمة لجميع الناس، أهل مكة وغيرهم، سواء أراد الخروج من منى انقسام بمكة، أو الشخص إلى بلد.

١١ - واختلف الفقهاء في الأفضلية بين التمتع والتأخير، فذهب الجمهور (الحنفية والشافعية والحنابلة) إلى أن تأخير التفر إلى الثالث أفضل، للاقتداء بالنبي ﷺ. وذهب المالكية إلى أنه لا تفضيل بين التمتع والتأخير، بل هما مستويان.

ونص الفقهاء على كراهة التمتع للإمام، لأجل من يتأخر.

الطر والساج واقبره عند جمهور العلماء (المالكية
والشافعية والحنابلة) وزاد الشافعية جوازهم بين
العصرين أيضا .

(٥) جواز الجمع بين الصلاتين ، إذا اجتمع
أطعن مع الظلمة ، عند المالكية ، وجوزه الحنابلة
بمجرد الوضوء ، في إحدى الروايتين ، وصححها
ابن قدامة

(٦) جواز الجمع لأحد الخوف عند الحنابلة .
(٧) جواز الجمع لأجل الريح الشديدة في المدينة
المظلمة الباردة ، عند الحنابلة ، في أحد
الوجهين ، وصححه الأمدى .^(١)

ب - التعجيل بإخراج الزكاة قبل الحول :
١٢ - ذهب جمهور الفقهاء : إلى حوز تعجيل
إخراج الزكاة قبل الحول في الجملة ، وذلك لأن
العباس رضي الله عنه سأل النبي ﷺ في
تعجيل صدقته قبل أن تحل ، فخص له في
ذلك ، ولأنه حق مالي جعل له أجل
للوفاء ، فجاز تعجيله قبل أجله ، كالدين .
ولأنه - كي قال الشافعية - وجب بسبب ،
وهما : النصاب ، والحول . فجاء تقديمه على
أحدهما كتقديم كفارة البعير على الحنث .

وأما لزوم التعجيل فهي منقوطة روي اليوم
الثالث ، وميت ليته عنه .^(٢)

ثانيا : تعجيل القفل قبل وحويه
أ - التعجيل بالصلوة قبل الوقت :

١٢ - أجمع العلماء : على أن لكل صلاة من
الصلوات الخمس وقتا محدد ، لا يجوز إخراجها
عنه ، بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى
الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾^(٣) أي : ممتدة مؤقتة .
وحدثت النواقب المشهور

وقد رخص الشارع في تعجيل الصلاة قبل
وقتها في حالات ، منها :

- (١) جمع الحاج المظهر والعصر جمع تقديم في
عرفة .
- (٢) جواز اجمع للمسافرين المصريين (المظهر
والعصر) والعشائين (المغرب والعشاء) تقديمها
عند جمهور العلماء ، خلافا لحنفية .
- (٣) جواز الجمع للمريض ، جمع تقديم عند
المالكية والحنابلة
- (٤) جواز الجمع بين العشائين تقديمها ، لأجل

(١) حاشية ابن عابدين ١/٢٠٥ ، وحاشية الدسوقي ١/٢٩٠ .
ومعني المحتاج ١/٥٠٦ ، وكتاب الفداء ٢/٥٦١ ، والمغني
لابن قدامة ١/٣٠٤ ، ٢/٢٥٥ ، والإيضاح ١/١٩٠ ، المبدع
في شرح المنهاج ٣/٢٥١ ، ٢/٢٥٥ ، وتكملة الفرضي ٣/١٢٠ .
١٢ طه دار الكتب المصرية

وزعم الشافعية: إلى عدم جواز تعجيل الزكاة لأكثر من عام، وذلك: لأن زكاة غير العام الأول لم ينعقد حرقاً، والتعجيل قبل انعقاد الحول لا يجوز، كالتعجيل قبل كمال النصاب في الزكاة العينية.

أما المالكية: فلم يميزوا تعجيل الزكاة لأكثر من شهر قبل الحول على اعتماد، وتكره عندهم شهر^(١).

وفي المسألة تفصيلات نطرق في الزكاة.

جـ - تعجيل الكفارات :

تعجيل كفارة اليمين قبل الحث :

١٤ - ذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة): إلى جواز تعجيل كفارة اليمين قبل الحث، لما روي عبد الرحمن بن مسعود رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ قال: يا عبد الرحمن، إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك، ثم أتت الذي هو خير»^(٢).

والمشايخ أثبتوا صحة النص ومع من حبان التكفارة، وقالوا بعدم جواز التعجيل به قبل

رمعه ابن المنذر، وإس خريصة من الشافعية، وأذهب من المالكية، وقال: لا نغزيه قبل عنها كالمصلاة، ورواه عن مالك، ورواه كذلك إس وهب. قال إس بوس: وهو الأقرب، وغيره منحنان.

ونص الحنفية والمالكية والحنابلة: على أن تركه أفضل، خروجه من الخلاف.

واختلف الفقهاء في المسألة التي يجوز تعجيل الزكاة فيها:

ذهب الحنفية: إلى جواز تعجيل الزكاة لسنين، لوجود سبب الوجوب، وهو: ملك النصاب النامي. وقدهم حنابلة بحولين فقط، اقتصاراً على ما ورد. فقد روى علي رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ تعجل من العباس رضي الله عنه صدقة سنتين»^(٣)، لقوله ﷺ: «أما العباس فهي على مثلها معها»^(٤)، وقد روى أبو داود عن أبي النبي ﷺ تسلف من العباس صدقة عامين^(٥)، وهو وجه عبد الشافعية، صحيحه الأئمة وسري وغيره، وعروة للنعس.

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٢٧٧، وصحيفة الدمشقي ١/ ١٣١،

٥٠٤، وموعظ الجليل ١٢/ ٣٦٠، وشروح روض الطالب

٣٦١/١، وصفى المحتاج ١/ ١٦١، حاشية المحقق

٢/ ٢٩٦، وكشاف القناع ٢/ ١٦٥

(٢) حديث: «يا عبد الرحمن، إذا حلفت على يمين فرأيت

غيرها خيراً منها...» أخرجه البيهقي (الفتح ١/ ١٠٨ -

ط السلفية) ومسلم (٢/ ١٢٧٧) - ط الحلبي

(٣) حديث: «سلكنا من أبي النبي ﷺ في تعجيل صدقته»

أمره أحمد ١/ ١٠٤، ط البيهقي وأبو داود ٢/ ١٧٦

لحديث عزت عبيد بن عباس) وتوفي ابن حجر بن عوفته الطرمذ.

(٤) الفتح ٣/ ٣٣٤ - ط السلفية

(٥) حديث علي بن فضال ٢/ ١٧٧ - ط الحلبي.

(٦) حديث: «أن النبي ﷺ تسلف من العباس صدقة عامين»

نقدم تحريماً.

الخت، وذلك لأنه عبادة بدنية، فلا يجوز تقديمه على وقت وجوبه بغير حنيفة، كالصلاة، وصوم رمضان. ولأنه إنما يجوز التكفير به عند العجز عن جميع الخصال المالية، والعجز إنما يتحقق بعد الوجوب. وهو رواية عند الحنابلة.

وذهب الحنفية: إلى عدم جواز تعجيل كفارة اليمين قبل الخت، لأن الكفارة لسر الجنابة، ولا جنابة قبل الخت.^(١)

١٥ - ثم إن القائلين بجواز التعجيل اختلفوا في أيها أفضل: التكفير قبل الخت أم بعده؟

ذهب المالكية، والشافعية، وأحمد في رواية، وابن أبي موسى، وصورة المرادوي من الحنابلة: إلى أن تأخيرها عن الخت أفضل، خروجاً عن الخلاف. والرواية الأخرى عن أحمد على الصحيح من المذهب: أن التكفير قبل الخت ويحده في الفضيلة سواء، وذلك في غير الصوم. لتعجيل النفع للفقراء.^(٢)

تعجيل كفارة الظهار:

١٦ - اختلف الفقهاء في جواز تعجيل كفارة

الظهار قبل العود، فذهب الحنفية والحنابلة إلى جواز تعجيلها، لوجود سببها، وذلك كتعجيل الزكاة قبل الحول، وبعد كمال النسيب. وذهب المالكية: إلى أنها لا تجزى قبل العود.

وذهب الشافعية: إلى جواز التعجيل بكفارة الظهار قبل العود به، وذلك بالمال (وهو التحرير والإطعام) لا بالصوم، والمراد بالعود عندهم، إمساك المظاهر منها مدة يمكن لنمطه أن يطفئها فيها، مع القدرة على الطلاق. وصورة التعجيل في كفارة الظهار: أن يظاهر من مطلته رجلاً، ثم يكفر، ثم يراسمها وعندهم صور أخرى.

والمراد بالعود عند الحنفية: إرادة العزم على الرضاء.

وعند المالكية هو إرادة النوط، مع استدانة المصصة، كما قال ابن رشد.^(٣)

تعجيل كفارة القتل:

١٧ - يجوز تعجيل كفارة القتل بعد الجرح، وقبل الزهوق، وتجزى عنه، وذلك لتقديم السبب، كتعجيل إخراج الزكاة قبل الحول.

(١) الهدية وشرحها تصرف (٢/١) ط الأولى بولاق

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/٦٠ وما بعدها، ومزاج الحنبل

٣/٢٧٥، وحاشية المدسوقي ٢/١٣٣، وشرح روض

الطلب ٤/٢١٥، وكشاف القناع ٦/٦٤٤ وما بعدها،

والإحصاء ١١/٤٢٠ وما بعدها

١) شرح طهناية على الهدية بامس طرح للتعديل ٢/٩١،

ومزاج الجليل ٢/١٢٤، المدسوقي ٢/١٣٣، ومعي

لختناج ٣/٣٥٦، وكتابات القناع ٥/٣٧١ وشرح روض

نكاح ١/٢١٦

لأن القضاء ملزم بنفسه، والشهادة غير ملزمة بنفسها، حتى يضم إليها القضاء، فإذا أخذ هذا على الشاهد، كان على القاضي بطريق الأولى.

قال الصنع: لشهد في شرح آية القاضي وهذا في موضع النص، وأما في غير موضع النص، فإنه في غير موضع النص يقتضي بالاجتهاد والاجتهاد ليس بدليل منقطع به، فلا يثبت له به الحق، كما يبين المثلين من التباين^(١).

ومثل التسمية تعجيل التكفير بالصوم، لأنه عداة مدنية، فلا يجوز تقديمه على وقت وجوبه بغير حاجة، كالصلاة، وصوم رمضان^(٢).

١٨ - التعجيل بقضاء الدين المؤجل.

١٨ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه لا يجب أداء الدين المؤجل قبل حلول أجله، لكن لو أدى قبله صح، وبسط عن دمه ما ليس، وذلك لأن الأجل حتى المدين، فله إسقاطه، ويحب الدائن على الفور^(٣).

١٩ - التعجيل بالتحكم قبل التبين.

١٩ - روي عن أبي موسى لاسعري رضى الله عنه، أنه قال: لا ينبغي ذلك أصي أن يقتضي حتى يبين له الحق، كما يبين الليل من النهار، فيبع ذلك عسر من إخطاب رضى الله عنه فقال: صدق.

وهذا لأن أبي يبي قال: لا يجب أن لا تشهد إلا على أمر يصح - لك كضد هذه الشمس^(٤)، ولأن القضاء فوق ولاية الشهادة.



(١) قلت كضد هذه الشمس، أخرجه ابن حدي في التكميل ٢٢٨٣/٢ ط دار الكتب، والخاسم ٩٨/٤ ط دار الشرافة المطبعية: عن من علم، وأما أنه من يصدق أحد رواه (٢) روضة الطالبين ١٥٦/١، والكنز ٢٢٩/٢. (٣) شرح ألف الفقيه للعبد الشهيد ١٧١/٢، جامع.

(١) بدائع شريعتنا ١٠٩/٥، وشرح روض الطالبين ٢١٦/٢، وكشف نقاش ٢٨٩/٥. (٢) حاشية ابن عابد ١٧١/٢، ١٥٩/٥، ورواها أهل العلم ٥٦٦/٢، ومنه الخراج ١١٦/٢، والمص لاين ٢٠٠/٢. (٣) حديث، وما ابن عباس، لا تشهد إلا على أمر يصح.

عشرة كان له أربعة مؤذنين، وإن دعت الحاجة
إلى أكثر كان مشروعا^(١)
والنصيب في مصطلح (أذان).

ب - تعدد الجماعة في مسجد واحد :

٤ - ذهب الحنفية، والمالكية، والشافعية، إلى
أنه إذا صلى إمام الحي، ثم حضرت جماعة
أخرى كره أن يقبضوا جماعة فيه على الأصح.
إلا أن يكون مسجد طريق، ولا إمام له،
ولا مؤذن فلا يكره إقامة الجماعة فيه حيث^(٢)
واستدلوا بما روي عن عبد الرحمن بن أبي بكر
رضي الله عنهما عن أبيه: «أن رسول الله ﷺ
خرج من بيته ليصلح بين الأنصار، فرجع وقد
صلّى في المسجد بجماعة، فدخل منزل بعض
أهله، فجمع أهله فصلّى بهم جماعة»^(٣)
وقالوا: ولو لم يكره تكرار الجماعة في المسجد
لصلّى فيه.

كما استدللوا بأثر عن أنس رضي الله عنه
قال: «إن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا إذا
فانتمت الجماعة في المسجد، صلوا في المسجد

تعدد

التعريف :

١ - التعدد في اللغة: الكثرة. وهو من العدد:
أي التكمية المتألفة من الوحدات، فيختص
التعدد بما زاد عن الواحد، لأن الواحد لا
يتعدد^(١).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللغوي.

حكمه التكليفي :

٢ - يختلف حكم التعدد باختلاف متعلفه،
فيكون: جائزا في حالات، وغير جائز في
حالات أخرى.

أ - تعدد المؤذنين :

٣ - تعدد المؤذنين جائز لمسجد واحد، لتعدد هم
في زمن الرسول ﷺ. وقال الشافعية والحنابلة:
إن ذلك مستحب، ويجوز الزيادة عن الاثنين.
والمستحب أن لا يزيد عن أربعة. وروي: أن

(١) عبط للعبط - ولست للغرب ملاد (عذ)

(١) مواهب الخليل ١/ ٤٥٢، روضة الطالبين ١/ ٢٠٩،
واللغوي ١/ ٢٢٩.

(٢) ابن عثيمين ١/ ٢٦٥ - ٢٦٦، روضة الطالبين ١/ ١٩٩،
ومواهب الخليل ١/ ٨٥.

(٣) حديث أبي بكر رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ خرج
من بيته ليصلح بين الأنصار» أخرجه الطحاوي كما في
مجمع الرواة ٢/ ١٥ - ط القدسي واستنكره الذهبي في
الميزان ٤/ ١٤٠ ط الحلبي لنصف تعدد رواه

جـ - تعدد الجمعة :

٥ - لا يجوز عند جمهور الفقهاء إقامة جمعيتين في بلد واحد إلا لضرورة، كضيق المسجد، لأن الرسول ﷺ والخلفاء بعده لم يقيموا سوى جمعة واحدة^(١).

وتعدّد الجمعة في البلد الواحد جائز مطلقاً عند الحنفية، سواء أكانت هناك ضرورة أم لا، فصل بين جانبي البلد نهراً أم لا، لأن الأثر الوارد بأنه «لا جمعة إلا في مصر جامع»^(٢) قد أطلق، ولم يشترط إلا أن تقع في مصر (ر: صلاة الجمعة).

د - تعدد كفارة الصوم :

٦ - لا خلاف بين الفقهاء في وجوب المكفارة على من أفسد صوم يوم من رمضان بالجماع، وأنها لا تعدد بتكرار الجماع في اليوم الواحد، كما اتفقوا على تعدد الكفارة إذا تكرّر منه الإفساد بالجماع، بعد التكفير من الأول.

واختلفوا فيما إذا أفسد أياماً بالجماع قبل التكفير من الأول، فذهب المالكية والشافعية

(١) تبيين الطحاوي ٢/٢٨٨، وشرح الرزقاني ٥٤/٣، والتميز

(٢) حديث «لا جمعة إلا في مصر» أخرجه عبد الرزاق (١٦٧/٣) ط المكتب الإسلامي، والبيهقي (١٧٩/٣) ط دار المعرفه، نسخة ابن حجر في التلخيص الميسر (٥٤/٢) ط الأثرية، والربيعي في تعريب الزاوية (١٢/١٩٥) ط المجلس العلمي.

ففرادي. قالوا: ولأن التكرار يؤدي إلى تفليس الجماعة، لأن الناس إذا علموا أنهم تفوتهم الجماعة يتعجلون، فتكثر الجماعة.

وقال الحنابلة: لا يكره إعادة الجماعة في المسجد^(١) واستدلوا بعموم قوله ﷺ «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة»^(٢) وحديث أبي سعيد رضي الله عنه: وجاء رجل وقد صلى الرسول ﷺ فقال: «يكم بشجر على هذا؟»^(٣) فقام رجل صلى معه وجاء في بعض الروايات: فلما صليا قال: «وهذان جماعة»^(٤) ولأنه فائد على الجماعة، فاستحب له فعلها، كي لو كان المسجد في ممر الناس.

والتفصيل: في مصطلح: (جماعة) أو (صلاة الجماعة).

(١) المتن ١٨٠/٢

(٢) حديث: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة» أخرجه البخاري والفتح ١٣٩/٢ ط السلفية

(٣) حديث: «يكم بشجر على هذا؟ فقام رجل صلى معه» أخرجه البيهقي (٦٩/٣) ط دار المعرفه، والترمذي (٩٧٢/١) ط جيس الحلي، واللبط له. وقال: حدث حسن.

(٤) حديث: «فلما صليا قال: «وهذان جماعة» أخرجه البيهقي (٦٩/٣) ط دار المعرفه، بالفتح «الثنان فماتهما جماعة» قال البيهقي: كذلك رواه جماعة من هبله وهو الربيع بن بدر وهو ضعيف والله أعلم. وقد روي من وجه آخر أيضاً ضعيف.

فإن جمع بين عشرين فأكثر في صفة واحدة جار، ويوزع الثمن في المثلي. وفي العين المشتركة بين اثنين يوزع على الأجزاء، وفي غيرهما من المنقوصات على التروس، باعتبار القيمة، فإن بطل العقد في واحد منهما ابتداء صبح في الآخر، بأن كان أحدهما قابلاً للعقد والآخر غير قابل،^(١) (ر: عقد - تعريق الصفة).

ز - تعدد المرهون أو المرهين :

٩ - إذا رهن دارين له ببيع من الدين، ففضي حصّة إحدى الدارين من الدين لم يسرها حتى يقضي باقي الدين، لأن المرهون محسوس بكل الدين. وكذا إن رهن عينا واحدة عند رجلين يدين عليه لكل واحد منهما، ففضي دين أحدهما، لأن الدين كلهما رهن عند الدائنين، وأضيف الرهن إلى جميع العين في صفة واحدة.^(٢) (ر: رهن).

ح - تعدد الشفعة في العقار :

١٠ - احتلف الفقهاء في حكم الشفعة إذا استحقها جمع، فقال الشافعية: يأخذون على قدر الحصص، لأن الشفعة من مرافق الملك فيقتدر بقدره.^(٣)

وأخايفه: إلى تعدد لكفارة، لأن كل يوم عبادة برأسها، وقد تكرر منه الإفساد فأنشبه المحجّين.^(٤)

وعند الحنفية: تكفيه كفارة واحدة، وهو المعتمد في المذهب. وأخبار بعض الحنفية: أن هذا خاص بالإفساد بغیر الجراح. أما الإفساد بالجراح فتعدد الكفارة فيه لعظم الجناية.^(٥) (ر: كفارة).

هـ - تعدد الفدية بتعدد ارتكاب المحظور في الإحرام :

٧ - إذا ارتكب في حالة الإحرام جنابات توجب كل منها فدية، وإن كانت الجنابة حبيداً فقي كل منها جزئاً، سواء أقطعه مجتمعاً، أم متفرقاً. فكفر عن الأول، أم لم يكفر عنه. وهذا محل اتفاق بين الفقهاء.^(٦) وسأعد ذلك فيه خلاف وتفصيل ويرجع إليه في (فدية) و(إحرام).

و - تعدد الصفة :

٨ - تتعدد الصفة بتعدد البائع، وتعدد المشتري، وتفصيل لنوع، وباختلاف المعقود عليه

(١) أمسي المطالب ١/ ١٩٨، وكشاف الفتح ٦/ ٣٢٦، والذوق ٢/ ٢٠٨.

(٢) ابن عابدين ٢/ ١١٠، وبيان الصالح ٢/ ١٠٦.

(٣) أمسي المطالب ١/ ٥٢٣، ولحنى ٣/ ٤٩٦، ومنازل قول

لاحد للتداخل

(١) أمسي المطالب ٢/ ٤٢، وابن عابدين ٤/ ١١٣.

(٢) أمسي المطالب ٢/ ١٧، والهداية ٤/ ١٠٤.

(٣) الفليبي ٣/ ٢٩.

وأفضلهم، فإن نكحوا ولم يقدموا ثمن بيتهم.
فإن زوج أحدكم قبل الفرقة بإدائها، أو زوجها
غير من خرجت له المهرعة صحح^{١١} لأنه مسر
من أهله في محله، هذا رأي الشافعية. ولتفصيل
الموضوع وآراء الفقهاء يرجع إلى مصطلح
(نكاح) و(زني).

ل - تعدد المطلق .

١٤ - يملك الزوج الحر على زوجته الحرة ثلاث
تطبيقات، تبين بعدها الزوجة أنه يسوة
كزني، لا تغل له حتى تنكح زوجا غيره بدنه
بها، ثم يظلمها أو يبيت عنها، لقوله تعالى
﴿الضلّاق مرتكبة﴾ إلى قوله ﴿فإن ضلّتها فلا
تغل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره﴾، فإن
ظلمها فلا جناح عليهما أن يراحمها إذا ظنا أن
يقي حدود الله^{١٢} .
وفي ذلك تفصيل وحلافة يرجع إليه في
(حلال).

م - تعدد المجبي عليه، أو إيجاني :

١٥ - إذا قتلت جماعة واحد يقتلون جميعا
فصاحب : من قاضيت جراحهم في العذر،
بشرط أن تكون كل جراحة مؤثرة في إضعاف
أو روح . وإن قتل واحد جماعة يقتل قصاصا

وعند الحنفية . يوزع على عدد رؤسهم^{١٣} ،
وهو قول عند المالكية، لأنهم استوفوا في سبب
الاستحقاق، مرسوم في الاستحقاق . روا
(شافعية)

ط - تعدد الوصايا :

١٦ - إذا أوصى وصايا من حقوق الله فذمت
الأوصياء منها، سواء خذمت الوصي أم أعزها،
فإن المهرقة أهم من النافلة، فإن تساوت وخدم
فلوصي حصها على بعض بما يقيد الترتيب
بدني، بما خدمه الوصي . روا (حنفية).

ي - تعدد الزوجات :

١٧ - تعدد الزوجات إلى أربع مشروع ورد به
لقرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿فإن نكحوا
ما عذاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع،
فإن خفيتم ألا تجلبوا مواحدة أزوا ملككن
أصباتكم﴾^{١٤} وفي تفصيل مشروع التعدد
وشروطه ووجوب العدل بين الزوجات يرجع إلى
(نكاح وقسم ونفقة)

ك - تعدد أولياء النكاح :

١٨ - إذا استوى أولياء المرأة في درجة القرابة
كالأخوة والأعمام، يثبت نقابهم أو أروهم

١١ - أمس المطلق ١٣ / ١١١

١٢ - سورة النور ١ : ٢٣

(١) المدة ١٤ / ٢٥

(٢) سورة النساء ٣ / ٢٠

أيضا، هذا محل اتفاق بين الفقهاء.^(١)

والتمتع في مصطلح (نصاص) و(جاية).

ن - تعدد التعزير بتعدد الألفاظ :

١٦ - من سب رجلا بألفاظ متعددة من ألفاظ الشتم الموجب للتعزير، فقد أفنى بعض الحنفية - وأيده ابن عابدين - بأنه يعزّر لكل منها، لأن حقوق العباد لا تتداخل، وكذا إن سب جماعة بلفظ واحد.^(٢)

انظر مصطلح (تعزير).

س - تعدد الفضاة في بلد واحد :

١٧ - يجوز للإمام تعيين قاضيين فأكثر في بلد واحد، إلا أن يشترط اجتماعهم على الحكم في القضية الواحدة لما يقع بينهم من خلاف في محل الاجتهاد.^(٣) ر : (قضاء).

ع - تعدد الأئمة :

١٨ - ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يجوز تنصيب إمامين فأكثر للمسلمين في زمن واحد، وإن تباعدت أقاليمهم.^(٤) ر : (إمامة عظمى).

(١) مواهب الجليل ٣٤١/١، وأسنن الطالب ١٧/٤،

وحاشية الطحاوي على الدر المختار ٢٧٠/٤

(٢) ابن عابدين ١٨٦/٤

(٣) قسومي ٢٩٨/١، وحاشية الدمشقي ١٤٦/٤. وهذا من المسائل الإجرائية وقد تغيرت بتغير الزمن (ملاحظة).

(٤) روضة الطالبين ٤٧/١٠، والأحكام السلطانية للبلقوري ص ٩، وحاشية الدمشقي ١٣٤/٤

تعدي

التعديف :

١ - التعدي لغة : الظلم، وأصله مجاوزة الحد والقدّر والحق. يقال : تعديت الحق واعتديته وعدوته أي : مجاوزته.^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن معناه في اللغة، فيستعمل بمعنى : الاعتداء على حق الغير، ويعنى : انتقال الحكم إلى محل آخر، كتعدي العلة، والتعدي في الحرمة، وغير ذلك.

الحكم التكليفي :

٢ - سبق أن التعدي له إطلاقان، ويطلق ويراد به : الاعتداء على الغير، وهذا البحث على تفصيله، ويطلق ويراد به : انتقال الحكم إلى محل آخر.

أما التعدي بالإطلاق الأول فهو بجميع أنواعه حرام. وللتعدي أحكامه الخاصة : كالنصاص في النفس، والأطراف،

(١) اللسان والحاشي والتعريب.

الصائب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم :
« لا يأخذن أحدكم مناع أخيه لأعياه ولا عياله ،
ومن أخذ عصا أخيه فليردها »^(١) فيجب على
التعدي رد العين المغصوبة إن بقيت بيده كما
هي ، وإن تلفت في يده ، أو تعدي عليها فأتلفها
بدون غصب وجب عليه رد مثلها إن كانت
مثلية ، فإذا انقطع النثل أو لم تكن مثلية وجب
عليه قيمتها .^(٢)

ومثل ما تقدم : الباغي في غير زمن القتال ،
حيث يضمن الأموال التي اتلفها أو أخذها
وللتفصيل انظر مصطلح : (غصب ،
إتلاف ، ضيق ، سرقه ، اختلاس ، غلة) .

التعدي في المقود :

أولاً : التعدي في المودعة :

١ - الأصل في المودعة : أنها أمانة ، اقروا به
نعماني : ﴿ وَإِنْ أَمُنَ بِحُضْرَتِكُمْ نَعْمًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي
الْتَمَنَ أَمَانَتَهُ ﴾^(١) وأنه لا ضمان على المودع في
المودعة ، كما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده : أن النبي ﷺ قال : « من أودع ودبعة فلا

والتمويض ، والحبس وما إلى ذلك ، كما
سنبين .

التعدي على الأموال :

التعدي بالغصب والإتلاف والسرقة
والاختلاس :

٢ - من تعدي على مال غيره فغصبه ، أو اتلف
مالاً غير مأذون في إتلافه شرعاً أو مبررة ، أو
اختصه - ثوب عليه حكمان .

أحدهما أعزوي . وهو : إثم ، لقوله
نعماني : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ
بِأَيْبَاطٍ ﴾^(١) وقوله ﷺ : « لا يحل مال امرئ
مسلم إلا بطيب نفسه »^(٢)

والآخر دانيوي . وهو : لا حد أو التعزير مع
وجوب الضمان عليه ، لقوله ﷺ : « على اليد ما
أخذت حتى تؤديه »^(٣) ولما روى عبدالله بن

(١) سورة البقرة / ٢٨٨

(٢) حديث : « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه ،
أصححه المصنف في ٢٩ / ٣١ - ط دار الحديث - من حديث
أبي حنيفة الرافعي وفي إسناده مقال . وقد أورد ابن حجر في
اللبيعين شواهد بسوقه . انظر في ٤٦ / ١٣ - ٤٧ - ط
شركة الطابعة العلمية .

(٣) حديث : « على اليد ما أخذت حتى تؤديه » أخرجه أبو داود
في ٨٣٦ / ٣١ - تحقيق عزت عبيد «عاشي» من حديث مسند بن
جندب وأحمد ابن حجر في التلخيص بالإختلاف في سياق
الحسن من مسند ابن أبي عمير ، في ٥٣ / ٣ - ط شركة الطابعة
العلمية

(١) حديث : « لا يأخذن أحدكم مناع أخيه لأعياه ولا عياله . »
أصححه أبو داود في ٢٧٣ / ٥ - تحقيق عزت عبيد «عاشي»
والمعدي في ٢٦٢ / ٤ - ط الحلبي ، وصححه
في ١١٦ / ٥ ، ١١٦ / ١١٦ - وحاشية المسوني
في ٤٤٣ / ٣٠ . والقول في الفقهية من ٢٣٥ ، وفي المحاج
في ١٧٧ / ٢ ، ٢٨٦ ، وكشف القناع في ٧٨ / ١ ، ١٠٦
(٢) سورة البقرة / ٢٨٣

جزءاً منه، فإنه يؤمر بدفع قيمة ما أنلفه، لتكون
وهنا إلى حلول الأجل.

وأما تصرفات الرهن التي تنقل ملك العين
للمرهن كالباع والخب، فإنها موقوفة على إجازة
للمرهن أو قضاء الدين.^(١)

ب - تعدي المرهن :

٧ - ذهب الحنفية : إلى أن المرهن إن هلك
نفسه فإن يهلك مضموناً بالدين، وكذلك لو
استهلك المرهن، لأنه لو أنلف مملوكاً متوقفاً
بغير إذن مالكه، فيضمن مثله أو قيمته، كما لو
أنلفه لغيره وكان هذا مكانه.

وفرق المالكية بين ما يغيب عليه : أي ما
يمكن إخفاؤه كبعض المقتولات، وما لا يغيب
عليه، كالعقار والسفينة والحيوان، فأوجبوا
القضاء في الأول - دون الثاني بشرطين :

الأول : أن يكون يده، لا أن يكون يده
أمين.

والثاني : أن لا تشهد بينة للمرهن على
الأنف أو الضياع، بغير مبيح، وبغير
تكريظه.^(٢)

(١) ابن عابدين ٣٢٧/٥ - ٣٢٨، والشمسوقي ٢٤٢/٣،
والقوانين الفقهية ص ٣٢٩، وروضة الطالبين ٧٤/١،
٨٢، وكتاب القناع ٣٣٦/٣

(٢) بدائع الصنائع ٣٧٥٩/٨، ٣٧٨٠ - وابن عابدين -

ضمن عليه^(٣) ولأن المسكوع يحفظها لمالكها فلو
ضمنت لامتنع الناس من الدعوى فيها، وذلك
مضر، لما فيه من ميسر الحاجة إليها.

ويضمن الوديع في حالتين :

الأول : إذا فرط في حفظ الوديعة، لأن
المفرط متسبب بترك ما وجب عليه من حفظها.

الثاني : أن يتعدى الوديع على الوديعة، لأن
المتعدي متلف لما لا غيره فضمه، كما لو أنلفه
من غير إذن.

ومن صور التعدي عليها : انتفاعه بها، كأن
يركب الدابة الوديعة لغير نفعها، أو يلبس الثوب
الوديعة فيلبس. ومن صور التعدي أيضاً :
جحدوها.^(٤)

ثانياً : التعدي في الرهن :

٥ - يكون التعدي في الرهن من الرهن أو من
المرهن.

أ - تعدي الرهن :

٦ - إذا تعدى الرهن على المرهن أو أنلف

(١) حديث : ومن أودع وديعة فلا ضمان عليه، أخرجه
ابن حبانة (٨٠٦/٣) ط الحلي من حديث عبد الله بن
عمر وروى في صحيحه وقال ابن حجر في (مناقبه)
٩٧/٣، ط شركة الطباعة الفنية : فيه المتن بن الصباح
وهو متروك، وتابعه ابن خزيمة فيها ذكره البيهقي

(٢) ابن عابدين ٤٩٤/٤، ٤٩٨، والشمسوقي ٤١٩/٣
وسابقتها، ومعنى المحتاج ٧٩/٣ وسابقتها، وكشاف
القناع ١٦٦/٤ وسابقتها

والتعدي، والشعبي، وعمر بن عبد الوكيل،
والتوري، والأوزاعي، وابن شبرمة.

وزاد المالكية في تضمين المستعير: ما إذا لم
يظهر سبب هلاك العارية. وكانت مما يخاب
عليه، فإن قامت بيعة على تلفها أو ضياعها
بدون سبب فلا ضمان عليه.

وذهب الشافعية والحنابلة: إلى أن العارية
مضمونة مطلقاً، تعدي المستعير، أو لم يتعد،
لحديث سمرة: أن النبي ﷺ قال: «على اليد
ما أخذت حتى تؤديه»،^(١) وعن صفوان: أنه
ﷺ استعار به يوم حنين أدرعاه، فقال: أغضب
يا محمد؟ قال: بل عارية مضمونة،^(٢) وهو:
قول عطاء، وإسحاق، وأشهب من المالكية،
وروي عن ابن عباس، وأبي هريرة رضي الله
عنهم.^(٣)

رابعاً: التعدي في الوكالة:

٩- اتفق الفقهاء: على أن الوكيل أمين،
لا ضمان عليه فيما تلف في يده بقصر تفريط

وذهب الشافعية والحنابلة: إلى أن المره
كمانة في يد المرتهن، وأنه لا ضمان عليه إن هلك
بيده، إلا إذا تعدي عليه، أو فرط في حفظه.
وعسى هذا: فالشافعية متفة عون علي أن
المرتهن ضامن للمرهن بتعديه عليه أو تفريطه في
حفظه.

ثانياً: التعدي في العارية:

٨- اتفق الفقهاء: على أن العارية مضمونة
بالتعدي والتفريط من المستعير، لحديث
سمرة بن جندب رضي الله عنه: أن النبي ﷺ
قال: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه»^(١)
أو: إذا هلكت بلا تعد ولا تفريط، فقد
احتمل التفهاء في ذلك.

فذهب الحنفية والمالكية: إلى أن العارية إن
هلكت من غير تعد ولا تفريط منه فلا ضمان
عليه، لقول النبي ﷺ: «ليس على المستعير
غير الغل ضمان»،^(٢) ولأنه قبضها بإذن مالكها
وكانت أمينة كالوديعة، وهو قول الحسن،

١- ٣٢٦/٥، والديلمي ٢٥٣/٢-٢٥٤، وفتاوى الدواني

٢- ٣٣٢/٢-٣٣٣، وروضة الطالبين ٩٩/٩، وكشاف

الشافع ٣٤١/٢

(١) حديث: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» تقدم تحريره
في ٣/٤

(٢) حديث: «ليس على المستعير غير الغل ضمان» أخرجه
الدارقطني (٢١/٣) ط دار المحاسن من حديث
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وأعله برولين ضعيفين في
إسناده

(١) حديث: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» تقدم تحريره
في ٣/٤

(١) حديث: «بل عارية مضمونة» أخرجه أحمد: ٢٠١/٣، ط
المدينة وصححه ابن حزم في المحلى (١٧٣/٩) ط
المترية.

(٢) ابن عاصم ٥٠٣/٤، وحاشية الديلمي ٤٣٦/٣.
والقوانين الفقهية ص ٢٧٨، ومنه المحتاج ٢٠٧/٦،
وكشاف الشافع ٣٤١/٤، واللمع ٢٢٠/٥

والتفصيل انظر مصطلح : (فراض : شركة) .

١٢ - هذا وقد سبق الكلام عن التعدي في الصدقة ، والوصية ، والأكل ، والشرب ، في مصطلح (إسراف) .

سابعاً : التعدي على النفس وما دونها :

١٣ - التعدي على الأبدان بما يوجب قصاصاً أو غيره هو : قتل الأدمي معبر حق ، بأن لا يكون مرزوقاً ، أو زانياً محصناً ، أو قاتلاً لمكافئته ، أو حريباً . (ومثله قتل الصائغ) .

والتعدي على النفس وما دونها : يكون بالمباشرة ، أو بالسبب ، كمن حفر ثرا أو حفرة في غير ملكه فوقع فيه إنسان . أو بالسبب ، كالإكراه على التعدي .

والتعدي بأنواعه يوجب الصيانة ، لأن كل واحد منها يلحق ضرراً بالغير .

وما القتل من غير تعد - وهو القتل بحق - فلا ضمان فيه ، كرحم الزاني

والتعدي على النفس يكون بالقتل عمداً أو شبه عمداً - عند الجمهور - أو قتلًا خطأ . ويجب بالقتل العمد : القود ، أو الدية . ويجب في شبه العمد والخطأ : الدية فقط . على تفصيل ينظر في (جناية ، قتل ، قصاص) .

... وسابعها ، والدسوقي ٥٦٢/٣ ، وابعدها . وكذلك الفلاح ٥٠٧/٣ وابعدها

ولا تعد ، لأنه نائب عن المالك في اليد والتصرف ، فكان الحلاك في يده كالحلاك في يد المالك ، فأصبح كالمودع .

ولأن الوكيل لا عقد إرفاق ومعونه ، والضمان منافع لذلك ومنفعته . أما إذا تعدى الوكيل فإنه يكون ضامناً .^(١) وللتفصيل انظر مصطلح (وكالة) .

خامساً : التعدي في الإجارة :

١٠ - سبق الكلام عن التعدي في الإجارة في مصطلح (إجارة) .

سادساً : التعدي في المضاربة :

١١ - المضاربة : عقد على الشركة في الربح مالم من أحد الجانبين . وعه ل من الخاب الآخر ، ولا مضاربة بدونهما .

ثم المدفوع إلى المضارب ثمانية في يده ، لأنه يتصرف فيه بأمر ماله ، لا على وجه البدل والثقة ، وهو وكيل فيه ، فإذا ربح فهو شريك فيه ، وإذا فسدت انقلبت إجارة ، واستوجب المعامل أجر مثله ، وإذا خالف كان غاصباً لوجود التعدي منه على مال غيره .^(٢)

(١) ابن عابدين ٤١٦/٤ ، ١٠٩ . وفتح المبدئ ١٩/٧ ، ٥٦ .

٧٣ ، والفسرائين المنهية من ٣٣٣ ، ومعنى المحتاج

٢٣/١٢ ، وروضة الطالبين ٢٢٥/٤ . وكذلك الضمان

١٢٩/٣ ، ١٢٥ ، ١٨٤ . والدسوقي ٢٨٢/٣ ، ٣٩٠

(٢) جميع الصراعات من ٣١٣ ، ومعنى المحتاج ٣١١/٩

الدفاع عن ممتلكاته ثاغية وغير هذا^(١)
وللتفصيل انظر مصطلح: (حيال)

تاسعاً: تعدي البغاة:

١٦ - ما يشقه الذم - إذا تخلفت فيه الشروط -
من نفس أو مال، ينظر إن كان أثناء القتل فلا
حياله وإن كان في غير ذلك ضمنوا النفس
ومالاً، وهذا المقتضى هو ما عده جمهور العلماء^(٢)
وللتفصيل ينظر مصطلح: (بغاة).

عاشراً: التعدي في الحروب:

١٧ - يجب مراعاة الأحكام الشرعية في الحروب
بين المسلمين والكفار، فلا يجوز قتال من لم
ينضم الدعوة، حتى يدعوه إلى الإسلام،
على خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح:
(دعوة).

ولا يجوز في الحروب قتل من لم يحمل السلاح
من الصبيان، والمجانين، والنساء، والشيوخ
الكبار، والمرضى، والمجنون، والأعدى - بلا
خلاف من الفقهاء - إلا إذا اشتد إيذاء القتل،
أو كاسم ذرائع وندم ومكيد في الحرب، أو
اعتمد الكفار بوجه من الرجوع، كي لا يجوز
الإغدة على الأسرى، بل يجب الإحسان
إليهم.

وللتفصيل ينظر: (جهاد، حزية، أسرى).

ثانياً التعدي على ماله: إن كان
عمداً ففيه القصاص، أو الدية، وإن كان خطأ
ففيه الدية - على خلاف وتفصيل ينظر في
مصطلح: (حياة، حراج، قصاص).

ومثل التعدي بخلاف ما ذكره التعدي
بإتلاف ممتلكات العضو، ففيه القصاص أيضاً^(٣)

١٨ - وقد سبق الكلام عن التعدي في المقتولات
والقصاص والتعزير في مصطلح: (سرف).

ثالثاً: التعدي على العرض:

١٩ - التعدي على الأعراض حرم، لأن
الأعراض يجب أن تصان من الناس، وقد تراج
الإسلام من اعتدي على العرض، لأن
حفظ الأعراض من مقاصد الشريعة، فإن عبه
اختلافه والسلام: من قتل ذوات أهله فهو
شهيد^(٤)، وجه الدلالة في هذا الحديث
الشرعي: أنه لما عده شهيداً - أن له القتل
والقتال وأن الدفاع عن العرض واجب - لأنه
لا سبيل للمواجاة، وسواء في ذلك بضع
أو جثة أو غيره، ومثل الدفاع عن البضع:

(١) انظر حاشيتي ٣٩٩/٥ وما بعدها، ولنداء في ٢٧٢/٤
وما بعدها، ومضى المحتاج ١١٩/٤ وما بعدها، وشاف
الفتح ٣١٠/٩ وما بعدها.

(٢) كذلك من قتل ذوات أهله فهو شهيد، أخرجه ابن أبي
٣٠/٤: ط الحسبي وقال: حسن صحيح.

(٣) مضي المحتاج ١١٩/٤، ١٢٥.

(٤) مضى المحتاج ١١٥/٤، وكذا: لفتح ١٣٥/٤.

فأحرقتها، فإن كان الإيقاد بطريقة من شأنها ألا تنقل النار إلى ملك الغير - فإنه لا يضمن، وإلا فإنه يضمن لتعديه، سواء كان إيقاد النار، والرياح عاصف، أم باستعمال مواد تشتعل معها النار أو غير ذلك.^(١) وللتفصيل انظر (ضمان، إحراق).

آثار التعدي :

٢٠ - سبق أن التعدي يكون على المال، وعلى النفس ومادونها، وعلى العرض، ولتعدي بأنواعه آثار نجم عنها فيما يلي :

(١) الضمان : وذلك فيما يخص الأموال بالنقص والإتلاف، وبما سوى ذلك، أو فيما يخص القتل بأنواعه، إذا صولح في عهده على مال، أو عفا أحد الأولياء عن القصاص - ومثل ذلك الجنابة على مادي النفس. وللتفصيل ينظر كل في بابه.

(٢) القصاص : ويكون في العمد من قتل أو قطع عضو أو إتلافه بما فيه القصاص، وينظر في مصطلح : (قتل، قصاص).

(٣) الحسد : وهو أثر من آثار التعدي في السرقة، والزنى، والنقص، وما إلى ذلك، وينظر كل في مصطلحه.

التعدي بالإطلاق الثاني بمعنى الانتفال :

أ - تعدي العلة :

العلة : هي المعنى الذي شرع الحكم عنه تحصيلاً للمصلحة^(٢)

١٨ - وهي : إما أن تكون متعدية، أو قاصرة وتسمى (نافعة).

فالتعدية : هي التي يثبت وجودها في الأصل والقروع، أي : أنها تعدي من محل النص إلى غيره، كعلة الإسكار.

والقاصرة : هي التي لا تعدي محل الأصل، كالرَّمْل في الطواف، في الأشرطة الثلاثة الأولى، لإظهار الجلد والقوة للمشاركين.

وفد اتفق الأصوليون : على أن التعليل بالعلة التعدية صحيح، لأن القياس لا يتم إلا بعلة متعدية إلى القروع، ليطبق بالأصل.^(٣) واختلفوا في التعليل بالحلل القاصرة. ومحل تفصيل ذلك الملحق الأصولي.

ب - التعدي بالرأية :

١٩ - ومثاله : إذا أوقد شخص ناراً في أرضه أو في ملكه، أو في موات حنجره، أو فيها يستحق الانتفاع به، فطارت شرارة إلى دار جاره

(١) فرائع الرحوث بشرح سلم للثبوت ٢/ ٢٦٠

(٢) المصنف ٢/ ٣٤٥، وإرشاد الفقهاء ص ٢٠٨ - ٢٠٩،

وجمع الجوامع بعاشية للثبوت ١/ ٢٤١، وفرائع الرحوث

٢٨٦/٢

(٣) الفتاوى الهندية ٣/ ١٥٩، ومواهب الجليل ٦/ ٣٢١.

وروضة الطالبيين ٥/ ٢٨٨، ونكشاف القناع ٢/ ٣٦٧.

ومجمع المبهات ص ١٦٩

(٤) التعزير: وهو حق الإمام يعاقب به الجناة ويكون التعزير: بالحبس أو بالجلد أو بما يراه الحاكم مناسبة. انظر مصطلح: (تعزير).
(٥) المنع من الميراث: وذلك قتل الوارث مورثه، على خلاف بين الفقهاء في العمدة وغيره. انظر مصطلح: (إرث).

تعديل

التعريف :

١ - للتعديل في اللغة معيان :

أ - التسوية، والتقسيم . يقال : عدل الحكم، والشئ تعديلاً : أقامه، والميزان : سواه، فاعتدل .

ب - التزكية يقال : عدل الشاهد أو الراوي تعديلاً : سبه إلى العدالة ووصفه بها. ^(١)

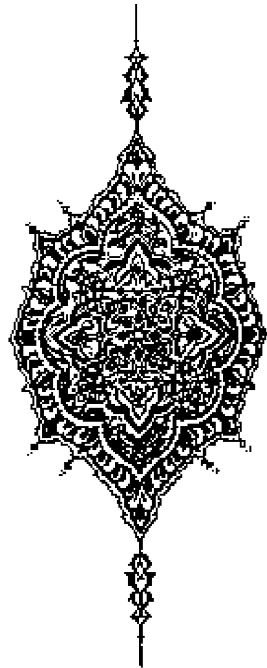
وبمعناه في الاصطلاح الشرعي ، لا يخرج عن المعنى اللغوي .

الألفاظ ذات الصلة :

التجريح :

٢ - التجريح في اللغة : مصدر جرحه . يقال : جرحت الشاهد : إذا أظهرت فيه ما يرد به شهادته .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن ذلك. ^(٢)



(١) لسان العرب . ناج الموسس والمصباح المترجمة : «عدل» .

وروضة الطالبين ٣/ ١٨٤ ، وضع اللغوي ١/ ٢٦٠

(٢) ناج شروس مائة : «جرح» ، وضع الأصول في الحديث

الرسول لابن الأثير ١/ ٢٦٦

الحكم التكليفي :

١ - تعديل الشهود :

٣ - ذهب الشافعية، وإحدى ابنة، والمالكية وأبي يوسف، ومحمد إلى أنه، يجب على القاضي أن يطلب تعديل الشهود إذا لم يعلم عدالتهم، سواء أطلع الخصم أم لم يطلع، ولا يجوز له قول شهادتهم بغير تعديل.^(١)

وقال أبو حنيفة، يقبل الحاكم شهادة الشاهد المسمم الظاهر المعدلة، ولا يسأل عن حال الشهود حتى يطلع الخصم، لقول النبي عليه الصلاة والسلام: «المسلمون عدول بعضهم على بعض، إلا محاذيا في قرية».^(٢)

وامتنع من هذا شهود أحدون، ولغراض فيشترط عنه الاستفصاء، لأن الحدود تدرك بالشبهات.^(٣)

وفي تعديل الشهود ورواة الحديث تفصيلات وخلاف تنظر في (تركية).

ب - تعديل الأركان في الصلاة :

٤ - انفق الفقهاء، على وجوب تعديل الأركان

(١) روضة الطالبين ١/١٦٦ - ١٦٧، ومجموع الحكم من ١٠٥، وابن عابدين ٤/٣٧٢، وموسى الخليل ١/١٥١، وكشاف القناع ٢/٤٨.

(٢) حديث «المسلمون عدول بعضهم على بعض» أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٧٦) - ط ٤ - والشافعية - يعني من حديث عبادة بن عمر رضي الله عنهما، وإسناده حسن.

(٣) مجمع الفوائد (١/٤٥٧، وابن عابدين ١/٣٧٢، ومعين الحكم من ١٠٥).

في الصلاة، بمعنى الضمانية فيها، من ركوع، وسجود وجنوس بين السجدين واعتدال من الركوع، إلا أن الحنفية قالوا بالوجوب دون الفرضية، على اصطلاحهم - بمعنى: أنه يأنم بترك الواجب عمدا، ونجى إعادة الصلاة، لرفع الإثم مع صحتها - دون لفرص.

وقال الجمهور: إن التعديل في المذكورات واجب، بمعنى: أنه مقرر ودكن، تبطل الصلاة بتركه، عمدا أو سهوا.^(١) ودليل المسألة حديث النبي، صلواته المعروفة.^(٢)

ج - قسمة التعديل :

٥ - وهي: أن تقسم العين المشتركة باعتبار القيمة، لا يحدد الأجزاء، كارض مثلا تختلف قيمة أجزائها باختلافها في قوة الإنبات، أو القرب من الماء، أو بقي بعضها بالنهر، وبعضها بالناسح أو غير ذلك.

فيكون ثلثها مثلا يسوي بالقيمة لثلثها، فتقسم قسمة التعديل، فيجعل الثلث سهرا والثلاثان سهرا، إلخا كما للساوي بالقيمة

(١) مرابي الفلاح بحثه الخططاوي (١٣٥ و ١٣٦)، وموسى الخليل (١/١٢٥)، وموسى الحج (١/١٣٣) وما بعدهما، والمقي ٥٠٨/١.

(٢) حديث «الشيء صلاة» أخرجه البخاري (الفتح ٩٩/٣ - ط الشافعية) وصلى (١/٢٠٣ - ط الخليل).

بالتساوي في الأجزاء. ونظر التضميل في مصطلح: (قصة).

تعذيب

التعريف:

١ - التعذيب: مصدر عذب، يقال: عذبه تعذيباً؛ إذا عنعه، وفضله عن الأمر. قال ابن فارس: أصل العذاب الضرب، ثم استعير ذلك في كل شدة، يقال منه: عذب تعذيباً. والعذاب: اسم بمعنى النكال والمعقوبة. (١) ومنه قوله تعالى: ﴿يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾. (٢) ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن ذلك.

الألفاظ ذات الصلة:

١ - التعزير:

٢ - التعزير: تضميل من العز، بمعنى: المح والإجبار على الأمر، وأصله النصرة والتعظيم. (٣)

د - التعديل في دم جزاء الصيد في الملك:

٦ - ذهب جمهور الفقهاء: إلى أن جزاء الصيد المثل على التخيير والتعديل، فيجوز فيه العدول عن المثل إلى قيمة المثل، أو قيمة الصيد، على اختلاف بينهم في ذلك، يرجع إلى موطنه.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿بِأَيِّهَا الْفَيِّنِ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ (١)، أما غير المثل من الصيد فيصالح بقيمت طعامه، أو يصوم عن كل مذبوماً. (٢)

أما باقي العلماء الواجبة بترك واجب، أو ارتكاب منهي، ففي جواز التعديل فيها خلاف بين الفقهاء، وتفصيله في (إحرام).

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/ ١٩٢، ولسان العرب،

والمصباح النير مادة «عذب»، ومعجم تفسير النحاة

لابن فارس ١/ ٢٦٠

(٢) سورة الأحزاف/ ٣٠

(٣) القاموس والمصباح مادة: «عز»

(١) سورة النسا/ ٩٥

(٢) ابن عيسين ٢/ ٢١٤ و ٢١٥، والقوانين العنقية ٩٣،

ومنه المحتج ١/ ٥٢٩، والمغني ٣/ ١٩٥

مثل، يقال: مثلت بالقبيل: إذا جددته. وظهرت أثار فعلك عليه تكبلا. والتشديد مبالغة، والاسم المثة - وزان غرقة - والمثلة - بفتح الميم وضمة اللام: العقوبة.^(١)

والنسبة بين التعذيب والتمثيل، عموم وخصوص مطلق. فالتعذيب أعم من التمثيل، فكل تمثيل تعذيب، وليس كل تعذيب تمثيل، ولا فرق في ذلك بين الحي والميت، لأن الأناث تدل: على أن الميت يتأذى بما يتلقى به أحيي. الحكم التكليفي.

٥ - يختلف حكم التعذيب باختلاف الأحوال والأسباب. والدواعي للتعذيب بعضها يرجع إلى قصد المذهب، سواء كان بالطريق المباشر، أم غير المباشر.

التعذيب في الأصل ممنوع شرعا، لقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَعْذِبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يَعْذِبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا».^(٢)

وجهور الفقهاء على أن السذي يتولى القصاص من غير ادون النفس: هو الإمام، وليس للأولياء، ذلك، لأنه لا يؤمن منهم المتجاوز، أو التعذيب. وأما في النفس، فالخنايلة اشتراطوا

(١) المصباح المنير والمغرب في غريب العرب، وبه في الأساء والمصاحف والمفسد في الفقه مادة: مثل، ومعجم الفقه

الطهري ٢/ ٨٧٤.

(٢) حديث: «إِنَّ اللَّهَ يَعْذِبُ الَّذِينَ يَعْذِبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا» أخرجه مسلم (٦/ ١٧-١٨) هـ الطهري، في حديث هشام بن حكيم بن حزام

وفي اصطلاح الفقهاء: عبارة عن التأديب دون أخذ، وكل ما ليس فيه حد مقدر شرعا فصحيحة التعزير.

والتعذيب أعم من التعزير من وجه، لأن التعزير لا يكون إلا بحق شرعي، بخلاف التعذيب. فقد يكون ظلما وعدوانا. والتعزير أهم من حيث ما يكون به التعزير.

ب - التأديب:

٣ - التأديب مصدر أدب، مضاعف، وثلاثية: أدب، من باب ضرب، يقال: أدبته أدبا، أي علمته رياضة النفس، ومحاسن الأخلاق. ويقال: أدبته تأديبا مبالغة وتكثيرا: أي عاقبه على إساءته، لأن التأديب سبب يدعو إلى حقيقة الأدب.^(١)

والنسبة بين التعذيب والتأديب: عموم وخصوص من وجه، يجتمعان في التعزير، لأن فيه تعديبا وتأديبا.

ويغترق التعذيب عن التأديب في التعذيب المتنوع شرعا، فإنه تعذيب، وليس تأديب، ويغترق التأديب عن التعذيب في التأديب بالكلام والنصح من غير ضرب، فإنه تأديب ولا يطلق عليه تعذيب.

ج - التمثيل:

٤ - التمثيل: مصدر مثل. وأصله الشلاحي:

(١) لسان العرب للحج، والمصاحف غير مادة: أدب.

تعذيبهم بها، وذلك عند عدم إمكان أخذهم
بغير التعريق، لأن الصحابة والتابعين فعلوا
ذلك في غزواتهم، وأما تعذيبهم بالنار بعد
الفدرة عليهم فلا يجوز، لما روى حمزة الأسلمي
رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أمره على سرية
وقال له: «إن وجدتم فلانا فأحرقوه بالنار»^(١)
فوليت فنادائي - فرجعت إليه فقال: «إن وجدتم
فلانا فاقتموه، ولا تحرقوه، فإنه لا يعذب بالنار
إلا رب النار»^(٢)

وتفصيل ذلك في مصطلح (إحراق) (١٢٥/٢)
ومن أنواع التعذيب المنشروع: ضرب الأب
أو الأم ولدهما تأديبا، وكذلك الوصي، أو الممنم
بإذن الأب عليها.
وذكر في الفية:

له إكراه طفله على تعلم القرآن، والأدب،
والعلم، فإرضيته على الوالدين، وله ضرب
اليمين فيما يضرب ولده، والأم كالأب في
التعزيم، بخلاف التأديب، فإنه لومات الصبي
بضرب الأم تأديبا فعليه المضي.

ومما يذكر أن ضرب التأديب مقيد بوصف
السلامة، وعمله في المصر المعتاد، كما وكيفا
وعخلا، فلو ضرب على الوجه وعلى المذاكير

حضور الإمام، أو نائبه، للاحتراز عن
التعذيب.^(٣)

أنواع التعذيب:

٦ - ينقسم التعذيب إلى قسمين:

الأول: تعذيب الإنسان. الثاني: تعذيب
الحيوان.

وكل منهما ينقسم: إلى مشروع، وغير
مشروع، فالأقسام أربعة وهي:

(١) التعذيب المشروع للإنسان.

(٢) التعذيب غير المشروع للإنسان.

(٣) التعذيب المشروع للحيوان

(٤) التعذيب غير المشروع للحيوان

٧ - أما الأول: فهو التعذيب الذي أمر به
الشارع على وجه انضباطية، كأحدود
والعصا، والتعزيرات مأنوعها. أو على وجه
السند: كتأديب الأولاد. أو على وجه
الإباحة، كالكي في النداي، إذا تعين علاجا
فإنه مباح. وإذا لم تكن الحاجة لأجل النداي
فإنه حرام، فإنه تعذيب بالنار، ولا يعذب بالنار
إلا خالفها.^(٤)

ومن المشروع رمي الأعداء بالنار ولو حصل

(١) البدائع ٢٤٢/٧، ومباني المحتاج ٢٨٦/٧، والدرر
٢٨٩/٤، والبحر الرائق ٢٢٩/٨

(٢) حاشية ابن حارث ٣٨٨/٦، والمغني لأبي قدامة
١٧٦/١، ونيل الأوطار ٢١٢/٨، ٢١٥، ونبذة المحتاج
٣٠/٨

(٣) حديث: «إن وجدتم فلانا فأحرقوه بالنار» أخرجه
أبو داود (٢١/٢٢٤) بحسن عزه عبيد الله بن حمزة
ابن حنبل في الفتح ١٩/٢٩٩ - ط الشيخ

أحد من أئمة المسلمين يقول: إن أبا علي عليه السلام في جميع هذه الدعوات يذاهب، ويرسل بلا حسرة، ولا عيب، وقال المحرمي: ولطاهر أنه انصرف حرام في الشفيع، أي سواء كان ضرب الشفيع، أو بضيق، خلافا لما ذهب عنه إذ انصرف بضيق.

ويقول ابن تيمية : واختلفوا فيه : هل الذي يضره القول دون القاضي ، أو كلاهما أو لا يضره . على ثلاثة أقوال .
أحدها : أنه يضره القول والقاضي ، وهذا قول طائفة من أصحاب مالك وأحمد ، منهم انتهت من عبد العزيز ، فإنه قال : يستحق الحبس والضرب ، ويضرب بالسوط مجزأ .
المقول الثاني : أنه يضره القول دون القاضي ، وهذا قول بعض أصحاب الشافعي ، وأحمد

القول الثالث أنه جيب ولا مضرب، وهذا قول أنسج، ثم قالت عائشة، منهم عمر بن عبد العزيز، ومطرف، وابن فاجشون؛ [٤] بجيب حتى يموت ^(١)

٩- أما الدع الثاني وهو التعديلية غير المشروع
- حالة لورده اير غاندر في حاشيته (١٩٥٣)م هذا نجد،
- ان الدع الثاني كان

١١- كسوط، ١٩٥٩، ص ٥١. ١٢- وانسان عاصديس
١٣- ١٩٥٢، وكسوط، ١٩٦٢، والكلدوسي، ١٩٥٥.
١٤- سمر، ١٩٦٢، ١٠٧. ١٥- وانطرق حنكبة، ١٠٠.
١٦- وحانكة العاصديس، ١٩٦٢، وسماية الحنكبة، ١٩٦٥.

تلاوة ١٩١

ومن له ذنب المشروع للإسار ثبت أذا
انطلس من السب، لأن الصلحاه كانوا يفعلونه
في زمن رسول الله ﷺ، من غير نكير.

فَعَذِّبْهُمْ

٨. ثم اغتصبوا ما كان لهم سرقة ويحوي إلى ثلاث أقسام :

إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِسْلَامُ مَعَهُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِمْ
يَوْمَ يَكُونُ الْإِسْلَامُ مَعَهُمْ إِنَّهُم مُّغْتَابُونَ

وإما أن يكون الشبه مجهول الحال لا يعرف
 به ولا يجوز، فهذا يحس حتى نكتشف حله،
 وهذا عند جمهور الفقهاء، والخصوص عليه عند
 أكثر الأئمة: أنه يحسه العائني والباطني، لا يرى
 أبودود في سببه، وأحمد، من حديث هـ
 حكيه، عن أبيه، عن حماد: أن النبي صلى
 الله عليه وسلم في هذه: ^(١)

وَمَا أَنْ يَكُونَ الْمُهْرُودَ، بِإِذْنِ رَبِّكَ
كَاسِرَهُ. وَفُطِحَ الطَّرِيقُ، وَالْفُضْلُ، وَجُودُكَ،
فِي جُودِ حُسْنِهِ وَصَرَفَهُ، كَمَا أَمَرَ أَنْسَى بِمِلَّةِ الْغَيْرِ
رَفْسِي اللَّهِ عَمَهُ، بِتَعَذُّبِ الْكُفْرِ نَارِي عَيْبِ دَالِهِ
حَتَّى أَفْرَدَهُ ^{١٩} وَالْفُضْلُ مِنَ لُحْيَةٍ، مَا ضَلَمْتَ

TRF:0 7446 21(7)

٦٠ هـ. ١٢٥٤ م - ١٢٥٥ م

(٢٨:٢) «عنه اعلم، اوبال حبيب حسن»

١٣١. حادث: أمر النبي ﷺ بربيع خديج، المهم الذي عجب=

لنكن إذا كانوا يعذبون أسرى المسلمين يجوز معاملتهم بالمثل، لقوله تعالى: ﴿وَأِنْ غَافِلْتُمْ فَسَقِيتُمْ بِمِثْلِ مَا غَوَّيْتُمْ بِهِ﴾^(١) وقوله أيضا ﴿وَالْحَرَمَاتُ قَصَاصٌ مَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اغْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(٢)

قال الباجي: لا بمثل بالأسير، إلا أن يكونوا مثلاً بالمسلمين.

وقال ابن حبيب: قتل الأسير بضرب عنقه، لا بمثل به، ولا يعذب عليه. قيل مالك: أيضا ضرب وسقط؟ فقال: قال الله سبحانه ﴿فَضْرِبَ الرِّقَابَ﴾^(٣) لا خير في العبث.^(٤)

١٠ - وأما النوع الثالث: وهو التعذيب المشروع للحيوان - فقد ذكروا له أربعة، منها:

أ - تعذيب ماشية الزكاة والخزينة بالومس - فقد ذهب الفقهاء إلى جوازه، ما روي من فعل الصحابة في ماشية الزكاة والخزينة.

وقال الحنفية: لا بأس بكي البهائم للعلامة، لأنهم كانوا يفعلون ذلك في زمن رسول الله ﷺ، من غير إنكار.^(٥)

ابن عيينة في حاشيته (٢/ ١٩٥) ولم تجد فيها بين

أبينا من كتاب الله

(١) سورة النحل / ١٢٦

(٢) سورة البقرة / ١٩٤

(٣) سورة محمد / ٤

(٤) شرح السير الكبير ٣/ ١٠٢٩، وضع البيهقي ١/ ٥٥٥.

والناج والإكليل ٣/ ٢٥٣

(٥) حاشية ابن عابدين ٦/ ٢٨٨ ط الحلبي ١٩٦٦، والمضي

لابن فتيحة ٣/ ٥٧٤، ونيل الأوطار ٨/ ٩٢/٩٠

للإسماعيل، فمنه تعذيب الأسرى، فقد ذكر الفقهاء عدم جواز تعذيبهم، لأن الإسلام يدعو إلى الرفق بالأسرى، وإطعامهم، قال الله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَيْثُ بِكُنْتُمْ وَيَتَسَاءَلُونَ سِيراً﴾^(١) وفي الحديث أنشريف ولا تجمعوا عليهم حر الشمس، وحر السلاح، قبلهم حتى يردوا^(٢) وهذا الكلام في أسارى بني قريظة، حين كانوا في الشمس.^(٣)

وإذا كان هناك خوف القراء، فيصح حبس الأسير من غير تعذيب، وإذا رجي أن يدل على أسرار العدو جاز عذيبه وتعذيبه بالمقدر الكافي، لتحقيق ذلك، ودليل ذلك: ما روي عن الرسول ﷺ: أنه أمر الزبير بن العوام بتعذيب من كنتم خير المال، الذي كان ﷺ قد عاهدكم عليه، وقال له: وأين كنز حي بن أخطب؟ فقال: يا محمد، أنفذته النفقات والحروب، فقال: انزل كثير والمالة اقرب، وقال للزبير: دونك هذا، فعصا الزبير بشيء من العذاب، فدلهم على المال.^(٤)

(١) سورة الإنسان ٨١

(٢) حديث: لا تجمعوا عليهم حر الشمس وحر السلاح، أخرجه الواقدي في كتاب الفئوي ٢٦/ ٥١٤، نشر مؤسسة الأمل

(٣) شرح السير الكبير ٣/ ١٠٢٩، وضع البيهقي ١/ ٥٥٥، والناج والإكليل جلد من مواهب الجليل ٣/ ٣٥٣، والتووي شرح صحيح مسلم ١٣/ ٨٧

(٤) حديث: أسر بتعذيب من كنتم خير المال، لم يورده

ومنه : قطع رأس الحيوان المذبوح وسلحه
فيل أن يردد، ويسكن عن الاضطراب.^(١١)

مواطن البحث :

١٢ - ذكر الفقهاء التعذيب في مواضع شتى سبق
ذكر عدد منها خلال البحث .

ومنها أيضا : الجنابات، والتعزيرت،
والثأديب، والتشديكة، والأسر، ونسابة
الشرعية، والجهاد (السير).



ب - إلقاء السمك الحي في النار لبصير
مشوبا فإن المالكية ذهبوا : إلى جوارحه، وذهب
أحمد بن حنبل : إلى أن هذا العمل مكروه .

ومع هذا فقد رأى جواز أكله ، وهذا بخلاف
شيء الجراد حيا ، فإنه يجزؤه من غير كراهة ، لما
أثر أن الصحابة فعلوا ذلك ، من غير تكير .^(١٢)

ج - ومن ذلك التعذيب الجائر : صرب
الحيوان بقدر ما يحصل به التعليم والترغيب،
وغضاص الضارب مما زاد على القدر الذي
يحتاج إليه ، كما في البحر الرائق.^(١٣)

١١ - وأما النوع الرابع : وهو التعذيب (غير
المشروع) للحيوان :

فمنه : تعذيب الحيوان بالنقع من الأكل
والشرب ، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما : أن
السيبي رضي الله عنه قال : دخلت امرأة النار في هرة
ربطتها ، فلم تطعمها ، ولم تدعها تأكل من
خشاش الأرض .^(١٤)

ومنه : اتخاذ ذي روح غرضاء أي هدها
للمرءى .^(١٥)

(١١) المنهاج ١/ ٢٦٦ ، والمقرئ ١/ ٩٣ ، ط ١/ ١٠٠ ، صدر بيروت .

وخاتمة ابن عابد ١/ ٣٥٤ ، وجملة المحتاج ١/ ١٣٢ .

(١٢) ابن عابدين ٢١/ ٥ .

(١٣) حديث . دخلت امرأة النار في هرة . . . وأمره

نبحاري (الفتح ١/ ٣٥٩ - ط الصلفية) ونظر نيل

الأوطار ١/ ١٤٤ .

(١٤) نيل الأوطار ١/ ٢١٩ .

(١٥) ابن عابدين ١/ ١٥٨ .

في معنى ، تريد به معنى آخر (معيداً) يشاوبه ذلك للفظ ، لكنه خلاف ظاهره ^(١) والفرق بينهما وبين التعريض : أن فائدة التورية تباد من اللفظ ، فهي أخص من التعريض ، الذي قد يفهم المراد منه من السياق والقرائن ، أو اللفظ ، فهو أعم .

الحكم التكليفي .
يختلف حكم التعريض بحسب موضوعه كما يلي :

أولاً : التعريض في الخطبة :
٤ - لا خلاف بين الفقهاء في حرمة التعريض بالخطبة المنكوسة الغير ، والعند من طلاق رجعي ، لأنها في حكم المنكوسة ، كما اتفق الفقهاء على حرمة التعريض بالخطبة من صرح بإيجابه ، وعلمت خطبته ، ولم يأذن الخاطب ولم يعرض عنها ^(٢) الخبر : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب » ^(٣) (و : مصطلح : (خطبة) .

(١) المصباح المنير

(٢) حاشية ابن عابدين ٦١٩/٢ ، وروضة الطائين ٣٠/٧ .

٣١ ، والتميز ٦١/٦٥٨ ، وحاشية طلاسوني ١٩/١١٩ .

وشرح رومن الطلاب ١١٥/٢ ، شرح الرزائي ١٢/١٦٧ .

(٣) حديث : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب » - أخرجه البخاري (تخريج ١٩٨/٩) - ط

مستطبة ، ومسلم ١٠٢٩/٢ - ط الحلبي ، من حديث

ابن عمر وعنه ابن عباس ، واللفظ البخاري

تعريض

التعريف :

١ - التعريض : لغة ضد التصريح ، يقال : عرض لفلان وبلغان : إذا قال قولاً عاماً ، وهو يعني فلاناً ، ومنه : المعارض في الكلام ، كقولهم : إن في المعارض المندوحة عن الكذب ^(١) .

وهو في الاصطلاح : ما يفهم به السامع مراد المتكلم من غير تصريح ^(٢) .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الكتابة

٢ - الكتابة : وهي ذكر اللازم ، وإرادة الملزوم .
والتفرق بين الكتابة والتعريض : أن التعريض هو تصميم الكلام دلالة ليس فيها ذكر ، كقول المحتاج : جئتك لأسلم عليك ، فيقصد من اللفظ السلام ، ومن السياق طلب الحاجة ^(٣) .

ب - التورية :

٣ - التورية : وهي أن تطلق لفظاً ظاهر (تريياً)

(١) غرر المصالح مائة ، حرره .

(٢) تعريفات الجرجاني .

(٣) حاشية فطحتاوي ٢/٢٢٩ ، وشرح الرزائي ٣/١٦٧ .

والغريب مائة ، حرره .

أحمد. لا يحل التعريض لنبأ يطلاق وجهاً،
لأن لصاحب العدة المصيبة أن يتكهنها بتكاح
جديداً، فأبشيت الترجمة.^(١)

وذهب الخنيفة: إلى أنه لا يحل التعريض
معددة من طلاق بنوعيه، لإفضائه إلى عداوة
انطلاق وتقلل من عبادتي عن الفتح والإجماع،
من فقه الخنيفة على حرمة التعريض للمعددة
من طلاق مطلقاً، ويكوز التعريض عندهم
لأهنة من تكاح فاسداً، ووطء شبهة.^(٢)

وحوار التعريض بالخطبة للمعددة مرتبط
بجواز خروج المعددة، فمن يجوز لها الخروج من
بيت العدة، يجوز التعريض بالخطبة لها، ومن لا
يجوز لها الخروج لا يجوز التعريض لها عند
الخنيفة.^(٣)

لفاظ التعريض بالخطبة :

- ١ - الدعاء به. هوكل لغة لا يتضمن الخطبة
وغيرها، ولكن ألقاها يدعون ألقاها نكحتم
ن : كانت حياء، ومن بعد مثلث؟ وأن لله سن
لك غير أن رب دامت فلك. ونحو ذلك.^(٤)

ثانياً : التعريض بخطبة المعتدة غير الرجعية

٥ - ذهب جمهور الفقهاء : إلى جواز التعريض
بالخطبة للمعددة من وفاة، ولأنه - على خلاف
بعض فقه - إلا قولاً لمتأخريه - مؤداه : إن
كانت عدة الوفاة بالحمل لم يعرض لها، خوفاً من
تكاد إلقاء الجنين، وهو قول ضعيف
عندهم.^(٥) واستدل الجمهور بقوله تعالى :
﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَعَصَيْتُمْ مِنْ حَتْمَةٍ
لِنَاءٍ أَوْ كُنْتُمْ فِي أَصْحَابِكُمْ ﴾^(٦) لا يوردت
في عدة الوفاة، كما قال جمهور المفسرين.

واختلفوا في حواز التعريض للمعددة
من طلاقاً، أو فسخ. فذهب المالكية
والشافعية في الأظهر، والحنابلة في قول : إلى أنه
يحل التعريض لباثني معددة بالأقر، أو الأشهر،
وذلك لعدم الأية، ولا فضاء سلطة الزوج
عليها، ولا فرق في ذات بين أن تكون بالتأدية
مصري أو كركي، أو فسخ، أو وفاة بلعان.
أو رضاع، في الأظهر عندهم.^(٧) وهو مذهب
مالك، وأحمد.^(٨)
وهو نسل لأظهر عند الشافعية، وأحمد، فولي

(١) إمامي ١٠٨٠، ١٠٨١، وروضة الطالبين ٢٠٠، ٢٠١، ٣٩٠

(٢) عائشة من عبيد بن ٢١٩، ٢٢٠

(٣) إمامي الجليل

(٤) باب الفتح ٢٠٣، ٢٠٤، وعائشة السديقي ١١٩، ١٢٠

والفقي ١٠٨، ١٠٩

(٥) لقياد السيرة

(٦) سورة المرأة ٢٤٥

(٧) نهاية المحتاج ٢٠٢، ٢٠٣، وسوي ٢١٢، ٢١٣

وروضة الطالبين ٢٠٢، ٢٠٣

(٨) الفقي ١٠٨، ١٠٩، وحاشية السرمي ٢١٩، ٢٢٠

ثالثاً : التعريض بالغذف :

مستند قرائن الأحوال . هذا هو الأصح .
وقيل : هو كناية ، أي عن الغذف ، حصول
الفهم والإبادة . فإن أراد النسبة إلى الزنر ،
فغذف ، وإلا فلا .

وسواء في ذلك حالة الغضب وغيرها .^(١)
وهو أحد قولي الإمام أحمد .

٧ - اختلف العلماء في وجوب الحذف بالتعريض
بالمغذف ، فذهب مالك : إلى أنه إذا عرّض
بالمغذف غير أب يجب عليه الحذف . إن فهم
الغذف بعريضه بالقرائن ، كخصام بهم ،
ولا فرق في ذلك بين النظم والشعر ، أما الأب إذا
عرّض لولده فإنه لا يحذف بعده عن التهمة .^(٢)

رابعاً : التعريض للمسلم بغسل طالبه من
الكفار :

٨ - يجوز التعريض للمسلم لقتل من جاء بطلبه
لبرءه إلى دار الكفر^(٣) لأن عمر رضي الله عنه
قال لأبي جندب رضي الله عنه حين ردّ لأبيه :
« اصبر أبا جندب فإنهم المشركون ، وإني أدم
أحدكم دم كلب »^(٤) يمرض له بغسل أبيه .

وهو أحد قولين للإمام أحمد ، لأن عمر رضي الله
عنه استشار بعض الصحابة في رجل قال لأخر :
« ما أنا بزان ولا أمي بزانية ؟ فقالوا : إنه قد مدح
أباه وأمه ، فقال عمر : قد عرّض لصاحبه ،
فحذف الحذف »^(٥)

خامساً : التعريض للمقر بعد خالص بالرجوع .
٩ - ذهب الشافعية في التصحيح عندهم : إلى
أنه يجوز للمفاضي أن يعرض نه بالرجوع ، كأن
يقول له في السرقة : لعلك أخذت من غير
حرز ، وفي الزنى : لعلك فاحضت أو لمست ، وفي

وعد الخفية : أن التعريض بالمغذف ،
حذف . كقوله : ما أنا بزان ، وأمي ليست بزانية .
ولكن لا يحذف ، لأن الحذف يسقط للنسبة ،
وعقاب بالتعزير ، لأن المعنى : بل أنت زان^(٦)

والتعريض بالمغذف عند الشافعية ، كقوله :
يا ابن الحلال ، وأما أنا فمست بزان ، وأمي
ليست بزانية ، فهذا كله ليس بقذف وإن نوه ،
لأن النية إنما تنشر ، إذا احتمل اللفظ المنوي .
ولا دلالة هنا في اللفظ ولا احتمال ، وما معهم منه

(١) روضة الطالبين ٨/٢٤٢

(٢) مني المحتاج ٤/٢٦٦ ، والمغني ٨/٤٩٥ ، ١٦٦

(٣) قول عمر أصح وأرجح ، أخرجه أحمد ٣/٣٢٥ -

ط التبيين ، والبيهقي في سننه ٩/٢٢٧ ، ط دار المعارف

العثمانية من حديث المسور بن مخرمة الزمري ، ومروان بن

الحكم ، وإسماء بن حسن

(٤) شرح الزماني ٨/٨٧

(٥) المغني ٨/٢٢٢

(٦) حاشية ابن عابدين ٣/١٩٢

الشرب: لمكث لم تعلم أن ما شربت مسكر^(١)
لأن النبي ﷺ قال لمن أقر عنده بالسرقعة
وما أخالك سرقته^(٢) فأعاد عليه مرتين أو
ثلاث وقال لا عز: ولعلك قبلت، أو غمرت، أو
ظرت^(٣).

وفي قول عندهم: لا يعرض له الرجوع،
كما لا يصرح.

وفي قول: يعرض له، إن لم يعلم أن له
الرجوع، فإن علم فلا يعرض له^(٤) وذهب
الحنفية، والإمام أحمد: إلى أن التعريض
مندوب، لحديث ماعز وتفضله في الحدود^(٥).

مواطن البحث:

١٠ - يذكر الفقهاء التعريض في الأبواب الأتية:
في كتاب النكاح، والعدة، وفي الحدود: في
النفذ، والرجوع عن الإقرار. وفي الهدنة
وفي الأيمان في القضاء فقط.

تعريف

التعريف:

١ - التعريف: مصدر عَرَفَ. ومن معانيه:
الإعلام والتوضيح، (ويقابله التجهيل) وإنشاء
المصالة، والتطبيب، وهو مأخوذ من العَرَفَ^(١)
أي: الرائحة، كما قاله ابن عباس رضي الله
عنهما^(٢) في قوله تعالى: ﴿وَيُذْجِلُهُمُ الْجَفْثَةُ
عَرَفَهُمْ﴾^(٣) أي حبسها لهم. والتعريف:
الوقوف بعرفات. ويراد به أيضا: ما يصنع
بعض الناس في بلادهم يوم عرفته، من
التجمع والدعاء، تشبها بالحجاج، ويراد به
أيضا: ذهاب الحاج بالهدى إلى عرفات،
ليعرف الناس أنه هدي^(٤).

وأما في الاصطلاح، فللتعريف عدة

إطلاقات تبعاً للعلوم المختلفة:

١ - فعند الأصوليين:

٢ - هو تحديد المفهوم الكلّي، بذكر خصائصه

(١) - نفي المنعاج ١٧٦/١

(٢) - حديث: «ما أخالك سرقته أخرجه أبو داود (٥٤٢/٤).
تحقيق عزت حيد عباس: من حديث أبي أيوب الأنصاري،
وروي عنه جهمال (العلل لابن حجر ١/٦٦ - ٦٧ - ٦٨
شركة الطباعة الحديثة)

(٣) - حديث: «لعلك قبلت» أخرجه البخاري (الفتح
١٣٥/١٢ - ط النسخة) من حديث ابن عباس رضي الله
عنهما

(٤) - نفي المنعاج ١٧٦/١

(٥) - لمي ٢١٢/٨، وحاشية ابن عابدين ١٤٥/٣

(١) - مختار الصحاح، ولسان العرب، والمعيط مادة: عرّفه

(٢) - تفسير لمطري ١٦/٢٣١

(٣) - سورة محمد ١/٦

(٤) - لسان العرب، والمعيط، ومختار الصحاح، والمنعاج في

اللغة والمعجم مادة: عرّفه، وفسر العلاء ١/٣١٥

حكمه التكليفي :

يختلف حكم التعريف باختلاف المعرف :

أولاً : التعريف في الأمصار :

٦ - هو قصد الرحل مسجد بلدة يوم عرفة ، للدعاء والذكر ، فهذا هو التعريف في الأمصار الذي اختلف العلماء فيه ، فقله ابن عباس ، وعمر بن حبيب ، رضي الله عنهم ، من الصحابة ، وطائفة من البصريين ، والمدينة ، ورخص فيه أحمد ، وإن كان مع ذلك لا يستحب . هذا هو المشهور عنه . وكرهه طائفة من الكوفيين ، والمدينة ، كإبراهيم النخعي . وأبي حنيفة ، ومالك ، وغيرهم

ومن كرهه قال : هو من البدع ، فيندرج في المصوم ، لقطاً ومعنى ومن رخص فيه قال : فعله ابن عباس رضي الله عنهما بالنصرة ، حين كان خليفة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ولم ينكر عليه ، وما يفعل في عهد الخلفاء الراشدين من غير إنكار لا يكون بدعة .

لكن مايزاد على ذلك : من رجع الأصوات الرقع الشديد في المساجد بالدعاء ، وأنوع من الخطب ، والأشعار الباطلة ، مكرره في هذا اليوم وغيره . قال المروزي : سمعت أبا عبد الله يقول : ينبغي أن يرد دعاءه ، لقوله : ﴿ وَلَا تُخَفِّرْ بَضَاجِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا ﴾^(١) قال : هذا في

ومميزاته . والتعريف الكامل : هو مايساري المعرف تمام المساواة ، حيث يكون جميعاً مانعاً . والمحدد والتعريف عند الأصوليين معنى واحد ، وهو : الجماع مع المتبع ، سواء أكان بالذات ، أم بالعقوبات^(٢) .
ب - عند الفقهاء :

٣ - لم نقف لنفسه على تعريف خاص التعريف ، والذي يستفاد من الفروع الفقهية : أن استعمالهم هذا اللفظ لا يخرج عن المعاني اللغوية ، لكنهم عند الإخلاق يريدون المعنى الاصطلاحي لدى الأصوليين .
اللفاظ ذات الصلة :

أ - الإعلان :

٤ - الإعلان خلاف الكتمان ، والتعريف اعم ، من حيث أنه قد يكون سراً ، وقد يكون علانية^(٣) .

ب - الكتمان أو الإخفاء :

٥ - الكتمان : هو السكوت عن المعنى . أو إخفاء الشيء وسره ، بقوله تعالى : ﴿ إِنْ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ أَنْ يَكُونُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ . فالتعريف مقابل الإخفاء والكتمان^(٤) .

(١) المصحح لـ اللغة والعلوم وحرف ، والبابوري على تسليم ص ٧٦

(٢) المحرر في اللغة / ٢٨٦

(٣) مختار المصالح مائة : اعم ، وكتم - والعرو في اللغة ص ٢٨٦ ، والآية من سورة عبدة / ٥٩

(٤) سورة الإسراء / ٤١

تعريف ٧ - ٨

الدعاء. قال: وسمعت أبا عبد الله يقول: وكان
يكره أن يرفعوا أصواتهم بالدعاء. (١)

برئاسة الحجة، والإلزام في التجهيز غير
محقق. (٢)

وفي كل ذلك خلاف وتفصيل، يذكر في
موطه في مصطلح (دعوى).

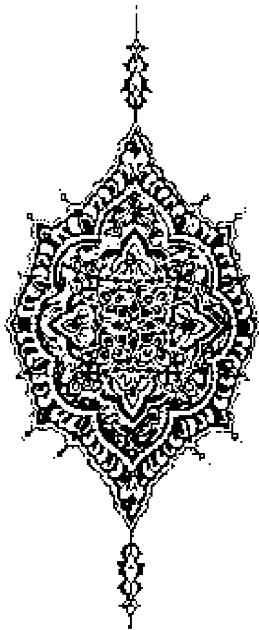
ثانياً - تعريف النقطة :

٧ - ذهب الأئمة الثلاثة، وهو الأصح عند إمام
أخريين، والعزالي من الشافعية: إلى أنه يجب
تعريف النقطة، سواء أراد تملكها، أم حفظها
لصاحبها، وفيه وجه آخر عند الشافعية، وبه
تطعن لأئمتهم، وهو: أنه لا يجب
التعريف فيما إذا قصد الحفظ أبداً، وقالوا: إن
التعريف إنما يجب لتحقيق شرط التملك. (٣)

وبان كيفية التعريف ومدته وبمكانه يرجع
إليه في مصطلح (نقطة).

ثالثاً - التعريف في الدعوى :

٨ - لا خلاف بين الفقهاء: في أن تعريف
الشيء المدعى وتدعى عليه - بمعنى كونهما
معلومين - شرط لمسار الدعوى، فلا بد من ذكر
ما بينهما ويعرفهما، لأن فائدة الدعوى الإلزام



(١) قصائد الصراط المستقيم ٢٣٨/٢ الطبعة الأولى، رسر
البيهقي ١١٧/٥، والمحقق والشرح الكبير ٢٥٩/٢ ط دار
الكتاب العربي - بيروت

(٢) بس عابدس ٣١١/٣، وأخطاب ٧٣/٢، وروضة
الطائير ١٠٩/٥، والمحقق ١٢٣/٥

(٣) منج القديم ١٢٨: ٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦

شرعاً وجبت حقاً لله تعالى كحد الزنى، أو للعدد كحد القذف.

ب - الفصاخص .

٣ - الفصاخص لغة: تتبع الأثر. واصطلاحاً: هو أن يفعل بالجاني مثل ما فعل

ج - الكفارة :

٤ - الكفارة لغة: من التكفير، وهو المحو، والكفارة جزاء مقدر من الشرع، لحو الذنب. ^(١)

٥ - ويختلف التعزير عن الحد والفصاخص والكفارة من وجوه منها:

١ - في الحدود والفصاخص، إذا ثبتت الجريمة الموجبة لها لدى القاضي شرعاً، فإن عليه الحكم بالحد أو الفصاخص على حسب الأحوال، ونسب له اختيار في العتوبة، بل هو يطبق العتوبة المخصوص عنها شرعاً بدون زيادة أو نقص، ولا يحكم بالفصاخص إذا عمي عنه، وله هنا التعزير. ومرد ذلك: أن الفصاخص حتى للأفراد، بخلاف الحد.

وفي التعزير يختار القاضي من العتوبات الشرعية ما يناسب الحال، فيجب على الذين هم سلطة التعزير الاجتهاد في اختيار الأصلح،

(١) التمرينات للرححان، وبلغ الصنائع ٣٣/٧. وحاشي: ابن عابد ٥٧٨/٢

تعزير

التعريف :

١ - التعزير لغة: مصدر عزز من العزرة، وهو الود والمنع، ويقال: عزز أخاه بمعنى: نصوه، لأنه منع عدوه من أن يؤذي فيه، ويقال: عززته بمعنى: وقرنه، وأيضاً: أدبته، فهو من أسماء الأضداد. وسُميت العقوبة تعزيراً، لأن من شأنها أن تدفع الجاني وترده عن ارتكاب الجرائم، أو العودة إليها.

وفي الاصطلاح: هو عقوبة غير مقدرة شرعاً، تجب حقاً لله، أو لأدبي، في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة غالباً. ^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الحد :

٢ - الحد لغة: المنع، واصطلاحاً: عقوبة مقدرة

(١) البسيط للسرعي ٣٦/٩، ونسخ القدير ١١٩/٧ ط المارة، وكتابات الفتيان ٧٤/١ ط المطبعة الشريفة بالقاهرة، والأحكام السلطانية للهاشمي، ص ٢٢٤ مطبعة السعادة. وسأية المحتاج ٧٢/٧، والمليوي ٢٠٥/١ قال القليوبي: هذا فاضل للمطالب فليدفع التدرع ولا معصية، كآداب طفل وكافر، ولكن يكسب بالذم لا معصية فيها

بإقامة الحد، وفعل المأمور لا يفيد شرطاً
للسلامة. أما التعزير فقد اختلفوا فيه، فعمد
الحنفية والمالكية والمناطقة الحكم كذلك في
التعزير. ثم اعتمدت لغة: فالتعزير مخرج
للمصنوع، وقد استدلوا على ذلك بضمل عمر
رضي الله عنه، إذ أزهب امرأة فصرخت فزعما
فدفعت الفضة في رجليها، فحرّك ولدها،
فحرج. فلنعدها لمخاص، فألفت علامة
جسه. فأتى عمر رضي الله عنه بذلك، فأرسل
إلى الكهجين ففحص عليهم أمره، فقال:
ما ترون؟ فقالوا: ما نرى عليك شيئا يا أمير
المؤمنين، إنما أنت معلم ومؤدب، وفي الغم
علي وهي أمه عنه، وعسى ساءت قال: لم
تقول: أنت يا أبا الحنن قال: أفور. إن كان
فاربونك في الموت وقد أتموا، وإن كان قد جهد
وأبهم فقد اختلفوا. وأرى عليك الله يا أمير
المؤمنين. قال: صدقت. ذهب رأسه، على
قولك.^(١)

أما من تحبس الذنب في النهاية، فقليل. إنما
تكون عني عاقلة ولي الأمر. وقيل: إنما يكون
في بيتك.^(٢)

لاختلاف ذلك باختلاف مراتب الناس،
وباختلاف المعاصي.^(٣)

ب. إقامة الحد الواجب حق الله لا عموميه
ولا شفاعته ولا إسقاطه، إذ وصل الأمر
للمحكم، وثبت باليمين، وكذلك الفضايل.^(٤)
يحب صاحب الحق فيه. ولتعزير إذا كان من
حق الله تعالى يجب إقامته، وعمرز فيه العموم
والشفاعة إن كان في ذلك مصلحة، أو تزجر
الحائن بدونه، وإذا كان من حق الفرد عليه تركه
بالعموم وبغيره، وهو يتوقف على الدعوى، وإذا
طالب صاحبه لا يكون لولي الأمر عفو
ولا شفاعته ولا إسقاط.^(٥)

ج. إثبات الحدود والغصص عند الجمهور
لا يثبت إلا باليمين أو الاعتراف، بشرط
خاصة. وعلى سبيل المثال: لا يؤخذ فيه بأقوال
الحق عليه كشهاد، ولا بالشهادة السامية،
ولا باليمين، ولا بشهادة النساء. محال
التعزير فيثبت بذلك، وبغيره.^(٦)

د. لا خلاف بين الفقهاء أن من حده الإمام
ميت من ذلك حده هشر، لأن الإمام مأمور

(١) مبرر السلام ٥٤/٤ ط مصطفى الحسي، وابن علقين
١٨٢/٢ ط ولان

(٢) من السلام ٥٤/٤، وحاشية الترمذاني على درر الحكم
٩٤/٢-٩٥ ط المطبعة العربية، وابن عابد ١٨٢/٢،
ورافقت المعين ١٠٠، والقاري اختلج ١٦٧/٢

(٣) الحاوي المدة ١٦٧/٢

(٤) ابن جرير أحسنه عليهم ١٢٢/٢ ط دار الخراف

النهاية من طرق المحسن البصري عن غير مدعيه

(٥) من عابد ١٨٢/٢، ورافقت المعين ١٠٠، وحاشية

الترمذاني على حاشية درر الحكم ٩٤/٢-٩٥، وميل

السلام ٥٤/٤، والأحكام السقفية لما ورد ٢٢٦

الجريمة، ومنع غيره من ارتكابها، ومن ترك الواجبات، كترك الصلاة، والمحافظة في أداء حقوق الناس^(١)

أما الإصلاح والتهديب فهما من مقاصد التعزير، وقد بين ذلك الزيلعي بقوله: التعزير للتأديب. ومثله نصريح الماوردي وابن فرحون بأن: التعزير تأديب استصلاح وزجر^(٢). وقال الفقهاء: إن الحبس غير المحدد المدة حله التوبة وصلاح حال الجاني^(٣).

وقالوا: إن التعزير شرع للتطهير، لأن ذلك سبيل لإصلاح الجاني^(٤). وقالوا: الزواجر غير المقدره تحتاج إليها، لدفع الفساد كالخليفة^(٥). وليس التعزير للتعذيب، فلو اُعتد بالآدمية، أو الإتلاف، حيث لا يكون ذلك واجبا. وفي ذلك يقول الزيلعي: التعزير للتأديب، ولا يجوز الإتلاف، وقطعه مفيد بشرط السلامة. ويقول ابن فرحون: التعزير إنما يجوز عنه ما أمنت عاقبته غالبا، وإلا لم يجوز. ويقول البهوتي:

(١) تبصرة المحكم ١/ ٣٦٦ - ٣٦٨ - ٣٧٠، وبهية الصحاح ١/ ٢٤٤، والأحكام السلطانية للماوردي ١/ ٤٢٤، وكشاف

الفتح ٢/ ٧٤ - ٧٥ - ٧٦

(٢) الزيلعي ٣/ ٢١١، والأحكام السلطانية للماوردي ١/ ٢٢٤، وبهية الصحاح ١/ ٣٦٦

(٣) ابن عابدين ٢/ ١٨٧

(٤) ابن عابدين ٣/ ١٨٣، والمنقذ ٧/ ٢٩٩

(٥) الزيلعي ٣/ ٢١٠، وابن عابدين ٢/ ١٨٢، وكشاف القناع ١/ ٧٤ - ٧٦، واللمعة لابن تيمية ٢/ ٢٩

هـ - إن الحدود نذرا بالشبهات، بخلاف التعزير، فإنه يثبت بالشبهة^(١).

و - يجوز الرجوع في الحدود إن ثبت بالإقرار، أما التعزير فلا يؤثر فيه الرجوع.

ز - إن الحد لا يجب على الصغير، ويجوز تعزيره.

ح - إن الحد قد يفسط بالتفادى عند بعض الفقهاء، بخلاف التعزير^(٢).

الحكم التكليفي :

٦ - جمهور الفقهاء: على أن الأصل في التعزير أنه مشروع في كل معصية لا حد فيها، ولا كفارة.

ويختلف حكمه باختلاف حاله وحاله فاعله^(٣).

حكمة التشريع :

٧ - التعزير مشروع لردع الجاني وزجره، وإصلاحه وتهديبه. قال الزيلعي: إن الغرض من التعزير الزجر. ويسمى التعزيرات: بالزواجر غير المقدره^(١).

والزجر معنونه: منع الجاني من معاودة

(١) أشبه ابن نجيم مع حاشية المحمدي ١/ ١٦١

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٣/ ١٧٧

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ١/ ٢٢٩

(٤) الزيلعي ٣/ ٢١٠

شأنه إحداهن القتل بسهولة، بحيث لا يتخلف عنها لقتل، وألا تكون كالتة، فذلك من التلة، والرسول ﷺ يقول: «إن الله عز وجل كتب الإحسان على كل شيء»، فإذا قُتِم فاحسنوا المقتلة، وإذا ذُبِحتم فاحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته، ويُبرح ذبيحته»^(١) وفي ذلك أمر بالإحسان في القتل، وإراحة ما أحل الله ذبحه من الأنعام، فالإحسان في الأدمي أولى^(٢).

المعاصي التي شرع فيها التعزير:

٨ - المعصية: فعل ماحرم، وترك ما فرض، يستوي في ذلك كون العقاب دنيوياً أو آخروياً. أجمع الفقهاء على: أن ترك الواجب أو فعل المحرم معصية يها التعزير، إذا لم يكن هناك حد مقدر^(٣).

ومثال ترك الواجب عندهم: منع الزكاة،

لا يجوز قطع شيء، ممن وجب عليه التعزير، ولا جرحه، لأن التسرع لم يرد شيء من ذلك، عن أحد يقتضي به، ولأن الواجب أدب، والأدب لا يكون بالإتلاف^(٤) وكل ضرب يؤدي إلى الإتلاف متسرع، سواء أكان هذا الاحتمال ناشئ من قلة الضرب، أم من حالة الجاني نفسه، أم من موضع الضرب، وتقرعاً على ذلك: منع الفقهاء الضرب في المواضع التي قد يؤدي فيها إلى الإتلاف. ولذلك فالمرجح: أن الضرب على الوجه والفرج والبطن والصدر ممنوع^(٥).

وعلى الأساس المتقدم منع جمهور الفقهاء في التعزير: المصنع، وحلق اللحية، وتسويد الوجه، وإذا كان المعضر قال به في شهادة الزور، قال الأسنوشي: لا يباح التعزير بالمصنع، لأنه من أعلى ما يكون من الاستخفاف. وقال: تسويد الوجه في شهادة الزور ممنوع بالإجماع، أي بين الحنفية^(٦). قال البهوتي: (بحرم) التعزير (بحلق لحيته) لما فيه من التلة (ولا تسويد وجهه). والتعزير بالقتل عمد من يراه بشرط في آله: أن تكون حالة من

(١) الزيلعي ٢/٢١١، ونصرة الحكم ٢/٣٦٩. وكشاف القناع ٤/٧٤، طبعة الترتيب بالقطر، والمغني ١٠/٢٤٨.

(٢) فصول الأسنوشي في التعزير ٢١ - ٢٢.

(٣) فصول الأسنوشي في التعزير ٣٠.

تارك المندوب أو فاعل المكروه عاصيا، لأن العصبان اسم ضم، والذم أسقط عنها، ويكنهم يعزرون من يترك مندوب أو يأمي المكروه عاقفا، وغير مثل.

وعند آخرين: المندوب غير داخل تحت الآية والمكروه غير داخل تحت النهي، فيكون المندوب مريحا في فعله، والمكروه مرغبا عنه. وعندهم لا يعتبر تارك مندوب وفاعل المكروه عاصيا. وقد اختلف في تعزير تارك المندوب، وفاعل المكروه، فقربن من التفقه على عدم حوزة، لعدم التكليف، ولا تعزير معير تكليف، وفريق آخره، امتناعا على نحل غير رضي الله عنه، فقد عزر رجلا أجمع تافا لدبحها، وأخذ بعد شفرة، وهي على هذا الموضع، وهذا الفعل ليس بالأمر بها، وبأجل هذا اختلف من يترك المندوب.

وقال الفقيهون: قد يشروع التعزير ولا معصية، كالأديب خطي، وكافر، وكمن يكتسب دالة لم لا معصية فيها^(١)

(١) معن الحكم: ١٨٩ - وضع شهيد ١١٧/٤، ويعبره الحكم ٣٦٦/٢ - ٣٦٧، وهو في غيل ٣٦٠/٦، وبإية الصحاح ١١٣/٧، ١٧٩، والأحكام السلطانية فيلوري، ٢١٠، وكشف القناع ٧٥/٤، والندوة السريعة لأمر نبيذ ٥٤، والأحكام السلطانية لأمر يعلى ٦٤٤، والمستغنى للقرابي ١٥٠/١، ١٦٠، والأحكام في أصول الأحكام للأمدى ١٦٠/٤، والفيلوري ٢٥٠/٤

وترك قضاء الدين عند القدرة على ذلك، وعدم أداء الأمانة، وعدم رد المعصوب، يكتسب الجاتع ما يثبت عليه بئانه، كأن يدلس في المبيع عاصيا ونحوه، والشاهد في باقي الأحكام يعزرون معنى ترك الواجب^(٢)

وهناك فعل المحرم: سرقه مالا قطع فيه، لعدم توافر شروط انصاف أو إخراج مثلا، وتغيبيل الأحسية، والخلوة بها، والنهي في الأسرق، والمعمل بالكرام، ومهادة الزور^(٣) وقد يكون المعنى مباحا في ذاته لكنه يؤدي نفسه، وحكمه عند كثير من الفقهاء - وعلى الخصوص المالكية - أنه يصير حراما، بناء على إقناعه عند المدعى، وعلى ذلك فإن كتاب مثل هذا الفعل فيه التعزير، مادام ليس له عتوبة عقوبة

ومما ذكره هو عن الواجب والمحرم، أما عن المندوب والمكروه - فمع، بعض الأصوليين - المندوب مأموره، ومطلوب فعه، والمكروه منهي عنه، ومطلوب تركه، ويميز المندوب عن الواجب أن الذم يسقط عن تارك المندوب، لكنه يلحق تارك الواجب، ويميز المكروه عن المحرم: أن الذم يسقط عن مرتكب المكروه، ولكنه يثبت على مرتكب المحرم، وبناء على ذلك ليس

(٢) بعد الأحكام ٣٦١/٢، ومعر الحكم ١٨٩ طبولاق، وكشف القناع ٧٥/٤، والأحكام السلطانية فيلوري، ٢١٠

(٣) تعبره الأحكام ٣٦٧/٢

اجتماع التعزير مع الحد أو الفصاخص أو الكفارة.

٩. قد يجمع التعزير مع الحد، فاختصنا لا يرون تغريب الزاني غير المخصص من حد الزنى. فعندهم أن حده مائة جلدة لا غير، ولكهم يميزون تغريبه بعد الجلد، وذلك على وجه التعزير. ^(١) ويجوز تعزير شارب الخمر بالقول، بعد إقامة حد الشرب عليه، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمر بتبكيث شارب الخمر بعد الصرب. ^(٢) والتبكيث تعزير بالقول، ومن قال بذلك: الحنفية، والمالكية. ^(٣)

وقال المالكية: إن الخارج عمدا يقتص منه ويؤذب. ومن ثم فالتعزير قد اجتمع مع الفصاخص في الاعتداء على ماديون النفس عمدا. والشافعي يحجر اجتماع التعزير مع الفصاخص فيما دون النفس من الجسابات على البدن، وهو أيضا يقول بجواز اجتماع التعزير مع الحد، مثل تعليق يد السارق في عنقه بعد قطعها ساعة من هار، وزيادة في النكال. وقال أحمد

بذلك، لما روى فضالة بن عبيد أن الرسول ﷺ قطع يد سارق، ثم أمر بها فعلقت في عنقه. ^(٤) وإن عليا فعل ذلك، ومثل الزيادة عن الأربعين في حد الشرب. لأن حد الشرب عند الشافعي أربعون. ^(٥)

وقد يجتمع التعزير مع الكفارة، فمن المعاصي ما فيه الكفارة مع الأدب، كالجماع في الإحرام، وفي غار رمضان، ووطء انظارها قبل الكفارة إذا كان الفعل متعمدا في جميعها. وقيل بالتعزير كذلك في حلف اليمين الغموس عند الشافعي، خلافا للحنفية، فإنه لا كفارة في يمين الغموس، وفيها التعزير. وعند مالك في القتل الذي لا ثوب فيه، كالقتل الذي عمي عن الفصاخص فيه، نحو على القاتل السدية، وتستحب له الكفارة، ويضرب مائة، ويحس سنة، وهذا تعزير قد اجتمع مع الكفارة. ^(٦)

وقال البعض في القتل شبه العمد: بوجوب التعزير مع الكفارة، لأن هذه حق لله تعالى، بمنزلة الكفارة في الخطأ، وليست لأجل الفعل.

(١) حديث فضالة بن عبيد عن الرسول ﷺ قطع يد سارقا، أخرجه الشافعي ٩٢/٨١ - المكتبة التجارية، وقال النووي عليه: «الحجاج بن أرطاة ضعيف، لا يجمع به»
(٢) حاشية المحتاج ١٧٢/٧، واللفظ لأن ساعة ٢٦٧ - ٢٦٦: ١.

(٣) نصوص الحكم ٢٣٦ - ٢٣٧، وحاشية المحتاج ١٧٢/٧ - ١٧٣، وخواتم الإكمال ١٧٢/٢.

(١) معيار الحكم ١٨٢، وبداية المجتهد ٣٦٤: ٢ - ٣٦٥ ط الجذالة
(٢) حديث: «أمر بتبكيث شارب الخمر بعد الصرب» أخرجه أبو داود (٤) - ٦٢١ - ٦٢٢ غزير عرت عبيد دغاس) وإسناد حسن

(٣) معيار الحكم ١٨٩، ونصوص الحكم لابن عرصور ٢٦٦/٦، ومواهب الجليل ٢٦٧/٦

وقد تكون العلبة لحق الفرد، كما في السب والنسب والموتوبة. وقد قيل بحالات يكون فيها التعزير لحق الفرد وحده، كالصبي يشتم رجلاً لأنه غير مكلف بحقوق الله تعالى فيبقى تعزيره منحصراً لحق المستنم.^(١)

وتظهر أهمية المصلحة بين نوعي التعزير في أمور:

أما: أن التعزير الواجب حقل للفرد أو الغالب فيه حقل - وهو يتوقف على الدعوى - إذا طلبه صاحب الحق فيه لمصلحة إجابته، ولا يجوز لتخصيص فيه الإستدعاء، ولا يجوز فيه العتو أو الشفاعة من ولي الأمر. أما التعزير الذي يجب حقله فإن الخوف فيه من ولي الأمر جائز، وكذلك الشفاعة إن كانت في ذلك مصلحة، أو حصل سرجال الحائز بذنبه - وقد روي عن الرسول ﷺ قوله^(٢): «استدعوا نحو جبروا وبعضي الله على لسان نبيه ما يشاء»^(٣).

بل هي بدل النفس التي هانت بالخيانة، ونفس الفاعل المحرم - وهو جناية القتل شبه الممعد - لا كفارة فيه. وقد استدلوا على ذلك بأنه إذا حتى شخص على آخر دون أن يتلف شيئاً فإنه يستحق التعزير، ولا كفارة في هذه الجناية. بخلاف ما لو أتلف بلا جناية محرمة، فإن الكفارة تجب بلا تعزير. وإن الكفارة في شبه الممعد بمنزلة الكفارة على المجامع في الصيام والإحرام^(٤).

التعزير حق لله وحق للعبد:

١٠ - يخصص التعزير إلى ما هو حق لله، وما هو حق للعبد. ولما بدأ أول غالباً: ما تعلق به دفع العامة، وما يندفع به ضرر عام عن الناس، من غير اختصاص بأحد. والتعزير عنا من حق الله، لأن إتحاء البلاد من الفساد واجب مشروع، وفيه دفع للضرر عن الأمة. وتحقيق نفع عام. وسراد بالثاني: ما تعلقت به مصلحة خاصة لأحد الأفراد.

وقد يكون التعزير حاله حق الله، كتعزير تأكل الصلاة، والمطعم عمداً في رمضان غير عذر، ومن يخضر مجلس الشراب.

وقد يكون حق الله وللفرد، مع علبة حق الله، كجور بقيل زوجة آخر وعنفاتها.

(١) شرح فوائح الأنوار لمصنفه على الدر المختار ٧/٦٦١، ٩٣٦ ومخطوطه: الفصول الخمسة عشر فيها بوجوب التعزير وما لا يوجد وعبر ذلك، لا بأس به من م. ٥ - والأحكام السلطانية للملوك م. ٢٢٥. والأحكام السلطانية لأمير مصر ٢٦٥.

(٢) حديث: «استدعوا نوحوا... أخرجه البخاري في المصنف ٢٩٩/٤ ط السلفية، وسلم ٢٠٢٦/٤ ط المحلى.

(٣) حاشية ابن عابدين ٢/٢٩٩، الفصول الخمسة عشر في التعزير ص ٣، المهرمي ص ٢٢٥.

(٤) كشف الغم ٤/٧٣، ٧٣.

في شرح منظومة الكنتز وقد أبدعوا هذا الرأي بأن المراد من تفويض التعزير إلى رأي القاضي ليس معناه التفويض لرأيه مطلقا، بل المقصود القاصي المجتهد. وقد ذكر السندي: أن عدم التفويض هو الرأي الضعيف عند الحنفية.^(١)

وقال أبو بكر الطرطوسي في أخبار الخلفاء المتقدمين: إنهم كانوا يراعون قدر الجاني يقدرون الجناية، فمن الجنائين من يضرب، ومنهم من يجلس، ومنهم من يقام واقفا على قدميه في المحاميل، ومنهم من يتسرع عيافته، ومنهم من يحل حزامه.

ونص المالكية: على أن التعزير يختلف من حيث المفادير، والأجناس، والصفات، باختلاف الجرائم، من حيث كبرها، وصغرها، وبحسب حال المحكوم نفسه، وبحسب حال القاتل والمقول فيه والقول، وهو مذكور إلى اجتهد الإمام.

قال القرافي: إن التعزير يختلف باختلاف الأئمة والأمكنة، ونطبقا لذلك قال ابن قريحون: رب تعزير في بلد يكون إكراما في بلد آخر، كقطع العلبسان ليس تعزيرا في الشام بل إكرام.^(٢) وكشف الراس عند الأندلسيين

ما يجب به الحد ولم يجب للمانع وعارض، يبلغ التعزير أقصى غايته. وإن كان من جنس ما لا يجب أخذ لا يبلغ أقصى غايته، ولكنه مفوض إلى رأي الإمام.^(٣) وأما مراعاة حال المجرم فيقول الزيلعي: إنه في تقدير التعزير ينظر إلى أحوال الجنائين، فإن من الناس من يترجر باليسير، ومنهم من لا يترجر إلا بالكثير. ويقول ابن عابدين: إن التعزير يختلف باختلاف الأشخاص، فلا معنى لتقديره مع حصول المقصود بدونه، فيكون مفوضا إلى رأي القاضي، يقيمه بقدر ما يرى المصلحة فيه.^(٤)

ويقول السندي: إن أدنى التعزير على ما يجتهد الإمام في الحاق، بقدر ما يعلم أنه يترجر به، لأن المقصود من التعزير الزجر، والناس مختلف أحوالهم في الزجر، فمنهم من يحصل له الزجر بأقل الصدمات، ويتغير بذلك، ومنهم من لا يحصل له الزجر بالكثير من الضرب.^(٥) ونقل عن أبي يوسف: إن التعزير يختلف على قدر احتمال المضروب.

وقد مع بعض الحنفية تفويض التعزير، وقالوا بعدم تفويض ذلك للقاضي، لاختلاف حال القضاة، وهذا هو الذي قال به الطرطوسي

(١) فصول الأسنوي ص ١٤

(٢) ابن عابدين ٢/ ١٨٢

(٣) مطلع الأمر للسندي ٧/ ٦٠٥، والأسنوي ص ١٨.

(٤) السندي ٧/ ٦٠٤ - ٦٠٥

(٥) العلبسان طرحة تشبه العبا المقصور، يشرح على شكل كنفير، أو بلاط جزء منه على العباة ثم يلبس.

العقوبات البدنية :
أ - التعزير بالقتل .

١٣ - الأصل : أنه لا يبلغ بالتعزير القتل ، وذلك لقول الله تعالى : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بَأْذَنِي﴾^(١) وقول النبي ﷺ : لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة .^(٢) وقد ذهب بعض الفقهاء إلى جواز القتل تعزيراً في جرائم معينة بشرط خصوصية ، من ذلك : قتل الحاسوس المسلم إذا تحسن على المسلمين ، وذهب إلى جواز تعزيره بقتل مالك وبعض أصحاب أحمد ، ومنعه أبو حنيفة ، والشافعي ، وأبو يعلى من أخفائه .

ونوقف فيه أحد . ومن ذلك : قتل الداعية إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة كالجهمية ، ذهب إلى ذلك كثير من أصحاب مالك ، وطائفة من أصحاب أحمد . وأجاز أبو حنيفة التعزير بالقتل فيها تكرار من الجرائم ، إذا كان جسده يوجب القتل ، كما يقتل من تكرر منه اللواط أو القتل

ليس هو أنما مع أنه في مصر والعراق هو أن . وقال : إنه يلاحظ في ذلك أيضاً نفس الشخص ، فإن في الشام مثلاً من كانت عادته الطيفيان والعلم من المالكية وغيرهم - يعتبر نطقه تعزيراً لهم .

لما ذكر ظاهر منه : أن الأمر يقتصر على اختلاف التعزير باختلاف الزمان والمكان والأشخاص ، مع كون الفعل محلاً لذلك ، بل إن هذا الاختلاف قد يجعل الفعل نفسه غير معاقب عليه ، بل قد يكون مكرمة^(٣)

الأنواع الجائزة في عقوبة التعزير :

١٢ - يجوز في مجال التعزير : إيقاع عقوبات مختلفة ، يتميز بها الحاكم في كل حالة ما يراه مناسباً محققاً لأغراض التعزير .

وهذه العقوبات قد تنصب على البدن ، وقد تكون مقيمة للحدية ، وقد نصب المال ، وقد تكون غير ذلك . وفيما يلي بيان هذا الإجمال .

عقوباتها ، وكان لا يلبس إلا الكساء والفضة . وكان عليه والمشي بدون أمانة الخصر والتذلل والصبر ، المجمع الفعل بأبناء الملابس عند العرب ، المستشرق حوزي

ص ٢٢٩

(١) راجع فيما سطر لقول الأستاذ ص ١٩ - ٢٠ . ابن عثيمين ١٨٣/٣ السدي ١٠٣/٧ ، ١٠٥ ، ١٠٦ . وفيه من الحكم ٣٦٦/٩ ، وضريبة العتق ١٧٤/٧ ، ١٧٥ . والأحكام السلطانية للواردي ص ٢٢٤ ، والسياسة الشرعية ص ٥٣ ، والحجب ص ٢٩

(١) سورة الأنعام ١٥١

(٢) حديث . لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : أنحرجه البخاري (الفتح ١٠١/٢) ط المسليخ ، رسل ١٣٠٢/٢ ، ١٣٠٣ ط (الفتح) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

سائقه^(١) وقال ابن تيمية: ^(٢) وقد يستدل على أن النفس إذا لم ينقطع شره إلا بقتله فإنه يقتل، لما رواه مسلم في صحيحه عن عروة الأشجعي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أذاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم، أو يفرق جماعتكم فاقبلوه»^(٣)

ب - التعزير بالجلد :

١٤ - الجلد في التعزير مشروع، ودليله قول الرسول ﷺ: «لا يجلد أحد فوق عشرة أسير»^(٤) إلا في حد من حدود الله تعالى^(٥).

وفي الحريصة^(٦) التي تؤخذ من مرائعها غرم ثمنها مرتين، وضرب نكال. وكذلك الخكم في سرقة الثمن يؤخذ من أكمامه، حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: سئل رسول الله

(١) أحكام القرآن للجصاص ١/ ٦٦، وابن عابد ١٣/ ٢٨٤.
(٢) والشرطي ١٥١/ ٦، ونصرة الحكم ص ١٥٣، ١٥٦، والمذهب ٢/ ٢٦٨، والأحكام السلطانية للبوردي ص ٩٦ - ٩٦، وكتاب القناع ٧٤/ ١ - ٧٦.
(٣) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٩٩.

(٤) حديث «من أذاكم وأمركم جميع على رجل واحد» أخرجه مسلم ٣/ ١٤٨٠ - ط الحلي.

(٥) حديث ٧، يجلد أحد فوق عشرة أسيراً. أخرجه

السخاوي والفتح ١٢/ ١٧٦، ح (مطبعة)، ومسلم (٣) ١٣٣، ط الحلي. من حديث أبي بردة الأنصاري رضي الله عنه.

(٦) الحريصة، هي النسيئة التي يجلس يتركها القتل قبل جوعها

إلى ماؤها يسرق.

صلى الله عليه وآله وسلم عن الثمر المعلق، فقال: من أصاب منه شيء من ذي حاجة غير متخذ خينة فلا شيء عليه، ومن أخرج شيء منه فعليه حرامة مثليه والعقوبة، ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤذيه الجرمين فبلغ ثمن المجن فعليه القطع، رواه النسائي وأبو داود. وفي رواية قال: «سمعت رجلاً من مريضة يدّعي رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم عن الحريصة التي توجد في مرائعها» قال: فيها ثمنها مرتين، وضرب نكال. وما أخذ من عطته فعليه القطع إذا بلغ ما يؤخذ. من ذلك ثمن المجن. قال:

يا رسول الله، فأنك يا رسول الله وأما أخذ منها في أكمامها؟

قال: من أخذ بعمه ولم يتخذ خسة فليس عليه شيء، ومن احتمل فعليه ثمن مرتين، وضرب

نكال، وما أخذ من أحراره فعليه القطع، إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن، رواه أحمد

والنسائي. ولا يس حاجة معناه، وزاد النسائي في

أخره: «وما لم يبلغ ثمن المجن فعليه غرامة مثليه، وجلدات نكال»^(٧).

وقد استدل على هذه العقوبة في التعزير الخلفاء

الراشدون ومن بعدهم من الحكام، ولم يسبق عليهم أحد.^(٨)

(٧) حديث عبدالله بن عمرو عن أصناف عنه أخرجه أبو داود ٣٣٤/ ٦، ٣٣٩. بخلاف عزت عبيد

دعاس، والنسائي ٨/ ٨٨ - ط (كتبة المتابعة) واللفظ

لأبي داود. وبني الأوطار ٧/ ٣٠٠ - ٣٠١ ط دار الجيل

(٨) الترمذي ١٠/ ٣٤٨، ونصرة الحكم ٢/ ٢٠ - والمحب ٥٩

مقدار الجلد في التعزير :

١٥ - عمالا خلاف فيه عند الحنفية : أن التعزير لا يبلغ الحد ، حديث : « من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين »^(١) واختلاف الحنفية في أقصى الجلد في التعزير :

فيرى أبو حنيفة : أنه لا يزيد عن تسعة وثلاثين سوطة بالغذف والشرب ، أخذا عن الشعبي ، إذ صرف كلمة الحد في الحديث إلى حد الأرقاء وهو أربعون . وأبو يوسف قال بذلك أولا ، ثم عدل عنه إلى اعتبار أقل حدود الأحرار وهو ثمانون جلدة .

وجه ما ذهب إليه أبو حنيفة : أن الحديث ذكر حدا متكررا ، وأربعون جلدة حد كامل في الأرقاء عند الحنفية في الغذف والشرب ، فينصرف إلى الأقل . وأبو يوسف اعتمد على أن الأصل في الإنسان الحرية ، وحد العبد نصف حد آخر ، فليس حدا كاملا ، ومطلق الاسم ينصرف إلى الكامل في كل باب^(٢)

وفي عدد اجلديات روايتان عن أبي يوسف : إحداهما : أن التعزير يصل إلى تسعة وسبعين سوطة ، وهي رواية هشام عنه ، وقد أخذ بذلك

زفر ، وهو قول عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وهو القياس ، لأنه ليس حدا فيكون من أفساد الشكوت عن النهي عنه في حديث : « من بلغ حدا في غير حد ... »^(٣)

والثانية : وهي ظاهر الرواية عن أبي يوسف : أن التعزير لا يزيد على خمسة وسعين سوطة ، وروى ذلك أشرا عن عمر رضي الله عنه ، كما روي عن علي رضي الله عنه أيضا ، وإنما خلا : في التعزير خمسة وسبعون . وأن أبا يوسف أخذ بقوله في نقصان الخمسة ، واعتبر عملها أدنى الحدود .^(٤)

وعند المالكية قال المازري : إن تحديد العقوبة لا سبيل إليه عند أحد من أهل المذهب ، وقيل : إن مذهب مالك يميز في العقوبات فوق الحد . وحكي عن فذهب : أن المشهور أنه قد يزداد على الحد .^(٥) وعلى ذلك قال راجع لدى المالكية : أن الإمام له أن يزيد التعزير عن الحد ، مع مراعاة المصلحة التي لا يشوبها الهوى .

ومما استدل به المالكية : فعل عمر في معن ابن زياد لما زور كتابا على عمر واتخذ به من صاحب بيت المال مالا ، إذ جلده مائة ، فمائة

(١) حديث : « من بلغ حدا في غير حد ... » أخرجه البيهقي في السنن ٢٢٧/٨ - ط دائرة المعارف العثمانية ، من حديث الثعلبي بن شهر رضي الله عنهما ، وقال : المحفوظ هذا الحديث مروي

(٢) الكفاية ٦٢/٧

(٣) حديث : « من بلغ حدا في غير حد ... » تقدم لمخرجه (٤) الأصبهاني ١٦٠ ، والكاساني ٦١/٧ ، والجمهور

٢٨٣/٢ ، واللباب للبدائي ٦٥/٢

(٥) نهضة الخلق ٢٠٤/٢

التعزير، فينقص في العبد عن عشرين، وفي الحر عن أربعين، وهو حد الخمر عندهم، وقيل يوجب النقص ليهما عن عشرين، الحديث: «من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين»^(١) ويستوي في النقص عما ذكر جميع الحر ثم على الأصح عندهم. وقيل بقياس كل جرعة بما يلحق بها في جسمه حد، فينقص على سبيل المثال تعزير مقدمة الرمي عن حد، وإن زاد على حد القذف، وتعزير السب عن حد القذف، وإن زاد على حد الشرب. فيقول في مذهب الشافعية: لا يزيد في أكثر الجمل في التعزير عن عشر جلدات أخذت بحديث أبي رزدة: «ولا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله»^(٢) لما اشتهر من قول الشافعي: إذا صح الحديث فهو مذهبي. وقد صح هذا الحديث.^(٣)

وعند الخنابلة: تخيلت الرواية عن أحمد في قدر جلد التعزير، فروي أنه لا يبلغ أخذ. وقد ذكر الحنفي هذه الرواية، والمقصود بمقتضاها أنه لا يبيع بالتعزير أذن حد مشروع، ولا يبلغ بالتعزير أربعين، لأن الأربعين حد لعبد في

أخرى، ثم ثالثة، ولم يخالفه أحد من الصحابة وكان إجماعا، كما أنه ضرب صبيح بن عل أكثر من الحد.^(٤) وروى أحمد بإسناده أن عليا رضي الله عنه أتى بالحناثي قد شرب خمر في رمضان فجلده ثمانين (الحد) وعشرين سوطا، لخطئه في رمضان.

كما روي: أن أبا الأمية استخلفه ابن عباس رضي الله عنهما على قضاء البصرة فأتى بشارق قد جمع المتاع في البيت ولم يخرجها، فصره خمسة وعشرين سوطا وحل سبيله.^(٥) وقالوا في حديث أبي رزدة رضي الله عنه: «ولا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله»^(٦) إنه مقصور على زمن الرسول ﷺ، لأنه كان يكنى الجاني منهم هذا القدر، ويقولونه على أن المراد بقوله: في حد، أي في حق من حقوق الله تعالى، وإن لم يكن من المعاصي المقتر حذوها لأن المعاصي كلها من حدود الله تعالى.^(٧)

وعند الشافعية: أن التعزير إن كان بالجلد فإنه يجب أن ينقص عن أقل حدود من يقع عليه

(١) كان يعتد الحد بالشبهات والتمليلات بغيره سيدنا عمر رضي الله عنه ونفا إلى العزة

(٢) بصره للحكام ٦٠٤/١، ولفظ ٣٤٨/١٠، وفتح القديم ١١٦-١١٥/٥

(٣) حديث ٥٠، لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد

حد، تقدم تحريجه

(٤) بصره، احكام ٦٠٤/٢

(١٠) حديث ٥٠، من يبلغ حدا في غير حد، تقدم تحريجه

(٢٠) حديث ٥٠، لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد، تقدم تحريجه

(٣٠) بداية المحتاج ١٧٥/١٧، والمهدد ٢٢٨/١٢، رمي المحتاج ١٩٢/١

والصغير ، وأنه قتل فيمن أمدك رجلا لاخر
حتى قتله . « اقتلوا القتائل . واصبروا
الصابرين »^(١) وقصرت عبارة « اصبروا الصابرين »
بحسب حتى الموت ، لأنه حين مقتول للموت
بامتناعه إليه .

وأما الإجماع فقد أجمع الصحابة رضي الله
عنه ، ومن بعدهم ، على المعاقبة بالجس .
والتقاضي يقتضيه على أن الجس يصلح عقوبة في
التعزير . ومما جاء في هذا المقام أن عمر
رضي الله عنه سجن الخطيئة على الضحى
وسجن صبيعا على سؤاؤه عن الداريات ،
والرسولات ، والتزعمات ، وشبهه ، وأن عثمان
رضي الله عنه سجن قبايىء بن الخارث ، وكان
من لصوح بني غيم وقتلهم ، وأن علي بن أبي
طالب رضي الله عنه سجن بالكوفة . وأن
عبد الله بن الزبير رضي الله عنه سجن بعكف ،
وسجن في دارهم محمد بن الحنفية لما امتنع عن
بيعة .^(٢)

القاضي من واحد إلى تسعة وثلاثين ، وقرب
من ذلك نصريح ابن قدامة ، فقد قال : إن أقصى
التعزير ليس مقدرا يرجع فيه إلى اجتهد
الإمام أو الحاكم ، فيما يراه من تقصيه حول
الشخص .^(٣)

جد التعزير بالجس :

١٦ - الجس مشروع بالكتاب والسنة والإجماع .
أما الكتاب فنقوله تعالى : « وللاثنين يأتون
القاحلية من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة
منكم فإن شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى
يتوفى عن الموت أو يجعل الله لهن سيلا »^(٤)
وقوله : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله
ويقتلون في الأرض صناد أن يقتلوا أو يصلوا
أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو يوتوا من
لأرض »^(٥) فقد قال الريلعي : إن المقصود
بالتقي هنا الجس .

وأما السنة فقد ثبت أن الرسول ﷺ جس
بالمدينة أمامه في صفة دم ، وحكم بالضرب

(١) حديث « اقتلوا القتائل واصبروا الصابرين » أخرجه
الدهلي ٥١/٨٦ ط دائرة المعارف العثمانية من حديث
إسماعيل بن أبي مرزوق وأورده فقه سطر قطرب ، ولكنه
رجح الإسرائيل ، ومن قبله غار قطرب ١٤١/٣٦ ط دار
العلم .

(٢) انظر الرموز ٤٤ لأن في عهد محمد بن مرثد المذكي
الفرضي مر ٥٠٠ ، ونصوص الحكم ٣٧٤/١ ، والزيلعي
٣-٦/٣ و ١٧٩/١ ، وابن عدي ٣٩٦/١ ، وضع
الفتاوى ٣٧٥/٦ ، والمصنف ٣٩٢/١ ، ٣٩٨-٣٩١ ، ٣٩٨-٣٩١ ،
وسياحة مشرعة مر ٥٤ ، وكشاف القناع ٧٤/١ ،
والمقاردي مر ٢٢٠

(٣) تراجع في التعزير ، ملحة عموم القسامي في ٦٩/٧ ،
والمرحى ٣٦/٦١ ، والسدي ٥٩٩/٥ ، ٥١١ ، ٥١٢ ،
٥١٣ ، والمحرمة ٢٥٣/١٢ ، والبيان لبدار ٦٥/٣ ، وضع
التعزير ١١٦/٥ ، والزيلعي والنفي ٢١٠/٣ ،
والأستاذوني مر ١٦ ، وتبعية الحكم ٢٠٠/٢ ، ٢٠٢ ،
وتجاسة النصح ١٧٥/٧ ، والمصنف ٢٢٩/٢ ، وكشاف
القناع ٧٤/٧٣ ، والسياحة المشرعة مر ٤٧ ، ٤٨ ،
٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، وخصة مر ٣٩ ، والمطرق في الحكمة
مر ١٠٦ ، وأغنى ٣٤٧/١ ، ٣٤٨

(٤) سورة النساء ١٥

(٥) سورة المائدة ٣٣

الأرض ^(١) ومن ثم فهو عقوبة مشروعة في الحدود.

وأما السنة: فإن النبي ﷺ قضى بالنفي تعزيراً في المخشنة، إذ تقاهم من المذبة. ^(٢)
وأما الإجماع: فإن عمر رضي الله عنه نفي نصر بن حجاج لافتتان النساء به، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة. ^(٣)

وبحوز كون التعزير لأكثر من مسافة الفصر، لأن عمر غرّب من المدينة نصر بن حجاج إلى البصرة، ونفى عثمان رضي الله عنه إلى مصر، ونفى علي رضي الله عنه إلى البصرة، ويشترط أن يكون التعزير للبدن معين، فلا يرسل المحكوم عليه به إرمالا، وليس له أن يختار غير البلد المعين لإبعاده، ولا يجوز أن يكون تعزير الجاني لبلده. ^(٤)

ويرى الشافعي: أن لا تقل المسافة بين بلد الجاني والبلد المغرّب إليه عن مسيرة يوم وليلة. ^(٥) ويرى ابن أبي ليلى: أن ينفي الجاني

مدة الحبس في التعزير:

١٧ - الأصل أن تقدير مدة الحبس يرجع إلى الحاكم، مع مراعاة ظروف الشخص، والجريمة والزمان والمكان.

وقد أشار الزيلعي إلى ذلك بقوله: ليس للحبس مدة مقدرة.

وقال الماوردي: إن الحبس تعزيراً يختلف باختلاف المجرم، وباختلاف الجريمة، فمن الجسامين من يحبس يوماً، ومنهم من يحبس أكثر، إلى غاية غير مقدرة.

لكن الشريفي من الشافعية، ذكر أن شرط الحبس: التقصص عن سنة، كما نص عليه الشافعي في الأم، وصرح به معظم الأصحاب. وأطلق الختابة في تقدير المدة. ^(٦)

د - التعزير بالنفي (التغريب):

مشروعية التعزير بالنفي:

١٨ - التعزير بالنفي مشروع بلا خلاف بين الفقهاء، ودليل مشروعيته: الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب فتسوره تعالى: ﴿أَوْفَعُوا مَن

(١) أخرجه أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ أتى بمحت قد خضب يديه ورجليه بالحناء، فقال النبي ﷺ: «ما بال هذا؟» فقبل بأرسول الله، بنشبه بالحناء. فأمر به فنفي إلى الفصح. أخرجه أبو داود، ٢٢٤/٥ - تحقيق عزت عبيد دعماش وأعله المنذري بجعله أحد رواه. (مختصر متن أبي داود ٧/ ٢١٠ - نشر القرطبي).

(٢) البسوط للشرعي ٤٥/ ٩، والربيعي ١٧٩/ ٢.

(٣) حاشية البجيرمي ١٢٥/ ١.

(٤) الأحكام السلطانية للمهوردي ص ٢١٢.

(٥) فتح القدير ٣٧٥/ ٦، والربيعي ١٧٩/ ١ - ١٨٠ - ٢٠٨ - ١٨٦/ ٣، وابن عابدين ٣٢٦/ ٤، والفتاوى الهندية ١٨٨/ ٢، وفتاوى الأكليل ١٨/ ٥، والقدوة ١٢/ ٥٤ - ٥٥، وبصيرة الحكام ٣/ ٣٧٢، ونباهة المحتاج ٧/ ١٧٥، والأحكام السلطانية للمهوردي ٢٢٤. ومضى المحتاج ١٩٢/ ٤. وكشاش الفتاوى ٧٤/ ١ - ٧٥. والنهي ٣١١ - ٣٦٢/ ١٠.

هـ- التعزير بالمال

مشروعية التعزير بالمال :

٢٠- الأصل في مذهب أبي حنيفة : أن التعزير بأخذ المال غير جائز ، فهو حبيطة وعمد لا يجزئها ،^(١) بل إن خصله لم يذكره في كتاب من كتبه^(٢) أما أبو يوسف فقد روى عنه : أن التعزير بأخذ المال من الجاني جائز إن رؤيت فيه مصلحة^(٣) .

وفان المنكر الملبس : ولا يجوز على الجديد بأخذ المال ، يعني لا يجوز التعزير بأخذ المال في مذهب الشافعي الجديد ،^(٤) وفي المذهب القديم يجوز

أما في مذهب مالك في الشهور عنه ، فقد قال ابن فرحون : التعزير بأخذ المال قال به المالكية^(٥) . وقد ذكر مواضع مخصوصة يعزرها فيه .

١- أقضية الرسول ٢٢ ص ٥٠ . ومجلة الخراج ١٧٦٠٧ .
١٧٤ . ولهذه ٢٢٨/٢ . وحاشية بيجري ١٥٣/١ .
وشرح المحقق على حاشية الدردري ص ٢١٢ . وكتاب
الخراج ١٧٣/١ - ١٧٤ - ١٧٥ . والمغني ٣١٧/١ . وأما
ص ٤١ . والأحكام السطحية لأبي يونس ص ٢١٧ .

(١) ابن حبان ١٨١/٣ .

(٢) أصول الأشراف ص ٧ .

(٣) ابن حبان ١٨١/٣ . والرسالة ٢٠٨/٣ . والسنن ١٧٤/١ .
١٧٥/١ - ١٧٦/١ - ١٧٧/١ . وفتاوى ابن تيمية ٢٥٧/٢ . جمع الفروع ١٢٣/٨ .

(٤) حاشية الشرائع على شرح المنهاج ١٧٤/٧ . وأما
ص ٥١ .

(٥) أحسنه ص ٤٠ . ونصرة المحقق ٣٨٧/١ - ٣٨٨ .

إلى بلد غير البلد الذي ارتكبت فيه الجريمة بحيث تكون المساعدة من البلد الذي ينفي إليه وبلد الجريمة ، دون مسيرة سفر^(١) .

مدة التعزير :

١٩- لا يعتبر أبو حنيفة التعزير في الرمي حداً ، بل يعرضه من التعزير ، ويترب على ذلك . أنه يجوز أن يزيد من حيث المدة عن سنة^(٢) .

وجوز عبد مالك أن يزيد التعزير في التعزير عن سنة ، مع أن التعزير عنده في الرمي حداً ، لأنه يقول بجمع حدين . ومن بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين .^(٣) والراجح عبد المالكية : أن للإمام أن يزيد في التعزير عن الحد ، مع مراعاة المصلحة غير استترة باقوت^(٤) .

وعلى ذلك بعض فقهاء الشافعية ، والخليفة . وروى البعض الآخر منهم : أن مدة التعزير في التعزير لا يجوز أن تصل إلى سنة ، لأنهم يعتبرون التعزير في جريمة الرمي حداً ، وإذا كانت مدته فيها عاماً فلا يجوز عقابهم في التعزير أن يصل التعزير لعام ، خلافت : ومن بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين^(٥) . ونقصه في (نفي) .

(١) أبو حنيفة للرحبي ١٥/٩ .

(٢) معجم الحكماء ص ١٨١ . وندوة المصنف ٣٦٤/٢ - ٣٦٥ .

(٣) جسر الحكماء ٢٠٤/٢ . وشرح المصنف ٥٠٤/١ .

(٤) راجع في التعزير عمومياً شرحي ١٥٢/٩ . والربيعي

١٧٤/٢ . ومعتبر أحكام ص ١٥٢ . وندوة المصنف

٣٨١/٩ ثم ٣٦١ - ٣٦٥ . ونصرة الحكماء ١٠٥/١ - ١٠٦ .

سرق من غير حرر، وسرق مالا قطع فيه من
النهر والكفر،^(١) ولأنه الضالة.

ومما أقصبة الخلفاء الرئاس، مثل أمر عمر
بن عبد الله رضي الله عنهم تحريم المكان الذي يباع
فيه الجمل، وأحد شرط من مباح الرزقة، وأمر
عمر بتحريم قصر معد من أبي وقاص
رضي الله عنه الذي بناء حفر تحتها فيه عمر
الحاس. وقد ندد هذا الأمر محمد بن مسلمة
رضي الله عنه.^(٢)

أنواع التعزير بالمال :

التعزير بالمال يكون بحسبه أو بإتلافه، أو
بتعريضه، أو تملكه لغيره.

أ- حبس المال عن صاحبه.

٢١- وهو أن يمسك القاضي شيئا من مال
الحبس مدة زعمه، ثم يبيده له عندما نظهر
توبته، وليس معناه أخذ آية المال، لأنه لا
يجوز أخذ مال إنسان بغير سبب شرعي يقضي
ذلك.^(٣) وفرض علي هذا الوجه أبو يحيى
الحواري. ونظيره ما يفعل في غيول الفاقة
ومسألتهم، فإنها تحبس عنهم مدة وتعاد إليهم

بالمال، وذلك في قوله: سئل مالك عن العباس
المعشوش أبقا؟ قال: لا، ولكن أرى أن
ينصدق به، إذ كان هو الذي عشه. وقال في
أمر عفران وأمسك المعشوش من ذلك، سواء
كان ذلك قبل أو كثر، وبخالفه ابن القاسم في
التعزير، وقال: يباع المسك وأمر عفران على
ما يغش به، ويتصدق بالثمن أدب كنداش.
وأعني ابن القبطان الأندلسي في الملاحف الرديئة
المسج بأن تحرق. وأعني ابن عتاب. بفضيحتها
بالصدق، خرقا.^(٤)

وعند الحسالة يوم الله من أحد المال أو
إتلافه، لأن الشئ لم يرد شي من ذلك عند
يقضى به.

وبخالف ابن تيمية وابن القيم، فقالا: إن
لتعزير بذلك مخرج إتلافا واحدا.^(٥)

باستدلال ذلك بأنقصية المرسول بـ،
كإباحته سلب من يضطاد في حرم المدينة من
بجده، وأمره بكمه ذات الحشر، ومن ظروفه،
وأمره عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بحرق
الشجر المعطفرين، وبفضيحه الغرقة على من

(١) القدر بعد ١٠ أشهر أو ثلث النصف وقد نطلع

(٢) الحسبي ٦٠٤٧، ٦٠٥٦، والبزرب ٤٥٧، ٤٥٨.

وابن عابدين ١٨٤

(٣) أصول الأشراف ص ٨-٨، والبرانية ٤٥٧، ٤٥٨.

(٤) بحرة الأحكام ص ٤٦٨، والطرق الحكيمة ص ٢٥٠.

(٥) كتاب الفاع ٧١/٨، ٧٢، وشرح البحر ص ٤٨٢.

ص ١١٠، وبسيرة ص ١٤٠، والأحكام السلطانية لأبي

يمنى ص ٢٩٥.

إذا تابوا. وصوب هذا الرأي الإمام ظهير الدين
الشمسلي الخوارزمي.

أما إذا صار ميتوساً من توبته، فإن للحاكم
أن يصرف هذا المال فيما يرى فيه المصلحة. (١٦)

ب- الإلتلاف.

٢٢- قال ابن نجيم: إن المنكرات من الأعيان
والنقصات يجوز إلتلاف بعضها تبعاً لها، فلا مصام
صورها منكرة، فيجوز إلتلاف مادتها، وآلات
المنكر يجوز إلتلافها عند أكثر الفقهاء، وبذلك
أخذ مالك، وهو أشهر الروايتين عن أحمد. ومن
هذا القبيل أيضاً أوعية الخمر، يجوز تكسيرها
وتحريقها، والمحل الذي يباع فيه الخمر يجوز
تحريقه، واستدل لذلك بفعل عمر رضي الله
عنه في تحريق محل يباع فيه الخمر، وقضاء علي
رضي الله عنه بتحريق الثرية التي كان يبيع فيها
الخمر. لأن مكان البيع كالأوعية. وقال: إن
هذا هو المشهور في مذهب أحمد، ومالك.
وعبرها (١٧) ومن هذا القبيل أيضاً: إراقة عمر
البن الخلوط مالاً، للبيع. ومنه ما رواه بعض
الفقهاء من جواز إلتلاف المشغولات في
الصناعات، كالتياب وديرة النسخ، يتمزقها

وإحراقها، وتحريق عبد الله بن عمر رضي الله
عنها توبه المعصية بأمر النبي ﷺ (١٨)

وقال ابن نجيم: إن هذا الإلتلاف للمحل
الذي قامت به التعصية نظيره إلتلاف المحل من
الجسم الذي وقعت به المعصية. كقطع يد
الزاني. وهذا الإلتلاف ليس واجباً في كل
حالة، فإذا لم يكن في المحل منكر فإن إبقاءه
جائز، إما له أو يتصدق به. وبناء على ذلك
أفتى فريق من العلماء: بأن يتصدق بالطعام
المغشوش وفي هذا إلتلاف له.

وكبر فريق الإلتلاف، وقاشوا بالتصدق به،
ومنهم مالك في رواية ابن القاسم، وهو
المشهور في المذهب. وقد استحسن مالك
التصدق بالتلبين المغشوش، لأن في ذلك عفاً
للجاني بإتلافه عليه، ونفعاً للمساكين بالإعطاء
هم. وقال مالك في الزعفران والمسك بمثل قوله
في اللبن إذا غشيهما الجاني. وقال ابن القاسم
بذلك في القليل من تلك الأموال. لأن التصديق
بالمغشوش في الكثير من هذه الأموال الثمينة
يصبح به أموال عظيمة على أصحابها،
فيعززون في مثل تلك الأحوال بعقوبات
أخرى. وعند البعض: أن مذهب مالك

(١٦) حديث: تحريق عبد الله بن عمر لتوبه المعصية. أخرجه
مسلم (١٦٩٧/٣) والحاكم (١٦٩٧/٣) من حديث عبد الله بن
عمر بن العاص رضي الله عنهما

(١٧) السنن (٦٠٤/٢)، ٦٠٥/١، عمود الأمير رضي
(١٨) أحسنه من ١٤٣، والطرق المحكمة من ٣٤١، وتبصرة
الحكم (٢٠٢/٢ - ١٠٤)

ونسأه على ما ذكره الكمال بن الأهم: تتميز هذه
عن الإعلام المجرد بالخصوصية فيما نسب إلى
الجانبي

وكثيرا ما يلجأ القاضي لذين السويعين أو
لواحد منهما إذا كان الجاني قد ارتكب الجريمة
على سبيل الزلة والدور اشداء، إذا كان ذلك
زاحرا، على شريطة كون الجريمة غير
حسنة. (١)

ج - التوبيخ

مشروعية التوبيخ :

٢٧ - التعزير بالتوبيخ مشروع بإتفاق الفقهاء،
فقد روى أبو فرح رضي الله عنه: أنه سأل رجلا
معه بأمره، فقال للرسول ﷺ: يا أبا ذر،
أعبرته بأمره!! إنك امرؤ فيك جاهلية. (٢)
وقال الرسول ﷺ: (٣) ولي لواحد يحمل
عرضه وعفوقته. (٤) وقد فسر المنيل من العرض

أنواع أخرى من التعزير :

هناك أنواع أخرى من التعزير غير ماسقة.
منها: الإعلام المجرد، والإحضار لمجلس
القضاء، والتوبيخ والمجرد.

أ - الإعلام المجرد :

٢٥ - الإعلام: صورته أن يصول القاضي
للجاني: بخي أمك فعلت كذا وكذا، أو يبحث
القاضي أميه للجاني، فيقول له ذلك.

وقد قيد البعض الإعلام، بأن يكون مع
التطريجه عابس. (١)

ب - الإحضار لمجلس القضاء :

٢٦ - قال الكاساني: إن هذا النوع من التعزير
يكون بالإعلام، والذهاب إلى باب القاضي،
والخطاب للمواجهة.

وقال النجاشي: إنه يكون بالإعلام، والمجرد
لباب القاضي، والخصوصية فيما نسب إلى
الجانبي.

والفرق بين هذه العقوبة والإعلام المجرد :

أن في هذه العقوبة يؤخذ الجاني إلى القاضي
زيادة عن الإعلام، وذلك ليخاطبه في المواجهة.

(١) برجع في الإعلام والإحضار عمومًا: الكاساني ٦٤/٧،
والزيلعي ٨٠/٣، والحوذرة ٢٥٤/٢، ودرر الحكم
٧٥/٢، وضع للظهير ١١٢/٥، وابن علقين ١٨٢/٢ -
١٨٤ - ١٨٥، والنسفي ٦٦٢/٧، والمفتاوى الهندية
١٨٨/٢، وقاصحان ٩٢٢/٢ - ٩٢٤ -
(٢) حديث: يا أبا ذر، أعبرته بأمره. الخرجه البخاري
(٣) الفتاح ٨٤/١ ط السلفي
(٤) في الواحد مطلق.

(١) حديث: ولي لواحد يحمل
عرضه وعفوقته. وقال ابن حجر في الفتاح ٦٢/٥ ط
السلفي: إنسان حسن

(١) الكاساني ٦٤/٧، والزيلعي ٨٠/٣، والحوذرة
٢٥٤/٢، والمفتاوى الهندية ١٨٨/٢، ودرر الحكم
٧٥/٢

يلسون من التحرير والديبايح. وذلك في تعزير
ثم بالإعراض عنهم، وفيه توبيخ ضم^{١١}

كيفية التوبيخ :

٢٨ - التوبيخ قد يكون بإعراض القاضي عن
الحائي، أو بالنظر له بوجه عيبس، وقد يكون
بإقامة الجاني من مجلس انقضاء، وقد يكون
بالكلام العيبس، ويكون بزواجر الكلام وعادة
الاستحفاف، على منسبته أن لا يكون فيه
فدق، ومع البعض ما فيه انبأ أيضا^{١٢}

د - العجز :

٢٩ - العجز معناه : مقاطعة الجاني، والامتناع
عن الانتصاف به، أو معامته بأي نوع، أو أية
طريقة كانت.

وهو مستدبر بآرائه قوله تعالى : **وَالَّذِينَ**
يَخَافُونَ يُنَبِّئُونَكَ خِطَابًا مُضْمَرًا والعجز هو في

بأن يقال له مثلاً : يا فلان، يا معتد، وهذا نوع
من التعزير، أو قول : وقد جاء في تصرة الأحكام
لابن فرحون : وأما التعزير بالقول فاعلمه ما ثبت
في سنن أبي داود عن أبي هريرة رضي الله عنه
أن رسول الله ﷺ أتى رجلاً قد شرب فقال :
« اضربوه فقال أبو هريرة : هذا القاريب يده،
ومنا الضارب يعله، والضارب ثوبه، وفي رواية
برأيناه : ثم قال رسول الله ﷺ لأصحابه
« كُونُوا وَأَقْبِلُوا عَلَيْهِ وَلَكُن : مَا أَتَيْتُ اللَّهَ
مَا حَسِبْتُ اللَّهَ، مَا سَجَّيْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ. وهذا التكميت من التعزير بالقول^{١٣}

وقد عزر عنه رضي الله عنه بالتوبيخ فقد
روي عنه أنه أتته جيشاً فعمسوا عنانهم، فلما
رجعوا أبسوا التحرير والديبايح، علموا أنهم غير
وجهه، وأعرض عنهم، فقالوا : تعرضت عنه،
فقال : سزع ثيابي فغل انتز، فزعموا ما كنتوا

(١) حاش : يكتسبه، ومن في آخره، ويذكر قولوا اللهم
اعف عنه، اللهم رحمه، أخرجه أبو داود : ٤٦٠، ٦٦١
تحقيق عزت محمد (هـ)، وإسناده حسن، وأما ما
لعله في باب الأوطار عن أبي هريرة قال : أتني نبي
رجل قد ضرب، فقال : اضربوه فقال أبو هريرة : فضا
ضارب يده، والعبس، سطر، والضارب يده، لي
انصرف قال بعض النجوم : أخبرك قال لا أعلم
مكداً لا يجزيه إلا الله الشفان، رواه أحمد والبخاري
وأبو داود (تجمل الأوطار : ١٢٦/٧) وراجع تصرة الأحكام
٢٠٠، ٢٠١، وكشاف الصالح : ٧٤، ٧٥، والشرح الكبير
١٥٨/١، والناظر : ١٩٧/١، ومجموع الصالح : ١٩٢/١

(١١) يسلون لا يسلون، ص ١٥٠، وكشاف : ٦١/٢

(١٢) بر صبح الموبين : كشاف : ٦٤/٧، والربيع : ١٠٨/٣

ونور الأحكام : ٦٦، ولباب العبد : ٦٥/٣، والسوق

٦٠/١، ٦٠، ويصلون الألبسة، وفي غيرها : والأصروية

١٥٨/١، وأما به : ١٨٨/١، ونجدة الأحكام : ٢٠٠/٢،

وجانية الانتصاف : ١٧١/٧، وأما مكالم السلطانية لراوردي

ص ٢٧١، وتكتساب الصالح : ٧٤، ٧٥، والشرح الكبير

١٥٨/١، والحاشية : ٣٨، والمباحة بشم به ص ٥٣

الاعتداء على النفس، وهي التي يترتب عليها إزهاق الروح، والكلام في جرائم الاعتداء على ما دون النفس وهي التي تنفع على السدود أن تؤدي لإزهاق الروح:

المفاجيع^(١) وقد محر النبي ﷺ أصحابه الثلاثة الذين تخلفوا عنه في غزوة تبوك. وعاقب عمر صبيغاً بالهجر لما نفاه إلى البصرة، وأمر ألا يجالسه أحد. وهذا منه عقوبة بالهجر^(٢).

جرائم القتل (الجنابة على النفس):

القتل العمد:

٣٢ - أقتل العمد العدوان موجه القصاص، ويجب لذلك توافر شروط، أهمها: كون القاتل قد قصد تعمداً بمحض ليس فيه شبهة، وكونه مختاراً، ومباشراً للقتل، وألا يكون المقتول جزءاً القتلي، وأن يكون معصوم الدم مطلقاً. وفضلاً عن ذلك يجب للقصاص أن يطلب من ولي الدم^(٣).

فإذا اختلفت شروط من هذه الشروط امتنع القصاص، وفيه التعزير. وفي ذلك خلاف وتفصيل ينظر في (قتل - قصاص).

القتل شبه العمد:

٣٣ - قال الشافعي، نقلاً عن (المبدع): قد يقال بوجوب التعزير في القتل شبه العمد، لأن الكفارة حتى لله تعالى وليست لأجر الفعل، بل بدل النفس الفائتة، فأما نفس الفعل المحرم - الذي هو الجنابة - فلا كفارة فيه.

(١) الكاساني ٢٣٩/٧

الجرائم التي شرع فيها التعزير:

٣٠ - الجرائم التي شرع فيها التعزير قد تكون من قبيل ما شرع في جسده عقوبة مقدرة من حد أو قصاص، لكن هذه العقوبة لا تطبق لعدم توافر شرائط تطبيقها، ومنها ما فيه عقوبة مقدرة، ولكن هذه العقوبة لا تطبق عليها لما نصح، كوجود شبهة تستوجب دمه الحد، أو عفو صاحب الحق عن طلبه.

وقد تكون الجرائم التعزيرية غير ما ذكر فيكون فيها التعزير أصلاً. ويدخل في هذا القسم ما لا يدخل في سابقه من جرائم. وفيها يلي تفصيل ذلك.

الجرائم التي يشرع فيها التعزير بدلاً عن الحدود:

جرثم الاعتداء على النفس، ومادونها:

٣١ - يدخل في هذا الموضوع: الكلام في جرائم

(١) سورة النساء: ٣٩

(٢) راجع في المعر الملحق لأحكام القرآن للقرطبي ٢٨٦/٨ - ٢٨٨، وألفية المبرور من ٥، والحب من ١٠.

والسبابة الثمانية من ٣٢

٣٤ - ومن الأصوات الثابتة عند الحقيقة أن مالا قصاص فيه عندهم كاقبيل بالقتل (وهو القتل بسبل الحجر الكبير أو الحربة العظيمة) يجوز الإجماع أن يعزّر فيه بما يصل للقتل، إذ تكرر ارتكابه، بادامت فيه مصلحة. وساء على هذا الأصل قالوا: فالتعزير بالقتل لم يتكرر منه أخيراً، أو التعزير، أو الإلقاء من مكان مرتفع، إذا لم يردع فساد إلا بالقتل.^(١)

لا اعتداء على مادون النفس :

٣٥ - إذا كانت اجتناباً على مادون النفس عداً وبسوط للقصاص فصلاً عن شروطه في النفس المقتلة، وإمكان تنفيذ القتل^(٢)

ويرى مالك التعزير نصف في الحياة العمد على مادون النفس، إذ سقط القصاص، أو امتنع لسبب أو لآخر، فيكون في الجريمة التعزير مع الدية، أو الأرض، أو بدونه، بعد الاحوال ومثال ذلك أن تكون الجنابة على عظم خطر،

إذ العظام الخطيرة لا قصاص فيها عنه، مثل عظام الصلب، والفخذ، والعنق، ومثل النقطة، والعمامة، ويقال ذلك أيضاً في الجنابة،

(١) الكشاف ٢٣٤/٧، وابن عاصم ١٨٤/٣ - ١٨٥.

وكشاف الفاع ٧٣/١، والبيان للفرقة ٥٥.

(٢) تبصرة الحكم من مذهب فتح العبد المظلم ٣٦٦/١ -

٣٦٧، ومواهب الحليل ٢١٧/٢.

لأنه لا ينقطع فيها القصاص^(٣)، وفي كل ما ذهب بمعناه بالجنابة مع قتاله قائماً في الجسم، وبقاء حائه، فداً من، على عنه فذهب بصرها، وبني جرحها فلا تؤد فيها. ومثل ذلك إذا شلت أو نبت عن الجسم، ففي هذه ويسمى لها بعر الجاني مع أخذ العقل منه (أي الدية).^(٤)

وإذا لم يترك الاعتداء على الجسم أسراً فأغلب الفقهاء على أن في ذلك التعزير، لا العصاص ولدى بعض المالكية القصاص في ضربة السوط، ولو لم يحدث جرحاً ولا شجعة، مع أنه لا قصاص عندهم في اللطمة، وضربة العصا، إلا إذا خلفت جرحاً أو شجعة وروي عن مالك أن ضربة السوط في ذلك كاللطمة فيه لأدب، ونقل ذلك ابن سريج عن أنس.

ويرى ابن القيم وبعض الختابة القصاص في الماطة والضربة^(٥)

الزنى الذي لا حد فيه، ومقدماته .

٣٦ - الزنى إذا توافرت الشروط الشرعية شبهة

(١) موهب الحليل ٢١٧/٢، والفتح والإيجاز جرحاً، والمودة ١٤٢/١١٩.

(٢) موهب الحليل ٢١٧/٢ - ٢١٩.

(٣) الكشاف ٢٣٩/٧، ومعين الأحكام ١٧١، ومواهب

الحليل ٢١٧/٢، وكشاف الفاع ٧٣/١ - ٧٤، وإعلام

المؤلفين ٢/٢٢.

بل التعريف. ومن ذلك: المشافهة.

وهذا لم يكن الفعل في قبل امراء فهو حنيفة على عدم الحد، لكن فيه التعريف. ومن ذلك انه يكون الفعل في التستر. وهو قول المشافهة. والفقول بالافضل على كل حد مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما وه. وقول آخر المشافهة، والمذهب عند المشافهة: انه رضى. وفيه الحد.

وقال قوم: ان اللواط زنى، وفيه حد الزنى. ومن هذا لا: مائل، وهو مشهور لدى الشافعي، وهو رأي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة. واحتلت الرواية عن احمد: فقد روي عنه ان فيه حد الزنى. واذا كان الفعل في روعة القاع فلا حد فيه بالاجماع والجمهور على أنه يستوجب التعريف.

وما يستوجب التعريف في هذا الجدل كل ما دون الفواح من افعال. كالوطء فيما دون الفرج. وبسوي فيه المسلم، والكافر، والنحس، وغيره. ومنه ايضا: اصابة كل محرم من الفواة غير الخناج. وعناق الأجنبية، أو تغلبها. وما فيه التحريم كذلك: كشف العورة لأخر. وحذاء النساء، والقبضة، وهي: اجمع بين الرجال والنساء للزنى، وبين الرجال والرجال للواط (١).

فإن فيه حد الزنى، أم إدام يطول الحد المقدر لوجود شبهة (٢) أو لعدم توافر شروطه من الشروط الضرورية لتبوت الحد، فإن الفصل يكون جريمة شرع لحكم فيها. أو في جسدنا. لكنه لم يفتق. وكل حريمة لا حد فيها ولا قصص فيها التعريف.

وبناء على ذلك: إذا كانت هناك شبهة نذرا الحد، سواء كانت شبهة فعل (٣) أو شبهة مال، أو شبهة عقد، فإن الحد لا يطبق. لكن الجاني يعزر. لأنه ارتكب جريمة ليست فيها عقوبة مقدرة.

وهذه ردة الشبهة بأنها: مما يشبه الذات وليس بثابت. أو: هي وجود الميخ صورة، مع عدم حكمه أو حقيقته، وتفضيل ذلك في (شبهة). وإذا كانت المزا في ما هيته في هذا الفعل التعزير، لأنه لا يعزر رضى. إذ حية الزنى ما تربطه في الحد.

وهذا لم يكن الفعل من رجل فلا يقام الحد،

(١) مر الحد بالشبهة أناس جعلت افعالها الحدود بالقياسات، فإن كان له مخرج مضوا شبهة. فإن لإمام أن يحظر في التعزير من أن يحظر في العزيمة. وقد أحد جمهور هذا الحديث في إيجاب الشبهة.

والحدود المذكور روى المروزي قريبا من لفظه. وذكر أنه روى موصفا. وأن الوقت أصبح، وقد إنه قد روى عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم أنهم قالوا من ذلك (نيل الأوطار ١٧-١١٠-١١١).

(٢) طبرجسي ١٩-١٠١. وكتابات ١٧-١٢٠-١٢٥.

(٣) أراحمع في التعزير في حال الزنى وما يتعلق به.

تعالى: ﴿وَاحْتَبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾^(١)

من نجشاش^(٢) الأرض^(٣) فهذا الفعل معصية، فيعزر الضاعل مادام الفعل ليس فيه حد مقرر

وفي السنة بما ورد: أن الرسول ﷺ عد قول الزور وشهادة الزور من أكبر الكبائر^(٤) وما دام أنه ليس فيها عقوبة مقررّة، ففيها التعزير.^(٥)

ومن الأمثلة على الجرائم في هذا المجال: قطع ذنب حيوان، فقد ذكر فقهاء الحنفية أن: مما يوجب التعزير ما ذكر ابن رستم فيمن قطع ذنب برذون.^(٦)

الشكوى بغير حق :

٤١ - ذكر صاحب (تبصرة الحكام) أن من قام بشكوى بغير حق يؤدّب. وقال البهوتي: إنه إذا ظهر كذب المدعي في دعواه بما يؤدي به المدعى عليه، فإنه يعزر الكذبة ويبدئه للمدعى عليه.^(٧)

قتل حيوان غير مؤد أو الإضرار به :

٤٢ - نهى الرسول ﷺ عن تعذيب الحيوان في قوله: «إن امرأة دخلت النار في هرة حسنها، فلا هي أطعمتها وسقّتها، ولا هي تركتها تأكل

انتهاك حرمة ملك الغير :

٤٣ - دحول بيت الغير بدون إذن ممنوع شرعا لفعله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾^(٨)

وبناء على هذا الأصل قبل بتعزير من يوجد في منزله آخر بغير إذنه أو علمه، ودون أن يتضح سبب مشروع لهذا الدخول.^(٩)

جرائم مضرّة بالمصلحة العامة :

٤٤ - توجد جرائم مضرّة بالمصلحة العامة ليست فيها عقوبات مقررّة، وفيها التعزير

(١) سورة الحج/ ٢٠

(٢) حديث: أن الرسول ﷺ عد قول الزور . لمصرحه البخاري: الفتح ٢٦٦/٥ ط السلفية. ومسلم ٩١/١. ط الحلبي من حديث أبي بكر رضي الله عنه
٣١- مسند عيسى ١١٤/١٦، ١٤٩، والمصباح ص ١٠٧، مختصر فقاهي ص ١٩٦، والبحر ص ٣٣٨/٢، واللباب ١٣٨/٢، وقضاي الأسدية ١٩٩/١
١٥) كتاب النجاش ٧٦/٤، ونصرة الحكم ٣٧٠/١

(١) النجاش بالكسر: حشرات الأرض. وقد يقع (المخسر)
(٢) حديث: دخلت امرأة النار... وأمره البخاري: الفتح ٣٥٩/١ ط السلفية، ومسلم ٢١١٠/٤ ط الحلبي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه
(٣) الفتاوى الحنفية ١٦٩/٢
(٤) حرمة البر ٢٧
(٥) الفتاوى الأسدية ١/١٧٠ - ١٧١

تجاوز الموظفين حدودهم، ونقصيرهم :

هذه معصية ليست فيها عقوبة مقدرة، وها صور
مما :

أ - حور القاضي :

٤٦ - إذا جاز القاضي في الحكم عمدا يعزروه
ويعزلون، ويضمن في ماله، لأنه فيها جاز ليس
بقاض، ولكنه إلتلاف بغير حق، فيكون فيه
كعده في إلتلاف الضمان عليه في ماله، وإذا جاز
خطئا لم يكن عليه غرم قضائي، لأنه ليس
مقصوم عن الخطأ^(١) لقوله تعالى : ﴿وَلَيْسَ
عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيهَا أَنْ تخطئتم به﴾^(٢)

ب - ترك العمل أو الامتناع عمدا عن تأدية
الواجب :

٤٧ - كل عمل من شأنه تعطيل الوظائف العامة
أو عزم انتظامها هو جريمة تستوجب التعزير،
والغرض من ذلك ضمان حسن سير العمل -
حتى تقوم السلطة بواجباتها على أكمل وجه -
وعلى ذلك فيجوز كل من ترك عمله، أو امتنع
عن عمل من أعمال الوظيفة فاصدا عرقلة سير
العمل، أو الإخلال بانتظامه، وعززه عمودا كل

من هذه المحرمات : التجسس للعدو على
المسلمين، فهو منهي عنه لقوله تعالى
﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾^(١)، وقوله ﴿... لَا تَجِدُوا
عُنُوزِي وَعُذُوكُمْ أَوْلِيَاءَ تَقُولُونَ إِنَّهُمْ بِالْأَوَّلَةِ﴾^(٢)

ولما كانت هذه الجريمة ليست لها عقوبة مقدرة
ففيها التعزير^(٣)

ونقصيه في (التجسس).

الرشوة :

٤٥ - هي جريمة محرمة بالقرآن لقوله تعالى :
﴿سَمِعَ عَمِينَ لَئِكَ لَئِنْ تَلَسَّخْتُ﴾^(١) وهي
في اليهود وكاسوا يأكلون السحت من الرشوة.
وهي كذلك محرمة بإسناد حديث - وعن الله
الرشوي والمرشوي والمراتشي^(٢)، ولما كانت هذه
الجريمة ليست فيها عقوبة مقدرة ففيها
التعزير^(٣)

(١) سورة الحجرات: ١٦

(٢) سورة المائدة: ١٠٢

(٣) المرجع ص ١١٧، ونهضة الحكماء ١٣٨١/٢، ٦٠٦.

والسلسلة المشربة ص ٥٤، والخصة ص ١٠، وكشف

القناع ٦٦/٤

(٤) سورة المائدة: ٤٢

(٥) حديث - وعن رسول محمد بن الرشوي والمرشوي -

أخرجه الترمذي ٦١٣/٣، وأبو حنيفة ١٠٩/١، وخاتم ١٠٩/١.

١٠٣ طائفة المدرك المتأخرية من حديث أبي هريرة

وعنه الله ع، ومجموعه أحكام ووافقه الذهبي

(٦) السياسة الشرعية ص ١٩ - ٢٠ - ٣٠، والمراتشي -

- هو الوساطة بين الراتشي والمرشوي وواضح كذلك في

الرشوة - جامع الفصول ١٧/١ - ١٨

(٧) جامع الفصولين ١٦/١ - ١٧، والإسلامية ص

هاتمه، والمرجس ٨٠/١

(٨) سورة الأنعام: ٥١

الإعلام عن مكانه، فإن امتنع بحس، ويصرف مرة بعد مرة، حتى يستجب^(١).

تقليد المسكوكات الزيف والمزورة :

٥٠ - تقليد المسكوكات التي في التداول وإعانة على صرف العملة الفاسدة ونشرها حريمة فيها التعزير، فهي (عدة أرباب الفتوى) في رجل يعمل تسكة المصنوعة ربايا وذهب وروبية، وفي رجل بشر هذه المسكوكات الزائفة ويروجها: أنها يعززان^(٢).

التزوير :

٥١ - في هذه الجريمة التعزير، فقد روي: أن مع من زياد عمل خائفا على نقش خاتم بيت المال فأخذ مالا، فصره عمر رضي الله عنه مائة جلدة، وحجبه، ثم ضربه مائة أخرى، ثم ثالثه، ثم نفاه ومن موجبات التعزير: كتابة الخطوط والصكوك بالتزوير^(٣).

البيع بأكثر من السعر الجبري :

٥٢ - قد تدعو الحال لسعر غير أخلاقيات، فإن كان ذلك: فالبيع بأكثر من السعر المحدد هو

من يتصرف في وظيفته، أو يستعمل القوة، أو الغلب مع رؤسائه، ويترك عمله، ومن ذلك تعدى أحد الموظفين المدين أو العسكريين على غيره استقلالاً لوظيفته^(٤).

مقاومة رجال السلطة والاعتداء عليهم :

٤٨ - التعدي على الموظفين العموميين والمكلفين بخدمة عامة يستحق التعزير. ومن الأمثلة التي أوردتها الفقهاء في هذا المجال: إهانة العتلاء أو رجال الدولة بما لا يليق، سواء كان ذلك بالإشارة، أو القول، أو بغير ذلك والتعدي على أحد الخوفا باليد، أو غير ذلك ثيابه، أو سببه، أو إهانة التعزير، والنضجين عن القلف. ومن ذلك: إهانة بحكمة قضائية، وكذلك جرائم الجلطة، فالقاضي له فيها التعزير، وإن دعا فحسن^(٥).

هرب المحبوسين وإخفاء الجناة :

٤٩ - من ذلك من يؤذي عاريا، أو ساقدا، أو محبوسا، من عليه حق له تعاللي أو لأدمي، ويمنع من أن يستوفي هذا الحق. فقد قيل: إنه شريك في جرمه ويعزوز، ويطلب إحضاره، أو

(١) القياس الشرعية من ١ وما بعدها

(٢) عدة أرباب الفتوى من ٨١ - ٩٦، والفتاوى الأسدية

١٥٤ - ١٥٧/١

(٣) الفتاوى لمدة ١٢ - ١٩٠، وليس ٣٤٨/١٠

(٤) الفتاوى الأسدية ١٦٧/١ - ١٦٨

(٥) الفتاوى الأسدية ١٦٦ - ١٦٧، ١٦٣، والفتاوى

الأنشرونية ١٤٧، وسعد أرباب الفتوى من ٧٧.

ووليات تعزير من ٥٩

جرائم ضد النفس، كالقتل والضرب والجرح^(١).

مفهوم التعزير .

٥٥ - تسقط العقوبة التعزيرية لأسباب، منها:
موت الجاني، والعفو عنه، ونوبته .

أ - مفقود التعزير بالموت .

٥٦ - إذا كانت العقوبة بدنية أو مضافة للحرية فإن موت الجاني يسقطها دائماً، لأن العقوبة متعلقة بشخصه، ومن ذلك: الضرب، والتوبيخ، والمجس، والضرب .

أما إذا لم تكن العقوبة متعلقة بشخص الجاني بل كانت منصبة على ماله، كالعرامة والمصادرة، فموت الجاني بعد الحكم لا يقطعها، لأنه يمكن التنفيذ على المال، وهي نصير بالحكم ديناً في الذمة، وتعلق بها لذلك مزية الجاني المحكوم عليه .

ب - مفقود التعزير بالعفو .

٥٧ - العفو وحائز في التعزير إذا كان حق الله تعالى، لقول الرسول ﷺ: «تخالفوا عن عذوبة

التعزير ومن ذلك: الامتناع عن البيع، وفيه الأمر بالواجب وإعقاب على تركه الواجب . ومن ذلك احتكاك الحاحات لمحكم في السر^(٢) الحديث: «لا يحتكر إلا خاضع»^(٣).

الفش في المكاييل والموازين :

٥٣ - يقول الله تعالى: «أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِبِينَ»^(٤). وفي الحديث: «من غشنا طيس حساء»^(٥) وساء على ذلك: «الفش في الكيل والوزن معصية، وليس فيها حد مقدار، ففيها التعزير».

المشتبه فيهم :

٥٤ - قد يكون التعزير لا لارتكاب فعل معين، ولكن حالة الجاني الخطورة، وقد قال بعض الفقهاء بتعزير من ينهم بالمعزة، ولو لم يرتكب سرقة حدية، ومن يعرف أن ينهم بارتكاب

(١) انظر الأثرية ١/ ١٥٩، والمجس في الإسلام ص ٢٩.

(٢) حديث: «لا يحتكر إلا خاضع»، أخرجه أحمد (٣/ ٤٥٣) ط (المجتبى)، ومسلم (٣/ ١٢٢٧) - ح (الحسن)، من حديث مسلم بن عبد الله العدوي رضي الله عنه، وألفه مسلم ومن احتكر فهو خاسر».

(٣) سورة الصافات ١٨٦ - ١٨٧.

(٤) حديث: «من غش فليس منا» أخرجه مسلم (١/ ٤٩) ط (الحسن)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) لسرخس (٣/ ٣٩)، وحاشية شرح لا في على الدرر (١/ ٨١)، والفتاوى الهندية ١/ ١٨٩ - ١٩١ - وعدة أرباب الفتوى ص ٨٠ - ٨١.

الشعير منصوصاً عنه كوط، جارية امرأته، أو جارية مشتركة، يجب امتثال الأمر فيه، فهذا لا يجوز العصع عندهم، بل يجب التعزير. لامتناع تطبيق الحد.

وقال لبعض : إن العفو يكون لمن كانت منه الفتنة والزلة، وفي أهل الشرف والعفاف، وعلى ذلك : فنخص الخالي له اعتبار في العفو

وإذا كان التعزير لحق آدمي فقد قيل كذلك. إن لولي الأمر تركه، والعصع عنه، حتى ولو طمسه صاحب الحق فيه، شأنه في ذلك شأن التعزير الذي هو حق الله تعالى. وقيل : لا يجوز تركه عند طلبه، مثل لخصاص، فليس نولي الأمر هنا تركه بعفو أو نحوه، وعلى ذلك لمعلب الفقهاء.

وإذا عفا في الأمر عن التعزير فيها يمس المصلحة العامة، وكان قد تعنى بالتعزير حتى آدمي كالتشتم، فلا يفسط حتى الأدمى، فعسى ولي الأمر الاستيفاء، لأن الإمام ليس به - على المراجع - الملعون عن حق الفرد.

وإذا عفا الأدمي عن حقه قال عفو يجوز، ولكن لا يمس هذا حق السلطة. وقد فرق الماوردي في هذا المجال بين حالتين

أ : إذا حصل عفو الأدمي قبل الشرافع، فلولي الأمر الخيار بين التعزير أو العفو

ذوي المروءة، إلا في حد من حدود الله^(١) وقوله : « قبلوا ذوي الهيات عزرائهم »^(٢) وقوله في الانصار : « قبلوا من محبتهم » وتجاوزوا عن محبتهم »^(٣)، وقوله لرجل - قال له : إن ليبت امرأة فأصبت منها دون أن أصالحها - : « أصليت معنا؟ »^(٤) فرد عليه بنعم، فلا فوله تعالى : « فإن الحساب يذهب السباب »^(٥) والإمام له العفو

وقيل : إنه لا يجوز العفو إذا تعنى التعزير بحق الله تعالى كما في تارك الصلاة. وقال الإصطخري في رسالته : « ومن طعن على أحد الصحابة، وجب على السلطان تأديبه، وليس له أن يعفو عنه. وقال البعض : إن ما كان من

(١) حديث : « تجاوزوا عن عقوبة... » أخرجه مطهراني في المعجم الصغير عن زيد بن ثابت رضي الله عنه مرفوعاً قال القتيبي في سننه محمد بن كثير بن مروان العمري وهو صحيح - « صحيح المرواني » ٩٨٢/٦ ط القدسي

(٢) حديث : « قبلوا ذوي الهيات عزرائهم إلا الخلود » أخرجه أحمد (١٨١/٦) ط الميمنية من حديث عائشة رضي الله عنها - وقال عبد الحق : ذكره ابن عدي في كتابه وأما من عند ابن الرقاشي لا يذكره - قال الحافظ أبو بكر بن نفع، وقد نص أبو زرعة على ضعفه في هذا الحديث (نيل الأوطار ١٤٣/٧ - ١٤٤)

(٣) حديث : « قبلوا من محبتهم وتجاوزوا عن محبتهم » تقدم تحريجه ص ٦٠

(٤) حديث : « أصليت معنا؟ » تقدم تحريجه ص ٦٠

(٥) سورة هود/ ١١٤

ب - وإذا حصل بعد الترفع ، فقد اختلف في العقاب عن حق السلطة على وجهين :

الأول : في قول أبي عبد الله التبري يسقط بالعفو ، وليس لولي الأمر أن يعزير فيه ، لأن حد العذف أصله وبه ط حكمة بالعفو ، فكان حكم التعزير لحق السلطة أولى بالسقوط

والثاني - وهو لا يظهر - أن لولي الأمر أن يعزير فيه مع العفو قبل الترفع إليه ، كما يجوز له ذلك بعد التراجع مخالفة للعفو عن حد العذف في الموضوعين ، لأن التفرغ من الحقوق العامة ^(١)

سقوط التعزير بالتوبة :

٥٨ - اختلف الفقهاء في أثر التوبة في التعزير : فعند الطنطا والمالكية وبعض الشافعية والخلاف أنه لا تسقط العقوبة بالتوبة ، لأنها كفارة عن العصية - وعند هؤلاء في تعميل ذلك : عموم أولية العقوبة فلا تفرقة بين نائب وعمره عند المخاربة ، وفضلا عن ذلك فجعل التوبة ذات أثر في إسقاط العقوبة فيحل لكل إبداءها ، إلا فلات من لعقاب .

وعند فريق آخر ، منه الشافعية والحنابلة :

(١) راجع في العفو أصول الأشراف ص ٣٠ - وابن عابدس ١٨٩١/٣ ، وسواء استدل ٣٢٠/٩ . ونصرة الحكم ٣٩٩/٢ ، وقس المطالب ١٩٢/١٣٣ . ونبذة المذبح ١٧٥/٤ ، والحدود ص ٢٢٥ . وكذلك الصواع ٧٤/٢ . والمفاتيح ٣٩٩/١٠ ، والأحكام سلطنة أبي بن ص ٢٦٦

أن التوبة قبل القدرة تسقط العقوبة قياسا على حد المخاربة ، استنادا إلى ما ورد في الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه : كنت مع النبي ﷺ فجاء رجل فقال : يا رسول الله ، إن نصبت حدا فأنفمت علي ، ولم يسأله عنه . فحضرت الصلاة فصلى مع النبي ﷺ . فلما قضى النبي ﷺ الصلاة قام إليه الرجل ، فأعاد قوله ، فقال : « تكسر قد حبلت معاذا » قال نعم . قال : « ومن الله عز وجل قد عفر لك ذنبتك » . وفي هذا دليل على أن الحاي عفر له لما تاب . وفضلا عن ذلك فإنه إذا جازت التوبة في المخاربة مع شدة ضررها ومعدية ، وأولى التوبة فيها دونها

وهؤلاء يقتضون السقوط بالتوبة عن ما فيه اعتداء على حق الله ، بخلاف ما بين الأفراد

وقال ابن تيمية وابن القيم : إن التوبة تدفع العقوبة في التعزير وعمره ، كما تدفعها في المخاربة ، بل إن ذلك أولى من المخاربة ، لشدته ضررها . وهذا يعتبر مستكما بسط بين من يقول : بخدم جواز إقامه العقوبة بعد التوبة البتة - وبين منسك من يقول : إنه لا أثر للتوبة في إسقاط العقوبة البتة - ويترتب على هذا الرأي : أن التعزير الواجب حقا لله تعالى يسقط بالتوبة ، إلا إذا احتج الجانب العقوبة ليطهر بها نفسه ، والتوبة تسقط التعزير ، على شرطه ألا

يطلب الجاني إقامته ، وذلك بالنسبة خفوق
المفسحة العامة

واحتج الغالبون بذلك بأن الله عز وجل جعل
توبة الكفار سبياً للفرار مما ساءلوا^(١) واحتجوا
بقوله تعالى : **يَوْمَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِلى يَتَّقُوا يَنْفَرُ**
فَمِمَّا هَذَا صَلاَفٌ^(٢) وأن السنة عليه كذلك ،
ففي الحديث : **القائب من الذئب كمن لا ذئب**
له .^(٣)

تعزية

التعريف :

١ - التعزية لغة : مصدر عزى : **عَاضَ**
لصاحب وواساه .

ولا يخرج المسمى الاصطلاحي عن معنى
العموي . يقال التبريني . هي الأمر بالصبر
والحمل عليه بوعده الآخر ، والتعزير من الوزر ،
واللحاح ، لتعيت بالمعزة ، وللتعاضد بجزء
المصية .^(١)



احكام التكليف :

٢ - لا خلاف بين الفقهاء في استحباب التعزية
لن أصحابه مصيه^(٢) والأصل في مشروعيتها .
حر : ومن عزى مصاباً فله مثل أجره .^(٣)

(١) يراجع في التوضيح في التعزير : الكافي ٩٦/٧ ،
والأسرو مشرعر ٣٠٣ ، وسويع حبل ٣١٩/١ ،
٣١٧ ، وفناج والإكفيل على هامشه ، ونداية المصنف .
٣٨٢/٢ ، وحاشية الرخوي على شرح الزرقاني ١٥٢/٨ ،
١٥٢ ، ونسب المصنف ١٥٥/٤ ، ١٥٦ ، ومباية المحتاج
٩٦/٨ ، والمعي ٣١٦/١ ، ٣١٧ ، وإعلام المصنفين
١٩٧/٢ ، ١٩٨ .

٢٢ سورة الأنفال ٢٨ !

(٢) حديث : **القائب من الذئب كمن لا ذئب** .
أخرجه ابن ماجة (٢/١٦٠) ط الحلبي ، مر حديث
مسدد بن منصور رضي الله عنه ، وحسنه ابن حجر
لشواهد . كما في المقاصد الحسنة للشافعي (ص ١٥٢ ط
الحامدي).

(١) أقضى المطالع ٣٤٤/١ ، وصحي المنهاج ٣٥٥/١ ،
وحاشية نسيفي ١١٩/٦ ، وحاشية ابن عابد ٦٠٣/١ ،
(٢) المصادر السابقة ، والمعجم لأمر ندانة ٥٤٣/٢ ،
(٣) حديث : **من عزى مصاباً فله مثل أجره** أخرجه ترمذي
(٣٧٦/٣) ط الحلبي ، مر حديث ابن مسعود رضي الله عنه
مرسوماً ، وصححه ابن حجر في التلخيص (٢/١٣٨) ط
شركة المطبعة الحديثة

يحدد له الحزن بالتعزية، إلا إذا كان أحدهما (العزى أو العزى) عتبا، فلم يحصر إلا بعد ثلاثة، فإنه يعزبه بعد الثلاثة.

وحكى إمام الحرمين وجهين وهو قول بعض غلاة: أنه لا أمد للتعزية، بل تبقى بعد ثلاثة سام، لأن الغرض الدعاء، والحمد في أعلى الصبر، والهي عن الخرج، وذلك جصل على طول الزمان.

وقت التعزية :

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الأقصا في التعزية أن تكون بعد الدفن، لأن أهل الميت قبل الدفن مشغولون بتجهيزه، وذلك وحسنهم بعد دفنه لزيارته أكثر، فكان ذلك الوقت أولى بالتعزية.

وقال جمهور الشافعية: إلا أن يظهر من أهل الميت شدة جرع قبل الدفن، فتعجل التعزية، ليذهب حزعهم أو يخف.

وحكى عن التورى: أنه تكبر التعزية بعد الدفن.^(١)

مكان التعزية .

٦ - كره الفقهاء الجلوس للتعزية في المسجد، وكرد اشاعرة واجابة الجلوس للتعزية.

وسر وما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبة إلا تشاء الله من حلال الكرامة يوم القيامة.^(٢)

كيفية التعزية ولئن تكون

٣ - يعزى أهل المصيبة، كبارهم وصغارهم، ذكورهم وإناثهم، إلا الصبي الذي لا عقل، والنسبة من النساء، فلا يعزىها إلا النساء ومحاربهها، خبوا من الميتة. ونقل ابن عابدين عن شرح المصيبة تستحب التعزية للرجال والنساء الأتاني لا غنى. وقال الدردير: وبسبب حرية لأهل الميت إلا محبة الميتة.^(٣)

مدة التعزية :

٤ - جمهور الفقهاء: على أن مدة التعزية ثلاثة أيام. واستدلوا لذلك بأذن الشارع في الإحادة في الثلاث فقط، بخوله يجوز، ولا يخل لأمره مؤمن بالله وأسلم لا حزن له بعد على ميت، وفي ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرة^(٤) وتكره بعدهما، لأن المقصود منها يكون قلب المصاب، والمعالج سكا وأنه بعد الثلاثة، ولا

(١) حر: ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبة إلا تشاء الله . أخرجه المصنف في تاريخه ٣٩٧/٧ ط مطبعة المصنف، وفي إسناده جهالة.

(٢) مسمى احتجاج: ٣٥٤/١، ٣٥٥، والمصنف ٥٤٣/٢ - ٥٤٥، وحاشية الدسوقي ٤٩٩/١، ٥٠٣، وحاشية ابن عابدين ٦٠٣/١ - ٦٠٤.

(٣) حديث: لا يخل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تعزى أخاها، أخرجه البخاري، الفتح ١٩٦/٢ ط المطبعة: من حديث أم حبيبة رضي الله عنها.

أن يجتمع أهل البيت في مكان ليأثروا إليهم
لناس للتعزية، لأنه محدث وهو بدعة، ولأنه
يحدد الحزن. ووافقهم الحنفية على كراهة
الجلوس للتعزية على باب الدار، إذا اشتمل
على ارتكاب محظورة، كفرش البسط والأطعمة
من أهل البيت.

ونقل الطحطاوي عن شرح السيد أنه
لا بأس بالجلوس ثلثة أيام من غير ارتكاب
محظور.^(١)

وذهب المالكية: إلى أن الأفضـل أن يكون
التعزية في بيت المصاب.^(٢)

وقال بعض الحنابلة إنها انكروه البيوت عند
أهل البيت، وأن يجلس إليهم من عزى مرة، أو
يستديم المعزى الجلوس زيادة كثيرة على قدر
التعزية.^(٣)

صفة التعزية :

٧- قال ابن قدامة : لا نعلم في التعزية شيئا
محدودا، إلا ما روى أن الإمام محمد قال :
يروي أن النبي ﷺ عزى رجلا فقال :
«رحمك الله وأجرك».^(٤) وعزى محمد أبا طالب

(أحد أصحابه) فوفى على باب المسجد فقال :
أعظم الله أجركم وأحسن عزاءكم . وقال بعض
أصحابنا إذا عزى مسلما بمسلم قال : أعظم الله
أجرك، وأحسن عزاءك، ورحم الله ميتك .

ياستحب بعض أهل العلم : أن يقول ما روى
جعفر بن محمد عن أبيه، عن جده، قال : دلتنا
توفي رسول الله ﷺ وجاءت التعزية . سمعوا
قائلا يقول : إن في الله عزاء من كل مصيبة،
وحلها من كل هائلك، وذكاء من كل ما فات،
فناكف وثقوا، وإياه فارجوا . فدل انصاف من حرم
لنواب.^(٥)

وهل يعزى المسلم بالكافر أو العكس ؟

٨- ذهب لأئمة : الشافعي، وأبو حنيفة في
رواية عنه : إلى أنه يعزى المسلم بالكافر،
وبالعكس، والكافر غير الحربي .

وذهب الإمام مالك : إلى أنه لا يعزى
المسلم بالكافر .

وقال ابن قدامة من الحنابلة : إن عزى مسلما
بكافر قال : أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك.^(٦)

(١) نشر : طائوفي رسول الله ﷺ وجاءت التعزية .
أخبره الشافعي في مسنده ٣١٦/١ نشره : المكتب
العلمية، وانظر المغني ٥٤١/٢

(٢) مغني فضائح ٣٥٥/١ . وابن عابدين ١٠٣/١ ، والمغني
٥٤٤/١ . وحاشية الدسوقي ١١٩/١

(١) الطحطاوي على مرآة الفلاح ص ٣٣٩

(٢) للمسوقي ٤١٩/١

(٣) كشف الفلاح ١٦٠/٢

(٤) الأثر عن الإمام أحمد . رواه أبو داود في مسائل الإمام أحمد
ص ١٣٨ - ١٣٩ نظم دار المعرفة

صنع الطعام لأهل الميت .

٩ - يس الجبريل أهل حيث أن يصنعوا طعاما

له . لقوله ﷺ : «اصنعوا لأهل جعفر طعاما ،

فإنه قد جاءهم ما يشغلهم»^(١)

ونكره أن يصنع أهل حيث طعاما للميت ،

ذلك فيه زيادة على حقيقتهم ، وبغلا على

شأنهم . ونشهد بأهل خالعية خير جبريل

عبد الله الجبري رضي الله عنه . وكنت معه

الاجتماع إلى أهل الميت ، وصيغة الطعام هذه

دفقة من التباحة^(٢) .

تعشير

التعريف :

١ - التعشير في اللغة : مصدر عشو ، يقال : عشو

القوم . وعشرهم إذا أخذ عشروا موطنهم

والعشار هو من يأخذ لعشر . وقه عشرت

لأمة صارت عشروا . أي حاملا . وإنا من هذا

عشرة أشهر

ومعناه في الاصطلاح كمعناه الغوري .

ويستعمل في الاصطلاح أيضا بمعنى : جعل

العواشر في المصحف ، والعشرة : هي الحقة في

المصحف عند منتهى كل عشر آيات .^(٣)

والعشرة أيضا : الآية التي نتم بها المعتبر .

والتعشير - بمعنى أخذ العشر - يرجع لمعرفة

حكمه إلى مصطلح (عشر) .

تاريخ التعشير في المصحف .

٢ - قال ابن عطية : مرر في بعض أقوال الشيخ

ابن المأمون الحنفي أمر بذلك . وقيل : أن

الحجاج فعل ذلك . وقد قتله . بئروا فنفطوا ،

ثم حنوا ، ثم عشروا

(١) الحاشيون ، ومجموع الصحاح ، ولسان العرب ، ومع ذلك

هو ابن القرآن المصنف ، والمص ١٨/١٩



(٢) حديث «اصنعوا لأهل جعفر طعاما» أخرجه

الترمذي ٣٩٤/٢٦ ط (عليه) من حديث محمد بن جعفر

رضي الله عنه ، ومحمد بن عوف

(٣) ابن جرير من جملة ذلك ، وكنت بعد الاجتهاد إلى أهل

بيت . أخرجه أحمد ٢٠٤/٢٢ في المعتبر . ومحمد

النوري في التيسير (٤) ٣٢٠ ط المعتبر

وانظر ابن عابد ٦٠٤/١ ، وفي المصباح ٣٦٨/١

والنور ١٨٠ ص ١٦

تعشير، تعصيب، تعلم

وقال يحيى بن أبي كثير: كان القرآن مجرداً في المصحف، فنزل من أحدسواؤه، فنفظ على البناء والنساء والشاء، وقالوا: لا بأس به، هو تروى له، ثم أحدسوا، نقطا عند منتهى الآية، ثم أحدسوا الفواتح والخواتم^(١)

ماليكاً وسئل عن العشوراني في المصحف بالخمرة وغيرها من الأثوان فذكره ذلك، وقال: تعشير المصحف بالخمر لا بأس به^(٢)

تعصيب

حكم التعشير:

٣ - ذكر أبو عمرو الداني في كتاب البيان له: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه - أنه كره التعشير في المصحف، وأنه كان يجكّه. وعن مجاهد: أنه كان يكره التعشير والطيب في المصحف.

انظر: عصبه

تعقيب

وقال الحنفية: يجوز لحبة المصحف وتعشير، ويقطعه: أي إظهار إعرابه، وبه يحصل الفرق جذاً، خصوصاً للمعجم، فيستحسن. وعنى هذا لا بأس بكتابة أسماء السور، وعند الآتي، وعلامات الوقف ونحوها، فهي بدعة حسنة وقالوا: إن ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه: جردوا القرآن، كان في زمنهم، وهم شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان^(٣)

انظر: موالاة، تنابع

تعلم

وعند المالكية: أنه مكروه بالخمرة وغيرها من الأسوان، إلا الخمر، قال شهاب: معصا

انظر: تعميم

(١) تعشير لفرط في ٦٣/١، ولإثبات في ١٧١/١

(٢) تروى في علوم القرآن ١/١٦١ - ٢٥١، والبيان في ١٠٤

خلة القرآن ٣٨ (ط الشامي الحديث)

(٣) الفرعي ١/ ١٥ ط دار الكتب.

وقال الأسامي في شرح المسادة: ولا حبرة
بزعمه أنه يسد عنه الريح والشمس، كما أنفى
به في الحامدية، لأنه ليس من الضرر الفاحش.
وفي الأنثرونية: له أن يبني على حائطه نفسه
أزيد مما كان، وليس لجاره منعه وإن بلغ عنان
السماء.^(١)

تعلي

التعريف:

وأما بيعه لغيره فقد ذهب الجمهور (المالكية
والشافعية والحنابلة): إلى جوازه على التفصيل
التالي:

أجازه المالكية متى كان المبيع قدراً معيناً،
كعشرة أذرع مثلاً من على هواء، فوق محل
متصل بأرض أو بناء، بأن كان لشخص أرض
خالية من البناء أراد البناء بها، أو كان له بناء أراد
الناء عليه، فيشتري شخص منه قدراً معيناً من
المقراغ الذي يكون فرق البناء الذي أراد
إحداثه، فيجوز متى وصف البناء الذي أراد
إحداثه أسفل وأعلى، ليقض الضرر، لأن
صاحب الأسفل وعينه في تحفة الأعلى،
وصاحب الأعلى وعينه في مشاة الأسفل،
ولصاحب البناء الأعلى الانتفاع بما فوق بناءه
بغير البناء، إذ يملك جميع الهواء الذي فوق بناءه
الأسفل، وليس لصاحب الأسفل الانتفاع بما
فوق بناء الأعلى، لا بالبناء ولا بغيره.
وأجازه الشافعية، متى كان المبيع حتى البناء

١ - التعلي في اللغة له معان، منها: أنه من
العلو، وهو: الارتفاع. وتعلو كل شيء وتعلوه
وعيلوه: أرفعه. وعلا الشيء علواً فهو عليّ.
أرتفع، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما:
إذا هويت عليّ عني: أي يرتفع عليّ. وتعالى:
ترفع. وتعلّى: أي علا في مهلة.^(١)

وهو في الاصطلاح لا يخرج عن هذا، إذ يراد
به عند الفقهاء: رفع بناء فوق بناء آخر.

أحكام حق التعلي:

٢ - حق التحسي. إما أن يستعمله صاحبه
نفسه، وإما يبيعه لغيره.

أما استعماله نفسه: فقد نصت المسادة
(١١٩٨) من مجلة الأحكام العدلية على أن:
كل أحد له التعلي على حائطه الملتك، وبناء ما
يريد، وليس لجاره منعه ما لم يكن ضرراً
فاحشاً.

(١) شرح مجلة الأحكام العدلية ١٦٧/١ ط حص.

(١) المقرب في ترتيب المقرب، ولسان العرب.

أو العلو: بأن قال له: تمتك حق البناء أو العلو
لبناء عليه، فمن مفهوم، بخلاف ما إذا بناءه
وشرط أن لا يبني عليه، أو لم يتعرض للبناء
عليه. لكن لتستدري أن يتنفع بها عدة البناء
من مكتب وغيره، كما صرح به السبكي، تبعاً
لما ورد.

وأما الحنابلة، ولو قبل بناء البيت الذي
اشترى عليه، إذا وصف العنوان والسفل ليكونا
معلومين، نبني المشتري أو يرضع عبه بيانا أو
حسباً موصوفين، وتبيح صح ذلك لأن العلوم ملك
للبيع، فكان له بيعه، والاعتياص عنه،
كالتقارار^(١).

وأما الحنفية: فقد ذهبوا إلى أن بيع حق
التعلي غير جائز، لأنه ليس بيان، ولا هو حق
متعلق بالمال، بل حق متعلق بالهواء (أي
الفراغ) وليس الهواء مالاً يباع، إذ المال ما يمكن
قبضه وإحرازه. وصورته: أن يكون السفل
لرحل، وعلوه لأخر. فسقط أو سقط العلو
وحده فراغ صاحب العلو عليه، فإنه لا يجوز.
لأن المبيع حينئذ ليس إلا حق التعلي.

وعلى هذا: فلو ماخ للعلو قبل سقوطه جاز،
فإن سقط قبل انقضاء بطل البيع، فذلك البيع

(١) جواهر الإكمال ١/٢٠٦، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي
عليه ١٤١٣، وشرح الزرقاني على مختصر حسبي ٢٢/٥،
والرسائل المطبوعة شرح روض الطالب ٢/٢٥٥، وحاشية
الحاصل على شرح مجمع ٤/٣٦٤، ومطالب أولي النهى
٣/٣٦٠ مشهورات المكتب الإسلامي بدمشق.

قبل الغرض، وهو بعد سقوطه بيع حتى التعلي،
وهو ليس بيان. ولو كان العلو لصاحب السفل
فقال: بعتك عن هذا السفل بكذا صح،
ويكون سطح السفل لصاحب السفل،
وللمشتري حق القرار، حتى لو أهدم العلو كان
له أن يبني عليه عنوة أخرى، مثل الأول، لأن
الاسم اسم ليس مستق، فكان سطح الحفل
سقف لسفل^(٢).

أحكام العلو والسفل في الانهدام والبناء
٣- ذهب الحنفية: إلى أن السفل إن تهدم
بفسه بلا صنع صاحبه لم يجز على البناء،
لعدم التعدي، فلو هدمه عد على بناءه، لأنه
تعدي على صاحب العلو، وهو قرار العلو،
ولذي العلو أن يبني السفل ثم يرجع بها أنفق إن
بني بإذنه أو إذن فاض، وإلا فبقية البناء يوم
سعى.

ومتى بني صاحب العلو السفل، كان له أن
يبيع صاحب السفل من السكنى، حتى يدفع
إليه مثل ما أنفق في بناء سفته لكونه مضطراً

لهلك منها حق في ملك الأخر: لذی العلو
حق قراره، ولذی السفل حق دفع المطر
والشمس عن السفل، ولو هدم ذو السفلى سفته
وذو العلو عليه، ألزم ذو السفلى بناء سفته، رد

(١) الهدية ونفع القدير والكماليه ونهابة باهاسي ٦، ٦٤، ٦٥،
دار إحياء التراث العربی، وحاشية ابن عابدين ١-١٠١٤

٥ - ويرى الشافعية : أنه لو أنهدم حيطان السفلى لم يكن لصاحبه أن يجبر صاحب العلو على البناء قولاً واحداً ، لأن حيطان السفلى لصاحب السفلى ، فلا يجبر صاحب العلو على بنائه .

وهل لصاحب العلو إجبار صاحب السفلى على البناء؟ فيه قولان ، فإن قيل : يجبر . الزممه لحاكم ، فإن لم يفعل - وله مال - باع الحاكم عليه ماله ، وأنتفى عليه ، وإن لم يكن له مال اقترض عليه . فإذا بنى الحائط كان الحائط ملكاً لصاحب السفلى ، لأنه بنى له ، وتكون النفقة في ذلك ، ويعيد صاحب العلو غرفة عليه ، وتكون نفقة الغرفة وحيطانها من مثله صاحب العلو دون صاحب السفلى ، لأنها ملكه ، لا حق لصاحب السفلى فيه .

وأما السقف فهو بينهما ، وما ينتق عليه فهو من ماله ، فإن تبرع صاحب العلو ، وبني من غير إذن الحاكم ، لم يرجع صاحب العلو على صاحب السفلى بشيء . ثم ينظر . فإن كان قد بناها بآلتها كانت الحيطان لصاحب السفلى ، لأن الآلة كلها له ، وليس لصاحب العلو منه من الانتفاع بها ، ولا يملك نقضها ، لأنها لصاحب السفلى ، وله أن يعيد حقه من الغرفة . وإن بناها بغير آلتها كانت الحيطان لصاحب العلو ، وليس لصاحب السفلى أن ينتفع بها من غير إذن صاحب العلو ، ولكن له أن يسكن في قراة السفلى ، لأن القرار به ، ولصاحب العلو أن

قوت على صاحب العلو حقاً آخر بالملك ، فهو كما لو قوت عليه ملكاً .

فإذا بنى ذو السفلى سقفه وطلب من ذي العلو بناء علوه فإنه يجبر ، لأن لذى السفلى حقاً في العلو ، وأما لو أنهدم العلو بلا صنعه فلا يجبر لعدم تعديده ، كما لو أنهدم السقف بلا تعدد ، وسقف السفلى لذى السفلى .^(١)

٤ - وقال المالكية : إن السفلى إن وهى وأشرف على السقوط وحيف سقوط بناء عليه لآخر غير صاحب السفلى - فإنه يقضى على صاحب السفلى أن يعمر سفته فإن لم يقض عليه يبيعه لمن يعمره . فإن سقط الأعلى على الأسفل فهدمه أحبر رب الأسفل على البناء ، أو البيع من بيني ، فيبني رب العلو علوه عليه . وعلى ذي السفلى التعليق للأعلى - أي حمله على حطب ونحوه - حتى يبني السفلى ، وعليه السقف السائر لسفله ، إذ لا يسمى السفلى بيتاً إلا به ، ولذا فإنه يقضى به لصاحب السفلى عند التنازع . وأما البلاط الذي فوقه : فهو لصاحب الأعلى .

ويقضى على ذي العلو بعدم زيادة بناء العلو على السفلى ، لأنها تضر السفلى ، إلا الشيء الخفيف الذي لا يضر السفلى حالاً ومآلاً ، ويرجع في ذلك لأهل المعرفة .^(٢)

(١) ابن عابدس ١/ ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

(٢) سواهر الإكمال ٢/ ١٢١ ، ١٢٣ ، والشرح الكبير ٣/ ٣٦٠ .

- ٣٦٥ -

إقامته في البناء بين الحيطان من غير تصرف فيها، فأنشأ الاستقلال بها من خارج.

فأما إن طالب صاحب السفل بالبناء، وأبى صاحب العلو، فعليه روايتان:

أحدهما: لا يجبر على بنائه، ولا مساعدته لأن الحائط ملك صاحب السفل مخصص به، فلم يجبر غيره على بنائه ولا المساعدة فيه، كما لو لم يكن عليه علو.

والثانية: يجبر على مساعدته والبناء معه، وهو قول أبي الدرداء، لأنه حائط يشتركان في الانتفاع به، أشبه لحائط بين الدارين.^(١)

جعل علو الدار سجداً:

٧ - أجاز الشافعية والمالكية والمطالعة جعل علو الدار سجداً، دون سفلها، وأنعكس، لأنها عينان يجوز وقفهما، فجاز وقف أحدهما دون الآخر، كالعبدان.^(٢)

ومن جعل مسجداً أنحنه سرداب أو فوقه بيت، وجعل باب المسجد إلى الضيق، وعزله عن ملكه، فلا يكون مسجداً، فله أن يبيعها، وإن مات يورث عنه لأنه لم يخلص لله تعالى، لبقاء حق العبد متعلقاً به ولو كان السرداب

ينقض ما بناء من الحيطان، لأنه لا حق لغيره فيها، فإن بذل صاحب السفل القيمة لترك نفضها، لم يلزمه قبضها، لأنه لا يلزمه بناءها قولاً واحداً، فلا يلزمه تبقيتها بيد العوض.^(٣)

٦ - وعند المطالعة: إن كان السفل لرجل والعلو لآخر، فانهدم السقف الذي بينهما، فطلب أحدهما المبالاة من الآخر، فامتنع، فهل يجبر الممتنع على ذلك؟ على روايتين. كالحائط بين البيتين.

وإن انهدمت حيطان السفل فعليه صاحب العلو بمساعدتها، فعلى روايتين:

أحدهما: يجبر. فعلى هذه الرواية يجبر على البناء وحده، لأنه ملكه خاصة.

والثانية: لا يجبر. وإن أراد صاحب العلو بناءه لم يمنع من ذلك على الروايتين جميعاً، فإن بناءه بأنه فهو على ما كان، وإن بناه ياله من عتده فقد روي عن أحمد: لا ينتفع به صاحب السفل، يعني حتى يؤدي القيمة، فيحتمل أن لا يسكن، لأن البيت إنسا بيني للسكن فلم يملكه كغيره، ويحتمل أنه أراد الانتفاع بالحيطان خاصة من طرح الخشب وسير لوتد وفتح الطبق. ويكون له السكنى من غير تصرف في ملك غيره، لأن السكنى إنسا هي

(١) المذهب في فقه الإمام الشافعي ٣/١٤٤، وشرح روض الطالب من إسن الطالب ٢/٢٣٤. ٢٢٥ المكتبة الإسلامية

(٢) المغني لابن قدامة ٤/٢٦٨ ط الرهاضي.
(٣) المذهب في فقه الإمام الشافعي ١/٤٤٨ ط دار المعرفه، وسواها الجليل شرح مختصر حبيب ٦/٦ ط النجاشي، والبيضا، والمغني لابن قدامة ٤/٢٠٧ ط عمر الخضر، وكنشاف نقحاح ١/٢٤١ ط النصر الحديثة

وذهب المائكية: إلى أنه يقضى على من أحدث فتحها سدا إذا لم تكن عالية، ويشرف منها على جاره. وأما القديمة فلا يقضى بسدها، ويقال للمحار: امتز على نفسك إن شئت، فقد قال الدسوقي من المائكية: إن الكوفة التي أحدث فتحها يقضى بسدها، وإن أريد سد خلفها فقط بعد الأمر بسدها فإنه يقضى بسدها جميعها، وبزوال كل ما يدل عليها.

وهذا إذا كانت غير عالية لا يحتاج إلى كشف الجار منها إلى صعود على سلم ونحوه، وإلا فلا يقضى سدها.

وإذا سكنت من حدث عليه مسح الكوفة ومحسوها عشر ميسر - ولم ينكروا - حبر عليه، ولا يقال له، حيث لم يكن له عذر في ترك القيام (الإدعاء) وهذا قول ابن القاسم، وبه القضاة (٣١).

تعلي الذي على المسلم في البناء:

٩. لا خلاف بين الفقهاء: في أن أهل الذمة

لصالح المسجد جاز، كما في مسجد بيت المقدس. (٣٠)

هذا مذهب أبي حنيفة. خلافا لصاحبه. وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه يجوز جعل السفين مسجداً أو عليه مسكن، ولا يجوز العكس. لأن المسجد مما يشهد به، وروى عن محمد: عكس هذا، لأن المسجد معظم، وإذا كان فوقه مسكن أو مستغل فبتعذر تعظيمه. وعن أبي يوسف أنه حوزة في الوجهين حين قدم بغداد، وروى حبيب النازل، فكانه اعتبر الضرورة.

لما لو ثبت المسحوبة ثم أراد البدء منع. (٣١)

نقب كوة العلو أو السفل.

٨. ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة: إلى أنه ليس لصاحب علو فتحه مثل الآخر أن ينقب كوة في علوه، وكذلك العكس، إلا برضا الآخر. وذهب الأصحاب: إلى أن لكل منهما فعل ما لا يضر بالآخر، فإن أضرب منع منه، كأن يشرف من الكوفة على حارة وعباله فيضربهم، والمختار أنه إذا تشكل أنه يضر ثم لا؟ لا يملك فتحها، وإذا علم أنه لا يضر به فكأن فتحها. (٣٢)

١- الإمام تقيي ٣٤٢/١، وشرح دهر الطال من كسي المطالب ٢٢٣/٢. والمضي لأن قدامة ١/١٠٥ ط هرامش، ومطالب لولي الله ٣/٣٥٩ مكتبة الإسلامية (١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ٣/٣٦٩، وجوامع الإكمال ١/١٢٢. والشرح المفصل ١/١٨٤، ونصرة الأحكام لابن فرحون ٢/٢٥٦ - ٢٥٩ دار الكتب العلمية

(١) فتح القدير ١/١٤٤ - ١٤٥ دار إحياء التراث العربي، وحاشية ابن عابدين ٣/٣٦٠ - ٣٦١ دار إحياء التراث العربي

(٢) ابن عابدين والذخيرة ١/٣٧٠

(٣) ابن عابدين ١/٣٥٨ من مسند شيب، والمذهب في -

والمصح قولي الشافعية: المنع، تحيزاً بينهم،
ولأن القصد أن يعلو الإسلام، ولا يحصل ذلك
مع المساواة.^(١)

١١ - أما لو اشترى الذمي داراً عالية مجاورة لدار
مسلم دونها في العلو، فللذمي سكنى داره،
ولا يمنع من ذلك، ولا يلزمه هدم ما علا دار
المسلم، لأنه لم يعمل عليه شيئاً، إلا أنه ليس له
الإشراف منها على دار المسلم، وعليه أن يمنع
صبيانها من طموح سطحها إلا بعد تحجيرها. أي
بناء ما يمنع من الرؤية.

وإن اتهدمت دار الذمي العالية ثم جدد
بناها، لم يجز له أن يعمل بناءها على بناء
المسلم. وإن اتهدم ما علا منها لم تكن له
إعادته. هذا ما عليه الحنفية، والشافعية،
والحنابلة، وهو: المعتمد عند المالكية.^(٢)
١٢ - وأم تعلية بنائه على من ليس مجاوراً له من

متمنعون من أن يعلو يثبتهم على أبنية جيرانهم
المسلمين، لما روي عن النبي ﷺ: أنه قال
«الإسلام يعلو ولا يعلى عليه»^(٣) ولأن في ذلك
رتبة على المسلمين، وأهل الذمة متمنعون من
ذلك. على أن بعض الحنفية قد ذهب: إلى أنه
إذا كان التعلو للحفاظ من اللصوص فإنهم لا
يمنعون منه، لأن علو المنع مفيدة بالثعلب في
البناء على المسلمين، فإذا لم يكن ذلك - بل
للتحفظ - فلا يمنعون.^(٤)

١٠ - وأما مساواتهم في البناء، فللغفها، في ذلك
قولان:

معه بعض الحنفية، وأجازها بعضهم. فقد
«أجازها المالكية، والحنابلة، وبعض الحنفية. لأنه
ليس فيه استظالة على المسلمين، ومنعه بعض
الحنفية، واستدلوا بقوله ﷺ «الإسلام يعلو
ولا يعلى عليه»^(٥) ولأنهم منعوا من مساواة
المسلمين في لباسهم وشعورهم وركوبهم،
كذلك في بنائهم.

(١) ابن عابدين ٢٧٦/٣، وشرح الكبر وحاشية الدسوقي
عليه ٣٧٠/٣، وحاشية الصودي جاشن الحارثي على
مختصر خليل ٦١/٩، دار صادر، وشرح الشروقي على
مختصر خليل ٦٤/٦، وصاية المحتاج للرمي ٩٥/٨ ط
أعني. والمذهب في فقه الإمام الشافعي ٢٥٦-٢٥٥/٢،
المفتي لاس فداة ٢٨/٨ م الرياض الحديثة
(٢) ابن عابدين ٢٧٦/٣، وصاية المحتاج للرمي ٩٤/٨،
والمذهب في فقه الإمام الشافعي ٢٥٦/٢، والمسي
لاين فداة ٢٨/٨-٢٢٩ ط الرياص، وحاشية
الدسوقي على الشرح الكبير ٣٧-٣٧٠، وحاشية الصودي
جاشن الحارثي على مختصر خليل ٦١/٩، دار صادر

(٣) حديث ١٠ للإسلام يعلو ولا يعلى عليه أخرجه عبد رطفي
(٣/٢٥٢ - ط دار الحاسن) وصححه ابن حجر في الصغ
(٢٢/٢٢٠ - ط السلفية).
(٤) ابن عابدين ٢٧٦/٣، ٢٧٧، وشرح الكبير وحاشية
الدسوقي عليه ٣٧٠/٣، وحاشية الصودي جاشن الحارثي
على مختصر خليل ٦١/٩، دار صادر، والشرح الصغير
٤/٢٨٦، وصاية المحتاج للرمي ٩٤/٨، والمذهب في فقه
الإمام الشافعي ٢٥٥/٢، والمسي لاين فداة ٢٨/٨،
٥٣٤ ط الرياص
(٥) تقدم لم يجه في فقه ٩

المسلمين - فإنه لا يمنع منه ، لأن علوه إنما يكون ضرراً على المجاور لبساته دون غيره عند الحساب ، وهو المعتمد عند الخفية ، والمالكية ، ما لا يشرف منه على المسلمين وللشامية في ذلك قولان :

أحدهما : عدم المنع ، وهو أصحهما ، لأنه يؤمن مع البعد بين الشاميين أن يعملوا على المسلمين ، ولا تنفع الضرر والثاني : المنع ، فإنه من التحمل والشرف ، ولا أنهم بذلك يتطاولون على المسلمين ^(١٢)

تعليق

التعريف :

١ - التعليق في اللغة : مصدر علّق ، يقال : علّق الشيء بالشيء ، ومنه ، وعليه تعديداً : ناطه به . ^(١٣)

والتلقيق في الاصطلاح : هو ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى . ويسمى يميناً مجازاً ، لأنه في الحقيقة شرط وجزاء ، ولما فيه من معنى السببية كاليمين . ^(١٤) والتعليق عند علماء الحديث : حذف راو أو أكثر من انتهاء السند . ^(١٥)

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الإضافة :

٢ - الإضافة في اللغة تأتي بمعنى : انضم ، والإمالة ، والإسناد ، والتخصيص . ^(١٦)



(١٢) لسان العرب

(١٣) حاشية ابن عابد بن ٩٩/٢ ط المصرية ، وملكيت ٥/٢ ط دمشق

(١٤) مقدمة ابن خلدون ٢٠ ط مطبوعة

(١٥) الصحاح ، والقاموس المحيط ، والصحاح

(١٦) ابن عابد بن ٩٩/٢ ، ٩٧/٢ ، وحاشية القسوطي ، علم الفصح ، كبير ٣٧٠/٢ ، والمهذب في فقه الإمام فخر الدين ٩٥/٢ ، وبهنية احتجاج ٩٥/٢ ، والمصنف لابن قدامة ٩٨/٢ ط الرياض .

والشرط في الاصطلاح نوعان:

الأول: الشرط الشرعي، وهو ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته. وهو أنواع: شرط للوجوب، وشرط للإنعقاد، وشرط للصحة، وشرط للمرور، وشرط لتلفاذا... إلى غير ذلك من الشروط الشرعية المعبرة.

والنوع الآخر: الشرط الجعلي، وهو: التزام أمر لم يوجد في أمر قد وجد بصفة مخصوصة. كما قال الخموي - وهو ما يشترطه. فتعاقدان في تصرفاتهما.

والفرق بين التعليق والشرط - كما قال لردكشي - أن التعليق ما دخل على أصل لفعل بأدائه كإن وإذا، والشرط ما جزم فيه بالأصل وشرط فيه أمر آخر.

وقال الخموي: الفرق أن التعليق ترتب أمر لم يوجد على أمر يوجد إن أو إحدى أحوالها، والشرط التزام أمر لم يوجد في أمر وجد بصفة مخصوصة^(١).

ج - التبعين:

٤ - التبعين والنظم والإيلاء والخلف المفاد مترادفة، أو أن الخلف أعم^(٢).

وأما الإضافة في اصطلاح الفقهاء فإنهم يستعملونها بمعنى: الإسناد والتخصيص. فإذا قيل: الحكم مضاف إلى فلان، أو صفته كذا، كان ذلك إسنادا إليه. وإذا قيل: الحكم مضاف إلى زمان كذا، كان تخصيها له.

والفرق بين الإضافة والتعليق من وجهين: أحدهما: أن التعليق بمعنى، وهي للعدم إعدام موجب تعلّق، ولا يفرض إلى الحكم. أما الإضافة فالثبوت حكم التبع في وقته، لا لزمانه، فيحقق السبب بلا مانع، إذ الزمان من لوازم الوجود.

وثانيهما: أن الشرط على خطر، ولا خطر في الإضافة. وفي هذين الفرقين منازعة تنظر في كتب الأصول^(٣).

ب - الشرط:

٣ - الشرط - يسكون الرأ - له عدد من المعاني، ومن بين تلك المعاني: التزام الشيء والتزامه. قال في القاموس: الشرط يلزم الشيء والتزامه في البيع ونحوه، كالشرطة.

وأما يفتح الرأ فمعناه: العلامة، ويجمع على أشرط - كسبب وأسباب^(٤).

(١) نهر الحرير ١/ ١٢٨ - ١٢٩ ط المجلس. وفتح نهار على اعتبار ٥٥/ ٥٥ - وانظر مصطلح (إضافة) (الموسوعة الفقهية ج ٥/ ٦٦).

(٢) القاموس المعبط، والفتح النهر.

(١) حاشية الخموي ٢/ ٢٢٥ ط القاهرة. والفتور للردكشي

(٢) ٣٧٠ ط الفتح. والفتح مصطلح (شرط)

(٣) حاشية قلموي ١/ ٢٧٠ ط المجلس

الشرط. أم بغيرها مما يقدم مقامها، كما لو دل سياق الكلام على الارتباط دلالة كلمة الشرط عليه.

ومثال الربط بين جملي التعليق بأداة من أدوات الشرط: قول الزوج لزوجته: إن دخلت الذار فأنت طالق، فقد رتب وقوع الطلاق على دخول الذار. فإن دخلت وقع الطلاق، وإلا فلا. ومثال الربط بين جملي التعليق بلا أداة شرط: هو قول القاتل مثلاً: الريح فندني سيعود إلى من تجزني هذا العمام وقف على انقضاء، فقد رتب حصول الوقف على حصول الريح بلا أداة شرط، لأن من هذا الأسلوب يقوم مقام أداة الشرط (١).

والمراد بالشرط الذي تستعمل فيه أداة للارتباط بين جملي التعليق: الشرط اللغوي، لأن ارتباط الجمليين الناشئ عنه كارتباط المسبب والسبب (٢).

أدوات التعليق:

١- المراد بها: كل أداة تدل على ربط مضمون بمضمون مضمون جملة أخرى، سواء أكانت من أدوات الشرط الجازمة أم من غيرها. وتلك الأدوات كما جاء في المعنى عند الكلام

ومعنى اليمين في اللمعة: الجهة والجراحة والقوة والشدة، ويسمى به الحلف علة (١).

وأما في الشرع فهي: عبارة عن عقد قوي به عزم الحالف على لفعل أو تركه. وفصل اليهودي: إنها تؤكد الحكم المحلوف عليه بذكر معظم على وجه مخصوص.

وبين التعليق واليمين تشابه، لأن كلا منهما فيه حل للنفس على فعل الشيء أو تركه. وما سمي الحلف بالله تعالى يميناً لا لإفادته القوة على المحلوف عليه من الفعل أو الترك.

واليمين تنقسم بحسب صيغتها إلى يمين متكررة بالصفة الأصلية لليمين، نحو: والله لأفعلن. ويسمى بالتعليق، وهي: أن يرتب التكلم جزء مكرراً له في حالة مخالفة الواقع، أو تخلف المقصود (٢).

وتفصيله في مصطلح (اليمين) (٣).

صفة التعليق:

٥- يكون التعليق بكل ما يدل على ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى، سواء أكان ذلك الربط بأداة من أدوات

(١) المصباح الشري.

(٢) ابن عابدين ٤/ ٤٥ ط المصرية، وجواهر الإكليل ١/ ٢٢٤

ط دار الفاروق، وحاشية قلوب ٤/ ٢٧٠، وكشاف القناع

١/ ٢٢٨ ط مصر

(٣) الموسوعة الفقهية ج ١٧/ ٢٤٧

(١) تبيين الحقائق ٢/ ٢٣٣ ط دار المعرفة

(٢) الفروق للفراني ١/ ٦٠، ٦١ ط دار إحياء الكتب العربية

كإداة ومعنى ، فإن لها معاني أخرى تستعمل فيها إلى جانب الشرط .^(١)

وتستعمل إن وغيرها من الأتوات اختاراً للشبهة لها في أمر مَرَدَدٍ على خضوع الوجود ، أي : بين أن يكون وأن لا يكون . ولا تستعمل فيها هو قطعي الوجود ، أو قطعي الانقضاء ، إلا على ترتيبها منزلة المشكوك لكنه .^(٢)

٨ - ورتب على كون (إن) للشرط المنخفض ، أنه نوعي طلاق امرأته بعدم تطبيقه لها ، بأن قال : إن لا أطلقك فانت طالق ، لم تطلق حتى يموت أحدهما قبل أن يطبقها ، لأن إن للشرط ، وأنه جعل عدم إيقاع الطلاق عليها شرطاً ، ولا يتحقق وجود هذا الشرط ما عدا حين ، فهو كقوله : إن لا انت لبصرة فانت طالق . ثم إن مات الزوج وقع الطلاق عليها قبل موته بقليل ، وليس لذلك القليل حد معروف . ولكن قيل موته يتحقق عجزه عن إيقاع الطلاق عليها ، فيحقق شرط الحث . فإن كان لم يدخل بها فلا

على تعليق الطلاق بالشرط ، (إن) و(إذا) (ومنى) و(من) و(أي) و(كلما) .

وزاد النووي في الروضة (منى ما) و(مهما) وزاد صاحب مسلم الثبوت (ن) و(كيف) .^(٣)

وزاد المسرخي في أصوله والبزدوي في أصوله وصاحب فتح الغفار وصاحب كشاف القضاء (حيث) ، وذكر صاحب فتح الغفار وصاحب كشاف القضاء أيضاً أن (أي) من صيغ التعليق .

وزاد صاحب كشاف القضاء أيضاً (أني) ولم يفرق بينها وبين (إن) وفيها يلى بعض ما قاله العلماء في كل أداة من هذه الأتوات من حيث اللغة ومن حيث التعليق .

أ - إن :

٧ - إن الشرطية هي المستعملة في الترتيب بين معنيي التعليق ، فإنها أصل في التعليق وفي حروف الشرط وأدواته ، لتخصها بالتعليق والشرط ، فليس لها معنى آخر سوى الشرط والتعليق ، بخلاف غيرهما من أدوات الشرط

(١) معنى اللب ١٦/٢٤ ط دار الفكر بدمشق ، وفتح الغفار ٣٥/٦ ط المطبعي ، ورسالة الفتاوى ٢٦/٣ ط المطبعة ، وكتب الأسرار للبزدوي ١٩٩/٢ ط دار الكتب العربي .

(٢) فتاوى على التوضيح ١٢٠/١ ط صبيح . رئيس التحرير ١٢٠/٦ ط المطبعي . وأصول المسرخي ١٢١/١ ط دار الكتب العربي . وسلم الثبوت ١١٨/١ ط دار صفيح . وكتب الأسرار للبزدوي ١٩٣/٦ ط دار الكتب العربي . والقاضي ١٠٣/٨ ط دار الكتب المصرية .

(٣) معنى الأثر ١٩٣/٧ ط الرصاصي ، والروضة ١٢٨/٨ ط المكتب الإسلامي ، ومعجم الثبوت ٢٤٨/١ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ط دار

وإذا استعملت في معنى الشرط سقط عنها معنى الوقت، وصارت حرفاً كان، وهو قول أبي حنيفة وقد سبق.

وعند البصريين هي حقيقة في الوقت، وتستعمل في الشرط مع بقاء الوقت، وهو قول أبي يوسف وعمر، فعندهما أنها مثل متى، أي لا يسقط عنها معنى المظرف، وعندها أنها كان في التمحض للشرطية، فلا يبقى فيها معنى المظرف. (١)

١٠ - ويرتب على اختلاف بين قول أبي حنيفة وصاحبه: أنه لو قال: إذا لم أطلقك فأنت طالق، أو إذا ما لم أطلقك فأنت طالق، فإن عني بها الوقت تطلق في الحال، وإن عني بها الشرط لم تطلق حتى تموت، وإن لم تكن له نية لم تطلق حتى تموت. وهذا عن قول أبي حنيفة بناءً على أن (إذا) إن استعملت في معنى الشرط سقط عنها معنى الوقت، وهو رأي الكوفيين.

وأما على قول أبي يوسف وعمر فإنها تطلق في الحال عند عدم النية، بناءً على رأي البصريين في أن إذا تستعمل للوقت غالباً، ونضرب بما ليس فيه معنى الخطر، فإنه يقال: انزعج إذا اشتد الحر، والبرد إذا جاء الشتاء. ولا يستقيم مكانها إن. (٢)

وجاء في المنعي: أيضاً وجهان في (إذا) فيما لو

ميراثها، وإن كان قد دخل بها، فلها الميراث بحكم القرار. (٣) وإن ماتت المرأة تطلق أيضاً في إحدى الروايتين بلا فصل - كما في أصول البرهسي - لأن فعل التطلق لا يتحقق بدون المحل، ويموت المحل بتحقيق الشرط.

وذكر ابن خلدون أنه لو علق الطلاق بالنفي برحسني كلمات الشرط، كانت (إن) على التراخي، وأما غيرها (كمتى ومن وكلما وأي) فإنه يكون على الفور. (٤)

والفصل عنه مصطلح: (طلاق).

ب - إذا :

٩ - (إذا) ترد في اللغة على وجهين :

أحدهما : أن تكون للمفاجأة، فتختص بإجمل الأسماء، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الاستثناء، ومعناها الحال لا الاستقبال.

ثانيهما : أن تكون زعم مفاجأة، فاتعالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مضبوطة معنى الشرط. (٥) وحلاصة القول في إذا : أنها تستعمل عند الكوفيين في معنى الوقت، وفي معنى الشرط،

(١) كشف الأسرار للبزوهي ١٩٣/٦

(٢) أصول البرهسي ٢٣١/١ ط دار الكتاب العربي، والمنعي

١٩٣/٧، وقليوبي ٢٥٢/٢

(٣) مني الهيب ٩٢/١ ط دار الفكر دمشق

(٤) الشلوخ ٢٢١/١ ط صحيح

(٥) أصول البرهسي ٢٣٢/١ ط دار الكتاب العربي

قال : إذا لم تدخل الدار فأنت طالق

أحدهما : هي على التراخي ، وهو قول أبي حنيفة ، ونصره القاضي ، لأنها تستعمل شرطا . بمعنى إن . قال الشاعر :

استغن ما أغناك ربك بالغنى

وإذا نصبت خصاصة فتجسل
فجزم بها كما يجزم إن ، ولأنها تستعمل بمعنى متى وإن ، وإذا احتشلت الأمرين فالقيد بقاء النكاح فلا يزول بالاحتشال .

والوجه الآخر : أنها على الفور ، وهو قول أبي يوسف ومحمد ، وهو التصريح عن الشافعي لأنها اسم لزمان مستقل ، فتكون كشي . وأما المجازاة بها فلا تخرجها من موضوعها .

وأما إذا علق التصرف بإيجاد فعل بلذا ، كقوله مثلا : إذا دخلت الدار فأنت طالق ، فإنها تكون على التراخي كغيرها من أدوات التعليق .

وقد اطرده في عرف أهل اليمن . كما جاء في نهاية المحتاج - استعمالهم إلى بمعنى إذا كقولهم : إلى دخلت الدار فأنت طالق . ولهذا ألحقها غير واحد بلذا في الاستعمال .^(١)

جـ - متى :

١١ - وهي اسم باتفاق موضوع للدلالة على

الزمان ثم خص معنى الشرط .^(٢)

والفرق بين إذا ومتى : أن إذا تستعمل في الأمور الواجب وجودها ، كطلوع الشمس وهي ، الغد ، بخلاف متى ، فإنها تستعمل في الأمور المبهمة ، أي فيها يكون وفيها لا يكون ، بمعنى أنها لا تخص وقتا دون وقت ، فلذلك كانت مشاركة لـ (إن) في الإجماع ، ولهذا أيضا كانت المجازاة بها لازمة في غير موضع الاستفهام كإن ، إلا أن الفرق بين متى وإن أن (متى) يجازى بها مع بقاء معنى الوقت فيها ، وأما متى الاستعصامية فإنها لا يجازى بها ، لأن الاستفهام عبارة عن طلب الفهم عن وجود الفعل ، فلا يستقيم في مقامه إضمار حرف إن .^(٣)

قال ابن قدامة : لو علق التصرف بإيجاد فعل بمعنى فإنها تكون على التراخي ، نعم قال لزوجه : متى تدخل الدار فأنت طالق ، فإن الإطلاق لا يقع إلا عند وجود الصفة أو الفعل وهو الدخول ، أما إذا علق التصرف بغير صفة بمعنى ، كما إذا قال : متى لم أظفرك فأنت طالق ، أو متى لم تدخل الدار فأنت طالق ، فإنه إن مضى زمن عقيب اليمين لم تدخل فيه أو لم يطلقها فيه فقد وجدت الصفة ، فإنها اسم لوقت

(١) شرح النصيرج على التوسيع ٢/٢١٨ ط الحلبي .
وكشف الأسرار للبزدوي ٢/ ١٩٦ ط دار الفكتاب العربي
(٢) المللويج ١/ ١٩٦ ، وكشف الأسرار ٢/ ١٩٦ .

(١) المعنى ٧/ ١٩٣ ، ١٩٤ ط السريسي ، ومباني المحتاج
١٧/ ٢٧ ط مكتبة الإسلامية

الفعل، فتشبه به ويقع الطلاق.^(۱)

۱۲ - ومثل من في الحكم (من م) فكل ما قيل في مني يقال أيضا في (من م)، فحكمها في الشرط كحكم مني بل أولى - لأن اقتران (ما) بها يجعلها خارجة عن الحصر دون غيرها كالاستثناء.^(۲)

د - من -

۱۳ - وهي اسم بالثنائي وضع للدلالة على من يعقل، ثم ضمن معنى الشرط.^(۳) وهي من صيغ العموم بوضع اللفظ، وهي نعم بنفسها من غير احتياج إلى قرية، وهي كما قال البيضاوي عامة في العالم أي: أولى العلم، لتشمل الحفلة والذوات الإلهية، لأن (من) تطلق على الله سبحانه وتعالى، كما في قوله تعالى ﴿وَمَنْ احْتَمَ لَهُ بَرَأةٌ﴾^(۴) والله سبحانه وتعالى يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل، وهو معنى حسن عقل عنه الشارحون، كما قال الأسوي.^(۵)

قال عبد العزيز البخاري في كشف الأسرار شرح أصول الفقه في ما نصه: ومن وما به إعلان

(۱) الفقه ۱۳/۷. ونهاية المحتاج ۲۲/۸

(۲) كشف الأسرار وأصول شرحي ۲۳/۹، وادروية

۱۲۸/۸

(۳) الصريح على التوضيح ۴۱۸/۲ ط الحلي

(۴) سورة الحجر ۲۰

(۵) الأسوي مع شرح البدعشي ۶۵/۲، ۶۶ ط صبح

في هذا الباب في باب الشرط - لإبها، فإن كل واحد منها لا يتناول عينا. وتحقيقه: أن (من م) لإبها دخلا في باب العموم، فلم يكن العموم في الشرط مقصودا لاحتكام، وتخصيص كل واحد من الأضداد بالذكر منه - أو معتدرا، (من م) يؤيدان هذا المعنى مع الإيجاز وحصول المقصود، وبما مناسب إن، فقول: من يأت أكرمه، وما تصنع أوسع. والمسائل فيها كثيرة مثل قوله: من دخل هذا الحصر فله رأس، ومن دخل منكم الدار فهو حر. وأما إذا كان للشرط فهو بمعنى أي: يقول. عاتصم. ^(۱) وفي التبريل. ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بجهر منها أو مثله﴾^(۲) ﴿ما يفتح الله لمنا من رحمة فلا تعبك حاشا﴾.^(۳)

۱۴ - وأما (ما) المصدورية، فإنها تستعمل في الفقه، ويفيد بها التصرف بتغيير إضافة لا تعليل، كما جاء في البحر الرائق وفتح القدير، لأما نسب عن ظرف الزمان، كما في قوله تعالى: ﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة ملامت حيا﴾^(۱) أي مدة دوامي حيا

وعنى هذا لوقال: أنت طالق مالم تطلقك، وسكت، وقع الطلاق انقضاء بسكوته، لأنه

(۱) كشف الأسرار للبرقوي ۱۹۹/۱

(۲) سورة بقره ۱۰۶

(۳) سورة طه ۲

(۴) سورة مريم ۳۹

ترتب عليه إضافة الطلاق إلى وقت لم يطلقها فيه ^(١)

هـ - مهيا :

١٥ - مهيا تسم وضع للدلالة على ما لا يعقل ، ثم ضمن معنى ، بشرط .

وقد ذكر النووي في الروضة : أن مهيا من صيغ التعليق ، نحو أن يقول : مهيا دخلت الدار فأنت طالق. ^(٢)

و - أي :

١٦ - وهي بحسب ما تضاف إليه ، هي : أنهم بقم أقم معه من باب (من) أي أنها تستعمل فيمن يعقل ، وفي : أي الدواب تركب أركب من باب (ما) أي من باب ما لا يعقل . وفي : أي يوم تصم أصم من باب (متى) أي أنها تدل على زمان مبهم ، وفي أي مكان تجسر الجلس من باب (أين) أي أنها تدل على مكان مبهم. ^(٣)

وقد جاء في المعنى والروضة ما يفيد أن حكم (أي) في التعليق كحكم (متى ومن وكلها)

بمعنى أنه لو علق التصرف بنفس فعل بأي ، كما لو علق الطلاق على أي الدخول بأي ، بأن قال : أي وقت لم تدخل فيه الدار فأنت طالق ، فإنه إن مضى زمن يمكنها فيه الدخول ، ولم تدخل - فتره يقع الطلاق بعده على الفور .

وأما لو علق الطلاق على إيجاد فعل بأي ، فلا تنفيذ للفرد كغيرها من أدوات التعليق. ^(٤)

وحاشا في تبيين الحقائق أن (أي) لا تعم بمعوم الصفة لوقوف أي امرأة تزوجها فهي طالق ، فإن ذلك تحقق في امرأة واحدة فقط ، بخلاف كلمتي (كل وكلها) فإنها تنفيذان عموم ماخلقا عليه كما سيأتي. ^(٥)

ز - كل وكلها :

١٧ - كلمة (كل) تستعمل بمعنى الاستغراق بحسب المقام ، كقوله تعالى : ﴿والله بكل شيء عليم﴾ ^(٦) وقد تستعمل بمعنى الكثير كقوله تعالى : ﴿تدبر كل شيء باسم ربها﴾ ^(٧) أي كثيرا ، لأنها دمرتهم ودمرت مصائبهم دون غيرهم ، وللفظ (كل) لا يستعمل إلا مضافا

(١) المعنى ١٧/١٩٣ ط الرابض ، والروضة ١٢٨/٨ ط المكتب الإسلامي

(٢) تبيين الحقائق مع حاشية الشافعي ٢٣٤/٢ . والروضة ١٣٨/٨

(٣) سورة البقرة ٢٨٦

(٤) سورة الأحقاف ٢٥

(١) البحر الرائق ٣/٢٩١ ، ٢٩٥ ط العبدية . وضع تقدير ٦٥/٢ ط دار صادر

(٢) التصريح ٢٤٨/٢ ط الحلبي ، والروضة ١٢٨/٨ ط المكتب الإسلامي والذي لا يعقل في هذا نقلا من الدعوى ، والمعنى . أي دعوى وعقبت فأنت طالق

(٣) التصريح على التوضيح ٢٩٨/٢ ط الحلبي

معنى العموم فيها بخالف معنى العموم في كلمة (من) ولهذا امتثال وصلها بكلمة من كقولها نعم إلى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾^(١) حتى لو وصلت به نكرة فإنها تقتضي العموم في ذلك الاسم أيضا. وهذا لو قال: كل امرأة تزوجها فهي طالق تطلق كل امرأة بتزويجها على العموم. وتزوج امرأة مرتين لم تطلق في المرة الثانية، لأنها نوجب العموم فيها وصلت به من الاسم دون الفعل.

١٩ - والفارق بين كلمة (كل) وكلمة (من) فيما يرجع إلى الخصوص: هو أن كلمة كل وإن كانت الإحاطة فيها شاملة لكل فرد، إلا أنه محتمل الخصوص، ككلمة (من) كما لو قال:

كل من دخل هذا الحصن أولا فله كذا، فدخلوا على التعاقب فأنفل للأول خاصة لاحتمال الخصوص في كلمة كل، فإن الأول اسم لفرد مطلق، وهذا الوصف يتحقق فيه دون من دخل بعده. ومثل ذلك كلمة (من) في صورة التعاقب.

٢٠ - فإن دخلوا معا استحقوا جميعا النفل بكلمة (كل) دون كلمة (من).^(٢)

وأما كلمة (كلما) فإنها من صيغ التعليق عند

لنقل أو تقدير، وألفظه واحد ومعناه جمع. ويعيد التكرار بدحوّل (من) عليه نحو: كلما جاءك زيد فأكرمه^(٣)

١٨ - وكلمة (كل) من صيغ التعليق عند الحذف والمالكية وكذا عند الشافعية إن قصد بها التعليق دون المكافأة.

ولم يفرق الحنفية في تعديش انطلاق (بكل) بين ما إذا عمم، بأن قال: كل امرأة تزوجها فهي طالق، أو خصص بأن قال: كل امرأة من بني فلان أو من بلد كذا. وأب المالكية فإنهم يخالفون الحنفية في صورة التعميم، لأن فيه سدا لباب النكاح، ويتفقون معه في صورة التخصيص بأن يخصّ بلدا أو قبيلة أو جسا أو رعا ويلفه عمره فافهموا.^(٤)

وذكر السيرخي في أصوله أن كلمة (كل) نوجب الإحاطة على وجه الأفراد. ومعناه أن كل واحد من المنجيات التي توصل بها كلمة كل يصير مذكورا على سبيل التعميم، كأنه ليس معه غيره. لأن هذه الكلمة صلة في الاستعمال، حتى لا تستعمل وحدها، لحقوها عن الفائدة، وهي محتمل الخصوص، نحو كلمة (من) إلا أن

(١) الصياح ٢٦.

(٢) تبين الحقائق ٢/ ٣٣١ ط دار مصرفة، وخواهر الإكليل

١/ ٣١٢، ٣٤٣ ط دار فخرية، وحاشية الصوفي ٢/ ٣٧٦

ط دار فخر، والحاشي ٤/ ٣٢، ٣٨ ط دار صادر، ونهاية

الاحتجاج ٢٧ ط المكتبة الإسلامية.

(٣) بيوت الرحمن ٢٦.

(٤) أصول الفروع ١/ ١٥٧، ١٥٨، والتوضيح على

الموضوع ١١ - ٢٠.

التفيد في الماضي - (وإن) تفيد في المستقبل. ^(١)

إلا أن الفقهاء لم ينظروا إلى هذه الناحية، وعاملوها كأن في التعليل، فس قال لعبد: لو دخلت الدار لتتق، فإنه لا يمتق حتى يدخل حونا للكلام عن الإعمال، حتى إن من الفقهاء من عاملها معاملة (إن) مطلقا وأجتر افتراء حواها بلاء، ولم ينظر إلى عدم جواز ذلك عند النحاة، لأن العامة تحطى، ونصيب في الإعراب، فمن قال لرجل: زيت بكسر الباء، أو قال لامرأة: زيت بفتحها، وجب حذف القذف في صورتين. ^(٢)

٢٢ - وتستعمل (لو) في الاستقبال لمو احتياجا لأن، كان يقال: لو استقبلت أمرك بالثوبة لكان خيرا لك، أي إن استقبلت، وقال تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّذْنَبٌ غُذِرَ مِنْ شِرْكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ ^(٣) أي وإن أعجبكم، كما أن (إن) استعملت بمعنى (لو) كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ ^(٤) وعلى هذا فس قال لزوجه: أنت طالق لو دخلت الدار، فإنها لا تطلق عند أبي يوسف حتى تدخل الدار، لأن لو بمنزلة إن، تفيد معنى الترفف، وليس في هذه المسألة

التفهاء، وهي تفصي التكرار والمورد، وبليها الفعل دون الاسم، فتفصي العموم فيه، فلو قال: كل تزوجت امرأة فهي طالق، فتزوج امرأة مرارا فإنها تطلق في كل مرة يتزوجها، لأنها تفصي العموم في الأفعال دون الأسماء، بخلاف كلمة (كل) فيها تفيد العموم في الأسماء دون الأفعال. ^(٥)

ح - لو:

٢١ - تكون (لو) حرف شرط في المستقبل، بلا أحب لا تحزم، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَلْيَحْشُ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضِعَافًا عَاقَبُوا عَلَيْهِمْ﴾ ^(٦) أي: وليحش الذين إن تروا وقاروا أن يتركوا. وإنما أولوا الترك بمشافة الترك، لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك، لأنهم بعد أموات.

وأما من حيث تعليل التصرف (بلو) فقد أجدر الفقهاء - كأبي يوسف - تعليله بها، لشيئها (بأن) فإن لو تستعمل في معنى الشرط ولا يليها دأ إلا الفعل كأن، ولورود استعمال كل مهيأ في معنى الأخرى، إلا أن (لو) تفيد

(١) أصول السرخسي ١/١٥٨، وتبيين الحقائق ١/٢٤٤.
والمنهاج في الحديث ١/٤١٦ - ٤٢٠، وطبع السرائر ٢/٢٩٥.
وجواهر الكلام ١/٣٤١، والمعمود ١/٣٧١.
والنزهة ٨/١٢٨، والمضي ١/١٩٤، ١٩٤.
(٢) سورة الباء ٩/٩.

(١) العروق للقرافي، الفرق الرابع ١ - ٨٥، ١٠٧.
(٢) كشف الأسرار عن أصول مخر الإسلام لميزبدي ٢/١٩٦.
(٣) سورة طه ٢/٢٢١.
(٤) سورة القامة ١/١١٦.

نحو: كيف أنت؟ وكيف كنت؟، وحالا قبل ما يستغني، نحو: كيف جاء زيد؟ أي على أي حالة جاء زيد. (١)

وأما الفقهاء فإسهم لم يخرجوا في استعمالهم لكيف عما ذكرته اللغة بشأها.

فذهب أبو حنيفة إلى أن تعليق الحكم بكيف لا يؤثر في أصل التصرف، وإنما يؤثر في صفته. وذهب أسريوس وعبد الله بن علي الحكم بها يؤثر في الأصل والوصف معا. وعلى هذا فقد قال أبو حنيفة فيمن قال لامرأته: أنت طالق كيف شئت أنها تطلق قبل المشيئة تطبيقا، ثم إن لم تكن مدخولا بها فقد بانث لا إلى عدة، ولا مشيئة لها، وإن كانت مدخولا بها فالتطبيق الواقعة رجعية، والمشيئة إليها في المحسن بعد ذلك. فإن شاءت الباتة - وقد نواها الزوج - كانت باتة، وإن شاءت ثلاثا - وقد نواها الزوج - تطلق ثلاثا، وإن شاءت واحدة باتة - وقد بنوى الزوج ثلاثا - فهي واحدة رجعية، وإن شاءت ثلاثا - وقد بنى لزوج واحدة باتة - فهي واحدة رجعية، لأنها شادت غير مأنوى، وأوقعت غير ما نوى إليها، فلا يعتبر، لأنه إنما يتأخر إلى مشيئتها ما علقه الزوج بمشيئتها دون ما لم يعلقه، وكلمة (كيف) لا ترجع إلى أصل الطلاق، فتكون هو موجزا أصل الطلاق

نص عن أبي حنيفة، ثم يرويه شيء عن محمد، فهي من النواتر. (٢)

٢٣ - أما (لولا) وهي التي تعيد امتناع الثاني لوجود الأول، فإنها ليست من صيغ التعليق عند الفقهاء، لأنها وإن كان فيها معنى الشرط فإن أجزاء فيها لا يترفع حصوله، لأنها لا تستعمل إلا في الماضي، ولا علاقة لها بالزمن المستقبل، فهي عندهم بمعنى الاستثناء لأنها تستعمل لمني شيء بوجود غيره، فمن قال لزوجته: أنت طالق لولا حسبك، ولولا محبتك، لا يقع الطلاق حتى وإن زال الحسن أو انتفت النجبة، لجعله ذلك مانعا من وقوع الطلاق. (٣)

ط - كيف :

٢٤ - (كيف) تستعمل في اللغة على وجهين : أحدهما . أن تكون شرطاً .

والثاني : وهو الخائب فيها : أن تكون استعظاما، إما حقيقيا نحو: كيف زيد؟ أو غيره نحو: كيف تكفرون بالله؟ الآية، فإنه أخرج عرج المتعجب، وتقع خبرا قبل ما لا يستغني،

(١) كشف الأسرار ١/٢٠٩

(٢) التفسير والتعريف ٢/٢٤١، وأصول الفقه ١/٢٣٣.

واسموي ٢/١٩٧، ١٩٨ - وضع القطار ٢/٢٧٢، وبدائع

السنائع ٣/٢٣

(٣) سورة البقرة ٢٨

مشيئة في المجلس بالإيقاع أو عدمه.

ولما الخاتبة : فإنهم لم يفرقوا في هذه المسألة بين (كيف) وبين غيرها من أدوات التعيين ، والطلاق عندهم لا يقع حتى تعرف مشيئتها بقولها ، فقد جاء في كتف الفناع أنه لو قال : أنت طالق إن شئت أو إذا شئت ، أو متى شئت ، أو كيف شئت . إلح لم تطلق حتى تقول : قد شئت ، لأن ما في القلب لا يعلم حتى يعبر عنه اللسان ^(١)

ي - حيث ، وأين :

٢٥ - (حيث) اسم للمكان المهم . قال الأخفش : وقد تكون للزمان

(وحيث) من صيغ التعليق ، تشبهها (بأن) في الإيهام ، وتعلق التصرف بها لا يتعدى مجلس الخطاب تشبهها لها بـ (إن) أيضا ، وإن تعلق الطلاق مثلا بمشيئة المرأة بـ (إن) لا يتعدى مجلس الخطاب عند الحنفية ^(٢)

فلو قال لامرأته : أنت طالق حيث شئت ، فإنها لا تطلق قبل المشيئة ، وتوقف مشيئتها على المجلس ، لأن (حيث) من ظروف المكان ، ولا تصل للطلاق بالمكان ، فينحو ذكره ، ويبقى

ومفوضا المصنفة إلى مشيئتها ، لا ذلك : كيف شئت . إلا أن في غير المدخول بها لا مشيئة لها في المصنفة بعد إيقاع الأصل ، فيلغو تفويضه لمصنفة إلى مشيئتها بعد إيقاع الأصل ، وب المدخول بها ، لها المشيئة في المصنفة بعد وقوع الأصل ، بأن يجعله باثما أو ثلاثا على ما عرف ، فيصح تفويضه إليها .

وأما عبد الله بن يوسف وعبد : فلا يقع عليها شيء ما لم تشأ . فإذا شئت فلتعصم عما قال أبو حنيفة ، لأنه جعل الطلاق مفوضا إلى مشيئتها فلا يقع بدون تلك المشيئة ، كقولهم : أنت طالق إن شئت ، أو كم شئت ، أو حيث شئت ، لا يقع شيء ما لم تشأ ، وهذا لأنه لما دوس وصف الطلاق إليها يكون ذلك مفوضا لنفس الطلاق إليها ضرورة أن الوصف لا ينفك عن الأصل ^(٣)

وله تطعن تلك اللمية على كلام في هذه المسألة ^(٤)

وأما الشامية : فلهم إبان في هذه المسألة . فقد ذكر المغوي أنه لو قال : أنت طالق كيف شئت ، قال أبو زيد والفتاح : تطلق شئت أم لم تشأ . وقال الشيخ أبو عبي : لا تطلق حتى توجد

(١) : كتف الأسرار والمصول للمغوي ١/ ٢٠٠ ، ٢٠١ ، وبدائع

الصنائع ١/ ١٢٢ ، ١٢٣

(٢) : المغوي ١/ ٣٦١ ، ١١٥ ، وجواهر الإكليل ١/ ٣٣٧ ،

(١) : المروضة ٨/ ١٥٩ ، وكتف الفناع ٥/ ٢٠٩

(٢) : النظر فتمصيل ذلك كله في معنى الجيب ١/ ١٤٠ ، ١٤١ ،

والفتاوى الهندية ١/ ٢٠٩

الألفاظ التي يعلق بها الحكم، فقد جاء في كشف الغطاء: أنه لو قال: أنت طالق أنتي شئت، فإنها لا تطلق حتى تعرف مشيتها بقولها، ولم يفرق بينها وبين (إن) لأن كلا متبها تدل على التعليق.^(١)

ثالثا: شروط التعليق:

٢٨ - يشترط لصحة التعليق أمور:

الأول: أن يكون المعلق عليه أمرا معدوما على خطر الوجود، أي مترددا بين أن يكون وأن لا يكون، فالتعليق على المحقق تنعيز، وعلى المستحيل لغو.^(٢)

الثاني: أن يكون المعلق عليه أمرا يرجى الوقوف على وجوده، فتعليق التصرف على أمر غير معلوم لا يصح، فلو علق الطلاق مثلا على مشيئة الله تعالى، بأن قال لأمراته: أنت طالق إن شاء الله، فإن الطلاق لا يقع انشاقا، لأنه علقه على شيء لا يرجى الوقوف على وجوده.^(٣)

ذكر المشيئة في الطلاق، فيقتصر على المجلس. وأورد البهوتي (حيث) في صحيح التعليق، وأنها تعامل معاملة غيرها من أدوات التعليق، فتعلق الحكم بها لا يكون قاصرا على المجلس عند الحساب، بل يتعداه إلى غيره. فلو قال: أنت طالق حيث شئت، فإنها لا تطلق حتى تعرف مشيتها بقولها، سواء أكان ذلك على الفور أم على التراخي. ولم يذكرها المالكية، ولا النووي من الشافعية في الروضة.^(٤)

٢٦ - ومثل (حيث) فيما تقدم أين، فإنها أيضا اسم للمكان المجهول، وذكرها صاحب فتح الغفار وعندها من أدوات التعليق، وذكرها أيضا صاحب كشف الغطاء ولم يفرق بينها وبين (إن) في الحكم.^(٥)

ك - أنتي:

٢٧ - وهي اسم انشاقا وضع للدلالة على الأمكنة ثم ضمن معنى الشرط، وترد في اللغة بمعنى أين، ومعنى كيف، ومعنى متى.

هذا وقد ذكر الحساب في كتبهم: أنها من

(١) التصريح على التوضيح ٢٤٨/١، وروح المعاني ١٧٤/٢، ١٣٥ - وكشف الغطاء ٣٩/٥

(٢) حاشية ابن علقم ٢٩٣/٢، والأشباه والنظائر لابن نجيم ٣٦٧

(٣) تبين المخالفات ٢٤٣/٢، وجواهر الإكليل ٢٤٣/١

٢٤١ - وحاشية قلموني وصية ٣٢٢/٢، والإيضاح

١٠٤/٩

(١) كشف الأسرار ٢٠٢/٢، وفتح الغفار ٣٩/٢، ٤٠ -

أصول السرخصي ٢٣٤/١، والمصوفي ٣٦١/٢، ١٠٥ -

وجواهر الإكليل ٣٣٧/١ - ٣٥٧، وأروضة ١٦٨/٨ -

١٦٢، وكشف الغطاء ٣٠٩/٥

(٢) فتح الغفار ٣٩/٢ ط الحلي، وكشف الغطاء ٣٠٩/٥ ط النصار.

السابع : أن يكون الذي يصدر منه التعليق ملكا للتجيز أي قادرا على التجيز بمعنى كون الروجية قائمة حفيقة أو حكما وهذا الشرط فيه خلاف، فالحنفية والمالكية لا يشترطون ذلك في تعليق الطلاق، بل يكتفون فيه بمطلق الملك، سواء كان محققا أم معلقا، حتى إن المالكية لم يفرقوا في هذا بين التعليق الصريح ليا لو قال لامرأة: إن تزوجتك فأنت طالق، وبين التعليق الذي لم يصرح به، كما لو قال لأجنبية: هي طالق، وذوى عند تزوجه بها، فإن الطلاق يقع في الصورتين.^(١)

٢٩ - ودليل أصحاب هذا القول: أن هذا التصرف يمين لوجود الشرط والجزاء، فلا يشترط لصحته قيام الملك في الحال، لأن الوقوع عند الشرط، والملك متيقن به عند وجود الشرط، وقيل ذلك أقوه المنع، وهو قائم بالتصرف.^(٢)

وأما لشافعية والحنابلة: فإنهم يشترطون لصحة التعليق قيام الملك في حال التعليق، بمعنى أن يكون الذي يصدر منه التعليق قادرا على التجيز، وإلا فلا يصح تعليقه. والقاعدة الفقهية عندهم هي: من ملك التجيز ملك

الثالث : أن لا يوجد فاصل بين الشرط والجزاء، أي بين المعلق والمعلق عليه، فلو قال لزوجته: أنت طالق، ثم قال بعد فترة من الزمن: إن خرجت من الساردون إذن مني لم يكن تعليقا للطلاق، ويكون الطلاق منجزا بالجملة الأولى.^(٣)

الرابع : أن يكون المعلق عليه أمرا مستقبلا بخلاف الماضي، فإن لا مدخل له في التعليق، فالإقرار مثلا لا يصح تعينه بالشرط، لأنه إخبار عن ماض، والشرط إنما يتعلق بالأمر المستقبلية.^(٤)

الخامس : أن لا يقصد بالتعليق المجازاة، فلو سبته يه يذبه فقال: إن كنت كما قلت فأنت طالق، تنجز سواء كان الزوج كما قالت أو لم يكن، لأن الزوج في الغالب لا يريد إلا إيذاها بالطلاق.^(٥)

فإن أراد التعليق يدين فيها بينه وبين الله عز وجل.

السادس : أن يوجد رابط كإلقاء وإذا لتجائية حيث كان الجزاء مؤخرًا، وإلا يتنجز.^(٦)

(١) ابن عابدين ١/٢، ١٩٤، وكشاف القناع ٥/٢٨، والأشياء

لا ينجم ٣٦٧

(٢) الأشياء والنظام السيوطي ٣٧٦

(٣) ابن عابدين ١/٢، ١٩٤

(٤) الأشياء والنظام لامن نجيم ٣٦٧، وابن عابدين ١/٢، ١٩٤

(١) فتح القدير ٣/٢٢٧ ط دار صادر، والدموني ١/٣٧٠ ط

الفكر، والحرشي ١/٣٧، ٣٨ ط دار صادر

(٢) فتح القدير ٣/٢٢٨

أثر التعليق على التصرفات :

٣٠ - هناك مسألة أصولية عامة هي : أن التعليق هل يمنع السبب عن السببية أو يمنع الحكم عن الثبوت فقط ، لا السبب عن الانعقاد؟ والخلاف في هذه المسألة بين الحنفية والشافعية . فالحنفية يرون أن التعليق يمنع السبب عن السببية كما يمنع الحكم عن الثبوت . والشافعية يرون أن التعليق لا يمنع السبب عن السببية ، وإنما يمنع الحكم من الثبوت فقط ، ولا يمنع السبب عن الانعقاد .

فكون التعليق يمنع ثبوت الحكم محل اتفاق بين الحنفية والشافعية ، وكونه يمنع السبب عن السببية هو محل الخلاف .

فالحنفية يرون أنه يمنع ، والشافعية على العكس في ذلك . وبما يفرغ عليه تعليق الطلاق والعتاق بالملك ، فإنه يصح عند الحنفية ويقع عند وجود الملك ، لعدم سببته في الحال ، وإنما يصير سببا عند وجود الشرط وهو الملك ، فيصادف محلا مملوكا . ولا يصح عند الشافعية ، لأن التعليق عندهم ينعقد سببا للحكم في الحال ، والنحل هنا غير مملوك ، فبالغوا ، ولا يقع شيء عند وجود الشرط .^(١)

٣١ - التصرفات من حيث قبولها التعليق أو عدم قبولها له على ضربين :

التعليق ، ومن لا يملك التجهيز لا يملك التعليق . وهناك استثناءات من القاعدة يشهدها ذكرها السيوطي .^(٢)

ودليل أصحاب هذا القول ما رواه أحمد وأبو داود والترمذي بإسناد جيد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وهو قوله ﷺ : لا تذر لابن آدم فيها لا يملك ، ولا عتق له فيها لا يملك ، ولا طلاق له فيها لا يملك .^(٣) وحديث : لا طلاق إلا بعد تكاح .^(٤)

وقد روى هذا الحديث أيضا الدارقطني وغيره من حديث عائشة رضي الله عنه وزاد : وإن عتقها .

ولا تنفاه الولاية من القائل على محل الطلاق ، وهو الزوجة .^(٥)

(١) المتن ٣١١/٢ - ٣١٥ ، والأشبه بالنظر للسيوطي ص ٣٧٨ .

(٢) حديث ٧٤٠ غير لابن آدم فيها لا يملك ، ولا عتق
تصريحه الترمذي (٣٥٨/٣ ط المطبع) وأبو داود (٢٦/٢٤٠ تحقيق عزت عيسى دحلان) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما وحسنه الترمذي .

(٣) حديث : لا طلاق إلا بعد تكاح
(٤) ٣٦٠/٧ ط دائرة المعارف العثمانية من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه ، وأعله ابن حجر في المصنع ٣٨٤/٩ ط السلفية .

(٥) كشف القناع ٢٨٨/٥ . ومعني المحتاج ٣/٢٩٢ .

(٦) مسلم للثبوت ١/٤٣٢ ط صابر .

ولا تقبل الشرط، فلا يصح قوله: أليت منك بشرط كذا^(١).
وإنما فصل عمله مصطلح (إيلاء).

ب - الحج :

٣٣ - ذكر الزركشي في المنشور أن الحج يصح تعليقه، كأن يقول: إن أحرم فلان فقد أحرمت. ويصل الشرط كأن يقول: أمرت على أن إذا مرضت فأتا حلال^(٢).
وإنما فصل عمله مصطلح (حج).

ج - الخلع :

٣٤ - الخلع إن كان من جانب الزوجية، بأن كانت هي المبدئة بسؤال الطلاق، فإنه لا يقبل التعليق عند الخفية والشافعية، لأن الخلع من جانبها معاوضة. وإن كان من جانب الزوج فإنه يقبل التعليق عند الحنفية والمالكية والشافعية، لأن الخلع من جانب طلاق، ومثله لطلاق على مال.

وأما الحنابلة فلم يجوزوا تعليق الخلع فبات على البيع.

أحدهما : تصرفات تقبل التعليق وهي - الإيلاء والتبذير والحج والخلع والطلاق والظهار والعنف والكتابة والتبذير والولاية.

الثاني : تصرفات لا تقبل التعليق وهي : الإجازة والإقرار والإيمان بالله تعالى، والبيع والرجعة والنكاح والوقف والوكالة.

وضابط ذلك : أن ما كان تمليكاً محضاً لا مدخل للتعليق فيه قطعاً كالبيع، وما كان حلاً (أي إسقاط) محضاً يدخله التعليق قطعاً كالعنف. وبين المرتبتين مراتب يجري فيها الخلاف كالفسخ والإبراء، لأنها يشهدان التمليك، وكذلك الوقف، وفيه شبه يسير بالعنف فجري فيه وجه ضعيف^(٣).
وإنما فصل ذلك فيما يلي :

أولاً : التصرفات التي تقبل التعليق :

أ - الإيلاء :

٣٥ - الإيلاء يقبل التعليق على الشرط عند الفقهاء، كأن يقول: إن دخلت الدار فوافقه لا أقربك، فإنه يصير مولياً عند وجود الشرط لأن الإيلاء يحين بمقتضى التعليق بالشرط كسائر الأيمان.

وذكر الزركشي في المنشور أن الإيلاء من التصرفات التي تقبل التعليق على الشرط

(١) بدائع الصنائع ١/٢٠٥، وأحرشي ١/٩٠، والروضة ١/٢٨٤، وكشاف القناع ٢/٣٨٩، والمنصور ١/٢٧٥.
(٢) حاشية ابن عابدين ٣/٣٨١ ط انصارية، وهنوفى ١/٣٨٠ ط ذو الفقار، والمنصور ١/٣٧١، ط ٢٣٣ ط الطبع، وكشاف القناع ١/٤٠٢ ط البحر.

(٣) انشور للزركشي ١/٣٧٨، والأشباه والنظائر ٢٧٧.

هـ - الظهار

٣٦ - يصح تعليق الظهار بانفاق الفقهاء، وذلك لأن الظهار يقتضي التحريم كالتطلاق، ويقتضي الكفارة كالتيمين، وكل من الخلاق واليمين يصح تعليقه فمن قال تزوجته: أنت علي كظهر أمي إن دخلت الدار، لا يصح مظاهرا منها قبل دخول الدار.

وذكر الزركشي في الشور: أن الظهار كالتلاق في كونه يقبل التعليق على الشرح ولا يقبل الشرط.^(١)

ولتخص به مصطلح (ظهار)

و - العلق :

٣٧ - اتفق الفقهاء على صحة تعليق العلق بالشرط والصفة، على تفصيل فيها يظر في مصطلح (علق).^(٢)

- والسيوطي ٣٧٠/٢، وأسهل المدارك ١٥٢/٢ - ١٥٦.
- وشروحة ١١٤/٨ - ١١٥، وحاشية نابلسي ٣٥٠/٣ - ٣٥١، ونسابة المحتاج ١٠/٢ - ١١، وكهنة المحدث ٨٧/٨ - ١١٦، وكشاف الفتح ٢٨٤/٥ - ٣١٩، والإنصاف ٥٩/٩ - ١١٩، والمعي لأين فذة ١٧٨/٧ - ٢٣٥.

١١ - بدائع الصنائع ٩٢٢/٣، وحواهر الإكليل ٣٧١/١ - ٣٧٢، وشرح الزرقاني ١٦٤/١ - ١٦٥، ومغربي ١٠٣/٤، ومعي المحتاج ٣٥٤/٣ - ٣٥٥، وكشاف الفتح ٣٧٣/٥ - ٣٧٤، والمغني ٢٧٥/١.

(٢) - بيهر الرائق ٢٤٩/١ - ٢٥٠، وتبيين لمخالفات ٥١/٣، وموجب الجليل ٣٣٣/٩ - ٣٣٤، والسيوطي ٣٦٥/٤، والقلبي ٣٦٥/١ - ٣٦٦، وكشاف الفتح ٥٢٦/٤ - ٥٢٧، والإنصاف ٤٦٣/٧.

وذكر الزركشي في الشور: أن الخلع إن حملناه علاقاً فإنه يقبل التعليق على الشرط ولا يقبل الشرط.^(٣)
والتفصيل عنه مصطلح (خلع).

د - الطلاق :

٣٥ - يحمل ما قاله الفقهاء في الطلاق هو أن الطلاق يقبل التعليق اتفاقاً، ويقع بحصول العلق عليه.

وذكر الزركشي في الشور: أن الطلاق من التصرفات التي يقبل التعليق على الشرط ولا يقبل الشرط.^(٤)

والفقهاء يذكرون مسائل كثيرة في تعليق الطلاق، كتعليقه على المشقة أو الحمل أو الولادة أو على فعل غيره، وتعليقه على الطلاق نفسه، وتعليقه على أمر مستقبل أو أمر يشيل وقوعه، وغيرها من المسائل التي يطول الكلام بذكرها فنرجع لتفصيلها إلى (الطلاق).^(٥)

(١) - تبين المخالفات ٦٧٢/٢، وبدائع الصنائع ١٥٩/٣، وحواهر الإكليل ٣٥٨/١، والروضة ٣٨١/٧، وكشاف الفتح ٢٨٧/٥، والشور ٣٧٥/١ ط تعليق، والمعي ما جاء في الموسوعة الفقهية ٢٣٤/٤.

(٢) - شور ٣٧٥/١ ط الفتح.
(٣) - فتح القدر ١٦٧/٣ - ١٦٨، وتبيين لمخالفات ٢٢١ - ٢٢٢، وابن عابد ١٩٤/٢ - ١٩٥، وفلوي مشبه بدمش القندى اختار ٤٧١/١ - ٥٦٩، والقندى هندية ٢١٥/١ - ٢١٦، وحواهر الإكليل ٣٤١/١.

ز - المكتابة .

بالشرط لقصرها من الإمارة، فإذا قال: إذا مات
فعلان وصيبي، فإن المذكور يصير وصيا عند
وجود الشرط للخبر الصحيح، فإن قتل زيد أو
استشهد فأعيركم جعفر، فإن قتل أو استشهد
فأعيركم عبدالله بن رواحة.^(١)

٣٨ - يجوز تعليق المكتابة بالشرط، وفي ذلك
تفصيل سبق في مصطلح (إحباط) وراجع
مصطلح (مكتابة).^(٢)

ح - النذر :

وأما المالكية فليتهم لم يضرحوا بجواز
تعليقها.^(٣)

٣٩ - اتفق الفقهاء على جواز تعليق النذر
بالشرط، ولا يجب الرفء قبل حصول العلق
عليه، لعدم وجود مسبب الوفاء، فمضى وجد
المعلق عليه وجذ النذر ولزم الوفاء به.^(٤) على
تفصيل في ذلك في مصطلح (نذر).

والتفصيل محله مصطلح (وصاية)

ثانيا - التصرفات التي لا تقبل التعليق :

٤١ - لا يجوز الإجارة على الشرط بالاتفاق بين
الفقهاء، وذلك لأن منفعة العين المؤجرة تنقل
ملكيتها في مدة الإجارة من المؤجر إلى
المستأجر. وتنتقل الأملاك لا يكون إلا مع
الرضا والرضا إنما يكون مع الجزم، ولا جزم
مع التعليق.^(٥)

ط - الولاية :

٤٠ - ومثل ط بالإمارة والقضاء والوصاية، أما
الإمارة والقضاء فيجوز تعليقها بالشرط لأنها
ولاية محضة.^(٦)

وتفصيل ذلك محله مصطلح (إمارة)
ومصطلح (قضاء).

وأما الوصاية فيجوز عند الحنفية في ظاهر
المذهب، وعند الشافعية والحنابلة تعليقها

(١) حديث عن عبدالله بن جعفر وصي أبي عبد الله قال: بعثت
رسول الله ﷺ جينا استعمل عليهم ردة بن حارثة وقال
من قتل زيد أو استشهد فأعيركم جعفر، فإن قتل أو
استشهد فأعيركم عبدالله بن رواحة، رواه أحمد ٢٠٤/١
ط (مقدمة) وصححه ابن حجر في الفتح ٥٦١/٦ ط
اللفية (٢) شاهد من حديث عبدالله بن جعفر رضي الله
عنه في البخاري والفتح ٥٦١/٧ ط (الطبعة)

(٣) جامع المقبولين ١/٢، والبرزقاني ٨/٢٧٥ - ٢٠٣،
وسواهم الإكمال ٢/٣١٦ - ٣٩٧، والسقوي ٤/٤١٢ -

٤٥٦، وأثر ١/٣٧٦، وكشاف الفناح ١/٣٩٥
(٤) الفناوي الهندية ٤/٣٩٦، والفروني ٦/٢٢٩، والنبه

(١) مصطلح (إسقاط) الموسوعة الفقهية ٤/٣٢٤

(٢) مدائح الفناح ٥/٩٣، وسواهم الإكمال ١/٢٤٤،
وحاشية للبرزقاني ١/٢٨٨، ٢٨٩، وكشاف الفناح ٦/٢٧٧

(٣) جامع المقبولين ٢/٦، والأشباه والنظائر
لأبي نجم ٣٦٨، والفناوي الهندية ٤/٣٩٦

ب - الإقرار :

د - البيع :

٤٢ - لا يجوز تعليق الإقرار على الشرط بالاتفاق، لأن المعتبر بذلك مقرا في الحال، ولأن التعليق على الشرط في معنى الرجوع عن إقرار، والإقرار في حقوق العباد لا يتضمن الرجوع، ولأن الإقرار إختيار عن حق سابق فلا يصح تعليقه، لوجوبه قبل الشرط. ^(١) والتفصيل في مصطلح (إقرار).

والتفصيل في مصطلح (بيع)

هـ - الرجعة :

٤٥ - لا يجوز تعليق الرجعة على شرط عند الحنفية والشافعية والحنابلة. ^(٢)

وأما المالكية فذكروا في إبطال الرجعة إن عاقت - بأن قال الزوجت : إن جاء الغد فقد راجعتك - قولين :

أحدهما : وهو الأظهر أنها لا تصح الآن ولا غدا، لأنه ضرب من النكاح، وهو لا يكون لأجل، ولا تفارها لنية مقارئة.

والثاني : أنها تبطل الآن فقط، وتصح رجعتها

ج - الإيهان بالله تعالى :

٤٣ - الإيهان بالله تعالى لا يقبل التعليق على الشرط، فإذا قال : إن كنت في هذه القضية كاذبا فانا مسلم، فإنه إن كان كذلك لا يحصل له إسلام، لأن الدعوى في الدين يفيد الجزم بصحته، والمعلق ليس بجزم. ^(٣)

والتفصيل في مصطلح (إيهان).

= ٣٧٩/١ - وانظر في الموسوعة الفقهية مصطلح (إجارة) ٢٥٦/١

(١) الأئمة والظاهر لأين تبهم / ٣٦٧ ط ١٤٧٧، والفتاوى الهندية ٣٩٦/٢ ط دار إحياء الكتب العربية، والفتاوى للقرافي ٢٢٩/١ ط دار إحياء الكتب العربية، والفتاوى للقرافي ٣٩٦/١ ط دار إحياء الكتب العربية، وجواهر الإكليل ١٣٣/٢ ط المصرية، والفتاوى ٣٧٥/١ ط الخليج، وكتاب الفتاوى ٤٦٦/٢ ط النصر، وانظر للموسوعة ٦٥/٦

(٢) الفتاوى للقرافي ٢٢٩/١، والفتاوى للقرافي ٣٧٣/١ والأئمة والظاهر للسبكي ص ٣٧٦

(١) الأئمة والظاهر لأين تبهم / ٣٦٧، والفتاوى الهندية ٣٩٦/٢ ط دار إحياء الكتب العربية، والفتاوى للقرافي ٢٢٩/١ ط دار إحياء الكتب العربية، والفتاوى للقرافي ٣٩٦/١ ط دار إحياء الكتب العربية، وكتاب الفتاوى ٤٦٦/٢ ط النصر، وكتاب الفتاوى ٤٦٦/٢ ط النصر، وكتاب الفتاوى ٤٦٦/٢ ط النصر، وكتاب الفتاوى ٤٦٦/٢ ط النصر.

(٢) جميع الفتاوى ٤/١، والفتاوى الهندية ٣٩٦/٢، والأئمة والظاهر للسبكي / ٣٧٦، وروضة الطالبين ٢١٦/٨، وكتاب الفتاوى ٢٤٣/٥

وأما الشافعية: فلا يجوز عندهم ولا يصح
تعليق الوقف فيما لا يصاهي التحريم، كقوله:
إذا جاء زيد فقد وقعت كذا على كذا، لأنه عند
يقضي نقل المثلث في الموقوف لله تعالى أو
للموقوف عليه حالاً كالبيع والهبة.

أما ما يصاهي التحريم، كحملكه مسجداً إذا
جاء رمضان، فالظاهر صحته كـ ذكر
ابن الرفعة، وعمل ذلك، لما علقه بالموت، فإن
علقه به كوقف دارٍ بعد موته على الفقراء
فإنه يصح. قاله الشيخان، وكأنه وصية نقول
النفال: نعرضها للبيع كان رجوعاً.^(١)

وأما الحنابلة: فلم يجوزوا تعليق ابتداء
الوقف على شرط في الحياة، مثل أن يقول: إذا
جاء رأس الشهر فداري وقف أو فرسي حبيبي،
ونحو ذلك، ولأنه نقل للملك فيما لم يبن على
التغلب والحرابة فلم يجوز تعليقه على شرط
كالهبة.

وذكر ابن قدامة أنه لا يعلم في هذا خلافاً.
وسوى المتأخرون من الاختلاف بين تعليقه بالموت
وتعليقه بشرط في الحياة.

وأما تعليق انتهاء الوقف بوقت كقوله: داري
وقف إلى سنة، أو إلى أن يقدم أخاي، فلا
يصح في أحد الوجهين، لأنه ينافي مقتضى

في القدر، لأن الرجعة حق للزوج فله
تعينها.^(٢)
والتمصيل في مصطلح (رجعة).

و- النكاح.

٤٦- لا يجوز تعليق النكاح على شرط عند
الحنفية والناكبة، والمذهب عند الشافعية. وأما
الحنابلة فلا يجوز عندهم تعليق ابتداء النكاح
على شرط مستقبل غير مثبته الله، لأنه- كما
جاء في كتاب الفناع- عقد معاوضة فلا يصح
تعليقه على شرط مستقبل كالبيع.^(٣) والتمصيل
في مصطلح (نكاح).

ز- الوقف.

٤٧- لا يجوز عند الحنفية تعليق الوقف على
شرط، مثل أن يقول: إن قدم وادي فداري
صدقة موقوفة على المساكين، لاشرائطهم
الانتجيز فيه.

وأما المالكية فجوزوا تعليقه لعدم اشتراطهم
الانتجيز فيه فيما على لعن.^(٤)

(١) حواشي الإكليل ١/٣٦٢، والدموقي على شرح تدرير
٢٢٠/٢

(٢) حاشية الصولي ٢/٣٠٢، والفتاوى الهندية ١/٣٩٦،
وحواشي الإكليل ١/٣٨٦، والناج والإكليل حاشي حواشي
الحليل ١/٤٢٦، والروضة ١/٤٠٧، والتميز ١/٣٧٢،
وكتابات الفتح ٥/٩٧، ٩٨

(٣) نتائج الأفكار ٥/٣٧، وحاشية ابن عابدين ٣/٣٦٢،
والدموقي ٥/٨٧

(٤) حاشية الحاج ٥/٣٧٢

الوقوف وهو التأييد . وفي الوجه الآخر : يصح
لأنه منقطع الانتهاء .^(١)

ج - الوكالة :

٤٨ - يجوز عند الحنفية والمالكية والحنابلة تعليق
الوكالة على شرط ، كأن يقول : إن قدم زيد
فأنت وكيلي في بيع كذا ، لأن التوكيل - كما يقول
الكاساني - إطلاق التصرف ، والإطلاقات بما
يتمتع بالتعليق بالشرط . ولأن شروط التوكيل
عندهم معتبرة ، فليس للتوكيل أن يخالفها ، فلو
قيّد الوكالة بزمان أو مكان ونحو ذلك فليس
للتوكيل مخالفة ذلك .^(٢)

وذكر الشافعية في تعليق الوكالة بشرط من
صفة أو وقت وجهين :

أصحهما : لا يصح قياسا على سائر العقود
بإستثناء الوصية لقبولها الجعالة ، وبإستثناء
الإمارة للحاجة .
وثانيهما : تصح قياسا على الوصية .^(٣)



(١) المص ٦٢٨/٥ ، وراجع مصطلح (وقف) في الموسوعة
الفقهية

(٢) بيان الصنائع ١/ ٢٠ ، والبايع والإكيل هاش مراتب
أحلي ١٩٦/٥ ، والندوي ٢٨٣/٢

(٣) غاية المحتاج ٢٨/٥ ، وكشاف القناع ١٦٩/٣ ، والمص
٩٣/٥ ، وراجع مصطلح (وكالة) في الموسوعة الفقهية

تعليق

التعريف :

١ - التعليق لغة : من عمل يعمل واعمل أي :
مرض فهو عليل . والعلة : المرض الشاغل .
ولجمع عمل .^(١) والعلة في اللغة أيضا :
السبب .

واصطلاحاً : تقرير ثبوت المؤثر لإثبات
الأثر . وقيل : إظهار علة الشيء ، سواء أكانت
تامة أم ناقصة .^(٢)

والعلة عرفها الأصوليون بقولهم : العلة هي
الوصف الظاهر النشط الذي يلزم من ترتيب
الحكم عليه مصلحة للمكلف من دفع مفسدة
أو جلب منفعة .

وللعلة أسماء منها : السبب والباعث والحاس
والمناط والميل والمقتضي وغيرها .

وتستعمل العلة أيضا بمعنى : السبب ،
لكونه مؤثراً في إيجاب الحكم ، كالقتل العمد
العدوان سبب في وجوب القصاص .

كما تستعمل العلة أيضا بمعنى : الحكمة ،

(١) المصباح الخبير لسان العرب ١/ ٢١٢ ، وفتح
(٢) القاموس والمترجمات للخرجاني ص ٦١

تعلييل النصوص :

٤ - اختلف الأصويون في تعلييل النصوص على أربعة اتجاهات :

أ - أن الأصل عدم التعلييل ، حتى يقوم اللليل عليه .

ب - أن الأصل التعلييل بكل وصف صانع لإضافة الحكم إليه ، حتى يوجد مانع عن انبعص .

ج - أن الأصل التعلييل بوصف ، ولكن لابد من دليل يميز الصالح من الأوصاف للتعلييل وغير الصالح .

د - أن الأصل في النصوص انعبد دون التعلييل .^(١)

ونظر تفصيل ذلك في مصطلح : (تعبد) وفي الملحق الأصوي .

مسائل العنة :

٥ - وهي طرق التي يسلكها المجتهد لتوقوف على علل الأحكام .

المسلك الأول : النص الصريح .

وهو أن يذكر دليل من الكتب أو السنة على التعلييل بوصف ، تلفظ بموضوع له في اللغة من غير احتياج إلى نظر واستدلال .

(١) اللوح عن التوضيح ٢/٢٧٦

وهي انباعت على تشريع الحكم أو المصلحة التي من أجلها شرع الحكم .^(١)

وتفصيل ذلك ينظر في الملحق الأصوي تعلييل الأحكام .

٢ - الأصل في أحكام العبادات عدم التعلييل ، لأنها قائمة على حكمة عامة ، وهي التعبد دون إيراد معنى منسب لترتيب الحكم عليه .

وما أحكام العمارات والعبادات والجماليات ونحوها ، فالأصل فيها : أن تكون معلقة ، لأن مداركها على مراعاة مصالح العباد ، فربيت الأحكام فيها على معان مسببة لتخفيف تلك المصالح .

والأحكام التعبدية لا يفس عليها لعدم إمكان تعدية حكمها إلى غيرها .^(٢)

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (تعبد) .

فوائد تعلييل الأحكام :

٣ - تعلييل الأحكام فوائد منها : أن لشرعة جعلت العمل معروفة ومفهومة للأحكام كي يسهل على المكلفين الوقوف عليها وإثرائها .

ومنها أن تصير الأحكام أقرب إلى القبول ولاطمئنان .^(٣)

وتفصيل ذلك ينظر في الملحق الأصولي .

(١) اللوح على التوضيح ١٩/٣٧٦ - ٣٧٣ ، وجميع الجوامع بحاشية المطالع وارشاد المصنف ص ٢٠٧

(٢) الموقفات ١٢ - ٣٠٩ ، والرباعان ٢/٤٩٠ - ٧٩٥

(٣) اللوح على التوضيح ٢/٣٨٢ ، والأحكام للأندى ٨٨/٣

وهو قسبان : الأول : ما صرح فيه يكون الوصف علة أو ميا لتحكم .
الثاني : ما جاء في الكتاب أو السنة معللا بحرف من حروف التعلييل .

المسلك الثالث : الإجماع .
المسلك الثالث : الإجماع والتنبية .

وهو أن يكون التعلييل لازما من مداول اللفظ ، لأن يكون اللفظ د لا يوضع على التعلييل . وهو على أقسام تنظر في الملحق الأصوي .

المسلك الرابع : السبر والتضميم .
وهو حصر الأوصاف في الأصل ، وإبطال ما لا يصلح منها للتعلييل ، فيتميز البقي للتعلييل .

المسلك الخامس : المناسبة والنسبة والظرد :
ينقسم الوصف المعلن به إلى قسمين :

أ - ما يظهر مناسبه لترتيب الحكم عليه ويسمى المناسب . وهو أن يترتب الحكم على وصف ظاهر مضبوط ، يلزم من ترتيب الحكم عليه مصلحة للمكلف من دفع مفسدة أو جلب منفعة . ويعبر عنها بالإحالة وبالمصلحة وبالاتقان وبإزالة القاصد . ويسمى استخراجها تحريج المانع .

ب - ما لا يظهر مناسبه لترتيب الحكم عليه وينقسم إلى نوعين :

(١) الأحكام للأندلس ٢٥٩/٤ وما بعدها ، والمصنوع ٢/

القسم الثاني من ١٩٣ وما بعدها ، وحاشية المطاوع على مع

المجموع ٣١٣/١ . والطرح على التصحيح ٣٧٠/٢

(٢) علوم الحديث من ٨١ ، وشرح الفية الترمذي ٢٢٩/١

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الثاني عشر

أبي حمزة، وبهجة الفروس، والمراشي
الحنان، في الحديث

٤

(البداية والنهاية ١٣/ ٣٤٦، ونيل
الابتهاج بهامش الديباج ١٤٠، والأعلام
٢٢١/ ٤)

الألوسي: هو محمود بن عداة

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٥

ابن أبي حاتم: هو عبد الرحمن بن محمد أبي
حاتم:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧

أمدى: هو علي بن أبي علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي ليلى:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

إبراهيم الباجوري: هو إبراهيم بن محمد
الباجوري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

ابن أبي موسى: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

إبراهيم النخعي: هو إبراهيم بن يزيد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن الأثير: هو المبارك بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن أبي حمزة (٢ - ٦٩٥ هـ)

هو عبد الله بن سعد بن أبي حمزة، أبو محمد،
الأزدي، الأسدي. من العلماء بالحديث،
ذلكي. أخذ عنه صاحب المذخر ونقل عنه
كثيراً في كتابه.

ابن نعيم: هو محمد بن نعيم:

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٢٦

عن نصابه: (جمع البداية واختصاره
صحيح البخاري، وهو... مختصر ابن

- ابن تيمية (ملحق) تراجم الفقهاء
ابن حبيب : هو عبد الملك بن حبيب :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٩
- ابن تيمية : هو عبد السلام بن عبدالله
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦
- ابن حجر العسقلاني :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩
- ابن حجر المكي : هو أحمد بن حجر
الهيتمي :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧
- ابن حكيمة (٤٨١ - ٥٦٧ هـ)
هو محمد بن أسعد بن محمد بن نصر بن
حكيم ، أبو المنصور ، الحنكسي ، وعرفه ، وابن
حكيم ، وأعطى من فقهاء الخنفة . تفتحه على
الحسين بن محمد بن علي الرئيس ونور الهدى
السريجي وأبي علي بن منو الله . وعنه روى
أبو المواهب بن حصرى وأبو نصر الشيرازي
فإن ابن الفجار : درس بدمشق بعد دراسة
طرخمان ، ثم بنى له الأمير الوائلي المعروف
بمعين الدولة مدرسة ، ودرس بالمدرسة
أصاورية أيضا .
- من تصانيفه : «تفسير القرآن» ، وشرح
المفاتيح الحصرية ، وشرح شهاب الأخبار
المفصلي
- [تاج التراجم ٥٣ ، وأجواهر المضية
٣٢/٢ ، وظيفات المغربين للداودي
٩٠/٢ ، والأعلام ٢٥٦/٦] .
- ابن تيمية (تقي الدين) : هو أحمد بن
عبد الحلیم .
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦
- ابن تيمية : هو عبد الرحمن بن علي .
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨
- ابن الحاج : هو محمد بن محمد المالكي :
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٠
- ابن الحاجب :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧
- ابن حامد : هو الحسن بن حامد :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨
- ابن حبان : هو محمد بن حبان :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن حمدان (٦٠٣ - ٦٩٥ هـ)

هو أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان،
أبو عبد الله، النمري الحراني، فقيه حنبلي،
أديب. سمع بحران من الحافظ عبد القادر
الرهائي وهو آخر من روى عنه ومن الخطيب
أبي عبد الله بن تيمية وغيره. وقرأ بنفسه على
الشيخ رجاله ابن عمه الشيخ عبد الدين
ابن تيمية ويبحث معه كثيرا ويرى في الفقه
وانتهت إليه معرفة المذهب ودقائقه
وغوامضه. وولى نيابة القضاء بالقاهرة.

من تصانيفه: «الرعاية الكبرى»،
و«الرعاية الصغرى» كلاهما في الفقه، و«صفة
المفسر» و«المستفي» و«مقدمة في أصول
الدين»، و«الإيجاز في الفقه الحنبلي».

[شذرات الذهب ٤٢٨/٥، والأعلام
١١٦/١، ومعجم المؤلفين ٢١١/١].

ابن خزيمة: هو محمد بن إسحاق:

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٧٦

ابن دقيق العيد: هو محمد بن عبي:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣١٩

ابن رجب: هو عبد الرحمن بن أحمد:

تقدمت ترجمته ج ١ ص ٢٢٨

ابن رشد: هو محمد بن أحمد (الحفيد):

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن رسلان: هو أحمد بن حسين:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٢٤٠

ابن الرقعة: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٤

ابن الزبير: هو عبد الله بن الزبير:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٩

ابن مريج: هو أحمد بن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن سيرين: هو محمد بن سيرين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٩

ابن الشاطئ (٦٤٣ - ٧٢٣ هـ)

هو قاسم بن عبد الله بن محمد بن الشاطئ،
أبو محمد، أبو القاسم، الأنصاري الأسبيلي.
فقيه، مالكي، فاضل، شارك في بعض
العلوم، أخذ عن أبي علي الحسن بن
الربيع وإجازة أبو القاسم بن البراء وابن أبي
الدنيا وابن الغياث وغيرهم. وعنه أبو زكريا بن

المهذبل وابن الحبيب والقاضي أبو بكر بن
شبر بن وغيرهم .

من تصانيفه : «أنوار البروق في تعقب
مسائل القواعد والفروقات» ، و«مخفة الرافض
في علم الفرائض» ، و«تحرير الجواب في توفير
المثواب» .

[الديباج ٢٢٦ ، وشجرة النور الزكية
٢٩٧ ، ومعجم المؤلفين ١٠٥/٨] .

ابن شبرمة : هو عبدالله بن شبرمة :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

ابن الصباغ : هو عبدالمسيح بن محمد :
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٢

ابن الصلاح : هو عثمان بن عبدالرحمن :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عابدين : محمد أمين بن عمر :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عباس : هو عبدالله بن عباس :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عبدالبر : هو يوسف بن عبدالله :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

ابن عبدالسلام : هو محمد بن عبدالسلام :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن العربي : هو محمد بن عبدالله :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عرفة : هو محمد بن محمد بن عرفة :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عقيل : هو علي بن عقيل :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن عمر : هو عبدالله بن عمر :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن فرحون : هو ابراهيم بن علي :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن القاسم : هو عبدالرحمن بن القاسم
المالكي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن قدامة : هو عبدالله بن أحمد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن القيم : هو محمد بن أبي بكر :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن كثير

(محقق) نراجيم الفقهاء

ابن وضاح

ابن كثير: هو اسماعيل بن عمر:

ابن مفلح: هو محمد بن مفلح:

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٢٢١

ابن اللباد (٢٥١ - ٣٣٣ هـ)

ابن المقري: هو اسماعيل بن أبي بكر:

هو محمد بن محمد بن وشاح، أبو بكر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

الثقير وبي. المعروف بابن اللباد فقيه مالكي

مفسر. لغوي. تلقه ببيحيى بن عمر وأبيه

ابن المنذر: هو محمد بن إبراهيم

محمد وابن طائب وسعيد الحداد وغيرهم.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

تلقه به ابن حارث وأبو أبي زيد. وروى

ابن ناجي: هو قاسم بن عيسى:

عنه جماعة منهم زياد بن عبد الرحمن وابن

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤١

المناب.

من تصانيفه: الأثار والفتاوى في عشرة

ابن نجيم: هو زين الدين بن إبراهيم:

أجزاء، وكتاب الطهارة، وفصائل مكة،

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٤

ورفضائل مالك بن أنس.

[الديباج ٢٤٩، وشجرة النور الزكية

ابن نجيم: هو عمر بن إبراهيم:

٨٤، والأعلام ٢٤٢/٧، ومعجم المؤلفين

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٤

[٣٠٩/١١]

ابن وضاح (١٩٩ - ٢٨٦ هـ)

ابن الماجشون: هو عبد الملك بن عبد العزيز

هو محمد بن وضاح بن يزيد، قيل: بن

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

يديم، أبو عبد الله المالكي مؤلف عبد الرحمن

ابن ماجة:

بن معاوية الأسدي فقيه، حدث،

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

حافظ، روى عن يحيى بن يحيى ومحمد بن

خلاد ومحمد بن المبارك الصوري وإبراهيم بن

ابن مسعود: هو عبد الله بن مسعود:

المنذر وعبد الملك بن حبيب وغيرهم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

وعنه أحمد بن خالد وابن لابة وابن المنذر

- ابن وهب
وقاسم بن أصبغ ووهب بن مسرة وغيرهم .
وقال الحميداني : من الرواة الكثيرين والأئمة
المشهورين وكان أحد بن خالده لا يقدم أحدا
عليه وكان يعظمه جدا ويصف فضله
وورعه .
من تصانيفه : «كتاب العباد والعبادة» ،
«رسالة السوء» ، «كتاب الصلاة في
العللين» .
[شجرة النور الزكية ٧٦ ، والدياج
الذهب ٢٣٩ ، لسان الميزان ٤١٦/٥ ،
والأعلام ٣٥٨/٧] .
- ابن وهب : هو عبدالله بن وهب المالكي :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥
- ابن وهبان (٧٢٦ - ٧٦٨ هـ)
هو عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان ، أبو محمد
الدمشقي الحنفي . فقيه مفسر ، أديب .
أخذ الفقه عن فخر الدين أحمد بن علي بن
لفصيح والحسن السفتي وعن محمد
البخاري وشعس الأئمة الكروري وغيرهم .
قال ابن حجر في الدرر الكامنة : «تميز في
الفقه والعربية والقراءات والأدب ودرس
وأفتى وولى فضاء حاشا» .
من تصانيفه : « منظومة فيد الشرائع
ويضم الفرائد» ، «عقد القلائد في حق فيد
- ابن وهب
وقاسم بن أصبغ ووهب بن مسرة وغيرهم .
وقال الحميداني : من الرواة الكثيرين والأئمة
المشهورين وكان أحد بن خالده لا يقدم أحدا
عليه وكان يعظمه جدا ويصف فضله
وورعه .
من تصانيفه : «كتاب العباد والعبادة» ،
«رسالة السوء» ، «كتاب الصلاة في
العللين» .
[شجرة النور الزكية ٧٦ ، والدياج
الذهب ٢٣٩ ، لسان الميزان ٤١٦/٥ ،
والأعلام ٣٥٨/٧] .
- ابن وهب : هو عبدالله بن وهب المالكي :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥
- ابن وهبان (٧٢٦ - ٧٦٨ هـ)
هو عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان ، أبو محمد
الدمشقي الحنفي . فقيه مفسر ، أديب .
أخذ الفقه عن فخر الدين أحمد بن علي بن
لفصيح والحسن السفتي وعن محمد
البخاري وشعس الأئمة الكروري وغيرهم .
قال ابن حجر في الدرر الكامنة : «تميز في
الفقه والعربية والقراءات والأدب ودرس
وأفتى وولى فضاء حاشا» .
من تصانيفه : « منظومة فيد الشرائع
ويضم الفرائد» ، «عقد القلائد في حق فيد
- أبو حنيفة : هو النعمان بن ثابت :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦
- أبو حنيفة : هو النعمان بن ثابت :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الخطاب : هو محفوظ بن أحمد :

أبو عبيد : هو القاسم بن سلام :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو داود : هو سليمان بن الأشعث :

أبو علي : لعلمه المراد به أبو علي بن أبي هريرة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٨

أبو ذر : هو جندب بن جنادة :

أبو عمرو الداني : هو عثمان بن سعيد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٣

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٣

أبو زيد : هو محمد بن أحمد :

أبو قلابة : هو عبدالله بن زيد :

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٦

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو طالب : هو أحمد بن حميد الحنطلي :

أبو محمد الجويني : هو عبدالله بن يوسف :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٧

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

أبو الطيب الطبري : هو طاهر بن عبدالله :

أبو موسى الأشعري :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٢

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو سعيد الخدري : هو سعد بن مالك :

أبو هريرة : هو عبدالرحمن بن صخر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو طلحة : هو زيد بن سهل :

أبو الهياج الأسدي (٤٠٤)

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٨

هو حبان بن حصين ، أبو الهياج

الأسدي ، الكوفي ، التابعي .

أبو العالية : هو رفيع بن مهران :

روى عن علي وعمرار رضي الله عنهما . وعنه

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٣

أبو يعلى

(ملحق) تراجم الفقهاء

الأورع

أبوه جريز وبنوه وأبو القائل الشعبي . ذكره ابن حبان في الثقات وقال العجلي : تابعي ثقة . وقال ابن عبد البر كان كاتب عمر رضي الله عنه .

الإسوي : هو عبدالرحيم بن الحسن : تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

الأسود (٢ - ٧٥ هـ)

هو الأسود بن يربس بن فيس ، أبو عمر ، النخعي . تابعي ، فقيه من الحفاظ . كان عالم الكوفة في عصره . روى عن أبي بكر وعمر وعلى وابن مسعود وبلال وعائشة رضي الله عنهم . وعنه ابنه عبدالرحمن وأخوه عبدالرحمن وابن اخته اسرهيم بن يربس النخعي وغيرهم . قال أبو طالب عن أحمد ثقة . وقال ابن سعد كان ثقة وله أحاديث صالحة . قال ابن حبان في الثقات كان فقيها زاهدا [تهذيب التهذيب ١ / ٣٤٣ ، بتدكيره الخصال ٤٨ / ١ ، والأعلام ١ / ٣٢٠] .

[تهذيب التهذيب ١ / ٣٧٧]

أبو يعلى : هو محمد بن الحسين : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٤

أبو يوسف : هو يعقوب بن ابراهيم : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبي بن كعب :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

الأقاسي : هو خالد بن محمد : تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

الأثرم : هو أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أحمد بن حنبل

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

الإمام الحرميين : هو عبدالملك بن عبد الله : تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٠

أنس بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

الأوزاعي : هو عبدالرحمن بن عمرو . تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أحمد الرملي : هو أحمد بن حمزة الرملي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٢

اسحاق بن راهويه .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

اليزدوي : هو علي بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

بشير بن الخصاصة (٩ - ٩)

هو بشير بن معبد، وقيل بن يزيد بن معبد بن

ضباب بن سبيع، المعروف بابن الخصاصة.

صحابي، وكان اسمه زحماً فسماه النبي ﷺ

بشيراً، روى عن النبي ﷺ. وعنه بشير بن

نهيك وجري بن كليب وغيرهما.

[الاصابة ١/ ١٥٩، وأسد الغابة ١/ ٢٢٩،

وتهذيب التهذيب ١/ ٤٦٧]

البغوي : هو الحسين بن مسعود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

البلقيني : هو عمر بن رسلان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

بهر بن حكيم :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢

البهوتي : هو منصور بن بوش :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

البيضاوي : هو عبد الله بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٩

ب

•

الباجي : هو سليمان بن خلف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

البيهقي (١١٣١ - ١٢٢١ هـ) .

هو سليمان بن محمد بن عمر البيهقي

الشافعي الأهمري . تنسب إلى بجرم قرية

من قرى الغربية بمصر . فقيه، محدث . أخذ

عن الشيخ موسى البيهقي والشيخ

العشماوي والشيخ الحفني والشيخ عمر

الصعدي .

من تصانيفه : وحاشيته على شرح

التمهيد، وه التجريد لنفع العبد، ونخفة

الحبيب على شرح الخطيب.

[حلية البشر ٢/ ٦٩٤، وإيضاح المكنون

١/ ٢٢٨، ومعجم المؤلفين ٤/ ٢٧٥]

البخاري : هو محمد بن اسماعيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

البراء بن عازب :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٥

البيهقي : هو أحمد بن الحسين :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

ث

الثوري : هو سفيان بن سعيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

ت

الترمذي : هو محمد بن عيسى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

ج

التمرناشي (توفي في حدود ٦٠٠ هـ)

هو أحمد بن اسماعيل بن محمد ، ظهر

الدين ، ابو محمد ، قيل : ابو العباس :

التمرناشي . لحنفي الخوارزمي ، التمرناشي

نسبة إلى تمرناش قرية من قرى خوارزم .

مفتي خوارزم .

جابر بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

جرير بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٦

جعفر بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢

من تصانيفه : « فتاوى التمرناشي » ،

و « شرح الجامع الصغير » ، و « كتاب

التراويح » .

ح

[الفوائد البهية ١٥ ، والخواهر المضيئة

١/٦١ ، وكشف الظنون ٢/١٢٢١ ،

ومعجم المؤلفين ١/١٦٧] .

الحافظ العراقي : هو عبدالرحيم بن حسين :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

حماد بن سلمة :

الحاكم : هو محمد بن عبد الله :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٠

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

حنبل الشيباني : هو حنبل بن إسحاق :

الحجاوي : هو موسى بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٧

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

حذيفة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩

خ

الحسن البصري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الخطابي : هو محمد بن محمد :

الحسن بن زياد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الخطيب الشريفي :

الحسن بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩

الحليل بن أحمد (٢٨٩ - ٣٧٨هـ)

الخطاب : هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن :

هو الحليل بن أحمد بن محمد بن الحليل ،

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

أبو سعيد السجزي ، المعروف بابن جنك

فقيه ، حنفي ، قاض . كان شيخ أهل الرأي

الحكم : هو الحاكم بن عتيبة :

في عصره ، وكان صاحب فنون في العلوم .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٠

طاف الدنيا شرقا وغربا وسمع الحديث .

ومات قاضيا بسموقند .

حماد بن أبي سليمان :

النجوم الزاهرة ٤/ ١٥٣ ، شذرات

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الذهب ٣/ ٩١ ، والأعلام ٢/ ٣٦٣ .

الدسوقي: هو محمد بن أحمد الدسوقي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

د

ر

الداودي (٣٧٤ - ٤٦٧ هـ)

هو عبد الرحمن بن محمد بن انظر بن محمد بن داود، أبو الحسن، الداودي، البوسجي فقيه، محدث. تفقه على أبي بكر المقفّل وأبو الطيب الصمكوني وأبي حامد الأسفرياني وأبي الحسن الطليبي، وسمع عبد الله بن أحمد بن حويصة السرخسي وأب محمد بن أبي مريخ وأبا طاهر الزبادي وغيرهم. روي عنه أبو الوقت ومافرس محمد وسائفة بنت عبد الله البوسجية وأبو الحسن اسعد بن زياد المالبي وغيرهم، وقال عبد الله بن يوسف الجرجاني: استقر سوسنج لل تصنيف والتدريس والفتوى والتذكير إلى أن توفي وكان له حظ من التنظيم والنشر.

[طبقات الشافعية ٣/ ٢٢٨، وشذرات الذهب ٣/ ٣٢٧، والنجوم والزاهرة ٩٩/ ٥، ومعجم المؤلفين ٥/ ١٩٢].

الدردير: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

ز

الرافعي: هو عبد الكريم بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الرويان: هو عبد الواحد بن إسحاق:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الزركشي: هو محمد بن بهادر:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

زفر: هو زفر بن الهذيل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزهري: هو محمد بن مسلم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زيد بن خالد الجهيني:

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٧٨

سحنون: هو عبد السلام بن سعيد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

السرغسي: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

سعد بن أبي وقاص: هو سعد بن مالك:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن جبير:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن المسيب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن منصور:

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٦

سليمان الفارسي:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٨

سهل بن حنيف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٩

سهل بن سعد الساعدي:

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٨٣

س

سالم بن عبدالله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

السامري (٩ - ٩):

هو ابراهيم بن العباس، ويقال ابن أبي

العباس، أبو اسحاق، السامري الكوفي.

وروى عن شريك القاضي وابن الزناد وغيره

وغيرهم. وعنه أحمد بن حنبل والصفار

والسدوزي وغيرهم. قال أحمد، صالح

الحديث. وقال مرة: لا بأس به. وقال

الدرقطني وغيره: ثقة. وذكره ابن حبان في

الثقات.

[تهذيب التهذيب ١/١٣٦، وميزان

الاعتدال ١/٢٩].

السكي: هو عبد الوهاب بن علي بن عبد

الكافي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

السكي: هو علي بن عبد الكافي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

السوطي

(محمّد) راجع القندهار

صاحب الإنصاف

السوطي: هو عبد الرحمن بن أبي بكر

شريح: هو شريح بن الحارث

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

ش

شارح السراجية: هو علي بن محمد

شعس الأئمة الحلواني: هو عبد العزيز بن

الجرجاني

أحمد:

تقدّم ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٦

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الشاطبي: هو إبراهيم بن موسى

الشوكاني: هو محمد بن علي:

تقدّم ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

تقدّم ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

الشافعي: هو محمد بن إدريس

الشيخان:

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

تقدّم بيان المؤدّهات الواردة في ج ١ ص ٣٥٧

الشراطي: هو علي بن علي:

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

ص

الشرييني: هو محمد بن أحمد

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

صاحب الإنصاف: هو علي بن شيبان

الشرواني: هو الشيخ عبد الحميد:

الموداوي:

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

صاحب البيان	(ملحق) تراجم الفقهاء	الصدر الشهيد
صاحب البيان: هو إبراهيم بن مسلم المقدسي:	صاحب كشف القناع: هو منصور بن يونس:	
تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٣	تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٤	
صاحب البصيرة: هو إبراهيم بن علي ابن فرحون	صاحب المجموع: هو يحيى بن شرف:	
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢	تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣	
صاحب الخلاصة: هو طاهر بن أحمد:	صاحب فتح الجليل: هو محمد بن أحمد:	
تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٤	تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤	
صاحب الدر المختار: هو محمد بن علي:	صاحب فتح الغفار: هو زين الدين ابن نجيم:	
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧	تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤	
صاحب الذخيرة: هو محمود بن أحمد: ر:	الصاحبان:	
المرغيناني	تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١ ص ٣٥٧	
صاحب روضة الطالبين: هو يحيى بن شرف النووي:	الصدر الشهيد (٤٨٣ - ٤٣٦ هـ):	
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣	هو عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، أبو محمد، حسام الدين، الحنفي، المعروف بالصدر الشهيد فقيه، اصولي، من أكابر الحنفية، تفقه على والده برهان الدين الكبير عبد العزيز، وناظر العلماء ودرس للفقهاء، وكان الموثق بصندوق عن رأيه، ونوفي شهيدا.	
صاحب الفتاوى الترتيبية: ر:	من تصانيفه: الفتاوى الكبرى،	

وهو الفتاوى الصغرى، ورسالة المفتى
والاستغنى، وشرح أدب القاضي،
للخصاف، وشرح الجامع الصغير،
وهو الوافعات الحامية.

[انقوائد البهية ١٤٩، والجواهر المضية
٣٩١/١، والأعلام ٢١٠/٥، ومعجم
المؤلفين ٢٩١/٧]

عائشة :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

الصيدلاني : هو محمد بن داود :

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٨٢

عبد الجبار بن عمر (؟ - بعد ٢٦٠ هـ)
هو عبد الجبار بن عمر، أبو عمر ويقال
أبو الصباح، الأيلي الأموي مولا هم . روى
عن الزهري وابن المنكدر ونافع مولى ابن
عمر وربيعة ويحيى بن سعد الأنصاري
وغيرهم . وعنه رشدين بن سعد وابن المبارك
وابن وهب وأبو عبد الرحمن المقرئ وغيرهم .
قال السدوسي عن ابن معين ضعيف ليس
بشيء . وقال ابن أبي حاتم : وقال ابن سعد
يكنى أبا الصباح وكان بافريقية وكان ثقة عن
أبي زرعة ، وأبي الحديث وأما مسائله فلا
بأس بها .

تهذيب التهذيب ١٠٣/٦

عبد بن حميد (؟ - ٢٤٩ هـ) .

هو عبد بن حميد بن نصر، أبو محمد،
الكوفي، قيل اسمه عبد الحميد الكوفي نسبة

ط

طاوس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطبراني : هو سليمان بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٥

الطحاوي : هو أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطحطاوي : هو أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

عبد الرحمن بن أبي بكر

(ملحق) تراجم الفقهاء

عبد العزيز البخاري

إلى كُتِبَ (مدينة قرب مسرقند) من حفاظ الحديث، سمع يزيد ابن هرون وابن فديك ومحمد بن بشر العبدي وعلي بن عاصم وحسين بن علي الجعفي وطبقهم. حدث عنه عمر بن بجير وبكر بن المرزبان وإبراهيم بن خريم أنشاسي وغيرهم. قال الذهبي: كان من الأئمة لثقات. من تصانيفه: مسنده كبير، وتفسير. تشذرات الذهب ١/١٢٠، وتذكرة الحفاظ ٢/١٠٤، والطب ٣/٩٨، والأعلام ٤/٤١]

صالح، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به. [تهذيب التهذيب ٦/١٦١، وميزان الاعتدال ٢/٥٥٦].

عبد الرحمن بن يعمر (٩ - ٢)

هو عبد الرحمن بن يعمر، القُتَيْبِي، قال ابن حجر: يكنى أبا الأسود، صحابي، روى عن النبي ﷺ الحديث والمج مرفوعة، وحديث النبي عن الأدياء والمخزفة. وعنه بكير بن عطاء الليثي. قال ابن حجر: ذكر ابن حبان في الصحابة أنه مكّي سكن الكوفة.

[الإصابة ٢/٤٢٥، وأسد الغابة ٣/٣٩٩، والإستيعاب ٢/٨٥٦، وتهذيب التهذيب ٦/٣٠١].

عبد الرحمن بن حرملة (٩ - ١٤٥هـ)

هو عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو بن سنة، أبو حرملة، الأسلمي. روى عن سعيد بن المسيب وحظلة بن علي الأسلمي وعمرو بن شعيب وغيرهم. وعنه الثوري والأوزاعي ومالك بن دينار وبلال وحاتم بن إسماعيل وغيرهم.

قال محمد بن عمرو: كان ثقة كبير الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات وقال بخطين. وقال إسحاق بن ابن معين:

عبد العزيز البخاري (٩ - ٧٣٠هـ)

هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين، البخاري. فقيه حنفي من علماء الأصول. نفقه على عمه محمد المايبرغي وأخذ أيضا عن حافظ الدين لكبير محمد البخاري، والكردي ونجم الدين عمر السمنغي وأبي اليسر محمد البزدوي وعبد الكريم البزدوي وغيرهم.

وعنه قوام الدين محمد الكاكي وجلال

الدين محمد بن محمد الحيازي وغيرهما

عبدالله بن السائب (٩ - ٩٠)

هو عبدالله بن لسائب الكندي، يقال
الشياني الكوفي تابعي روي عن أبيه
وعبدالله بن معقل بن مقرن وعن أبي هريرة
وعبدالله بن قتادة المحاربي الكوفي. وعنه
الأعمش وأبو إسحاق الشياني والعمام بن
حوشب وسفيان الثوري وغيرهم.

من تصانيفه: «شرح أصول البيهقي»،
السمي بكشف الأسرار، و«شرح المنتخب
الحسامي».

[الفوائد البهية ٩٤، والجواهر المضيئة
٣١٧/١، والأعلام ١٣٧/٤، ومعجم
المؤلفين ٢٤٢/٥].

عبد القادر الجبلاني (٤٧١ - ٥٦١ هـ)

قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ثقة.
وذكره ابن حبان في الثقات.

[تهذيب التهذيب ٢٣٠/٥، وميراث
الاعتلال ٤٢٦/٢].

هو عبد القادر بن موسى بن عبدالله بن
جذكي دوست الحنفي، أبو محمد، الجبلاني
أو الكيلائي. هذه النسبة إلى جبلان وهي
بلاد معروفة وراء طرمستان انتقل إلى بغداد
شاباً فأنزل بشيوخ العلم والتصوف، وبرز
في أساليب الوعظ، وثقته، وسبغ الحديث،
وقرا الأدب، ونصير للتدريس والإفتاء في
بغداد.

عبدالله بن عمرو:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

عبد الملك بن يعلى:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٥

عشمان بن أبي العاص:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

عشمان بن عفان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عبدی بن حاتم (٩ - ٦٨ هـ)

هو عبدی بن حاتم بن عبدالله بن سعد بن

نفسه في مذهب الإمام أحمد على أبي
السوء بن عقيل وأبي الخطاب وأبي الحسن
محمد بن القاسمي والبارك المغربي.

من تصانيفه: «الغنية لطالب طريقة
الحق»، و«الفيوض الربانية»، و«الفتح
الرباني».

[شذرات الذهب ١٩٨/٤، والبدایة
والتمهیدة ٢٥٢/١٢، والأعلام ١٧١/٤،

ومعجم المؤلفين ٣٠٧/٥]

حشرح، أبو طريف، ويقال أبو وهب،
الطائي. صحابي مسلم السنة الثامنة
للهمجرة. روى عن النبي ﷺ وعن عمر
رضي الله عنه، وروى عنه عمرو بن حرب
وعبد الله بن معقل بن مقرن وعامر الشعبي
وعبد الله بن عمرو ولبلال بن المنذر وغيرهم.
كان رئيس طيء في الجاهلية والإسلام، وقام
في حرب الردة بأعمال كبيرة حتى قتل ابن
الأثير: خبير مؤسدة في أرض طيء، وأعظمه
بركة عليهم، شهد فتح العراق، وأجمل،
وصفيق، والنهران مع علي رضي الله عنه،
وهو ابن حاتم الطائي الذي يصرّب بجودة
المثل.

[الإحصاء ٤٦٨/٢، وتهذيب التهذيب

١٦٦٩/٧، والأعلام ٨/٥]

العدوي: هو علي بن أحمد المالكي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥

عروة بن الزبير:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عزالدين بن عبدالسلام:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عقبة بن عامر:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عطاء بن أسلم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عكرمة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

علفمة بن قيس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

علي بن أبي طالب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

عمران بن حصين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن الخطاب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن عبدالعزيز:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمرو بن شعيب:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٢

عمرو بن العاص:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

غ

الغزالي : هو محمد بن محمد .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

ق

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديقي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨

القاضي حسين :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

قاضيخان .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

ف

فضالة بن عبيد (٥٣ - ٥٤ هـ) .

هو فضالة بن عبيد بن نافذ بن قيس بن
صهيب ، أبو محمد . الأصماري الأوسي ،
صحابي ، من بايع تحت الشجرة . شهد
أحد ، وما بعدها ، وشهد فتح الشام ومصر ،
روى عن النبي ﷺ وعن عمر وأبي الترداء .
روى عنه أبو عبيد شهاب بن شفي وحنس بن
عبد الله الصنعائي وأبو يزيد الخولاني
وغيرهم . وله خصال حديث

[تهذيب التهذيب ٢٦٧/٨ ، والإصابة

٢٠٦/٣ ، والإسبرع ١٢٦٢/٣ .

والأعلام ٣٤٩/٥

القاضي شريح : هو شريح بن الحارث :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القاضي عباس . هو عباس بن موسى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

فتادة بن دعامة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القرافي : هو أحمد بن إدريس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القرطبي : هو محمد بن أحمد .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القليوبي : هو أحمد بن أحمد .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الفضال : هو محمد بن أحمد الحسن .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

ك

الكاساني : هو أبو بكر بن مسعود .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكرخي : هو عبيد الله بن الحسن .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

كعب بن عجرة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

م

مالك : هو مالك بن أنس .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

ل

ليث بن أبي سليم (بعد ٦٠ - ١٣٨ هـ)

هو ليث بن أبي سليم بن زعيم ، أبو بكر

الماوردي : هو علي بن محمد .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

كثير الحديث . وذكره ابن حبان في الثقات
وقال النجاشي : تابعي ثقة .

محمد بن حبيب
تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٤

[زهديب التهذيب ١٠/ ١٦٠ ، وطبقات
ابن سعد ٥/ ١٦٩] .

المرداوي : هو علي بن سليمان :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

مطرف بن عبد الرحمن :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

المروزي : هو إبراهيم بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

معوية بن الحكم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

المزني : هو إسماعيل بن يحيى المزني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مسلم : هو مسلم بن الحجاج :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مفضل بن سنان (؟ - ٦٣ هـ)

هو مفضل بن سنان بن مظهر ، أبو محمد .

الأشعبي ، صحابي . من نقادة الشعثان .

كانت معه ليلة قومه يوم حنين ويوم فتح مكة .

وروى عن النبي ٣٥ قصة تزويج بروع بنت

واثق . وروى عنه عبد الله بن عمر السدي

وعن حمزة والأسود وعبد الله بن عتبة بن مسعود

والخمس البصري وغيرهم

زهديب التهذيب ١٠/ ٧٣٣ ، وإضافة

٤٤٦/٣ ، والأعلام ٨/ ١٨٧

الشافعي : هو محمد بن عبد الموف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٨٩

المسور بن مخرمة .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٤٢٢

مصعب بن سعد بن أبي وقاص

(؟ - ١٠٣ هـ)

هو مصعب بن سعد بن أبي وقاص .

أبو وزارة المدني الوهوي . تابعي : روى عن

أبيه وعلي وطائفة وعكرمة بن أبي جهل

وعدي بن حاتم وابن عمر والزهري عن عدي

والخمس بن عتبة وغيرهم . وذكر ابن سعد في

الطبقة الثانية من أهل المدينة وقال : كان ثقة

موسى بن عتبة

(ملحق) تراجم الفقهاء

ولي الله الدهلوي

موسى بن عتبة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

و

ميخون بن مهراون .

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٣٤

ولي الله الدهلوي (١١١٠ - ١١٧٦ هـ)

هو أحمد بن عبد الرحيم بن زبده

الدين بن معظم بن منصور، أبو عبد العزيز،

الهندى المعروف بشاه ولي الله الدهلوي .

فقيه حنفى . عالم مشارك في بعض العلوم .

من تصانيفه : « عقد الجيد في أحكام

الاجتهاد والتقليد » ، « حجة الله البالغة »

و« الفوز الكبير في أصول التفسير » ،

و« الانصاف في بيان سبب الاختلاف » ،

و« الإرشاد إلى مهارات الأسناد » .

[الأعلام ١/ ١٤٤ ، والمجسّدون في

الإسلام ٤٤٢ ، ومعجم المؤلفين ١/ ٢٧٢] .

ن

النخعي : هو إبراهيم النخعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

النزوي : هو يحيى بن شرف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣



فهرس تفصیلی

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٣ - ٥	تشبه	٨ - ١
٥	التعريف	١
٥	الألفاظ ذات الصلة	٢
٥	الأحكام المتعلقة بالتشبه	
٥	أولاً - التشبه بالكفار في اللباس	٤
٦	أحوال لحريم التشبه	٥
٧	ثانياً - التشبه بالكفار في أعيادهم	١١
٩	ثالثاً - التشبه بالكفار في العبادات	
٩	أ - الصلاة في أوقات الكراهة	١٢
٩	ب - الاختصار في الصلاة	١٣
١٠	ج - وصال الصوم	١٤
١١	د - إفراد يوم عاشوراء بالصوم	١٥
١١	رابعاً - التشبه بالفسقة	١٦
١١	خامساً - تشبه الرجال بالنساء وعكسه	١٧
١٣	سادساً - تشبه أهل الذمة بالمسلمين	١٨
١٤ - ١٥	تشبيب	٣ - ١
١٤	التعريف	١
١٤	الألفاظ ذات الصلة	
١٤	حكمه التكليفي	٢
١٤	التشبيب بغلام	٣
١٨ - ١٥	تشبيك	٥ - ١
١٥	التعريف	١
١٥	الحكم الإجمالي	٢
١٩ - ٢١	تشبيه	٥ - ١
١٩	التعريف	١
١٩	الألفاظ ذات الصلة	

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٩	القياس	٢
٢٠	حكم التشبيه	
٢٠	أ - التشبيه في الظهار	٣
٢٠	ب - التشبيه في الغذف	٤
٢١	ج - تشبيه الرجل غيره بما يكره	٥
٢٢	تشريق	
	انظر : أيام التشريق	
٢٢ - ٢٤	تشريك	٧ - ١
٢٢	التعريف	١
٢٢	الألفاظ ذات الصلة	
٢٢	الإشراك	٢
٢٢	حكم التشريك	٣
٢٢	أ - تشريك ما لا يحتاج إلى نية في نية العبادة	٤
٢٤	ب - تشريك عبدين في نية	٥
٢٤	ج - التشريك في البيع	٦
٢٤	د - تشريك بين نسوة في طلفة	٧
٢٥ - ٣٦	تشميت	١١ - ١
٢٥	التعريف	١
٢٥	الحكم التكليفي	٢
٢٧	ما ينبغي للعاطس مراعاته	٤
٢٨	حكمه مشروعية التشميت	٥
٢٨	التشميت أثناء الخطية	٦
٢٩	تشميت من في الخلاف لقضاء حاجته	٧
٢٩	تشميت المرأة الأجنبية للرجل والعكس	٨
٣٠	تشميت المسلم للكافر	٩
٣١	تشميت المصلي غيره	١٠

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٣١	تسبيح العاطس فوق ثلاث	١١
٣٤ - ٣٢	تشمير	١ - ١
٣٢	التعريف	١
٣٣	الألفاظ ذات الصلة	
٣٢	أ - السدل	٢
٣٣	ب - الإحبال	٣
٣٤	الحكم الإجمالي	٤
٣٩ - ٣٤	تشهد	١ - ٩
٣٤	التعريف	١
٣٤	الحكم الإجمالي	٢
٣٥	ألفاظ التشهد	٣
٣٧	الزيادة والتقصان في ألفاظ التشهد والترتيب بينها	٤
٣٨	الجلوس في التشهد	٥
٣٨	التشهد بغير العربية	٦
٣٨	الاستمرار في التشهد	٧
٣٨	ما يترتب على ترك التشهد	٨
٣٩	الصلاة على النبي ﷺ في التشهد	٩
٤٧ - ٤٠	تشهير	١ - ٨
٤٠	التعريف	١
٤٠	الألفاظ ذات الصلة	
٢	أ - التعزير	٢
٤٠	ب - السحر	٢
٤٠	الحكم الإجمالي	٤
٤٠	لولا : تشهير الناس بعضهم ببعض	
٤٠	فيكون حراما في الأحوال الأتية	٥
٤٢	ويكون التشهير جائزا في الأحوال الأتية	٦

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٤٤	ثانياً : التشهير من أحكام	
٤٤	أ - بالنسبة للمحدود	٧
٤٥	ب - بالنسبة للتعريف	٨
٤٨ - ٥٠	نشوف	٥ - ١
٤٨	التعريف	١
٤٨	الحكم الإجمالي	
٤٨	أ - نشوف الشارع لإثبات النسب	٢
٤٨	ب - النشوف إلى العتق	٣
٤٩	ج - النشوف في العدة	٤
٥٠	د - النشوف للمخطأب	٥
٥٠	تشيع الجنابة	
	انظر : جنازة	
٥٤ - ٥٦	تصادق	١١ - ١
٥٦	التعريف	١
٥٦	حكم التصديق	٢
٥٦	من يعتبر تصادقه	٣
٥٦	صفة التصديق	٤
٥٦	ما يشترط في المصدق	٥
٥٦	محل التصديق	٦
٥٧	التصادق في حقوق الله تعالى	٧
٥٧	التصادق في التنكاح	٨
٥٧	حكم تصديق الزوجين عن طلاق سابق	٩
٥٧	حكم مصداقة الزوجة على إحصار الزوج	١٠
٥٨	الرجوع في التصديق	١١
٧٠ - ٥٥	تصحیح	٣٣ - ١
٥٥	التعريف	١

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٥٥	الألفاظ ذات الصلة	
٥٥	أ - التعديل	٢
٥٥	ب - التصويب	٣
٧٠ - ٥٥	ج - التهذيب	٤
٥٥	د - الإصلاح	٥
٥٦	هـ - التحرير	٦
٥٦	الحكم التكليفي	٧
٥٦	ما ينعقد بالتصحيح من أحكام	
٥٦	أولاً : تصحيح الحديث	٨
٥٧	أثر عمل العالم ونفيه في التصحيح	٩
٥٧	تصحيح المتأخرين من علماء الحديث	١٠
٥٨	ثانياً : تصحيح العقد الفاسد	١١
٦١	تصحيح العقد باعتباره عقداً آخر	١٣
٦٢	ثالثاً : تصحيح العبادة إذا طرأ عليها ما يفسدها	١٥
٦٤	رابعاً - تصحيح المسائل في الميراث	٢٤
٦٤	ما يحتاج إليه في تصحيح المسائل الفرضية	٢٥
٦٥	أما الأصول الثلاثة	
٦٥	فأحدها	٢٦
٦٥	والثاني من الأصول الثلاثة	٢٧
٦٦	والثالث من الأصول الثلاثة	٢٨
٦٧	وأما الأصول الأربعة التي بين الرؤوس والرؤوس	
٦٧	فأحدها	٢٩
٦٧	والأصل الثاني من الأصول الأربعة	٣٠
٦٨	والأصل الثالث من الأصول الأربعة	٣١
٦٩	والأصل الرابع من الأصول الأربعة	٣٢

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٧٠	نصيف	
	انظر : تحريف	
٧٠	تصلق	
	انظر : صدقة	
٧٠	تصديق	
	انظر : تصادق	
٧١ - ٧٣	تصرف	١ - ١٢
٧١	التعريف :	١
٧١	الألفاظ ذات الصلة :	
٧١	١ - الالتزام	٢
٧١	ب - العقد	٣
٧١	الفرق بين التصرف والالتزام والعقد	٤
٧١	أنواع التصرف :	٥
٧٢	النوع الأول : التصرف الفعلي	٦
٧٢	النوع الثاني : التصرف القولي	٧
٧٢	أ - التصرف القولي العفدي	٨
٧٢	ب - التصرف القولي غير العفدي . وهو ضريان .	
٧٢	أحدهما	٩
٧٢	المضروب الثاني	١٠
٧٣	تصريح	
	انظر : صريح -	
٧٤ - ٧٧	تضريه	١ - ٨
٧٤	التعريف :	١
٧٤	الحكم التكليفي	٢
٧٤	الحكم الوضعي (الأثر)	٣
٧٥	نوع العوض عن الثمن	٤

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٧٥	الواجب عند انعدام الشتر	٥
٧٥	هل يختلف الحكم بين كثرة اللبن وقته؟	٦
٧٦	مدة الخيار	٨
٧٧ - ٨٣	تصفیق	١ - ١٠
٧٧	التعريف :	١
٧٨	حكمه التكليفي	٢
٧٨	تصفیق المصل لتبیه إمامه على سهو في صلاته	٣
٧٩	تصفیق المصل لمنع الماز أمامه	٤
٨٠	تصفیق لرجل في الصلاة	٥
٨٠	التصفیق من مصل للإذن للغير بالدخول	٦
٨١	التصفیق في الصلاة على وجه التعجب	٧
٨١	كيفية التصفیق	٨
٨٢	التصفیق أثناء الخطبة	٩
٨٢	التصفیق في غير الصلاة والخطبة	١٠
٨٣	تصفیق	١ - ٢
٨٣	التعريف :	١
٨٣	الحكم الإجمالي	٢
٨٤ - ٩٢	تصلیب	١ - ١٥
٨٤	التعريف :	١
٨٥	الألفاظ ذات الصلة :	
٨٥	أ - التمثیل	٢
٨٥	ب - الصبر	٣
٨٥	الحكم التكليفي	
٨٥	أولاً : حكم التصلیب (بمعنى القتل المعروفة)	٤
٨٦	أ - الإنسداد في الأرض	
٨٦	كيفية تنفيذ عقوبة الصلب في فاطح الطريق	٦

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٨٧	ب - من قتل غيره عمداً بالصلب حتى مات	٧
٨٧	ج - التصليب في عقوبة التعزير	٨
٨٨	ثانياً : الأحكام المتعلقة بالصلبان	
٨٨	صناعة الصليب واتخاذ	٩
٨٨	المصلى والصليب	١١
٨٩	القطع في سرفة الصليب	١٢
٨٩	أنلاف الصليب	١٣
٩٠	أهل الذمة والصلبان	١٤
٩١	التصليب في المعاملات المالية	١٥
٩٢ - ١٣١	تصوير	١ - ٧٤
٩٢	التعريف :	١
٩٣	أنواع الصور	٢
٩٤	الاعتقادات الصلة :	
٩٤	أ - التماثيل	٤
٩٤	ب - الرسم	٦
٩٥	ج - التزويق ، والنقش ، والوشى ، والرقم	٧
٩٥	د - النحت	٨
٩٥	ترتيب هذا البحث	٩
٩٥	القسم الأول : ما يتعلق من الأحكام بالصورة الإنسانية	١٠
٩٧	القسم الثاني : حكم التصوير (صناعة الصور)	
٩٧	أ - تحسين صورة الشيء المصنوع	١٣
٩٧	ب - تصوير المصنوعات	١٤
٩٧	ج - صناعة تصاوير الحيوانات المخلوقة	١٥
٩٨	د - تصوير النباتات والأشجار	١٦
٩٩	هـ - تصوير صورة الحيوان أو الإنسان	١٧
٩٩	التصوير في البيانات السابقة	١٨

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٠٠	تصوير صورة الإنسان واخيوان في الشريعة الإسلامية	١٩
١٠٢	القول الأول	٢٠
١٠٦	القول الثاني	٢٢
١٠٦	الشرط الأول	
١٠٦	الشرط الثاني	
١٠٢	الشرط الثالث	
١٠٢	القول الثالث	٢٣
١٠٢	أدلة القولين الثاني والثالث بتحريم الصور من حيث الجملة	٢٤
١٠٢	محدث الأول	
١٠٣	محدث الثاني	
١٠٤	محدث الثالث	
١٠٤	- المحدث الرابع	
١٠٤	- المحدث الخامس	
١٠٤	تمثيل تحريم التصوير	٢٥
١٠٤	- الوجه الأول	
١٠٥	- الوجه الثاني	٢٦
١٠٦	- الوجه الثالث	٢٧
١٠٧	- الوجه الرابع	٢٨
١٠٧	تفصيل القول في صناعة الصور	
١٠٧	أولاً : تصوير الجسمة (ذوات القل)	٢٩
١٠٧	ثانياً : صناعة الصور المسطحة	
١٠٧	القول الأول في صناعة الصور المسطحة	٣٠
١١٠	القول الثاني في صناعة الصور غير ذوات القل (أي المسطحة)	٣٢
١١٠	ثالثاً : الصور المقطوعة والصور النصفية ونحوها	٣٣
١١١	رابعاً : صنع الصور الخيالية	٣٤
١١١	خامساً : صنع الصور الممنهة	٣٥

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١١١	سادسا : صناعة الصور من الطين والخلوى ومايسرع إليه الفساد	٣٦
١١٢	سابعا : صناعة لعب البنات	٣٧
١١٣	ثامنا : التصوير للمصلحة كال تعليم وغيره	٣٩
١١٣	القسم الثالث : اقتناء الصور واستعمالها	٤٠
١١٥	البيت الذي فيه : للصور لا تدخله الملائكة	٤٢
١١٦	اقتناء واستعمال صور المصنوعات لطرية والخرامد والبيئات	٤٣
١١٦	اقتناء واستعمال صور الانسان والحيوان	٤٤
١١٧	أد استعمال واقتناء الصور المسطحة	٤٥
١١٧	بـ استعمال واقتناء الصور المنطوقة	٤٦
١١٨	جـ استعمال واقتناء الصور المنصوبة والصور المنهية	٤٩
١٢١	استعمال لعب الاطفال المحسنة وغير لمجسمة	٥٢
١٢٢	لبس الثياب التي فيها الصور	٥٦
١٢٢	استعمال واقتناء الصور الصغيرة في الخاتم والنفود أو نحو ذلك	٥٧
١٢٣	النظر إلى الصور	٥٨
١٢٤	الدخول إلى مكان فيه صور	٦٠
١٢٥	إحالة الدعوى إلى مكان فيه صور	٦٣
١٢٥	ما يصح بالصورة المحرمة إذا كانت في شيء يتفقد به	٦٤
١٢٦	الصور والمصلى	٦٦
١٢٧	الصور في الكعبة والمساجد وأماكن العبادة	٦٧
١٢٨	الصور في التكنائس والمعابد غير الإسلامية	٦٩
١٢٨	وأبعا : أحكام الصور	
١٢٨	أـ الصور يعقود التعامل	٧٠
١٢٩	انضمان في تلاف الصور وآلات التصوير	٧٣
١٣٠	القطع في سرقة الصور	٧٤
١٣١ - ١٣٣	تضبيب	٧ - ١
١٣١	التمريف	١

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٣١	الألفاظ ذات الصلة :	
١٣١	الجبر	٢
١٣١	الوصل	٣
١٣١	التشعب	٤
١٣٢	التطعيم	٥
١٣٢	التمويه	٦
١٣٢	الحكم التكليفي	٧
١٣٣ - ١٣٤	تضمير	٢-١
١٣٣	التعريف	١
١٣٣	الألفاظ ذات الصلة	
١٣٣	أ- السباق	٢
١٣٤	حكمه الإجمالي ومواطن البحث	٣
١٣٥ - ١٤٠	تطبيق	٧-١
١٣٥	التعريف	١
١٣٥	الألفاظ ذات الصلة :	
١٣٥	أ- النداءوي	٢
١٣٥	حكمه التكليفي	٣
١٣٦	نظر الطيب إلى العورة	٤
١٣٧	استحجار الطيب للعلاج	٥
١٣٨	ضمان الطيب لما يتلقه	٧
١٤١ - ١٤٢	تطبيق	٢-١
١٤١	التعريف	١
١٤١	الحكم الإجمالي	٢
١٤٢ - ١٤٤	تطبيق	٥-١
١٤٢	التعريف	١
١٤٢	الألفاظ ذات الصلة :	

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٤٢	أ - الضيف	٢
١٤٣	ب - الفضولي	٣
١٤٣	الحكم التكليفي للتطفل	٤
١٤٤	شهادة الطفلي	٥
١٤٤ - ١٤٦	تطفيف	١ - ٤
١٤٤	التعريف	١
١٤٤	الألفاظ ذات الصلة : التوقية	٢
١٤٤	الحكم الإجمالي	٣
١٤٥	منع التطفيف ، وتدبيره	٤
١٤٦	تطهير	
	انظر : طهارة	
١٤٦	تطهير	
	انظر : طهارة	
١٤٦ - ١٧٣	تطوع	١ - ٤٦
١٤٦	التعريف :	١
١٤٨	أنواع التطوع	٢
١٤٩	حكمة مشروعية التطوع	٤
١٤٩	أ - اكتساب رضوان الله تعالى :	
١٥٠	ب - الأمن بالعبادة والنهي عنها	٥
١٥٠	ج - جبر ان الفرائض	٦
١٥١	د - التعاون بين الناس وتوثيق الروابط بينهم	٧
	واستجلاب محبتهم	
١٥١	افضل التطوع	٨
١٥٣	الحكم التكليفي	١٠
١٥٤	أهلية التطوع	١١
١٥٤	أحكام التطوع	١٢

الصفحة	الموضوع	الصفحة
١٥٤	أولاً: ما يخص العبادات	
١٥٤	أ- ما تدين به تعهدة من صلاة التطوع	١٥٤
١٥٥	مكان صلاة التطوع	١٥٥
١٥٦	صلاة التطوع على الدابة	١٥٦
١٥٧	صلاة التطوع قاعداً	١٥٧
١٥٧	الفصل بين الصلاة المبرحة وصلاة التطوع	١٥٧
١٥٧	قضاء التطوع	١٥٧
١٥٨	انقلاب الواجب تطوعاً	١٥٨
١٥٩	حصول التطوع بإداء الفريض وشكها	١٥٩
١٦٠	ثانياً: ما شمل العبادات وغيرها من أحكام	١٦٠
١٦٠	أ- قطع التطوع بعد الشروع فيه	١٦٠
١٦٢	ب- نية التطوع	١٦٢
١٦٣	ج- تنبيه في التطوع	١٦٣
١٦٤	د- لأجرة على التطوع	١٦٤
١٦٦	انقلاب التطوع إلى واجب	١٦٦
١٦٦	أ- الشروع	١٦٦
١٦٦	ب- التطوع بالخروج عن ما يحج حجة الإسلام	١٦٦
١٦٧	ج- الانصراف أو لتعيين بأية والقول	١٦٧
١٦٨	د- المنذر	١٦٨
١٦٨	هـ- استدعاء الحاجة	١٦٨
١٦٨	و- الملئك	١٦٨
١٦٨	أسباب منع التطوع	١٦٨
١٦٨	أ- ونوعه في الأوقات الممنوعة	١٦٨
١٦٩	ب- إدامة الصلاة المكتوبة	١٦٩
١٦٩	ج- عدم الإذن ممن يملك الإذن	١٦٩
١٦٩	د- الإفلاس في الحجر بالنسبة للثمن عات المالية	١٦٩

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٧٠	هـ - التطوع بشيء من القربات في المعصية	٤١
١٧١	لذلك : ما يخص غير العبادات (من أحكام التطوع)	
١٧١	الإيجاب الغبولى والغبض	٤٢
١٧١	أ - المعاوية	٤٣
١٧١	ب - الهبة	٤٤
١٧٢	ج - النوصية لمعين	٤٥
١٧٣	د - الوقف على معين	٤٦
١٧٣ - ١٨٢	تطير	١٦ - ١
١٧٣	التعريف :	١
١٧٤	الألقاظ ذات الصلة :	
١٧٤	التزير	٣
١٧٤	الحكم التكليفى	٤
١٧٤	تطير الرجل والمرأة	٥
١٧٤	التطير لصلاة الجمعة	٦
١٧٥	التطير لصلاة العيد	٧
١٧٥	تطير الصائم	٨
١٧٥	تطير المنكف	٩
١٧٦	التطير في الحج	١٠
١٨٠	ما يباح من التطير وما لا يباح بالنسبة للمحرم	١٤
١٨١	تطير المحرم ناسيا أو جاهلا	١٥
١٨١	تطير المبتوتة	١٦
١٨٢ - ١٨٣	تطير	٥ - ١
١٨٢	التعريف :	١
١٨٢	الألقاظ ذات الصلة :	
١٨٢	أ - القار	٢
١٨٢	ب - الكهانة	٣

الصفحة	الموضوع	المفردات
١٨٣	أصل التطير :	٤
١٨٣	حكمه التكليفي	٥
١٨٤ - ١٩٧	تعارض	١ - ١٣
١٨٤	التعريف :	١
١٨٤	الانفاذ ذات الصلة : التناقص ، التنازع	٢ - ٣
١٨٥	حكم التعارض	٤
١٨٥	وجوه الترجيح في تعارض لبيانات	٥
١٨٦	الأول :	٦
١٨٦	الثاني :	٧
١٨٦	الثالث :	٨
١٨٩	تعارض الأدلة في حقوق الله تعالى	١٢
١٩٠	تعارض تعدد الشهود وتجربتهم	١٣
١٩١	تعارض احتمال نقاء الإسلام وحنوث المردة	١٤
١٩١	تعارض الأحكام التكليفية في الفعل الواحد	١٦
١٩٤	تعارض الأصل والمضاهر	٢١
١٩٥	تعارض العبارة (اللفظ) والإشارة الحسية	٢٢
١٩٨ - ٢٠٠	تعاطي	١ - ٧
١٩٨	التعريف :	١
١٩٨	الانفاذ ذات الصلة : العقد	٢
١٩٨	لحكم الإجماع	
١٩٨	البيع بالتعاطي	٣
٢٠٠	الإقالة بالتعاطي	٥
٢٠٠	الإجارة بالتعاطي	٦
٢٠٠	سواطن التبعث	٧
٢٠٠	تعليق	
	انظر : تعريفة	

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٠١ - ٢١٤	تعدي	٢١ - ٢١
٢٠١	التعريف:	١
٢٠٧ - ٢٠٥	الألفاظ ذات الصلة: العبادة، حق الله، العلل بالعلة الفاصدة، المعقول به عن سنن القياس، المنصوص على علمه	١٢ - ٨
٢٠٧	حكمة تشريع التعديلات	١٣
٢٠٨	طرق معرفة التعدي	١٤
٢٠٩	ماتكون فيه التعديلات، وأمثلة منها:	١٥
٢١٠	الأصل في الأحكام من حيث التعليل أو التعبد	١٦
٢١٢	المفاضلة بين التعدي ومعقول المعنى	١٩
٢١٣	خصائص التعديلات	٢٠
٢١٤ - ٢١٨	تعير	٧ - ١
٢١٤	التعريف:	١
٢١٤	طرق التعير	٢
٢١٥	أولاً: التعير بالقول	٣
٢١٥	ثانياً: التعير بالفعل	٤
٢١٦	ثالثاً: التعير بالكتابة	٥
٢١٧	رابعاً: التعير بالإشارة	٦
٢١٨	خامساً: التعير بالسكوت	٧
	تعير الرؤيا	
	انظر: رؤيا	
٢١٩ - ٢٢٠	تعجيز	١ - ١
٢١٩	التعريف:	١
٢١٩	أولاً: تعجيز المكاتب	٢
٢٢٠	ثانياً: عجز المدعي أو المدعى عليه	٤
٢٢١ - ٢٢٨	تعجيل	١٩ - ١

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٢١	التعريف :	١
٢٢١	الالكف ذات النصفة . الإسراع	٢
٢٢١	الحكم الإجمالي	٣
	أنواع التعجيل	
	أولاً . التعجيل بالفعل عند وجود سببه	
٢٢١	أ - التعجيل بالثوبة من الذنوب	٤
٢٢٢	ب - التعجيل بتجهيز الميت	٥
٢٢٢	ج - لتعجيل بغضاء الدين	٦
٢٢٢	د - التعجيل بإعطاء أجره الأخير	٧
٢٢٣	هـ - التعجيل بترديد النكح	٨
٢٢٣	و - التعجيل بالإفطار في رمضان	٩
٢٢٣	ز - تعجيل الحاج بالفقر من منى	١٠
	ثانياً : تعجيل الفعل قبل وجوبه	
٢٢٥	أ - التعجيل بالصلاة قبل الوقت	١٢
٢٢٥	ب - التعجيل بإخراج الزكاة قبل الحول	١٣
٢٢٦	ج - تعجيل التكفارات	١٤
٢٢٦	د - تعجيل كفارة اليمين قبل الحث	١٥
٢٢٧	هـ - تعجيل كفارة الظهار	١٦
٢٢٧	و - تعجيل كفارة القتل	١٧
٢٢٨	ز - التعجيل بغضاء الدين المؤجل	١٨
٢٢٨	ز - التعجيل بأحكام قبل التوب	١٩
٢٢٩ - ٢٣٣	تعدد	١٨ - ١
٢٢٩	التعريف :	١
٢٢٩	حكمه التكليفي	٢
٢٢٩	أ - تعدد المؤذنين	٣
٢٢٩	ب - تعدد الجماعة في مسجد واحد	٤

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٣٠	ج - تعدد الجمعة	٥
٢٣٠	د - تعدد كفارة الصوم	٦
٢٣١	هـ - تعدد الذبحة متعدد فتركب المحظور في الإحرام	٧
٢٣١	و - تعدد الصفقة	٨
٢٣١	ز - تعدد المرهون أو المرتهن	٩
٢٣١	ح - تعدد الشفعة في العقار	١٠
٢٣٢	ط - تعدد الوصايا	١١
٢٣٢	ي - تعدد الزوجات	١٢
٢٣٦	ك - تعدد أولياء النكاح	١٣
٢٣٦	ل - تعدد الإطلاق	١٤
٢٣٦	م - تعدد محني عريه ، أو الخاق	١٥
٢٣٣	ن - تعدد انتعاز يتعدد الألفاظ	١٦
٢٣٣	س - تعدد القضاة في بلد واحد	١٧
٢٣٣	ع - تعدد الأئمة	١٨
٢٣٣ - ٢٤٠	تعدي	٢٠ - ١
٢٣٣	التعريف :	١
٢٣٣	الحكم لكليني	٢
	التعدي على الأموال :	
٢٣٤	التعدي الغصب والإتلاف - والسرقه والاحتلاس	٣
	التعدي في العقود :	
٢٣٤	أولاً : التعدي في الوديعة	٤
٢٣٥	ثانياً : التعدي في الرهن	٥
٢٣٥	أ - تعدي الراس	٦
٢٣٥	ب - تعدي المرتهن	٧
٢٣٦	ثالثاً : التعدي في العارية	٨
٢٣٦	رابعاً : التعدي في الرقانة	٩

الصفحة	الموضوع	القضرات
٢٣٧	خامساً: التعدي في الإحارة	١٠
٢٣٧	سادساً: التعدي في القسرة	١١
٢٣٧	سابعاً: التعدي على النفس وماله	١٣
٢٣٨	ثامناً: التعدي على العرض	١٥
٢٣٨	تاسعاً: تعدي العلة	١٦
٢٣٨	عاشراً: التعدي في الحرمان	١٧
	التعدي بالإضرار الثاني بمعنى الانتقال	
٢٣٩	أ- تعدي العلة	١٨
٢٣٩	ب- تعدي بالسرقة	١٩
٢٣٩	أثر التعدي	٢٠
٢٤٠ - ٢٤٢	تعدين	٢١ - ٢٠
٢٤٠	التعريف	١
٢٤٠	الألفاظ ذات الصلة: التحريج	٢
	حكم التكليف	
٢٤١	أ- تعدين الطهارة	٣
٢٤١	ب- تعدين الأركان في الصلاة	٤
٢٤١	ج- قسرة التعدين	٥
٢٤٢	د- التعدي في حرمان الصلوة في المناسك	٦
٢٤٢ - ٢٤٧	تعذيب	١ - ١٣
٢٤٢	التعريف	١
٢٤٢	الأنواع: التعذيب، التعذيب، التعذيب، التعذيب	٢ - ٤
٢٤٣	حكم التكليف	٥
٢٤٤	أنواع التعذيب	٦
٢٤٥	تعذيب للمتهم	٨
٢٤٧	مواضع البحث	١٢
٢٤٨ - ٢٥١	تعريض	١ - ١٠

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٤٨	التعريف .	١
٢٤٨	الألفاظ ذات الصلة : الكناية ، التورية	٣ - ٢
٢٤٨	احكام التكليفي	
٢٤٨	أولاً : التعريض في الخطبة	٤
٢٤٩	ثانياً : التعريض بخطبة المعتدة غير الرجعية	٥
٢٤٩	ألفاظ التعريض بالخطبة	٦
٢٥٠	ثالثاً : التعريض بالغذف	٧
٢٥٠	رابعاً : التعريض للمسانم يقتل مطالبه من الكفار	٨
٢٥٠	خامساً : التعريض للمقر بعد خالص بالرجوع	٩
٢٥١	موطن البحث	١٠
٢٥١ - ٢٥٣	تعريف	٨ - ١
٢٥١	التعريف :	١
٢٥١	أ - التعريف عند الأصوليين	٢
٢٥٢	ب - التعريف عند الفقهاء	٣
٢٥٢	الألفاظ ذات الصلة : الإعلان ، الكتمان أو الإخفاء	٥ - ٤
	حكمه التكليفي	
٢٥٢	أولاً : التعريف في الأمصار	٦
٢٥٣	ثانياً : تعريف اللقطة	٧
٢٥٣	ثالثاً : التعريف في الدعوى	٨
٢٥٤ - ٢٨٧	تعزير	٥٨ - ١
٢٥٤	التعريف :	١
٢٥٤ - ٢٥٦	الألفاظ ذات الصلة : الحد ، القصاص ، الكفارة	٤ - ٢
٢٥٦	الحكم التكليفي	٦
٢٥٦	حكمة التشريع	٧
٢٥٧	انعاصي التي شرع فيها التعزير	٨
٢٥٩	اجتماع التعزير مع الحد والقصاص أو الكفارة	٩

المصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٦٠	التعزير حق لله وحق للمعد	١٠
٢٦١	التعزير عقوبة موقوفة	
٢٦١	المراد بالتعويض وأحكامه	١١
٢٦٣	الأنواع الجائرة في عقوبة التعزير	١٢
	العقوبات البدنية	
٢٦٣	أ - التعزير بالقتل	١٣
٢٦٤	ب - التعزير بالجلد	١٤
٢٦٥	مقدار الجلد في التعزير	١٥
٢٦٨	ج - التعزير بالحبس	١٦
٢٦٩	مدة الحبس في التعزير	١٧
	د - التعزير بالنفي (التعريب)	
٢٦٩	مشروعية التعزير بالنفي	١٨
٢٧٠	مدة التعريب	١٩
	هـ - التعزير بالمال	
٢٧٠	مشروعية التعزير بالمال	٢٠
	أنواع التعزير بالمال	
٢٧١	أ - حبس المال عن صاحبه	٢١
٢٧٢	ب - الإنالاف	٢٢
٢٧٣	ج - التصيير	٢٣
٢٧٣	د - التميلك	٢٤
٢٧٤	أنواع أخرى من التعزير	
٢٧٤	أ - الإعلام للمجرد	٢٥
٢٧٤	ب - الإحضار لمجلس القضاء	٢٦
٢٧٤	ج - التوبيخ	
٢٧٤	مشروعية التوبيخ	٢٧
٢٧٥	كيفية التوبيخ	٢٨

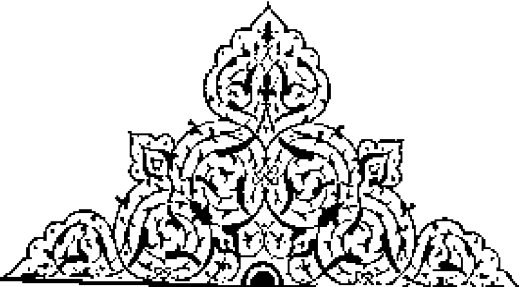
الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٧٥	د - فحصر	٢٩
٢٧٦	اجرام التي شرع فيها التعزير	٣٠
	اجرام التي شرع فيها لتعزير بدلا عن الحدود	
٢٧٦	جرائم الاعتداء على النفس ومادونها	٣١
	جرائم القتل (الجناية على النفس)	
٢٧٦	القتل العمد	٣٢
٢٧٦	القتل شبه العمد	٣٣
٢٧٧	الاعتداء على مادي النفس	٣٥
٢٧٧	الزنى الذي لا حد فيه ومقدراته	٣٦
٢٧٩	القذف الذي لا حد فيه وانسب	٣٧
٢٨٠	الحرق الذي لا حد فيها	٣٨
٢٨٠	قطع الطريق الذي لا حد فيه	٣٩
	اجرام التي موجهة الاصل التعزير	
	بعض الجرائم التي تقع على أحد الناس	
٢٨٠	شهادة الزور	٤٠
٢٨١	الشكوى بحر حق	٤١
٢٨١	قتل حيوان غير مؤذ أو الإضرار به	٤٢
٢٨١	شتمك حرمة ملك الغير	٤٣
٢٨١	جرائم مفسدة للمصلحة العامة	٤٤
٢٨٢	الرشوة	٤٥
	تجاوز الموظفین حدودهم بتقصيرهم	
٢٨٢	أ - حوز القاضي	٤٦
٢٨٢	ب - ترك العمل أو الامتناع عمدا عن تأدية الواجب	٤٧
٢٨٣	مقاومة رجال السلطة والاعتداء عليهم	٤٨
٢٨٣	هرب المحبوسين وانحطاف الحماة	٤٩
٢٨٣	نقل المسكوكات الزيف والمرورة	٥٠

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٨٢	التزوير	٥١
٢٨٣	البيع بأكثر من السعر الجري	٥٢
٢٨٤	الغش في المكييل والموازين	٥٣
٢٨٤	المشبه فيهم	٥٤
٢٨٤	سقوط التعزير	٥٥
٢٨٤	١ - سقوط التعزير بالموت	٥٦
٢٨٤	ب - سقوط التعزير بالعفو	٥٧
٢٨٦	سقوط التعزير بالتوبة	٥٨
٢٨٧ - ٢٩٠	تعزيرة	٩ - ١
٢٨٧	التعريف	١
٢٨٧	الحكم لتكليفه	٢
٢٨٨	كيفية التعزيرة ولئى تكون	٣
٢٨٨	مدة التعزيرة	٤
٢٨٨	وقت التعزيرة	٥
٢٨٨	مكان التعزيرة	٦
٢٨٩	صبغة التعزيرة	٧
٢٨٩	هل يعزى المسلم بالكافر أو العكس	٨
٢٩٠	صنع الطعام لأهل الميت	٩
٢٩٠ - ٢٩١	تعشير	٣ - ١
٢٩٠	التعريف	١
٢٩٠	تاريخ التعشير في الصحف	٢
٢٩١	حكم التعشير	٣
	تعصيب	
	انظر: عصبة	
	تعقيب	
	انظر: موالاة، تابع	

الصفحة	الموضوع	الفقرات
	تعلم	
	انظر - تعليم	
٢٩٢ - ٢٩٧	تعلي	١٠ - ١
٢٩٢	التعريف	١
٢٩٢	احكام حق التعلي	٢
٢٩٣	احكام العلو والسفل في الانهدام والبناء	٣
٢٩٥	جعل علوان دار مسجدا	٧
٢٩٦	لقب كره العلو والسفل	٨
٢٩٦	تعلي الذمي على المسلم في البناء	٩
	تعليق	
٢٩٨	التعريف	١
٢٩٨	الانفاضة ذات الصلة	٢
٣٠٠	صفة التعليق	٥
٣٠٠	ادوات التعليق	٦
٣٠١	إن	٧
٣٠٢	إذا	٩
٣٠٣	منى	١١
٣٠٤	من	١٣
٣٠٥	مهما	١٥
٣٠٥	في	١٦
٣٠٥	كل ، وكلها	١٧
٣٠٧	أو	٢١
٣٠٨	كيف	٢٤
٣٠٩	حيث ، وأين	٢٥
٣١٠	أنى	٢٧
٣١٠	شروط التعليق	٢٨

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٣١٢	أثر التعليق على التصرفات	٣٠
٣١٣	الإبلاء	٣٢
٣١٣	الحج	٣٣
٣١٣	الغنى	٣٤
٣١٤	انطلاق	٣٥
٣١٤	الظهار	٣٦
٣١٤	العتق	٣٧
٣١٥	المكاتب	٣٨
٣١٥	النذر	٣٩
٣١٥	الولاية	٤٠
٣١٥	التصرفات التي لا تخيل التعليق	٤١
٣١٨	تعليق	٥ - ١
٣١٩	تعليق الأحكام	٢
٣١٩	تعليق النصوص	٤
٣١٩	مسالك العدة	٥





تم بحمد الله الجزء الثاني عشر من الموسوعة الفقهية
ويليه الجزء الثالث عشر، وأوله بحث «تعلم وتعليم»

